تاريخ مطبعة بولاق

ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط

تأليف

الدكتور أبو الفتوح رضوان

الأستاذ المساعد بمعهد التربية للمعلمين — جامعة إبراهيم

كتب مقدمته

محمد شفيق غربال

وكيل وزارة المعارف العمومية

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٥٣

تقديم الكتاب

بقلم الأستاذ محمد شفيق غربال

يرجع وضع هـذه الرسالة إلى اتجاهين اتخذهما قسم التاريخ الحديث بكلية الآداب منذ ما يقرب من ربع قرن . أحد هـذين الاتجاهين يرجع إلى شعور القسم إذ ذاك بأن مباحث السياسة الخارجية والفتوح الحربية قد نالت من عناية الباحثين قدراً عظيماً، وأنها قد طغت فى الواقع على مباحث أخرى عمرانية قد تكون أقل لمعاناً ولكنها لا تقل عنها استحقاقا للالتفات والتقدير . وأما الاتجاه الآخر فيرجع إلى الظرف المواتى للمؤرخين حينما يَسَّرت العناية بالوثائق الأصلية لهم وسائل الرجوع إليها .

وكان من أثر الاتجاهين أن اختار الدكتور أبو الفتوح رضوان (كما أصبح فيما بعد) موضوع " تاريخ مطبعة بولاق " كرسالة لدرجة الماجستير . وقد عمل فى الرسالة بجد ووفقاً لمناهج البحث القويمة ؛ ونالت الرسالة تقدير لجنة الحكم ؛ وحققت لقسم التاريخ ما كان يرجوه منها ومن أخواتها من الرسائل التى أُلِّفت عن الإصلاحات والمقومات التى جعلت مصر دولة حديثة .

وكم كان قسم التاريخ يتمنّى أن يتاح لهذه الرسالة النشر . ولكن وسائل النشر الجامعى عجزت حينئذ عن مجاراة حركة البحث التاريخى . ولا أدرى إن كانت قد سبقتها الآن !

على أن الرسالة غير منشورة استفاد منها بعض الكُتّاب بإذن أو بغير إذن لا أعرف !

وانصرف صاحبها أبو الفتوح لدراساته فى التربية وفلسفتها فى مصر وفى أمريكا ، وقُدِّر له أن ينشر مؤلفه الكبير فى التربية باللغة الإنجليزية قبل أن يبعث رسالته الأولى عن تاريخ

مطبعة بولاق من مرقدها و ينشرها بين قومه عن طريق مطبعة بولاق نفسها ، فوصل بذلك بين بدئه وحاضره فى البحث العلمى .

ولست أرى أن هذا الوصل أمر مادى فقط ، بل أذهب إلى الزعم أن الفصل بين الرسالة والكتاب زمنى فقط ، وأن أبو الفتوح حينما ألّف فى غابر التربية المصرية وحاضرها إتخذ من مباحثه فى مطبعة بولاق وفى تاريخ الطباعة محوراً للحقائق التى قرّرها عن ماضى الثقافة المصرية السابق للطباعة والمعاصر لها واللاحق بها . فعل ذلك حينما درس أسباب إنشاء المطبعة وأهدافها . وفعل ذلك حينما تعرض لسياستها فى النشر،ما طبعت وما تجنّبت . وفعل ذلك حينما حلّل الكتب وموضوعاتها ومبلغ رواجها وانتشارها . وفعل ذلك حينما تعرّض للكتاب فى حياة المعلم والمتعلم وفى الثقافة العامة . فالصلة إذن قائمة والروابط ظاهرة ومبلغ استفادة المؤرخ لفلسفة التربيـة من بحثه فى الطباعة والمطبعة واضح . ولعل نشر الرسالة بعد نشر الكتاب يزيد الانتفاع بها بما يثير فى نفس قارئ الكتاب من شوق لتوثيق علمه بركن أساسى من أركان الثقافة المصرية .

والواقع أن رسالة الدكتور أبو الفتوح تُوثّق العلم بموضوعها ، تُوثّقه عن طريقيه القويمين : جلاء الوضع العام للموضوع على أوضح صـورة من جهة ، والتحقيق الدقيق لعناصره ومسائله وتفصيلاته من الجهة الأخرى.ولا خير فى إحدى الجهتين دون الأخرى .

والأثر الذى تتركه الرسالة فى نفسى أن الطباعة العربية المصرية لم تُحدث أول الأمر ما أحدثته الطباعة الأوربيـة فى حركات النهضة والإصـلاح الدينى فى الاختبار الثورى أو الانقلابى . ففى التعليم الأزهرى مثلا لم تغير ولم تعدل من طرائقه فى القليل أو الكثير، ولا يعدو الأمر طبع المتون والحواشى والتقارير بدلا من استنساخها باليد.ولكنها عاونت دون شك على نشر التعليم الآخر الحكومى بما قدمته من كتب ومراجع .

هذا من حيث التعليم بالمعنى الضيق . أما من حيث المجتمع المصرى بصفة عامة فإنى أرى أن الطباعة كانت أداة من أقوى الأدوات فى تثبيت ودعم الإدارة المركّزة النافذة السلطان التى تقترن باسم محمد على . هذا أول الأمر ، على أنها ما لبثت حينما تحررت (أى الطباعة) قرب نهاية حكم الخديو إسماعيل أن تحوّلت إلى أداة من أدوات النهوض القومى والحياة الفكرية الصحيحة .

فموضوع هذا الكتاب أينما قلّبته شائق حيوى ، أهنئ مؤلفه إذ وُفّق لنشره ، وأهنئ نفسى بذلك فقد تتبّعته فكرة ورأيته ينمو فى يدى الدكتور أبو الفتوح الى أن بلغ درجة التوفيق التى يراها القارئ فى كل فصل من فصوله .

فبراير سنة ١٩٥٣

محمد شفيق غربال

فهـــــرس

مدخل

انتشار الطباعة فى الشرق الأوسط

الفصل الأول

لماذا أنشئت مطبعة بولاق

الفصل الثانى

تاريخ إنشاء مطبعة بولاق

الفصل الثالث

مؤسس المطبعة وأول ناظر لها

الفصل الرابع

اسم المطبعة ومكانها

الفصل الخامس

عدد المطبعة وآلاتها

الفصل السادس

سياسة المطبعة

الفصل السابع

نظام الطبع بالمطبعة

الفصل الثامن

حياة المطبعة فى عهد محمد على

الفصل التاسع

مطبعة بولاق تحوّل إلى مطبعة خاصة

الفصل العاشر

مطبعة بولاق السنّية

الفصل الحادى عشر

المطبعة الأميرية ببولاق

الفصل الثانى عشر

مطبوعات بولاق

الفصل الثالث عشر

ملحقات المطبعة

الفصل الرابع عشر

أثر مطبعة بولاق فى النهضة العلمية الحديثة

الفصل الخامس عشر

المطابع الأميرية الصغرى

الفصل السادس عشر

المطابع الخاصة وقوانين المطبوعات

ملاحق الكتاب

وثائق لم يسبق نشرها

المراجع

فهرس الأعلام واللوحات التوضيحية

مقدمة

تاريخ البحث

فى شهر مايو من سنة ١٩٣٦ تقدمت بهذا البحث فى تاريخ مطبعة بولاق إلى كلية الآداب بالجامعة المصرية ، فأجازتنى عليه لدرجة الماجستير فى الآداب بمرتبة الشرف . وقد ورد فى تقرير لجنة الامتحان[1] : " الرسالة قيّمة وجديدة وصل فيها الكاتب إلى نتائج مهمة فى موضوعها وهى جديرة بالنشر" . على أن توصية اللجنة لم تُنفّذ لأن كلية الآداب كانت منشغلة فى ذلك الوقت بمشروعات أخرى . وأخذت أعد العدة لنشر البحث بنفسى ، وقلّت فى يدى أسبابه ،ثم طرأ ما صرفنى عن المشروع إذ اتخذت وجهتى فى الحياة طريقا غير طريقه .

كنت فى شك من قيمة التاريخ كما كنت أشتغل بتدريسه فى المدارس فى ذلك الوقت ، إذ لم يكن يخرج عن حوادث تُدرس مستقلة عن مشكلات العصر واتجاهات مستقبلة . وشعرت أنى فى حاجة إلى فلسفة تنير لى طريق تدريسه . وكان أستاذنا اسماعيل القبانى قد بدأ ينظم دراسة علم التربية فى مصر ، والتفّت حوله طائفة جادة من الشبان ، تتلمذوا عليه ، فدخلت فى زمرتهم لأنى وجدت أن علم التربية أقرب العلوم إلى علم التاريخ كما صورته لنفسى ، ووجدت فيه ميدانا أستطيع أن أرضى فيه حبى للتاريخ وفلسفته كما صنعتها لنفسى . ولا غرابة فى ذلك فالتاريخ هو علم ماضى المدنية الانسانية وحاضرها والتربية هى علم تجديد هذه المدنية ، والتاريخ يجب أن يكون وصفا وتسبيبا لمشكلات مدنية قائمة ، والتربية هى فن صناعة مدنية جديدة . فالصلة بينهما وثيقة والاشتغال بهما معا هو تمامهما معا . وتركت التاريخ كما فهمه الناس واشتغلت بالتاريخ والتربية معا كما فهمتهما ، وكنت أعتقد أنى زدت اشتغالا بالتاريخ حين اشتغلت بفن صناعته . وفى غمرة

---

(١) كانت لجنة الامتحان مؤلفة من الأستاذ محمد شفيق غربال والأستاذ أحمد أمين والدكتور محمد مصطفى زياده .

البحث الجديد نسيت تاريخ مطبعة بولاق وفى القلب غُصّة لعدم نشره على الناس، لا لأنى كنت مفتونا به بل لأن شأنى معه كان كشأن الوالد الذى لا يهدأ حتى يتم نضج ولده ، وتمام نضج البحث نشره .

وبعد عشر سنوات تنبّه لهذا الكتاب أستاذى الدكتور عبد العزيز القوصى عميد معهد التربية للعلمين فاقترح نشره على رجل جمع بين الفن والعلم هو الأستاذ محمد يوسف همام المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية ، فطلب الأستاذ همام الكتاب وفحصه ثم اقترح على وزارة المالية أن يطبع بالمطبعة التى كُتب ليؤرخها فأذنت . عمل هذا وفاء للمؤسسة التى كان يديرها والتى خلقت — أكثر من أى عامل آخر بمفرده — مصر الحديثة .

الأبحاث السابقة

ولفن الطباعة بمصر وبخاصة مطبعة بولاق تاريخ فريد لم يلتفت إليه الكثيرون على صلة السببية بينه وبين نهضة مصر فى العصر الحديث . ومن الغريب أن الاهتمام القليل الذى حظى به أتى من ناحية بعض الأجانب . وتنحصر الكتابات فى تاريخ مطبعة بولاق فى أوصاف للمطبعة وردت فى كتب السياح الذين زاروا مصر منذ عهد محمد على ، ومقالات كتبت عن المطبعة — كتبها بعض الأجانب المعاصرين لإنشائها على سبيل الوصف ، أو الأجانب المتأخرين على سبيل البحث وإن لم تستقم لهم وسائله .

أما الأوصاف الواردة فى كتب الرحلات فيجدها الباحث فى كل الكتب التى ألفها السياح العديدون الذين اجتذبتهم نهضة مصر الحديثة إلى زيارة مصر . وهى أوصاف مقتضبة فى الأعم الأغلب ، مطولة بعض الشىء فى القليل النادر . وأهم من عنوا بالمطبعة من هؤلاء السياح السائح الإيطالى بروكى Brocchi الذى كانت زيارته لمصر معاصرة لإنشاء المطبعة[1] . ثم السائحة لشنجتن Lushington التى زارت مصر فى سنتى ١٨٢٧ و ١٨٢٨[2] ، ثم السائحان الفرنسيان ميشو Michaud و بوجولا Poujoulat وزارا مصر

(١) G.B.Brocchi, *Giornale delle Osservazioni fatte nel Viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia* (Bassano 1841—1843). 5 Vols.

(٢) Lushington (Mrs.), *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the Years 1827—1828* (London. 1829).

فى سنتى ١٨٣٠ و١٨٣١[1] ، ثم السائح لندساى Lindsay الذى زارها سنة ١٨٢٨[2] . وكتاباتهم مجرد أوصاف لبعض نشاط المطبعة حدده اهتمام الكاتب نفسه ووقت زيارته ولم تبلغ إحداها أن تكون بحثا أو استقصاء .

أما كتابات المعاصرين الذين قصدوا إلى التاريخ فقليلة جدا ، أولها ما ورد فى الجزء السادس عشر من تاريخ المستشرق هامر Hammer[3] وهو لا يعدو أن يكون ثبتا بمطبوعات مطبعة بولاق حتى سنة ١٨٣٠م ، ويحتوى على أسماء ثمانية وثلاثين كتابا مرتبة حسب تواريخ نشرها . ثم مقالة كتبها رينو Reinaud فى سنة ١٨٣١[4] ، وهى ثبت بأسماء خمسة وخمسين كتابا من مطبوعات بولاق ، مرتبة حسب الموضوعات فى اثنى عشر قسما : كتب النحو ، المعاجم ، التاريخ ، الدين ، الأدب ، المراسلات ، الحساب والهندسة ، الطب ، الزراعة والصناعة ، فن الحرب ، الملاحة البحرية . وقدم لهذا الثبت بمقدمة قصيرة تكلم فيها عن السبب الذى من أجله أنشئت مطبعة بولاق ، ثم نقد لمطبوعاتها ، وهى مقدمة لم يصادف الكاتب فيها كثيرا من الصواب . ثم مقالة ثانية كتبها الدكتور بيرون Perron ناظر مدرسة الطب المصرية فى سنة ١٨٤٣[5] . وتناول الكاتب فى هذه المقالة مدارس مصر ومطبعتها ، وهى مقالة ذات قيمة كبيرة إذ أنها تلقى ضوءا ساطعا على ناحية من نواحى مطبعة بولاق لم يُعن بها أحد آخر ممن كتبوا عنها ، وهى نظام الطبع على نفقة الملتزمين بالمطبعة ، ولولا هذه المقالة لافتقدنا هذه الناحية على أهميتها . ثم مقالة كتبها بيانكى Bianchi فى نفس السنة[6] ، وهى تحتوى على ثبت بمطبوعات بولاق الى

(١) Michaud et Poujoulat, *Correspondences d'Orient* (Paris. 1833—1835), 7 Vols.

(٢) Lindsay (Lord), *Letters on Egypt, Edom, and the Holy Lands* (London, 1838).2 Vols.

(٣) J.De Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman* (Paris. 1839), Tome XVI, pp. 409-414

(٤) Reinaud, "Notice des Ouvrages Arabes, Turques et Persanes Imprimés en Egypte," *Journal Asiatique*. Serie 2, Tome VIII, 1931, pp, 333-344.

(٥) Dr. Perron, 'Lettre sur les Écoles et L'Imprimerie du Pasha d'Egypte," *Journal Asiatique*. Serie 4, Tome 11, 1843, pp, 5—23.

(٦) Bianchi, "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques, et Persanes Imprimés à Boulac "*Journal Asiatique*". Serie 4, Tome 11, 1843, pp, 24—61.

صدرت كتب الطب والهندسة والزراعة وفن الحرب والعلوم الطبيعية والرياضية التى زاحمت كتب العصور الوسطى ، فانتزعت العقول من سيطرة التقليد وأطلقت للذكاء الإنسانى عنان التفكير والاستنباط، ووجّهت تفكير المصريين نحو مشكلات الحاضر وآمال المستقبل، وكانت أسيرة الماضى العتيق إن فكرت فى المستقبل ففى ظلام القبر .

إن تاريخ النهضة المصرية الحديثة يجب أن يبدأ بتاريخ مطبعة بولاق فمنها انبعث النور نور العلوم الطبيعية الذى بدد ظلمات الجهل وحرر العقول من الخرافات. وفى حجراتها خلق عصر جديد بتفكير جديد وآراء جديدة وآمال تصلح للخلود . وعلى آلاتها طبعت عقلية مصر الحديثة — تلك العقلية التى كونت الامبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر، والتى وطدت نظام الحكم الديموقراطى فى مصر فى القرن العشرين ، والتى أنشأت الجامعات الحديثة فى هذا العصر ، والتى أقامت الزراعة المصرية على أسس علمية ، والتى جعلت مصر زعيمة العالم الشرقى وحلقة الاتصال بين المدنية الحديثة و بين أقطاره المختلفة .

إن الفرق بين مصر فى العصر الحديث ومصر فى العصور القديمة والوسطى هو الفرق بين عقليتين — عقلية قديمة استرقّتها سُلطة الماضى فواجهت الحاضر بمعايير الماضى ومُثله وأحكامه . وعقلية حديثة اعترفت بحق الذكاء الإنسانى فى حرية التفكير، واعتقدت فى قدرته على إيجاد الحلول وخلق القيم وتوجيه الإنسانية حسب مقتضيات الحياة فى الحاضر وغاياتها فى المستقبل ، لا على أساس قيم مطلقة مستمدة من غير الخبرة الإنسانية على هذه الأرض. والعقلية الحديثة هى من صنع العلم الطبيعى الحديث . ومطبعة بولاق هى التى منها أنبثق نور هذا العلم. ومن هنا يأتى العجب من إهمال تاريخ مطبعة بولاق إلى منتصف القرن العشرين دون أن يكتب .

منهج البحث

ولم يكن بالكتابات التى سبقت الإشارة اليها مادة تكفى لكتابة تاريخ مطبعة بولاق، فهى مقتضبة متضاربة الحقائق ليس بها ما تبلغ قوته أن يؤخذ دليلا على غيره . فعمدت إلى الوثائق الأصلية المحفوظة بقسم المحفوظات التاريخيـة بقصر عابدين ، وبدار المحفوظات العمومية بالقلعة فوجدت ثروة من الحقائق والحوادث والأخبار المتعلقة بالمطبعة . على أن

كثيرا من وثائق المطبعة فى أول عهدها مفتقد تماما نظرا لأنها أنشئت فى أوائل عصر محمد على سنة ١٨٢٠م قبل أن تدوّن الدواوين وتنشأ الدفاتر وتنتظم حركة القيد فى سنة ١٨٢٦م. وليس ضياع أوراق المطبعة فى الفترة الأولى من تاريخها بالشىء الجديد . والدليل على ذلك أن الخديو اسماعيل رأى أن تجمع الوثائق الخاصة بمنشآت جده فى دفتر واحد . وجمعت الوثائق فى سجل سُمى " دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعـددة " وما زال هـذا السجل الضخم موجودا بقسم المحفوظات التاريخية بعابدين وفيه وثائق هامة عن معظم مؤسسات محمد على ولكنه خلو من أى شىء عن مطبعة بولاق .

وترددت وقت كتابة هذا البحث على مطبعة بولاق نفسها ، وعاينت مكانها وأبنيتها واتصلت برجالها المعمرين وسمعت روايات لهـا قيمتها فى تاريخها وتحديد مكانها . وفيها اطلعت على أقدم وثيقه لمطبعة بولاق وهى اللوحة التذكارية التى وضعها محمد على بيده عند تأسيس المطبعة وقد نقش عليها سـنة إنشائها بالتاريخ الهجرى ، وهى وثيقة لم يكن قد استخدمها أحد ممن كتبوا عن المطبعة باستثناء المغفور له الأستاذ محمد أمين بهجت الذى كان مديرا لهـا وقت اشتغالى بالبحث فى تاريخها .

ومهما يكن من أمر اقتضاب أوصاف السياح وخطأ المؤرخين ونقص الأوراق الرسمية فقد أمكن بالجمع بين الطائفتين وأخذهما معا بالمقارنة الدقيقة والنقد الشديد أن نضع تاريخا صحيحا لمطبعة بولاق . ولم نأخذ فكرة أو حادثة عن كاتب أو سائح إلا إذا أيدها شىء من الوثائق الرسمية التى عثرنا عليها ، أو ما لا يقل عن الوثائق قيمة وثقة كروايات المعمرين فيما تجوز فيه الرواية . ومع التضييق على نفسى على هـذا النحو فقد أمكن أن أكتب تاريخا صحيحا مفصلا لكثير من مظاهر فن الطباعة فى مصر . على أنى لا أدعى لهذا البحث العصمة أو الكمال وحسبى أنى فتحت بابه وحققت كثيرا من حوادثه وكشفت كثيرا من حقائقه ، وأترك الباب مفتوحا لغيرى من الباحثين ، فلا يزال المجال يتطلب كثيرا من الجهد خصوصا وأن كل وثائق التاريخ المصرى — ومعظمها مكتوب باللغة التركية — لم تترجم بعد ولم تنشر ، ومن المحتمل جدا أن تكشف الترجمة عن وثائق لم نطلع عليها تكمل الصورة التى رسمتها على قدر ما سمحت لى المادة التاريخية التى تيسّر لى الحصول عليها .

والمجال يستدعى أن أقول كلمة موجزة عن المذهب الذى اصطنعته فى كتابة التاريخ الذى أنا بصدد التقديم له . فهناك مذهبان للتاريخ مذهب يعمد أصحابه إلى سرد القصة التاريخية كما حققوها دون تفنيد للروايات ، أو تصحيح المشهور منها ، أو مناقشة من سبق من الكتاب بوجهة نظر مخالفة وهو — على حد تعبير أستاذنا عميد التاريخ المصرى شفيق غربال مذهب من « يشيد البناء ثم بعد أن يقيمه لا يكلف الناظر رؤية الحبال والأخشاب ، وإنما يعرض فنه واضحا وقد أخفى مستلزمات البناء ومخلفات العمارة » ومذهب آخر يعمد أصحابه إلى مناقشة السائد من الآراء ودحض الزائف منها أولا ثم يقرر الحقيقة التاريخية كما كشفها مدعمة بالأسانيد والوثائق .

ولكل من المذهبين مزيته ومواضعه التى لا يغنى فيها المذهب الآخر . فعندى أن المذهب الأول يصلح متى كانت حقائق القصة التاريخية مستقرة مسلما بها وليس على تواريخها أو الصورة التى حدثت بها اختلاف بين الكتاب والمؤرخين . وهنا يكون هم المؤرخ مجرد التفنن فى عرض القصة بطريقته الخاصة مبرزا بها ما يخدم الغرض الذى من أجله يكتب التاريخ . أما المذهب الثانى فلاغنى عنه إذا كانت القصة محاطة بالأساطير أو اختلفت فيها الروايات ، ولاسيما إذا كانت هذه الروايات قد استمدت من قدمها ومن شهرة الكتاب الذين وقعوا فى أخطائها شيئا من القوة أو الانتشار . ففى مثل هذه الحالة يجب على المؤرخ أن يحقق ويحرر ، ويدحض الزائف ، ويُخطّئ الخطأ ، حتى لا يترك رواية قائمة بين كثيرات غيرها على قدم المساواة من المداد والورق دون أن يكون للقارئ العادى وسائل الترجيح أو التفضيل .

ولما كان تاريخ الطباعة من النوع الثانى الذى تضاربت فيه الروايات وكثر الخطأ حتى اشتهر وتناقله الكتاب بعضهم عن بعض ، فقد آثرت المنهج الثانى ، أى آثرت أن أبقى بعض "الحبال والأخشاب" حول بعض إجزاء البناء حتى يستطيع الناس أن يدخلوه على بينه ، وأن يفحصوه فحص من يريد أن يسكن فيه أو يمتلكه . وآثرت أن أسوى الأرض لبنائى قبل أن أبنيه ولم أشأ لبحثى أن أتركه قائما بجانب غيره حتى يخدع عنه بعض من لا يملك من الوسائل ما يمكنه من أن يفحصه وأن يدقق فيه .

وفاء دَيْن

ولقد كتبت البحث منذ سنوات وراجعته الآن بمناسبة نشره فاضفت ما عثرت عليه من الوثائق ، وهذبت منه ما كان فى حاجة إلى تهذيب وأصلحت على قدر طاقتى ما سبق أن وجهه إليه أساتذتى من النقد ، وأضفت فصولا جديدة وها أنذا أقدمه للقراء وفيه من المحاسن والمآخذ ما عسى أن يكون فيه .

أما المآخذ فأنا وحدى المسئول عنها ، وأما الحسنات فلى فيها شركاء أرى من واجب الوفاء أن أذكرهم . فأنا مدين بالكثير لإمام البحث التاريخى الأستاذ محمد شفيق غربال ، فهو الذى وجّهنى إلى هذا البحث ، ووالى إرشادى أربع سنوات حتى أتممته . وله فضل تكوينى كمحب للتاريخ وباحث فيه منذ سنة ١٩٢٩ . وفضل الأستاذ شفيق غربال على التاريخ المصرى أجلّ من أن يوصف فمعظم البارزين من كتاب هذا التاريخ من تلاميذه ؛ وأوثق الكتب التى ألفت فيه كتبت بإرشاده وتوجيهه وهو مؤسس المدرسة العلمية فى التاريخ فى مصر ، ولقد بقيت وثائق التاريخ المصرى مطمورة فى المخازن إلى أن استخدمها هو ونوابغ تلاميذه فوضعوا تاريخ مصر على أسس علمية سليمة .

ثم إن هناك مؤسسات لولاها لاستحال عمل هذا البحث . وأخص بالذكر قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين ومترجموه جنود مجهولون فى حلبة البحث التاريخى ، ودار المحفوظات العمومية بالقلعه ، وقسم المحفوظات بوزارة المالية ، ومطبعة بولاق الأميرية ودار الكتب المصرية ، فلرجالها جميعا من المؤلف خالص الشكر .

ثم خالص شكرى للاستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى فقد كان له فضل كبير فى نشر هذا الكتاب . وأخص بالشكر أيضا الاستاذ محمد يوسف همام المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية ، فإن تقديره للكتاب ، وغيرته على تاريخ المطبعة ، وحبه للعلم وللفن ، وجهده فى استصدار قرار الحكومة المصرية بطبعه على نفقتها ، قد توّج جميع الجهود التى بذلت فى هذا البحث ؛ كما أشكر شقيقى الأستاذ محمد احمد رضوان وصديقى الدكتور محمد قدرى لطفى على ما قدماه من مساعدة لى فى مختلف مراحل البحث والطبع .

ونقش الصينيين لبعض الكلام على الخشب ، واتخاذ تجار المرية خاتما من الخشب يبصمون به بضائعهم ، وقد نقش عليه : « طابع قيسارية المرية عام خمسين وسبعمائة » فى دائرة لا تتجاوز الثلاثة السنتيمترات ، وبخط سقيم ووضع ناب [1] كل ذلك يصح أن يؤرخ به فن الحفر على الطين والخشب ، أما فن الطباعة فلا يمكن أن يؤرخ بمثل ذلك .

المقصود بفن الطباعة ليس مجرد حفر كلام على خشب أو إحداث صورة لشىء بمداد . ولو جرى البحث كله مجرى ما تقدم من البحث فى فن الطباعة لجاز لنا أن نقول إن قدماء المصريين هم أول من اخترعوا القاطرات البخارية لأن قدورهم كانت تصعّد بخارا . وإنما المقصود بفن الطباعة الذى أحدث انقلابا فى فكر الإنسان وحياته هو نقش الحروف المفردة على المعادن بشكل يجعلها تُجمع فتصبح كلاما يطبع على الورق ، ثم تُحل ويُعاد جمعها بصيغة أخرى فتطبع كلاما آخر وهكذا . ثم وضع هذه الحروف المجموعة فى آلات تطبع منها نسخا كثيرة فى وقت قصير . هذا هو فن الطباعة على حقيقته التى يجب أن نعنى بتاريخها على أنها وسيلة لنشر العلوم والمعارف وترقية الأفكار الى غير ذلك مما أحدث تأثيرا فى تطور الحياة الإنسانية .

على هذا النحو يجب أن يفهم فن الطباعة ويُعرّف ، وعليه يجب أن يؤرخ، ونحن لو ذهبنا نؤرخ هذا الفن على هذا الأساس لوجدنا أن الشرق لم يسبق به ، وإنما سبق به الغرب ، والألمان على وجه الخصوص. وأن اختراعه لا يرجع إلى قبيل الميلاد أو بعيده وإنما يرجع الى قبيل منتصف القرن الخامس عشر الميلادى .

وكما اختلف فى نسبة اختراع الطباعة إلى الشرق والغرب ، فقد اختلف فى نسبته الى الهولنديين والألمان . فالشائع هو أن مخترع فن الطباعة هو «جوتمبرج» الألمانى، ولكن هناك رواية تقول إن مخترعه الحقيق رجل هولندى اسمه "لوران كوستر" من أهالى هارلم بهولنده، صنع حروفا من قشور الشجر وطبع بها بعض الأشعار ثم وضع حروفا من الرصاص . ووقف فوست على سر الاختراع ، وكان صانعا عنده ، وتمكن من سرقة

(١) Loc. Cit.

[أمام صفحة ٣]



حنا جوتمبرج مخترع فن الطباعة

آلات الطبع وفر بها الى أمستردام ، ثم إلى مينز بالمانيا ، وفيها عرف "جوتمبرج" ونشرا الصناعة وطبعا بعض الكتب .

وهذه الرواية ضعيفة من ناحيتين : الأولى أن أحدا لم يقف على كتاب واحد مطبوع فى هارلم قديما ولم يتوصل إلى أى أثر من آثار مطبعة لوران كوستر بها ، فلعلها لم تعد أن تكون محاولة ضعيفة الأثر كمحاولات الصينيين وعرب الأندلس ، ثم إن الثابت فى أبحاث الكتاب أن فوست الذى شارك جوتمبرج كان من أهالى مينز ومن أغنيائها ، ولم يقل أحد إنه كان هولنديا وفد إليها من هارلم أو أمستردام . وبعد ذلك فأن ما تتضمنه تفاصيل الرواية من تكتم لوران لسر اختراعه ثم تمكن فوست من الوقوف على ذلك السر ، ثم استحلاف لوران إياه بألا يبيحه ولا يفشيه ، ثم ما كان من أمر سرقة المطابع وذهابه هائما بها على وجهه حول أمستردام ، ثم إلقائه عصى المسير فى مينز — كل هذا لا يشبه الحوادث الواقعية الصحيحة وإنما يشبه أسلوب الأساطير والخرافات المخترعة الملفقة . وعلى ذلك فالرواية ضعيفة لا يصح الأخذ بها .

ويبقى أن مخترع الطباعة هو «حنا جوتمبرج» الألمانى كما يسلم بذلك جمهور الكتاب ، وإن كانوا يسلمون أيضا بأنه قد سبقه عدة محاولات ، لعل محاولة لوران كوستر الهولندى كانت إحداها .

وخلاصة تاريخ هذا الاختراع هو أن جوتمبرج ولد بمدينة مينز سنة ١٤٠٠ م وتربى بها إلى سن الخامسة والعشرين ، ثم هجرها إلى ستراسبورج ، فأقام بها عشرين سنة إلى سنة ١٤٤٤م . وقد صرف مدة هذه الإقامة فى مشاركة صانع هناك فى بعض الصناعات ، ثم انفصل عنه وعاد إلى مينز . وقد كانت إقامة جوتمبرج فى ستراسبورج هذه المدة سببا فى أن يدعى أهالى ستراسبورج أن فن الطباعة قام بها أولا ، ومنها انتقل إلى مينز بانتقال جوتمبرج اليها . وهذا غير ثابت أيضا ، ولعل الفكرة وجدت فى ستراسبورج ، أما تحقيقها وظهورها بشكل عملى فلم يحدث إلا فى مينز التى يرجع اليها أقدم أثر طباعى .

انتقل جوتمبرج إلى مينز فى سنة ١٤٤٤ م واتفق مع «حنا فوست» — وهو من أهالى مينز وكان يشتغل بمهنة الصياغة وأثرى منها حتى أصبح من أغنياء المدينة — ثم استخدما

صانعا ماهرا اسمه "بطرس شوفر" . ولا شك فى أن فوست قد أعان جوتمبرج بماله وصناعته، إذ أن صناعة الصياغة قريبة جدا من صناعة عمل الحروف. وقد صنعا الحروف أولا من الخشب بحجم كبير ثم صنعا حروفا ذات حجم صغير من الخشب أيضا ، ثم توصلا إلى صناعتها من الرصاص كما هو سائد الآن . ومن هنا يمكن أن يبدأ تاريخ فن الطباعة الحقيقى المثمر .

وظل جوتمبرج وفوست يعملان معا بمساعدة « شوفر » الى سنة ١٤٥٥ م حين وقع نزاع بينهما ، فانفصلا ، وترك جوتمبرج نصيبه من المطبعة نظير قدر من المال أعطاه إياه فوست . إلا أنه لايوجد أى أثر يثبت أنهما أصدرا معا كتبا طوال المدة من ١٤٤٤ الى ١٤٥٥ والظاهر أنهما أصدرا كتبا صغيرة مطبوعة بالحروف الخشبية الأولى لم يبق منها الآن شىء .

أما جوتمبرج بعد أن ترك فوست فقد استعان ببعض أغنياء ميتز ، وأنشأ مطبعة أخرى وظل يعمل بها إلى أن توفى فى نفس المدينة فى سنة ١٤٦٨م ، أما فوست بعد أن استقل بالمطبعة كما سبق فقد شارك العامل شوفر وصاهره ، واستمرا يعملان فى المطبعة معا . وينسب إليهما اختراع «أمهات» الحروف الدائمة التى تُصب عليها الحروف المصنوعة من الرصاص التى تستخدم فى الطبع . أما الحروف التى كانا يستخدمانها أيام شركة جوتمبرج فكانت تحفر على الرصاص مباشرة .

والثابت هو أن أول كتاب طبع بحروف مستقلة تجمع وتفكك هو « الإنجيل » الذى طبع باللغة اللاتينية فى سنة ١٤٥٥ م بمدينة ميتز ويحمل اسم جوتمبرج[1] . ومن هذا كان جوتمبرج هو أقدم منتج معروف فى فن الطباعة . فهو صاحب الفكرة الأولى ، وهو الذى دعى فوست إلى مشاركته لاحتياجه إلى المال وهو الذى أصدر أول كتاب يصح أن يسمى مطبوعا بالمعنى الصحيح .

وظلت مطابع ميتز تعمل ، وانتقل فن الطباعة منها إلى غيرها من مدن ألمانيا ، ثم انتقل الفن إلى أمم أوروبا الأخرى . وكان الإيطاليون أسبق الأمم جميعا إلى اتخاذ صناعة

(1) A.J. Grant, *A History of Europe*, Part II, p. 468.

الطباعة عن الألمان . فوجدت أول مطبعة فى إيطاليا فى سنة ١٤٦٧م و بعد هذا التاريخ بعدد قليل من السنين أصدرت مطبعة "الدين" بالبندقية (Aldine Press of Venice) مطبوعات فى الآداب اليونانية واللاتينية ثم انتقل فن الطباعة إلى فرنسا واستغرق استقراره فيها مدة طويلة ، فقد سافر فوست إلى باريس حوالى سنة ١٤٦٦م ليبيع نسخا من الإنجيل كان قد طبعها فى مطبعته بميتز ، فكفَّره بعض الفرنسيين وألقى به فى السجن ، ولولا أن لويس الحادى عشر أطلق سراحه ليقف منه على أسرار هذا الفن . ولكنه مات بعد قليل فى باريس بحمى انتابته . إلا أن لويس الحادى عشر اهتم بالأمر ، فأحضر من ميتز ثلاثة عمال لهم دراية بالطباعة . وكانت مطبعة فوست ماتزال تعمل فى ميتز تحت إدارة شريكه وصهره شوفر . و باشر هؤلاء العمال الثلاثة طبع بعض الكتب فى باريس ، فامتعض الناسخون من ذلك لأنهم رأوا فيه قضاء على مهنتهم وقطعا لأرزاقهم ، فحاربوهم واتهموهم بالسحر وألبوا برلمان باريس عليهم ، فأمر بمصادرتهم . إلا أن لويس الحادى عشر خلصهم ووضعهم تحت حمايته ومنحهم كثيرا من الامتيازات . و بالرغم من ذلك فقد مات لويس الحادى عشر فى سنة ١٤٨٣م دون أن تثبت أقدام فن الطباعة فى فرنسا . وحذا لويس الثانى عشر (١٤٩٨ — ١٥١٥م) حذو سلفه ، فأنشئت فى عهده بعض مطابع فى باريس وظهرت أولى مطبوعاتها فى سنة ١٥٠٧م وتأثره فرنسوا الأول (١٥١٥ — ١٥٤٧ م) فى تشجيع الطباعة وحماية المشتغلين بها حتى انتشر الفن فى فرنسا . ثم انتقلت الطباعة بعد ذلك إلى اسبانيا فى ١٤٧١م وانتشرت المطابع بها بعد مقاومة أيضا . ثم انتقلت إلى انجلترا فى نفس السنة تقريبا وحوربت فيها هى الأخرى محاربة شديدة ، واضطهد القائمون بالمطابع اضطهادا مؤلما ، ولكنها شاعت وانتشرت بالرغم من كل ذلك ، وظهر أول كتاب مطبوع باللغة الانجليزية فى سنة ١٤٧٧م . ولم يدخل فن الطباعة روسيا إلا بعد ذلك التاريخ بقرن من الزمان تقريبا .

ظهور الطباعة العربية فى أوربا

كانت الروح الدينية قوية جدا فى العصور الوسطى حتى كان الناس فى تلك العصور يصبغون كل شىء بصبغة الدين . وما كاد فن الطباعة يظهر حتى اتجه به الأوربيون وجهة دينية ، غرضها طبع الإنجيل بلغته الأصلية من جهة ، ثم نشر آرائهم الدينية بين غيرهم من

أصحاب اللغات الشرقية من جهة أخرى . ولذا لم يمض على اختراع الطباعة بالحروف المفردة إلا قليل من السنين حتى كان أبطال تلك الصناعة قد اتجهوا إلى عمل حروف لطبع اللغات الشرقية .

وقد كانت اللغة العبرية أول لغة شرقية اجتذبت عناية المهتمين بالطباعة ، ولا غرابة فى ذلك فهى لغة الإنجيل والتوراة . وقد طبع التوراة بالعبرية فى الربع الأخير من القرن الخامس عشر فى فرارا (Ferrara) بإيطاليا . وسرعان ما انتشر طبع الكتب العبرية فى إيطاليا فوجدت مطابع عبرية فى سونسينو (Soncino) بدوقية ميلانو ، ثم فى البندقية ثم انتقل ذلك إلى باريس . ثم اتجهت عناية المهتمين بالدين إلى اللغة العربية ، فكانت ثانى لغة شرقية وضعت لها حروف وطبع بها كتب . وقد قامت أول مطبعة عربية فى فانو (Fano) بإيطاليا أمر بإنشائها البابا يوليوس الثانى فى أوائل القرن السادس عشر ، وعهد بها إلى الطباع جريجورى جرجس البندق . وقد أصدرت هذه المطبعة فى سنة ١٥١٤م أول كتاب طبع باللغة العربية وهو كتاب "صلاة السواعى" حسب طقوس كنيسة الإسكندرية ويقع الكتاب فى ٢١١ صحيفة . ثم انتقلت الطباعة العربية إلى جنوة فطبع بها فى سنة ١٥١٦م سفر الزبور بأربع لغات ، هى : العبرية واليونانية والعربية والكلدانية ، ومع كل لغة من هذه ترجمة لاتينية مطابقة لها . وكان كتابا ضخم الحجم كبير القطع . ثم انتقلت الطباعة العربية بعد ذلك إلى البندقية ، وطبع بها القرآن باللغة العربية فى سنة ١٥٣٠م ولكن النسخ أعدمت خوفا من أن تؤثر فى عقائد المسيحيين .

وفى سنة ١٥٣٨م نشر الطباع "بوستل" بباريس مبادئ اثنتى عشرة لغة شرقية بحروفها الأصلية . منها السامرية والسريانية والقبطية والحبشية . وسرعان ما انتشرت حروف تلك اللغات فى المطابع الأوربية وطبع بها كتب دينية عديدة .

على أن اللغة العربية نالت النصيب الأوفر من عناية المطابع ؛ فكثرت مطبوعاتها العربية ، وعلى الأخص فى مطابع روما . ففى سنة ١٥٦٦م أصدرت مطبعة مدرسة الآباء اليسوعيين بروما كتاب "اعتقاد الأمانة الأرثوذكسية فى كنيسة رومية" لأحد الآباء اليسوعيين . ثم كتاب جدل فى صحة الدين المسيحى لنفس الأب سماه "مصاحبة

روحانية بين عالمين" . وفى سنة ١٥٨٤م طبع بهذه المطبعة أول كتاب علمى باللغة العربية هو كتاب "البستان فى عجائب الأرض والبلدان" وهنا نلمس كيف ابتدأ الغرض الدينى يتحول إلى الناحية العلمية الخالصة . ومن مطابع روما العربية التى اشتهرت أيضا مطبعة «المديتشى» التى أصدرت كتبا عربية عديدة أولها كتاب الأناجيل المقدسة فى سنة ١٥٩١م وقد قيل إنه جميل الطبع متقن الصور ، إذ نقشها على الخشب "تمبستا (Tempesta)" أمهر حفارى ذلك العصر . وفى السنة التالية نشرت المطبعة كتاب «مبادئ اللغة العربية» ليوحنا ريموندى ثم كتاب « نزهة المشتاق فى ذكر الأمصار والآفاق » لأبى عبد الله محمد المعروف بالشريف الأدريسى ، وفى سنة ١٥٩٣ نشرت هذه المطبعة أيضا قانون ابن سينا فى الطب ، وفى آخره كتاب النجاة . وفى سنة ١٥٩٥ م طبعت كتاب "تحرير أصول أقليدس" تأليف نصر الدين الطوسى . ومن المطابع العربية فى روما أيضا مطبعة "سافرى دى بريف . Savary de Brèves" الذى كان قنصلا لدى الباب العالى ، ومال إلى العلوم الشرقية ، فحفر فى باريس "أمهات" للحروف العربية كانت أجمل من حروف مطبعة ميديشى ؛ ثم نقلها إلى روما ، وطبع بها كتاب "التعليم المسيحى" فى سنة ١٦١٣ م وكتاب "المزامير" سنة ١٦١٤ م ، و"مبادئ اللغة العربية" لمنصور شالاق فى سنة ١٦٢٢ ، و"نحو اللغة العربية" لبطرس المطوشى الماورنى فى سنة ١٦٢٤م ، وكتاب «إيساغوجى» فى المنطق سنة ١٦٢٥ م . ومن المطابع العربية فى روما أيضا "مطبعة جمعية انتشار الإيمان" وقد طبعت كثيرا من الكتب الدينية كما طبعت قاموسا عربيا إيطاليا للراهب دومينيك جرمانوس سنة ١٦٣٧ م .

وانتشرت الطباعة العربية فى البلدان الأوربية ولقيت عناية عظيمة . فمن ذلك مطبعة ليدن المشهورة بهولندة ، أنشأها "توما اربنيوس Erpennius" سنة ١٥٩٥ م أى فى أواخر القرن السادس عشر . ومن مطبوعاتها « أمثال لقمان » سنة ١٦١٥ م و"العهد الجديد" سنة ١٦١٦ م وقصة يوسف من القرآن ؛ وهو أول كتاب طبع مضبوطا بالشكل الكامل ؛ وكان هذا من مستحدثات هذه المطبعة . وقد اشتهرت مطبعة ليدن شهرة عظيمة بما نشرته باللغة العربية من الكتب ، وكان لها فضل عظيم على هذه اللغة . ومن ذلك أيضا المطبعة الملكية بباريس . وقد كانت حروفها من حفر سافرى دى بريف السالف الذكر . وأول

كتاب طبع بها كان كتابا فى صناعة النحو للقس جبرائيل الصهيونى والشماس يوحنا الحصرونى سنة ١٦١٣ م . ثم مطبعة لندن وأهم ما طبعته وقت إنشائها "تاريخ الدولة الخوارزمية" لأبى الفداء سنة ١٦٥٠ م . ثم مطبعة أكسفورد التى أنشئت فى أواسط القرن السابع عشر ومن أهم ما أصدرته كتاب عبد اللطيف البغدادى فى الأمور المشاهدة بمصر سنة ١٨٠٠ وانتشرت الطباعة العربية فى عواصم أوربا : جوتنجن وفينا و برلين و بطرسبرج وغيرها ، وطبعت ما لايقع تحت الحصر من الكتب العربية [١] .

وهكذا ابتدأت الطباعة العربية بأوربا فى أوائل القرن السادس عشر لأغراض دينية صرفة ، ثم ما لبث الغرض الدينى أن تحوّل تدريجيا إلى الناحية العلمية إلى أن غلبت هذه الناحية فى النهاية . ولم يشارف القرن السادس عشر على الانتهاء إلا وكانت مطبوعات المطابع العربية فى ليدن و باريس ولندن وأكسفورد ، كلها علمية الصبغة ولا نجد بين مطبوعاتها من الكتب الدينية إلا القليل النادر .

انتقال الطباعة إلى الشرق الأوسط

لم تكد الطباعة باللغات الشرقية تنتشر فى أوربا حتى أخذت تنتقل إلى بعض بلدان الشرق . وكما كان غرض الأوربيين دينيا حين نشروا فيما بينهم الطباعة الشرقية ، فقد كان إدخالها فى الشرق لأغراض دينية كذلك . وكما كانت اللغة العبرية هى أولى اللغات الشرقية التى نالت عناية المشتغلين بالطباعة فى أوربا ثم تليها اللغة العربية ، فقد كان دخول الطباعة بتلك اللغات بلدان الشرق على هذا الترتيب أيضا : اللغة العبرية ثم اللغة العربية .

(١) ليس قصدنا استيعاب كل ما أصدرته هذه المطابع من الكتب وإنما ذكرنا بعض مطبوعاتها على سبيل التمثيل فقط . ومن أراد التفصيل فليرجع الى :

(ا) مجلة المشرق ، العدد الثانى ، سنة ١٩٠٠ م .

(ب) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية (القاهرة ١٩١١ — ١٩١٤م) ، ج ٤ .

(ج) C. F. De Schnurrer, *Bibliotheca Arabica* (1811).

(د) Silvestre De Sacy, *Bibliothèque de M. Le Baron Silvestre De Sacy* (Paris, 1842).

وأشهر المطابع العبرية التى أنشئت فى الشرق هى :

مطبعة الآستانة العبرية :

سبقت الآستانة (اسطنبول) غيرها من بلدان الشرق فى أخذ فن الطباعة عن أوربا فقد قامت فيها أول مطبعة فى الشرق كله . إلا أن هذه المطبعة الأولى لم تكن تابعة لحكومة السلطان أو لأحد الأتراك ، ولم تكن عربية الحروف ، وإنما كانت مطبعة عبرية أنشأها فى الآستانة رجل يهودى اسمه الربى اسحق جرسون ، قدم الشرق خصيصا لينشر بين اليهود المقيمين فيه كتبهم الدينية وكان اعتمادهم قبله على المخطوطات التى لم يكن الحصول عليها ميسورا . و يرجع إنشاء هذه المطبعة إلى أواخر القرن الخامس عشر . و يرجع الفضل فى قيامها و اطراد نجاحها إلى نفوذ بعض اليهود فى الآستانة . فقد كان منهم الأطباء وكبار التجار وكانوا على اتصال وثيق بأولى الأمر فى دار الخلافة .

وقد ظلت هذه المطبعة تخدم الآداب العبرية زهاء ثلثمائة سنة طبعت فيها ما يزيد على مائة كتاب فى جميع العلوم والفنون ، إلا أن أغلبها كتب دينية . وأول كتاب طبع بها هو ملخص تاريخ اليهود ليوسيفوس بن كريون وكان طبعه فى سنة ١٤٩٠ م . واستمرت تطبع الكتب الدينية ، ولكنها لم تقتصر على هذا النوع من الكتب بل طبعت كثيرا من الكتب الأدبية شعرا ونثرا . وكذلك الكتب الطبية والتاريخية[١] . وقد طبعت المطبعة أيضا بعض الكتب العربية ولكن طبعها كان بالحروف العبرية لا بالحروف العربية . ومن ذلك بعض رسائل بن ميمون فى الدين اليهودى ، وترجمة التوراة إلى العربية لسعيد الفيومى وطبعت بها فى سنة ١٥٥١م . أما الطباعة العربية بالحروف العربية فلم تقم فى الآستانة إلا فى أوائل القرن الثامن عشر أى بعد تاريخ هذه المطبعة العبرية بقرنين من الزمان .

(١) يوجد بيان بكثير من هذه المطبوعات فى مجلة المشرق ، السنة الثالثة ، عدد ٤ ، ص ١٧٥

مطبعة سالونيك العبرية :

لم يقتصر اليهود على مطبعة الآستانة ، بل أنشأوا مطابع عبرية فى كثير من المدن واشتهرت من هذه المطابع مطبعة سالونيك . وقد أنشئت هذه المطبعة فى أوائل القرن السادس عشر . وطبع بها كتب دينيـة وعلمية كثيرة منها خطب مَدينَا بن صموئيل سنة ١٥٢٠ م ومجموعة فى الطب سنة ١٧٩٦ م .

مطبعة دير قُزحيا العبرية :

يقع دير قزحيا جنوبى طرابلس وقد كانت المطبعة التى أنشئت فيـه فى أوائل القرن السابع عشر ، أول مطبعة دخلت بلاد الشام وقد كانت حروف هـذه المطبعة سريانية وطبعت فيها اللغة العربية بالخط الكرشونى . وليس معروفا من مطبوعات هذه المطبعة إلا كتاب واحد طبع فيها فى سـنة ١٦١٠ م وهو كتاب المزامير ، ويقع فى ٢٦٠ صحيفة من القطع الكبير ، وقد طبع فى نهرين أحدهما سريانى والآخر عربى بالخط الكرشونى . وقد وصف الأب لويس شيخو نسخة من هذا المطبوع[1] . ونحن نلخص هـذا الوصف هنا لأنه يظهرنا على أن صناعة الطباعة فى ذلك التاريخ كانت قد طعِّمت بالفن . فأولى صفحات الكتاب مكتوبة بالخط السريانى باللونين الأحمر والأسـود ، ويحيط بالكتابة إطاران فى وسطهما زخرفة دقيقـة . وفى أعلى الصفحة كتبت البسملة بحروف كبيرة ، ثم عنوان الكتاب، ويليه ترجمته بالعربية. وتحت اسم الكتاب رسم لشعار المطران المـارونى بدمشق ، وهو أرزة كبيرة يستظل بها طير كالعنقاء ، وقد كتب على جناحيه الحرفان اللاتينيان (S.N) أى (Salus Nostra) ومعناها "خلاصنا". وعند جذع الشجرة جدول ماء وعلى جانبيها سنبلتان إشارة إلى الخصب، وكتب حول هذه الصورة اسم المطران سركيس باللاتينية ، وفوق الشعار صليب مربع وعلى جانبيه أربعة أبيات من الشعر غاية فى السخافة والركاكة. وكتب فى أسفل الصفحة : "بالحبس المكرم الكائن فى وادى قوزحيا فى جبل لبنان المبارك على يد المعلم بسكالى ألِي وعلى يد الحقير يوسف بن عميمة الكرمسدانى

(١) مجلة المشرق ، السنة الثالثة ، العدد السادس ، ص ٢٥٤ — ٢٥٥

باسم شماس فى تاريخ سنة ا س ى ر با (أى ١٦١٠ ربانية) وفى ختام آخر صحيفة كتب «أنا الحقير بين المطارين المطران جرجس ابن عميرة الهدنانى نظرت وقريت هؤلاء المزامير وما وجدت فيهم شيئا يضادد الأرثذوكسية لكن نافعين لخلاص نفس من يقرأ فيهم» . اهـ . وقد كانت حروف هذا المطبوع مضبوطة بالشكل الكامل . إلا أن مطبعة دير قزحيا لم تستمر طويلا ، بل قضى عليها لأسباب وأحوال مجهولة تماما حتى عند رهبان الدير أنفسهم . على أنها جددت فى أوائل القرن التاسع عشر .

بعد ذلك تدخل الطباعة العربية بلدان الشرق وتنتشر فيـه ، وقد كانت حلب أول مدينة شرقية تنشأ فيها مطبعة عربية ، ثم الآستانة ، ثم القاهرة ، ثم مالطه ، ثم بيت المقدس ، ثم العراق . وإنا مُرتِّبون فيما يلى هـذه المطابع حتى تتبين موقع المطبعة المصرية منها .

مطبعة حلب العربية :

أنشئت أول مطبعة عربيـة فى الشرق الأدنى بمدينـة حلب فى أوائل القرن الثامن عشر . والمسلم به أن الذى أنشأها هو اثناسيوس الرابع البطريارك الأنطاكى ، الذى رحل فى سنة ١٦٩٨ إلى بخارست ، وطبع هناك بعض الكتب الدينيـة باليونانية والعربية . ولما عاد إلى حلب أنشأ فيها المطبعة ولكن اختلف فى حروف هذه المطبعة . فقال شنورر (Schnurrer) إن حروف حلب هى نفس حروف بخارست. جلبها أثناسيوس[1] معـه . وخطأ دى ساسى (De Sacy) رأى شنورر لأنه وجد اختلافا كبيرا بين حروف حلب وحروف بخارست[2] .

ويتردد الأب لويس شيخو بين أن يكون أثناسيوس استصحب معـه إلى حلب الكاهن أنتيموس الذى طبع له بعض الكتب فى بخارست ، وهذا قام بصب الحروف وبين أن يكون تعلم هو نفسه هذا الفن وعلمه أناسا من أهل حلب[3] . ويروى

(١) C. F. De Schnurrer, *op. cit.*, p. 270.

(٢) De Sacy, *op. cit.*. Vol. I, p. 289.

(٣) مجلة المشرق ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، ص ٣٥٦

جورجى زيدان عن جورج خياط أحد محامى حلب أن الذى حفر هذه الحروف وصبها هو الشماس عبد الله زاخر الحلبى وكان صائغا ماهرا [١] .

ولسنا نملك وسائل لتحقيق هذه المذاهب المختلفة ، وأيا ما كانت طبيعة تلك الحروف فقد كانت فى حلب مطبعة عربية ، كان أول مطبوعاتها كتاب طقوس كنسية طبع بها فى سنة ١٧٠٢ م . ثم طبع بها الانجيل فى سنة ١٧٠٦

وقد قرر الأب لويس شيخو أن حروف مطبعة حلب كانت خشنة والطبع بها غير متقن و إن كان واضحا . قال ونحن لا نعلم كيف انتهت هذه المطبعة ولا كيف بطلت آلاتها وتضعضعت حروفها .

مطبعة الآستانة العربية :

أنشئت ثانى مطبعة عربية فى الشرق فى الآستانة فى العشر الثانى من القرن الثامن عشر، أى بعد مطبعة حلب بحوالى عشر سنوات. وقد كانت اتجهت رغبة بعض الرجال إلى إنشاء مطبعة قبل ذلك التاريخ . ولكن رجال الدين لم يوافقوا على ذلك بدعوى أنها مخالفة للدين ، ولم يجرؤ أحد على إنشاء مطبعة بعد هذه الفتوى .

ولقد أمدّنا جودت فى تاريخه المشهور بتاريخ هذه المطبعة [٢] . وهو يتلخص فى أن الفضل فى إنشاء المطبعة يرجع إلى محمد افندى جلبى الذى كان سفيرا للباب العالى فى باريس أيام السلطان أحمد الثالث ، و إلى ابنه سعيد افندى الذى صار صدرا أعظم فيما بعد . وقف سعيد هذا على مزايا فن الطباعة فى باريس مدّة إقامته فيها أيام سفارة أبيه . فلما عاد سعيد إلى الآستانة أخذ ينشر فكرة إنشاء مطبعة بدار الخلافة بين المشتغلين بالعلوم والفنون . واتصل بالصدر الأعظم ابراهيم باشا صهر السلطان فشجعه فكتب له تقريرا التمس فيه السماح له بطبع كتب الحكمة واللغة والتاريخ والطب والهيئة وسائر الفنون ماعدا

(١) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٥٥

(٢) عبد القادر افندى الدنا (مترجم) ، تاريخ جودت (بيروت ، ١٣٠٨هـ) ، ص ٨١ — ٨٤

كتب التفسير والحديث والفقه والكلام . ورفع ابراهيم باشا العريضة إلى السلطان ، بعد تردّد كبير و بعد أن وقع عليها بعض علماء العصر بالتعضيد . وقد وافق السلطان وأصدر الفرمان العالى موقعا عليه بالخط الشريف فى سنة ١١٢٩هـ — ١٧١٢ م ، مرخصا لسعيد افندى بطبع جميع أنواع الكتب إلا كتب التفسير والحديث والفقه والكلام . بعد أن أصدر شيخ الإسلام عبد الله افندى فتوى بجواز ذلك .

وتعرف سعيد فى الآستانة إلى رجل يدعى ابراهيم أغا ، مجرىّ المولد نصرانىّ الدين ثم أسلم واشتغل بخدمة الدولة ، وهو من أرباب الصناعة ، فأمده بالمال والتعضيد وتعاونا فى إنشاء المطبعة ، فجلبا لها الآلات وسكب ابراهيم أغا الحروف وجعلاها على استعداد للطبع [١] . وعين اسحق افندى قاضى الآستانة سابقا ، و بيرى زاده افندى قاضى سالونيك سابقا ، وأسعد افندى اليانيلى ، وموسى افندى شيخ مولوية قاسم باشا ، مصححين للمطبوعات . وفى سنة ١١٤١هـ — ١٧٢٨م أصدرت المطبعة أولى مطبوعاتها وهو كتاب صحاح الجوهرى الذى نقله إلى التركية وانقولى . وكان طبعه فى جزئين بلغ الأول ٦٦٦ صفحة والثانى ٧٥٦ صفحة ، وكان ثمنه خمسة وثلاثين قرشا . وطبع فى أوله صورة فتوى شيخ الإسلام بجواز الطبع ، وصورة الفرمان العالى بالترخيص به ، وصورة تقرير سعيد افندى إلى الباب العالى ، والتوقيعات التى وقعها عليه علماء الآستانة . واستمرت المطبعة تنشر بعض الكتب فى السنوات التالية لسنة ١٧٢٨ ، وقد صنع ابراهيم أغا المجرى حروفا فرنسية ، وطبع خريطتى البحر الأسود و بحر الخزر باللغتين التركية والفرنسية .

على أن حياة مطبعة الآستانة كانت مضطربة كما كان إنتاجها صغيرا محدودا . فقد أورد المستشرق هامر برجستال فى تاريخه للامبراطورية العثمانية قائمة بمطبوعات الآستانة فى أثناء قرن من إنشائها ، وقال عن هذه القائمة إنها كاملة ومرتبة حسب تواريخ الطبع [٢] ، وهى تؤيد ما سبقت الإشارة إليه من ضعف المطبعة وقلة إنتاجها .

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٢ ؛ وأيضا :

J. De Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman* (Paris, 1839), Tome XIV, p. 197.

(٢) *I id.* pp. 493-507

إحصاء بعدد مطبوعات مطبعة الآستانة من ١٧٢٨ إلى ١٨٣٠

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٧٢٨	٢	١٧٣٣	١
١٧٢٩	٣	١٧٣٤*	١
١٧٣٠	٣	١٧٤١	٣
١٧٣١	—	١٧٤٢	١
١٧٣٢	٣		

وبعد سنة ١٧٤٢ تتعطل المطبعة وتكف عن نشر الكتب مدة أربعة عشر عاما ، وتكون قد أصدرت منذ ابتداء الطبع بها من سنة ١٧٢٨ إلى ١٧٥٥ أى فى سبع وعشرين سنة بما فى ذلك سنوات التعطيل ، سبعة عشر كتابا تقع فى ثلاثة وعشرين مجلدا . وبلغ عدد نسخها جميعا : ١٢,٥٠٠ نسخة ، إذ ما كان يزيد عدد النسخ المطبوعة من أى كتاب على ٥٠٠ نسخة إذا استثنينا ”لغاتى ونقولى“ و”تحفة الكبار فى أسفار البحار“ ، وهى أولى مطبوعات المطبعة وطبع من كل منها ٢٠٠٠ نسخة(١) .

ولما أعيد فتح المطبعة بعد انقضاء فترة التعطيل أصدرت الطبعة الثانية لكتاب ”لغاتى ونقولى“ فى سنة ١٥٧٦ ، وبعد هذه الطبعة الثانية عطلت المطبعة فترة جديدة بلغت سبعا وعشرين سنة . فلم تصدر مطبوعات إلا فى سنة ١٧٨٣ ، وكان طبعها فى تلك السنة بآلات صدئة وحروف مكدودة رديئة الخط . ويعزو جودت هذا التعطيل الطويل إلى أن ابراهيم أغا (المجرى) توفى فى سنة ١٧٤٥ وخلفه فى نظارة المطبعة ابراهيم افندى القاضى فباشر الطبعة الثانية لكتاب ونقولى السالفة الذكر (١٧٥٦م) ، ثم توفى فى وقت كانت فيه الدولة منشغلة بشئونها الخارجية (الحرب مع الروسيا والنمسا) فألهاها

(*) وبعد سنة ١٧٣٤ يقف إنتاج المطبعة مدة ست سنوات من ١٧٣٥ إلى ١٧٤٠ فلا تصدر المطبعة شيئا من المطبوعات خلالها ، ثم تستأنف النشر فى سنة ١٧٤١ كما هو واضح بالجدول .

(١) *Ibid.*, p. 794 *et seq.*

ذلك عن تعيين خلف له فى إدارة المطبعة فأهملت إلى سنة ١٧٨٣(١) . إلا أن عملها بعد أن أعيد فتحها للمرة الثانية كان ضعيفا متقطعا وذلك يتبين من بقية الإحصاء :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٧٨٣	١	١٨٠٧	١
١٧٨٤	١	١٨٠٨	—
١٧٨٥	١	١٨٠٩	١
١٧٨٦	—	١٨١٠	—
١٧٨٧	—	١٨١١	١
١٧٨٨	—	١٨١٢	٢
١٧٨٩	—	١٨١٣	—
١٧٩٠	—	١٨١٤	١
١٧٩١	١	١٨١٥	١
١٧٩٢	—	١٨١٦	—
١٧٩٣	٢	١٨١٧	٢
١٧٩٤	—	١٨١٨	٢
١٧٩٥	١	١٨١٩	٣
١٧٩٦	—	١٨٢٠	٣
١٧٩٧	١	١٨٢١	١
١٧٩٨	٢	١٨٢٢	٤
١٧٩٩	١	١٨٢٣	—
١٨٠٠	١	١٨٢٤	٣
١٨٠١	١	١٨٢٥	٣
١٨٠٢	٥	١٨٢٦	—
١٨٠٣	٤	١٨٢٧	٤
١٨٠٤	٤	١٨٢٨	٧
١٨٠٥	٢	١٨٢٩	٥
١٨٠٦	١	١٨٣٠	٣

(١) تاريخ جودت ، ص ٨٣

ومن هذا الإحصاء يمكننا أن نرى تقطع عمل المطبعة ، وقلة إنتاجها ، واضطراب حياتها ظاهرا جليا . فمطبوعاتها فى سنة واحدة لم تزد على سبعة كتب منها تقويمان ، وكان ذلك فى سنة ١٨٢٨ م . أما بقية سنوات القرن الذى يتضمنه الإحصاء فلم يزد إنتاجها السنوى على خمسة كتب فى القليل النادر . على أن معظم السنوات لم يزد إنتاجها فيها على كتاب أو كتابين . ومنها ثلاث عشرة سنة لم تصدر المطبعة فيها شيئا ، منها خمس سنوات متتالية ، والباقى متفرقة بين السنين . فاذا أضفنا إلى ذلك أن عدد مطبوعاتها فى قرن وسنتين من سنة ١٧٢٨ م إلى ١٨٣٠ م لم يزد على أربعة وتسعين كتابا منها تقاويم أَوْلى بها أن لا تحسب وأن طبعها كان ردىء الخط نتيجة لتآكل الحروف وعدم تغييرها كما قرر كل من هامر وجودت ، عرفنا أن مطبعة الآستانة كانت ضعيفة وأنها كانت إلى الاحتضار أقرب منها إلى الحياة .

إلا أننا يجب ألا ننسى أن مطبعة الآستانة صبت حروفا جديدة حوالى سنة ١٨٠٠ م بمعرفة ناظرها عبد الرحيم افندى ، وأنها نهضت فى العصور المتأخرة نهضة لا بأس بها كما أصدرت كتب الدين والفقه بعد أن صدرت الفتوى بجواز طبعها أخذا بالمذهب القائل «الأمور بمقاصدها» كما قال جودت . كما أجاز هذا المذهب تجليد القرآن . وقد كانت معظم مطبوعات الآستانة تركية ولم يكن بينها إلا قليل جدا من الكتب العربية والفارسية .

مطبعة دير مرحنا بالشوير :

الشوير إحدى قرى لبنان بها دير كبير أنشئت به ثالث مطبعة عربية فى الشرق ، وكان إنشاؤها فى أواخر الثلث الأول من القرن الثامن عشر حوالى سنة ١٧٣٣ م . وقد اختلف فى منشئ هذه المطبعة . ويذهب الأب لويس شيخو إلى أن الأب بطرس فروماج اليسوعى الذى كان رئيسا عاما للرسالة اليسوعية فى سوريا هو الذى جلب المطبعة من فرنسا على حساب عبد الله زاخر وهو من حلب ، فر إلى لبنان على أثر اضطهاده بسبب اعتناقه المذهب الكاثوليكى وساعده على إنشائها . ويستند فى هذا الرأى على بعض رسائل للأب فروماج المذكور قال إنه وقف عليها (١) .

(١) مجلة المشرق ، السنة الثالثة ، العدد ٨ ، ص ٣٦٠ .

وقد كانت كل مطبوعات مطبعة الشوير تقريبا دينية وأول كتاب صدر عنها هو كتاب "ميزان الزمان" للأب نيرنبرج اليسوعى تعريب الأب بطرس فروماج وطبع بالمطبعة فى سنة ١٧٣٤ م . ثم كتاب المزامير طبع فى سنة ١٧٣٥م . وقد استمرت منذ ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر وما زالت معظم مطبوعاتها دينية(١) .

مطبعة القديس جاورجيوس ببيروت :

وهى رابعة المطابع العربية فى الشرق . أنشأها الروم الأرثوذكس فى دير القديس جاورجيوس ، فى أواسط القرن الثامن عشر ، على أثر ما رأوه من الفوائد التى عادت على الروم الكاثوليك بنشر كتبهم من مطبعة الشوير وقد أنشأ مطبعة بيروت هذه رجل يدعى الشيخ يونس نيقولا الجبيلى المشهور بأبى عسكر ، فقد صنع حروفا قلد بها حروف مطبعة الشوير وأعد المطبعة إعدادا حسنا . وأول ما نشرته هذه المطبعة كتاب المزامير طبع بها سنة ١٧٥١ م وعدد صفحاته ٣٦٧ صفحة صغيرة القطع ثم بطل العمل بالمطبعة بعد ذلك وأصبحت معطلة ما يقرب من قرن ثم أعيدت إلى العمل فى منتصف القرن التاسع عشر ثم جددت سنة ١٨٨١

مطابع الحملة الفرنسية فى مصر :

وأول مطبعة دخلت وادى النيل هى المطبعة التى أحضرها نابليون بونابرت مع حملته على مصر . وقد كان وما زال لهذه المطبعة خرافة اشتهرت بين الناس . فقد زعم الفرنسيون وزعم وراءهم العالم أن السبب الذى دعاهم إلى إحضار مطابعهم إلى مصر إنما هو الرغبة فى كشف مصر علميا وطبع مؤلفات عنها . وهذا محض اختلاق فالحملة كانت من أساسها عمل حربى لا دخل للبحث العلمى فيه؛ فما كان البحث العلمى يوما من الأيام ليتم بواسطة حملة حربية معدة بوسائل القتال والتدمير فى البر والبحر . أما العلماء والمطبعة فكانوا وكانت وسائل لتسهيل مهمة حكم مصر على بونابرت . فالعلماء يحثون له نظمها وطبيعتها والمطبعة

(١) تجد قائمة مطبوعات هذه المطبعة فى كتاب :
M.C.F. olney, *Travels Through Syria and Egypt* (London, 1805), Vol. II, pp. 165-166.

تنشر له ما يريد من منشورات النفاق والتضليل على المصريين . ومما يدحض هذه النظرية أن بونابرت قد جهز حملته على طولون بمطبعة قبل حملته على مصر بخمس سنوات ومن الصدف أن مدير مطبعة حملة طولون هو نفس مدير مطبعة الحملة المصرية كما سيجىء . فهل قصد نابليون أيضا كشف طولون الفرنسية علميا ؟ .

ولم يكن للفرنسيين بمصر مطبعة واحدة وإنما كان لهم ثلاث مطابع ، أو مطبعتان بثلاثة أسماء ، كيفما اقتضت حاجتهم بمصر وهذه المطابع هى :

أولا — المطبعة الشرقية الفرنسية بالاسكندرية

L'Imprimerie Orientale et Française

وقد كان مدير هذه المطبعة هو المستشرق جان يوسف مارسيل (J. J. Marcel) أحد علماء جيش الشرق . وكانت أولى المطابع الفرنسية إصدارا للمطبوعات فى مصر ، إذ بدأ عملها على ظهر الباخرة الشرق (Orient) فى عرض البحر حين طبع بها مارسل أول منشورات بونابرت إلى المصريين ، وهو ذلك المنشور المشهور الذى وزع فى الاسكندرية عقب نزول الجيش فيها مباشرة[1] . صدرت الأوامر إلى مارسل بكتابة المنشور وطبعه فبدأ فى ذلك . وقد كان صندوق الحروف موضوعا فى الباخرة بدون إشارة تميز بين الصندوق والغطاء ، وصادف أن فتح الصندوق وغطاؤه الى أسفل فسقطت الحروف و بعثرت واختلطت بعضها ببعض حتى كاد طبع المنشور يتعطل لولا أن استخدم مارسل بعض الجنود فى ترتيب بعض الحروف المختلطة وقام بطبعه[2] .

وقد كانت آلات هذه المطبعة وحروفها مأخوذة من المطبعة الملكية بباريس وكانت تحتوى على ثلاثة أنواع من الحروف : فرنسية وعربية ويونانية وهذه هى أسبق المطابع الفرنسية إلى العمل فى مصر . أما مطبوعاتها فقد توصلنا منها إلى ما يأتى :

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، بولاق ١٢٩٧ هـ ، ج ٣ ؛ ص ٤ — ٥ .

(٢) M. Belin, "Notice Nécrologique et Littéraire Sur M. J.J. Marcel," *Journal Asiatique*. 5e Série, Tome III, 1854, p. 555

(١) "تعريفة النقود" — طبعت بالاسكندرية فى ٥ يوليه سنة ١٧٩٨ م . وهى أولى مطبوعات المطبعة الشرقية الفرنسية بها .

(٢) « الهجاء العربى والتركى والفارسى » — وضعه مارسل للاستعانة به فى أعمال المطبعة الشرقية الفرنسية . وطبع بها فى ست عشرة صحيفة فى سنة ١٧٩٨م قبل ١٥ أكتوبر من تلك السنة . وكان ثمنه ستة عشر ميدّى على ورق عادى وأربعة وعشرين ميدّى على ورق مصقول .

(٣) « تمارين للقراءة العربية الفصيحة » — وهى مقتطفات من القرآن . وضعها مارسل لفائدة من يريد أن يتعلم هذه اللغة من الفرنسيين . وطبعت بالمطبعة فى اثنتى عشرة صحيفة فى سنة ١٧٩٨ م . وثمنها اثنا عشر ميدى على ورق عادى وعشرون ميدى على ورق مصقول .

(٤) «مجموعة قوانين» — وهى تشمل قرار المؤتمر الوطنى فى ١٢ مايو سنة ١٧٩٣م . وقانون عقوبات حربى لجيوش الجمهورية فى حالة الحرب وغير ذلك . وقد طبع فى ثمان وسبعين صحيفة فى تاريخ مجهول .

وقد تكون هذه المطبعة طبعت مطبوعات أخرى غير هذه لم نتوصل إليها ؛ إلا أن ما سبق هو كل ما عرفه الكتّاب وعرفناه من ذلك . ولا شك فى أنها أصدرت عددا كبيرا من المنشورات العربية للمصريين كان أولها المنشور المشهور الذى سبقت الإشارة إلى طبعه على ظهر الباخرة "الشرق" . وكذلك عددا كبيرا من التعليمات الفرنسية للجنود الفرنسيين .

ثانيا — مطبعة مارك أورل الملحقة بالجيش فى القاهرة

l'Imprimerie de Marc Aurel, Imprimeur de L'armée, au Quartier des Français.

كانت المطبعة الفرنسية الثانية مطبعة خاصة بالجيش تلازمه أينما سار وتطبع ما يصدره قواده من الأوامر اليومية للجنود . وقد كان مديرها يدعى يوسف أمانويل مارك أوريل . ولد فى مدينة "فالنس Valence" على نهر الرون . وهو ابن بيير مارك أمانويل طابع هذه

المدينة . وكان يوسف أوريل صديقا حميا لبونابرت اتصل به أثناء زيارته لمدينة فالنس وتردد على مكتبته . وفى سنة ١٧٩٣ م عين طباعا لحملة طولون ، وكان عمره لا يتجاوز الثمانية عشر ربيعا . وفى ٢٥ أبريل سنة ١٧٩٨ عينه بونابرت طابعا للحملة الفرنسية على مصر . ورسا الأسطول على الاسكندرية فى ٣٠ يونيه فأنزل أوريل مطبعته فيها ولكنها لم تعمل فى هذه المدينة بل تبع الجيش بها إلى القاهرة[1] .

وقد كان أول ما أصدرته هـذه المطبعة من المطبوعات أمر باللغة الفرنسية طبعه أوريل بمطبعته فى عرض البحر على ظهر الباخرة جستيس (Justice) ووزع على الجنود فى أول يوليه سنة ١٧٩٨ م يوم دخول الاسكندرية[2] .

أما عن مكان المطبعة بالقاهرة فقد كانت دائما ملازمة لمعسكرات الجيش . وعند ما ثارت القاهرة فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ م نقلت المطبعة إلى الجيزة ؛ ولكنها عادت إلى القاهرة بعد أن أخمدت الثورة . ونقلت إلى القلعة فى النهاية لأنها كانت إحدى معسكرات الجيش الفرنسى ؛ وفيها تفشى الوباء فى عمال المطبعة كما تفشى فى غيرهم من الفرنسيين فمات تسعة من عمالها البالغين تسعة وعشرين عاملا فى ساعات قليلة .

وقد ظل مارك أورل يباشر العمل بمطبعته إلى أن خرج نابليون من مصر وسافر إلى فرنسا ، فتنازل عن مطبعته للحكومة فى ١٨ مايو سنة ١٨٠٠ م وعاد إلى فرنسا هو الآخر[3] .

أما مطبوعات مطبعة أورل هذه فهى :

(١) الأمر الفرنسى السالف الذكر الذى طبع على ظهر الباخرة (جستيس) .

(٢) أمر فرنسى آخر للجنود طبعه فى القـاهرة فى ١٥ أغسطس سـنة ١٧٩٨ وهو أول ما طبع فى القاهرة :

---

(١) *Notice Imprimee sur la Famille Marc Aurel,* Archives de la Drôme (France), Aprés M. Albert Geiss, "Les Imprimeries Françaises de 1798 à 1801", *Bulletin de, l'Institut Égyptien.* 5me. Série, Tome I, 1907, p. 142.
Pierre Larousse, *Grand Dictionnaire Universel,* Tome x, p. 1131.

(٢) S. De Sacy, *Chresiom. Arabe* (2e èdit.), Tome III, p, 368. note 115, après Geiss, *op. cit.,* p. 144.

(٣) *Notice Imprimée-----, op. cit., après Geiss, op. cit.,* p. 142.

(٣) "رائد مصر (Courrier de l'Egypte)" — وهى جريدة فرنسية سياسية أنشأها مارك أورل وطبعها بمطبعته وصدر أول أعدادها فى ١٢ فركتيدور سنة ٦ للجمهورية الفرنسية (٢٨ أغسطس سنة ١٧٩٨) وأعلن عنه بالعبارة الآتية :

«يحيط مارك أورل علم مواطنيه أن ثمن رائده المصرى ستة ميدى . ويخفض ثمن ثلاثين عددا إلى مائة وخمسين ميدى فقط ، ولا يحصل على هذا الامتياز إلا من يدفع ثمنها مقدما ويرجو جميع المواطنين الذين يرغبون فى جريدته أن يوافوه بطلباتهم مشفوعة بالثمن . بعنوان القاهرة ؛ مطبعة مارك أورل طابع الجيش بالمعسكرات الفرنسية » .

وكان رائد مصر يصدر كل خمسة أيام فى أربع صفحات . ولم يطبع منه بمطبعة مارك أورل إلا الثلاثون عددا الأولى . ثم أخذ يطبع بعدها بالمطبعة الأهلية كما سيجىء .

(٤) الأعشور المصرى (La Décade Egyptienne) — وهى جريدة أدبية بحتة كان ينشر بها المقالات الأدبية والأبحاث العلمية والفنية والتجارية ولم يكن لها أى صبغة سياسية . وكانت هذه الجريدة تصدر كل عشرة أيام . وكان كل عدد يحتوى على أربع ورقات أى ثمانى صفحات . وقد أعلن عن هذه الجريدة فى ١٦ أغسطس سنة ١٧٩٨م ، ولـكنها لم تصـدر إلا فى ١٥ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وعرض مارك أورل أولى أعدادها للبيع فى ١ و ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ .

ولم يطبع من الأعشور المصرى بمطبعة مارك أورل إلا العددان الأول والثانى ولكن بونابرت لم يعجبه الطبع لأنه كان يتوخى فيها الاعتناء والتأنق فأحالها إلى المطبعة الأهلية كما سيجىء[1] .

هـذا كل ما وصـل إلينا من مطبوعات مطبعة مارك أورل طابع الجيش الفرنسى بالقاهرة . وهو نذر يسير مما نشرته هذه المطبعة ولم يصل إلينا . وذلك لأن مطبوعاتها لم تكن كتبا تبقى وانما كانت منشورات وأوامر تصدرها القيادة العليا للجنود وليس من طبيعة هذه الأوامر والمنشورات أن تبقى لأنها يومية ليس لأحدها قيمة إلا يوم صدوره .

---

(١) Geiss, *op. cit.,* p. 147, note 1.

ثالثا — المطبعة الأهلية l'Imprimerie Nationale

أنشأ هذه المطبعة بالقاهرة المستشرق مارسل مدير المطبعة الشرقية الفرنسية السالفة الذكر بالأسكندرية . فقد ظل مارسل فى الاسكندرية إلى أكتوبر سنة ١٧٩٨م ثم رحل إلى القاهرة فى اليوم الخامس عشر من هذا الشهر . وأسس مطبعة عرفت باسم المطبعة الأهلية . وجعل مكانها فى الأزبكية أمام منزل عثمان بك الأشقر بما لا يبعد كثيرا عن المكان الذى قتل فيه القائد كليبر .

وقد كانت المطبعة الأهلية مطبعة علمية خاصة بطائفة العلماء التى صاحبت الجيش الفرنسى إلى مصر . ولم تكن تابعة للجيش أو خاصة بطبع منشوراته وأوامره ؛ وإن كان من المسلم به أن مطبوعاتها العلمية كانت فى خدمة الجيش والتمكين له فى حكم البلاد .

وعندما قامت الثورة بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ نقلت المطبعة إلى الجيزة أيضا خوفا عليها من التحطيم، ثم عادت إلى القاهرة بعد هدوء الثورة. ثم وضعت أخيرا فى القلعة إذ أن بعض مطبوعاتها كتب عليه « طبع بالقلعة بالمطبعة الأهلية » وعندما سلم القائد بليار مدينة القاهرة للأتراك حوالى منتصف سنة ١٨٠١ م نقل مارسل المطبعة الأهلية من القلعة إلى الاسكندرية ؛ وعندما سلم الفرنسيون الاسكندرية ورجعوا إلى فرنسا أخذوا المطبعة معهم إلى بلادهم[1] .

وقد كانت المطبعة معدّة بالحروف العربية والأفرنجية، وطبعت مطبوعات من النوعين وقد توصلنا منها إلى ما يأتى :

(١) رائد مصر (Courrier de l'Egypte) — وقد طبع بالمطبعة الأهلية ابتداء من العدد رقم ٣١ ولم يصدر منه غير ١١٦ عددا .

(٢) مذكرة فرنسية بالحوادث الأوربية التى وقعت فى الأشهر الأربعة الأولى من العام السابع للجمهورية — طبعت بالمطبعة الأهلية بالأزبكية فى أربع ورقات ثمنها ١٦ ميّدى

(1) *Ibid.*, p. 156.

(٣) الأعشور المصرى (La Décade Egyptienne) — وقد طبع بالمطبعة الأهلية بالأزبكية من أول العدد الثالث . كما أعيد بها طبع العددين الأولين اللذين كانا قد طبعا بمطبعة أورل .

(٤) وصف باللغة الأيطالية للرمد المتفشى فى مصر وطرق علاجه — للطبيب أنطونيو سفاريسو الطبيب بالجيش الفرنسى بالشرق .

(٥) تقويم الجمهورية الفرنسية للعام الثامن على زمن القاهرة — طبع بها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٧٩٩ م .

(٦) تقويم كالسابق مع المقابلة بالتاريخين الهجرى والقبطى .

(٧) ”أمثال الحكيم لقمان“ باللغة العربية مع ترجمة فرنسية ومقدمة خاصة بهذا الحكيم بقلم مارسل — طبع فى مائة وعشرين صحيفة وكان ثمنه تسعين ميّدى .

(٨) مذكرة خاصة بداء الجدرى المتفشى فى مصر موجهة للديوان بالقاهرة — تأليف ديسجنت الطبيب الأول لجيش الشرق . باللغتين العربية والفرنسية

(٩) ”دستور الجمهورية الفرنسية“ — طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثمنه خمسة وثلاثون ميّدى .

(١٠) تقويم العام الثامن للجمهورية الفرنسية ، مذيل بدستور الجمهورية — طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثمنه ستون ميّدى .

(١١) ”دستور الجمهورية الفرنسية“ — الطبعة الثالثة من هذا الدستور بالمطبعة الأهلية بالجيزة .

(١٢) ”مجموعة الأوراق الخاصة بمحاكمة سليمان الحلبى قاتل القائد كليبر“ — طبعت باللغات الفرنسية والعربية والتركية .

(١٣) ”التنبيه“ — وهى جريدة عربية أمر بإصدارها الجنرال مينو فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠م وكان يحررها الشيخ سيد اسماعيل الخشاب أمين محفوظات الديوان بالقاهرة وكانت توزع بالقاهرة والمديريات .

(١٤) "تقويم العام التاسع للجمهورية الفرنسية على زمن القاهرة" — بالمطبعة الأهلية بمصر مع مقابلة التاريخين الهجرى والقبطى . وفى نهاية التقويم ملاحق بموازين الجمهورية الفرنسية والموازين والمقاييس المصرية . وفئات النقود المصرية ومقاييس النيل والموقف الحربى للجيوش وقائمة بأسماء العلماء ... الخ .

(١٥) "تنبيه فيما يخص داء الجدرى المتسلط الآن ، وذلك بشرح موجه إلى أرباب الديوان بمصر القاهرة" — وهو الطبعة الثانية لمذكرة الطبيب ديسجنت السالفة الذكر . وطبعت بالعربية فقط بالمطبعة الأهلية بالقاهرة .

(١٦) "التعليمات التى وضعت فى أول مارس سنة ١٧٩٨ م لملاحظة الشوارع والميادين" — وتقع فى مائة وثمانين صحيفة . وقد بدئ فى طبعه بالمطبعة الأهلية بالقاهرة ثم أتم فى القلعة .

(١٧) "نحو اللغة العربية العامية" — لفائدة الفرنسيين المقيمين بمصر تأليف مارسل، طبع منه ١٦٨ صفحة ولم يتم . وبدئ فى طبعه بالمطبعة الأهلية بالقلعة ثم استؤنف الطبع بالمطبعة الأهلية بالاسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة فى سنة ١٨٠١ م . ولكن الكتاب لم يتم إذ خرج الفرنسيون من مصر قبل تمامه .

مطبعة أسكودار :

فى عهد السلطان سليم الثالث تبدأ حركة الاصلاح التركى فتعمم المطابع فى بعض بلدان الدولة كأسكودار وأزمير وقمبره خانه وغيرها . وقد أنشأ سليم الثالث مطبعة أسكودار حوالى سنة ١٨٠١م وطبع بها "امتحان المهندسين" (١٨٠٢م) و"معرب الأزهار" فى سبتمبر سنة ١٨٠٣م . و"مذكرة المهندس مصطفى فى فن الحرب" (١٨٠٣ م) . و"رسالة بركوى" (١٨٠٣م) وغير ذلك .

مطبعة بولاق :

أنشأها "محمد على" فى مصر فى سنة ١٨٢١ ، وسيأتى تاريخها مفصلا فى هذا الكتاب .

مطبعة مالطة :

أنشأها المرسلون الأمريكيون فى مالطة سنة ١٨٢٢ م . وتولى نظارة القسم العربى بها الأديب المشهور فارس الشدياق ، وكان هو يصحح كتبها العربية بنفسه . وقد أصدرت فى مالطه نحوا من عشرين كتابا أولها : "سؤالات وأجوبة ونصائح فى حسن العبادة" و"أمثال ربنا يسوع المسيح" و"الدر الملضوم" . ومعظم مطبوعاتها دينية ؛ وليس فيها من الكتب غير الدينية إلا القليل مما كان يكتبه الشدياق نفسه . مثل : "الباكورة الشهية فى نحو اللغة الإنجليزية" و"كتاب اللفيف فى كل معنى ظريف" و"المحاورة الأنسية فى اللغتين العربية والانجليزية" و"شرح طبائع الحيوان" وكلها من تأليف الشدياق . وقد رأيت نسخة من كتاب "أمثال ربنا يسوع المسيح" (١٨٤٠م) وهو غاية فى جمال الخط وجودة الطبع .

ثم نقلت بعض آلات هذه المطبعة ومعداتها من مالطه إلى بيروت فى سنة ١٨٣٤م نقلها أحد المرسلين الأمريكيين البروتستانت يدعى سمث ، وكان مديرا لمطبعة مالطة ثم قام برحلة إلى بيروت فوجد فيها كثيرا من علماء اللغة العربية فآثر الإقامة فيها للاستفادة ونقل المطبعة . وبقيت بعض آلاتها فى مالطة إلى سنة ١٨٤٢ ثم نقلت هى الأخرى إلى بيروت . وكان آخر كتاب طبع بهذه المطبعة فى مالطة هو "فصل الخطاب فى الوعظ" للسيد جرمانوس فرحات . وفى آخره ثلاث مواعظ بروتستانتية ، وطبع فى مالطة سنة ١٨٤٢م . وكانت المطبعة بعد نقلها إلى بيروت تسمى : «المطبعة الأمريكية» . وكان أول ما طبع بها بعد نقلها من مالطة إلى بيروت كتاب "فصل الخطاب فى أصول لغة الأعراب" للشيخ ناصيف اليازجى (١٨٣٦م) فى مائة وثمان وستين صحيفة .

وفى سنة ١٨٣٨ رحل سمث إلى ليبزج وسبك هناك حروفا عربية على قاعدة وضعها مشاهير خطاطى الآستانة ، وطبعت كتب المطبعة بعد هذا التاريخ بتلك الحروف .

ثم تأتى المطابع المصرية التى قامت بجانب مطبعة بولاق وهى :

مطبعة الطب المصرية بأبى زعبل ، مطبعة الطوبجية بطرا ، مطبعة الوقائع المصرية بالقلعة ، مطبعة المهندسخانة بالخانقاه ، مطبعة الجهادية ، مطبعة رأس التين بالاسكندرية .

وأنشئت جميعا مع غيرها من المطابع المصرية فى مصر فى المدة من ١٨٣٠م إلى ١٨٣٤م وسيأتى تاريخها فيما يلى من فصول هذا الكتاب .

مطبعة القدس :

ويلى ذلك مطبعة فلسطين فقد أنشأ أولى مطابع القدس فى سنة ١٨٤٦ الآباء الفرنسيون .

مطابع الجزيرة والعراق :

وربما كان العراق آخر بلدان الشرق الأوسط اتخاذا لفن الطباعة ، فلم تنشأ أولى مطابعه إلا فى سنة ١٨٥٦

* * *

على هذا الترتيب التاريخى دخل فن الطباعة أقطار الشرق الأوسط وبلدانه ومن ثم أخذ ينتشر بازدياد عدد المطابع فيها جميعا .

الفصل الأول

لماذا أنشئت مطبعة بولاق

أحدثت مطبعة بولاق بما نشرته من الكتب فى مختلف العلوم والفنون انقلابا فكريا هائلا بحيث يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان إنها كانت أساس النهضة الفكرية فى مصر الحديثة . ولكن هل كان هذا الانقلاب الفكرى مقصودا وقت إنشائها ؟ أو بعبارة أخرى هل كانت الرغبة فى إحداث انقلاب فكرى هى السبب الذى دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق ؟

اختلف الذين كتبوا فى تاريخ المطبعة أو تحدثوا عنها فى السبب الذى من أجله أنشئت .

فجورجى زيدان قال : إن محمد على سمع فى مصر عن مطبعة الحملة الفرنسية ورأى بعض آثارها فجدد تلك الآثار وأحياها فيما عرف باسم مطبعة بولاق[١] . ورينو قال : إنه أراد أن يقلد مطبعة القسطنطينية التى أنشئت قبل ذلك بقرن من الزمان فأنشأ فى بولاق مطبعة حاكى بها تلك المطبعة[٢] . وبيرون قال : إن الباشا لما أنشأ المدارس المتعددة وجد الحاجة ماسة إلى مطبعة تنشر ما يحتاج اليه التلاميذ والطلاب من الكتب المدرسية فأنشأ مطبعة فى بولاق[٣] . وجيز قال : إن محمد على كان متأثرا بالتقدم المادى فى أوربا فرأى أن تقدم الأحوال فى مصر لا يأتى إلا عن طريق الشعلة التى نشرت أضواء العلوم والمعارف

(١) جورجى زيدان ، كتابه السالف الذكر ، ص ٥٨ . وأيضا مجلة الهلال ، العدد ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣١٩

(٢) Reinaud, "De la Gazette Arabe et Turque imprimèe en Egypte", *Journal Asiatique,* Sèrie 2, tome VIII, 1831, P, 238,

(٣) Perron, "Lettre sur les Ecoles et l'Imprimerie du Pacha d'Egypte", *Journot Asiatique.* Sèrie 4, Tome II, 1843, P. 18 .

فى أوربا ؛ وما هـذه الشعلة إلا فن الطباعة(١) . كما قال إن السبب فى إنشاء المطبعة كان الرغبـة فى طبع الكتب الشرقية القديمة التى عبث بهـا تقادم العهد فأضاع الزمان معظمها وكاد يأتى على ما بقى مخطوطا منها (٢). و پاتون قال: إن الباشا أنشأ هذه المطبعة كوسيلة لنشر ذوق القراءة وحب المطالعة بين ناس انقطعوا عن القراءة والأدب مدة ثلاثة قرون (٣) وذهب جيز أيضا إلى أن محمد على لمـا أسس مشروعاته الإدارية والتجارية كان من الضرورى أن يوجد بجانب هذه المصالح والمعامل مطبعة تطبع ما يلزم لهـا من السجلات (٤) .

والخطأ فى أسباب إنشاء مطبعة بولاق كالخطأ فى أسباب أى حادث تاريخى آخر، منشأه أن المؤرخين حين يعوزهم النص الصريح يأخذون كل نتيجة ترتبت على الحادث و يجعلونها سببا له، و يذهبون إلى أن كل ما نتج عن الحادث كان مقصودا عند الشروع فيه ؛ ومن هنا يأتى الخطأ فى ذكر الأسباب . ومن أمثلة ذلك ما تقدم من أسباب إنشاء مطبعة بولاق .

والرأى الذى يقول بأن محمد على أنشـأ مطبعته على أنقاض مطبعة بونابرت رجع أصحابه إلى المقدمات بدلا من النتائج . والأدلة التاريخية كلها تثبت أن إحياء هـذه الأنقاض لم يحدث وأن المطبعة المصرية نشأت مستقلة تماما عن كل اتصال بالمـاضى . فالشرط الحادى عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر ينص على أن : « جميع حكام السياسة وأرباب الحرف والصنائع وجميع الأشخـاص المتعلقة بالفرنساوية يحصل لهم سوية ما يحصل للعساكر الحربية، وأن حكام السياسة وأرباب العلوم والصنائع يصحبون و يأخذون معهم الأوراق والكتب ليس التى تخصهم فقط بل كل ما يرونه نافعا لهم(٥) » .

(١) Albert Geiss, "L'Etabl'ssement Typograph'que du Pacha - Le Débuts de l'Imprimerie de Boulac," *Bulletin de l'Institut Egyptien*. Tome II, 1908, p. 197.

(٢) نفس المرجع .

(٣) *A.A. Paton, A History of the Egyptian Revolution from the Mamluks to the death of Mohamed Ali* (London, 1870), Vol . II , chap. xxii, P,246.

(٤) مقالته السالفة الذكر ، نفس الصحيفة .

(٥) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ... ، ج ٣ ، ص ١٨٣ . وأيضا :
أمين سامى باشا ، تقويم النيل (القاهرة ، ١٩٢٨) ، ج ٢ ، ص ١٦٠

فهذا النص صريح فى أن للفرنسيين وعلى وجه الخصوص أرباب العلوم والصنائع منهم أن يأخذوا معهم كل ما يريدون سواء أكان ممـا أحضروه معهم من فرنسا أم ممـا نهبوه من نفائس مصر، وثابت من رواية الجبرتى أنهم أخذوا معهم ما يزيد على أربعة آلاف كتاب معظمها مكون من عدة أجزاء . وهل مطبعة الفرنسيين إلا من متعلقات « أرباب العلوم والصنائع » الذين أطلقت لهم الحرية فى نقل ما يشاءون والذين نقلوا بالفعل الشيء الكثير إلى فرنسا . ومع هذه الحرية المطلقة فى الحمل والنقل لم يكن الفرنسيون يتكلفون شيئا فى هذا النقل حتى يمكن أن يقال إنهم تركوا مطبعتهم توفيرا للجهد وتقليلا للمشقة ، فقد كان نقل الفرنسيين وأمتعتهم ومعداتهم كلها على سفن إنجليزية . فالأدلة قوية على أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى فرنسا ضمن ما أخذوا وقت الجلاء .

و يؤيد هذا أن كتاب "نحو اللغة العربية العامية" وهو آخر مطبوعات الفرنسيين فى مصر بُدئ فى طبعه بالمطبعة الأهلية بالقلعة؛ ثم أخلى الفرنسيون القاهرة فاستؤنف طبعه فى نفس المطبعة بالإسكندرية ؛ ولكنه لم يتم أيضا فوقف الطبع عند صحيفة ١٦٨ من الكتاب بجلاء الفرنسيين عن الإسكندرية أيضا . فمن الثابت إذن أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى الإسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة . فهل نقلها محمد على من الإسكندرية إلى القاهرة بعد عشرين سنة وجددها . ثم أليس فى أخذهم المطبعة معهم إلى الإسكندرية بعد إخلاء القاهرة دليل على اعتزامهم أخذها معهم إلى فرنسا . و يؤيد ما ذهبنا إليه قول كاتب فرنسى :

« وعند تسليم القـاهرة على يد الجنرال بليار أخذ مارسل آلاته (يقصد المطبعة) وركبها من جديد فى الإسكندرية . ومعروف أنه عند جلاء الفرنسيين نهائيـا عن مصر ، اعتبرت هذه الآلات من متعلقات الهيئة العلمية التى نقلتها إلى فرنسا مع قدر كبير من الوثائق الهامة ، تمكن علماء الحملة الكثيرون من نقلها إلى بلادهم بفضل همتهم ونشاطهم(١) » .

وشبيه بالرأى المتقدم الرأى القائل بأن محمد على أنشأ مطبعته تقليدا لمطبعة القسطنطينية التى أنشئت قبل ذلك بقرن وأثمرت ثمرة طيبة فى ميدان العلم والأدب . فمحمد على قبل

(١) A.Geiss, "Les Imprimeries Françaises de 1798 à 1801", *Bulletin de l'Institut Egyptien.* 5 me Série, Tome I, 1907, p, 156.

مجيئه إلى مصر لم يكن عمله بحيث يتصل بالحركة العلمية والأدبية فى القسطنطينية ، فقد كانت حياته فى ألبانيا حياة تاجر همه فى البيع والشراء ، وكان أمياً فلم تكن معه وسائل الاتصال بالحياة العلمية والأدبية بدار الخلافة . وهذا الرأى لا يفسر إنشاء المطبعة إذ لابد من غرض يدفع الوالى إلى محاكاة مطبعة القسطنطينية . أما التقليد فى ذاته فلا يمكن أن يكون سببا .

ورينو صاحب هذا الرأى كان من المشتغلين بتاريخ مطبعة القسطنطينية وقد نشر عنها مقالات فى المجلة الأسيوية فى سنة ١٨٣١ م ، وهذا الاشتغال سهل عليه الاعتقاد بأن المطبعة المصرية لم تكن إلا تقليدا لتلك المطبعة ، ولا سيما أن مصر كانت ولاية تركية إذ ذاك .

وقد كان من نتائج إنشاء مطبعة بولاق أن نشرت المطبعة عددا هائلا من الكتب المدرسية التى كانت توزع على تلاميذ المدارس وطلاب العلم على اختلاف فروعه ومطالبه . وهذا حدا ببعض الكتاب إلى التورط فى الحكم بأن المطبعة أنشئت من أول الأمر لسد حاجة المدارس إلى الكتب ولطبع الكتب المدرسية خاصة . وصاحب هذا الرأى الدكتور بيرون كان ناظرا لمدرسة الطب المصرية وقد نشرت مطبعة بولاق الكثير من مؤلفاته ومترجماته ، كما كانت تنشر كل ما تحتاجه مدرسته من الكتب وكل ما يؤلف أو يترجم أساتذتها من المؤلفات . وكانت تنشر مثل ذلك للمدارس الأخرى . ولهذا قال إن المطبعة أنشئت من أول الأمر لهذا الغرض .

ويظهر خطأ هذا المذهب بمقارنة بسيطة بين تواريخ إنشاء أولى المدارس وبين تاريخ إنشاء المطبعة . فأول مدرسة أنشأها محمد على كانت مدرسة الموسيقى العسكرية ، وكان تأسيسها فى سنة ١٨٢٤ وظاهر أنها مدرسة فى غير حاجة إلى كتب تطبع أو مطبعة تنشأ . ومع ذلك فقد كان تأسيسها بعد تأسيس مطبعة بولاق بأربع سنوات . ثم أنشئت المدرسة التجهيزية الحربية فى قصر العينى سنة ١٨٢٥ أى بعد إنشاء المطبعة بخمس سنوات . ولم تنشأ مدرسة الطب التى عرفها الدكتور بيرون إلا فى عام ١٨٢٧ م أى بعد إنشاء المطبعة

بسبع سنوات(١) ، فإنشاء المطبعة إذن أسبق من إنشاء المدارس ، فكيف يتفق أن يكون المتأخر سببا فى المتقدم .

يضاف إلى ذلك أن أولى الكتب التى نشرتها المطبعة كانت فى الغالب كتبا حربية مثل : « خمبره جدولى » أى جدول أبعاد القذائف و « قانون نامت أحمد افندى » ، وهى مجموعة قوانين حربية ثم كتاب « تلخيص الأشكال » وهو خاص بالألغام ، ثم كتاب « آلاى تعليمى » وهو خاص بتعليم حركات الصفوف ثم « القانون الثانى فى درس العسكرى » ثم « تعليم نامه بياده كان » ثم « قانون نامه طوبجيان بحرية جهادية (٢) » ، مما لا ينفع إلا للمدارس الحربية ولم تكن قد فتحت بعد . ثم إن كثيرا من المدارس كان بها مطابع خاصة تطبع ما يحتاج إليه تلاميذها من الكتب كما سيأتى بالتفصيل فى فصل قادم . فمدرسة الطب فى أبى زعبل كان بها مطبعة خاصة بها لطبع الكتب الطبية(٣) . وكذلك مدرسة الهندسة (المهندسخانة) بالخانقاه كان بها مطبعة خاصة لطبع الكتب الهندسية ، وكذلك مدرسة الطوبجية فى طرة كان بها مطبعة تعرف باسم « مطبعة الطوبجية » لطبع كتبها . فاذا كانت مطبعة بولاق أنشئت لتطبع الكتب اللازمة للمدارس فكيف نفسر مع هذا وجود المطابع المستقلة فى كل مدرسة هامة .

أما الرأى القائل بأن محمد على أحب أن ينال فى مصر قبسا من الشعلة التى نشرت أضواء العلوم فى أوربا فهو رأى لا يقل عن سابقيه خطأ . وهو رأى حديث (١٩٠٨م) ، مهد له صاحبه جيز بأن أورد قول نيكلسن (Nicholson) فى كتابه عن تاريخ الأدب العربى «وقع أهل مصر وسوريا وشمالى أفريقية تحت تأثير أوربا منذ قاد نابليون حملته على مصر فى سنة ١٧٩٨» . ثم بنى على ذلك أن محمد على كان واقعا تحت تأثير هذا الاتجاه فأراد أن ينتفع بالمصدر الذى أفاض نور العلم والعرفان على الجمهورية الفرنسية . وقد سبق القول بأن

---

(١) A. B. Clot Bey. *Aperçu Général Sur L'Egypte* (Paris, 1840), Tome II, p. 337. Also a report written by Clot bey and dated December 27, 1837, puplished in: J. Bowring, *Report on Egypt and Candia* (London, 1840), p. 139.

(٢) Bianchi, "Catalague Générale des Livres Arabes, Turques, et Persannes Imprimés à Boulac," *Journal Asistique.* Serie 4, Tome II, 1843, p. 31.

(٣) ألغيت هذه المطبعة فى أواخر سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) عندما نقلت مدرسة الطب من أبى زعبل إلى قصر العينى وأحيل طبع كتبها على مطبعة بولاق ، وكانت نظارة بيرون للمدرسة بعد ذلك .

مجرد التقليد لا يمكن أن يكون سببا فى ذاته ومحمد على كان لا يقل جهلاً بأحوال أوربا عنه بأحوال القسطنطينية .

ومع أننا لا نستطيع أن ننكر فكرة الأخذ عن الغرب إلا أننا نذهب إلى أن نخطئ إطلاق رأى نيكاسن على النحو المتقدم . فأهل مصر لم يقعوا تحت تأثير أوربا منذ قاد نابليون حملته كما يذهب الأوربيون ، ولكنهم وقعوا تحت هذا التأثير فى وقت متأخر من التاريخ المصرى الحديث ، عندما توالت بعثات محمد على إلى أوربا وعادت هذه البعثات متأثرة بآداب الغرب وعلومه وعندما شاع تعلم اللغات الأوربية فى المدارس التى أنشأها محمد على ومن بعده إسماعيل . هذا هو تاريخ وقوع أهل مصر تحت التأثير الأوربى — فى نظرنا — أما أيام نابليون فلم يقع تحت تأثير الفرنسيين إلا طغام الناس ورعاعهم الذين قلدوهم فى الرذائل فسكروا مثلهم وانطلقوا فى شوارع القاهرة يصرخون بألفاظ فرنسية بذيئة ، و إلا جوارى قصور المماليك المنهوبة اللاتى سفرن مثل نسائهم و برزن فى شوارع المدينة فاجرات خليعات وكوّن فى القاهرة طبقة من العاهرات[1] . أما المصريون عامة فلم يقعوا تحت تأثيرهم بل بالعكس كرهوا هذا التأثير واحتقروهم وخافوهم . ولا غرابة فى ذلك إذ أن الفرنسيين أعطوا المصريين أقبح صورة عن أوربا وأسوأ فكرة عن الأوربيين بما ارتكبوه من الفظائع وما افتاتوا به على الدين والتقاليد . ولذا نحن لا نجد أى أثر للتأثير الفرنسى فى مصر فى المدة التى تلت جلاء الجيش الفرنسى بل نجد عزوفا عن كل تأثيرهم ونلمس ذلك فى فرح المصريين بجلائهم وترحيبهم بالعهد الذى تلا عهدهم و إن كان مفعما بالفوضى وتنازع البقاء . ونلمسه أيضا فى مقاومة المصريين كل الإصلاحات التى أراد محمد على إحداثها وعلى الأخص مقاومتهم تعليم أبنائهم وأخبار ذلك ونوادره مشهورة عند الجميع ولم يكن طلبة البعثات الأولى مسرورين ولا سعداء بسفرهم إلى فرنسا ولم يكن أهلهم كذلك فرحين ولا سعداء . كل هذا يظهرنا على أن وقوع المصريين تحت التأثير

(١) الجبرتى ، عجائب الآثار ... ؛ ج ٣ ، ص ٣٣ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ١٦١ و ١٦٢

الأوربى لم ينتج عن الحملة الفرنسية[1] . و إنما نتج عن إصلاحات محمد على ورجال عصره بعدها بأمد طويل وكانت مطبعة بولاق سببا من أسبابه لا نتيجة من نتائجه .

وقد كان من نتائج إنشاء مطبعة بولاق نشر بعض الكتب الشرقية القديمة التى يقدرها المستشرقون ، مما حدا ببعضهم إلى القول بأن نشر مثل هذه الكتب التى كاد البلى أن يعبث بالبقية القليلة الباقية منها كان الغرض الذى حرك الباشا إلى إنشاء مطبعته . و إيراد هذا الرأى من باب المنطق المعكوس وجعل نتائج الحوادث أسبابا لها . والباشا لم يكن من طبعه العناية بالأشياء لذاتها و إنما كانت عنايته بها بقدر ما لها من القيمة النفعية المادية ولم يكن لمثل هذه الكتب قراء فى عصر محمد على أو على الأقل فى أوائل عصره، ولذا كان من العبث إنفاق أموال فى نشرها . فعلماء الأزهر ومجاوروه كانوا كما يستفاد من كتابات المعاصرين على جانب عظيم من العزوف عن قراءة الكتب الأدبية الجدية ، وكانوا فى علوم الأزهر لا يقرأون إلا كتابا بعينه من كل علم يكتفى المدرس باملائه والطلاب باستظهاره . وهناك دليل مادى آخر على بطلان هذا الرأى ، وهو أن هذه الكتب الشرقية لم تطبع ببولاق إلا بعد إنشائها بمدة طويلة . ولو كانت هى غرضها الأساسى لكانت أوّل ما طبع فيها . فأول كتاب من هذا النوع طبع فيها هو كتاب " مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام " وطبع سنة ١٨٢٦ م أى بعد إنشاء المطبعة بست سنوات ، وترتيبه بين مطبوعات المطبعة السادس والعشرون . ثم كتاب " كلستان السعدى " وطبع سنة ١٨٢٨ م أى بعد إنشاء المطبعة بسبع سنوات ثم كتاب " ألف ليلة وليلة " وكتاب " كليلة ودمنة " وطبعا سنة ١٨٣٦ م .

فهذه أربعة كتب طبعت فى مدة ست عشرة سنة من إنشاء المطبعة ولم يطبع أولها إلا بعد إنشائها بست سنوات . وواضح من هذا أن المطبعة لا يمكن أن تكون قد أنشئت من أجل هذا الضرب من الإنتاج القليل .

(١) يرد عادة فى تواريخ الحملة الفرنسية أن من أولى نتائجها وقوع مصر تحت التأثير الأوربى وما نتج عنه من مدنية مصر الحديثة . وهو رأى أوربى الأصل يجد فيه الأوربيون والفرنسيون منهم على وجه الخصوص فخرا وعزاء . والواقع أنه لولا دعوة محمد على طائفة محترمة من العلماء الغربيين ؛ ولولا اخلاص أعضاء البعثات العلمية وخريجى المدارس الحديثة لما حدث ما يعزى الآن خطأ الى نابليون ورجاله . ولو نسب الأمر الى كلوت وسيف ولينان وهامو و بيرون ورفاعة ومبارك و بيومى والبقلى وأمثالهم لكان أدنى الى الصواب .

وشبيه بما تقدم القول بان المطبعة إنما أنشئت لنشر الذوق الأدبي والميل إلى القراءة ، أو أنها أنشئت لطبع الدفاتر والسجلات اللازمة للحكومة . فكتب مثل « خمبره جدولى » و « القانون الثانى فى درس العسكرى » و « صباغة الحرير » ، ما كانت لتساعد على نشر الميل إلى القراءة واقتناء الكتب . ولقد كانت الكتب التى من نوع « كلستان السعدى » و « الف ليلة وليلة » و « طوطى نامه » و « كليلة ودمنة » و « نوادر نصر الدين خوجه » قلة بين مطبوعات بولاق . ثم إن طبع دفاتر الحكومة وسجلاتها ما كان يحتاج إلى تجهيز المطبعة بمجموعة كاملة من حروف اللغات الأجنبية ، و بمجموعة من المصححين ، والمحررين .

إن مطبعة بولاق لم تنشأ بمفردها مستقلة عن بقية مشروعات محمد على ، بل كانت جزءا من مشروع كبير ، وكانت — كأى مؤسسة أخرى من مؤسساته — مقصودا بها أن تساهم بإنجاح جانب من ذلك المشروع الكبير . فلكى نصل إلى السبب فى إنشاء مطبعة بولاق يجب أن نتبين الغرض الأعلى الذى وضعه محمد على لدولته .

تولى محمد على شئون مصر ومصر ولاية عثمانية ، وكانت ولاية ضعيفة منقسمة تتنازع السلطة فيها قوتان همجيتان : المماليك والحكام العثمانيون . وكانت إلى هذا يتهددها الانجليز من الخارج بعد أن كانوا قد طردوا منها الفرنسيين . أما شعب مصر فقد استسلم منصرفا إلى الزراعة يجنى ثمرات أرضه ليغتصبها منه من يغتصب السلطة ولو لبضعة أيام . على أن الصورة لم تكمل بعد ، فالباب العالى الذى كان يدعى ملكية مصر كان هو نفسه ضعيفا منحلا ولم يكن تحفز الانجليز للاستيلاء على مصر إلا جزءا من مشروع أوربى كبير كان يرمى إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية .

ولم يكن محمد على بالرجل الذى يقبل أن يكون له شريك فى السلطان سواء من الشعب فى الداخل أو من دولة من الخارج . ومن ثم فقد كان هدفه أن يخلق من مصر دولة قوية يستقر فيها السلطان لشخصه ، وأن ترث مصر امبراطورية السلطان العثمانى إذا كان ولا بد من وريث لذلك الشيخ المحتضر ، فان مصر فى نظره أولى البلاد بهذا الميراث إذ كانت — على ضعفها — أقوى دولة اسلامية فى ذلك الوقت ، وكان من مصادر قوتها المنتظرة طموح محمد على . وكانت وسيلته إلى هذه القوة جيش قوى و إدارة منظمة . ونحن

لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن كل مشروع وضعه محمد على وكل مؤسسة أقامها إنما كانت جزءا من ذلك المشروع الكبير ووسيلة لتحقيق ذلك الغرض السياسى[1] .

هذا هو مفتاح الوصول إلى الغرض الذى من أجله أنشئت مطبعة بولاق فهى إما أن تكون أنشئت لطبع القوانين واللوائح والمنشورات الإدارية التى وضعت لتنظيم الإدارة المصرية ، أو تكون أنشئت لطبع ما يحتاجه الجيش من كتب وقوانين لتعليم أفراده من ضباط وجنود . أو تكون أنشئت للغرضين معا . وعلى أى الحالين فقد كانت جزءا من مشروع سياسى كبير .

أما فكرة الإدارة فنجد أنه ينقصها الأدلة التى تؤيدها . فليس ثابتا من تواريخ محمد على أنه كان حوالى سنة ١٨٢٠ — وهو تاريخ إنشاء المطبعة — مشتغلا بالإدارة وتنظيمها وإنما كان فى ذلك التاريخ — مشتغلا بأشياء أخرى سيأتى ذكرها بعد قليل — وثابت كذلك من المصادر الرسمية أن محمد على ترك النظام الإدارى على ما كان عليه أيام المماليك إلى سنة ١٨٢٦ م ، وأنه لم يبدأ فى تغيير هذا النظام ولم يشكل المجالس ولم يدون الدواوين إلا فى تلك السنة (١٨٢٦ م) . ورد فى الوقائع المصرية ما يلى :

« فى شهر رجب سنة ١٢٤١ هـ (مارس سنة ١٨٢٦ م) أمر ولى النعم أن تقسم الأقاليم البحرية إلى أربعة عشر قسما والأقاليم الصعيدية إلى عشرة أقسام . ثم قسم الأقاليم البحرية إلى ثلاث إدارات — الأولى خاصة بذاته الكريمة والثانية لولى النعم ابراهيم باشا والى جدّه والثالثة بدفترى المحروسة . وكذلك قسم القبلية إلى قسمين — أحدهما لكتخدا بك والثانى لأحمد طاهر باشا[2] »

(١) يذكر عادة فى تواريخ مصر فى العصر الحديث أن محمد على كان مهتما بالجيش و يعزون كل شىء لهذا الاهتمام كأن الجيش كان هدفا لذاته . والواقع الذى يهمل المؤرخون ذكره هو أن محمد على كان مهتما بتحقيق خطة سياسية بارعة حاول أولا أن يحققها بالطرق السياسية السلمية فى دار الخلافة فلم يتمكن فلجأ إلى القوة . بل إن من طريف ما لم يتنبه إليه المؤرخون أن تكوين الجيش المصرى لم يكن إلا وسيلة لتحقيق الهدف السياسى بطريقة سلمية . وقد يبدو فى هذا القول بعض التناقض وتفسيره أنه أنشأ الجيش أولا تلبية لنداء السلطان واستجابة لطلبه من محمد على أن يجيه وأن يخضع له الولايات التى كانت قد خرجت عن طاعته . وكان غرض محمد على من تكوين الجيش أن يؤدّى خدمة للسلطان فيتمكن من تحقيق سياسته فى مصر بإرضاء السلطان دون أن يلجأ إلى استعمال القوة معه . فلما لم يعترف السلطان بجميله ولم يعطه ما كان حريا به أن ينال كان عليه أن يحول الجيش من وسيلة لنيل مطالبه بالطرق السلمية إلى وسيلة لنيلها بالقوة .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٠ الصادر فى آخر جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ (٦ يناير ١٨٢٩)

هذا هو أول ترتيب إدارى عمله محمد على وأول إصلاح أتمه فى الإدارة ، وواضح من تاريخه أنه بعد إنشاء المطبعة بست سنوات ، وهذا يوضح أنه وقت إنشاء مطبعة ولاق لم يكن هناك حاجة إدارية إلى إنشاء مطبعة . وبعد هذا التاريخ تتوالى الترتيبات الإدارية ويتوالى طبع القوانين واللوائح التى استغرق وضعها وقتا طويلا . ومن أمثلة ذلك :

« قرر المجلس العمومى بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأطيان وبيان رؤية المصالح الميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمورين ونظار الأقسام ومباشريها وحكام الأخطاط وقائمقامى القرى ومشايخها وصيارفها وناظرى المبيضة ومبيع المنسوجات ونظار الأشوان واجبات خدماتهم التى يلزمهم القيام بواجبها ، وقد رتب ثلث القوانين وطبعت باللغتين العربية والتركية ونشرت[1] » .

فطبع القوانين واللوائح الادارية لم يبدأ إلا بعد سنة ١٨٢٦ م أى بعد إنشاء المطبعة بزمن طويل ، فتعليمات للتشويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين وقد نشرت سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) ، ثم تعليمات لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء بجمع القطن ووقاية محصوله من التلف وقد نشرت سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨م) ، ثم تعليمات لهم باتباع العدالة وفصل الخصومات بين المزارعين ونشرت سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨م)[2] . ولا يمكن مع هذا أن تكون الرغبة فى نشر هذه القوانين هى التى دعت إلى إنشاء المطبعة . بل أن وجود المطبعة هو الذى يفسر طبع مثل هذه القوانين والمنشورات لأن دار الطباعة إذ كانت موجودة بالفعل فقد طبع بها كل ما مسّت حاجة إلى طبعه .

لم يبق إلا أن السبب فى إنشاء مطبعة بولاق ما كان محمد على ينتظر أن تساهم به المطبعة فى تحقيق مشروعه السياسى الكبير ، وكل الأدلة التاريخية تشير إلى صحة هذا الرأى .

وليس من شك فى أن الجيش كان عدة محمد على الأولى فيما كان يؤمله لوطنه الجديد من عز ورفعة وليس من شك كذلك فى أن رغبته فى تزويد جيش مصر الناشئ بالكتب والقوانين

(١) الوقائع المصرية ، العدد ١١٣ الصادر فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٤٥ (٢٢ فبراير سنة ١٨٣٠)

(٢) أمين باشا سامى ، تقويم النيل ، ص ٣٢٥ وما بعدها . ويوجد فى دار المحفوظات المصرية عدد كبير من هذه القوانين التى طبعت فى بولاق .

والتعليمات هى التى حدت به إلى إنشاء المطبعة . وقد كان بمساعدة الجيش وعلى أكتاف الجنود أن نهض محمد على واستقرت ولايته ، وفطن هو إلى هذا على ضوء خبراته السالفة . فقد أتى إلى مصر جنديا فى الجيش التركى وشهد فصول تنازع البقاء التى تلت خروج الجيش الفرنسى ، وكان الجيش هو الذى يبت فى مصير كل بطل من أبطال تلك الفصول . ثم قام هو فى طريق نهوضه بمواقع حربية كثيرة ، كان الجيش وسيلته فيها إلى النهوض . وأمثال ذلك حصاره لمحمد الألفى (فبراير سنة ١٨٠٤ م) ثم حصاره لقصر البرديسى (مارس سنة ١٨٠٤م) ثم حصاره لخورشيد باشا فى القلعة (مايو سنة ١٨٠٥ م) ثم مذبحة المماليك الصغرى (أغسطس ١٨٠٥ م) ثم هزيمته للحملة الانجليزية فى مصر (سبتمبر سنة ١٨٠٧ م) ثم مذبحة المماليك الكبرى مارس سنة ١٨١١ م ثم حملته على بلاد العرب (١٨١٢ — ١٨١٨ م)[1] وكل هذه المواقع هى التى رفعته إلى الولاية وثبتتها له ، فلا غرابة إذن فى أن يهتم محمد على بالجيش ويجعله أساس مشروعه الكبير لأن وجوده وبقاء دولته واستقلاله عن السلطان والارتفاع بمصر إلى المستوى الجدير بتاريخها من القوة والسيادة لا يتم إلا به . ولذا نجد أن كل أعمال محمد على مهما دقت أو عظمت لم يقم بها إلا من أجل وسيلته العظمى — الجيش . فمعظم مدارسه كانت خاصة بتعليم الضباط بمختلف طبقاتهم وأنواعهم ، وحتى المدارس التى تبدو كأنها لا صلة بينها وبين الجيش لم ينشئها إلا من أجله فمدرستا الطب البشرى والطب البيطرى ما أنشئتا إلا لتخريج أطباء للجيش ناسه وحيوانه . حتى الزراعة لم يقم فيها محمد على بما قام ولم يدخل ما أدخل من المحصولات الجديدة إلا ضمانا للجانب الاقتصادى من مشروعه ووسيلة إلى هذا المشروع[2] . ولم تشذ مطبعة بولاق عن غيرها من مؤسساته ومستحدثاته المتعددة .

ثم إنا نلمس الحاجة إلى إنشاء مطبعة فى تاريخ الجيش المصرى فى عهد محمد على . فقد تبين الوالى أن خير طريقة لكسب رضا الباب العالى هى أن ينصره على ولاياته التى كانت قد شقت عصا الطاعة عليه بحد السيف . وبعد أن ضمن هذا الرضى بهزيمة الوهابيين كان يعلم

(١) يرجع فى ذلك إلى كل تواريخ محمد على

(٢) Pierre Arminjon, *La Situation Economique et Financière de l'Egypte* (Paris 1911) p. 32

أن السلطان لا بد مستنجد به فى مناسبات أخرى . ثم أنه أيقن كذلك أنه محاط بالأعداء وأولهم السلطان . ولذا رأى أنه لامندوحة له من إعداد جيش قوى العدّة وافى العدد يحمى به نفسه متى تحرّجت حوله الأحوال . وقد كان جيشه كله فى مبدأ الأمر مكونا من أبناء وطنه من العساكر الألبانية التى وفد هو إلى مصر ضمن من وفد منهم ورأى أنه لا خير فيهم ولا مأمن له منهم بعد ما رآه من عدم طاعتهم له وعدم احترامهم لأوامره ، فقد كان فى نظرهم لا يزيد على أن يكون واحدا منهم مهما صادف من نجاح وأحرز من تفوّق وأظهر من امتياز . وأكد ذلك عنده معارضة تلك الطائفة له عند ما أراد أن ينظم جيشه على النظام الحديث (أغسطس سنة ١٨١٥ م) ، وشغبهم به وثورتهم عليه وما ترتب على ذلك من نهب أسواق القاهرة وقتل منظمى الجيش ومحاولتهم الفتك به لولا أن اعتصم منهم بالقلعة . ولكن الباشا لم تكن تقعد به همته عن تحقيق غرض من أغراضه ، مهما صادفه فى سبيل تحقيقه من العقبات ، ولذا أخذ يبعد الألبانيين عن القاهرة تدريجا وأسس مدرسة لتعليم النظام الحربى الحديث فى أسوان وعهد بذلك إلى الجنرال سيف[1] "Sève" (١٨٢٠ م) وكان كل عساكر هذا النظام الحديث من السودانيين فى أول الأمر ثم كثرت منهم الوفيات مما اضطر محمد على إلى تجنيد المصريين . ونجح أخيرا فى تكوين جيش عظيم من المصريين حتى بلغ عدد هذا الجيش الجديد ٢٥٠٠٠ جندى فى عام ١٨٢٣ عندما زحف بهم سيف إلى القاهرة ليحمى الباشا من شر الجنود الألبانيين عندما شغبوا به وهدّدوه على أثر سماعهم بحرق ابنه اسماعيل فى شندى [2] .

وظاهر من هذه اللمحة السريعة لتاريخ الجيش المصرى فى ذلك العهد أنه ظهر عند محمد على طائفة جديدة من الناس يريد أن يدرّبهم على نظم الجيوش الحديثة ، فهو يريد أن ينشر بينهم قوانين هـــذا النظام الجديد وتعليماته وما يقوم عليه من التمرينات وترتيب الصفوف إلى غير ذلك من أمور العسكرية ومن ثم كانت الحاجة ملحة إلى إنشاء مطبعة

(١) هو سليمان باشا الفرنساوى كما عرف فيما بعد .

(٢) يراجع فى تاريخ الجيش تواريخ محمد على مثل كتابى :

Clot Bey, *op. cit.* وأيضا Mengin, *Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Ali* (Paris, 1823) .

يطبع بها كل هذه الأشياء . ويثبت صدق ما ذهبنا إليه من أن الجيش الجديد كان العامل الوحيد الذى دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق بعض الأدلة التاريخية نوردها فيما يلى :

(أولا) إن تاريخ تكوين جيش النظام الجديد هو تاريخ إنشاء المطبعة ففكرة تكوين جيش جديد لاحت فى ذهن محمد على فى سنة ١٨١٥م وهى السنة التى أرسل فيها بعثة من الشبان إلى إيطاليا لتعلم فن الطباعة كما سيجىء . ومعسكرات أسوان أنشئت سنة ١٨٢٠م أى فى التاريخ الذى أنشئت فيه المطبعة . وكان مشروع النظام الجديد سابقا لإنشاء المطبعة بقليل ومعنى هذا أن إنشاء المطبعة ترتب على تكوين ذلك النظام الجديد إذ أن محمد على لم يكن عنده من المشروعات فى ذلك التاريخ إلا مسألة الجيش وتنظيمه على أساس جديد .

(ثانيا) إن حركة الترجمة فى عصر محمد على بدأت أول ما بدأت بكتب الفن الحربى دون سواه . ويؤيد ذلك أن أولى الوثائق الخاصة بترجمة الكتب فى ذلك العصر — الذى لا يدانيه فى انتعاش حركة الترجمة والتأليف إلا عصر المأمون الخليفة العباسى — كلها خاصة بترجمة الكتب الحربيـــة . ففى ٢٧ صفر سنة ١٢٣٦ هـ — ٤ ديسمبر سنة ١٨٢٠ يصدر محمد على باشا أمرا للخزينة يقول فيه :

« قد أنعم على كتبة المهندسخانة الذين ترجموا كتاب مجموعة المهندسين المطبوع من اللغة التركية إلى اللغة العربيـــة تسهيلا للطالبين بمبلغ خمسمائة قرش فكتبته تذكرة إلى الخزينـــة لصرفه[1] » .

ومن يعرف مصطلح العلوم فى ذلك العصر يعرف جيدا أن الهندسة كانت علما مساعدا لفن الحرب ، وكانت كتبها تترجم لفائدة الجند فى الميدان .

وفى ١٧ محرم سنة ١٢٣٨هـ — ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ أرسل ابراهيم باشا إلى المهندس أحمد افندى الملحق بشكات تدريب الجيش المصرى بأسوان المكاتبة الآتية :

«سبق عند ما وصلت إلى أسوان والتقيت بكم أن سألتمونى مدفوعين بغيرتكم واخلاصكم عن الكتب المهمة التى يجب ترجمتها وعن الكتب التى تستحق التأليف . وكنت أرجأت

(١) تذكرة خزينة فى ٢٧ صفر سنة ١٢٣٦هـ . دفتر رقم ١٦ معية تركى ، وثيقة رقم ٨٠ ، محفوظات عابدين .

الإجابة عن هذا السؤال إلى ما بعد التشرف بمقابلة مولانا ولى النعم . وها نحن بحمد الله قد تشرفنا بلقائه وعرضنا على دولته سؤالكم فتفضل وأمر قائلا : لتترجم الكتب النافعة الخاصة بالأمور الحربية الجليلة التى لها خلاصات تضمن المنافع الكثيرة بقليل من القراءة وليكن ذلك فى أقرب وقت . لذلك نطلب منكم أن تعملوا بموجب هذا الأمر الكريم فتبذلوا همتكم فى ترجمة أهم الكتب التى تبحث فى الأمور الحربية[1] » .

وهذا يظهرنا على أن أولى الكتب بالترجمة فى نظر محمد على باشا لم تكن إلا كتب الفن الحربى التى يوصى بسرعة ترجمتها . ومما يشير إلى أهمية ذلك عنده أن صورة من هذا الكتاب أرسلت إلى عثمان افندى سقا زاده (نور الدين) المشرف على ترجمة الكتب وطبعها فى بولاق[2] .

وفى أمر آخر إلى الخزينة فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ هـ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢ يشير الباشا إلى عثمان نور الدين على أنه « المنوط به ترجمة كتب الفنون الحربية » ، ويرفع مرتبه من ألف قرش إلى ألفين وخمسمائة قرش بزيادة ألف وخمسمائة قرش دفعة واحدة[3] .

فاذا كانت الكتب الحربية هى أول ما استحق الترجمة فقد لا نجافى المنطق إذا ذهبنا إلى أن طبعها هو الذى استوجب إنشاء مطبعة بولاق وإدخال فن الطباعة .

(ثالثا) ان أولى الكتب والمطبوعات التى أصدرتها المطبعة كلها خاصة بالجيش وما يتعلق بعساكره من قوانين وتعليمات . فأول ما طبع فى بولاق كان قاموسا للغتين العربية والإيطالية ، ونرجح أن السبب فى طبعه كان لزومه لعملية الترجمة ومعروف أن محمد على باشا اتجه أول الأمر إلى إيطاليا فى إرسال البعثات وكانت اللغة الإيطالية

(١) من صاحب الدولة ابراهيم باشا الى المهندس أحمد افندى بأسوان فى ١٧ محرم سنة ١٢٣٨هـ . دفتر رقم ١٠ ، معية تركى ، وثيقة رقم ٣٨٥ . محفوظات عابدين .

(٢) نفس الدفتر السابق من دفاتر المعية التركية ، ذيل الوثيقة السابقة .

(٣) من الجناب العالى الى الخزينة فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ هـ . دفتر رقم ١١ ، معية تركى ، وثيقة رقم ٢٥٣ ، محفوظات عابدين .

أول لغة أجنبية تعلم فى مدارسه ، ومن إيطاليا بدأت حركة اقتباس الحضارة الغربية . ثم إن طبعه أعطى رجال المطبعة فرصة تجربة نوعى الحروف : العربية والافرنجية التى زودت بهما المطبعة من أول إنشائها .

يلى ذلك كتاب فى صباغة الحرير . ثم تتوالى بعد ذلك الكتب الخاصة بالجيش وتحتكر إنتاج المطبعة مدة طويلة . فثالث كتاب هو كتاب " خمبره جدولى " أى جدول أبعاد القذائف ، ثم «قانون نامه أحمد افندى» وهى قوانين حربية ، ثم " آلاى تعليمى " وهو خاص بتعليم العساكر حركات الصفوف والاستعراض ، ثم " أورطه تعليمى بيانى " وهو خاص كذلك بالتعليم العسكرى ، ثم « القانون الثانى فى درس العسكرى » ، ثم « تعليم نامه بياده كان » وهو كتاب لتعليم العساكر البيادة وبه رسوم ، ثم « قانون نامه طوبجيان بحرية جهادية » . ويستغرق طبع هذه الكتب الأربع السنوات الأولى من تاريخ المطبعة أى إلى نهاية سنة ١٨٢٤ م ، ثم يطبع كتاب فى الدين الإسلامى فى يناير سنة ١٨٢٥ ، اسمه «جوهرة بهية أحمدية فى شرح الوصية المحمدية » ، ثم يليه مباشرة « مجموعة المهندسين » ثم « أصول هندسية » وهما خاصان بالهندسة الحربية ، ثم « لغم رسالة سى » . وبعد هذا التاريخ أى ابتداء من سنة ١٨٢٦ تكون المدارس قد بدأت تنشأ الواحدة بعد الأخرى فتدخل الكتب المدرسية ضمن مطبوعات بولاق مثل كتب الإنشاء والنحو وعلم الحساب والمنطق والدين والشعر والأدب ، إلا أن الغلبة فى عدد الكتب تظل للكتب الخاصة بالجيش[1] . فواضح من هذا أن المطبعة أنشئت خصيصا من أجل هذا النوع من الكتب ، وذلك النوع من النشر الذى احتكر السنوات الأولى من إنشائها وظل غالبا عليها ردحا طويلا من تاريخها .

(رابعا) وهو نص صريح يثبت أن تاريخ المطبعة نشأ مرتبطا بتاريخ الجيش المصرى . فقد ورد فى كتاب رحلة بروكى (Brocchi) ما يثبت أن هذه الكتب الحربية عملت وطبعت خصيصا للجيوش المصرية الناشئة فى أسوان . وقد كان بروكى من أوائل الرحالة الذين زاروا مصر فى عهد محمد على وكتبوا عنها .

(١) Bianchi, *op. cit.*

قال هذا الرحالة فى سياق كلامه عما أصدرته المطبعة من الكتب ماترجمته :

« وقد طبع بالمطبعة تعليمات حربية خاصة بالعساكر المصرية التى تدرب فى الصعيد . وهى تعليمات منقولة من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية حتى يقرأها الضباط وهم من الأتراك[1] .

فهذا يستفاد منه أن الكتب والقوانين والتعليمات السابقة الخاصة بالجيش عملت وطبعت خصيصا للجيش المصرى الجديد فى أسوان . و بالتالى يثبت أن المطبعة نشأت خصيصا من أجل الجيش .

هذه الأدلة تؤيد أن مطبعة بولاق لم تنشأ مستقلة بذاتها و إنما كانت جزءا من مشروع كبير لم يكن يرمى إلى أقل من خلق مدنية مصرية جديدة تقوم على القوة والسيادة والعلم الحديث بعد أن وقف الضعف والاستكانة وعلوم الخوانق والتكايا بمدنية مصر قرونا عديدة. وكان وسيلة هذا التجديد الحضارى طبع كتب الفن الحربى ثم ما تلاه من طبع كتب المدارس والقوانين الإدارية وكتب العلوم الحديثة كلما تقدمت الحياة المصرية وظهرت أغراض جديدة تستلزم الطبع والنشر .

(١) G.E. Brocchi - *Giornale delle Osservazioni fatte nei Viaggi in Egitto, Nella Seria e nella Nubiv* (Bassano, 1841), Vol. I, p. 172 *et seq.*

وأيضا :

Bonola, "Una Visita a Mohamed Ali nel 1822". *La Revue Internationale d'Egypte*, Tome II, October, 1905, p. 150.

الفصل الثانى

تاريخ إنشاء مطبعة بولاق

لم يجمع الذين كتبوا عن تاريخ مطبعة بولاق على تاريخ واحد لإنشائها ، بل اختلفوا فيما بينهم اختلافا بينا فى تحديد هذا التاريخ . ولم يقتصر الاختلاف على ما وقع منه بين الكتاب المتعددين بل تعداه إلى الاختلاف بين كتابات الكاتب الواحد . فترى الكاتب يذكر تاريخا لإنشاء المطبعة فى أحد كتبه ثم يذكر تاريخا آخر لهذا الإنشاء فى كتاب آخر[1] بل وأحيانا يحدث الخلاف من نفس الكاتب فى نفس الكتاب[2] أو الفصل . وقد يحدث أن يذكر المؤلف عدة تواريخ دون أن يرجح أحدها[3] .

فالبرت جيز يذهب إلى أن إنشاء المطبعة كان فى سنة ١٨١٥ إذ يقول :

« استقام الأمر لمحمد على فى وادى النيل فى يوليه سنة ١٨٠٩ (كذا) ففكر فى إنشاء مطبعة عام ١٨١٥ ومن هذا التاريخ يبدأ قيام مطبعة الباشا التى هى مطبعة بولاق كما بقيت تسمى منذ ذلك الحين . وعلى هذا كان إنشاؤها حوالى هذا التاريخ يؤرخ إدخال فن الطباعة بصفة قاطعة فى مصر[4] » .

فهذا كلام صريح فى أن إنشاء المطبعة حدث فى سنة ١٨١٥ م .

(١) مثال ذلك ما حدث فى كتابى أمين باشا سامى : « تقويم النيل » ، ص ٣٠٨ و « التعليم فى مصر » ص ١٢

(٢) حدث ذلك فى كتاب تقويم النيل لأمين باشا سامى فقد ذكر فى ص ٣٠٨ منه أن المطبعة أسست سنة ١٨٢٣ على حين أن فى الكتاب وثائق تثبت أنها أنشئت قبل ذلك .

(٣) أنظر Albert, Geiss, "Histoire de l'Imprimerie en Egypte (2me partie), L'Etablissement Typographique du Pasha-le Débuts de L'Imprimerie de Boulac", *Bulletin de l'Institut Egyptien*, Tome 2, 1908. pp. 195—220.

(٤) *Ibid*, pp. 197-198

ويذهب محمد أمين بهجت بك أحد المديرين السابقين للمطبعة[١] إلى أن إنشاء مطبعة بولاق كان فى سنة ١٨٢٠[٢] . وهو يستند فى ذلك إلى اللوحة التذكارية التى تؤرخ إنشاء المطبعة والتى تحمل تاريخ ١٢٣٥ هـ (١٨١٩ — ١٨٢٠) م . ومع اعتماد هذا الرأى على وثيقة رسمية ثبتت ببناء المطبعة وقت إنشائه إلا أن لدينا من الأدلة ما يثبت أن الإنشاء لم يكن فى هذا التاريخ كما سيلى

ويقرر كتاب آخرون أن إنشاء المطبعة كان فى سنة ١٨٢١ م وهذا أكثر الآراء شيوعا وأقربها إلى الصواب . رواه ألبرت جيز عن ابراهيم الشبراوى[٣] إذ يقول : « إن أول ناظر للمطبعة على حسب رواية ابراهيم افندى الشبراوى هو على وجه التحقيق نقولا المسابكى البيروتى الذى أنشأ مطبعة بولاق فى سنة ١٨٢١[٤] » . وذكره أيضا أمين باشا سامى وحدد لذلك يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١[٥] بالذات مستندا على وثيقة رسمية سنعرض لها بعد قليل . ورواه جورجى زيدان عن يعقوب نخله روفيله[٦] .

وثم كتاب آخرون ذهبوا إلى أن مطبعة بولاق أنشئت فى سنة ١٨٢٢ ، ومن هؤلاء بونولا بك الذى حدد لذلك شهر سبتمبر فى تلك السنة[٧] . ولقد استند بونولا فى ذلك

(١) تولى محمد أمين بهجت بك وظيفة مدير المطبعة مرتين : الأولى من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٧ والثانية من يناير ١٩٣٨ إلى مارس ١٩٣٨

(٢) محمد أمين بهجت — تقرير عن معرض الطباعة بمدينة ليبزج (القاهرة ١٩٣٢) ، ص ١٢

(٣) عين إبراهيم الشبراوى صبيا جاعا يتعلم جمع الحروف فى المطبعة فى ٧ صفر سنة ١٢٤٥ الموافق ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ كما روى بنفسه للمسيو جيز . أى انه التحق بالمطبعة بعد إنشائها بتسع سنوات تقريبا . وقد ساير المطبعة فى كل الأدوار التى مرت بها فظل موظفا بها الى أن أحيل الى المعاش فى أول نوفمبر سنة ١٩٠٧ وقد ترقى فى هذه المدة من صبى يتعلم الى رئيس القسم الفارسى بالمطبعة وقد وقفت على أدوار هذه الترقية فى دفاتر استحقاقات المطبعة المحفوظة بدار المحفوظات المصرية . وقد قابله المسيو جيز فى سنة ١٩٠٧ وكان فى التسعين من عمره ومع ذلك كان متمالكا قوته نشيطا وكان لا يزال موظفا بالمطبعة . وقد توفى بعد إحالته على المعاش والمشهور عنه أنه كان رحمه الله أعلم أهل زمانه بتاريخ مطبعة بولاق .

(٤) Albert, Geiss, op. Cit., P. 199

(٥) أمين باشا سامى ، التعليم فى مصر ، ص ١٢

(٦) جورجى زيدان ، تاريخ الآداب العربية ، ج ٤ ، ص ٥٨

(٧) Bonola Bey, F., ‘ Una Visita a Mohamed Ali nel 1822, La Stamperia et el Primo Gioarnal” *La Revue Internationale d'Egypte*, Tome II, 1905, P. 150.

إلى ما جاء فى كتاب السائح بروكى ، فقد ورد فى هذا الكتاب فصل بعنوان « ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ — مرور فى بولاق » ، وصف فيه السائح اعمق زيارته لمطبعة الباشا ثم قال : « وهى لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط[١] » . وعارضه البرت جيز فقال إن المدة من سبتمبر إلى ديسمبر ليست أربعة أشهر ومن ثم حدد التاريخ بشهر أغسطس لا سبتمبر مصححا خطأ بونولا فى الحساب[٢] . ومع ذلك فقد فات جيز كما فات بونولا أن بروكى لم يكن يتكلم عن إنشاء المطبعة بل عن نشاطها ودوران حركة الطبع بها بل وفوق ذلك عن استكمال الحركة والنشاط .

وذهب الشطط ببعض الكتاب فقالوا إن إنشاء المطبعة يرجع الى سنة ١٨٢٣ ومن هؤلاء الكاتب بيانكى الذى صدر قائمته بمطبوعات بولاق بقوله « أدخلت المطبعة فى مصر منذ سنة ١٨٢٣ بأمر من محمد على باشا[٣] » . ومع ذلك فقد أورد بعد هذه العبارة بقليل عنوان أول كتاب طبع بمطبعة بولاق وذكر أنه طبع سنة ١٨٢٢ أى قبل التاريخ الذى ذكره لإنشائها بسنة كاملة . ومنهم أيضا أمين باشا سامى الذى ذكر فى سياق ذكره لأحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٣٨ هـ — ١٨٢٣ م قوله : « وفيها تأسست دار الطباعة الأميرية ببولاق » . ومع ذلك فقد ذكر بعد ذلك فى نفس الكتاب أمرا رسميا يثبت أن المطبعة كانت موجودة فى سنة ١٢٣٧ هـ — ١٨٢٢ م[٤] .

أمام هذا الاختلاف الكبير فى الروايات قد تبدو صعوبة تحديد تاريخ مضبوط لإنشاء مطبعة بولاق . ولكن الأمر ليس صعبا بالدرجة التى يبدو بها ، وإن كان من المستحيل تحديد يوم بذاته لهذا الإنشاء كما أنه يجب أن نحدد ما الذى نقصده بكلمة " إنشاء " ، أهو إقامة البناء أم تركيب الآلات أم الإنتاج . وعلى ذلك لابد من ذكر بضعة تواريخ لا تاريخ واحد نظرا لتعدد مراحل إنشاء مؤسسة كهذه .

(١) Brocchi, *op. cit*, vol. I, p. 172

(٢) Geiss, *op. cit.*, p. 198

(٣) Bianchi, Journal Asiatique, Serie 4 Tome 2, 1843, p. 24.

(٤) أمين سامى باشا — تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٣٠٨

وثيقتنا الأصلية فى هذا التاريخ هى اللوحة التذكارية التى علقت على باب المطبعة وقت إنشائها وفيها تاريخ لهذا الإنشاء[1] ، وهى وثيقة لا تحتمل شكا بحال من الأحوال ثم إنها الوثيقة الوحيدة التى وصلت إلينا لهذه الحادثة، فعلى كثرة ما نقبنا فى مختلف أنواع الأوراق والدفاتر والكتب لم نعثر على وثيقة أخرى تقوم مقامها . فى هذه اللوحة الرخامية منقوش ثلاثة أبيات من الشعر، ويتضمن الشطر الأخير منها بحساب الجمّل تاريخا نقش صراحة فى أسفلها . هذا التاريخ هو سنة ١٢٣٥ هـ . وهذا يثبت أن المطبعة إنما أنشئت فى تلك السنة .

ويوافق أول المحرم من سنة ١٢٣٥ هـ بالتاريخ الميلادى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، ويوافق آخر ذى الحجة منها ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٢٠ م وعلى ذلك يمكننا أن نتخذ أواخر سنة ١٨١٩ من ٢٠ أكتوبر والجزء الأول من سنة ١٨٢٠ إلى ٢٧ سبتمبر على أنها الفترة التى فيها إما ابتدئ فى ، أو انتهى من إقامة البناء الذى كانت فيه مطبعة بولاق .

على أن فكرة المطبعة لم تولد فى هذا التاريخ بل إنها سابقة له بكثير . فقد أوفد نقولا المسابكى فى بعثة إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة فى سنة ١٨١٥ ، فالى هذا التاريخ يرجع التفكير فى إنشاء مطبعة بولاق .

لا ندرى على وجه التحديد متى كان الانتهاء من إقامة بناء المطبعة . ولكنا نرجح أن يكون التاريخ السابق الوارد فى اللوحة التذكارية هو تاريخ الانتهاء من هذا البناء . فقد وجدت هذه اللوحة فى أعلى أحد أبواب المطبعة ومعنى هذا أنها إنما كتبت وأرخت

(١) هذه اللوحة التذكارية عبارة عن قطعة من الرخام طولها ١١٠ سنتيمترو عرضها ٥٥ سنتيمترا وقد نقشت بحيث برزت عليها الأبيات الشعرية الآتية باللغة التركية :

حالا خديو مصر محمد على وزير	أول نا مدار دولت ودين صاحب المنح
آثار بى حسابنه ضم أيلدى دخى	يا بردى أشبو مطبعة بى بو يله برفرح
هاتف سعيده سو يلدى تاريخ تامنى	دار الطباعة درهنرك مصدرى أصح

١٢٣٥ هـ

وترجمتها : « إن خديوى مصر الحالى محمد على ، فخر الدين والدولة وصاحب المنح العظيمة قد زادت مآثره الجليلة التى لا تعد بإنشاء دار الطباعة العامرة وظهرت الجميع بشكلها البهيج البديع وقد قال الشاعر سعيد إن دار الطباعة هى مصدر الفن الصحيح » .

[أمام صفحة ٤٦]

اللوحة التذكارية لإنشاء مطبعة بولاق
سنة ١٢٣٥ هجرية

وعلقت في موضعها بعد أن كان البناء قد تم . ويؤيد هذا الرأى أنه نص فى الأبيات المنقوشة على اللوحة التذكارية أن مآثر ولى النعم قد « زادت بانشاء دار الطباعة العامرة » التى « ظهرت للجميع بشكلها البهيج البديع » . ويستفاد من هذا الوصف ومن تقرير أنها « ظهرت » بصيغة الماضى أن اللوحة تؤرخ الانتهاء من إقامة بناء المطبعة لا الابتداء فيه . وعلى ذلك يمكن أن نطمئن إلى القول بأن بناء مطبعة بولاق كان قد تم تشييده فى ذى الحجة سنة ١٢٣٥ ﻫ الموافق سبتمبر سنة ١٨٢٠ م .

أما عن تاريخ تركيب آلات الطباعة فى ذلك البناء وتجهيزه بحروف الطبع فان عندنا من الوثائق ما يحدده بالضبط .

كان محمد على باشا خارج القاهرة عندما أرسل أمرا إلى كتخداه بالقاهرة فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ ﻫ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١ م يقول فيه :

« سبق أن أرسل بمعرفة اسماعيل قبودان بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو ليتعلموا بها بعض الصناعات . وقد تعلم نيقولا مسابكى الذى حررنا هذا الكتاب من أجله وهو أحد هؤلاء الأطفال صنعة جليلة هى طبع الكتب باختراع حروف أفرنجية وعربية وعاد مع ثلاثة من زملائه . وها نحن أولاء نرسلهم إليكم . فألحقوا المذكور مع رفقائه بمعية عثمان افندى ببولاق وخصصوا لهم الجرايات اللازمة ورتبوا لرفقائه مرتبا يناسب حرفهم وثقافتهم . أما مسابكى المذكور فانى أرجو أن أعود ريثما يعدّ آلاته فلا تخصصوا له مرتبا ولكن أعطوه شيئا تحت حساب مرتبه وأكرموه[1] » .

وبناء على هذا الأمر يمكن أن نجزم بأن عملية تركيب الآلات بدأت فى سبتمبر سنة ١٨٢١ أو بُعيده بقليل إذ أن النظام الذى وضعه محمد على لمصر لم يكن يسمح لنقولا المسابكى بأن يضيع يوما واحدا بدون عمل فيما كلف به[2] .

---

(١) من الجناب العالى إلى البيك الكتخدا فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) ، دفتر رقم ٦ معية تركى ؛ وثيقة رقم ٧٢٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) من أمثلة ذلك حالة حسن الوردانى الذى حجز بالكورنتينة بعد عودته فصدر أمر من محمد على باشا : «... أطلعنا على عدم اشتغال حسن الوردانى افندى بشىء بالنسبة لدخوله بالكورنتينه ونشير بانه نظن لياقة المذكور للترجمة فيلزم اعطاؤه كتابا لترجمته مدة مكثه فى الكورنتينه » .

أما عن تاريخ الانتهاء من تركيب الآلات وتهيئة المطبعة للعمل والإنتاج فليس عندنا وثائق تثبته على وجه التحديد ، و إن كان عندنا ما يقربه تقريبا . ففى أول يناير سنة ١٨٢٢م يصدر محمد على باشا « تذكرة خزينة » أى أمرا إلى ديوان المالية بأنه قد اتضح له مهارة نقولا المسابكى فى فن طبع الكتب وعلى ذلك حدّد له مرتبا شهريا وثبته بالمطبعة[1] .

ثم نجد فى يوميات السائح الإيطالى المحقق "بروكى Brocchi" إشارة إلى ذلك . فقد زار بروكى المطبعة فى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢م وكتب فصلا عن هذه الزيارة ذكر فيه قوله إن المطبعة « لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط[2] » . ومعنى هذا أن مطبعة بولاق لم تكن مستعدة للعمل والإنتاج استعدادا تاما إلا فى أغسطس سنة ١٨٢٢م .

فعندنا الآن تاريخان بينهما ستة أشهر يمكن أن يكون تم فيهما الانتهاء من تركيب الآلات التى أحضرها نقولا المسابكى معه من إيطاليا . فمجرّد تحديد محمد على باشا مرتبا لنقولا المسابكى وتثبيته فى المطبعة بعد وصفه إياه بالمهارة فى نفس الأمر الذى حدد فيه مرتبه وثبته ، يدل دلالة واضحة على أن نقولا المسابكى كان قد ركب آلاته أو على الأقل قطع مرحلة من ذلك مكنت الباشا من الاطمئنان إليه . ولقد كانت طريقة محمد على فى الحكومة أن المرتب على قدر العمل و بنسبة الإنتاج والمهارة لا بحجم الشخص ولا بسنه ولا بطول لحيته . فتثبيت نقولا المسابكى فى المطبعة وتحديد راتب له مع وصفه بالمهارة يدل

= من الباشا إلى ناظر المهمات فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥)

ومن أمثلة ذلك أيضا ما أمر به من فك حبكة كتاب حتى تتم ترجمته بسرعة : «علمنا من إفادتكم ورود أمر ابننا سرعسكر باشا إلى وكيل الجهادية باستصواب ترجمة الكتاب الفرنسى الخاص بنظامات وترقيات العساكر ، وبناء عليه يلزم جمع التراجمة وحل حبكة الكتاب المذكور و إعطاء كل مترجم كراسة منه لسهولة ترجمته فى أقرب وقت » .

من الباشا إلى سليمان باشا الفرنساوى فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥)

و يتضح من هذين الأمرين أن الوقت كان أثمن شىء فى حكم هذا الوالى .

(١) أمر إلى الخزينة فى ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية السنية تركى دفتر رقم ٢٩ ، وثيقة رقم ٢٥١

(٢) Brocchi, *op. cit.*, Vol. I, p. 172.

على أنه أنتج ، وثابت أن المطبعة لم تصدر شيئا من المطبوعات إلى ذلك التاريخ ، فلن يكون الإنتاج إذن إلا متعلقا بتركيب الآلات وهندسة أوضاعها و إعداد صناديق الحروف .

ومن الجائز أيضا ألا تكون العملية قد تمت نهائيا بحيث تصبح المطبعة معدّة للإنتاج فى أوّل يناير سنة ١٨٢٢ تاريخ تحديد مرتب لنقولا المسابكى و يلاحظ فى عبارة بروكى قوله إن المطبعة « لم تستكمل نشاطها » . ومعنى هذا أنه كان فيها بعض النشاط قبل أغسطس سنة ١٨٢٢ ، ولهذا يمكن أن نطمئن ولو بعض الإطمئنان إلى القول بأن الآلات كانت قد هندست وركبت أو أوشكت هذه العملية على التمام فى يناير سنة ١٨٢٢ وأن عملية الانتهاء من التركيب وتجربة الآلات و إعدادها للإنتاج تمت فى المدّة من يناير إلى أغسطس سنة ١٨٢٢ فزارها بروكى فى ديسمبر من تلك السنة فوجدها فى تمام النشاط وأخبر أن الحال كان كذلك منذ أربعة أشهر .

بقى أن نحدّد التاريخ الذى أصدرت فيه المطبعة أول إنتاجها . الثابت مما تحت يدنا من الوثائق أن أوّل كتاب أصدرته مطبعة بولاق هو قاموس للغتين العربية والايطالية من وضع الراهب روفائيل . ولهذا القاموس صفحة للعنوان ذكر فى أسفلها أن تمام طبعه كان فى سنة ١٢٣٨ هـ . وله صفحة للعنوان باللغة الايطالية ذكر فى أسفلها أن تمام طبعه كان فى سنة ١٨٢٢ م (انظر شكل ١ و ٢) . ويستفاد من هذا أن أولى مطبوعات بولاق تم طبعه فى سنة ١٢٣٨ هـ الموافقة لسنة ١٨٢٢م . والسنتان لا تتداخلان إحداهما فى الأخرى إلا فى المدة من ١٨ سبتمبر الى آخر ديسمبر من سنة ١٨٢٢ م . وعلى ذلك يكون الكتاب قد صدر فى أثناء هذه المدة التى تبلغ ثلاثة أشهر ونصف تقريبا وتكون بالتالى هى تاريخ إصدار المطبعة لأول مطبوعاتها .

ونلخص تواريخ إنشاء مطبعة بولاق فنقول :

بدأت فكرة إنشاء مطبعة عند محمد على باشا فى سنة ١٨١٥م . عندما أوفد بعض الشبان إلى ميلانو لتعليمهم فن الطباعة .

وبدئ فى عملية إقامة بناء المطبعة فى سنة ١٢٣٥ هـ الموافقة ١٨٢٠ م . ولم يأت شهر ذو الحجة من سنة ١٢٣٥ هـ وشهر سبتمبر من سنة ١٨٢٠ م إلا وكان البناء قد تم تشييده .

أما تركيب الآلات ووضعها فى أماكنها فقد بدئ فيه فى سبتمبر سنة ١٨٢١ م وانتهى منه فى يناير سنة ١٨٢٢ م .

واستغرقت فترة التجربة — تجربة الآلات والحروف وتوزيع العمال عليها وتدريبهم على أعمالهم فى المدة من يناير سنة ١٨٢٢ الى أغسطس من نفس السنة — وبلغ العمل فى المطبعة أشده وبدأت فى عملية الإنتاج فى المدة من أغسطس الى ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

وأصدرت أول مطبوعاتها فى ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

الفصل الثالث

مؤسس مطبعة بولاق وأوّل ناظر لها

اختلف فى الشخصية التى أسست المطبعة ونظمتها ودرّبت عمالها الأول وأصدرت أولى ما نشرته من المطبوعات . وقد اكتنف هذه الشخصية من الغموض ما جعلها أشبه بشخصية خرافية تنسب اليها الأعمال دون أن يعرف الناس شيئا عنها ودون أن يتحققوا حتى من مجرد وجودها .

فبعض الكتّاب يذكر أن الذى أسس المطبعة رجل توسكانى من أصل سورى اسمه نقولا الصباغ ، ولد فى ليقورن من مدن ايطاليا، ثم قدم الى مصر سنة ١٨١٥ واستخدمه الوالى فى إنشاء المصانع المختلفة فى بولاق، ثم عين مدرّسا فى مدرسة الهندسة . قالوا وكانت مطبعة بولاق مما أسس من مصانع ذلك الحى [1] .

ويكفى أن نذكر أن اسم الصباغ لم يرد فى أى وثيقة أو كتاب رحلة معاصره لإنشاء المطبعة ولم يظهر على أى كتاب من مطبوعاتها . ثم أنه من الثابت أن الذى أسس المطبعة رجل أوفد الى ايطاليا خصيصا لهذا الغرض وأنه لم يولد بها كما ولد الصباغ . والظاهر أن اشتراك الصباغ مع مؤسس المطبعة فى الاسم الأوّل وفى الأصل السورى وفى وجود علاقة بينه وبين ايطاليا ، هو الذى حمل بعض الكتّاب الى القول بأنه هو مؤسس مطبعة بولاق .

وذهب كتّاب آخرون إلى أن مؤسس مطبعة بولاق هو القس "روفائيل راهب" [2] وهذا القول يعنينا لأنه مما ذهب اليه كتّاب عاشوا فى عصر محمد على باشا وعاصروا هذه

---

(١) Geiss, *op. cit*, p. 201.

(٢) Reinaud, "De la Gazette Arabe et Turque Imprimée en Egypte", *Journal Asiatique*, Série 2, Tome VIII, 1831, p. 238.

الحوادث . ولقد سبق أن بينا أن المطبعة كان قد تم بناؤها فى سبتمبر سنة ١٨٢٠ م . وبدئ فى تركيب آلاتها فى سبتمبر سنة ١٨٢١ م . وانتهى من هذه العملية فى يناير سنة ١٨٢٢ م . وأصدرت أولى مطبوعاتها فى ديسمبر سنة ١٨٢٢[١] . وبهذه التواريخ فى ذاكرتنا نراجع تاريخ القس روفائيل راهب ، فنجد أمرا من محمد على باشا صــدر بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠ بتعيين روفائيل مدرسا للغة الايطالية والهندسة فى مدرسة القلعة[٢] ، ثم نجد أمرا آخر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣ م ، يوافق فيه على « عزل القسيس روفائيل معلم اللغة الطليـانية ببولاق عن وظيفته لكبر سنه وعدم صلاحه للعمل وتعيين الحكيم يحيى افندى مكانه[٣] » .

وظاهر من هاتين الوثيقتين الرسميتين أن القس روفائيل راهب كان فى وقت إنشاء المطبعة يعمل مدرسا للغة الإيطالية فى القلعة ، ثم فى بولاق ، وهذا يتعارض مع القول بأنه كان يعمل فى تأسيس المطبعة . على أن روفائيل كان متصلا بالمطبعة من أول يوم عملت فيه ، إذ أن أول مطبوعات بولاق من تأليفه أو ترجمته ، ولعل تردده على المطبعة فى هذا التاريخ المبكر وإشرافه على كتابيه اللذين كانا يطبعان بها[٤] هو ما حدا ببعض المعاصرين إلى الظن بأنه كان " ينظم المطبعة " .

وقال بعض الكتاب المعاصرين إن مؤسس المطبعة هو عثمان نور الدين الألبـانى الأصل « وكان قد قدم مع والده إلى مصر . والتحق أبوه بخدمة الباشا الذى آنس فى عثمان ذكاء فأوفده إلى أوربا ليقف على أسرار الحضارة الأوربية الحديثة فجاب منها عدة أقطار وطاف بإيطاليا وفرنسا وانجلترا ، ثم عاد إلى مصر فاستخدمته حكومة الوالى وباشر تأسيس مطبعة بولاق[٥] » .

(١) راجع الفصل الثانى

(٢) من الباشا الى الكتخدا بك فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠) دفاتر المعية تركى ، دفتر رقم ٥ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، محفوظات عابدين

(٣) من الباشا إلى الكتخدا فى ٦ ذى الحجة سنة ١٢٣١ (١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٨٠٢

(٤) أول كتابين أصدرتهما المطبعة هما قاموس للغتين العربية والايطالية ، ثم كتاب صباغة الحرير والأول من تأليف روفائيل والثانى من ترجمته .

(٥) Marcel, G., *Egypte Depuis la Conquête des Arabes Jusque à la Domination Francaise*, Tone III, "Sous la Domination de Mehement Aly", p.142.

ولقد كانت عودة عثمان نور الدين من أوربا فى سنة ١٨٢٠[١] أى فى وقت تأسيس المطبعــة ، ومع ذلك فكل ما تحت يدنا من الوثائق يثبت أنه لم يؤسس مطبعة بولاق وإن كانت بعض هــذه الوثائق تدل على أنه كان فى وقت ما متصلا بالمطبعة بعض الاتصال .

يقول منجين فى تاريخه لمصر من ١٨٠١ إلى ١٨٢٣ ما ترجمته : « ... وبعد عودته (يعنى عثمان) عهد إليــه الباشا بادارة مدرسة كبيرة أنشأها فى بولاق ليتعلم بهــا بعض الشبان الرياضة واللغات . وقد ألحق بها مكتبه...[٢] » وهذه هى مدرسة الفنون التى أنشأها الوالى أول الأمر فى قصر ابنه اسماعيل باشا .

ثم فى كتاب رحلة عملت فى سنة ١٨٢٢ ورد : « وفى طريقنا إلى القارب قابلنا عثمان افندى ، وهو أديب تركى كان من حسن ضيافته أن أطلعنا على مكتبة الباشا المنوط به أمانتها ، والمكتبة وإن كانت فى طفولتها إلا أنها — كما أخبرنا عثمان — تحتوى على حوالى خمس وعشرين ألف مجلد فى عدة لغات ...[٣] » .

ويؤخذ من هذين النصين المعاصرين أن عثمان نور الدين فى وقت إنشاء مطبعة بولاق كان يعمل ناظرا لمدرسة وأمينا لمكتبة كان الباشا قد أنشأهما فى بولاق وليس هــذا من تنظيم المطبعة فى شىء .

ويؤيد هذا ما ورد عن عثمان نور الدين فى الأوامر العلية فى فترة إنشاء المطبعة . خذ مثلا أمرا صــدر من محمد على باشا وهو خارج القاهرة إلى البيك الكتخدا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١ وهو نفس الشهر الذى بدأ فيه تركيب آلات المطبعة :

« أخبرنا صديقنا الخواجة دوروتى قنصــل فرنسا فى الاسكندرية إن الفرنساويين قونيك ومالت القادمين بتوصية من وزراء فرنسا إلى صديقنا المذكور قد حضرا خصيصا

(١) Marcel, *ibid.*

(٢) Mengin, *Histiore de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali. Depuis la depart des Français jusqu'à 1823*, Tome II., p. 619.

(٣) *Dairy of a Tour through Southern India, Egypte, and Palestine in the years 1821 and 1822* by a Field Officer of Cavalry, Entry on January 21, 1882.

لتعلم اللغة العربيــة و إن كان أحدهما سيلحق بمعية المهندس قسطى لتعلم الهندسة والاخر بمعية عثمان افندى لتعلم اللغة العربية ، إلا أن إرادتنا تقضى بابقائهما بصفة ضيوف عنــد عثمان افندى لغاية وصولنا فاعلموا ذلك وأرسلوهما إليه[١] » .

ثم أمر آخر صدر إلى الكتخدا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ :

« يوجد بمصر شخص هنــدى يحسن كتابة الخط و يعرف أيضــا بعض لغات . فمن مقتضى إرادتنا أن تبحثوا عن ذلك الشخص وتجدوه وتعينوه بماهية مناسبة لتعليم الفارسى وكتابة الخط للموجودين بمعية سقازاده عثمان افندى ببولاق[٢] » .

وفى أول يناير سنة ١٨٢٢ وهو من التواريخ المهمة فى إنشــاء المطبعة يصدر أمر آخر هو :

« بمــا إننا أخبرنا أنــ جورجى جروى وأنطون الاستانبولى طالبان فن الترجمة ولهما استعداد لتحصيله فقد خصص لجورجى جروى مائتا قرش ولأنطون مائة وخمسون قرشا شهريا وألحقا بمعية عثمان افندى ببولاق فينبغى أن تقيــدوا مرتبهما فى دفتره اعتبارا من غرة ربيع الآخر ...[٣] » .

وفى ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ وهو تاريخ مهم آخر فى إنشــاء المطبعة يرسل إبراهيم باشا الخطاب الآتى إلى أحمد افندى المهندس بأســوان ثم يرسل صورة منه إلى عثمان افندى نور الدين ببولاق :

« سبق أن رأيتكم حين كنت فى أســوانــ فسألتمونى بمقتضى نشاطكم وولائكم عن الكتب التى تهم ترجمتها والكتب التى تستحق التأليف ، فأرجأنا الإجابة عن هذا السؤال

(١) من محمد على باشا إلى البيك الكتخدا فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ٦ ، وثيقة رقم ٧٢٧

(٢) من الجناب العالى إلى البيك الكتخدا فى ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية تركى ، دفتر رقم ٩ ، وثيقة رقم ١٤٨

(٣) تذكرة خزينة فى ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢م) دفاتر المعية — تركى . دفتر رقم ٩٩ وثيقة رقم ٢٥٢

على لقائنا بمولانا ولى النعم . ولقــد التقينا به بحمد الله تعالى وعرضنا على دولته سؤالكم فتكرم وأمر بترجمة الكتب الخاصة بالأمور الجليلة الحربية التى لهــا خلاصات تضمن المنافع الكثيرة بقليل من القراءة وأمر أن تتم الترجمة فى أقرب وقت ...[١] » .

فيؤخذ من هذه الوثائق أن عثمان نور الدين كان يعمل فى وقت إنشاء المطبعة ناظرا لمدرسة تعلم اللغات وفن الترجمة وكان منوطا به ترجمة ماتحتاج إليه الحكومة من الكتب ، وهذه الوظيفة ظاهرة منــ إرسال صورة من خطاب إبراهيم باشا للمهندس أحمد افندى بأسوان إلى عثمان وهو فى بولاق على أنه المختص بترجمة الكتب .

على أن هناك بعض الوثائق التى ترجع إلى نفس العصر تضيف إلى عثمان نور الدين وظيفة أخرى لعلها تحدد الصلة بينه وبين مطبعة بولاق . ففى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢ يصدر الأمر الآتى من الباشا إلى الخزينة :

« بمــا أن من مقتضى إرادتنا أن تضم ألف وخمسمائة قرش على المرتب الشهرى البالغ قدره ألف قرش الخــاص بعثمان نور الدين افنــدى سقة باشى زاده المنوط به فى بولاق ترجمة كتب الفنون الحربية وسائر الصنائع على أن يكون مرتبه ألفين وخمسمائة قرش فى الشهر ...[٢] » .

ثم وثيقــة أخرى وهى خطاب من محمد على باشــا إلى بوغوص فى ٢١ مارس سنة ١٨٢٣ :

« اطلعت على كتالوجى الآلات الصناعية المرسلتين من أخيكم المقيم فى تريستا إلى عثمان افندى السقا بواسطة كاتبكم المقيم فى مصر وعلم من مضمونها أن إحداهما آلة هوائية والثانية آلة لتصفية جميع أنواع الزيت و إزالة روائحه الكريهة ...[٣] » .

(١) من صاحب الدولة إبراهيم باشا إلى المهندس أحمــد افندى بأسوان وأرسلت صورته إلى عثمان افندى سقا زاده ببولاق فى ١٧ المحرم سنة ١٢٣٨ (٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية — تركى . دفتر رقم ١٠ ، وثيقة رقم ٣٨٥

(٢) من الجناب العالى الى الخزينة فى ٨ ربيع الآخر ســنة ١٢٣٨ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٢٥٣

(٣) أمر من الباب العالى إلى الخواجة بوغوص فى ٨ رجب سنة ١٢٣٨ هـ (٢١ مارس سنة ١٨٢٣) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ١١ ؛ وثيقة رقم ٤٥٤ محفوظات عابدين .

ومن هاتين الوثيقتين يتبين أن عثمان نور الدين كان قد أضيف إلى اختصاصه بالإضافة إلى ترجمة الكتب الإشراف على الصناعات والمصانع التى كانت موجودة حينئذ فى بولاق وهو الحى الصناعى لحكومة محمد على . ولما كانت مطبعة بولاق من مصانع هذا الحى فلا بد وأن يكون قد نيط بعثمان نور الدين أمر الإشراف عليها . ويؤيد هذا أنه فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ صدر أمر من محمد على باشا بتعيين عثمان نور الدين مفتشا للطبعة (١) . وربما كانت هذه الوظيفة الجديدة تفسر تلك الزيادة الكبيرة التى أضيفت إلى مرتبه بمقتضى أمر ديسمبر سنة ١٨٢٢ وهى زيادة تبلغ قدر راتبه الأصلى مرة ونصف مرة .

على هذا يمكن القول بأن الذى أسس مطبعة بولاق كان شخصا آخر غير عثمان الذى ثبت أنه كان مكلفا بعمل آخر أو أعمال أخرى فى الفترة التى أنشئت فيها المطبعة . ومع ذلك فقد كان له بها بعض الصلة وهى صلة الإشراف والتفتيش . ومعلوم أن التفتيش لا يكون إلا على شىء تم إنشاؤه ويديره أناس آخرون تخصصوا له .

والثابت من الوثائق الرسمية هو أن تأسيس المطبعة مرتبط بشخصيتين ورد ذكرهما جنبا إلى جنب فى هذه الوثائق . أما أولى هاتين الشخصيتين فهى نقولا المسابكى ، وأما الثانية فهى عثمان نور الدين . و إذا قصدنا بتأسيس المطبعة التأسيس الفنى لها أى تركيب الآلات وتعليم الصناع و إدارة حركة الطبع بها من الناحية الطباعية الخالصة لم يكن لمطبعة بولاق إلا مؤسس واحد هو نقولا المسابكى . أما إذا قصدنا بالتأسيس الناحية الإدارية أو ناحية الإشراف على عملية التأسيس كان لعثمان نور الدين اشتراك فى هذا المجهود .

فأقدم وثيقة عثرنا عليها متصلة بموضوع تأسيس مطبعة بولاق هى الأمر الصادر إلى الكتخدا بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١ م والذى يشير إلى سابق إرسال طائفة من الأطفال إلى مدينة ميلانو لتعلم فن الطباعة وأنه :

(١) أمر من الجناب العالى إلى الكتخدا بك فى ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٢١) ، دفاتر قيد الأوامر العلية — تركى ، دفتر رقم ٩ ، ص ١٧ ، محفوظات عابدين .

«نظرا لوصول نقولا المسابكى مع ثلاثة من رفقائه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الافرنجية والعربية المخترعة فقد أرسلوا إليكم لإلحاق المذكور ورفقائه بمعية عثمان افندى فى بولاق...[1]» .

ثم يقول الأمر :

«وحيث إن من المحتمل وصولنا[2] لحين إتمام مسابكى تجهيز آلاته فأكرموه...[3]»

فهذا الأمر يبين أن عثمان نور الدين كان مشرفا من الناحية الإدارية على الأشخاص الذين تولوا تأسيس المطبعة من الناحية الفنية . وأن هؤلاء الفنيين كانوا أربعة شبان لم يذكر الأمر منهم بالاسم إلا نقولا المسابكى فهو رئيسهم وهو المسئول الأول عن العمل كما نسب الأمر إتمام تجهيز الآلات إلى المسابكى بالذات فهو المؤسس الحقيقى للمطبعة بمعنى فنى .

أما علاقة عثمان نور الدين بهذه العملية فيبدو أنه لم يكن له إشراف فنى مطلقا وقرينة ذلك أن الأمر لم يذكر أن نقولا المسابكى تولى تجهيز الآلات تحت إشراف عثمان ، ولم يعرف عن عثمان أنه كان على علم بفن الطباعة لا تعليا ولا ممارسة . ويوضح ذلك ما ورد فى أمر يوم أول يناير سنة ١٨٢٢ م حين أبدى محمد على باشا ارتياحه إلى مهارة نقولا المسابكى وحدد له راتبا ثم نص الأمر على وجوب قيد نقولا فى دفتر عثمان تمهيدا لتأدية راتبه إليه فى كل شهر[4] .

وطبيعة هذه العلاقة تتضح إذا عرفنا أن محمد على باشا لم يكن قد دون الدواوين فى ذلك التاريخ المبكر من عهده ، وكان لا بد من قيد مرتب نقولا المسابكى فى دفتر من دفاتر

(١) أمر من محمد على باشا إلى البيك الكتخدا فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ٦ ، وثيقة رقم ٧٢٥ — محفوظات عابدين .

(٢) كان الباشا خارج القاهرة وقت إصدار هذا الأمر .

(٣) نفس الأمر السابق .

(٤) أمر من محمد على باشا إلى الخزينة فى ٧ ربيع الأخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) ، دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ٩ ، وثيقة رقم ٢٥١ ، محفوظات عابدين .

الخزينة فرئى أن يقيد كل من كانوا يعملون فى مصانع بولاق فى دفتر عثمان نور الدين حتى تضبط عملية صرف المرتبات . ويغلب على ظننا أن نصيب عثمان من تأسيس مطبعة بولاق لم يتجاوز هذا الحد الإدارى الشكلى حتى بعد أن عين مفتشا للمطبعة فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ ، فلم يكن هذا التفتيش إلا ضبطا لاستحقاقات المسابكى ومن كانوا يعملون معه .

وهذا يتفق مع كتابات المعاصرين الذين أجمعوا على أن مؤسس المطبعة كان نقولا المسابكى ، ولم يشيروا الى عثمان نور الدين بكلمة . فبروكى السائح الايطالى يؤكد أن «مؤسس المطبعة ومنظمها وأول ناظر لها هو المسمى نقولا المسابكى الذى أوفده الباشا إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة وما يتصل به من الصناعات[1]» . ويؤكد أن هذا الفتى السورى هو الذى باشر شراء الآلات وصب الحروف التى بدأت بها المطبعة . وسيأتى بيان ذلك فى فصل قادم . ويؤكد أيضا أنه هو الذى علم أول طائفة من عمال المطبعة .

وروى ذلك إبراهيم الشبراوى الذى أكد لالبرت جيز « أن أول ناظر لمطبعة بولاق هو نقولا المسابكى البيروتى[2] » . ولا موضع للشك فى رواية إبراهيم الشبراوى فقد عين صبيا جماعا بالمطبعة وهو فى سن العاشرة بعد إنشاء المطبعة بعشر سنين فهو حين يتكلم عن تأسيس المطبعة يتكلم عن حوادث عاصرها وسمع عنها من أناس اشتركوا فيها هم الذين أشرفوا على تعليمه ، وهو حين يتكلم عن مؤسس المطبعة وأول ناظر لها إنما يتكلم عن شخص عرفه واتصل به وحدثه وهو الذى وصل عيشه فى المطبعة وكان إبراهيم تحت رئاسته .

أما تاريخ تعيين نقولا المسابكى ناظرا للمطبعة بصفة رسمية فلم نعثر على وثيقة تحدده بالضبط . على أن الثابت عندنا أنه عين ناظرا بصفة رسمية بدليل أن اسمه أخذ يظهر فى ذيل مطبوعات بولاق إلى سنة ١٨٣٠ على أنه ناظر المطبعة . ونحن نذهب إلى أن

(١) Brocchi, *op. cit.*, Vol. I, P. 172 *et seq.*

(٢) من حديث لابراهيم الشبراوى إلى البرت جيز فى خريف سنة ١٩٠٧ راجع مقالة جيز السالفة الذكر ص ١٩٩

هذا التعيين كان فى تاريخ مبكر جدا من حياة المطبعة بدليل أن ثانى الكتب التى أصدرتها مطبعة بولاق وهو كتاب "صباغة الحرير" الذى صدر فى سنة ١٨٢٣ م ذيل بهذه العبارة : « تم طبعه فى بولاق بمطبعة صاحب السعادة على يد رئيسها الحقير المسابكى[1] » .

وسواء أتولى المسابكى نظارة المطبعة رسميا من أول إنشائها أو تأخر ذلك قليلا أو كثيرا فقد كان أول رئيس لها ولذا يمكن أن نعتبر نظارته منذ إنشاء المطبعة . تولى نظارة مطبعة بولاق بمرتب قدره خمسة جنيهات فى الشهر[2] ولم يكن هذا بالمرتب القليل بالنسبة لمرتبات ذلك العصر . واستمر ناظرا للمطبعة مدة عشر سنوات تقريبا إلى أن توفى — على حسب رواية ابراهيم الشبراوى — فى منتصف عام ١٢٤٤ ﻫ أى أوائل سنة ١٨٣٠ م[3] .

هذه الحقائق القليلة هى كل ما نعرف عن هذه الشخصية الخالدة الأثر فى تاريخ مصر الحديثة . وإن الغموض ليكتنفها من جميع أقطارها ، فهناك اختلاف فى اسم الرجل وفى وطنه الأول وهناك جهل تام لسبب قدومه الى مصر وطبيعة صلته بمحمد على وأسباب اختياره عضوا لبعثة فن الطباعة بمدينة ميلانو . فهو أحيانا يسمى « المسابكى » وأحيانا « مسابكى » بحذف أداة التعريف . وتارة يسمى « المسابكى » بالسين المهملة وطورا يسمى « المشابكى » بالشين المنقوطة . ويذهب البرت جيز إلى أن اسمه الأصلى المشابكى ثم لما نقل هذا اللقب الى اللغة الايطالية كتب هكذا Mesabichi ونطق بالسين المهملة بدلا من الشين[4] المنقوطة واشتهر به ، على أن نقولا نفسه كان يكتب اسمه فى آخر الكتب التى يطبعها «المسابكى» بأداة التعريف والسين المهملة .

أما وطنه الأصلى فمتفق على أنه سورى على اختلاف فى المدينة التى قدم منها فن قائل دمشق[5] ومن قائل بيروت . وهذا الاختلاف قاصر على المصادر العربية ، أما المصادر

(١) انظر كتاب "صباغة الحرير" الذى ترجمه الراهب روفائيل عن كتاب "La Teinture en soie" تأليف "Macquer" وقد طبع فى باريس سنة ١٨٠٨ ، وهو ثانى مطبوعات بولاق .

(٢) دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ٩ ، وثيقة رقم ٢٥١

(٣) انظر مقالة جيز السالفة الذكر ، هامش ص ١٩٩ ولم نستطع تحقيق هذا التاريخ من الوثائق لأن دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق غير موجودة إلى ما بعد سنة ١٨٣٠ وإن كانت الوثائق لا تذكر ناظرا لبولاق قبل تلك السنة مما يدل على أن نقولا المسابكى توفى فيها .

(٤) مقالة جيز ، هامش ص ٢٠١

(٥) الهلال ، ج ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣١٩

الأفرنجية فلم تتعرض لذلك وإنما أجمعت على نسبته لسوريا . على أننا نميل إلى الأخذ براوية إبراهيم الشبراوى حين وصفه بأنه « نقولا المسابكى البيروتى[١] » ، ولو لم يكن متأكدا منه لما حدّد هذه النسبة . ووصفته السائحة لشنجتن Lushington بأنه « درزى من جبل لبنان[٢] » .

أما عن خلقه وطباعه فقد أجمع من أشاروا اليه من الكتّاب على أنه مؤدّب ونشيط ومتوقد الذكاء [٣] . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أنه كان على جانب عظيم من الاعتداد بفنه كما كان شاعرا بأهمية ما يؤدّى لمصر من خدمات بدليل حرصه على ذكر اسمه فى آخر كل كتاب يطبع فى المطبعة فى المدّة التى تولى فيها نظارتها . كل هذا فى تواضع جم نلمسه فى وصفه نفسه دائما بالحقير وكان يمكنه أن يكتفى بقوله الفقير مثلا ولكنه لم يفعل .

وكما أسس نقولا أوّل مطبعة بمصر فإنه أسس كذلك صناعة الطباعة فيها ، فهو الذى علم أول طائفة مصرية مارست تلك المهنة حين قام بتدريب العمّال الذين استعملوا آلات الطباعة ببولاق لمدّة عشر سنوات إلى أن سقط فى ذلك الميدان الشريف جنديا مجهولا محروما من كل لقب من ألقاب الشرف التى نالها كثيرون ممن لم يبلغوا مبلغه من العمل المنتج والأثر الخالد .

يقول السائح المحقق بروكى « لما عاد (يقصدُ المسابكى) إلى مصر عهد إليه بتعليم فنون الطباعة لطائفة من العمال » . أما عن هؤلاء العمال الذين علمهم المسابكى فنون الطباعة ودربهم على عمليات الطبع فقد كانوا من طلاب الجامع الأزهر الذين علمهم الباشا فيه خصيصا لهذه الغاية . يقول بروكى : «وكان الباشا قد أمر قبل ذلك بتعليم عدد من الشبان المسلمين فى الجامع الأزهر فأنفقوا فيه ست سنوات فى تعلم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة حتى أتقنوا اللغتين وتفقهوا فيهما» . قال : « وكان هؤلاء قد تعلموا العلوم الدينية وسموا — علماء — نسبة إلى تعليمهم ونوع معرفتهم ولكنهم استخدموا جماعين بالمطبعة[١] » .

(١) مقالة جيز السالفة الذكر ، ص ١٣٩

(٢) Lushington, Mrs., *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the year 1827—1828* (London 1829), p. 169.

(٣) *Loc. cit.*

(١) بروكى فى كتاب رحلته السالفة الذكر ج ١ ونقل نص ما كتب بنولا بك فى مقالته السابقة بالمجلة الدولية (أكتوبر سنة ١٩٠٥) ص ١٥٠

هكذا قامت صناعة الطباعة فى مصر أما كيفية ذلك فكما يؤخذ من الكلام السابق للسائح بروكى أن محمد على باشا لما فكر فى إنشاء مطبعة مصرية فى سنة ١٨١٥ أمر بتعليم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة لعدد من الشبان المسلمين فى الأزهر وبعد أن تعلموها وأتقنوها تولاهم نقولا المسابكى فعلمهم فن الطباعة وما يتصل به من جمع الحروف إلى استعمال الآلات إلى غير هذا وذاك . ولما تم تدريبهم قاموا بأعمال المطبعة وكانوا أول من تعلم فن الطباعة من المصريين . ولسنا نعرف من أسماء هذه الطائفة الأولى غير أربعة أسماء تولى أصحابها رئاسة الأعمال بالمطبعة وهم :

الشيخ عبد الباقى .. .. رئيس المسابك .

الشيخ محمد أبو عبد الله ... ... رئيس الطباعين .

الشيخ يوسف الصنفى والشيخ محمد شحاته . ... رئيسا الصفافين .

وكلهم ممن تعلموا فى الجامع الأزهر .

أما عن أول طائفة من موظفى المطبعة فقد حدّدها لنا بروكى ، قال إنهم كانوا ناظر المطبعة نقولا المسابكى ويساعده رئيس للعمال المانى واثنا عشر جماعا للحروف العربية وجماع واحد للحروف الإيطالية وجماع واحد للحروف اليونانية [١] وعدد هؤلاء ستة عشر موظفا . فإذا أضفنا اليهم عمالا للطبع قد يكون عددهم ثلاثة عمال [٢] ثم مصححا للكتب أو مصححين ثم عمالا لحمل الورق وغيره من المواد ثم حارسا للباب وعاملا لسقاية الماء[٣] — إذا أضفنا هؤلاء أمكننا أن نكوّن صورة تكاد تكون صحيحة عن أول طائفة من موظفى مطبعة بولاق .

(١) نفس كتاب الرحلة والمقالة السابقين .

(٢) بدأت المطبعة بثلاث آلات ولهذا افترضنا وجود ثلاثة عمال طبع فقط بالمطبعة وقت إنشائها .

(٣) استعنا فى تكميل هذه الصورة لأول طائفة من موظفى مطبعة بولاق بما اطلعنا عليه من دفاتر المطبعة بدار المحفوظات المصرية والتى يرجع أقدمها إلى سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) أما دفاتر استحقاقاتها قبل ذلك التاريخ فقد أعدمت ضمن " استغناء " أحرقت فيه دفاتر كل الدواوين المصرية إلى تلك السنة وإعدام مثل هذه الدفاتر يعتبر خسارة تاريخية عظيمة كانت من غريب جهل رجال دار المحفوظات الذين على يدهم تم هذا الأمر .

تبعية المطبعة

كان يشرف على المطبعة وقت إنشائها كتخدا الوالى بأمر منه . و إشراف الكتخدا معناه إشراف الوالى بنفسه فلم يكن الكتخدا إلا نائبا عن الباشا . وهـذا الإشراف الشخصى خلال الكتخدا واضح فى عدة أوامر ترجع إلى العصر الذى أنشئت فيه المطبعة . فهناك أمر من الباشا إلى الكتخدا فى يوليه سنة ١٨٢١ ترجمته :

« سبق الشروع بإيجاد جملة صنايع مختلفة بفابريقات بولاق وكان بعض منها كأنهـا ظهرت من حيز القول إلى الفعل وما علم لى ماذا تم فيها مع أنها من أهم الأمور فيلزم ترك كافة الأشغال التى بيـدك وتقوم بنفسك وتتوجه إلى الفابريقات وتعاين كافة آلات البصمة خانة ومتفرعاتها والأعمال الجارية بها و بعد وقوفك بدون ترك شىء ممـا يتعلق بدقائقها فدنى عنه بصراحة [1] » .

وقد تكون مطبعة بولاق هى التى قصدها الباشا عندما قال إن بعض مؤسسات بولاق قد ظهرت من حيز القول إلى الفعل ، وعندما أراد الوالى أن يعين سنكلاخ الهندى لتعليم الخط ووضع قاعدة حروف لمطبعـة بولاق أصـدر أمره بذلك إلى الكتخدا [2] وأيضا عندما رأى تثبيت ذلك الخطاط فى المطبعة على أثر رؤ يته رسالة اللغم و إعجابه بخطه فيها أصدر أمره بذلك إلى الكتخدا ليباشر تنفيذه [3] .

و إشراف الوالى بنفسه خلال نائبه على مؤسساته من طبيعة العهد الذى أنشئت فيه المطبعة إذ أنه حتى ذلك العهد لم يكن الوالى قد دون الدواوين ولا حدد اختصاصها حتى تتبع المطبعة أحد تلك الدواوين ، وهـذه الخطوة الراقية من التنظيم الإدارى لم تتم إلا فى عام ١٨٢٦ م كما سبق القول و إلى تلك السنة كان من طبيعة الأشياء أن تكون المطبعة ككل شىء فى مصر تابعة لشخصه إما مباشرة و إما خلال موظفيه القلائل وعلى رأسهم نائبه أو كتخداه .

(١) أمر عال من الباشا الى محمد بك لاظ اوغلى كتخدا الوالى ومأمور ديوان خديوى بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٣٦ (٢٣ يوليه سنة ١٨٢١) من دفتر ٦ ، ص ٦١ من دفاتر قيد الأوامر العلية بمحفوظات عابدين .

(٢) و (٣) سيأتى عرض هذين الأمرين فى الفصل الخاص بحروف المطبعة وآلاتها .

ولكن منذ سنة ١٨٢٦ وهى تاريخ التنظيم الإدارى وتدوين الدواوين نجد عهدا جديدا فى تبعية مطبعة بولاق إذ اختص بها « ديوان الجهادية » وأصبحت تابعة له . و يتضح تبعيتها لذلك الديوان من قرارات مجلس الجهادية المنشورة فى الوقائع المصرية ضمن ما كانت تنشره من قرارات المجـالس وأخبار الدواوين وما إلى ذلك من موضوعات أخبارها الداخلية . كما تتضح أيضا من أوامر الباشا الخاصة بالمطبعة والتى كان يوجهها إلى رؤساء ديوان الجهادية ؛ فن ذلك ما نشرته الوقائع المصرية فى يونيه سـنة ١٨٣٢ بأنه « فى ١٤ المحرم سـنة ١٢٤٨ (١٣ يونيه سـنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية ضرورة تنفيـذ إرادة ولى النعم فى طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذى ترجمـه كانى بك ... [1] » .

وأيضا ما نشرته فى أكتوبر سنة ١٨٣٢ :

« فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية بناء على ما ورد من مجلس المشورة فى مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشريح ... [2] » .

و يثبت ذلك أيضا بعض الأوامر العلية نضرب مثلا لهـا بأمر صدر من الوالى إلى وكيل الجهادية فى ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤) :

« يطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المختصة بصفة البيطرية الذى صار ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لمـا فيه من الفائدة والمزايا [3] » .

وأمثال هذه القرارات والأوامر كثير وكلها تثبت أن المطبعة كانت فى وقت صدورها (أعنى وقت صدور القرارات والأوامر) تابعة لديوان الجهادية [4] . فديوان الجهادية

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٩٦ الصادر فى ٢٥ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يونيه ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٤٦ الصادر فى غرة جمادى الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ أكتوبر ١٨٣٢)

(٣) أمر محمد على باشا إلى وكيل الجهادية فى ٤ ربيع الثانى ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس ١٨٣٤)

(٤) لم نعثر على وثيقة تبين هذه التبعية بصراحة لأن أوراق ديوان الجهادية لم تُعدّ بعد للاطلاع والبحث

هو الذى ينفذ أمر محمد على بطبع كتاب وهو الذى يوافق على ما يرد من المدارس من استحسان طبع آخر . و إلى ديوان الجهادية يصدر أمر الباشا عندما يرى من الخير ترجمة كتاب أو نشر كتاب . وهذا من طبيعة الأشياء فقد عرفنا أن كل مشروعات محمد على كان يقصد بها تموين الجيش بأنواع الحاجيات المختلفة و أن مطبعة بولاق كانت كغيرها فى ذلك وأنها ما أنشئت إلا لطبع ما يلزم للجيش من التعليمات والقوانين . و بذلك اكتسب ديوان الجهادية سيطرة على كل شيء ووقع كل مشروع وكل مؤسسة تحت تبعية ذلك الديوان . و إذ كانت المدارس قد أنشئت لسد حاجة الجيش من المهندسين والضباط والأطباء البشريين والبيطاريين وغيرهم مما تخرج المدارس ومما تعلم دور العلم فقد أصبحت المدارس تابعة لديوان الجهادية الذى إليه مآل كل متخرج فى كل مدرسة . و إذا كانت المطبعة أنشئت لطبع ما يلزم الجيش من الكتب فقد أصبحت هى الأخرى تابعة لديوان الجهادية على النحو المتقدم .

ولكن تبعية المطبعة لديوان الجهادية لا تستمر للنهاية ففى أواخر عام ١٢٥٢هـ — أوائل ١٨٣٧م ينشأ ديوان آخر اسمه "ديوان المدارس" وتحول المطبعة من التبعية لديوان الجهادية إلى التبعية للديوان الجديد — ديوان المدارس(١) . ومن ذلك التاريخ نجد أن ما كان يصدر قبل سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٧ م) — من الأوامر إلى ديوان الجهادية قد أخذ يصدر بعدها إلى ديوان المدارس وهكذا انتهت تبعية مطبعة بولاق لديوان الجهادية ويقول حكيكيان بك فى خطاب رسمى من ديوان المدارس إلى الآنسة هاليداى Miss Halliday مربية حريم الباشا فى ٢٢ مارس سنة ١٨٣٨م ما ترجمته :

«... أما الكتب التى قد تطلبين أن تترجم إلى التركية أو العربية فمن الممكن إنهاء ترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة فى مطبعة بولاق التى هى تحت إدارة ناظر ديوان المدارس(٢) » .

(١) دفاتر ديوان المدارس (تركى) ، دفتر رقم ٢٠٤٦ ، ص ٢٥

(٢) من حكيكيان بك الى الآنسة هاليداى مربية حريم الباشا بتاريخ السبت ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ (٢٢ مارس سنة ١٨٣٨) انظر :

Hassanaine Al'Besumee — A Native of Lower Egypt and a student in England. *Egypt under Mohamed Aly Basha — A reply to the remarks of A.T. Holroyd on "Egypt as it is 1837"* London 1838, P. 12.

وتبعية المطبعة لديوان المدارس كان من طبيعة الأشياء فى ذلك الوقت . فمنذ أن أنشئت المدارس المختلفة لم تعد المطبعة قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه بل نافست المدارس الجيش فى إنتاجها وأصبحت المطبوعات خليطا من كتب المدارس وتعليمات الجيش بل غلبت عليها الكتب المدرسية . ولما أنشىء ديوان المدارس وجد أن كل شيء كان تابعا لديوان الجهادية فابتدأ تحديد نفوذهما على أساس الحرب والسلم وانقسمت المؤسسات والإدارات إلى مؤسسات حربية ومؤسسات مدنية ودخلت المدارس والمصانع والمطبعة ضمن اختصاص ديوان المدارس ولم يبق لديوان الجهادية إلا إدارة الجيش بأنواعه وأقسامه والنظر فى أمرها جميعا . و بالجملة فقد حل ديوان المدارس محل ديوان الجهادية فى إدارة كثير من المصالح والإدارات واقتصر ديوان الجهادية على إدارة الجيش وامتدت سلطة ديوان المدارس لا على المدارس فحسب كما يؤخذ من ظاهر اسمه بل جمع إلى المدارس المدنية المدارس الحربية وتعدى المدارس إلى المبانى والأشغال العامة والطرق والرى والمؤسسات الزراعية والمشروعات الزراعية والمستشفيات والمصانع والمتاحف والتجارة والفنون وتربية المواشى والنقل والقوافل(١) .

وعلى ذلك يمكن تلخيص تبعية المطبعة فى أنها كانت تابعة لإشراف الباشا اما بنفسه واما بواسطة نائبه أو كتخداه الى سنة ١٨٢٦ ، وعندما دونت الدواوين فى تلك السنة أصبحت المطبعة تابعة لديوان الجهادية ، واستمرت فى تبعيتها له الى أواخر سنة ١٢٥٢ هـ أوائل سنة ١٨٣٧ م عندما أنشئ ديوان المدارس فأصبحت تابعة له منذ ذلك التاريخ .

(١) Puckler, *Travels and Adventures in Egypt*, Vol I. Cap. XI, P. 253

عن اختصاصات ديوان المدارس وتبعية المطبعة وملحقاتها له راجع : دفاتر ديوان المدارس — عربى ، دفاتر رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مكاتبة رقم ١٦٧ ، ص ٨٢٩ . ودفتر رقم ٤٦ ، ج ٤ ، ص ١٢٢٥ . وكذلك : دفاتر ديوان المدارس — تركى ، دفتر رقم ٢٠٤٦ بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥

الفصل الرابع

إسم المطبعة ومكانها

اسم المطبعة

أوّل ذكر للمطبعة نجده فى اللوحة التذكارية لإنشائها ونجد اسمها فيه هو «دارالطباعة» كما ورد فى البيت الثالث من هذا التذكار .

هاتف سعيده سويلدى تاريخ تامنى   دار الطباعة دربندكى مصدرى أصح

ولا نجد فى ذلك الأثر وصفا لدار الطباعة هذه .

ثم نجد فى أوّل مطبوعاتها وهو القاموس العربى الايطالى أن اسمها فى قسمه العربى « مطبعة صاحب السعادة » اذ كتب فى أسفل أولى صفحات هذا القسم : « تم الطبع فى بولاق بمطبعة صاحب السعادة » . واسمها فى قسمه الايطالى هو « المطبعة الأميرية » اذ كتب فى أسفل صفحته الأولى بالخط الكبير كلمة ”Bolàcco“ ثم تحتها بالخط الصغير ”Dalla Stamperia Reale“ ومهما تكن هاتان التسميتان فأنا نلحظ فيهما تأكيد كلمة « بولاق » . ففى الاسم العربى وردت بولاق قبل اسم المطبعة وفى الاسم الايطالى نجد كلمة « Bolàcco » بالخط الكبير فى سطر مستقل فكأن اسم « بولاق » ارتبط بالمطبعة من أوّل الأمر .

ثم نجد أسماء للطبعة تشبه هذين الاسمين . فبعض السياح كان يسميها المطبعة الأميرية ”Imprimerie Royale“ كما جاء فى مقالة نشرت بالمجلة البريطانية فى سنة ١٨٢٥م[١] .

(1) “Aperçu de la Situation de L'Egypte en 1824 et au commencement de 1825”. “*Revue Britannique*, 1825., p. 346.

على أن اسمها فى الأوراق الرسمية هو « مطبعة بولاق» فقط . ففى الأمرين الصادرين بشأن ضم مخزن التجارة القديم الى المطبعة و بناء رصيف لوقايتها من فيضان النيل كما سيجئ وردت باسم مطبعة بولاق [١] . ثم فى أمر آخر صدر بشأن إهداء كتب الى قيصر روسيا جاء « . . . . فيلزم فرز ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التى صار طبعها بمطبعة بولاق . . . . [٢] » ثم فى أمر رابع صدر بشأن شراء آلات للطبعة وردت فيه بهذا الإسم أيضا . وكذلك فى عدد هائل من الأوامر التى سترد كل فى موضعه . ثم فى خطاب رسمى من حكيكيان بك ناظر ديوان المدارس الى الآنسة ”هليداى Miss Halliday“ مربية حريم قصر محمد على ، ورد ذكر المطبعة باسم مطبعة بولاق إذ جاء فيه ما ترجمته : « أما الكتب التى تريدين أن تترجم إلى التركية أو العربية فيمكن ترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة فى مطبعة بولاق [٣] » .

فيمكننا إذن أن نرى أن اسم المطبعة الرسمى هو « مطبعة بولاق » وأن ما تسمى به من غير ذلك تكون عادة أسماء واردة فى كتابات غير رسمية فقد تكون أحيانا على شكل خبر أو اعلان فى الوقائع المصرية ، وقد تكون أحيانا أخرى على شكل تاريخ لانتهاء طبع كتاب فى آخره وفى مقدمته . وفى هذه الأحوال غير الرسمية يختلف اسم المطبعة باختلاف تفنن الكاتب فى التعبير . إلا أننا نجد ذكرا فى كل الأحوال لبولاق ، ثم يضاف اليها عدة أوصاف تختلف باختلاف تفنن الكاتب فى التعبير . مثال ذلك « دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة » كما ورد فى أحد أعداد الوقائع [٤] أو «مطبعة صاحب السعادة ببولاق» كما جاء فى آخر كتاب «مراح الأرواح» أو كما كتب فى أول عدد

(١) راجع الأمرين فيما سيلى من الكلام عن مكان المطبعة ص ٧٩ — ٨٠

(٢) أمر من الباشا إلى ديوان المدارس فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العليــة — قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين . كراسة ٣٧ ص ٧٣٢

(٣) خطاب من حكيكيان بك إلى الآنسة هليداى بتاريخ السبت ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ (١٨ مارس سنة ١٨٣٨) عن :
Hassanaine Al Besumee - A Native of Lower Egypt and a Student in England, “*Egypt under Mohammed Aly Basha*, (London, 1838), p. 12.

(٤) العدد ٦٨ من الوقائع الصادر فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ ھ (٦ يونية سنة ١٨٤٧).

من الوقائع المصرية «مطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية» أو «مطبعة صاحب السعادة الأبدية والهمة العلية الآصفية التى أنشأها ببولاق مصر المحمية صانها الله من الآفات والبلية» ، كما جاء فى ختام قانون نامه السفرية الجديدة . إلى غير ذلك من ضروب التفنن فى التعبير التى يقصد بها تسمية المطبعة وتعظيم مؤسسها والدعاء لها وله .

وعلى ذلك فان اسمها الرسمى التاريخى هو : «مطبعة بولاق [1]» .

مكان المطبعة

وإذا كان الكتّاب قد اختلفوا فى أسباب إنشاء مطبعة بولاق وفى تاريخ هذا الإنشاء فهم ليسوا أقل اختلافا فى المكان الذى أنشئت عليه . والحق أن السنوات الأولى من تاريخ المطبعة على جانب من الغموض يبرر هذا الاختلاف .

والاختلاف فى مكان المطبعة له ناحيتان . فقد اختلف أولا فى الحى الذى أنشئت فيه المطبعة ، واختلف ثانيا فى البقعة من الأرض التى أقيمت عليها جدرانها وركبت فيها آلاتها .

أما الاختلاف الذى حول الحى الذى أنشئت فيه مطبعة بولاق ، فالشائع المشهور هو أنها أنشئت فى أول الأمر فى حى آخر غير بولاق ثم نقلت إلى بولاق بعد زمن ليس معروفا . والروايات فى ذلك كثيرة متعدّدة عند المشتغلين بتاريخ المطبعة والمتصلين بها وإن كانوا لا يستطيعون لها تحديدا ولا شرحا . وهذه الروايات قديمة سمع بها المسيو جيز وقت كتابة مقالته السالفة الذكر قال : «وقد سمعت بعض روايات تقول بأن مطبعة الباشا أنشئت فى أول الأمر فى مكان آخر غير بولاق» وورد الرأى صراحة فى كلام جورجى بك زيدان عن المطبعة ، قال : «وتعرف بمطبعة بولاق لأنها وضعت أخيرا فى بولاق [2]» . أى أنها كانت موضوعة أولا فى حى آخر غير حى بولاق . ألا أن جيز

(١) تغير هذا الاسم رسميا الآن وأصبحت تسمى : "المطبعة الأميرية" .

(٢) جورجى زيدان : «تاريخ آداب اللغة العربية» ج ٤ ص ٥٨

لم يفصل الرواية التى سمعها بذكر ذلك الحى الآخر من أحياء القاهرة الذى أقيمت المطبعة فيه أولا . وكذلك زيدان لم يحدّد ذلك الحى المزعوم . ولقد حدثنى المغفور له الأستاذ أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق ، قال : «إن المطبعة كانت أول ما أنشئت فى أبى زعبل والخانقاه والقلعة ثم اجتمعت فى بولاق سنة ١٨٢٠ [1]» .

والرأى عندنا لا نصيب له من الصحة . فاذا صحت الرواية وكان بتلك الأحياء مطابع قبل بولاق ، فأين مطبوعات تلك المطابع المزعومة . إن أقدم كتاب مصرى طبع فى مطبعة مصرية [2] هو القاموس الايطالى العربى كما هو ثابت من كل المصادر . وثابت من أولى صفحاته أنه مطبوع فى بولاق فعلى نصفه الايطالى بالخط الكبير "BOLACCO" وعلى نصفه العربى مكتوب «تم طبعه فى بولاق» فالقاموس مطبوع فى بولاق ولا يوجد قبله على وجه الإطلاق كتاب مطبوع فى مطبعة مصرية . إذا أخذنا بالرواية وافترضنا وجود مطبعة أولى فى حى غير بولاق فأين آثارها؟ . إن عدم وجود مثل هذه الآثار يثبت إثباتا ماديا ملموسا لا يقبل شكا أن المطبعة أنشئت من أوّل وجودها فى بولاق وأن بولاق أوّل بقعة فى وادى النيل أقلّت مطبعة مصرية .

ولقد أوضحنا فيما سبق عند الكلام عن إنشاء المطبعة وعن تاريخ إنشائها أنها كانت أوّل مطبعة مصرية . وثابت من كتابات المعاصرين وأوصاف السياح أنها أقيمت فى بولاق ونخص بالذكر من بين هؤلاء السائح الإيطالى بروكى ، فهو من أوائل من زاروا المطبعة وكتبوا عنها وهو ينص نصا صريحا على أنها كانت فى بولاق [3] . وهذا ثابت أيضا من بعض مطبوعات بولاق ، فقد ورد فى ختام «قانون تعليم العساكر الجهادية» المطبوع بالمطبعة ما نصه : «طبع هذا القانون بمطبعة صاحب السعادة التى أنشأها ببولاق [4]» وجاء

(١) من حديث له معى شتاء عام ١٩٣٣

(٢) طبع فى مصر قبل هذا القاموس كتب ولكنها ليست مصرية ولا هى مطبوعة فى مطبعة مصرية وإنما هى كانت خاصة بالفرنسيين وطبعت بمطابعهم .

(٣) كتاب بروكى السالف الذكر ج ١ ، مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٤) قانون تعليم العساكر الجهادية . طبع بولاق صفر ١٢٥٣ هـ (مايو ١٨٣٧) .

في آخر قانون نامه سفرية ما نصه : «وقد طبع بمطبعة صاحب السعادة الأبدية والهمة العالية الآصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية» . وفي هذا إثبات رسمي على أن المطبعة كانت أول ما أنشئت في بولاق [١] .

لهذا الرأي أساسان : الأساس الأول هو أن أصحاب هذه الرواية سمعوا أنه كان في عهد محمد علي مطابع متعددة غير مطبعة بولاق وأن هذه المطابع كانت موجودة في أماكن متعددة من ضواحي القاهرة — في أبي زعبل وطره والقلعة والخانقاه — وأنها اختفت جميعا ولم يبق غير مطبعة بولاق . والأساس الثاني هو أنهم سمعوا أن مطبعة بولاق لم تقم من أول إنشائها في مكانها الحالي وإنما أنشئت في مكان آخر ثم نقلت بعد قليل من السنين إلى مكانها التاريخي المشهور للآن . واجتمع من هذين الأساسين أساس ثالث من عدم تحقيق تواريخ تلك المطابع المتناثرة في الضواحي المختلفة ، وعدم تحقيق تاريخ انتقال مطبعة بولاق من مكان إلى مكان وعدم تحقيق هذا المكان الأول لمطبعة بولاق . وبناء على هذه المعلومات ظن قوم أن ذلك المكان الأول الذي انتقلت منه المطبعة إلى مكانها الحالي هو أبو زعبل أو طره وأن انتقالها المشهور ما هو إلا انتقالها من أبي زعبل وغيرها إلى بولاق .

أما عن مطابع أبي زعبل وطره والقلعة والخانقاه فنحن لا ننكر رأي أصحاب هذه الرواية في وجودها إذ أن وجودها ثابت عندنا تماما وسنعقد لتاريخها فصلا خاصا [٢] . ولكنا نقول إن وجودها كان متأخرا عن وجود مطبعة بولاق ، فقد وجدت هذه أولا في بولاق ثم نشأت تلك المطابع الأخرى مستمدة وجودها منها ، كل مطبعة بالضاحية التي هي بها . فأولى تلك المطابع إنشاء هي مطبعة أبي زعبل وهي مطبعة مدرسة الطب وعلى ذلك فانشاؤها يرجع إلى سنة ١٨٢٧ وهي السنة التي أنشئت فيها مدرسة الطب ، ولا يمكن أن يرجع إلى ما قبل ذلك . فكأنها أنشئت بعد مطبعة بولاق بسبع سنوات . وتلي هذه مطبعة طره وهي مطبعة مدرسة الطوبجية ولا يمكن أن تكون قد تأسست قبل سنة ١٨٣١ وهي سنة إنشاء تلك المدرسة . وتلي هذه مطبعة القلعة وهي مطبعة خاصة بالوقائع المصرية

(١) قانون نامه سفريه ، طبع بولاق ١٤ ذو القعدة ١٢٥٩ (٦ ديسمبر ١٨٤٣)

(٢) انظر الفصل الخامس عشر من هذه الرسالة .

وأول عدد طبع بها كان بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يوليه سنة ١٨٣٣) فلا يمكن أن يرجع تاريخها إلى ما قبل ذلك . وآخر الجميع مطبعة الخانقاه وهي مطبعة مدرسة الهندسة التي أنشئت سنة ١٨٣٤ فلا يمكن أن تكون مطبعتها قد تأسست قبل تلك السنة . فواضح من تواريخ إنشاء تلك المطابع أنها ما أنشئت إلا بعد إنشاء أول مطبعة مصرية بعدد غير قليل من السنين . وعلى ذلك يبطل الأساس الأول للرواية المتقدمة وتكون أول مطبعة مصرية أنشئت في بولاق .

أما الأساس الثاني وهو انتقال المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالي المشهور فهو صحيح كذلك ، والثابت عندنا أنها انتقلت ، ولكن هذا الانتقال لم يكن من حي آخر غير بولاق إلى حي بولاق ولكنه كان من مكان في نفس بولاق إلى مكان آخر فيها فكلاهما — الأول والأخير — في بولاق ولا يبعد أحدهما عن الآخر كثيرا . وبطلان الأساس الأول يبطل هنا الأساس الثاني ولا يبقى إلا أن المطبعة أنشئت من أول الأمر في بولاق . ثم إن انتقال المطبعة من مكانها الأول حدث حوالي منتصف عام ١٨٢٩ كما سيجيء بعد قليل ويستفاد من كتابات السياح قبل هذا التاريخ أنها كانت في بولاق .

وقد زارت مصر قبيل هذا التاريخ سائحة انكليزية محققة هي السيدة لشنجتن "Mrs Lushington" [١] وكانت زيارتها للمطبعة في ١٠ فبراير سنة ١٨٢٨ ، وقد ورد في أوصاف رحلتها ذلك اليوم أنها زارت المدرسة الحربية ثم زارت مطبعة الباشا مباشرة[١] ثم تقول : «وبالقرب من بولاق يوجد القصر الذي بناه الدفتردار بك»[٢] وليس من شك عندنا في أن زيارات ذلك اليوم كانت في بولاق وأن ما سمته المدرسة الحربية لم يكن إلا مدرسة الفنون والصناعات أو المهندسخانة "L'Ecole Polytechnique" ببولاق . أما المدرسة الحربية كما قالت فكانت إذ ذاك في قصر العيني . وخطأها في تسمية المدرسة ثابت من مقارنة وصفها بأوصاف غيرها من السياح فقد ذكرت المواد التي تدرس في المدرسة التي زارتها وهي كما ذكرت — اللغات الفرنسية والإيطالية

(١) Mrs Lushington, *Narrative of a Journey from Callcutta to Europe by Way of Egypt in the year 1827 and 1828.*

(٢) نفس الكتاب ، الفصل ١٣ ، ص ١٦٧ — ١٦٩

(٣) نفس الكتاب ، ص ١٧٠

واللاتينية ، والرياضيات واللغة الفارسية والعربية والتركية — ونفس هذه المواد ذكرت كمواد للدراسة بمدرسة الفنون ببولاق فى كتابات كثير من السياح . ذكرت فى مقالة نشرت فى سنة ١٨٢٥ فى المجلة البريطانية . فورد فيها فى سياق الكلام عن هذه المدرسة: « ويتعلم التلاميذ الكيمياء والرياضيات والرسم واللغة اللاتينية والعربية والتركية والفارسية ومعظم اللغات الأوربية الحديثة[1]» وورد مثل هذا فى تقرير بورنج ” Bowring “ عن مصر[2] . وقد حقق كلام هذه السائحة سائح آخر قرأ كلامها فوجد فيه بعض الغموض فحققه فى زيارة لمصر بعد زيارتها بثلاث سنوات . هـذا السائح هو ميخائيل رسل ” Russell “ الذى زار مصر فى سنة ١٨٣١ ، وتكلم عن مدرسة الفنون ببولاق ونقل نص وصف المسز لاشنجتن لمـا سمته المدرسة الحربية ، ثم علق عليه فى هامش الصفحة بقوله : «هذه المدرسة فى بولاق فرضة القاهرة وليست داخل حدود المدينة»[3] . وللسائحة المحققة عذر فى هـذا الخطأ فى تسمية المدرسة التى زارتها باسم ” المدرسة الحربيـة “ . فمدرسة الفنون — وهى التى زارتها وأخطأت فى تسميتها — كانت بمثابة مدرسة إعدادية للمدارس الحربيـة فكان يلتحق المتخرجون فيها بالمدارس الحربية على اختلاف أنواعها . قال هامون ” Hamont “ ما ترجمته « وتعدّ مدرسة الفنون ببولاق تلاميذها للالتحاق بمدارس المشاة والبحرية والطوبجية والفرسان وكل ما يحتاج فى دراسته إلى العلوم الطبيعية والرياضية[4] » وذكر هذا أيضا عن هـذه المدرسة فى تقرير باورنج المشهور[5] ومن هذا يسهل علينا فهم طبيعة الخطأ الذى وقعت فيه السائحة كما يسهل علينا تحقيق ما زارته بوجه الدقة .

فواضح من هذا كله ومن قول لشنجتن نفسها بعد وصفها للمدرسة والمطبعة مباشرة : « وبالقرب من بولاق ... » أن المطبعة كانت فى بولاق ، وقد كان هذا قبيل انتقال المطبعة إلى مكانها الحالى بقليل ، فاذا أضفنا إلى ذلك رواية السائح لورتى ” Loarty “

(١) المجلة البريطانية سنة ١٨٢٥ ، المقالة السالفة الذكر، ص ٣٤٦ من المجلة .

(٢) Bowring, *Report on Egypt and Candia*, 1831, P. 130

(٣) Russell, Michael, *View of Ancient & Modern Egypt*. Edinburgh, 1831, P. 360.

(٤) Hamont-*L'Egypte Sous Mohamed Ali*. 1843, Tome I, Chap. VII, PP. 199, 200

(٥) تقريره السابق ص ١٢٦

الذى زار مصر فى سنة ١٨٢٨ أى فى وقت زيارة لشنجتن ، والذى ينص صراحة على أن مطبعة الباشا فى بولاق[1] وكذلك رواية ابراهيم الشبراوى التى تؤكد أن المطبعة أنشئت من أول الأمر فى بولاق[2] عرفنا أن الرواية السابقة بأن المطبعة أنشئت فى ضاحية أخرى ثم نقلت إلى بولاق رواية لا نصيب لها من الصحة .

فالمطبعة المصرية الأولى إذن أنشئت من أول الأمر فى بولاق — وهذا من طبيعة هذا الحى فى عهد محمد على — فقد خصصه الباشا لإقامة مشروعاته الصناعية فى أرضه ، وشهدت بولاق أولى تلك المنشآت وعلى أرضها قامت أول حياة صناعية حديثة فى مصر . فكان فى بولاق بصمخانة الثيت وفابريقة الجوخ ومصنع القطن والكتان ومعمل الأحبال ومسبك المعادن وورشة السفن النيلية والكاغدخانة والترسانة وكان فيها فوق هذا كله مطبعة بولاق المشهورة . وقد كانت بولاق فرضة القـاهرة على النيل ترسو عليها الأشرعة القادمة من الوجه البحرى كما كانت مصر القديمة فرضتها للسفن القادمة من الصعيد . وكانت بولاق منفصلة عن القـاهرة بواسطة سهل مترب قليل الامتداد ، إلا أنه على قلة امتداده كان يفصل عصرين تاريخيين بعضهما عن بعض — كان يفصل العصور الوسطى ممثلة فى أحياء القـاهرة المتهدّمة بربوعها الحوالى وأطلالها الدوارس ومآذنها التى ترجع إلى سلاطين المماليك وعصرهم البائد عن العصور الحديثة ممثلة فى مصانع بولاق الناهضة بمـا فيها من نشاط وحياة وإنتاج — وكانت بولاق بمصانعها على ضفة النيل وأشرعتها الراسية فى مياهه يقابلها من جهة قباب القـاهرة ومآذنها ، ويلوح على أفقها البعيد من جهة أخرى أهرام الجيزة العظيم وأبو هولها ارهيب رمزا للاتجاه الحديث الذى اتخذته المدنية المصرية والذى يقوم على العلم والصناعة لا على التكايا وقبور الموتى .

أما الجزء من بولاق الذى أنشئت عليه المطبعة فليس هو الذى تقع فيه الآن بل هو مكان غيره ولكنه فى بولاق وعلى ضفة النيل اليمنى أيضا ، ثم نقلت إلى مكانها الحالى بعد عدد من السنين قليل . وليس عندنا أوراق رسمية تثبت هذا الانتقال كما أنا لم نعثر له على وصف أو ذكر فى كتابات السياح لأن هؤلاء لم يكونوا يتتبعون تطورات المطبعة ولم يكونوا

(١) Loarty - Hadji - L' Egypte, 1830. p. 66.

(٢) حديث له مع المسيو جيز فى سنة ١٩٠٧ . مقالة جيز السالفة الذكر ص ١٩٩ مجلة المجمع المصرى .

محققين فى تاريخها ، وإنما كانوا يكتفون بأن يصفوا ما يرونه أينما رأوه وكيفما رأوه .
فعندنا أوصاف سياح للمطبعة فى كل السنوات تقريبا ولكن كلهم لا يزيدون عن أن يقولوا :
« زرت المطبعة فى بولاق » وإن كان ممن يميلون إلى التحديد والدقة يزيد على ذلك أنها
على ضفة النيل .

وانتقال المطبعة على هذا النحو ليس له عندنا إلا مصدر واحد هو رواية إبراهيم
الشبراوى وهو فى هذه النقطة مصدر محقق موثوق به كل الوثوق . فعلى حسب روايته
أنشئت المطبعة فى أول الأمر فى جزء من المكان الذى تشغله الآن دار الصناعة الأميرية
"الترسانة" على ضفة النيل اليمنى وإلى الشمال قليلا من مكان المطبعة الحالى . وظلت
فى هذا المكان إلى أول المحرم سنة ١٢٤٥ الموافق ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ حين ازدحم المكان
بالموظفين والعمال والمواد وكان ذلك داعيا إلى نقلها إلى المكان الذى توجد به الآن[١] .
وعلى ذلك تكون المطبعة قد ظلت فى مكانها الأول (جزء ما من مكان دار الصناعة الأميرية
الحالى) من أول إنشائها فى عام ١٨٢٠ إلى ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ أى حوالى عشر سنين
ثم انتقلت إلى مكانها الحالى وظلت فيه من ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر .

ولتوضيح هذه الأماكن نذكر تخطيطا مختصرا لهذا الجزء من بولاق كما رواه إبراهيم
الشبراوى وما يقابل هذا التخطيط فى الوقت الحاضر . قال إبراهيم إن هذا الجزء الممتد على
ضفة النيل اليمنى والذى شهد إنشاء مطبعة بولاق يشمل من الشمال إلى الجنوب بالترتيب :
الترسانة (التى بنى فى جزء من مساحتها مطبعة بولاق أول إنشائها) ثم فابريقة الجوخ ثم
الورشة التى أصبحت مدرسة الفنون والصناعات "المهندسخانة" "Ecole Polytechnique"
ثم المطبعة (مكانها الثانى الذى هى فيه الآن) ثم الجمرك فى النهاية . وقد ظل هذا التخطيط
باقيا واضحا إلى أيامنا هذه . فالترسانة ما زالت دار الصناعة كما هى الآن ويليها مصانع
"كوك Cook" التى حلت محل الكاغدخانة "مصنع الورق" الذى حل محل فابريقة الجوخ
سنة ١٨٦٨[٢] . ويليها مخازن البوليس المصرى التى حلت محل مدرسة الفنون ويليها المطبعة
كما هى ، أما الجمرك فقد أضيف إلى المطبعة كما سيجىء .

(١) من حديث لإبراهيم الشبراوى مع المسيو جيز فى مقالته سالفة الذكر . مجلة المجمع العلمى المصرى
لسنة ١٩٠٨ ، ص ١٩٩

(٢) ذكر المسيو جيز فى مقاله السابق أن مصنع الورق حل محل فابريقة الجوخ فى سنة ١٨٦٠ وهذا التاريخ
خطأ ككل ما ذكره هذا الرجل من تواريخ المطبعة وملحقاتها وصوابه سنة ١٨٦٨ على نحو ما سيأتى
تحقيقه فى الفصل الثالث عشر من هذه الرسالة .

ورواية إبراهيم الشبراوى عن مكان المطبعة وانتقالها صحيحة وليس لنا إلا أن نسلم
بها مع أننا لم نجدها فى مصادر أخرى . وروايته كافية فى هذه الحالة لأن أحدا ممن كتبوا
عن المطبعة لم يحاول تاريخها ولم يزد كل ما كتب عنها للآن عن أوصاف مقتضبة .
والرجل يروى عن أشياء رآها بعينى رأسه ويتكلم عن أماكن اختلف إليها طول حياته .
ومما يزيد هذه الرواية قوة أن التاريخ الذى ذكره لانتقال المطبعة كان قريبا جدا من
وقت تعيينه فى المطبعة صبيا جمّاعا . فهو عين بها فى ٧ صفر سنة ١٢٤٥ — ١٨ أغسطس
سنة ١٨٢٩ كما يستفاد من دفاتر استحقاقات المطبعة التى اطلعنا عليها بدار المحفوظات وكما
أخبر بنفسه . والمطبعة نقلت على قوله فى أول المحرم سنة ١٢٤٥ — ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ ،
فكأن المدة بين تعيينه ونقل المطبعة لا تزيد على شهر وخمسة أيام . وعلى ذلك فهو يروى
عن حادث رآه بنفسه قبيل تعيينه أو رأى ذيوله بعيد هذا التعيين . ثم إن هذا الانتقال
مرتبط فى ذهنه بحادث هام فى حياته وهو تعيينه بالمطبعة ، ذلك التعيين الذى كان طريقه
إلى مركز منفرد فى المطبعة جعل الحكومة تبقيه فيها موظفا إلى سن التسعين[١] . فليس
من شك فى أن تذكر الشبراوى للحادث وتاريخه أمر محقق . وربما كان تعيينه قد ترتب

(١) تعلم إبراهيم الشبراوى جمع الحروف الفارسية بالمطبعة ونبغ فى ذلك حتى رقى إلى رئاسة القسم الفارسى بها
ثم انقرض من علموه هذا الفن وأمسك هو عن تعليمه لغيره حتى انفرد بالقدرة على جمع هذا النوع من الحروف
وجمعها غاية فى الصعوبة والتعقيد ، وقد رجاه مديرو المطبعة المختلفون فى أن يعلم هذا الفن لأحد ولديه وهما موظفان
بالمطبعة فأبى وبخل على ولديه فيمن بخل عليهم بهذا الفن . حدثنى محمود افندى النادى أمين مخازن المطبعة وهو
من المعاصرين للشبراوى قال : بعد أن عينت بالمطبعة فى سنة ١٨٩٩ فكرت فى الزواج وخطبت وحان موعد
الاحتفال بعقد القران ففكرت فى أن أطبع رقاع الدعوة فى المطبعة (بولاق) بالحروف الفارسية الجميلة فاستصدرت
أمرا كتابيا من شيلى باشا مدير المطبعة حينئذ بطبع الرقاع ، وذهبت إلى القسم الفارسى ولم يكن فيه فى ذلك الوقت
إلا إبراهيم الشبراوى بمفرده لأنه أبى أن يحتفظ بأحد من الموظفين أو الصبيان معه خوفا من أن يتعلموا منه خلاصة
جمع تلك الحروف ، قال ووجدته جالسا على كرسى يسبح بمسبحة كانت معه فأسلمته أمر المدير إليه ونص الدعوة
كما كتبتها ، فأخذهما منى وطالعهما ثم سكت برهة وطلب منى أن أخرج من الحجرة إلى أن يجمع الرقعة ورفع كرسيا بيده
وأخرجه خارج الحجرة وقال اجلس هنا يا بنى لحظة قصيرة ، ثم دخل الحجرة وأغلقها على نفسه وبعد برهة خرج
ومعه الرقعة مجموعة وأسلمها إلى مطمئنا إلى أنى لم اختلس فنه وهو يجمعها ، فأخذتها وانصرفت ، قال محدثى ونوادر
الشبراوى فى الاحتفاظ بفنه تجل عن الحصر يتناقلها عمال المطبعة جيلا بعد جيل — اه — ولذا اضطرت
المطبعة إلى استبقائه موظفا بها إلى سن التسعين ثم أحيل إلى المعاش ورفض بعد إحالته أن يعلم فنه لأحد ولديه .
ثم مات ومات معه فن جمع الحروف الفارسية فانعدمت فائدتها وأمر بها مدير المطبعة حينئذ فصهرت إلا أن أمهات
تلك الحروف ما زالت موجودة يمكن إعادة صبها ولكن يحول دون ذلك عدم وجود من له دراية بجمعها ، وهذه
خسارة جسيمة .

على انتقال المطبعة فقد روى أن انتقالها سببه ازدحام المكان الأول بالموظفين والمواد ، فلما نقلت المطبعة إلى مكانها الحالى الفسيح أمكن تعيين عدد أكبر من الموظفين لسد حاجة العمل المتزايد فعين الشبراوى فيمن عينوا فى ذلك الوقت .

ثم إن عندنا من الأدلة التاريخية ما يثبت رواية الشبراوى فى انتقال المطبعة . وأول هذه الأدلة هو أن الوقائع المصرية أنشئت قبيل التاريخ الذى عينه الشبراوى لانتقال المطبعة . فقد صدر أول عدد من الوقائع فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ (٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨) وانتقال المطبعة كان فى أول المحرم سنة ١٢٤٥ (٣ يوليه سنة ١٨٢٩) أى بعد صدور أول عدد من الوقائع بسبعة أشهر . ومن المعقول جدا أن يكون طبع الوقائع بالعربية والتركية قد زحم مكان المطبعة الأول لأنه استلزم عمالا جددا ومواد كثيرة مما استدعى نقل المطبعة إلى مكان فسيح . وعلى ذلك يكون إنشاء الوقائع قبيل انتقال المطبعة قرينة ملموسة يؤيد رواية الشبراوى .

دليل آخر يؤيدها هو أننا إذا نظرنا إلى إنتاج مطبعة بولاق فى المدة من سنة ١٨٢٧ إلى سنة ١٨٣٠ فإنا نجد أثرا لهذا الانتقال . وهاك إحصاء بعدد الكتب التى طبعت فى هذه السنوات :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٢٧	٦
١٨٢٨	١٠
١٨٢٩	١
١٨٣٠	٧

وواضح من هذا الإحصاء[١] أن إنتاج بولاق كان قليلا فى سنة ١٨٢٧ ، ثم زاد إلى الضعف تقريبا فى سنة ١٨٢٨ فاذا أضيف طبع الوقائع فى تلك السنة إلى هذه الزيادة ظهرت لنا الحاجة إلى نقلها إلى مكان فسيح ، ثم يقل إنتاجها فى سنة ١٨٢٩ إلى كتاب واحد وهذا يثبت وجود حالة غير عادية فى المطبعة قللت إنتاجها وعاقتها عن إصدار كثير من الكتب ، وهذه الحالة الطارئة لابد وأن تكون نقل المطبعة من مكان إلى آخر ، وما يتضمنه ذلك من حل الآلات و إعادة تركيبها من جديد ، الشيء الذى عطل العمل بالمطبعة . ثم فى سنة ١٨٣٠ تكون عملية النقل قد انتهت فتعود المطبعة إلى سابق عهدها بالإنتاج .

دليل ثالث أنه ثابت من تقارير السياح وأوصافهم ومن النظر إلى قوائم مطبوعات بولاق[٢] أن المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ هى العصر الذهبى للمطبعة فى عصر محمد على فقد زادت مطبوعاتها إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك المدة[٣] وهذا دليل مادى على رد الفعل الذى ترتب على نقلها وتوسيعها فى سنة ١٨٢٩

فتبعا لرواية ابراهيم الشبراوى التى أيدتها الأدلة التاريخية تكون المطبعة أنشئت أول الأمر فى جزء من مكان دار الصناعة الأميرية الحالية (الترسانة) ثم نقلت فى المحرم سنة ١٢٤٥ (يوليه ١٨٢٩) إلى مكانها الحالى لازدياد العمل بها وما ترتب على ذلك من ضيق المكان الأول بالعمال والمواد .

وليس عندنا أوصاف كثيرة للمكانين . فلم يكن فيهما ما يجتذب أنظار السياح التى ما كان يجتذبها إلا عمال المطبعة بلونهم الأسمر وزيهم الشرقى وانهماكهم فى العمل . و إلا الكتب بلغتها العربيـة وجدة تاريخها فى مصر . فهذه الأشياء كانت جديدة حقا عليهم تسترعى انتباههم وتستوقف نظرهم ، أما الأرض والمكان فهما متشابهان فى كل

(١) انظر قوائم مطبوعات بولاق الآتية :

Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman*, Tome XVI, P.409–410.
Reinaud, *Journ. Assiat.*, Serie 2. Tome VIII, 1831, P. 333–34.
Bianchi, *Journ. Assiat.*, Serie 4 TomeII, 1843 P. 24–61.

(٢) نفس المراجع المتقدمة فى (١) ثم الملاحق الخاصة بمطبوعات بولاق فى آخر الرسالة .

(٣) سيأتى تفصيل ذلك فى الفصل الثامن من هذا الكتاب .

جزء من أجزاء العالم . ولذا كان يكتفى هؤلاء السياح فى وصفهم لمكان المطبعة بقولهم إنه نظيف رحب . وليس عندنا للمكان الأول إلا وصف واحد نستطيع أن نستخلص منه شيئا عن ذلك المكان . وهذا هو وصف السائح الإيطالى بروكى فقد قال عنه بعد كلام طويل عن غيره :

« وأنا معجب تمام الإعجاب بهذه المطبعة من ناحية ما يسود فيها من نظام ونظافة ومن ناحية مناسبة المكان الذى هى فيه والذى يتكون من قاعة فسيحة مستوية السطح »[١] .

والذى يستفاد من هذا الوصف المقتضب هو أن المكان الأول الذى أنشئت فيه مطبعة بولاق كان عبارة عن قاعة فسيحة و بروكى لم يصف إلا المكان الذى كان يشتمل على الآلات ومجموعات الحروف وكل معدّات الطبع على وجه العموم . وليس من المعقول أن يكون مكان المطبعة برمّته على هذا النحو من البساطة . فاذا أضفنا إلى تلك القاعة الفسيحة المستوية التى وصفها بروكى قاعات أخرى صغيرة للناظر والمصححين ورئيس العمال ثم قاعة أخرى لخزن المواد أمكننا أن نحصل على صورة فيها بعض الخيال إلا أنها تقرب جدا من حقيقة المكان الأوّل الذى أنشئت عليه المطبعة .

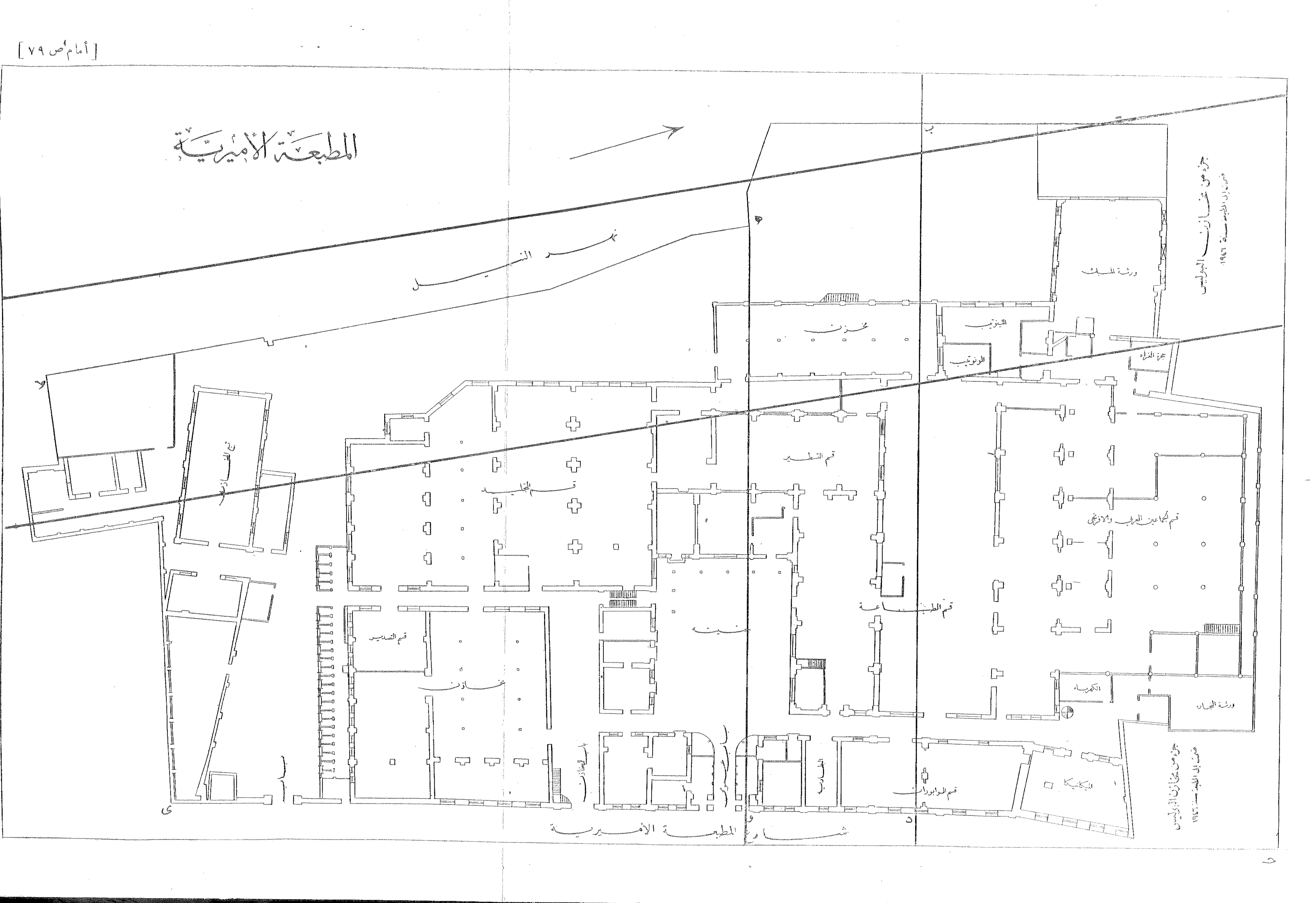
أما عن مكان المطبعة الثانى الذى ما زالت به للآن فالثابت عندنا أنها لم تكن أوّل ما نقلت إليه تشغل المساحة التى تشغلها الآن . بل كانت إذ ذاك تشغل الجزء الشمالى فقط من ذلك المكان ، وهو الجزء المجاور لمخازن البوليس المصرى (مدرسة الفنون وقتئذ) من جهة الشمال والمطل على النيل من جهة الغرب والمشرف على شارع المطبعة من جهة الشرق . أما من ناحية الجنوب فقد كان ذلك المكان ينتهى عند حد ما حول ربع امتداد المكان الحالى . وليس عندنا ما نستعين به على تحديد هذا الامتداد الأوّل إلا بقايا رصيف قديم سمعت من بعض معمرى المطبعة أنه كان حدّها الجنوبى أوّل ما أنشئت فى ذلك المكان وأنه كان يمتدّ من بابها إلى نهايتها من ناحية النيل . وهذا الرصيف يبعد عن حدّها الشمالى الملاصق لمخازن البوليس بمقدار ٣٢ مترا من طرفى المكان من ناحيتى النيل والشارع و بمقدار ٤٥ مترا من الوسط (لأن الحد الفاصل بين المطبعة

(١) بروكى : كتاب رحلته سالف الذكر مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

المطبعة الأميرية

قسم التصدير

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٥٣٥ الصادر فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يوليه سنة ١٨٣٣) .



(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يوليه سنة ١٨٣٣) .

والمخازن ليس مستقيما و إنما هو منكسر) وعلى هـذا يكون ذلك المكان عبارة عن مستطيل طول ضلعه المجاور لمخازن البوليس ٩٥ مترا ، و يتداخل المستطيل من وسط طوله فى مخازن البوليس فيبلغ طول عرضه ٤٥ مترا . و يقل هذا العرض من الطرفين فيصبح ٣٢ مترا . و يبلغ مساحته ٣٦٨٩ مترا مربعا تقريبا . وهذا المكان يشغله فى الوقت الحاضر بالترتيب من الشرق إلى الغرب ، أماكن : الميكانيكا والكهرباء ونصف قسم الوابورات وورشة النجارة وقسم الجماعين العربى والافرنجى و جزء من قسم الطباعة وحجرة الغراء وورشة المسبك واللينوتيب والمونوتيب[1] .

أما وصف هذا المكان فقد ورد فى تقرير كتبه فى سنة ١٩٢٦ محمد أمين بهجت بك مديرها حينئذ ورفعـــه إلى وزير المـالية أنه كان عبارة عن (عنبرين) أحدهما لآلات الطباعة والآخر لجماعين[2] . وهو وصف مقتضب يمكن أن نضيف إليه عدة حجر للناظر والمصححين وحفظ المواد الأولية يحيط بالجميع عدد من الأشجار الكبيرة والزهور الجميـلة كما يؤخذ من الأوصاف المقتضبة التى أوردها قليل جدا من السياح .

وكان يجاور هذا المكان من ناحية الجنوب بناء الجمرك كما أخبر ابراهيم الشبراوى أو " مخزن التجارة القديم " كما وجدته فى بعض الأوراق الرسميـة . وكلاهمـا اسمان مختلفان لمسمى واحد هو مكس بولاق الذى كان قد أهمـل واستعيض عنه بمكان آخر كما يستدل من وصفه بكلمة (القديم) . جاء فى العدد ٥٣٥ من الوقائع المصرية الصادر فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ — ١٥ يوليه سنة ١٨٣٣ خبر هذا نصه : « لمـا كانت دار الطباعة العامرة تتزايد أشغالها كل يوم تحت نظر الخديوى الأعظم طلب قاسم افندى ناظرها من أدهم بك ناظر المهمات الحربية عموما وهو أحالها على مجلس المشورة العسكرية إلحاق مخزن التجارة القديم ليكون فيه السبك وسائر الأشغال و إجراء الترميمات التى تتعـلق بهذا التوسع وتقرر أن يقوم أدهم بك ووكيل الأبنية وقاسم افندى باعداد ما يلزم لهذا المشروع[3] » .

(١) انظر خريطة المطبعة .

(٢) تقرير بهجت بك لوزير المـالية بشأن اصلاح المطبعة وتوسيعها فى سنة ١٩٢٦ محفوظات مطبعة بولاق .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٥٣٥ الصادر فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يوليه سنة ١٨٣٣) .

(١) برونى : كتاب رحلته سالف الذكر مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

وهكذا نجد أنفسنا أمام توسع ثان للمطبعة بضم بنـاء الجمرك القديم إليها فى النصف الأخير من عام ١٨٣٣ أى بعد نقلها إلى ذلك المكان بأربع سنوات كما يؤخذ من الخـبر السابق . وقد أقيم على هذا المكان مسبك لصب الحروف و يفسر هذا التوسع ماسنعرضه فيما بعـد من نشـاط حركة صناعة الحروف وصبها فى ذلك التاريخ بدلا من شرائها من الخارج[1] .

و بعد ذلك بسنتين أى فى يوليه سنة ١٨٣٥ أصدر الباشا أمرا إلى ناظر الجير والجبس هذه ترجمته .

«بناء على ماعلم ممـا ورد من المهندسين لينان افندى وسليمان افندى لزوم عمل رصيف أمام مطبعة بولاق وفابريقة الجوخ لكونهما بشاطئ النيل قبل زيادته وقاية لهـاتين المصلحتين من الغرق نشير بالمبادرة بارسال ٢٠٠,٠٠٠ قنطار دبش لأجل ذلك وعدم قياس هذه المصلحة بغيرها من الأمور[2] » .

و يؤخذ من هذا الأمر أنه بعد أن تم ضم مكان الجمرك القديم إلى المطبعة بنى حول ضلعها الممتد على النيل رصيف من الحجر الجيرى وقاية للمطبعة من الغرق فى وقت الفيضان وما زال هذا الرصيف موجودا للآن كما بنى من ذلك التاريخ .

وامتداد مكان المطبعة بعد هذا التوسع ليس فيه غموض بل هو واضح تمـام الوضوح محقق كمال التحقيق . فالرصيف السابق الذكر يحـدّد امتداد الضلع الممتد على شاطئ النيل تحديدا دقيقا . كما يحدّده أيضا حاجز حديدى أقيم فوق هذا الرصيف وأكمل بحاجز من نوع آخر عندما وسعت المطبعة بعد ذلك . وهذا الاختلاف بين الحاجزين متفق تمـاما مع طول الرصيف ويحدّد أيضا طول هذا الامتداد. وعلى ذلك يكون امتداد المطبعة جهة الجنوب (الجهـــة التى حدث فيها التوسع) ٥٤,٥ مترا كما اتضح من قياسنا له و بذلك يكون طول

(١) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٢) أمر من الجناب العالى إلى ناظر الجير والجبس فى ٦ ربيع الأول سنة ١٢٥١ (٢ يوليه سنة ١٨٣٥) دفتر ٦٢ معيه تركى ، وثيقه رقم ٦٧٥ ، محفوظات عابدين .

ضلع المكان الذى ضم إلى مساحة المطبعة والذى كان فيه بناء الجمرك القديم ٢٢,٥ مترا . وهو الجزء الذى فيه الآن من الشرق إلى الغرب (من الشارع إلى النيـل) جزء من قسم الوابورات ومكان البطارية ومكتب الاستعلامات وجزء من قسم الطبع وجزء من الحديقة و بعض الحجر يحدّهما من جهة الجنوب الجدار الشمالى لحجرة المدير ثم جزء من قسم التسطير وأحد المخازن ثم فضاء ممتدّ إلى النيل توضع فيه بعض الصناديق الفارغة التى ترد فيها الخامات للمطبعة . ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٢١١٦ مترا مربعا تقريبا . و بذلك تكون مساحة المطبعة كلهـا بعد هذا التوسع ٥٨٠٥ مترا مربعا أى ما يزيد على نصف مساحتها الحالية بمقدار ١٠٦١ مترا مربعا .

وعلى هذا النحو بقى مكان المطبعة طول عصر محمد على باشا وعباس وسعيد واسماعيل وتوفيق وجزء من عصر عباس الثانى ، لم يزد فى مساحته شىء . واقتصر التغيـير والزيادة والحذف على الهندسة والبناء إن كان حدث شىء من هذا كله . فقد يكون بناؤها غير على يد عبد الرحمن رشدى لمـا آلت المطبعة إليه . وربمـا زادت فيه الدائرة السنية بعده وربمـا أضافت إليه الحكومة شيئا عندما اشترتها من الدائرة ، أما مساحتها فقـد بقيت كما هى منذ تركها مؤسسها الأول على نحو ما خططنا .

وفى سنة ١٩٠٠م يحدث توسيع هائل فى مكان المطبعة روى لنا خبره محمود افندى النادى أمين مخازن المطبعة[1] . وقرأنا ذكره فى الجرائد المعاصرة فقد كان يجاور المطبعة من ناحية الجنوب بناءان أحدهما كان يشغله الجمرك (الذى عمل بدل الجمرك القديم الذى ضم إلى المطبعة فى سنة ١٨٣٣ م) والآخر كان يشغله فى عهد إسماعيل و بعده ديوان الدائرة السنية . وقد ضم المكانان إلى المطبعة فى سنة ١٩٠٠ على يد مديرها حينئذ شيلى بك كما أحدث هذا المدير فى إصلاحه هذا تغيرا كبيرا فى بنـاء المطبعة وهندستها و بنى لنفسه منزلا على النيل فى هذا الجزء المزيد وضم الباقى إلى المطبعة .

(١) عين محمود افندى النادى هـذا موظفا بالمطبعة فى سنة ١٨٩٩ وظل بها إلى مقابلتى له وحديثى معه فى صيف سنة ١٩٣٤ وقد أحيل إلى المعاش بعد ذلك بقليل فقد أرانى أوراق إحالته فى سياق حديثه إلىّ عن حياته فى المطبعة . وهو رجل متزن غاية الاتزان دقيق غاية الدقة كنت ألحظ منه حذرا واهتماما أثناء حديثه لى عن تاريخ المطبعة . وقد رافقنى أثناء قياسى لأبعاد المطبعة ودلنى على كثير من معالمها . وقد عاصر إبراهيم الشبراوى وعصمت افندى وغيرهما من معمرى المطبعة والعالمين بتاريخها .

وقد كان هـذا التوسيع عاما شاملا لجميع مرافق المطبعة من حيث المساحة والبناء على السواء وقد بدئ فيـه فى سنة ١٩٠٠ واستمر إلى ما بعد منتصف سنة ١٩٠١ أى أنه استغرق أكثر من عام ونصف . وهو الذى أعطى المطبعة الشكل والتخطيط اللذين هى عليهما للآن . أما المساحة المزيدة فى هذه المرة فعبارة عن امتـــداد لمساحة المطبعة من جهة الجنوب إلى مسافة ٧٦ مترا من ناحية شارع المطبعة و ٩٣ مترا من ناحية النيل. وليس الحد مستقيما و إنمـا هو منكسر إنكسارا بسيطا من قرب نهايته لجهة النيل (انظر الخريطة) وطول ضلعه الجنوبى ٦٠ مترا . ويشمل هذا الجزء المضاف فى الوقت الحاضر الباب العمومى للمطبعة وباب المخازن والمخازن وقسم التصدير وباب التصدير وجزء كبير من الحديقة يبدأ من مواجهة الجدار الشمالى لحجرة المدير ، وقسم التجليد وفضاء متسع توضع فيه الصناديق الفارغة التى ترد فيها المواد الخام للمطبعة و بعض المهملات . ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٤٧٤٤ مترا تقريبا . و بإضافة هـذه المساحة إلى مساحة المطبعة السابقة تكون مساحتهـا ١٠,٥٤٩ مترا مربعا عدا مخازن البوليس التى ضمت إلى المطبعة سنة ١٩٤٦

وبذلك تصل إلى الوجه الأخير لمكان المطبعة و بنائها فقد كان توسع شيلى باشـا سنة ١٩٠٠ آخر مساحة وصلت إليها المطبعة حتى سنة ١٩٤٦ . وكانت هندسته لها و إصلاحه لبنائها آخر هندسة وآخر بناء وصلت إليه ولم يحدث فيها تغيير ما من ذلك الوقت إلا ضم منزل المدير الذى بناه شيلى باشا لنفسه على النيل إلى المطبعة ثم ضم مخازن البوليس و بذلك تصبح أبعادها كما هى على النحو الآتى بدون مخازن البوليس :

	مترا
الحد الشرقى شارع المطبعة وطوله	١٢٤
الحد الشمالى مخازن البوليس المصرى وطوله	٩٥
الحد الغربى شاطئ النيل وطوله	١٥٠
الحد الجنوبى بعض مبانى الأهالى والأوقاف العمومية وطوله	٦٠

ومساحتها ١٠,٥٤٩ مترا مربعا (انظر الخريطة) ، و يضاف إلى ذلك أبعاد مخازن البوليس ومساحتها .

على أنه فى المـدّة من ١٩٠٠ إلى الوقت الحاضر كانت أعمـال المطبعة قد ازدادت زيادة عظيمة ممـا جعل توسيعها و إصلاح أبنيتها وتجديد هندستها على الطراز الحديث أمرا لازما تفاديا لتعطيل العمل وتلف كثير من المواد الخام وقد بدأ فى وضع هـذا المشروع المغفور له الأستاذ محمد أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق ؛ وقد أعد مشروعا واسع النطاق لتحقيق ذلك ، كما أعد تصميما لبنائها على طراز حديث وعرضه على أولى الأمر منذ سنة ١٩٢٦ وحال دون تنفيذه عقبات مالية . وآخر ما تم فى هذ الشأن هو أن مصلحة التنظيم قررت فتح شارع على شاطىء النيل الأيمن يمر خلف المطبعة اتساعه ثلاثون مترا . ومد هذا الشارع يستلزم استقطاع جزء من مساحة المطبعة الحالية (محدد بخطين متوازيين فى الخريطة) و يبلغ مساحته على وجه التقريب ٣٦٤٠ مترا مربعا أى نحوا من ثلث مساحة المطبعة وقد قرر مجلس الوزراء فى صيف سنة ١٩٣٤ تعويض المطبعة عن هذه المساحة بضم مخازن البوليس إليها إلا أن هذا القرار لم ينفذ إلا فى سنة ١٩٤٦

الفصل الخامس

عدد المطبعة وآلاتها

هناك رأى فى آلات المطبعة وحروفها يقول بأن تلك الآلات والحروف لم تشتر جديدة من أجل المطبعة وإنما هى كانت قديمة من مخلفات مطبعة بونابرت ثم جددت وأصلحت ووضعت فى مطبعة بولاق . وهذا الرأى يكمل رأيا فى أسباب إنشاء مطبعة بولاق سبق مناقشته فى الفصل الأول .

وهذا الرأى فى آلات المطبعة وحروفها ليس له أساس تاريخى فقد سبق القول بأن الفرنسيين تركت لهم الحرية فى أخذ كل ما أرادوا أخذه مما كان فى أيديهم سواء كان ملكا لهم أحضروه مع حملتهم من فرنسا أوكان منهوبا من مصر بحكم غلبتهم فيها ثلاث سنوات [١] وقد سبق فى الفصل الأول أن أوضحنا أنهم أخذوا آلاتهم معهم عند الجلاء عن مصر ، ولو أنهم لم يأخذوها لما كان من المعقول أن تظل صالحة للاستعمال بعد مدة عشرين سنة كلها فوضى وكلها حوادث متصلة من الشغب وتنازع البقاء ، ثم إن جميع المصادر الأصلية تثبت أن آلات بولاق اشتريت من أوربا خصيصا من أجلها . فالثابت فى بعثة نقولا المسابكى مؤسس المطبعة هو أنه ما بعث ليتعلم فن الطباعة فقط بل ليتعلم صب الحروف وعمل آبائها وأمهاتها ثم لمباشرة صب مجاميع منها للطبعة[٢] . وثابت أيضا أنه مدة إقامته فى ميلان جهز هذه العدد والآلات وأحضرها معه إلى مصر ووضعت فى المطبعة فى بولاق[٣] .

أما آلات الطبع فقد استوردت من أول الأمر من ميلان بايطاليا . وقد اشترى المسابكى للطبعة فى أول إنشائها ثلاث آلات من نوع آلات المطبعة الملكية بايطاليا كما يؤخذ من

(١) الشرط الحادى عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر .

(٢) كلام السائح بروكى عن نقولا المسابكى فى كتاب رحلته السابق .

(٣) بروكى فى نفس الكتاب . وسيأتى ذكر ذلك فى الكلام عن الآلات والحروف .

كلام السائح الإيطالى بروكى فقد قال فى سياق كلامه عن المطبعة : « وقد استوردت من ميلانو ثلاث آلات للطبع من نوع آلات المطبعة الملكية[١] » . ومن هذا يمكننا أن نستنتج أن مطبعة بولاق أعدت وقت إنشائها بآلات من أحسن طراز وأنها لم تكن تقل فى ذلك عن المطبعة الملكية الإيطالية إذ كانت آلات المطبعتين من نوع واحد .

وظلت مطبعة بولاق تعمل بهذه الآلات الثلاث من أول إنشائها إلى سنة ١٨٢٨ عندما زاد العمل بالمطبعة فأمر الباشا بوغوص ناظر التجارة بشراء خمس آلات أخرى من أوربا ، ويحل أكتوبر من تلك السنة دون أن ترد الآلات فتلح المطبعة فى طلبها فيحرر الديوان الخديوى خطابا إلى بوغوص ورد به :

« يقول حضرة سعيد افندى مصحح المطبعة العامرة الواقعة ببولاق أن الجناب العالى سبق أن أصدر أمره إلى سعادته يوصيه فيه بأن يستجلب من أوربا بمعرفته خمسة مكابس وسائر ما تحتاج إليه المطبعة المذكورة من أجناس المهمات ... غير أن المكابس لم يرد منها شىء ، فبما أن مصالح المطبعة المشار إليها قد كثرت فى هذه الأيام وصدرت الإرادة الخديوية بانتاج العمل وفق المطلوب فالمأمول أن تبادروا إلى جلب المكابس والمهمات التى أمرتم باستيرادها بمعرفتكم بموجب الأمر السابق صدوره إليكم وإنجاز ذلك بأى طريقة كانت وإيصالها إلى المطبعة المذكورة[٢] » .

ويظهر أن الأمر كان يحتاج اعتمادا من الباشا بالمبلغ المطلوب لشراء هذه الآلات . وفى فبراير سنة ١٨٣٠ يكون الثمن قد عرف فيصدر محمد على باشا أمرا شفويا إلى بوغوص بالشراء ثم يصدر إليه أمرا كتابيا بذلك يأمره فيه :

« بالتوصية على خمس مناجل لزوم المطبعة ببولاق من أوربا ثمن الواحدة عشرة أكياس حسبما علم من سابقة المكالمة فى هذا الشأن وعند الانتهى يرسلوا إلى محل لزومها[٣] » .

(١) بروكى فى مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٢) من الديوان الخديوى الى الخواجه بوغوص ناظر التجارة فى ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٤ هـ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٢٨م) . دفتر رقم ٧٣٩ خديوى تركى ، وثيقة رقم ٢٠٣ . محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد على باشا الى الخواجه بوغوص فى ٧ شعبان سنة ١٢٤٤هـ (أول فبراير سنة ١٨٣٠م) .

فيؤخذ من هذا الأمر العالى أنه قد أضيفت إلى آلات الطبع الثلاث الأولى خمس آلات أخرى ثمن الواحدة منها خمسون جنيها[1] وثمنها جميعا ٢٥٠ جنيها . وعلى ذلك يصبح فى المطبعة ثمانى آلات للطبع . وقد وصلت هذه الخمس الآلات الأخيرة قبل أبريل عام ١٨٣١ كما يؤخذ من وصف السائح "بوجولا Poujoulat"، فقد زار المطبعة فى ذلك الشهر وكتب فيه تقريرا عنها نشر ضمن خطاباته عن الشرق وورد فيه أنه رأى فى المطبعة ثمانى آلات . وعلى ذلك يمكن أن نقول إن الآلات الجديدة وصلت إلى مصر وركبت فى المطبعة فى أواخر عام ١٨٣٠ أو أوائل عام ١٨٣١ ، فقد كانت زيارة هـذا السائح فى أبريل سنة ١٨٣١ ومع ذلك فقد وجد الآلات كلها تعمل . ويؤخذ من كلام هذا السائح أيضا أن هـذه الآلات الأخيرة صنعت فى باريس فقد ورد فى خطابه عن المطبعة ما ترجمته : «وقد وجدت فيها ثمانى آلات للطبع مستوردة من باريس[2]» . ويمكننا أن نرى فى هذه العبارة صوابا إذا خصصنا بهـا الخمس الآلات الأخيرة ، إذ الثابت عندنا أن الثلاث الأولى كانت قد صنعت فى ميلان .

ونحن نلمس أثر إضافة تلك الآلات الخمس إلى المطبعـة فى إنتاجها منذ سنة ١٨٣١ وهذا يتبين من الإحصاء الآتى[3] .

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٣١	٧	١٨٣٧	١٨
١٨٣٣	٨	١٨٣٨	١٦
١٨٣٤	٩	١٨٣٩	١٧
١٨٣٥	١٧	١٨٤٠	٢٥
١٨٣٦	١٨		

(١) يؤخذ من الأمرين أن ثمن الآلة الواحدة ١٠ أكياس والـكيس خمسة جنيهات .

(٢) Michaud et Poujoulat— *Correspondence d'Orient*, Tome VI, Lettre CLII, Le Caire, Avril, 1831 , P. 291.

(٣) راجع قوائم مطبوعات بولاق (هامر وريتو و بيانكى) ثم الملحق الخاص بهذه المطبوعات فى الكتاب

فإنتاج المطبعة زاد إلى الضعف بعد تاريخ شراء الآلات الجديدة بقليل . وبعد فبراير سـنة ١٨٣٠ وهو تاريخ الأمر بشراء تلك الآلات الخمس لا يصادفنا أى خبر عن شراء آلات أخرى للمطبعة وإن كان يصادفنا كثير عن شراء حروف للطبع . والظاهر أن الثمانى الآلات كانت كافية لطبع ما كانت مشروعات الباشا فى حاجة إليه من الكتب والمطبوعات ولا سيما إذا عرفنا أن معظم المدارس العالية كان بها مطابع خاصة تطبع ما تحتاج إليه تلك المدارس من الكتب . ويغلب على ظننا أن مطبعة بولاق ظلت بتلك الآلات الثمانية بقية عهد محمد على ثم العهدين التاليين له — عهدى عباس وسعيد — إلى أن تدخل فى دور آخر من تاريخها فى آخر عهد سعيد فيضاف إليها آلات جديدة كما سيجىء[1] .

وكان فى المطبعة أيضا آلة للطبع بالحجر كان يطبع بها الصور والرسوم والأشكال اللازمة للكتب ، كما كانت تستعمل فى عمل الجداول الرياضية والطبيعية والألحان الموسيقية . وليس عندنا معلومات مفصلة عن هذا النوع من الآلات فى مطبعة بولاق . إلا أن كل السياح ذكروا وجود آلات للطبع بالحجر بها ونص الدكتور "بيرون Perron" فى أحد خطاباته للمسيو "مل Mohl" على أنها آلة واحدة[2] . إلا أن وجودها بالمطبعة ثابت من المصادر الأصلية الرسمية فقد ورد فى أحد أعداد الوقائع المصرية ما يأتى :

« قرر مجلس الجهادية فى غرة شعبان سنة ١٢٤٧ هـ (٥ يناير ١٨٣٢) طبع مقامات فى فن الموسيقى بنـاء على طلب رئيس الموسيقين لأن ذلك من موجبات سهولة التعلم واشترط بأن يكلف أحد ممن أتقنوا هـذه الصناعة بمباشرة الطبع وأن يكون الطبع على مطبعة حجر[3] » .

أما عن حروف الطبع بالمطبعـة فالثابت عندنا أن أول مجموعة منها كانت مصنوعة فى ميلانو بإيطاليا . وأن نقولا المسابكى باشر صنعها بنفسه أيام أن كان يطلب فن الطباعة

(١) سيأتى تفصيل ذلك فى الفصل الخاص بالأدوار التى مرت بهـا المطبعة (الفصل التاسع) .

(٢) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مل بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٤٢ *Journ. Asiat.*, Serie 4, Tome 2, 1843, p. 18.

(٣) الوقائع المصرية — العدد ٣٤٩ الصادر فى ٦ رمضان ١٢٤٧ — ٨ فبراير ١٨٣٢

وما يتعلق به من الصناعات فى إيطاليا . يروى بروكى أن المسابكى لم يبعث إلى ميلانو ليتعلم فن الطباعة فحسب بل ليتعلم كيفية عمل أمهات الحروف وصب حروف الطبع على تلك الأمهات . قال وقد تعلم هذا كله وأتى إلى مصر مزودا بدقائق تلك الصناعة .

إلا أن مجموعات الحروف العربية والتركية لم يصنعها المسابكى فى بولاق بعد عودته من إيطاليا بل صنعها فى ميلانو مدة بعثته بها . يقول بروكى : « وقد صب المسابكى فى أثناء وجوده بميلانو مجموعة « طقما » من الحروف العربية ولكنه عندما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل ذلك . . . [١] » وهذا النص مع اقتضابه يثبت أن أول حروف طبع استعملت فى مطبعة بولاق لم تكن مصرية الصنع ولكن كانت مصنوعة فى ميلانو بإيطاليا . وأنه وقت إنشاء المطبعة لم يحدث أن صبت حروف طبع بها[٢] .

أما أنواع حروف الطبع التى وردت من إيطاليا وقت إنشاء المطبعة فهى كما يؤخذ من كلام السائح بروكى أربعة أنواع : حروف عربية وحروف تركية وحروف إيطالية وحروف يونانية . وواضح من هذا أن اللغات التى كان يمكن أن تطبع بالمطبعة وقت إنشائها هى اللغات العربيـة والتركية من اللغات الشرقية ثم اللغتان الإيطالية واليونانية من اللغات الأوربية . أما وجود حروف اللغتين العربيـة والتركية فمن طبيعة الأشياء فالعربية لغة الشعب المحكوم والتركية لغة الطبقة الحاكمة . أما وجود حروف اللغة الإيطالية فهو معقول فثابت من الأوراق الرسمية أنها أول لغة أجنبية درست فى مصر ، وكان ذلك بمقتضى أمر عال صادر من الباشا إلى الكتخدا بك فى أواخر سنة ١٢٣٥ هـ (١٨٢٠ م) « بتعيين أحد الأساقفة[٣] لإعطاء دروس فى اللغة التليانية والهندسة وتخصيص محل للتدريس بالقلعة[٤] » وهذا أول تدريس اللغة الأجنبية فى مصر . وهذا

(١) كتاب رحلته السابق ، ج ١ ، مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٢) هذا يفيد أيضا فى إدحاض الرأى القائل بأن مطبعة بولاق قامت على أنقاض مطبعة بونابرت .

(٣) هذا الأسقف المشار إليه فى الأمر هو الراهب روفائيل مؤلف القاموس العربى الإيطالى أول مطبوعات بولاق ، ومترجم كتاب صباغة الحرير ثانى مطبوعاتها .

(٤) أمر من محمد على باشا إلى كتخدا بك فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠) دفاتر المعية تركى ، دفتر رقم ٥ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، محفوظات عابدين .

الأمر يفسر شراء حروف طبع للغة الإيطالية بالمطبعة . زد على ذلك أن إيطاليا كانت أول مصدر يقصده محمد على لاقتباس المدنية الغربية قبل أن تنجح فرنسا فى تحويل نظره إليها . أما وجود الحروف اليونانية فهو مما يصعب التعليل له ، إذ لم تكن اللغة اليونانية مستعملة ولم تكن تدرس فى مصر ولم تصدر المطبعة كتابا واحدا بها . وقد يكون شراؤها من قبيل استكمال اللغات بالمطبعة .

والحروف جميعها سواء أكانت عربية أم تركية أم إيطالية أم يونانية كانت مصنوعة فى إيطاليا وواردة منها ومكان صنعها على وجه التحديد هو مدينة ميلان التى كان يتعلم بها المسابكى والفرق بين هذه الحروف من جهة الصناعة هو أن الحروف العربية والتركية من صنع المسابكى أو على الأقل صنعت فى ميلان تحت إشرافه ، أما الحروف الإيطالية واليونانية فبديهى أنها لم تكن من صنعه . وكان كل نوع من هذه الحروف على عدة أشكال قال بروكى : « وكانت الحروف العربية على ثلاثة أشكال والإيطالية على شكلين وهما : (Il Filosofia و Il silvio) . ومع كل منها الحروف المائلة (Italics) التى تناسبه[١] » .

أما الأشكال الثلاثة للحروف العربية فهى كما رأينا صورها وطبعها فى أول مطبوعات بولاق ، كلها نسخية وإنما على ثلاثة مقاييس : حرف كبير للعناوين وما يجرى مجراها وحرف متوسط الحجم لمتن الكتاب وحرف صغير للتعليق والحواشى .

والأشكال الثلاثة مستعملة فى كتاب "صباغة الحرير" وهو ثانى كتاب طبع ببولاق ، كما هى مستعملة فى القاموس الإيطالى السابق له . ولم تكن مطبعة بولاق تطبع كتابة مشكّلة بل كانت كل مطبوعاتها بدون تشكيل . وذلك لأن هذا النوع من الكتابة لا بد له من استعدادات خاصة لم تكن متوافرة فى مطبعة بولاق فى ذلك العهد .

على أن مطبعة بولاق وإن كانت قد بدأت عالة على مطابع ميلانو فإنها سرعان ما استقلت وأصبحت حروف الطبع بها تصب فيها . ووقف استيراد الحروف من أوربا

(١) بروكى فى كتاب رحلته السالف الذكر ج ١ — بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ وأيضا ما نقله عنه بونولا فى مقالته السالفة الذكر فى المجلة الدولية أكتوبر سنة ١٩٠٥ (انظر الأشكال ١ و٢ و٣ بآخر الكتاب) .

بحيث يمكننا أن نقول إن هذه المطبعة لم تستورد من الخارج إلا المجموعات الأولى التى سبق بيانها. وذلك لأن الحروف العربية المصنوعة فى أوربا سرعان ما ظهرت عيوبها فهى كبيرة الحجم جدا وهى إفرنجية الأسلوب بعيدة جدا عن ذوق القاعدة الشرقية ، فكانت مختلفة السمك غير متسقة . ولذا نجد أنه سرعان ما استبدلت حروف أخرى بهذه الحروف مصنوعة فى مصر على القاعدة الشرقية فى الكتابة وهى القاعدة التى كانت تصنع عليها حروف مطبعة القسطنطينية . والظاهر أن الحروف الإيطالية الصنع ظهر عيبها فى تاريخ متقدم جدا من استعمالها أو ظهر أنها قليلة لا تقوم بحاجة المطبعة فى الطبع فاتجهت النية إلى صب حروف فى مطبعة بولاق والاستغناء بها عن تلك الحروف الأولى. ولذا نجد أن محمد على باشا يصدر أمرا إلى الكتخدا فى ٨ صفر سنة ١٢٣٧ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ بأنه :

« يوجد بمصر شخص هندى يحسن كتابة الخط و يعرف أيضا بعض اللغات . فمن مقتضى إرادتنا أن تبحثوا عن ذلك الشخص وتجدوه وتعينوه بماهية مناسبة لتعليم الفارسى وكتابة الخط للموجودين بمعية سقا زادة عثمان افندى ببولاق» .

« (حاشية) إنى أريد أن يوجد الشخص المذكور فى خدمة كتابة خط الكتب المقرر طبعها ببولاق أى تكون الحروف التى سترتب لتلك الكتب بخطه فاعلموا ذلك و بادروا بإحضاره[1] » .

والمفهوم من هذا الأمر هو أن خط سنكلاخ الهندى راق القائمين بالأمر بقاعدته الشرقية ففضلوا أن يكون طبع الكتب بهذه القاعدة . ونحن نجد من أول الأمر ثورة ضد الحروف العربية الواردة من إيطاليا و إن كنا لا نستطيع أن نتبين سبب هذه الثورة تماما ، فالسائح بروكى الإيطالى عندما زار المطبعة كتب ضمن ما كتب عنها « وقد صب المسابكى أثناء وجوده فى ميلانو مجموعة من الحروف العربية ولكنه عندما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل هذا . و يجب عليه أن يجهز أمهات حروف أخرى غير التى تستعمل الآن[2] »

(١) أمر عال من الوالى إلى الكتخدا محمد بك لاظاوغلى بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٣٧ — ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) كتاب رحلة السائح بروكى السالف الذكر .

وهذا الكلام من رجل إيطالى يظهرنا على أن الحروف الأولى كان فيها عيوب إما رداءة فى الخط أو نبو فى الذوق أو قلة فى العدد أو غير هذا كله .

صدر الأمر العالى السابق وعين سنكلاخ الهندى لرسم قاعدة لحروف عربية جديدة لمطبعة بولاق . . ولقد رسم سنكلاخ نوعين من الحروف لمطبعة بولاق . أحدهما القاعدة النسخية التى كانت تستعمل فى الكتب العادية ، وثانيهما القاعدة الفارسية الجميلة التى تعد أثمن ما أهداه هذا الخطاط العظيم للمطبعة ، إذ كانت آية فى الجمال والرونق انفردت بها مطبعة بولاق وأخذت بها شهرة واسعة عند المستشرقين وهواة الكتب . وقد كانت الحروف النسخية تستعمل فى طبع متن الكتاب ، أما الحروف الفارسية فقد كانت تستعمل فى عناوين الفصول ، أو فى طبع الكتاب كله فى حالة الكتب الفارسية مثل " كلستان السعدى " .

أما القاعدة النسخية فقد أُتمت بسرعة نسبية ، إذ ظهر أول كتاب طبع بها بعد سنتين من تعيين سنكلاخ بالمطبعة ، كتبها سنلاخ الخطاط كما تقدم ولا ندرى اسم الحفار الذى صنع أمهاتها ولعله قاسم الكيلانى ، وأشرف على صب حروف الطباعة على هذه الأمهات نقولا المسابكى ناظرها ، وطبعت الكتب فى مطبعة بولاق لأول مرة بحروف مصنوعة فى المطبعة نفسها . وعرض أول كتاب طبع بالخط الجديد على محمد على باشا فأعجب به وأصدر أمرا إلى الكتخدا فى أواخر يناير سنة ١٨٢٤ يقول فيه :

«شاهدت رسالة اللغم التى طبعت بمطبعة بولاق فوجدتها لطيفة الخط والطبع فيقتضى ترتيب الماهية المناسبة للأسطى الحفار و إبقائه بالبصمة خانه[1] وإرفاق بعض تلامذه معه لتلقى هذه الحرفة منه وتنبهون عليه بذلك[2] » .

وتزور السيدة لشنجتن مصر بعيد ذلك وتمر بالمطبعة فتقرر أن الحروف التى تطبع بها الكتب من صنع ناظر المطبعة اللبنانى نقولا المسابكى[3] أى أنه بطّل الطبع بالحروف

(١) " البصمة خانة " مقصود بها المطبعة .

(٢) أمر عال إلى الكتخدا بك فى ٢٤ جماد الثانى سنة ١٢٣٩ (٢٦ يناير سنة ١٨٢٤) . دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر رقم ١٨ ، ص ١٧ ، محفوظات عابدين (انظر شكلى ٤ و ٥) .

(٣) Lushington, *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the years 1927,1828*, p. 169.

المصنوعة بايطاليا ، وإن كان قد فات الكاتبة نسبة الخط إلى سنكلاخ كما فاتها أن تذكر لنا اسم الحفار الذى صنعها .

أما القاعدة الفارسية فيرجح أن سنكلاخ تأخر فى كتابتها ، قد يكون ذلك لتأخر التفكير فى عملها ، وقد يكون لصعوبتها المتناهية وتعقيدها الذى كان سببا فى وقف العمل بها وضياعها فى النهاية . والمرجح أنه كان قد انتهى من كتابة حروفها سنة ١٨٣١ م ، نظرا لأنه فى أواخرها نقرأ عن تعيين حفارين لصنع أمهاتها تمهيدا لصب حروف الطبع عليها ففى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣١ يجتمع مجلس الجهادية للنظر فى رفع مرتبات هؤلاء الحفارين وتنشر الوقائع المصرية بعددها رقم ٣٢٨ الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٤٧ — ١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١ الخلاصة الآتية :

« عبد الكريم افندى ناظر المطبعة وشاهد افندى قدّما عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنه موجود فى دار الطباعة ثلاثة رجال يحفرون أحرف التعليق " الفارسية " وقد صاروا ماهرين بهذه الصناعة على أن شهرية أحدهما المسمى بموسى أفندى ستون قرشا وشهرية الثانى المسمى بالياس افندى خمسون وشهرية خليل افندى الذى جاء من قصر العينى ثلاثون . والمناسب أن يزاد شىء على شهريتهم جبرا لخاطرهم . فقال أهل المجلس لا بأس بزيادة شهريتهم ترغيبا لهم فى هذه الخدمة فينبغى أن يضاف إلى شهرية موسى خمسة عشر قرشا فتبلغ خمسة وسبعين وإلى شهرية الياس خمسة عشر قرشا فتبلغ خمسة وستين وإلى شهرية خليل افندى عشرون قرشا فتبلغ خمسين قرشا . ويحرر علم من طرف حضرة بيك افندى ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بيك أمير اللوا ناظر المهمات الحربية عموما ليصرف لهم هذا من ابتداء تاريخ هذه الخلاصة . ويحرر علم آخر إلى مقدّمى هذا الإنها إشعارا لهما بأن يخبرا الرجال المذكورين بأنه كلما زادوا مهارة فى العمل ازدادوا تقدّما كما استقر الرأى عليه فى اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الآخرة[1] » .

ويظهر أن التوفيق لم يسعف الافندية موسى و إلياس وخليل فقد مرت شهور بعد جبر خاطرهم بزيادة مرتباتهم دون أن يثبتوا كفايتهم فى العمل فيصدر ديوان الجهادية

(١) الوقائع المصرية . العدد رقم ٣٢٨ الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٤٧ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١) .

أمره بتعيين قاسم افندى الكيلانى ليقوم بالعمل وحده . وضمانا لإنجاز العمل طلب إليه أن يقدم لمجلس الجهادية فى آخر كل أسبوع الحروف التى يصنعها فى بحر الأسبوع . ويظهر أن قاسم الكيلانى كان يشعر بجسامة المهمة الملقاة على عاتقه فقدم بمطالب أجابه الديوان إلى بعضها ولم يجبه إلى البعض الآخر ، كما يتضح من الخطاب التالى الذى أرسله ناظر ديوان الجهادية إلى ناظر الديوان الخديوى فى ١٩ مارس سنة ١٨٣٢ :

« حضرة صاحب العطوفة والرأفة مولاى وأخى الأعز مأمور الديوان الخديوى . نرجو من همتكم أن تنفذوا موجب هذا القرار الذى صدر من ديوان الجهادية » .

صورة القرار

« قدّم قاسم افندى الكيلانى رقيما إلى شورى الجهاد قال فيه إنه تلقى قرارا يقضى بأن يقدّم الحروف المصنوعة إلى المجلس كل أسبوع وأنه قدّم بموجبه الاثنى عشر حرفا التى صنعت إلى المجلس . والتمس تأثيث وفرش غرفته وأن يخصص لمعاونه مرتب وكسوة وجراية . وقد تقرر بعد المذاكرة العدول عن طلبه مرتبا وكسوة وجراية لمعاونه الخاص إذ أن المجلس لم ينتدب له معاونا . وتقرر أيضا وجوب مواظبته على تقديم الحروف المصنوعة كل أسبوع إلى المجلس . وبما أنه ينبغى تأثيث غرفته بما يساعد الإمكان نقد تقرر تحرير كتاب إلى حضرة الافندى مأمور الديوان الخديوى بأن يوصى المهتر باشى[1] بأن يفرش جانبى غرفته بالشيت على أن تخصم أثمانه مهما تبلغ من ديوان المهمات ، وإلى حضرة أمير الاواء محمد بك بإضافة ثمنه إلى ديوان المهمات عند ورود حافظة الأثمان ، وأن يحرر اليك ناظر الجهادية إلى الافندى المومأ إليه (قاسم افندى) يخبره بما تم[2] » .

فقاسم الكيلانى أتم اثنى عشر حرفا من مئات الأحرف التى تتكوّن منها القاعدة فى أسبوع بمساعدة معاون خاص استخدمه وأراد أن يتولى الديوان صرف أجرته فرفض الديوان .

(١) المهتر باشى هو الموظف المكلف بتأثيث الدواوين وفرشها .

(٢) دفتر رقم ٧٧٦ خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٣٥ ، فى ١٦ شوال سنة ١٢٤٧ هـ (١٩ مارس سنة ١٨٣٢ م) . محفوظات عابدين . ونشرت خلاصة مختصرة له فى الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٠ ، الصادر فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ هـ (أول أبريل سنة ١٨٣٢)

ويظهر أن قاسما كان يشعر بأهمية ما يعمل وانفراده بالمقدرة عليه فكثرت مطالبه فوافق الديوان على بعضها كتعيين معاونين له بعد أن كان قد رفض الموافقة على تعيين معاون واحد كما سبق ، ورفض بعضها . ففى ٢٩ يوليه سنة ١٨٣٢ تنشر الوقائع المصرية تحت حوادث مجلس الجهادية الخبر التالى :

«قاسم افندى الكيلانى قدّم تقريرا للمجلس مضمونه أن آباء الحروف وأمهاتها اللازمة للمطبعة قد بذل جهده فى خدمتها . وبناء على حسب أصول الجهادية ينبغى أن يعطى رتبة على جهده واستدعى بما ذكر . فقال أهل المجلس إن الأفندى الموما إليه صاحب فنون متنوعة ومتصف بالعلم والعمل وحيث كان كذلك وهو مستخدم فى عمل حروف التعليق ينبغى أنه حين يتم ماهو بصدده ويبرزه إلى الوجود يطيب خاطره . ويحرر له الآن إعلام من طرف حضرة بيك افندى ناظر الجهادية إشعارا له بما ذكر ، كما استقر الرأى عليه فى اليوم الثالث والعشرين من صفر الخير[1]» .

فبعد سبعة عشر شهرا من ابتدائه العمل وكان قد أتم ٨١٦ حرفا من القاعدة الفارسية — بمعدّل اثنى عشر حرفا كل أسبوع — لم يعتبر المجلس أنه « أبرز ما هو بصدده إلى حيز الوجود » ورفض ترقيته أو ينهى القاعدة . ولكنه بعد شهرين أى فى سبتمبر سنة ١٨٣٢ يكون قد أتم العمل فيكتب إلى ديوان الجهادية يخبره بذلك ويطلب أن « يعطى ملزمة ليجرب فيها الحروف التى عملت جديدة بمعرفته ويعلم أهى جيدة أم رديئة » . فقرر المجلس وقد « فهم أعضاؤه هذه الكيفية من إنْهَا الأفندى الموى إليه أن يعطى الملزمة على وجه إنهائه[2] » .

وقد جرب قاسم الحروف الفارسية التى عملها والقرائن تدل على أن التجربة قد نجحت ، فبعد خمسة أشهر منها تصدر مطبعة بولاق أوّل كتاب طبع بالحروف الفارسية الجديدة

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤١٠ الصادر فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٤٨ (٢٩ يوليه سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٣٤ الصادر فى غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

وهو ديوان حافظ الشيرازى . ويعجب الديوان بالكتاب فيقرر مكافأة قاسم الكيلانى إنجازا لما وعد ويصدر القرار الآتى :

« قدم أبو القاسم افندى الكيلانى الذى عينه جناب الخديوى مأمورا لإيجاد حروف التعليق أى الحروف الفارسية والنسخ . وقد طبع بالمطبعة نسخة من ديوان أى مجموعة أشعار حافظ الشيرازى بحروف التعليق التى اصطنعها فنالت إعجابا من الشورى وقرر إعطاءه من الخزينة الخديوية مكافأة قدرها ثلاثة آلاف قرش وكلف مأمور الديوان بتنفيذ ذلك كما قرر توزيع ألف قرش من ديوان المهمات على مساعديه وكلف أدهم بك باعطائهم ذلك وأشعر الافندى المشار إليه بما تم[1] » .

ولم يلبث قاسم الكيلانى أن رقى ناظرا لمطبعة بولاق وكانت صناعة سبك الحروف على الأمهات التى عملها الحفارون من أمثال قاسم الكيلانى ومساعديه تسير بخطى واسعة لتلحق بنشاط حركة حفر القواعد الجديدة ولتتمكن من مواجهة حركة الطبع المتزايدة ببولاق . ونلاحظ نهضة كبيرة فى صناعة سبك الحروف فى أثناء الفترة التى كان قاسم الكيلانى يحفر فيها أبهات حروف القاعدة الفارسية وأمهاتها . ففى ٤ فبراير سنة ١٨٣٢ يعين المسيو دو يده معلما للصناع طريقة عمل الحروف اللازمة لمطبعة بولاق حتى يمكن طبع الكتاب الذى ألفه سريوس[2] افندى بها نظرا لنقص حروفها . ورتب له راتب شهرى قدره سبعماية وخمسون قرشا يضاف إليها خمسمائة قرش بدل كسوة كل ستة أشهر ومائة وأربعون قرشا بدل تعيين[3] .

واستلزمت القاعدة الفارسية الدقيقة المعقدة إصلاحا فى المسابك إذ كان من المتعذر صب حروفها فى المسابك الخشبية القديمة فيتقدم عبد الكريم افندى ناظر المطبعة إلى ديوان

(١) من شورى الجهادية إلى أمير اللوا خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية فى ٢٢ شوال سنة ١٢٤٨ — ١٤ مارس سنة ١٨٣٣ ، دفتر رقم ٧٨٧ ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ ، ص ٩٧ .

(٢) سريوس افندى هذا هو أحد المترجمين وقد ترجم كتابا يشتمل على اصطلاحات خمس لغات وهو الكتاب المنوه عنه وكان الباشا قد أمر بترجمته وقرر مجلس الجهادية طبعه بعد أن فرغ سريوس من ترجمته فى ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١) ، راجع الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٤٨ الصادر فى ٣٠ رمضان سنة ١٢٤٧

(٣) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٦٠ الصادر فى ١٥ شوال سنة ١٢٤٧ (١٨ مارس سنة ١٨٣٢) (انظر شكلى ٦ و ٧)

الجهادية بطلب يقول فيه « إن المسابك التى عملت فيما سبق بالمطبعة المذكورة جعلت على كراسى من الخشب وأنها والحالة هذه لا تستمسك كثيرا وهى مشرفة على الفساد » واقترح «أن يعمل لسبك الجداول والحروف أربعة مسابك من الطوب الأفرنجى لأنها إن عملت منه تصبر بالقلة قدر خمسة أشهر » . فقرر مجلس الجهادية أن يكتب إلى ناظر الأبنية « إشعارا بأن يعمل المسابك المذكورة حسبما ذكر سريعا[١] » .

لا يمكننا أن نستقصى كم قاعدة من الخط النسخ والخط الفارسى صنعت فى مطبعة بولاق فى ذلك العهد فالوثائق تشير دائما إلى قواعد وحروف ولكنها لا تصفها ولا تحددها . وليس هذا الاستقصاء ضروريا فى مجال التأريخ ؛ وإن كان موضوع بحث مستقل طيب عن قواعد الحروف الطباعية ووسيلته مقارنة خطوط الكتب التى أصدرتها مطبعة بولاق وهى كثيرة وموجودة . ولكن الذى يهمنا هو أن نقرر أن مطبعة بولاق استكملت نموها بصناعة كل ما كانت فى حاجة إليه من حروف الطباعة . وأهم من هذا ابتكارها لقواعد فى الخط العربى الطباعى كان أجمل وأتقن ما عرفته الطباعة العربية فى العالم .

وليس لهذا الاستقلال فى صناعة الحروف — على ما نعلم — إلا استثناء واحد حدث فى سنة ١٨٣٦ عندما فكرت المطبعة فى صنع قاعدة فارسية — لعلها كانت غير القاعدة التى صنعها قاسم الكيلانى — فلأمر ما احتاجت المطبعة هذه القاعدة وكان قاسم قد توفى بعد ترقيته ناظرا للمطبعة بقليل — ربما بسبب الجهد الذى بذله فى صنع القاعدة الأولى — ولم يكن بالمطبعة من يستطيع القيام بالعمل فأعطى الباشا إلى بوغوص بك "أوراق عينات" هذه القاعدة لاستحضارها من أوربا . ويمضى وقت طويل دون أن تصل الحروف فيستعلم ناظر المطبعة شخصيا من محمد على باشا ، فيكتب إلى بوغوص يأمره بالجد فى هذا الأمر وإرسال الحروف إلى المطبعة بمجرد وصولها[٢] . ولا يصلنا خبر عن هذا الموضوع وما آل إليه .

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٠٧ الصادر فى ٢٣ صفر الخير سنة ١٢٤٧ (٢٢ يوليه سنة ١٨٣٢)

(٢) إفادة إلى باغوص بك فى ١١ رمضان سنة ١٢٥٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦) — دفتر ٧٥ من دفاتر قيد الأوامر العلية . محفوظات عابدين (انظر شكل ٨ بآخر الكتاب — فلعله صورة هذه القاعدة) .

واقترنت حركة صناعة الحروف ببولاق بحركة أخرى نحو تحسين خطها وتهذيب قاعدتها . وظل سنكلاخ الخطاط يقوم بهذا العبء وحده بالمطبعة إلى آخر عصر محمد على عندما عين له مساعد إذ « وافق مقتضى الإرادة السنية تعيين الميرزا وفا الخطاط معاونا لحضرة سنكلاخ افندى الخطاط بما استحقه من المرتبات حسب التماسه[١] » . وقد ظلت حروف مطبعة بولاق بخط سنكلاخ هذا وعلى قاعدته الى سنة ١٨٦٠ م . عندما حسنها وهذبها وجمّل خطها عبد الله خيرت الذى كان حكاكا بالمطبعة ثم رقى وكيلا لها .

أما مواد الطبع من ورق ومداد فقد استوردت من أول الأمر من إيطاليا كما استوردت عدد المطبعة وآلاتها ، أما الورق فقد نص بروكى على أنه كان يستورد من إيطاليا وكان استيراده من ليفورن (Livourne) ولم يكن الوالى ليترك هذه المادة الهامة من غير أن يحاول صنعها فى مصر وقد حاول فعلا ولكنه أخفق فى النهاية . وسيأتى تاريخ هذه المحاولة فى فصل متأخر[٢] . وقد نصت السيدة لشنجتن فى رحلتها فى مصر على أن الورق المستعمل فى المطبعة مصنوع فى أوربا[٣] . كما نص على ذلك غيرها من السياح . واستيراد الورق من إيطاليا ثابت بالنظر إلى ورق كتاب صباغة الحرير . فالخاتم المنقوش على الورق مكتوب باللغة الايطالية وفيه هذه العبارة (Il Gran Masso) وهذه العبارة باللغة الإيطالية تثبت أن الورق كان مستوردا من إيطاليا كما هو ثابت من كلام السائح بروكى .

أما المداد فقد قال عنه بروكى : « إنه كان يستورد أيضا من إيطاليا ولكنه ابتدأ يصنع فى القاهرة » . والواقع أن صناعة الحبر كانت متقدمة فى مصر فقد كانت كل دواوين الحكومة وفروعها تعمل من مداد مصنوع فى مصر . ولدينا أمر عال يثبت أن الحبر لم يكن يستورد من الخارج بل كان يصنع كله محليا . وذلك أن المجلس قرر أن المداد المستعمل بديوان الخديوى غير لائق وطلب استيراده من الآستانة فصدر ردا على هذا القرار أمر من الباشا يقول فيه إن الحبر المصرى جارى استعماله من قديم فى سائر الدواوين

---

(١) راجع الوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر فى ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ — ٣١ يناير ١٨٤٨ .

(٢) انظر الفصل الخاص بملحقات المطبعة — الفصل الثالث عشر .

(٣) لشنجتن — كتاب رحلتها السالف الذكر ص ١٦٩

وكتابة التحريرات ولا داعى مطلقا لإبطاله فى ذلك الوقت ، قال والغرض من التقرير هو منفعة المستجلب للمداد الأجنبي و بناء عليه يجب إبطال هـذا القرار واستعمال المداد المصرى [١] .

وهذا يظهرنا على أن المداد كان يصنع فى مصر وأنه لم يستورد من الخارج كما كان يستورد غيره من المواد . وقد روى " أدوارد لين Lane " فى كتابه عن مصر أن الورق يستورد من البندقية — أما المداد فيصنع فى مصر [٢] . وهـذا التقرير يصدق على مواد المطبعة منذ إنشائها إلى عام ١٨٦٠ تقريبا عندما أسس مصنع للورق كما سيجىء .

(١) أمر عالى صادر من الباشا الى برهام بك وكيل المجلس فى ٦ رجب سنة ١٢٥١ هـ الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٣٥

(٢) Edward William Lane, *Manners and Customs of Mondern Egyptians* p. 190

الفصل السادس

سياسة المطبعة

لم يوضع لمطبعة بولاق أى لائحة أو قانون وقت إنشائها لأن اللوائح والقوانين وما يجرى مجراها لا تكون إلا وليدة الحاجة ، وقد نشأت مطبعة بولاق نشأة بسيطة ولم يتوقع المشرفون عليها ما يستلزم وضع لائحة أو قانون لتنظيم العمل بها .

ولم يكن يوجد أيضا أية سياسة مكتوبة للطبع أو أى نظام موضوع للرقابة على المطبوعات . وقد كان هذا من طبيعة الأمور وقت إنشاء المطبعة . فهى أوّل مطبعة مصرية والرقابة على المطبوعات لا تكون إلا بوجود مطابع كثيرة متعدّدة الإدارات والتبعية فتوضع سياسة ويوضع نظام لضبط الطباعة وتقييد ما يطبع بتلك المطابع . ولكن مطبعة بولاق كانت فريدة لا تحتمل شيئا من هذا . ثم إن سياسة الطبع ورقابة المطبوعات لا تكون إلا فى المطابع التى يقصد بها نشر كتب الفلسفة والأدب التى هى مجال لاختلاف الرأى ومجال لظهور آراء قد تخالف سياسة الحكومة أو ظهور فلسفة قد تخالف دين الدولة . ولم تكن مطبعة بولاق من هذا فى شىء .

كانت مطبعة بولاق مطبعة حكومية تسيطر عليها الحكومة وتطبع بها ما ترى إليه حاجة وفيه فائدة . وقد بينا فى الفصل الأوّل أن هذه المطبعة أنشئت خصيصا للجيش من أجل طبع ما يحتاج إليه من التعليمات والكتب الحربية وليس فى هذا النوع من النشر مجال لاختلاف فى الرأى أو تعارض فى الفلسفة ، وليس مع هذا ضرورة لوضع قوانين للطبع أو رقابة على الأفكار لأن مصدر الجميع هو الحكومة . وعلى ذلك فقد كانت سياسة الطبع فى بولاق سياسة بسيطة معروفة متضمنة فى الغرض الذى من أجله أنشئت المطبعة وليس لها وجود خارج أدمغة القائمين بالأمر . وكان نظام الرقابة على المطبوعات بسيطا كذلك متضمنا فى أن حكومة الباشا هى التى تعد كتب الحرب وتعليمات الجند وتقدمها للطبعة تمهيدا لإذاعتها بين رجال الجيش .

ولو استمرت حالة المطبعة على هذا النمط واطردت حياتها على هذا النحو من البساطة لظلت سياسة الطبع بها ولظل نظام الرقابة على مطبوعاتها بسيطا كما كان وقت إنشائها ولظلت للنهاية ليس لها لوائح ولا قوانين تحدد تلك السياسة وتوضح ذلك النظام .

وسرعان ماتعقدت أحوال مطبعة بولاق ودعت الأحوال الجديدة إلى القوانين وتحديد سياسة للطبع بها ووضع نظام للرقابة على مطبوعاتها . ويروى لنا السائح المحقق بروكى المناسبة التى تمت فيها هذه الخطوة . قال بروكى : كان بين مدرسى مدرسة الفنون ببولاق مدرس إيطالى اسمه "بيلتى Bilotti" وقد نظم ذلك المدرس الإيطالى قصيدة طويلة سماها «ديانة الشرقيين» فيها طعن كثير على الدين الإسلامى وعداء له ، وكان فى الكتاب مايغرى بالإلحاد وما ينتقص من احترام رجال الدين . وقد اتفق بيلتى سرا مع نيقولا المسابكى ناظر مطبعة بولاق على طبعها بالمطبعة ووافق المسابكى وتعهد له بذلك مع علمه بمنافاة ذلك للتقاليد المرعية واحترام الدين . ولا غرابة فى ذلك فقد تعلم المسابكى نفسه فى إيطاليا موطن العداء للدين الإسلامى وشجعه عليه عدم وجود قانون لمراقبة المطبوعات . قال الراوى : وكان "سولت Salt" قنصل انجلترا فى مصر وقتئذ عدوا للناظم الإيطالى فرأى فى هذا العمل مناسبة للوقيعة به فنقل إلى الباشا خبر ذلك الكتاب وكشف له عن طبعه بالمطبعة الإسلامية وأظهره على خطره و إلحاد معانيه وفحش ألفاظه بدرجة يستحيل معها أن توافق أى سلطة أوربية (فضلا عن سلطة إسلامية) على طبعه . قال فأمر الباشا بمخطوط الكتاب فألقى فى النار وغضب الباشا على المسابكى غضبا شديدا وكاد أن ينزل به عقابا يتناسب وجرمه ولولا أن توسط عثمان افندى نور الدين لأنزل به أذى كبيرا . يقول بروكى ولكن الحادث بنحس أوله قد انتهى بخاتمة حسنة ، فقد أصدر محمد على باشا أمرا بتاريخ ١٣ يوليه سنة ١٨٢٣ (٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨) يحرّم على كل الأوربيين طبع أى كتاب فى مطبعة بولاق إلا إذا استصدر مؤلفه أو ناشره إذنا خاصا من الباشا بطبعه . وفرض عقابا شديدا على كل من يخالف هذا الأمر (١) .

(١) Brocchi - *Giornale delle Osservazioni fatte nei Viaggi in Egitto, nella Seria e nella Nubia Vol I*, p. 370.

ونحن لا نجد أى ذكر لهذا الحادث ولا ما ترتب عليه من الأمر السابق الخاص بمراقبة المطبوعات فى المصادر العربية أو التركية الأصلية بل ولا فى المصادر الأفرنجية من كتب الرحلات ومقالات المعاصرين . بل انفرد بروايته بروكى انفرادا تاما . ولكن هذا الانفراد لا يضير صحة الرواية ولا ينقص من قيمة سندها فى شىء . فالمصادر التركية والعربية الأصلية التى بأيدينا ليست كاملة ولا مستوفاة مطلقا ولاسيما مايرجع منها إلى الشطر الأوّل من عهد محمد على وذلك إما لقلة التنظيم و إما لقلة العناية بالحفظ والاستبقاء و إما لأن معظمها قد فنى فى حريق الأوراق الرسمية بالقلعة الذى ترتب عليه بناء دار المحفوظات المصرية سنة ١٨٢٦ . فلأى من هذه الأسباب أو لها مجتمعة لا يمكن الاعتماد فى كل شىء على ما وصل إلينا من الأوراق الرسمية الخاصة بأوائل عهد محمد على الذى حدثت فيه حادثة الطبع السرى لقصيدة "ديانة الشرقيين" وما تبعها من إصدار الأمر السابق .

ثم إن الأوراق الرسمية التى أفلتت من يد الفناء فى المحن السابقة لم تصل كلها إلينا بل إن رجال دار المحفوظات فى عهد من العهود ركبوا حماقتهم فأفنوا منها الشىء الكثير بحجة أنها أشياء قديمة لم يعد ينتفع بها فى إثبات الميراث أو مكافآت الأطيان التى كانت كل مهمتهم ومهمة دار المحفوظات فى ذلك العهد . فدفاتر استحقاقات مطبعة بولاق إلى سنة ١٢٦٠ هـ ١٨٤٤ م أبيدت ضمن ما أبيد من دفاتر الدواوين والمصالح إلى ذلك التاريخ بحجة أن من هم مقيدون فيها من أرباب الاستحقاق قد ماتوا وانقرضت ذريتهم ولم يعد للدفاتر فائدة فى ترتيب المعاشات . ولو قد بقيت تلك الدفاتر لأمكننا أن نجد فى الصفحات الخاصة بنقولا المسابكى أو عثمان نور الدين إشارة إلى ذلك الحادث وما توقع عليه من الجزاء وما انتهى به الحادث من إصدار أمر يحدد سلطة ناظر المطبعة ويضع رقابة على المطبوعات .

أما المصادر الأفرنجية فمعظمها لم يقصد أصحابه إلى التاريخ والتحقيق وإنما كانت تشغلهم الخوارق عن الحقائق والعجائب عن الأشياء الطبيعية . ثم إن أهم هؤلاء الكتّاب وأشهرهم فى التحقيق لم يزوروا مصر ويكتبوا عنها إلا فى تاريخ متأخر كثيرا عن ذلك الحادث . فأقدم مقالة هى مقالة رينو "Reinaud" فى المجلة الأسيوية وقد كتبها

فى سنة ١٨٣١ أى بعد أن انتهى الحادث ومات المسابكى وانضم عثمان نور الدين الى خدمة الأتراك وذهبت ذكريات الحادث تماما . وأكثر السياح تحقيقا هى السيدة لشجتن ثم ميشو و بوجولا وهم لم يزوروا مصر إلا فى سنة ١٨٢٨ وسنة ١٨٣١ على التعاقب بعد أن ذهبت ذكريات الحادث وتفرق رواته . ولذا اقتصر تحقيقهم ووصفهم على ما وقع تحت أعينهم وعاصر زيارتهم . و بعد هذا فلا ينبغى أن يكون تقصير السياح متهماً لتحقيق بروكى ولا ينبغى أن يكون نقصهم وسطحيتهم مشككة لنا فى فضل الرجل وتحقيقه .

هذا إلى أن السائح المحقق بروكى له قيمة ليست لغيره فهو قد اصر الحادث وكان بمصر وقت حدوثه واتصل بأبطاله وسمعه عنهم و بطله إيطالى مثله لا بد وأن يكون صاحبه وأفضى إليه به . وليس بالحادث ما يشرف الإيطالى أو يحط من قدر الشرق حتى يتهم بروكى فى روايته . والرواية بعد هذا معقولة ليس بها شىء غريب أومستبعد . فبيلتى رجل إيطالى كاثوليكى و إيطاليا مركز العداء للإسلام والتعصب ضد الشرق فمن الطبيعى أن ينظم "ديانة الشرقيين" ومن الطبيعى كذلك أن يرغب فى طبعها ببولاق وأن يوافق ناظرها المسابكى المسيحى ذو الثقافة الإيطالية ما دام ليس أمامه قانون يحدد سلطته فى الطبع .

على أن الرواية فيها نقطة ضعيفة ونقطة ناقصة . أما النقطة الضعيفة فهى أنه لولا وساطة عثمان نور الدين لأنزل الباشا بالمسابكى عقابا قاسيا . والواقع أن عثمان كان متهما بنفس ما اتهم به المسابكى واعتبر شريكا له فى المؤامرة . وذلك بأنه كان مفتشا للطبعة فى ذلك الوقت وطبع مثل هذا الكتاب دليل على إهماله فى التفتيش . وهذا ثابت مما جاء فى أحدى تراجم عثمان نور الدين فقد ذكر الكاتب صلته بالمطبعة ثم قال : « وقد أنقذ بما يشبه المعجزة من تنفيذ حكم أصدر ضده بأن يلقى فى النيل لارتكابه جرما تافها ثم عين ناظرا لمدرسة قصر العينى[1] » وقد كان إنشاء مدرسة قصر العينى فى سنة ١٨٢٤ ومن هذا يتضح أن الجرم الذى اقترفه عثمان وحكم عليه من أجله بالرمى فى النيل كان فى سنة ١٨٢٣ وهى السنة التى حدث فيها حادث الطبع السرى لقصيدة "ديانة الشرقيين". ومن هذا يتضح أن عثمان كان واقعا فى نفس الذنب الذى كان المسابكى واقعا فيه

(١) Marcel-*Egypte depuis la Conquête des Arabes jusqu' a la Domination Française*, 3e. partie" Sous la Domination de Méhémet Aly, par P. & H. p. 142.

وهيهات أن يغنى غريق عن غريق . وأغلب الظن أن الذى خلص المسابكى وعثمان معا من العقاب هو عدم وجود قانون للرقابة على المطبوعات يحدد سلطة ناظر المطبعة فى الطبع و يوجب عقابهما على مخالفته وعدم السير بمقتضاه، فكان من الطبيعى أن يسامحهما الباشا و يضع قانونا للعمل به والعقاب على مخالفته . وفى الأوراق الرسمية أمثلة كثيرة تشبه هذه الحالة[1] .

أما النقطة الناقصة فى الرواية فهى أن نص الأمر كما ذكره بروكى هو أنه محذور على الأوربيين جميعا أن يطبعوا أى كتاب فى بولاق إلا بأمر خاص من الباشا وتحديد عقاب لكل من يخالف ذلك . ولنا أن نتساءل أمام هذا النص عن السر فى قصره على الأوربيين . أليس فى إمكان الوطنيين أن يطبعوا ما يخالف الدين كما يفعل بعض الأوربيين سواء بسواء . وهل من المعقول أن يترك محمد على ثغرة فى قانون تبيح للوطنى ما حرمه على الأوربى وتجعل ما يعاقب عليه الأوربى مشروعا للوطنى . لم يكن هذا من طبيعة تصرف الباشا فى شىء، بل هو حين يصدر أمرا أو قانونا كان يصدره فى كثير من الحزم والمضاء والتعميم تستغرق صيغة الأمر أوالقانون، فلا بد وأن يكون الأمر قد شمل الوطنيين كما شمل الأوربيين تماما . وعلى ذلك يكون نص الأمر هو أنه محرم على كل شخص أيا كان أن يطبع كتابا أو رسالة فى مطبعة بولاق إلا بأمر خاص من الباشا مع النص على توقيع الجزاء على كل من يخالف هذا الأمر . وبذلك يكون القانون شاملا لكل حركة المطبعة وكل أنواع المطبوعات . وقد يكون لبروكى بعض العذر عن تحريفه معنى الأمر وقصره على الأوربيين فالرجل لم يكن يعرف اللغة التركية ، فهو إذا لم يقرأ الأمر ولم يقف على معناه كاملا ، و إنما هو سمع مضمون معناه ضمن ما سمع من خبر الحادث ، ولما كان بطل الحادث أوربيا فقد حمل المعنى على الأوربيين وقصره عليهم فى تعبيره عما سمع . ويثبت

(١) من ذلك أن أحد الأونباشية ضرب جاويشه فأراد واسيل بك ومهدى افندى وأحمد افندى اليوزباشى معاقبته بإعدامه رميا بالرصاص بالتطبيق لبند ١٥ من قانون فرنسا ووافق سليمان باشا رئيس الجهادية على ذلك . وعرض الأمر على الباشا فأصدر أمرا فى ٢٥ محرم سنة ١٢٥٩ (٢٥ فبراير ١٨٤٣) الى رئيس الجهادية المذكور يقول إنه ما دام لم يسبق توقيع أحكام على أحد بالتطبيق على هذا البند للآن ولا سبق نشره فيلزم معاقبته بالمادة ١٠٤ من قانون البيادة المصرى بالحبس ستة شهور مقيدا بالحديد وطبع ذلك البند الفرنسى ذيلا للقانون وتوقيع الأحكام على مقتضاه بعد الآن .

ما ذهبنا إليه من تعميم معنى الأمر وشمول ما تضمنه من قانون الرقابة على المطبوعات الوطنين والأوربيين على السواء ، ما كان متبعا فى طبع كل كتاب فى بولاق من ضرورة صدور أمر من الباشا بطبعه حتى ولو كان الكتاب مطبوعا بقرار ديوان من دواوين الحكومة . وسيأتى عرض أمثلة هذا بعد قليل . وبذلك نصل إلى أوّل قانون للرقابة على المطبوعات فى مطبعة بولاق وهو ذلك القانون الذى تضمنه الأمر الذى ترتب على حادث الطبع السرى لقصيدة "ديانة الشرقيين" ، الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٨٢٣

ذلك هو القانون الأوّل للرقابة على المطبوعات فى مصر والمناسبة التى أدّت إليه . وهناك رأى حديث يذهب فيه يعقوب أرتين باشا إلى أن محمد على كان وقت إصدار أمره بقانون سنة ١٨٢٣ متأثرا بقوانين مراقبة المطبوعات فى فرنسا . فهو ينقل من إحدى دوائر المعارف الفرنسية ما صدر من قوانين مراقبة المطبوعات منذ سنة ١٥٦٦ إلى سنة ١٨٨١[١] ، ثم يعلق عليها بقوله : «ويظهر لى أن قانون ١٨٢٣ صدر تحت تأثير القوانين المعمول بها فى فرنسا فى ذلك العهد[٢]» .

ونحن لا يظهر لنا ما ظهر لأرتين باشا بل يظهر لنا عكس ما زعم . فليس ثمة من وجه شبه بين أمر والى مصر وقوانين حكومة فرنسا التى أوردها أرتين باشا . وهذه القوانين المعاصرة كانت كلها تنص على إطلاق حرية الطبع وحرية احتراف الطباعة . وقد كان تاريخ صدور آخرها هو فبراير سنة ١٨١٠ أى أنها لم تكن معاصرة للأمر بل كان آخرها سابقا له بثلاث عشرة سنة . ولم يصدر بعد هذا القانون قانون مطبوعات آخر فى فرنسا

(١) نقل تلك القوانين عن : *Trousset, Diction. Encyclopédique* تحت كلمة Imprimerie وهى كما يلى :

(أ) أمر مولان Moulins (١٥٦٦) وقد احتفظ للملك بحق منح خطابات بالتصريح بطبع المطبوعات .

(ب) مرسوم ١٧ مارس سنة ١٨٩١ ونص على حرية الطباعة ولكن بشروط وضحها قانون ٢٨ جرمنال العام الرابع ثم مرسوم ٥ فبراير سنة ١٨١٠ .

(ج) مرسوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ وقد أطلق حرية الاحتراف بالطباعة والمكتبات ولكن مع الزام من يريد أن يمارسها بتقديم اعلان بذلك الى وزارة الداخلية مقدما .

(د) قانون ١٩ يوليه سنة ١٨٨١ وهو يلخص كل ما صدر من القوانين خاصا بالطباعة والمكتبات ويعفى الطباعين من أى إعلان ولا يلزمهم إلا بإجراءات رسمية خاصة .

(٢) هامش ص ٣٥ Artin Pasha- *Lettres du Dr. Perron a M. Mohl.* 1 1911.

كما قرر أرتين باشا نفسه — إلا فى سبتمبر سنة ١٨٧٠ — ووجه الشبه الحقيق بين القانون المصرى الصادر فى سنة ١٨٢٣ وبين قوانين المطبوعات فى فرنسا لا يظهر إلّا فى قانون سنة ١٥٦٦ فهو ينص على وجوب استصدار أمر من الملك على طبع أى كتاب وواضح أن المدّة بين سنة ١٥٦٦ وسنة ١٨٢٣ مدة طويلة جدا يستحيل معها القول بأن أمر محمد على كان متأثرا بقانون فرنسا السابق له بقرنين ونصف قرن من الزمان .

هذا إلى أننا قد عرضنا المناسبات التى أدّت إلى صدور أمر الباشا بالقانون المصرى فى سنة ١٨٢٣ ورأينا من ذلك العرض أنه صدر فى ظرف طبيعى بحت وفى مناسبات محلية محضة واتضح هذا إلى حد أنه لا يترك مجالا للبحث عن أى مصدر آخر . مطبعة الباشا أريد بها أن تستخدم فى نشر كلام ضد الدين الإسلامى الذى يقدّره محمد على تمام التقدير لأنه أساس ملكه ودولته . فأصدر أمرا يوجب أن يعرض عليه كل ما يطبع فى مطبعته حتى لا يصدر عنها إلا ما يتفق مع دين الدولة وسياسة الوالى .

هكذا صدر قانون سنة ١٨٢٣ للرقابة على المطبوعات وتلك كانت مناسباته ومضمونه وإذا كان هذا القانون هو أوّل قانون للرقابة على المطبوعات فى مصر فهو أيضا آخر قانون من نوعه فى عهد محمد على باشا فقد صدر فى تاريخ مبكر جدا من حياة المطبعة وظل معمولا به طول عهد محمد على ولم يصل الينا بعده أى قانون آخر ، وذلك لأن الحاجة لم تستدع ذلك . فقد نفذ القانون بساطة فى مطبعة بولاق وروعى أيضا وعمل به فى المطابع الحكومية الأخرى التى أنشئت فى عهد محمد على كما سيجىء فى فصل متأخر . ولم يصدر قانون آخر من هذا النوع إلا عندما أنشئت المطابع الخاصة بالأفراد فى عهد سعيد باشا مما دعى إلى إصدار ثانى قانون للرقابة على المطبوعات فى مصر فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ — أوّل يناير سنة ١٨٥٩ وسيأتى تفصيل ذلك فى فصل آخر[١] .

أما سياسة الطبع التى وضع هذا القانون لحمايتها والقيام على العمل بموجبها فهى أن لا يطبع فى المطبعة أو يصدر عنها أى كلام فيه ما يمس دين الدولة بسوء أو ينال من كرامته أو

(١) سيأتى ذلك فى الفصل السادس عشر من الرسالة .

كرامة أهله فى شىء » وأن لا يطبع فيها أيضا أى كلام يتضمن آراء تعارض آراء الحكومة أو تمس سياسة الدولة .

تقررت سياسة المطبعة وصدر لحمايتها القانون السابق وجرى العمل بهما بحيث لا نجد استثناء واحدا وأمثلة تطبيق هذه السياسة كثيرة يجدها الإنسان فى الدقة التى نفذ بها ذلك القانون ، فنحن لا نجد كتابا طبع ببولاق من غير أن نجد أمرا عاليا بطبعه . ولم يطبع كتاب ببولاق من غير أن تختمه المطبعة بتاريخ لطبعه وتذكر فيه أن محمد على أصدر أمره بأن يطبع فى المطبعة لما رآه فيه من الفائدة والملاءمة ولا يشذ عن هذا كتاب واحد من مطبوعات بولاق . ونترك الآن هذا النوع من الأمثلة فسيأتى كثير فى الفصل القادم .

ثم يجد الإنسان أمثلة أخرى لتنفيذ هذه السياسة فى أنه لم يطبع فى بولاق كتاب واحد ضد الدين بل كل ما طبع فيها من الكتب الدينية كان لنصرة الدين وتأييده، وفى التصوف والتوحيد والفقه والجهاد ومدح النبى والإشادة بمعجزاته[1] ، كما أنه لم يطبع من كتب السياسة وما يتصل بها من العلوم كالتاريخ والأخلاق إلا ما كان موافقا لسياسة الحكومة ومذهب الباشا فى الحكم. فهو عندما كان مصادقا للباب العالى أثناء حرب اليونان طبع تاريخىْ واصف وأنورى للدولة العثمانية[2] . وعندما دب العداء بينهما عند انتهاء تلك الحرب وأعلنت روسيا الحرب على السلطان فى سنة **١٨٢٩** طبع تاريخ كاترين الثانية فى بولاق .

وهناك مثل يوضح كيف كان اتباع هـذه السياسـة مانعا من طبع بعض الكتب فى مطبعة بولاق .

(١) أمثلة هذه الكتب — جوهرية بهية أحمدية فى شرح الوصية المحمدية (١٨٢٥) . جوهر التوحيد (تصوف ١٨٢٥) . مشارع الأشواق الى مصارع العشاق ومثير الغرام الى دار السلام (١٨٢٦) . دريكا (١٨٣٠) سيرويسى (سيرة ١٨٣٠) . ترجمة سير الحلبى (سيرة ١٨٣٣) . ذيل سير نبوى (١٨٣٣) سنوسية (توحيد ١٨٣٥) . مناسك الحج (١٨٣٥) . فضائل الجهاد (١٨٣٦) . حلية الناجى (فروض ١٨٣٦) كتاب خصوصى (حديث ١٨٣٨) . حديقة السعداء (مناقب ١٨٣٨) . السواد الأعظم (مذهب سنى ١٨٣٨) . شرح الشمايل (صفات النبى ١٨٣٩) . حاشية الطنطاوى على الدر المختار (فقه حنفى ١٨٣٩) . روح البيان . (تفسير ١٨٤٠) . بركلى شرحى (فقه حنفى ١٨٤١) . رشحات (تصوف ١٨٤١) . منهاج الفقرا (تصوف ١٨٤١) . شرح البردة (١٨٤١) . النفحة السليمية (توحيد ١٨٤١) .

(٢) محاسن الآثار وحقائق الأخبار لواصف افندى (١٨٢٧) تاريخ أنورى (١٨٢٧) .

وهذا المثل خاص بالشطر الثانى من سياسة المطبعة وهو ما يتعلق منها بسياسة الحكومة وعدم نشر ما يعارضها من الآراء . ويجد الإنسان هذا المثل فى عدم السماح بطبع كتاب "الأمير" لمكيافلى فى مطبعة بولاق مع أنه ترجم فى عهد محمد على بمعرفة روفائيل وقدمت الترجمة له وما زالت موجودة فى دار الكتب المصرية للآن .

أما قصة هذا الكتاب فيرويها سائح محقق هو "سانت جون St. John" فى كتاب رحلاته فى مصر[1] ويقول إنه سمعها فى الاسكندرية . قال إن سولت الذى كان قنصلا عاما لانجلترا فى مصر أراد أن يقرب نفسه من الباشا بتزويده من فنون الاستبداد فباشر عمل ترجمة لكتاب "الأمير" لمكيافلى ثم أهداها إليه . وترك الأمر مدة إلى أن يقرأ الباشا الكتاب ويكوّن فكرة عنه . ولكن المدة طالت وكثرت مقابلات سولت له من غير أن يشير الباشا مرة واحدة الى الكتاب. ولما يأس سولت عزم على أن يبدأ الحديث فى الموضوع بنفسه فتجرأ ذات يوم وسأل الباشا عن رأيه فى مكيافلى. فأجاب محمد على : «رأيى فيه أنه كان هاذيا لا أكثر ولا أقل . إن عندنا فى اللغة التركية كلمتين هما خير من كل كتابه» . قال الراوى فبهت سولت من هـذا الجواب حتى إنه أمسك عن أن يسأل عن ذلك المعجم الموجز للاستبداد، الذى لم يكن ليخرج عن كلمتى "النهب" و "القتل"[2] .

ثم يعلق سانت جون على القصة بما ترجمته : «وبعد هذا كله فمن المحتمل أن لا تكون فكرة الباشا الخصوصية عن الأمير على هذا النحو الظاهر من عدم الموافقة . إلا إذا ذهبنا الى أنه لم يخف على محمد على روح الكاتب الجمهورى الثورية التى تتجلى فى كشف النقاب عن فنون الاستبداد متظاهرا بأنه يريد أن يحميها بحد السيف[3]» .

وفى هذا الوجه الأخير نلمس سياسة محمد على فى مطبعة بولاق ونجد فى إهمال الكتاب وعدم طبعه بها تنفيذا دقيقا لتلك السياسـة . فحكم محمد على فى مصر لم يكن ديمقراطيا فى شىء .

(١) St. John, *Egypt and Mohammed Aly, or Travels in the valley of the Nile*, 2 Vols, 1834

(٢) نفس الكتاب : ج٢ ، الفصل العشرون ، ص ٤٥٤

(٣) نفس الجزء من الكتاب ونفس الصفحة .

وقد كان من طبيعة الأشياء أن لا يميل محمد على إلى تفهيم الناس معنى الاستبداد حتى لا يعلموا أن هناك حالة هى خير من حالتهم . ومن طبيعة الاستبداد فى أى عصر من العصور أن لا يميل إلى إشهار نفسه . وإلى ذلك كان طبع كتاب "الأمير" لمكيافلى ضد سياسة الحكومة ، فهو يكشف القناع عن ضروب الاستبداد وفنونه وألوانه وإن كان فى ظاهره يدعمها بحد السيف. ولم يكن ذلك مما يخفى على فطنة الباشا فأدرك خطر الكتاب على سياسته الاستبدادية فطبق عليه سياسة المطبعة وأهمله فلم يقدم للطبع .

وفى هذين المثلين — حرق قصيدة "ديانة الشرقيين" نظم بيلى ، وإهمال كتاب "الأمير" تأليف مكيافلى وترجمة الراهب روفائيل — تمثل سياسة مطبعة بولاق واضحة جلية . ويبدو تطبيق قانون الرقابة على المطبوعات الصادر فى ٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (١٣ يوليه سنة ١٨٢٣) وبمقتضى تلك السياسة وعلى هذا القانون جرى تاريخ مطبعة بولاق بغير استثناء واحد .

الفصل السابع

نظام الطبع بالمطبعة

نوعا الطبع بالمطبعة

الأصل فى مطبعة بولاق أنها كانت مطبعة حكومية أنشئت خصيصا لطبع ما يحتاجه الجيش من التعليمات والقوانين وكتب الفن الحربى وقد أصدرت فى السنوات الأولى من حياتها كثيرا من هذا النوع من المطبوعات . ثم لما أنشئت المدارس أحيل على المطبعة ما كان تلاميذ تلك المدارس فى حاجة إليه من كتب الدراسة ولم تكن هذه الكتب إلا كتبا حكومية ككتب الجيش سواء بسواء تطبع على نفقة الحكومة ثم توزع على من كانوا فى حاجة إليها . فالأصل فى الطبع بالمطبعة إذن أنه على نفقة الحكومة والأصل فى مطبوعاتها أن تكون حكومية .

ولكنا نجد فى بعض المصادر ما يثبت أنه كان فى المطبعة نوع آخر من الطبع كان يتم على نفقة أشخاص من الأهالى ممن لهم اهتمام بطبع الكتب والتجارة فيها وكان هؤلاء يسمون : "الملتزمون" . ورد فى باب الإعلانات من أحد أعداد الوقائع المصرية الإعلان الآتى :

« إن بعض كتب الملتزمين الجارى طبعها فى دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر القاهرة قد تم فى هذه الأيام وبقيت بعض الملازم خالية فمن أراد طبع كتب على ذمته بثمن هين فى مدة قليلة فعليه بالذهاب إلى نحو المطبعة المذكورة[1] » .

---

(١) الوقائع المصرية . العدد ٧٢ الصادر فى يوم الاثنين ٢٢ رجب سنة ١٢٦٣ (٥ يوليه سنة ١٨٤٧) ص ٤ ؛ وأعيد نشره باللغة التركية فى العدد ٧٢ من الوقائع التركية الصادر فى نفس التاريخ ، ص ٤

وجاء فى عدد آخر :

« إن حضرة عطا بيك قاضى المحروسة سابقا قد أخبر أن عنده نسخة من كتاب ملتقى الأبحر بخط المصنف وأراد أن يطبع منها خمسمائة نسخة على ذمته ومن أجل ذلك قد شرع فى طبع المقدار المذكور من النسخة المرقومة[(١)] » .

ونشر فى نفس العدد :

« إن حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى الجارى طبعها على ذمة كامل افندى الادرنوى شيخ الصحافيين والعرضحالجية بمصر المحروسة قد تم طبعها بعون الله الملك المنان فى هذه الأيام وكان المطبوع منها خمسمائة نسخة وقد اندرج ذلك فى الوقائع ليكون معلوما لأربابه[(٢)] » .

وأعلن فى أحد أعدادها :

« لما كان ما يلزم من الكتب يجرى طبعه فى دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة سواء كان على طرف الميرى أم على طرف الملتزمين فما سبق ذكره فى نسخ الوقائع المصرية طبع الآن فيها ... [(٣)] » .

من ذلك نرى أن المطبعة لم تكن وقفا على طبع الكتب الحكومية بل كان فى نظامها طبع كتب لكل من يريد طبع كتاب على نفقته لبيعه والمتاجرة فيه . وقد كان هؤلاء يسمون : " ملتزمون " وواحدهم " ملتزم " وكان أغلب الملتزمين من الوراقين فغرضهم من التزام طبع الكتب لم يكن يخرج عن الغرض النفعى والسعى وراء الكسب .

ونحن لا نعرف متى ولا كيف ابتدأ الطبع فى المطبعة لحساب الملتزمين . كما أنا لا نعرف أول ملتزم طبع كتابا على نفقته بالمطبعة ولا المناسبة التى أوجدت ذلك النوع

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر فى يوم الأحد ٦ شعبان ١٢٦٣ (١٨ يوليه ١٨٤٧) ، ص ١

(٢) نفس العدد السابق .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر فى ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣ (٦ يوليه ١٨٤٧) .

الجديد من الطبع . وأقدم نص عندنا ورد فيه ذكر لطبع كتاب على نفقة شخص يرجع تاريخه إلى سنة ١٨٣٩ وهو خطاب للدكتور " بيرون Perron " ناظر مدرسة الطب المصرية أرسله إلى المسيو " جول مل Mohl " جاء فيه :

« سبق أن راسلتك فى مشروع طبع كتاب " أخبار الشعراء الجاهليين " وقد عزمت الآن على طبع هذه الأخبار التى وردت عن أولئك الشعراء فى كتاب الأغانى هنا فى بولاق . . . . . . وربما طبعت فيها أيضا قاموس الفيروزبادى [(١)] » .

وكان قد أرسل له خطابا قبل هذا الخطاب يقول له فيه إنه يريد طبع هذا الكتاب عن الشعراء الجاهليين فى المطبعة الملكية بباريس وها هو ذا فى هذا الخطاب يغير عزمه وينوى طبعه فى بولاق على نفقته الخاصة . كما يعتزم أيضا طبع قاموس الفيروزبادى فى نفس المطبعة بنفس الطريقة . وهذا أقدم نص عندنا يثبت طبع كتب على نفقة ملتزم ببولاق .

فابتداء طبع كتاب على حساب ملتزمين فى المطبعة لابد وأن يكون قد حدث قبل سنة ١٨٣٩ وهو تاريخ النص السابق من خطاب الدكتور بيرون وهذا تاريخ متأخر جدا ليس من المعقول ألا يبدأ هذا النوع الهام من الطبع إلا فيه أو قبيله بقليل . ونحن لو نظرنا إلى استعداد المطبعة وقت إنشائها لوجدنا كذلك أنه من غير المعقول أن يكون ذلك النوع من الطبع قد ابتدأ وقت إنشائها . فالمطبعة قد قامت بثلاث آلات للطبع ومجموعة واحدة من الحروف ولم يكن هذا كافيا لأن تقوم المطبعة بطبع كتب للملتزمين بجانب كتب الحكومة . وعلى ذلك يجب أن يكون نظام الطبع للملتزمين قد ابتدأ فى المطبعة فى تاريخ متوسط بين إنشائها وبين سنة ١٨٣٩ ، ونحن نرجح أن يكون ذلك التاريخ هو حوالى سنة ١٨٣١ ومن المستبعد أن يكون قبلها . فالمطبعة كانت قد نقلت إلى مكانها الحالى الفسيح منذ سنة ١٨٢٩ وفى سنة ١٨٣١ كانت المطبعة قد أعدت بخمس

(١) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو جول مل بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٨٣٩ ، انظر :
Yacoub Artin Pacha — *Lettr s du Dr. Perron a M. Jules Mohl*, 3me lettre, Kaire, 26 Sep. 1839. p. 59.

آلات جديدة كما زادت مجموعات الحروف بها على أثر صنعها بالمطبعة (١) . فهذا الانتعاش في حياة المطبعة بازدياد آلاتها ومعداتها في سنة ١٨٣١ هو ما جعلنا نرجح أن يكون طبع الكتب على حساب الملتزمين قد بدأ فيها . وقد يكون هـذا النظام قد بدأ في سنة ١٨٣٧ عندما أحيلت المطبعة إلى ديوان المدارس ، على اعتبار أن هـذا الديوان رأى أن من وظائفه نشر المعرفة وهي وظيفة لم يكن من طبيعة ديوان الجهادية أن يدعيها لنفسه .

وأيا كانت السنة وأيا كان التاريخ فقد كان في مطبعة بولاق نوعان من الطبع . طبع على نفقة الحكومة وطبع على نفقة الملتزمين . وكان لكل منهما نظام خاص و إجراءات خاصة إلا أنهما يتفقان في السير على سياسة المطبعة التي سبق عرضها في الفصل السابق و يلتقيان على قانون المطبوعات الذي وضع لحماية تلك السياسة فكان لابد من استصدار إذن من الباشا لطبع أي كتاب سواء كان على نفقة الميري أو على نفقة أحد الملتزمين .

نظام الطبع على نفقة الميري

كان يطبع على نفقة الحكومة نوعان من الكتب نوع خاص بالجيش ونوع خاص بالمدارس ، أما كتب الجيش فكان أغلبها يترجم عن اللغات الأوربية واللغة الفرنسية منها على وجه الخصوص . أما نظام طبعها فهو أن يسمع الباشا عن كتاب حربي مفيد أو قوانين عسكرية نافعة فيصدر أمره إلى ديوان الجهادية بأن يعهد إلى أحد المترجمين أو بعضهم فيترجمون الكتاب ثم يباشر طبع الكتاب وتوزيعه على أربابه ، فأمر الباشا في هذه الحالة يتضمن ترجمة الكتاب وطبعه و يتضح ذلك مما نشر في أحد أعداد الوقائع :

« في ١٤ المحرم سنة ١٢٤٨ (١٣ يونيه سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية ضرورة تنفيذ إرادة ولي النعم في طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذي ترجمه كاني بك ميرالاي الرجال المشتمل على مدافعة المشاة والفرسان بالمزاريق لما يترتب على نشره من عظيم الفوائد وأن يحرر إعلام من طرف حضرة بيك افندي ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بك أمير اللوا ناظر مهمات الحريق عموما فيطبع هذا المقدار من الكتاب المذكور (٢) » .

(١) راجع الفصلين الرابع والخامس من الرسالة .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٩٦ الصادر في ٢٦ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يونيه ١٨٣٢) .

فالذي يؤخذ من هذا القرار أن محمد علي باشا أصدر أمرا بأن يترجم الميرالاي كاني بك الكتاب السالف الذكر وأن يطبع من هذا الكتاب بعد ترجمته ألف نسخة . و بعد أن تُرجم الكتاب قُدّم إلى مجلس الجهادية فقرر المجلس تنفيذ إرادة الباشا السابقة ونبّه على من بيدهم الأمر بتنفيذ ذلك . وواضح من هذا أن الباشا أصدر أمرا بالترجمة والطبع وحدّد أيضا عدد النسخ .

ويتضح هـذا النظام أيضا من أمر عال أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٤) ترجمته :

« إن معرفة سعادة سليمان باشا الفرنساوي حق النعم الجليلة قد أنهضته لأداء ما يجب عليه من الخدمات السنية بجمع وتأليف كتاب المناورات الحربيـة من الكتب الإفرنجية واختصاره وتطبيقه على الأصول المصرية . ومتطلب تعيين مترجم وكاتب لترجمة ما جمعه المومى إليـه فنشير باعطاء كاني بك وحسن افندي القزنجي أحد كتابه لبث وتعليم ذلك لآلايات العساكر المصرية وانتفاعها بانتشار هذا الكتاب (١) » .

وفي هذا النص أمر بترجمة الكتاب وأمر ضمني بطبعه .

وفي حالات أخرى يرى ديوان الجهادية طبع كتاب فيطلب من الباشا إصدار أمر بطبعه فيصدر الأمر بطبعه وتوزيعه . ومعظم حالات الطبع كانت من هذا النوع وهو أهم من سابقه ، إذ تظهر فيه أهمية استصدار أمر من الباشا . فالمطبعة في ذلك العهد كانت تابعة لديوان الجهادية وهو الذي رأى طبع الكتاب وهو الذي بيـده طبعه . ولكن الديوان ما كان ينفذ ذلك من غير أمر الباشا به و يتضح ذلك من أمر أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٢٤ شوال سنة ١٢٤٩ (٦ مارس سنة ١٨٣٤) :

« بأنه اطلع على إفادته المراد بها الاستئذان عن طبع جانب عظيم من قانون قلعة وقشلاق الذي تم ترجمتـه لضرورة توزيعـه على عموم ضابطان الجهادية وتلامذة

(١) أمر من محمد علي الى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١٠ أكتوبر ١٨٣٤) ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٤٢ ، محفوظات عابدين .

المدارس فعليه يشير بإجراء طبع بمقدار كاف منه وتوزيعه على المذكورين مع بقاء جانب احتياطى[١] » .

فديوان الجهادية كتب إلى الباشا يستأذنه فى طبع القانون فصدر أمره بذلك وعليه أمكن طبع الكتاب . ومثله أيضا أمر آخر صدر من محمد على إلى موطش باشا فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) ترجمته :

« بناء على طلبه قد صدر أمره لناظر المدارس لطبع ٢٠٠٠ نسخة من الكتاب الحاوى لفنون البحرية و إرسال ذلك عند ختام الطبع اليه لتوزيعه على أربابه بالثمن[٢] » .

وهذا الأمر يوضح النظام بعد إنشاء ديوان المدارس وتبعية المطبعة له فناظر الجهادية يستأذن محمد على فيصدر أمرا بطبع الكتاب الى مدير المدارس الرئيس الأعلى لمطبعة بولاق .

وفى كل من هاتين الحالتين واضح أن نظام طبع الكتب الخاصة بالجيش فى مطبعة بولاق هو أن يصدر أمر الباشا أولا بالترجمة والطبع أو أمره بالطبع فقط إذا كان الكتاب ترجم بمقتضى أمر آخر . وقد يكون صدور هذا الأمر بناء على رغبة خاصة منه فى طبع كتاب أو قانون . وقد يكون بناء على طلب من ديوان الجهادية يرد عليه الباشا باصدار أمر بطبع الكتاب . وفى أغلب الأحيان ينص الأمر على عدد النسخ اللازمة منه . و بعد صدور أمر الباشا بالطبع يصبح واجبا على المطبعة أن تقوم بذلك فى أقصر مدة ممكنة وتقدم النسخ المطلوبة من الكتاب .

أما الكتب الخاصة بالمدارس فان كانت خاصة بالمدارس العامة والأولية صدر أمر الباشا مباشرة إلى وكيل الجهادية أو رئيس ديوان المدارس بطبع الكتاب مع تحديد عدد

(١) أمر من محمد على الى وكيل الجهادية فى ٢٤ شوال ١٢٤٩ (٦ مارس ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر السابقة . كراسة ١٦ ص ٣٢٣

(٢) أمر من محمد على الى موطش باشا فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧)، كراسات ملخصات الأوامر السابقة ، كراسة ٣٠ ، ص ٥٩٨ ، من دفتر ٢٩٥ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بمحفوظات عابدين .

النسخ التى تطبع . و بصدور هذا الأمر تطبع النسخ المطلوبة من الكتاب فى المطبعة . وهذا يتضح مما ورد فى أحد أعداد الوقائع :

« قرر مجلس الجهادية فى ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١) بناء على التماس سريوس افندى المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولى النعم بطبعه بعد ترجمته و إصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة و يكون بمعيته رجل خبير باللغات الثلاث[١] » .

فهذا القرار يبين أن الباشا أصدر أمرا بترجمة الكتاب وطبعه ولما أتم ترجمته سريوس افندى المذكور عرضه على مجلس الجهادية الذى قرر تنفيذ أمر الباشا وطبع الكتاب . و يلاحظ أن ذلك الأمر كان مشتملا على الشروط الواجب اتباعها فى الطبع وهى أن يباشر المترجم نفسه طبعه وأن يصححه بيده و بمساعدة رجل آخر خبير باللغات . ويثبت هذا النظام أيضا أمر أصدره محمد على باشا إلى وكيل الجهادية :

« يشير فيه بطبع ألف نسخة من كتاب الجغرافيا المترجم من الفرنسية للعربية بمعرفة الشيخ رفاعه وكذلك ألف نسخة من الأطلس بعد إتمام ترجمته بمعرفة المذكور لما فى هذين الكتابين من المنفعة الكلية التى تعود على تلاميذ المدارس المصرية[٢] » .

فهذا أيضا أمر من الباشا بطبع كتاب وأطلس جغرافيين و يلاحظ فيه تحديده لعدد ما طبع من النسخ من كل منهما وهذا أمر هام فى عملية الطبع . ومثل هذا أمر آخر صدر أيضا إلى وكيل الجهادية :

«يطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المسمى "أكد الجمان فى أدوية الحيوان" المختصة بصنعة البيطرية الذى صار ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لما فيه من الفائدة والمزايا[٣] » .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٨ الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير سنة ١٨٣٢) .

(٢) أمر من محمد على باشا إلى وكيل الجهادية بتاريخ ٥ ذوالحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العلية ، محفوظات عابدين ، كراسة ١٧ ، ص ٣٢٥

(٣) أمر من محمد على باشا إلى وكيل الجهادية فى ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٣٨

وثم أمر آخر من الباشا إلى مأمور ديوان مصر لطبع كتاب ألفية ابن مالك :

«إنه لضرورة تدريس كتاب الألفية وشرحها بمكتب المنصورة و بسائر المكاتب بالأقاليم وعدم وجود ذلك بمطبعة بولاق يشير بالتنبيه على من يلزم بطبع القـــدر الكافى من ذلك كما هو مطلوب[١] » .

ثم أمر آخر إلى ناظر ديوان المدارس :

«بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى "بعقود اللآلئ" فى تعليم الأطفال القراءة والكتابة . وتوزيعها على الجهات المضطرة لذلك الكتاب[٢] » .

وواضح من كل هذه الأوامر ضرورة صدور أمر من الباشا بطبع أى كتاب . ويكون هذا الأمر عادة موجها إلى وكيل ديوان الجهادية أو ناظر ديوان المدارس كيفما كانت تبعية المطبعة ، كما يلاحظ فيها أيضا تحديد الأمر لعدد النسخ التى تطبع من كل كتاب وأن هـذا العدد يتفاوت من كتاب لآخر فهى تتراوح بين ٢٠٠٠ نسخة و ٥٠٠ نسخة على حسب الحاجة إلى الكتاب المطبوع .

أما إذا كان الكتاب خاصا بمدرسة من المدارس الخصوصية كمدرسة الطب البشرى أو مدرسة الطب البيطرى أو إحدى المدارس الحربية اتبع فى طبع الكتاب نظام آخر . وذلك بأن هـذا النوع من الكتب لا يحسن تقديره رجال الحكومة و إنما يحسنه أساتذة المدارس فهم أعرف بما يلائم التلاميذ وما يحتوى على القدر اللازم المفيد من المعلومات . وعلى ذلك كان النظام المتبع يرجع إلى أساتذة كل مدرسة من المدارس . فكان يدرس المـادة فى المدرسة أستاذ فرنسى غالبا وهذا متى اقترح ترجمة كتاب وطبعه يعرضه على ناظر المدرسة

(١) أمر من محمد على باشا إلى مأمور ديوان مصر فى ١٠ شعبان سنة ١٢٥٠ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر السابقة : كراس ١٨ ، ص ٣٤٩

(٢) أمر من محمد على باشا إلى ناظر ديوان المدارس ٨ محرم ١٢٦١ (١٦ يناير ١٨٤٥) : كراسات ملخصات الأوامر التركية السابقة : كراسة ٣٧ ، ص ٧٣٠

الذى يعرضه على لجنة من أساتذة المدرسة تنظر فيه فان ظهرت فائدته قررت ترجمته وطبعه . ويتضح هذا النوع من نظام الطبع فيما ذكر فى أحد أعداد الوقائع :

« فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية بناء على ماورد من مجلس المشورة فى مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشريح الذى ترجم بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعه افندى وهرقل البكباشى و إيضاح صحتها ويصرف للتلاميذ للانتفاع بما فيه[١] » .

ثم ورد فى عدد آخر :

« قدم اسطفان افندى المترجم لمجلس المشورة العسكرية ترجمة كتاب كومانداريه الفرسان الذى كلف بترجمته فقرر المجلس لزوم طبع ١٠٠٠ نسخة لما فيه من الفوائد الشاملة وحرر الإشعار اللازم لقاسم افندى ناظر المطبعة بذلك[٢] » .

وواضح من هذين الخبرين أن مجلس مشورة المدرسة يقرر نفع الكتاب و يأمر بترجمته ثم يعهد بترجمته إلى أحد المترجمين و بعد الانتهاء من ترجمته يعرض ثانية على مجلس المشورة فيقرر طبع الكتاب وقد يحدد عدد النسخ بناء على عدد تلاميذ المدرسة الذين سيطبع الكتاب من أجلهم و يصرف لهم . ولابد أيضا فى هذه الحالة من صدور أمر الباشا بطبع الكتاب و إن لم يذكر ذلك فى الخبرين السابقين . فالجريدة كانت تنشر دائما خلاصة ما انتهت اليه الإجراءات بين الدواوين المختلفة ولم تكن تنشر هذه الإجراءات بالتفصيل .

وكما يحدد الأمر بطبع كتاب عدد النسخ التى تطبع منه فإنه يحدد كذلك نوع الطبع إن كان على مطبعة الحروف أو على مطبعة الحجر . ولما كان أغلب الطبع على مطبعة الحروف فقد أهمـل ذكره فى الأوامر ، و إنما هذا يتضح فى أوامر طبع كتاب على مطبعة الحجر

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٤٦ الصادر فى غرة جمادى الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٤٨ الصادر فى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٤٩ (٦ سبتمبر ١٨٣٣)

فإن ذلك لقلته كان ينبه اليه كما حدث فى طبع مقامات فى فن الموسيقى ، فإن قرار مجلس الجهادية بطبعها تضمّن النص على « أن يكون الطبع على مطبعة الحجر[١] » .

وهناك نوع آخر مما كان يطبع على نفقة الحكومة وهو القوانين وما يشبهها وكان يصدر بها أيضا أمر من الباشا إلى من بيـــده رئاسة المطبعة . من ذلك أمر من محمد على باشا إلى وكيل الجهادية ملخصه :

«يطبع مقدار وافر من قانون الاسبتاليات الذى تمت ترجمته بعد تنقيحه وموافقته لأصول الحكومة[٢] » .

ذلك هو نظام طبع الكتب على نفقة الحكومة فى مطبعـة بولاق وهو سواء كان تعليمات خاصة بالجيش أو كتبا خاصة بالمدارس أو قوانين خاصة بالحكومة يتلخص فى صدور أمر من محمد على باشا بطبع الكتاب سواء كان هذا الأمر بناء على رغبة شخصية أو طلب من أحد الدواوين أو المدارس . ويكون هذا الأمر عادة الى الديوان التابع له المطبعة ، سواء كان ديوان الجهادية أم ديوان المـدارس وهذا يتولى إصدار الأمر إلى ناظر المطبعة الذى يقوم بمباشرة طبع الكتاب بها حسب الشروط المبينـــة بالأمر والتى تتضمن عادة النص على نوع الطبع وعدد النسخ والأشخاص المنوط بهم تصحيح مسودات الكتاب .

نظام الطبع على نفقة الملتزمين

كان لابد للملتزم الذى يريد أن يطبع كتابا من أن يستصدر أمرا من الباشا بطبع كتابه فى مطبعة بولاق . وهذا هو أساس طبع الكتب على نفقة الملتزمين فى المطبعة . فلم يكن يمكن بحال أن يطبع كتاب لملتزم فى المطبعة من غير صدور هذا الأمر . وينص على ذلك بصراحة الدكتور ”بيرون“ Dr. Perron فى معرض طبعه قاموس الفيروز بادى على نفقته

(١) راجع الوقائع المصرية العدد ٣٤٩ الصادر فى ٦ رمضان ١٢٤٧ (٨ فبراير ١٨٣٢)

(٢) أمر من محمـد على باشا الى وكيل الجهادية فى ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٤٠

فى مطبعة بولاق ، فهو يقول ما ترجمته « وسيتأخر المشروع تبعا للنظام المتبع فى مصر ، فمن الضرورى أن يذهب المسيو ”والماس Walmas“ المتعهد التجارى للشروع إلى الاسكندرية ليعرضه بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر[١] » .

وقد كان مشروع طبع قاموس الفيروز بادى بمطبعة بولاق على نفقة الدكتور بيرون مثلا قويا لأهمية استصدار أمر الوالى لطبع أى كتاب على نفقة ملتزم . فبالرغم من كل ما قام به من الاستعداد والإعلان عن المشروع وبالرغم من كل ما أبدى من العزم الوطيد على تنفيذه فقد كان تأخر صدور أمر الباشا سببا فى فشل المشروع وعدم طبع القاموس .

فالدكتور بيرون يخبرنا فى أحد خطاباته للمسيو مول أنه جد راغب فى طبع قاموس الفيروز بادى على نفقته فى بولاق وأنه جد عازم على تنفيذ ذلك . ولذا وزع إعلانات عن المشروع وأرســـل منها خمسين إعلانا إلى باريس حتى يذاع بين الناس إلى أن يتم مراجعته لخطوط القاموس بالاشتراك مع الشيخ التونسى . ويطلب من المسيو مول أن ينشر ذلك مرتين فى المجلة الأسيوية وأن يعلّق إعلانا منها فى قاعة المجلس بالجمعية الأسيوية وإعلانا آخر فى المكتبة ، وأن لا يدخر وسعا فى عمل ما من شأنه نجاح المشروع مستلهما فى ذلك خبرته ونشـاطه . ثم يقول إن القـاموس لن يزيد عن ألف صفحة مطبوعة ، وسيوزع على المكتتبين على أربعة أجزاء كل جزء ٢٥٠ صفحة . ثم يصور له حالة علمـاء الأزهر فى ذلك الوقت وأنه لا ينتظر أن يوزع عشر نسخ من القاموس فى القطر كله[٢] ثم فى خطاب آخر يقول له إنه لم يتم بعد الاتفاق مع الحكومة على طبع القاموس وإن الأمر لم يتقدم قيد شعرة ولكنه يأمل أن يتم . ثم يقول إن الانسان لا يمكنه أن ينجز شيئا هنا من جراء النظام السائد . فمن الضرورى أن يذهب المسيو والماس المتعهد التجارى للشروع إلى الاسكندرية ليعرض الأمر بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر بالطبع . وهو يخشى التأخير جدا ، فقد اكتتب امبراطور روسيـا بخمسين نسخة كما اكتتب أحد الوزراء

(١) Perron a Mohl, Kaire, 12 Juillet, 1845. Artin Pasha — *Lettres du Dr. Perron a M. Jules Mohl.* XME Lettre, p. 93

(٢) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول فى ١٤ يناير سنة ١٨٤٥ (انظر مجموعة خطاباته السابقة الخطاب التاسع ص ٨٩ — ٩١) .

الروسيين بعشر نسخ . ثم يرجوه فى الاهتمام بالأمر لينفذ المشروع بعد قليل[١] . ثم فى خطاب آخر يُضَمِّن يأسه من إتمام المشروع فى بضعة أسطر فيقول ما ترجمته :

«أما حركة طبع القاموس العربى فلا زالت متعطلة تماما ولا يمكننى أن أجزم على وجه الدقة متى تتقدم . أننا نَهُــمُّ بالابتداء كل يوم ولكنا لا نبدأ أبدا . آه : فى الحق أن الأمور هنا تسير على نمط ييأس أشد الناس مثابرة[٢] » .

وهذا آخر ما نسمع عن طبع قاموس الفيروز بادى على نفقة بيرون فى مطبعة بولاق فلا نعود نسمع عن ذلك خبرا .

واهتمام الرجل بمشروعه ظاهر تماما من هـذا التلخيص الشديد لكلامه . ولكن بعد هذا الاهتمام و بعد ما نشره من الإعلانات وما قام به من ألوان الإذاعة و بعد أن اكتتب امبراطور روسيا بثمن خمسين نسخة واكتتب أحد وزرائه بثمن عشر نسخ غير ما ورد من الاكتتابات من فرنسا — بعد هذا كله لا يصدر أمر الباشا ، إما لأنه كان منشغلا إذ ذاك بشئون مصر الخاصة بعـد أن فشلت مشروعاته الحربية فى الشام والسياسية مع الباب العالى ، و إما لغير ذلك من الأسباب ، فيترتب على عدم صدوره فشل المشروع وعدم إمكان طبع القاموس .

من ذلك نرى أن صدور أمر من الباشا ، شرط أساسى أولى لطبع أى كتاب على نفقة ملتزم بمطبعـة بولاق ، وليس ذلك إلا تنفيذا لقانون ١٣ يوليه سنة ١٨٢٣ الخاص بمراقبة المطبوعات . وعرض الكتاب المراد طبعه وصدور أمر بطبعه معناه فحص الكتاب وتطبيق سياسة المطبعة عليه وظهور موافقته للدين وعدم مساسه بسياسة الحكومة .

إذا ظهرت براءة الكتاب مما يمس الدين والأخلاق وسياسة الدولة وصدر أمر الوالى بطبعه ، كيف إذن تُقدّر نفقات الطبع وأثمان الموادأو بعبارة أخرى كيف يستقر الحساب

(١) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول فى ١٢ يوليه سنة ١٨٤٥ نفس المجموعة السابقة : الخطاب العاشر ص ٩٣ — ٩٤

(٢) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٤٥ الخطاب الحادى عشر من المجموعة السابقة ص ٩٩

بين الملتزم والمطبعة . وما هو النظام الذى يتبع إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة مطبوعا .

يعطينا المستشرق المحقق الدكتور بيرون ناظر مدرسة الطب المصرية وصفا دقيقا للنظام الذى كان متبعا لطبع كتاب على نفقة ملتزم بالمطبعـة[١] . و بيرون ثقة فى كل ما يرويه عن مطبعـة بولاق لأنه اتصل برجالها ونظامها اتصالا شخصيا مباشرا . وطبع أو حاول أن يطبع بالمطبعـة عدة كتب على نفقته وشرع فى أن يطبع بها " أخبـار الشعراء الجاهليين " ، و" قاموس الفيروز بادى " وقدر نفقات كل منهما وهـذا أكسبه خبرة بذلك النظام لم تتفق لغيره ممن اتصلوا بالمطبعة أو كتبوا عنها .

أما النظام كما صوره الدكتور المحقق فهو أن الملتزم بعد أن يستصدر أمرا من الوالى بطبع كتاب بالمطبعـة يقدمه إلى ديوان المدارس و يقدم معه طلبا يبين فيه الشكل الذى يريد أن يصدر الكتاب به وصفات الطبع التى يجب أن يظهر الكتاب بهـا . فيبين مثلا حجم الكتاب إن كان يريده من الحجم المعتاد أى (ثمانى بوصات) أو صغيرا (أربع بوصات) . كما يبين عدد السطور التى تكون فى الصفحة الواحدة وهذا العدد يجب أن يكون مزدوجا دائمـا . و يبين أيضا نوع الحروف التى يريد أن يكتب الكتاب بها وهى عادة الحروف النسخية للمتن والحروف الفارسية للعنـاوين ، اللهم إلا إذا كان الكتاب فارسيا مثـل " كلستان " فانه يطبع كله متنا وعناوين بالحروف الفارسية . فيذكر ما يوافقه من ذلك ثم يحدد فى الطلب أيضا عدد النسخ التى يريد أن يطبعها من الكتاب[٢] .

وعندما يتفق على هذه الاقتراحات الأولية و يستقر الرأى عليها بين الملتزم والمطبعة عن طريق الديوان ، تطبع صفحة من الكتاب ، وذلك لتقدير ما تسعه الصفحة من مادة الكتاب من جهة ، ومن جهة أخرى لإثبات نوع الورق وكيفية الطبع التى ستستعمل فى طبع الكتاب و بواسطة هذه الصفحة يقدر عدد صفحات الكتاب على وجه التقريب[٣] .

(١) Perron a Mohl, "Lettre sur les Ecoles et L'Imprimerie du Pasha d' Egypte", *Jour. Asiat.*, Serie 4 Tome II, 1843, p 5-23.

(٢) الخطاب السابق من المجلة السابقة ص ١٦

(٣) الخطاب السابق نفسه : ص ١٦ و ١٧

أما حساب نفقات الطبع التى ستتقاضاها المطبعة من الملتزم فيتم بأن يحسب ثمن الورق الذى سيستعمل فى طبع الكتاب وهذا ممكن بعد أن قدّر عدد صفحاته تقديرا تقريبيا كما سبق القول . وكذلك يقدّر ثمن ما سيستهلك من المداد فى طبعه . ثم تحدد مدة لانتهاء طبع الكتاب و يكون تحديدها عادة باعتبار حجمه فمدة الطبع دائما تتناسب مع حجم الكتاب . وعلى هذه الأسس كلها يجرى تقدير النفقات . فتحسب مرتبات موظفى المطبعة الذين سيشتغلون فى طبع الكتاب فى المدة المقدرة لطبعه و يضاف إلى مجموع هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن المواد المستهلكة كالورق والمداد ثم يضاف إلى مجموع هذا وذاك نسبة خاصة هى قيمة ربح الحكومة . ومجموع هذا كله هو نفقات الكتاب التى يدفعها الملتزم للديوان(١) .

وقد ضرب الدكتور بيرون مثلا لذلك قال : لو فرضنا أن كتابا قدر أن طبعه يستغرق مدة ثلاثة شهور فان الديوان يحسب مجموع مرتبات موظفى المطبعة الذين سيعملون فى طبعه مدة ثلاثة أشهر . فيحسب مرتب ناظر المطبعة فى هذه المدة ومرتبات المصححين والمحررين والصفافين والطباعين وعمال النقل ومرتبات كل من سيشترك فى طبع الكتاب كل ذلك لمدة ثلاثة شهور . ثم يضاف إلى مجموع كل هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن الورق والمداد وغيرها من المواد المستهلكة . ومجموع هذا كله هو النفقات التى سيدفعها الديوان إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة (أى أن الديوان لم يكسب شيئا إلى هذا الحد) قال . فاذا بلغت هذه النفقات كلها ١٢,٠٠٠ قرش فإن الديوان يضيف اليها نسبة هى قيمة ربح الحكومة وعلى ذلك تصبح النفقات الكلية ١٨,٠٠٠ قرش وهو ما يدفعه الملتزم نظير طبع كتاب . قال فاذا تبين بعد طبع الكتاب أنه استهلك فيه مواد أكثر مما سبق تقديره بأن زادت عدد صفحاته عما قدّر فى أول الاتفاق وزاد تبعا لذلك ثمن الورق والمداد عما كان مقدّرا ، فان هذه الزيادة تضاف إلى تلك النفقات . و إذا استغرق طبع الكتاب مدة أزيد مما كان مقدّرا له أضيف إلى النفقات أيضا مرتبات الموظفين والعمال الذين عملوا فيه فى تلك المدة الزائدة . ومن هذا كان من صالح الملتزم أن يطبع الكتاب فى أقصر مدة حتى لا تكثر مرتبات الموظفين فيما سيدفعه من النفقات(٢) .

(١) الخطاب نفسه : ص ١٧
(٢) الخطاب السابق : ص ١٧

هذا الوصف لنظام الطبع على نفقة الملتزمين على جانب كبير من الدقة فهو وصف خبير . على أن فيه بعض النقص نستطيع أن نكمله مما عثرنا عليه من الوثائق الرسمية التى لا تصف النظام وصفا كاملا كذلك الوصف الذى أمدنا به الدكتور بيرون ، و إنما تعطى مجرد تقريرات متعلقة بحالات معينة أريد فيها إبرام اتفاق بين المطبعة و بين ملتزم على طبع كتاب يراد نشره . وهذه الوثائق تكشف عن بعض تغييرات طرأت على النظام فى بعض الحالات .

فمن ذلك حالة قاموس الفيروز بادى الذى كان يحاول الدكتور بيرون نفسه أن يطبعه على نفقته فى مطبعة بولاق بواسطة الماس المتعهد التجارى للنشر . وقد عثرنا على مكاتبة رسمية خاصة بهذه الحالة صادرة من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق جاء فيها :

«قد صار الاطلاع على شرحكم المسطر باطنه المؤرخ فى ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده فى ٢٤ منه وما توضح به عن خصوص المقايسة المقتضى تحريرها منطرفكم عن تشغيل ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعه الخواجه والماس صار معلوم . والحال أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأى كتاب من كتب كامل افندى فبعد نسبته إلى الكتاب المطبوع أخيرا عليذمة الأفندى المذكور و إضافة الماهيات المقتضى إيضاحها بالمقايسة فحيث أفدتوا أن ماهيات المصححين تعرف وكذا أثمان الورق واللون بالمثل فيضاف على ذلك من الماهيات الباقية الذى أوضحتوا عن عدم معرفتها ماهية نفر بواب وربع ماهية المخزنجى وكذا نصف ماهية الملاحظ وماهية واحد كاتب ومعهذا يضاف على الكتاب المذكور أرباح العشرة واحد كمثل الملتزمين . و بناء عليه اقتضى شرح هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايسة المطلوبة على الوجه المشروح بهم بالبيان وتقدموا إرسالها لهذا الطرف إنما يكون تحريرها بالضبط الشافى بالدقة(١)» .

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ : ص ٣٠٠٢ ، وثيقة رقم ٤١٣ من الديوان إلى دار الطباعة فى ٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥ م) محفوظات عابدين .

فهذه الوثيقة تظهرنا على أنه فى هذه الحالة وفى بعض الحالات الأخرى عدل عن قيام المطبعة بطبع صفحة من الكتاب لتقدير عدد صفحاته و إثبات نوع الورق وكيفية الطبع المتفق عليها بين المطبعة والملتزم، واتبع نظام آخر هو نسبة الكتاب المراد الاتفاق على طبعه إلى كتاب آخر يشبهه مما سبق أن طبعته المطبعة لملتزم آخر وتقدر النفقات على أساس النفقات الفعلية للكتاب الأول .

ومن الجائز أن الكيفية التى قررها بيرون وهى طبع صفحة مقدما و إجراء الحساب على أساسها كان متبعا فى أول العهد بتشغيل كتب لحساب ملتزمين قبل أن يتقرر النفقات بشكل يطمئن إليه أولو الأمر . وواضح أن المطبعة قبل أن تطبع لحساب ملتزمين لم تكن تحسب نفقات طبع كل كتاب على حدة بالدقة إذ كانت المواد مواد الحكومة والكتاب كتاب الحكومة فلا حاجة إذن لتقدير نفقات الكتاب بالدقة ، و إنما كان يكفى تقدير تقريبى يتم على أساسه ثمن الكتاب . فلما كثر تشغيل الكتب لحساب ملتزمين وأصبح يوجد بالمطبعة كتب من أنواع وأحجام متعددة أمكن تقدير نفقات كتاب جديد بالقياس إلى نفقات كتاب سبق طبعه وأمكن تغيير الكيفية التى تحسب بواسطتها نفقات الكتاب بين المطبعة والملتزم . فهذا تعديل .

و يوضح هـذه الوثيقة أيضا أن حساب مرتبات الموظفين كان حسابا دقيقا شاملا بحيث يتناول حتى الخزنجى وحتى الملاحظ وحتى الكاتب وحتى بواب المطبعة تحسب ماهيته على كتاب الملتزم .

وتدل الوثيقة أيضا على أن الربح الذى تتقاضاه المطبعة بعد حساب نفقات طبع الكتاب ليس ٦٠٠٠ قرش عن ١٢٠٠٠ قرش من النفقات أى ٥٠٪ كما ذكر الدكتور بيرون ولكنه قرش واحد عن كل عشرة قروش أى ١٠٪ وفرق كبير ما بين الربحين .

ومن وثائق أخرى يتضح أن مرتبات الموظفين الذين يضافون إلى حساب الملتزم كان يراعى فيها حجم الكتاب لا مجرد مرتب الموظف أى موظف . خذ مثلا هذا الخطاب الذى أجاب فيه الديوان المطبعة عن سؤال خاص بكتاب لملتزم .

«صار معلوم ما ذكرتوه بشرحكم هـذا المؤرخ فى ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ ووروده فى ٢٩ منه . والحال عن الكتاب يلزم توردوا بالمقايسة مقدار ماهية الكاتب الذى من نمرة مايتان وخمسون غرش وكذا ربع ماهية الخزنجية جميعا ولأجل الإفادة شرح هذا[1]» .

فالكاتب الذى أضيف مرتبه إلى حساب الملتزم فى هـذه الحالة لم يكن أى كاتب بالمطبعة بل كان كاتبا معينا مرتبه مايتان وخمسون قرشا فقط ، ولو كان الكتاب أكبر لأضيف إلى مقايسة تشغيله مرتب كاتب من فئة أخرى قد تكون خمسة جنيهات أو أقل أو أكثر حسب حجم الكتاب . و بالتالى لو كان الكتاب أصـغر لأضيف مرتب كاتب من فئة أقل أو لأضيف نصف مرتب نفس الكاتب لو كان هو أقل كتاب المطبعة مرتبا .

وتدل وثائق أخرى على أن هناك أنواعا أخرى من النفقات كانت تضاف إلى حساب الملتزم لم ترد فى تقرير الدكتور بيرون . فمن هذه النفقات ما يستهلك من الحروف وأصناف المعادن الأخرى فى أثناء عملية الطبع .

ففى خطاب من الديوان إلى المطبعة ردا على استفهام عما يتبع فى شأن عجز ظهر فى حروف القاعدة الجديدة بعد طبع كتابين يقول الديوان :

« والحـال عن الأحرف القديمة التى ظهرت من تشغيل الكتابين المذكورين من القاعدة الجديدة مع العجز يجرى توزيعهم على الكتابين المذكورين حكم ما توضح بشرحكم الأول[2] » .

فالحروف التى تلفت والعجز الذى ظهر فيها أضيف ثمنها على الملتزم أو الملتزمين الذين طبع الكتابان لحسابهم . وفى وثيقة أخرى نقرأ :

«الشيخ حسنين الطلباوى ظهر طرفه عجز مبلغ ١٤ قرشا و بارة واحدة فى المدّة لغاية سنة٥٨ عن قيمة رطل واحد ونصف من البرنيطة الحديد والظهر وعن أثمـان ثلاثة أرطال

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس دفتر رقم ١١ : ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٤ من الديوان الدار الطباعة فى ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ (٩ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ : ص ٣٠١٢ وثيقة رقم ٤٣٩ من الديوان الى دار الطباعة فى ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٠ مارس سنة ١٨٤٥ م) محفوظات عابدين .

وربع قوالب سبك الرقايق ولما طاب منه ذلك أفاد أن الرطل ونصف عادم فى النار . والملاحظ والمعاون صدّقوا على ذلك بما أن النقص فى الأوزان والأعداد موجودة . ولذلك تريدوا إضافة هذا المبلغ على روك التشغيل مقابلة خصمه لحاصل العهد والزممات . . . فلا مانع من الإجرا كما ترغبوا إنما يلزم تفيدون عن أسباب تأخير ذلك كل هذه المدة ليجرى اللازم ولأجل الإفادة شرحهذا[1] » .

وفى وثيقة أخرى مشابهة ورد :

« مما توضح بالشقة الملصوقة معه نفهم أن طباعين الحروف ظهر عليهم عجز من واقع جرد سنة ٦٠ أصناف نحاس بمبلغ ١٧ ٧٧ ولما طاب منهم تسديد ذلك أفادوا أن هذه العجز ظهر فى الاستعمال فى التشغيل بما أنه ناتج فى الوزن والأعداد موجودة عن ما هى عليه والمعاون والملاحظ صدّقوا على ذلك وبهذا تريدوا إضافة المبلغ المذكور على روك التشغيل فيصير إضافته على التشغيل كما ترغبوا[2] » .

وعلى ذلك فكل عجز أو تلف يظهر فى حروف الطبع أو رقايق النحاس أو غير ذلك مما يستخدم فى طبع الكتب يضاف إلى حساب الملتزمين الذين لفائدتهم يتم طبع هذه الكتب . فإن كان التلف والعجز خاصين بمدة طُبع فى أثنائها جملة كتب لعدد من الملتزمين جعل ثمن العجز والتلف (روكيه) أى مشاعا بين الجميع وقسم بالتساوى عليهم .

فالحساب بين الملتزم والمطبعة إذن يتكون من ثمن المواد التى دخلت فى تشغيل كتابه من ورق ومداد وورق مقوى للتجليد ، ثم من مرتبات الموظفين الذين اشتركوا فى عملية طبع الكتاب من ناظر المطبعة إلى جماعى الحروف والطباعين والمصححين والمجلدين إلى الكتاب والخزنجية إلى الحمالين وبواب المطبعة ، ثم من ثمن ما يستهلك أو يتلف أو ينقص من حروف الطبع والسبائك المعدنية وغيرها . ويضاف إلى جميع ما تقدم نسبة

(١) نفس الدفتر السابق ، وثيقة رقم ٥٢٥ ، ص ٦٩ ، ٢٣ من الديوان إلى دار الطباعة فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ — ٣ أبريل سنة ١٨٤٥ .

(٢) نفس الدفتر ، وثيقة رقم ٥٣٩ ، ٤٠٠٣ ، من الديوان الى دار الطباعة فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ — ٤ أبريل سنة ١٨٤٥ .

من جميع النفقات نظير ربح المطبعة وهى تتفاوت بين ٥٠٪ كما قرر بيرون و١٠٪ كما ورد فى الوثائق .

نريد ان نقف قليلا عند هذا النظام حتى نستطيع أن نقدره كنظام للطبع قد يساعد على نشر الكتب والمعرفة إذا كان عادلا وقد يؤدى إلى عدم انتشارها إذا كان مجحفا بحقوق الملتزمين .

واضح من النظام كما وصفه الدكتور بيرون أنه لا علاقة فيه بين الملتزم والمطبعة ، وإنما العلاقة بين الملتزم وديوان المدارس ، فكل الاتفاقات كانت تعقد مع الديوان . أما المطبعة فتتقدم بمقايساتها إلى الديوان ثم تتسلم أمر تشغيل من الديوان بطبع الكتاب فيطبع . أما الاتفاق وأما تسلم نفقات الطبع من الملتزم فكانت كلها تتم بمعرفة الديوان بناء على ما يرد اليه من مقايسات المطبعة .

والنظام فيه بعض عيوب : أولها هى أن مرتب ناظر المطبعة تبعا لتقرير الدكتور بيرون يحسب على الملتزم مع أن الناظر لا يقتصر على العمل فى طبع كتاب بل هو يباشر أعمال المطبعة كلها وهذا عمل خاص بالحكومة ولا علاقة له بالملتزم . ففى نفس الوقت الذى يطبع فيه كتاب الملتزم يطبع أيضا فى المطبعة كتب خاصة بالحكومة فكان يجب أن يوزع مرتب الناظر بالعدل بين الملتزمين والحكومة بنسبة مايخص كلا منهما من وقته وعمله . ومن الجائز أن جزءا فقط من مرتب الناظر كان يضاف إلى حساب الملتزم وفات بيرون أن يشير إلى ذلك . وماذا يكون من أمر مرتب الناظر لو اجتمع بالمطبعة كتابان لملتزمين مختلفين فى وقت واحد . فحتى لو قسم مرتبه بينهما مناصفة فانهما يظلمان لأنهما على ضعفهما تحملا عبء الحكومة .

عيب آخر — أنه سبق القول بأن الملتزم لا علاقة له بالمطبعة وإنما كل علاقته بالديوان فهو بذلك لا يمكنه أن يضمن أن الموظفين الذين حسبت مرتباتهم عليه فى مدة ما سينفقون كل وقتهم فى طبع كتابه ، بل قد يستخدمون فى أعمال أخرى خاصة بأعمال الحكومة . فمن الممكن أن يضطر الناظر لإنهاء طبع كتاب مما يطبع للحكومة إلى أن يستخدم مثل هؤلاء العمال فيه حتى يتم فى الوقت المحدد خوفا من المؤاخذة أو العقاب . وحتى

لو لم يحدث ذلك فان الملتزم لا يستطيع أن يتحقق من أنه لم يدفع إلا نفقات طبع كتابه ، وما يجعله يدفع ما يحسب عليه من المرتبات مرتاحا راضيا .

عيب ثالث — أن الدكتور أكد أن كل تأخير فى طبع الكتاب يستدعى إطالة مدة ذلك الطبع يتحمل الملتزم مسئوليته وتحسب عليه المرتبات مدة التأخير . وهذا غبن فقد يكون التأخر مترتبا على إهمال المطبعة لا طبيعة كتاب الملتزم . ثم إن الملتزم فى هذا النظام مستبد به لا يملك ما يملكه غيره من أصحاب المعاملات من حرية المناقشة والمساومة بل إن نفقات الكتاب التى يدفعها تكون على ما يبدو أشبه شىء بضريبة تفرض عليه فرضا .

عيب رابع — هو أن الحكومة لو صح كلام بيرون تتقاضى ربحا فى طبع الكتاب أكبر بكثير مما يجب عليها من تشجيع طبع الكتب ونشرها . فالمثل الذى أورده الدكتور بيرون يظهر أن نسبة ربح الحكومة فى طبع كتاب ما تبلغ ٥٠٪ فهى تأخذ من الملتزم ١٨ ألف قرش إذا بلغ مجموع ما تكلفه الكتاب ١٢ ألفا . فهى تربح النصف وهذه نسبة عالية جدا فيها غبن على الملتزم وفيها إسراف من جانب الحكومة . على أن هذه النسبة قد خفضت فيما بعد إلى ١٠٪ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية وهو ربح معقول جدا . ثم إن بيرون لم يبين لنا كيفية الدفع فى هذا النظام والظاهر أن النفقات المحددة كانت تدفع فورا وفى هذا إرهاق لملتزم الطبع فبينما هو يدفع ثمانية عشر ألف قرش دفعة واحدة فانه ينتظر أن يجمعها من بيع الكتاب نسخة نسخة .

عيب خامس — يكمن فى مبدأ إضافة كل عجز فى المواد على «روك التشغيل» . فهذا باب واسع أمام كل مهمل فى عهدته وكل قليل الذمة ، إذ يمكنه أن ينسب العجز والتلف إلى العمل ، ويخص بذلك الفترة التى يطبع بها كتب الملتزمين لتطمئن الحكومة إلى أن عهدتها ستستكمل دون خسارة عليها فلا تطول المحاسبة ولا يشتد الحساب . وعندنا حالة صارخة من حالات ظلم المطبعة للملتزمين عن طريق روك التشغيل . ففى مراسلة من ديوان المدارس الى المطبعة ورد :

«الخواجه والماس أخبر أن التذاكر الذى صار طبعها له عطى له مقايسة عن تكاليفها مبلغ عشرون غرش ونصف فضه والان عطى له هذه المقايسة مندرجا بها مبلغ ماية غرش

وسبعة غروش وكسور روكيه خلاف المبلغ المتقدم ذكره مع أنه مستكثر هذا المبلغ بداعى أن هذه شىء واهى ومع ذلك الورق من طرفه ليس من الميرى وحيث مافهم (ماهنا للنفى) أسباب إضافة هذه الروكية جميعها على تشغيل ذلك التذاكر لزم شرح هذا لكم لتفيدون عن ذلك[1]» .

فهذه ليست حالة كتاب و إنما حالة تذاكر لعلها دعوة لوليمة أو لاحتفال ، ولعلها إعلان عن قاموس الفيروز بادى الذى كان يزمع والماس طبعه فى بولاق لحسابه وكان يعان عنه فى أوربا قبل تمام الاتفاق على طبعه . أحضر والماس الورق من عنده وطلبت المطبعة فى مقايستها عشرين قرشا ونصف فضة أجرة للطبع وربما ثمنا للمداد ، وهو مبلغ يظهر تفاهة العملية . وفى النهاية يفاجأ الرجل باضافة مائة وسبعة من القروش إلى المبلغ الأصلى ، أى أنه طولب بدفع ستة أضعاف التقدير الأصلى قيمة ما نال هذه العمليه البسيطة من روكية التشغيل أى من ثمن الناقص والتالف .

فاذا رجعنا إلى الوثيقة السابقة الخاصة بما ظهر من العجز عند حسنين الطلباوى وجدنا أن العجز فى حالته قدر بأربعة عشر قرشا نظير أربعة أرطال ونصف رطل من الحديد والظهر وقوالب السبك . وعلى هذا الأساس يكون قيمة العجز فى حالة تذاكر والماس هو ستة وثلاثون رطلا من المعدن تلفت أو تآكلت فى أثناء طبع عدد من التذاكر كانت من القلة بحيث قدرت المطبعة لطبعها عشرين قرشا لاغير . فكم تكون جملة العجز فى هذه الحالة إذا كان هذا القدر الجسيم هو نصيب عدد من التذاكر من روك التشغيل الذى وزع على كل الملتزمين الذين تعاملوا مع المطبعة فى تلك الفترة .

وكما أن للنظام عيوبا فله أيضا حسنات . فهو نظام قوى لا يمكن أن تتطرق المحاباة إليه . فلو قد كان قائما على المساومة وتقدير رجال الديوان أو المطبعة لأمكن أن يحابى بعض الملتزمين دون البعض الآخر ، فيكيل أولو الأمر بكيلين أو أكثر على حسب شخصية الملتزم وعلاقته بهم . ولكن النظام ثابت ليس فيه مجال للمحاباة لأنه يقوم على عدد صفحات الكتاب وعدد نسخه والمدة التى استغرقها فى الطبع وعدد العمال الذين اشتغلوا فيه ومرتباتهم

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ، ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٣ من ديوان المدارس الى المطبعة فى ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ — (٩ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

وكلها أسس مادية لا يختلف فيها تقدير عن تقدير . ثم إن النظام كما هو لو نفذ بأمانة من جانب عمال المطبعة و إذا استثنينا مبدأ "روك التشغيل" و بعض المرتبات نظام عادل بين الملتزم والديوان. فهو عبارة عن تأجير جزء من المطبعة للملتزم ينفق عليه مدة انتفاعه به وهو أساس عادل . هـذا إلى أن النظام أدى إلى طبع كثير من الكتب على نفقة الملتزمين الذين كسبوا من تجارتهم ونشروا الكتب فى وقت لم يكن فيه وسيلة أخرى لنشرها .

و إذا كان فى ظاهر النظام بعض الغبن و إذا كان ينذر بكثرة النفقات بدرجة يستحيل معها أن يربح الملتزم و يتشجع على طبع كتب على نفقته فان الحقيقة كانت عكس ذلك بالمرة ، فقد يهول الإنسان أن يحسب على الملتزم نفقات عدد كبير من موظفى المطبعـة وعمالها مدة شهرين أو ثلاثة أو أربعة على حسب حجم الكتاب . ولكن هذا الشعور يخف بل و يتلاشى إذا عرفنا أن هـذا النظام وضع واتبع فى عهد كان فيه شيخ الأزهر لا يزيد راتبه عن خمس وعشرين كيسة فى السنة أى عشرة جنيهات ونصف جنيه فى الشهر ، وكان راتب وكيل المديرية أربعة جنيهات ، وكان راتب ناظر القسم أى ما هو فى مكان المدير الآن ستة جنيهات ، وكان راتب كتاب الدواوين مائة وثلاثين قرشا ، وكان طالب البعثة بعد عودته من فرنسا لا يتقاضى أكثر من جنيه ونصف جنيه[1] .

ومما يثبت تماما أن النظام لم يكن جائرا فى جملته ولم يكن ضارا بانتشار الكتب فى شيء تقرير الدكتور بيرون نفسه عنه فهو يقول بعد أن شرحه ما ترجمته :

« ومهما عظمت قيمة نفقات الكتاب المطبوع فان الملتزم يربح دائما نصف هـذه النفقات فيما لو بيع الكتاب[2] » .

وهذا النص لا يترك عندنا مجالا للشك فى صلاحية ذلك النظام وفائدته بالرغم من عيوبه. والنظام بعد هذه العبارة من رجل خبير به مارسه بنفسه وعومل به لا يحتمل نقدا ولا تجريحا .

ولكن الدكتور بيرون يقرر أيضا فى نفس خطابه السابق أن الملتزمين قل إقبالهم على طبع الكتب على حسابهم بمطبعة بولاق . قال : «بل انعدم هذا الأمر من مدة» . فكيف

(١) رجعت فى هذه المرتبات الى أوامر محمد على باشا بدار المحفوظات ثم الى الوقائع .

(٢) خطاب الدكتور بيرون للمسيو مول السالف الذكر . المجلة الأسيوية ج ٢ سنة ١٨٤٣ ص ١٨ .

نفسر ذلك إذن مع ما سبق من قوله إنهم يربحون نصف ما يدفعون (فيما لو بيع الكتاب) . تعليل ذلك هو أن الكتب مع مزيد الأسف لم تكن تباع مطلقا . وذلك لأن مصر لم يكن فيها قراء فى ذلك الوقت غير علماء الأزهر ومجاوريه وغير تلاميذ المدارس الحديثة . أما علماء الأزهر فى ذلك الوقت فكل ما وصلنا عنهم من الأخبار سواء كان من الكتاب المصريين أو من الكتاب الأجانب يؤكد أنهم كانوا قليلى الاطلاع بحيث إنهم لم يكونوا يعرفون أسماء أشهر الكتب العربية وأن أحب الكتب إلى نفوسهم كانت كتب الهزل وما ينساق انسياقه من كتب النوادر والحكايات. أما مجاورو الأزهر فقد كانوا من طراز عصرهم و كانوا فقراء ليس معهم ما يدفعونه ثمنا لكتاب . ولذا كانت وسيلتهم النسخ فى كل ما يحتاجون إليه من كتب دراستهم الأزهرية . أما تلاميذ المدارس الحديثة فكان همهم منصرفا إلى تحصيل العلوم الحديثة التى لم يكن يطبع منها شيء على حساب ملتزم والتى كانت توزع عليهم مجانا فى مدارسهم . ولذا اضطر الملتزمون فى توزيع كتبهم إلى أن يسلكوا مسلكا صعبا ، فكانوا يبعثون بها إلى القسطنطينية وأزمير و بلاد العرب وغيرها من البلدان[1]، لتباع هناك حيث القراء أكثر ومجال البيع أوسع، ولا يخفى ما فى هـذا التصدير من المشقة العظيمة التى ما كان أغنى الملتزم عنها فيما لو وفر نقوده وعاش عيشة أهله على النسخ و بيع المخطوط من الكتب إن كان محترفا بالمتاجرة فيها أو إبقاء المخطوط عنده يتمتع هو بقراءته والنظر فيه إن كان من غواة الكتب وهواة المطالعة ذوى الأرزاق الموفورة .

من هـذا نرى أن نظام الطبع بالمطبعة لم يكن مسئولا عن إحجام الملتزمين عن طبع الكتب بها ولم يكن مدينا فى ما ترتب على ذلك من عدم انتشار الكتب بل المسئول هو حالة مصر فى ذلك الوقت وعدم وجود قراء بين أهلها . و إذا كنا الآن نشكو من قلة القراء ومن صعوبة توزيع الكتب المطبوعة فلا غرابة فى أن يشكو الملتزمون من ذلك قبل الآن بقرن من الزمان . فالمسئول أمامنا عن إحجام الملتزمين عن طبع الكتب ليس هو نظام المطبعة بل هو عصر البيكوات المماليك بما كان فيه من جهل ورذيلة .

(١) نفس الخطاب السابق ص ١٨ . وأيضا قائمة مطبوعات بولاق لبيانكى . المجلة الأسيوية نفس العدد السابق .

الفصل الثامن

حياة المطبعة فى عهد محمد على

مر تاريخ مطبعة بولاق فى أدوار مختلفة تفاوت بينها تقدما وتأخرا ، إلا أنها ظلت فى كل تلك الأدوار مبعثا لنور العلم والمعرفة ووسيلة هامة لنشر الثقافة فى مصر .

ابتدأت المطبعة ابتداء بسيطا كانت فيه قليلة المعدات محددة الغرض إذ كانت آلاتها لا تزيد على ثلاث آلات وحروفها لا تربو على مجموعة واحدة ، وإذ كانت لا يطبع بها إلا تعليمات الجيش وهى لم تكن تزيد على أربعة كتب فى السنة بل لم تزد فى بعض السنين على كتابين . ونحن نلاحظ هذه الحياة البسيطة فى تاريخ المطبعة منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ فهى إلى تلك السنة قليلة الإنتاج غير منتظمة التقدم ولا مطردة النمو . بلغ عدد مطبوعاتها فى بعض السنين مالا يزيد على كتاب أو كتابين ، وما كان يزيد إنتاجها فى إحدى السنين إلا ليهبط هبوطا فجائيا عظيما فى السنة التالية لها مباشرة . ولكن ابتداء من سنة ١٨٣٣ نلحظ حياة جديدة فى المطبعة فيها قوة وفيها نشاط وفيها تقدم مطرد . فمطبوعاتها تزيد على خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك السنة وتستمر هذه الزيادة من سنة إلى أخرى .

وهذا الانقلاب فى تاريخ المطبعة له أسباب أحدثت تأثيرها فى المدة من إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ فأوجدت بعد ذلك التاريخ عصرا جديدا فى حياة المطبعة نلمسه فى المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ حين تبدأ عوامل أخرى من نوع آخر فى الظهور والتأثير. أما تلك العوامل التى أدت إلى دخول المطبعة فى دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢ فهى :

أولا — إنشاء المدارس ، فمنذ أنشئت المطبعة توالى إنشاء المدارس مدرسة بعد أخرى ففتحت مدارس الطب والصيدلة والكيمياء ثم المدارس الحربية على اختلاف أنواعها ومدارس الهندسة والزراعة واللغات وغير ذلك من أنواع المدارس. وقد كان تلاميذ تلك

المدارس فى حاجة إلى كتب يتعلمون منها ويقرءون فيها وكان لابد من طبع هذه الكتب فى مطبعة بولاق . وهكذا اتسعت دائرة العمل بالمطبعة وتعددت أنواع مطبوعاتها فبعد أن كانت قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه أصبحت تشمل كتب المدارس. وقد كانت هذه أكثر من تلك عددا وأوسع انتشارا . وبذلك كان إنشاء المدارس عاملا من عوامل انتعاش المطبعة بعد سنة ١٨٣٢

ثانيا — نشاط حركة الترجمة وما كان من اهتمام محمد على باشا بنقل الكتب من اللغات الأوربية إلى اللغة العربية. واهتمام الباشا بالترجمة مشهور، فقد كان فى كل مدرسة قلم خاص بترجمة الكتب الأوربية التى تختص بما يعلم فى المدرسة من العلوم . وكانت مهمة أساتذة المدارس لا التدريس فقط ، بل أيضا ترجمة الكتب من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية[1] ، وأنشئت مدرسة خاصة بالترجمة هى مدرسة الألسن . هذا علاوة على أقلام الترجمة التى أنشئت لتباشر ترجمة الكتب فى مختلف العلوم . هذا إلى أن أعضاء البعثة الأولى التى أوفدها الباشا فى سنة ١٨٢٦ إلى فرنسا قد عادوا الى مصر فى سنة ١٨٣٢ وثابت أنهم جميعا استخدموا بعد رجوعهم فى ترجمة الكتب بالإضافة إلى أشياء أخرى وليس من شك فى أن هذا النشاط الهائل فى الترجمة قد أمد مطبعة بولاق بمدد لا ينضب معينه من الكتب التى سببت انتعاشها فى سنة ١٨٣٣ أى بعد رجوع تلك الطائفة من المترجمين مباشرة . وقد أنشئت أقلام عديدة للترجمة برئاسة بعض هؤلاء من أمثال رفاعه بك ومحمد افندى بيومى وأضرابهم من مشاهير المترجمين . بل غالى محمد على فى تكليف هؤلاء الطلاب بالترجمة فأمرهم بترجمة ما يدرسونه من الكتب وهم يطلبون العلم فى أوربا كما يتضح من أمر صدر من الباشا الى باغوص بك فى أغسطس سنة ١٨٣٣ ترجمته :

« كان تنبه على كلوت بك بإلزام الطلبة الذين أرسلوا إلى أوربا لتلقى فنون الطب بها بترجمة الكتب التى يدرسونها أولا بأول إلى العربية وإرسالها . فإذا لم تكن وصلت التراجم يكتب للطلبة أنفسهم على أوامر من المختومة بختمنا الموجودة بطرف زكى افندى

(١) سانت جون — كتابه السالف الذكر : ج ٢ ص ٣٩٦

مأمور ديوان خديوى بالإسكندرية بمعنى ذلك بحيث تكون الأوامر بالعربى لأولاد العرب و بالتركى لأولاد الترك . وعرض ما يكتب قبل إرساله[١] » .

وهذا الأمر يوضح أكثر من أى شيء آخر انتعاش حركة الترجمة ذلك الانتعاش الذى كان من نتيجته ترجمة مئات الكتب من اللغات الأجنبيـة زادت ثروة اللغة العربيـة وطبعت بمطبعة بولاق فساعدت على دخولها فى دور جديد من الانتعاش والرقى والإنتاج .

ثالثا — تخصيص عدد من أعضاء البعثات لتعلم فنون الرسم والحفر والطباعة .

وقد ورد ذلك فى تقرير رفعـــه المسيو جومار مدير البعثة المصرية فى باريس للجمعية الأسيوية عن البعثة الأولى التى أوفدها الباشا إلى باريس فى سنة ١٨٢٦ فقد جاء فى هذا التقرير ما ترجمته :

« يتعلم بعض الطلاب الرسم كتمهيد لتعلم حفر الخرائط وهنـدسة البناء والآلات والطبع على الحجر . وهؤلاء هم الذين سيباشرون حفر لوحات كتب العلوم التى ستترجم إلى العربية . وهم يتعلمون أيضا فن الطباعة [٢] »

ثم سمى طالبين قال إنهما يتعلمان « الحفر والطباعة والنقش على الحجر » وهما حسن الوردانى المولود فى القاهرة وعمره ١٧ سنة ومحمد أسعد المولود فى القاهرة وعمره ١٥ سنة[٣] .

ولم ينس محمد على المطبعة فى بعثاته التالية لتلك البعثة الأولى فخصص طالبين آخرين من بعثة سنة ١٨٢٧ (١٢٤٢ هـ) لتعلم فن الحفر والرسم وهما محمد مراد ومحمد إسماعيل [٤]

---

(١) أمر من محمد على باشا إلى باغوص بك فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٩ كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٦ ، ص ٣١٤

(٢) *Jour. Asiat.*, 2 me Serie, Tome 11, 1828, p. 107. Hamont. *L'Egypte sous M.A.*, Vol I, Ch. VII, p. 185.

(٣) نفس تقرير المسيو جومار السابق بالمجلة الأسيوية . وعنه أخذ أيضا هامون ص ٨٧ . وأيضا تقويم النيل ج ٢ . وأيضا البعثات العلمية للأمير عمر طوسون ص ٢٨ و ص ٤٢

(٤) Clot Bey—*Apérçus Sur l'Egypte*, Tome 11, P. 335—336.

إلا أن هذا العامل الهام لم يؤثر فى إنعاش المطبعة بالحد الذى يتوقعه الإنسان منه فقد كانت حكومة الباشا تستخدم أعضاء البعثات بعد عودتهم من أوروبا فى غير ما تعلموه و بذلك كانت تخسر تعلمهم وخبرتهم التى اكتسبوها مدة طلبهم العلم هناك . يقول هامون ما ترجمته :

« إن أفراد البعثة عند عودتهم إلى مصر لم تضعهم حكومة الباشا فى الوظائف التى تناسب ما تخصصوا فيه من ضروب العلوم والفنون و إنما وضع كل واحد منهم فى وظيفة تحتاج غير ما تعلمه فى باريس . فمثلا — مختار افندى (مختار بك) وأحمد افندى (أحمد بك) عينا لمراقبة الأشغال العمومية مع أنهما تخصصا أثناء بعثتهما فى فن الحرب . وعين محمود افندى الذى تخصص فى البحرية ناظرا للمالية باسم محمود بك . واسطفان افندى الذى تخصص فى السياسة ودرسها دراسة خاصة عينته الحكومة فى نظارة المعارف العمومية . ومحمد بيومى الذى درس المياه عين مدرسا للكيمياء فى مدرسة بولاق وهكذا...وهكذا[١] » .

ويضرب سانت جون بعض هذه الأمثـلة لشبان تعلموا فن السياسـة ثم استخدموا فى ترجمة قوانين حربية ثم يعلق على ذلك بقوله ما ترجمته :

« وهكذا بدلا من أن يستخدموا فى المصالح العـامة تحت إشراف رؤساء الحكومة حيث يمكنهم أن يقترحوا إصلاحات نافعة بمـا اكتسبوه من خبرة و بمـا فيهم من تحمس فانهم يصرفون كل وقتهم فى عمل غريب كل الغرابة عن دراساتهم بعيد كل البعـد عن مداركهم وأفهامهم[٢] » .

ويقرر مثل ذلك أيضا "ييتس Yates" فيقول : « ... وحتى الذين تعلموا فى انجلترا وفرنسا لا يكافئون بعد عودتهم بعمل أى شيء يتصل بما تعلموه[٣] » .

وعلى هذا النحو يمكننا أن نقول إن أعضاء بعثـــة الحفر والطباعة لم يستخدموا فى المطبعة بعد عودتهم حتى يحدثوا أثرا هاما فى حياتها . وهذا هو ما حدث بالفعل فالثابت

---

(١) Hamont—*L'Egypte Sous M.A.* Vol 1, Ch. VII. *p.* 194.

(٢) سانت جون — كتابه المتقدم : ج ٢ ، الفصل السابع عشر ، ص ٤٠٤

(٣) Yates—*The Modern History and Conditions of Egypte*, Vol, 1, *p* 510.

هو أن حسن الوردانى عين بعد رجوعه مدرسا للرسم بمدرسة المهندسخانة ببولاق ، وأن محمد أسعد عين فى الترسانة ، وأن محمد اسماعيل عين مدرسا بمدرسة الطوبجية[١] . وبذلك تكون المطبعة قد خسرت خسارة عظيمة .

وهذا النقد من جانب هؤلاء الكتاب على صحته من ناحية الحقائق الظاهرة يقوم على عدم فهم لطبيعة حكومة محمد على فى مصر .

فالاقتصار على وظيفة واحدة لم يكن من نظام حكومة الباشا . وعلى ذلك لايمنع استخدام هؤلاء الشبان فى وظائف أخرى كالتدريس من أن يكلفوا بنقش لوحات الكتب ورسوم المطبوعات . فحسن الوردانى الذى عين مدرسا بمدرسة الهندسة حفر من غير شك اللوحات الهندسية اللازمة لكتب الفن الهندسى . ومحمد اسماعيل الذى عين فى مدرسة الطوبجية حفر من غير شك لوحات الكتب الحربية ورسومها . وقد كان من أثر هؤلاء أيضا أن فتحت مدرسة خاصة بتعليم الحفر والنقش كما جاء فى تقرير المستر « هولرويد Holroyd » عن مصر فى سنة ١٨٣٧ فقد ذكر فيه ضمن قائمة عن المدارس المصرية : «مدرسة للحفر فى بولاق (أنشئت حديثا) يديرها رجل مصرى اسمه حسن افندى (الذى تعلم فى فرنسا)، وعدد تلاميذها عشرة تلاميذ[٢]» . ومن المؤكد أن حسن افندى هذا ناظر مدرسة الحفر هو حسن الوردانى عضو بعثة الطباعة والحفر فى إرسالية سنة ١٨٢٦

وعندنا دليل ثابت على أن حسن افندى الوردانى هذا ترك كل هذه الوظائف واشتغل "رسيما" بالمطبعة خاصة . وقد ورد اسمه فى جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤م) ضمن موظفى المطبعة وكتب أمام اسمه "رسيم" وأمام مرتبه ٧٥٠ قرشا[٣] . وهذا دليل على أنه كان رسيما بالمطبعة فى سنة ١٨٤٤ ولا بد وأنه كان يشغل هذه الوظيفة قبل هذه السنة بسنوات عديدة ولكن يمنعنا من تحقيقها أن دفاتر سنة ١٢٦٠

(١) تراجع هذه التعيينات فى تقويم النيل : ج ٢ الملحق الخاص بالبعثات . ثم بكتاب البعثات العلمية للأمير عمر طوسون .

(٢) Arthur T. Holroyd, *Egypt and Mohamed Ali Pasha in 1837*. P. 9.

(٣) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق — دار المحفوظات المصرية — مخزن المعاشات . دفتر رقم ١

(١٨٤٤) هى أقدم دفاتر استحقاقات محفوظة فى مصر . وكذلك عين بها أحمد العطار بعد أن عاد من[١] فرنسا ومن ذلك نرى أن إيفاد مثل هؤلاء الشبان رقى مطبوعات بولاق وهذب صناعة الطبع بها . وبذا يكون ذلك عاملا من عوامل دخول المطبعة فى دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢

رابعا — نقل المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالى الفسيح فى سنة ١٨٢٩ وقد سبق بيان ذلك وشرحه فى فصل متقدم . وليس من شك فى أن نقل المطبعة إلى مكان فسيح ساعد على اتساعها وانتعاش حركة الطبع بها .

خامسا — زيادة آلات المطبعة وعددها . وقد سبق فى فصل متقدم أن شرحنا صناعة الحروف فى المطبعة وما نتج عن ذلك من زيادة مجموعات الحروف وزيادة عدد آلات المطبعة بشراء خمس آلات جديدة من باريس فى سنة ١٨٣١ وليس من شك فى أن هذا زاد قدرة المطبعة على الإنتاج .

سادسا — نجاح مشروعات محمد على المالية والإدارية إلى سنة ١٨٣٠ فان هذا النجاح سبب انتعاشا فى كل مرافق الحياة المصرية وكانت المطبعة إحدى هذه المرافق التى انتعشت بعد هذا النجاح الذى صادف الباشا فى مشروعاته . وبيان ذلك أن محمد على باشا لما استتب له الأمر فى مصر وطد العزم على إصلاح أحوالها وتحقيقا لذلك قام بمشروعاته المالية والإدارية المشهورة . وقد ظلت تلك المشروعات فى دور التجربة إلى سنة ١٨٣٠ حين بدأت تنجح وتظهر فائدتها ويطرد تقدمها وعلى ذلك أخذت سياسة الباشا تستقر ابتداء من تلك السنة وعلى ذلك دخلت مشروعات الوالى فى دور نجاح واستقرار ابتداء من ١٨٣٠ وكانت قبلها فى دور تجربة . ولا شك فى أن نجاح المشروعات واستقرار السياسة كان عاملا هاما فى تحسين الحالة المالية لمصر وبالتالى فى انتعاش الأحوال بها . وقد غمر هذا الانتعاش مطبعة بولاق ضمن ما غمر من نواحى الحياة المصرية . ونحن إذا قلنا إن المدة التى تبدأ من ١٨٣٠ كانت عصر حياة جديدة فى المطبعة فانه من الحق أن نقول إنها أيضا كانت عهدا جديدا فى تاريخ مصر الحديث بوجه عام .

(١) دفاتر ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٨ ، وثيقة ٦٥٢ ، محفوظات عابدين . وقد ترجم أحمد العطار وهو بباريس كتابا فى فن الطباعة على الحجر ما زال موجودا بخطه فى دار المحفوظات بالقلعة .

لهذه الأسباب دخلت مطبعة بولاق فى دور انتعاش عظيم بعد سنة ١٨٣٢ حتى أن مؤرخيها قالوا إن المدة بين ١٨٣٣ و ١٨٤٢ هى عصرها الذهبى فى عهد محمد على [(١)] .

والفرق بين هذا العهد وعهدها السابق له أى منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ يتضح من نظرة إلى إحصاء لما أصدرته من المطبوعات فى كل منهما :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٢٢	١	١٨٢٨	١٠
١٨٢٣	٣	١٨٢٩	١
١٨٢٤	٦	١٨٣٠	٧
١٨٢٥	٩	١٨٣١	٧
١٨٢٦	١٢	١٨٣٢	٢
١٨٢٧	٦		

فواضح من هذا الإحصاء لإنتاج العهد الأول أنه ليس هناك زيادة مطردة فى الإنتاج وأن عدد مطبوعات المطبعة ما كان يزيد فى سنة إلا ليقل قلة فاحشة فى التى تليها . وليس هذا من دلائل التقدم والرقى اللذين لا مقياس لهما غير اطراد الزيادة فى الإنتاج . ونحن لا يمكننا إزاء هذا التذبذب فى المحصول إلا أن نقول إن المطبعة فى هذا العهد الأول كانت فى دور تجربة شأن بقية مشروعات الوالى .

(١) بيانكى — المجلة الأسيوية الفرنسية سنة ١٨٤٣ : ج ٢ ، ص ٢٤
جيز — تاريخ الطباعة فى مصر — المقالة الثانيـة . مجلة المجمع العلمى المصرى : ج ٢ سنة ١٩٠٨ ص ٢٠٥ لاحظ الكاتبان ذلك الانتقال فى حياة المطبعة بالنظر إلى مطبوعاتها ولكنهما لم يوردا أسبابا لذلك . وقد أوردنا الأسباب كما تراءت لنا فى الفترة المتقدمة .

على أن التقدم والرقى يتضحان من الإحصاء التالى وهو خاص بالعهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٣٣	٨	١٨٣٨	١٦
١٨٣٤	٩	١٨٣٩	١٧
١٨٣٥	١٧	١٨٤٠	٢٥
١٨٣٦	١٨	١٨٤١	٢٦ (ومنها ٧ كتب طبع حجر)
١٨٣٧	١٨	١٨٤٢	١٤

وواضح من هذه الأرقام أن هناك زيادة مطردة فى الإنتاج وأن هناك أيضا كثرة فى عدد المطبوعات تطرد من سنة لأخرى . وهذا دليل مادى ملموس على الانتعاش الذى صادفته المطبعة فى ذلك العهد . فمجموع ما أصدرته المطبعة فى العهد الأول وهو إحدى عشرة سنة هو ٦٤ كتابا . أما مجموع ذلك فى العهد الثانى وهو عشر سنوات فقط فهو ١٦٨ كتابا فاذا أضفنا إليها ١٣ كتابا طبعت فى هذا العهد ولكنها لم ترد فى الإحصاء لأنها طبعت فى تواريخ غير مؤكدة (إلا أن الثابت أنها طبعت جميعا فى سنى ذلك العهد) كان مجموع ما أصدرته فيه هو ١٨١ كتابا . ولهذا ما قلنا من أن العهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ كان عهدا ذهبيا فى تاريخ مطبعة بولاق .

ونحن نلمس أهمية هذا العهد فى تاريخ المطبعة فى اهتمام الباشا نفسه بها ورغبته فى معرفة كل شىء عنها فقد أصدر أمرا فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) إلى ناظرها فاتح افندى يأمره فيه « بتحرير كشف ببيان الكتب الجارى طبعها و بعدد الملازم التى تنتهى يوميا والأنفار الشغالة التى تشتغل فى طبعها مبينا به العَمَلة الشغالة بالمقاولة أو بالماهية مع

بيان ماهيات المصححين لضرورة لزوم ذلك بطرفنا[١] » . فطلب الباشا لهذا البيان المفصل عن المطبعة وحالة العمل بها وما يشتغل فيها من الموظفين والعمال يظهرنا على الاهتمام الذى صادفته المطبعة فى ذلك العهد . وهذا الأمر وما يتضمنه من الاهتمام لا نجد له مثيلا فى العهد السابق .

ونحن نلمس أيضا انتعاش المطبعة فى ذلك العهد بالموازنة بين ميزانية المطبعة فى سنة ١٨٣٣ وميزانيتها فى سنة ١٨٤٢ وهما حدا ذلك العهد :

السنة	مصروفات المطبعة
١٨٣٣	٣٥٠ كيسا (أى ١٧٥٠ جنيها)
١٨٤٢	١١٩ قرش ١٣٨٦ « (أى ٦٩٣١ «)

فمصروفات المطبعة فى ميزانية الحكومة لسنة ١٨٣٣ بلغت ١٧٥٠ جنيها[٢] على حين أن مصروفاتها فى ميزانية الحكومة لسنة ١٨٤٢ بلغت ٦٩٣١ جنيها و١١٩ قرشا[٣] . وقد كتب أمام هذا المبلغ فى مفردات الميزانية هذه العبارة : « لزوم تشغيل المطبعة » . وورد ضمن مفردات هذه الميزانية مبلغ ٧٨,٧٨٩ كيسا و١٩٩ قرشا كتب أمامها « للماهيات » وهذا يظهرنا على أن المبلغ السابق ذكره أمام مصروفات المطبعة لم يكن إلا نفقاتها فقط من أثمان الورق والمداد ومستهلكات الآلات وما أشبه ذلك ، أما مرتبات موظفيها وعمالها فتخرج عن هذا المبلغ وتدخل فى باب "الماهيات" . وهذا واضح فى قوله الماهيات من غير تحديد مصلحة من المصالح مما يجعلها تشمل ماهيات جميع موظفى الحكومة بشكل عام ، وأيضا من عبارة « لزوم تشغيل المطبعة » وفيها عملية الطبع أظهر من مرتبات الموظفين . وعلى ذلك تكون مصروفات المطبعة فى سنة ١٨٤٢ قد زادت إلى أربعة أمثال ما كانت

(١) أمر من محمد على باشا إلى فاتح افندى ناظر المطبعة فى ١٥ صفر ١٢٥١ (٢ يونيه ١٨٣٥) دفاتر المعية تركى ، دفتر رقم ٦٢ ، وثيقة رقم ٦٤١ ، محفوظات عابدين

(٢) Mengin-*Histoire Sommaire de L'Egypt, sous le Gouvernement de M.A.* P. 155
Bowring-*Report on Egypt and Candia.*

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية التركية ، دفتر ٣٣٨ . كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ٣٦ ، ص ٧٠٣ (محفوظات عابدين)

عليه فى سنة ١٨٣٣ وهذا هو أكبر دليل على بيان ما للعهد المحصور بين هاتين السنتين من القيمة والأهمية فى حياة مطبعة بولاق .

ويتضح نشاط المطبعة فى ذلك العهد أيضا من أوصاف السياح وتقاريرهم عنها فى ذلك العهد فكلهم يقررون أن المطبعة مطردة التقدم نشيطة الحياة وأن عمالها أكفاء على جانب عظيم من حذق الصناعة والتضلع فى المهنة . ويزيد اللورد « لندساى Lindsay » الذى كتب فى سنة ١٨٣٥ بأن يقول ما ترجمته : « وهناك شجار بين المطبعة والمخازن من نوع الشجار الذى بين المعدة والأعضاء ولا ينتظر أن ينتهى هذا الشجار إلا بعد رمضان[١] » . ونحن لو نظرنا إلى الإحصاء السابق لمطبوعات بولاق للمسنا سبب هذا الشجار ، فمطبوعات المطبعة زادت فى سنة ١٨٣٥ إلى ضعف ما كانت عليه فى السنة السابقة لها ، فهى قد بلغت ١٧ كتابا بعد تسعة كتب . ولا شك فى أن هذه الزيادة الفجائية أزعجت مصلحة المهمات فنشأ الشجار الذى روى خبره الكاتب . ولكن يظهر من بقية الإحصاء أن المعدة تغلبت على الأعضاء وأن المطبعة انتصرت على المخازن واستمرت فى إنتاجها الكبير .

وقد ولى المطبعة فى عهديها السابقين (منذ إنشائها فى سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٣٢ ثم عهدها الذهبى من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢) عدد من النظار لا نشك فى أن نجاحها وانتعاشها كان يرجع إلى حد كبير إلى نشاطهم وخبرتهم وحسن قيامهم بأعباء نظارة المطبعة . وهؤلاء النظار هم مع مدد نظارتهم كما يلى[٢] :

نقولا المسابكى ... ... من إنشاء المطبعة فى أوائل سنة ١٢٣٥ هـ وأواخر ١٨٢١
إلى ٢٦ ذو الحجة ١٢٤٥ — ١٩ يونيه ١٨٣٠

(١) Lord Lindsay, *Letters on Egypt, Edom. and the Holy Lands*, Vol II, p. 60

(٢) مرجعنا فى هذه التواريخ هى القائمة التى حررها موظفو القلم التركى بدار المحفوظات فى سنة ١٩٠٨ بناء على طلب مصلحه الأموال المقررة ثم ما ورد عن هؤلاء النظار فى الوقائع المصرية والأوامر العلية . وقد تبين لى خطأ التواريخ الواردة فى القائمة الأولى وهذا طبيعى لأن هؤلاء الموظفين كانت مهمتهم حساب معاشات الموظفين فكانوا يذكرون أمام كل ناظر مدة خدمته كلها مع أنه قضى معظمها فى وظائف أخرى غير نظارة المطبعة . ولذا تداخلت التواريخ فى القائمة بشكل مضلل . ولكنى استطعت بمقارنة تواريخ القائمة بما ورد عن النظار فى الوقائع والأوامر العلية أن أحدد المدة التى حددتها أمام كل ناظر متفقا مع القائمة فى نادر الأحوال ومختلفا معها فى أغلبها . وفى هذا البيان غنى عن ذكر طريقتى فى تحقيق كل تاريخ على حدة لأن هذا أمر يطول بنا شرحه .

عبد الكريم افندى... ... من ٢٦ ذو الحجة سنة ١٢٤٥ — ١٩ يونيه ١٨٣٠ إلى حوالى ربيع الأول ١٢٤٩ — حوالى يوليه ١٨٣٣

قاسم شاهد الكيلانى ... من حوالى ربيع الأول سنة ١٢٤٩ — حوالى يوليه ١٨٣٣ إلى حوالى جمادى الثانية سنة ١٢٥١ — حوالى سبتمبر ١٨٣٥

فاتح طاغستانى ... ... من حوالى جمادى الثانية سنة ١٢٥١ — حوالى سبتمبر ١٨٣٥ إلى ١٢٥٦ هـ — ١٨٤٠

حسين راتب ... ... من سنة ١٢٥٦ هـ — ١٨٤٠ م ويستمر إلى ما بعد سنة ١٨٤٢ وهى نهاية العهد الذى نحن بصدده . فيظل ناظرا إلى ٢٨ رمضان ١٢٦٤ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨

ينتهى دور الانتعاش هذا فى تاريخ المطبعة فى سنة ١٨٤٣ حين تبدأ تدخل فى دور جديد من الصعب وصفه وتحديده فلا نقول دور اضمحلال بل نقول دور خمود وفتور .

ولم تكن المطبعة وحيدة فى هذا الشأن الجديد من الخمود والفتور ، بل كانت تسير فيه مع بقية مشروعات الباشا مدفوعة كلها بالظروف السياسية التى أحاطت بالوالى والولاية قبيل ذلك التاريخ .

إلى سنة ١٨٤٠ كان محمد على باشا ناجحا تمام النجاح فى مشروعاته على اختلاف أنواعها سواء كانت سياسية أو حربية أو اقتصادية أو إصلاحية . ولكن منذ تلك السنة ١٨٤٠ يبدأ الفشل يدب فى تلك المشروعات بادئا بالسياسية منها والحربية متمشيا منهما إلى الأنواع الأخرى . ففى يوليه سنة ١٨٤٠ تعقد معاهدة لندن بين الباب العالى والدول الأوربية العظمى (ما عدا فرنسا) على إخضاع محمد على ورده عن اجتياح أملاك السلطان فى الشام وفى ديسمبر من السنة نفسها يبدأ تقهقر الجيوش المصرية بعد أن تكبدت خسائر فادحة وهكذا تفشل مشروعاته الحربية فى أقل من رد الطرف . ثم يبدأ الفشل السياسى فيخضع

الوالى للباب العالى خضوعا مطلقا من غير قيد ولا شرط (يناير ١٨٤١) . ثم يتوالى هذا الفشل فى عدد من الفرمانات التى حدّت من سلطانه وقللت من خطر ولايته إلى حد كبير وألزمته بدفع الجزية للسلطان (فبراير ومارس وأبريل ويونيه سنة ١٨٤١) . وهكذا تم الفشل الحربى والسياسى عقب حملة الشام مباشرة وسرعان ما تسرب إلى بقية الميادين .

ثم انتقل الفشل إلى المالية فإن نفقات الحرب كانت قد أرهقت الخزينة حتى كادت تخلو من المال ثم توالى انتياب الكوارث لمرافق مصر حتى كاد الخراب يعم ربوعها ويأتى على ما بقى منها . ففى أكتوبر سنة ١٨٤٢ انتشر طاعون الماشية فحصد الأنعام حصدا ذريعا . وتبعه ارتفاع عظيم فى فيضان النيل فحطم الجسور وأغرق القرى وخرب البلدان وفى سنة ١٨٤٣ وصل الجراد فاجتاح المزروعات وجعل الحقول قاعا صفصفا [١] .

وقد تركت كل هذه المصائب البلاد فى حالة مالية يرثى لها حتى أشفق الباشا من العاقبة وذهب يطوف فى مديريات القطر لمباشرة الزراعة بعد أن فشل فى ميدانى السياسة والحرب . وفرض عدة ضرائب على المواد التى تدخل القاهرة وعلى المساكن والأرقاء[٢] . ولكن كل ذلك لم يجد نفعا بل ازدادت الحالة سوءا على سوء . فتأخرت رواتب الموظفين ، فما كانوا يتقاضونها إلا نادرا[٣] . واستبدل موظفون مصريون بالموظفين الأجانب فكانوا أقل مرتبات منهم .

ومتى أصاب المالية خلل فانه ينتشر إلى كل نواحى الحياة فى البلد ، لأن المالية منها بمثابة القلب من الجسم . وعلى ذلك سرعان ما انتقل الفشل من المالية إلى المشروعات

(١) Cameron, *Egypt in the Nineteenth Century*, Ch. XVIII, p. 199. Artin, *Lettres du Dr. Perron a M. Mohl*, VIIme Lettre, Kaire, 28 Oct. 1842, p. 82.

(٢) مجموعة خطابات الدكتور بيرون لمسيو مول السالفة الذكر .
الخطاب السادس — القاهرة فى ٢٨ مارس سنة ١٨٤٢

(٣) الخطاب الثالث من المجموعة المتقدمة ص ٦٠ — ثم تعليق يعقوب أرتين باشا على هذا الخطاب فى مقدمة الكتاب ص ١٤

الإصلاحية . فسرحت الجيوش واستخدمت بقيتها فى الزراعة تحت إشراف ضباطها فى شفالك نبروه ونشرت . وكما كان قيام الجيش سببا فى قيام بقية المشروعات الأخرى كالمصانع والمدارس فقد كان انحلاله سببا أيضا فى انحلال تلك المشروعات . وقد اجتمع الباشوات إبراهيم وعباس وشريف[1] فى القلعة وأصدروا قرارا به مشروع لتنظيم المدارس من جديد على شكل يكون أكثر اقتصادا فى النفقات . وقد عرضوا هذا القرار على الباشا فلم يسعه إلا الموافقة[2] . وقد ترتب على هذا القرار إلغاء كثير من المدارس وتقليل تلاميذ المدارس الأخرى ، فمن ذلك مدرسة الطب التى كان عدد تلاميذها ٣٠٠ تلميذ قلل هذا العدد إلى ١٣٠ تلميذا فقط[3] .

على أن مطبعة بولاق قد نجت فى هذا القرار وخلصت من تلك الأزمة الشاملة وقد يكون هذا دليلا دامغا على أهميتها وقيمتها . لم تقفل المطبعة ضمن ما أقفل ، بل بقيت تعمل وتنتج و إن كانت قد تأثرت بالتيار السائد بعض التأثر ، فقل إنتاجها بعض الشيء وقلت أنواعه وعلى ذلك تدخل المطبعة فى دور جديد من حياتها يستمر من سنة ١٨٤٣ إلى آخر عهد محمد على لم تكن فيه متعشة انتعاشها فى العهد السابق ، ولم تكن فيه منعدمة النشاط بل كانت تؤدى حاجيات العهد بما بقى فيه من نشاط وحياة .

وليس عندنا قائمة مؤكدة بمطبوعات المطبعة فى ذلك العهد الأخير حتى يمكننا أن نقدم إحصاء يبين إلى أى حد تأثرت المطبعة بالأزمات السالفة الذكر و يصور حياتها فى ذلك العهد . ولكنا نلمس مقدمات ذلك كله فى عدد ما أصدرته المطبعة من الكتب فى سنة ١٨٤٢

(١) شريف باشا هذا هو أحد أقرباء محمد على الأقربين ومن أعز المخلصين له من الأصدقاء . وقد كان حاكما عاما للشام ثم اشتغل ناظرا لديوان المالية بعد الجلاء . (راجع بيتن Paton ج ٢ ص ١١٢) .

(٢) هامون — كتابه السابق : ج ١ ص ٥١٤

(٣) مجوعة خطابات الدكتور بورون السالفة الذكر . الخطاب الخامس بتاريخ القاهرة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٤١ ص ٦٨ من الكتاب .

فقد كان ١٤ كتابا بعد أن كانت فى السنة السابقة لها (١٨٤١) ٢٦ كتابا . ولا شك فى أن هذا الانخفاض السريع فى الإنتاج الذى قل إلى النصف كان راجعا إلى نكبات سنة ١٨٤٠ ، فاذا أضفنا نكبات سنتى ١٨٤٢ و ١٨٤٣ أمكننا أن نكون صورة واضحة عن حال المطبعة ومقدار إنتاجها فى ذلك العهد : أواخر عهد محمد على .

على أن عندنا بعض النصوص الهامة التى تقوم مقام الإحصاء فى إظهار حالة المطبعة ، وهذه النصوص هى بعض أوصاف معاصرة كتبت عن المطبعة فى ذلك العهد الذى نتكلم عنه ، وهى تعطينا صورة واضحة صحيحة عن المطبعة فى أواخر عهد محمد على فمن ذلك وصف أعطاه المستر " بيتن Paton " كاتم السر الخاص لقنصل انجلترا فى مصر وهو "هدچس Hodges " حينئذ . ووصف هذا الكاتب هام لأن إقامته فى مصر ووصفه لأحوالها كانت فى الأزمة التى أعقبت الجلاء عن الشام أى من سنة ١٨٣٩ الى آخر عهد محمد على ، وقد نبه الرجل إلى أن كتابته كلها قائمة على ملاحظاته الشخصية فلم يصف شيئا لم يره رأى العين . قال الكاتب :

«لا يزال أدهم بك ناظرا لديوان المدارس . وديوانه فى حالة مرضية إذا قيس بالمصانع ومؤسسات الباشا الأخرى التى ثبت فشلها سياسيا واقتصاديا . ومطبعة بولاق فى نشاط متزايد والكتب المترجمة ككتاب منتسكيو " نهوض الرومان واضمحلالهم " تعمل أبدا على تحطيم حماقات العرب وتدفعهم إلى التفكير[1]» .

فاذا أهملنا حماقة الكاتب فى قوله "حماقات العرب" يعنى المصريين فان الوصف يظهرنا على أن المطبعة لم تمت ضمن ما مات من مشروعات الباشا فى أواخر عهده بل بقيت تحيا حياة فيها نشاط وفيها إنتاج . ثم وصف آخر لسائح هو " أمبير Ampère " كتبه فى سنة ١٨٤٧ أى فى أشد أوقات الأزمة الداخلية يقول فيه :

(1) Paton—History of the Egyptian Revolution, Vol II, p. 245

« بالرغم مما أصاب مؤسسات القاهرة العلمية من الفشل فانا لاينبغى أن نحرم محمد على فخر إنشائه لمؤسسة هامة تساعد على نشر التعليم فى مصر — أعنى المطبعة الشرقية — التى أنشأها فى بولاق والتى تعمل باستمرار .... [1] » .

فهذا الوصف كسابقه يثبت أن المطبعة فى ذلك العهد الأخير — عهد الاضمحلال — لا تزال تعمل وتنتج . إلا أن إطلاق الوصف كما ورد فى كلام الكاتب الأول « نشاط متزايد » أو فى كلام الثانى « تعمل باستمرار » لا يعطينا الصورة الواضحة التى نريدها بل قد يكون مضللا لنا . وعلى ذلك وجب أن نحدد هذا النشاط ونتبين لونه ومداه . ولذلك وجب أن نضيف إلى الوصفين السابقين وصفا آخر أعطانا إياه الدكتور بيرون فى أحد خطاباته للمسيو مول قال الدكتور :

« قل إقبال الملتزمين على طبع الكتب بمطبعة بولاق بل انعدم هذا الأمر من مدة والحكومة نفسها لا تطبع من الكتب فى هذه المدة الأخيرة إلا عددا قليلا . وهى تقصر اهتمامها فى هذه الناحية على الكتب التى تستعمل فى المدارس على وجه الخصوص .... وابتداء من هذا العهد الأخير لم يعد يطبع من أى كتاب إلا أقل من ألف نسخة نظرا لسوء حالة المدارس وقلة عدد ما بها من التلاميذ. وقد اقتصرت مهمة مطبعة بولاق الآن على طبع هذه المطبوعات القليلة وما يلزم لمصالح الحكومة من السجلات [2] » .

وهذا الوصف الدقيق يحدد لنا نوع نشاط المطبعة ومقداره ويعطينا صورة صحيحة عن حالة مطبعة بولاق فى أواخر عهد محمد على فهى مفتوحة تعمل وتنتج إلا أن إنتاجها قل بنسبة ما قلت المدارس وقل عدد التلاميذ . وبطل طبع كتب الآداب وغيرها مما كان خارجا عن حاجة المدارس لأن هذا النوع كان من الطبيعى أن يعتبر من الكماليات فى وقت اشتدت فيه الأزمة المالية واضطربت فيه الأحوال العامة. فأصبح عمل المطبعة

(١) Ampère-*Voyage et Recherches en Egypte et en Nobie* "*Revue de deux Mondes*". Tome dix, 1847, p. 406.

(٢) "Lettre sur les écoles et l Imprimerie du Pasha d'Egypte"., Perron à Mohl, Kaire, 22 Oct. 1842. *Jour. Asiat.*, Serie 4, Tome II, 1843, p. 18.

قاصرا على الكتب المدرسية بقدر ما كانت حالة المدارس محتاجة إليه، أما كتب الآداب العربية أو التركية والفارسية فانقطع عهد طبعها بالمطبعة. وفى ذلك يقول الدكتور بيرون :

« إن طبع الكتب العربية والتركية والفارسية الأصلية فى غاية الندرة والسبب فى ذلك هو أنه يوجد الآن ثلاث مطابع فى القسطنطينية. ونفقات الطبع هناك أقل بكثير منها فى بولاق . وعلى ذلك كثرت مطبوعات القسطنطينية وقد كانت الكتب فى أول الأمر ترسل من مصر إلى القسطنطينية لتباع هناك أما الآن فقد تغير اتجاه هذه التجارة فأصبحت الكتب ترسل من القسطنطينية إلى مصر ......[1] » .

وهذه العبارة تعطينا وجه اختلاف هام بين المطبعة فى عهدين من عهودها ، فى عهدها الذهبى من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ ، وفى العهد التالى له من سنة ١٨٤٣ إلى آخر عهد محمد على. فهى فى الأول كثيرة النشاط متعددة نواحى الإنتاج تصدر فوق الكتب المدرسية المحلية كتبا أدبية أخرى تباع فى القسطنطينية وغيرها من المدن كأزمير وسلونيك، بينما هى فى الثانى قاصرة النشاط واحدة الإنتاج لا تصدر إلا الكتب المدرسية الضرورية . أما الكماليات من كتب الأدب فقد انقطع صدورها . وترتب على ذلك أن تحول تيار تجارة هذه الكتب ، فبعد أن كانت فى العهد الأول تصدر من مصر إلى القسطنطينية أصبحت فى العهد الأخير تصدر من هذه إلى مصر .

تلك كانت حالة المطبعة فى عهدها الثالث من عصر محمد على أعنى فى أواخر ذلك العصر من سنة ١٨٤٣ إلى أن تغرب شمسه . وخلاصة وصف تلك الحالة هى أنها كانت نشيطة منتجة ، ما فى ذلك شك ، إلا أن هذا النشاط والإنتاج قد قل وتحدد عن العهد السابق له بما كان يلائم حالة مصر العامة فى ذلك العهد الأخير وما صادفها فيه من محن .

ونحن يمكننا أن نقول إن المطبعة انفردت بين منشآت محمد على بمكانة خاصة بها لم تنلها أى من تلك المنشآت . فهى فى العهد الذى كانت فيه كل مؤسسة أخرى معلقة بين الحياة والموت توشك أن تحتضر بين آن وآخر كانت المطبعة حية تتمتع بحياة فيها إنتاج

(١) نفس الخطاب السابق للدكتور بيرون : المجلة الأسيوية نفس العدد ، ص ٢٢ و ٢٣

وفيها نشاط وليس أدل على ذلك من إيراد بيان بعدد موظفيها وعمالها فى سنة ١٢٦٠ هـ ١٨٤٤ م وهى سنة متوسطة فى العهد الذى نحن بصدده :

نوع الوظيفة أو العمل	عدد الموظفين والعمال	نوع الوظيفة أو العمل	عدد الموظفين والعمال
ناظر	١	رئيس مطبعة المصحف	١
معاون	١	موضبين	٤
ملاحظ	١	سباكين	٧
باشكاتب	١	مجلدين	٣٧
كتاب	٥	جدولجى	١
مصححين تركى	٢	فريز أحرف	١
مصححين عربى منهم باشمصحح	٢	موظفى مطبعة الحجر	٤
جميع حروف فارسى	٣	جهادية (خفر)	٨
طبيع فارسى	٣	بربرى	٥
جميع حروف عربى... ...	٥	أنفار	٧
طباعين	٢٤	نجار	١
برادين وحكاكين	٣	سقا ماء	١
رسيم	٣	لم يذكر له وظيفة	١
مخزنجى	٣		
خطاط	١	المجموع [1]	١٣٦

فهذا القدر الكبير من الموظفين والعمال يبين أن المطبعة كانت فى العهد الأخير من عصر محمد على قوية نشيطة وأن الأزمات المتلاحقة لم تؤثر فيها بالقدر الذى أثرت به فى غيرها من المؤسسات والدور . ويبقى أن كل ما نالها هو أن إنتاجها قد قل واقتصر على

(١) عن جريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) دفتر ١ مخزن المعاشات : دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

نوع واحد من الكتب هو الكتب المدرسية ثم ما كان يلزم للحكومة من السجلات ومع ذلك فلم يكن هذا بالشىء القليل .

أما عن نظارها فى ذلك العهد الأخير فقد وليها ناظران أولهما حسين افندى راتب الذى انتقل معها فى العهد الذهبى السابق له والذى ولى نظارتها من سنة ١٢٥٦ (أى سنة ١٨٤٠) واستمر فيها الى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٤ (٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨) ثم وليها بعده على بك جودت من ٢٢ شوال سنة ١٢٦٥ (٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩) وظل ناظرا عليها إلى أواخر عهد سعيد باشا ٢٧ جمادى الآخر ١٢٧٧ (٨ يناير سنة ١٨٦١) [1]

إلا أنه يجب أن نفهم أن المطبعة مهما مر بها من المحن فى بعض عصورها ، ومهما أصابها من فتور الحياة وقلة الإنتاج وضعف النشاط ، فإنها كانت خيرا بكثير من غيرها من مطابع الشرق . ونكاد نكون على يقين بأنها كانت خيرا من كثير من مطابع الغرب أيضا ولنضرب لذلك مثلا بموازنة بين مطبعة بولاق ومطبعة الآستانة التى سبقتها بقرن من الزمان :

السنة	عدد مطبوعات بولاق	عدد مطبوعات الآستانة	السنة	عدد مطبوعات بولاق	عدد مطبوعات الآستانة
١٨٢٢	١	٤	١٨٢٧	٦	٤
١٨٢٣	٣	—	١٨٢٨	١٠	٧
١٨٢٤	٦	٣	١٨٢٩	١	٥
١٨٢٥	٩	٣	١٨٣٠	٧	٣
١٨٢٦	١٢	—	المجموع	٥٥	٢٩

وإنما اخترنا هذه السنوات لأن عندنا إحصاء مؤكداً بمطبوعات المطبعتين خلالها وواضح من هذه الموازنة أن إنتاج مطبعة بولاق يكاد يبلغ ضعف إنتاج مطبعة الآستانة

(١) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق فى السنين ١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥ هـ (١٨٤٤ — ١٨٤٩ م) دفاتر رقم ١٣٥١٩ و ١٣٥٤٣ — ٤٤ و ١٣٥٦٨ — ٦٩ و ١٣٥٨٩ — ٩٠ و ١٣٦٢٢ — ٢٥ و ١٣٦٥١ مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية

فى كل السنين التى تضمنها الإحصاء . ولا يقل إنتاجها إلا فى سنتى ١٨٢٢ و ١٨٢٩ وقد كانت الأولى فاتحة العمل بها ، ونقلت المطبعة فى الثانية فتعطلت بسبب هذا النقل .

فإذا علمنا أيضا أن عدد مطبوعات بولاق فى ١٩ سنة من ابتداء العمل بها (من ١٨٢٢ الى ١٨٤١) يبلغ ٢٤٧ كتابا ، وأن عدد مطبوعات الآستانة فى ١٠٣ سنة من إنشائها (من ١٧٢٨ الى ١٨٣٠) يبلغ ٩٤ كتابا فقط . وأن مطبعة الآستانة سابقة لمطبعة بولاق بقرن من الزمان . إذا علمنا كل هذا عرفنا مقدار ما صادف مطبعة بولاق المصرية من نجاح وازدهار .

نظام الموظفين بالمطبعة

مر بنا أنواع الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون بالمطبعة . ولقد كان هؤلاء الموظفون والعمال على نوعين : موظفون وعمال يعملون نظير مرتبات شهرية ، وآخرون يعملون بالمقاولة . جاء فى الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٩٨ ما يأتى :

«رجلان من دار الطباعة أحدهما اسمه محمد شاهين والآخر يسمى حسنين خطاب قدما رقيما لمجلس الجهادية مضمونه أنهما كان يطبعان الكتب بالمقاولة فى مطبعة بولاق وحيث إنه الآن يطبع كتاب القاموس ولا يكتفيان بالمقاولة استدعيا أن ترتب لهما شهرية مثل شهرية المشايخ الذين أخذوا من القصر العينى وأرسلوا إلى المطبعة المذكورة . فاستعلم من عبد الكريم افندى الناظر عن أمرهما فقال نعم إنهما كانا مستخدمين فى طبع الكتب بالمقاولة وإنه الآن تعلقت إرادة أفندينا ولى النعم بطبع القاموس وإن صحفه أكبر من صحف سائر الكتب ولا تطبع بالمقاولة ويلزم أن ترتب لهما شهرية . فقال أهل المجلس حيث إن الأمر كما ذكر كان ترتيب شهرية لهما إلى أن يتم طبع الكتاب المذكور لازما ولزم أن يحرر إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى الناظر المومى إليه بأن يرتب لكل منهما مائة وعشرين قرشا من ابتداء المحرم الحرام [١] » .

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ٣٩٨ ، الصادر فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٤٨ (٢٨ يونيه سنة ١٨٣٢) ص ٤٢

فيؤخذ من هذا الخبر ما يأتى :

١ — وجود موظفين وعمال كانوا يعملون بالمقاولة أى على قدر ما ينتجون وليس لهم مرتبات مربوطة ، وعلى ذلك فهم لا يعتبرون من موظفى المطبعة الدائمين .

٢ — إن المقاولة كانت على أساس فئة معلومة للصفحة لا تتغير بحسب حجمها ولذلك لما كبرت الصفحات تظلم محمد شاهين وحسنين خطاب .

٣ — إن أصحاب المرتبات الشهرية كانوا ممتازين ولذلك فضل الموظفان السابقان أن يعاملا بالمرتب الشهرى حتى ولو بلغ مائة وعشرين قرشا فقط وهو المرتب الذى ربطه لهما الأمر السابق .

ويظهر أن نظام المقاولة كان موجودا فى جميع الأعمال بالمطبعة كاعداد الورق والتجليد وغير ذلك . ورد فى العدد ٤٢٦ من الوقائع المصرية :

« الموظفون الذين فى مطبعة بولاق قدموا عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أنهم يعطون على توضيب كل ألف صحيفة من الكاغد [١] مائة نصف فضة وأنه بسبب كثرة الأشغال طلبوا أن يزاد لهم فى أجرتهم فسئل عن كيفية ذلك عبد الكريم افندى ناظر المطبعة فأجاب بأن أشغال الجدول تراكمت وزاد العمل على المرقومين وأنه يلزم أن يضم شىء إلى أجرتهم فقال أهل المجلس إنه قد علم أن المذكورين يعطون على كل ألف صحيفة مائة نصف فضة وتبين أن شغلهم الآن زاد على ما كان أولا فينبغى أن يحرر إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى عبد الكريم افندى المومى إليه بأن يزيد لهم من تاريخ هذه الخلاصة عشرين نصف فضة ويشترط عليهم أن يجتهدوا فى خدمتهم ولا يتركوا شغل يوم لما بعده [٢] » .

(١) « الكاغد » : الورق .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٢٦ ، الصادر فى ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨ (٢٧ سبتمبر ١٨٣٢) ص ١٥٦

ورد فى العدد رقم ٤٤٢ من الوقائع :

« رجل اسمه جمعه من مجلدى دار الطباعة قدّم عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن الشيخ محمد الهراوى جاء بمائة وخمسين كتابا من كتب التشريح ليجلدها وأنه جلدها و إلى الآن لم يعط أجرتها واستدعى بأن تصرف له من المحل الذى يكون صرفها منه فسئل عن هـذه الكيفية كل من ناظر مطبعة بولاق وناظر اسبيطالية أبى زعبل والشيخ الهراوى فأجابوا بأن إنْهَا هذا المجلد قرين صحة، وأن الكتب التى جلدها وزعت على تلاميذ الحكما الذين بالسفن والآلايات وأن جملة مقدار أجرتها اثنان وخمسون قرشا وعشرون نصف فضه وأن صرفها من اللوازم فقال أهل المجلس بلزوم صرفها من المطبعة[1] » .

وأمثال هذه الحالات كثير يبين أن نظام العمل على أساس المقاولة كان معمولا به وأن الأجرة المحدّدة كانت قليلة وكانت دائما موضع تظلم أولا لقلتها وثانيا لعدم انتظام أدائها للوظفين نظرا لأنها لم يكن لها ضمان المرتبات .

أما موظفو المطبعة وعمالهـا فقد كانوا دائمـا يؤخذون من طلبة الأزهر ، إذ كان يشـترط فيهم جميعا إجادة القراءة والكتابة . أما المصححـون فقد كانوا ممن تقدموا فى الدراسة ومنهم من كانوا من كبار أدباء ذلك العصر ، أما عمـال صف الحروف ومن فى مرتبتهم فقد كانوا من الطلبة . ولقد ظهر فى النهاية أن الطلبة القادمين من الأزهر لا يجيدون القراءة والكتابة وأنهم لا يصلحون حتى لتمييز الحروف فتقرر أن يؤخذ هؤلاء من مدرسة قصر العينى التجهيزية .

ورد فى العدد رقم ٣٧٣ من الوقائع المصرية أن « دار الطباعة محتاجة من أجل الملازم إلى عشرين رجلا قارئين كاتبين واستقر الرأى على أن يرسلوا إليهـا من طرف حضرة شيخ الجامع الأزهر ... ورؤى أن يرسلهم الشيخ إلى مدرسة قصر العينى ومن هناك يرسلوا إلى المطبعة[2] » . وبعد خمسـة عشر يوما من صدور هذا القرار لم يرسل شيخ الأزهر

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٤٢ الصادر فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٢) ص ٢١٨

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧٣ الصادر فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ (١٨ أبريل سنة ١٨٣٢)

الرجال المطلوبين من تلاميذه ولعله وجد صعوبة فى أن يجد عشرين طالبا يحسنون القراءة والكتابة ليرسلهم فتقرر « استعجال شيخ الأزهر فى إرسال العشرين غلاما وتقرر بأن من يرسلون من الأزهر لا يصلحون وعلى ذلك تقرر إرسالهم من تلاميذ مدرسة قصر العينى وكتب إلى أيوب افندى ناظر قصر العينى بذلك على أن يلحق العشرين الذين يرسلهم شيخ الأزهر بدلهم بالمدرسة إلى أن يتعلموا[1] » .

و يظهر أن مدرسة قصر العينى لم تستطع توفير هؤلاء العشرين من طلبتها نظرا لكثرة ما كان مطلوبا منها للمدارس الخصوصية المختلفة فتقرر أن « يكتب إلى ناظر قصر العينى بأن يختار من ذُكِر (العشرين غلاما) من أصحاب العلل الباقين لديه من التفتيش السابق بشرط كونهم ماهرين فى القـراءة والكتابة صالحين لذلك ما أمكن و يرسلهم إلى مطبعة بولاق[2] » .

ولقد شارك موظفو المطبعة وعمالهـا غيرهم فى بعض الامتيازات فكانوا معفين من ضريبة الفِرْدَة فقد تقرر فى المجلس العالى « أن يطلب من مأمور أشغال المحروسة عدم مطالبة الأنفار المستخدمين فى دار الطباعة بمـال الفردة حيث إن بعضهم من المجاورين و بعضهم من مدرسة قصر العينى ومن الجهـادية و إن منسوبين الجهات المذكورة غير مكلفين بأداء مال الفردة[3] » .

وكما كان لهم مثل هذه الامتيازات فقد كانوا يحاسبون حسابا عسيرا على كل إهمال حتى لقد « أجرى اللازم » مع بعضهم لأنه تأخر فى تبليغ الديوان عن عجز ظهر بعهدته و إن كان قد ثبت براءته من الاختلاس . وكانوا يطالبون بدفع ثمن كل ما ينقص ممـا

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧٨ الصادر فى سلخ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ (أول مايو سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٤٣٥ الصادر فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٢) ص ١٩٢

(٣) دفاتر ديوان خديوى — تركى ؛ دفتر رقم ٧٦٦ ؛ وثيقة رقم ١٧٦ ؛ ص ٧٥ ؛ من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى فى ٢٣ رمضان سنة ١٢٤٥ (١٨ مارس سنة ١٨٣٠) ، محفوظات عابدين .

فى عهدتهم بسبب تقصيرهم أو قلة ذمتهم . كتب ديوان المدارس إلى ناظر المطبعة يقول :

« فهمنا ما أوضحه عبد الرحمن افندى ريس مطبعة المصحف الشريف سابق وتظلمه من دفع مبلغ السبعاية غرش وكسور العجز وما توضح بشرحكم المسطر باطنه المؤرخ غاية صفر سنة ٦١ وورود فى ٣ الحاضر . والحال فى كون المبلغ المذكور عجز الأشياء التى كانت عهدته وكان واجبا عليه المحافظة عليها فلزم ضرورة تحصيل المبلغ منه وسداده فى متأخرات المطبعة ولأجل الإفادة لزم شرح هذا [1] » .

وكانت حكومة محمد على لا تضن على عمال المطبعة وموظفيها بالدواب التى يركبونها ليذهبوا من منازلهم إلى المطبعة أو يعودوا منها وكانت تصرف لهم غذاء الدواب من طرف الميرى :

« رجل مستخدم بمطبعة بولاق اسمه ابراهيم البغدادى قدّم عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن بيته فى سوق السلاح وأن مشيه على رجله كل يوم ذهابا و إيابا فيه مشقة عليه واستدعى بأن يعطى دابة بعليقها من جانب الميرى ليؤدّى خدمته المأمور بها على الوجه اللائق فقال أهل المجلس ينبغى أن يحرّر إعلام من حضرة بيك افندى الناظر إلى ناظر السواقى بأن يعطى الرجل المرقوم دابة من جانب الميرى ليحسن رؤية أشغاله فى وقتها و إعلام إلى أدهم بك ناظر المهمات الحربية عموما بأن يعطيه عليق الدابة المذكورة [2] » .

وكانت هذه الدواب تعاد إلى الحكومة عند ترك خدمة المطبعة ، ومن غريب ما حدث فى هذا الباب أن ديوان المواشى تنبه إلى أن عبد الكريم افندى ناظر مطبعة بولاق كان قد تسلم حمارا ولم يردّه عندما ترك نظارة المطبعة فى سنة ١٨٣٣ وكان

(١) صادر الفروع بديوان المدارس ؛ دفتر رقم ١١ ،ص ٣٠٤٥ ؛ وثيقة رقم ٤٥٦ ؛ إلى دار الطباعة فى ٧ ربيع أول سنة ١٢٦١ (١٦ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٤٤٦ — الصادر فى غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

تنبه ديوان المواشى إلى ذلك فى سنة ١٨٤٥ أى بعد اثنتى عشرة سنة من ترك الرجل خدمة الحكومة ، فأخذ يبحث عنه وصدر خطاب من ديوان المدارس إلى المطبعة جاء فيه :

« من بعد اطلاعكم على هذا الجواب الوارد من ناظر المواشى المؤرخ فى ٢٢ ربيع الأول سنة ٦١ تفيدوا عن عبد الكريم افندى ناظر المطبعة سابق مقيم بأى جها . و إذا كان توفا وله أولاد مقيمين بأى جها وهل له أقارب أو لا لأجل بورود الإفادة منكم يتحرر لديوان المواشى [1] » .

وانتهى عصر محمد على باشا وكانت المطبعة قد قاومت المحن التى اختفى أمامها معظم منشآته الصناعية وغير الصناعية . فتسلمها خلفاؤه ضمن ما تسلموه من تراث جدهم ، وفى الفصل القادم نرى ماذا جرى لهذه المؤسسة العظيمة على يدهؤلاء الخلفاء .

(١) صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر ١١ ، وثيقة رقم ٥٣٥ ، من الديوان إلى دار الطباعة فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (٤ أبريل سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

، وبعد البحث والتحرى ظهر أن عبد الكريم أفندى كان قد اشتغل بصناعة الساعات بعد ترك المطبعة وأنه يدير محلا لهذه الصناعة فى سيدنا الحسين وقد كتب بذلك لديوان المدارس .

الفصل التاسع

مطبعة بولاق تتحول إلى مطبعة خاصة .

مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق

فتور النشاط بالمطبعة

تولى عباس الأول ولاية مصر وكان لا يزال كثير من منشآت جده ومؤسساته موجودة تؤدى وظيفتها فى الحياة المصرية . وكان عباس قد رأى بعينى رأسه مشروعات جده وما آل إليه أكثرها ، وحارب عباس بجانب إبراهيم فى الشام ورأى كل ما انطوت عليه تلك الحملة ، ثم رأى فشلها فى النهاية وما ترتب على فشلها من ارتطام سياسة محمد على كلها . فأخذ يقيس كل شيء بعبارته المشهورة « ينفع أو لا ينفع » . وقد دخلت معظم المشروعات فى طائفة ما لا ينفع لا لشيء إلا لأنها كانت تحتاج إلى إنفاق المال . وقد ترتب على ذلك أن سرّح الجيش وأغلق ما بقى من المصانع وألغى جميع المدارس ولم يبق إلا مدرسة واحدة سمّاها "الأورطة المفروزة" وكانت مدرسة عسكرية وجعلها بالخانقاه[1] .

إلا أن مطبعة بولاق شذت عن كل ما سبق من الدور والمؤسسات فانها بقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس من غير انقطاع . ودفاتر موظفيها فى عهده المحفوظة بدار المحفوظات المصرية[2] تثبت أن نشاطها لم ينقطع طوال ذلك العهد . وقد طبع فيها

(١) الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك : ج ١٤ ص ١٢٦ ، فى كلامه عن بلدة "القنيات" .

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن السنوات من ١٢٦٥ — ١٢٧٠هـ(١٨٤٩ — ١٨٥٤م .)
مخزن المعاشات . دار المحفوظات العمومية بالقلعة .

فى عهده بعض الكتب القيمة منها مقامات الحريرى والمستطرف وقد طبعهما الشيخ التونسى على نفقته فى مطبعة بولاق . ثم خطط المقريزى فى جزئين وحاشية القسطلانى فى الحديث[1] . ولا شك فى أن هذه الكتب الأربعة من أقوم وأهم الكتب التى أصدرتها المطبعة فى مختلف عصورها (انظر شكل ١١) .

على أنه يجب ألا نطلق صفتى العمل والنشاط على المطبعة فى عهد عباس الأول ، بل يجب أن نقيدهما بما كان سائدا فى العصر كله من بطء ونكوص . يجب أن نعرف أنهما عمل ونشاط يناسبان عهد عباس الذى لم يكن إلا فترة تريّث بعد القفزة التى حدثت فى الحياة المصرية على يد جده . ولذلك كان نشاط المطبعة مقصورا على ما تحتاجه المدارس القليلة جدا التى بقيت ، ثم على ما كانت مصالح الحكومة فى حاجة اليه من السجلات والدفاتر والطوابع ، أما كتب الأدب وما شاكلها فبالأحرى أن لا تجد مجالا فى عهد عباس بعد أن لم تجد هذا المجال فى أواخر عهد محمد على . ولذا كان أكثر ما طبع منها على نفقة ملتزمين مثل مقامات الحريرى والمستطرف وخطط المقريزى وحاشية القسطلانى ، وأقلّها على نفقة الحكومة .

وليس أدل على قلة عناية عباس بمطبعة بولاق من أنها بقيت بغير ناظر مدة السنة الأولى من حكمه بالرغم من الحاح مدير المدارس عليه فى أمر تعيين ناظر . فقد توفى حسين راتب آخر نظار مطبعة بولاق فى عصر محمد على فى أواخر أغسطس سنة ١٨٤٨ أى قبل تولية عباس بثلاثة أشهر ، فلما استقر الأمر له كتب إليه مدير المدارس يقول :

«بما إن حسين افندى ناظر المطبعة توفى فى العام الماضى فقد أصبحت إدارة شئونها مُفوَّضة إلى وكيل . ولكنها لما كانت محتاجة إلى ناظر خبير بالأمور يكون مسئولا عن خيرها وشرها ، وكان ساعى افندى المستخدم بالمطبعة منذ أمد بعيد حائزا رتبة الصاغقول أغا بفضل خبرته ونشاطه فيلتمس مدير المدارس تعيينه ناظرا للمطبعة برتبة البكباشى»[2] .

(١) Yacoub Artin (Et), *Lettres du Dr. Perron à M. Mohl.* XIIeme Lettre, Alexandrie 19 Janvier, 1854, pp. 107-108.

(٢) دفتر رقم ٤٦٥ معية تركى ، ص ٤٥ ، وثيقة رقم ٤٨٨ ، من مدير المدارس الى المعيه السنية فى ٥ صفر سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨) ، محفوظات عابدين .

ولكن عباسا لم يجب مدير المدارس إلى ماطلب إذ ألحق بهذه الوثيقة فى الدفتر شرح رقم ١ جاء فيه : « قد رؤى تأجيل هذه المسألة حتى يشرف مولانا عائدا » . ولما عاد عباس فصل فى الموضوع بأن فصل ساعى افندى من الخدمة مع أنه كان من أكفأ رجال المطبعة فى عصر جده ، وكتب على الوثيقة شرح آخر رقم ٢ جاء فيه : «ليس لهذه الإفادة جواب إذ فصل الأفندى المشار إليه [١]» .

و بعد ذلك بما يزيد على اثنى عشر شهرا عين على جودت ناظرا لمطبعة بولاق فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩ [٢] و بقى متوليا نظارتها بقية عهد عباس وصدرا من عهد سعيد .

و بدأ عهد سعيد، وكان سعيد على عكس عباس مستنيرا إلا أن سياسته نحو العلم والمعرفة لم تكن تختلف كثيرا عن سياسة سلفه ؛ فهو مثله لا يرى لنشر المعرفة ضرورة ، إذ كان نشرها بين الناس يجعل حكمهم أمرا عسيرا . ومع ذلك فقد كان له هوى فى الجيش لزعمه أنه على علم بفن الحرب .

ولهذا السبب سارت المطبعة فى أوائل عهد سعيد كما كانت تسير فى عهد عباس — تعمل فى نشاط محدود قاصر لايعدو سجلات الحكومة و بعض الكتب القليلة التى كانت تلزم للمدارس القليلة الباقية ، مضافا إلى ذلك بعض تعليمات الجيش وكتب الفن الحربى ، أما الكتب العلمية فلم تكن تطبع على نفقة الحكومة ، فما كان يطبع منها إلا ما كان طبعه على نفقة ملتزم . مثال ذلك . كتاب " إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم " تفسير الإمام أبى السعود محمد بن العمادى وكان طبعه فى سنة ١٢٧٥هـ (١٨٥٨م) وهو كتاب ضخم يقع فى جزئين أولهما يحتوى على ٧٩٨ صحيفة والثانى على ٦٩٨ صحيفة ، وقد طبع على نفقة كل من الحاج عبد الرحمن حافظ واسماعيل افندى حقى ، ومثل «كتاب الفتاوى الهندية وهو ستة أجزاء وطبع فى سنة ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م) على نفقة أحمد بك نظمى كتابجى الوالى .

(١) دفتر رقم ٤٦٥ معية تركى ، ص ٤٥ ، وثيقة رقم ٤٨٨ ، من مدير المدارس الى المعية السنية فى ٥ صفر سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨) ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق ، دفتر سنة ١٢٦٥هـ ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

مشروع على بك جودت لتنظيم المطبعة

وفى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ قرر سعيد باشا أن يطبع فى مطبعة بولاق بعض الكتب على نفقة الحكومة وأرسلت المعية الى على بك جودت ناظر المطبعة تقول بأنه « سترسل من ديوان المحافظة الى المطبعة الكتب النافعة التى انتخبت لتطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهى ما بين العشرين الى الثلاثين كتابا [١] » . وجاء فى خطاب المعية الى الناظر « ان الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر بأن يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذى تحتاج اليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم ... من حيث أن مطلوب الجناب العالى المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة للتحسين التام [٢] » .

وقد انتهز على بك جودت هذه الفرصة ووضع تقريرا ضافيا اقترح فيه تنظيم المطبعة على أسس جديدة . و يبدو من تقريره أن المطبعة كانت حينئذ فى حالة سيئة جدا اذ كانت آلاتها محطمة لا تصلح للعمل ، وحروفها مكدودة لا تصلح للطبع ، وعمالها فى حالة من الغبن تمنعهم من أى إنتاج . كما يؤخذ من التقرير أن النظم التى كانت تسير عليها المطبعة كانت عتيقة لم يدخل عليها أى تعديل منذ ثلاثين أو أربعين سنة ، أى أنها كانت نفس النظم التى بدأت بها المطبعة فى عصر محمد على . وقد استغرق وضع هذا التنظيم وكتابة التقرير شهرا تقريبا فقد تسلم الناظر خطاب المعية فى ٢٠ أغسطس وأرسل التقرير فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠ .

تناول التقرير آلات الطبع فبين أن ما كان موجودا منها ينقسم قسمين ، قسم قليل العدد من آلات الطبع كان قد جلب من أوربا قبل ذلك بمدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة ، وهى من غير شك الآلات الخمس التى كانت قد اشتريت من أوربا فى سنة ١٨٣٠ [٣]

(١) من على بك جودت ناظر المطبعة الى المعية فى ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠م) محفظة رقم ٢٦ معية تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب ، ص ٤ .

وقد وصفها التقرير بأنها « قد عتقت وتكسرت وخربت ومع أنه صار ترميمها فى معمل العمليات فإنها لا تصلح للاستعمال بل هى باقية على حالتها الأولى[١] » . وقسم آخر قليل العدد أيضا كان قد صنع فى مصر ، ولم يذكر التقرير تاريخ صنعه ولكن يغلب على الظن أن ذلك كان فى أواخر عهد محمد على وقد وصف التقرير هذا النوع بأنه « تبين أنه غير موافق لعمل الأعمال الدقيقة فلم يمكن استعماله[٢] » . واقترح التقرير شراء خمس آلات جديدة من أوربا : ثلاث آلات « اورق جاير » وآلتين اثنتين « للورق التخين[٣] » .

وتكلم التقرير عن حروف الطبع فقال إن العادة جرت بإعادة سبك الحروف كل أربع سنوات أو خمس سنوات ، وأن الحروف التى كانت موجودة تبلغ عشرة صناديق « وهى الآن عتيقة ورثة جدا » . وقد مضى عليها المدة المقررة لاستعمالها وفات أوان تجديدها . واقترح الناظر فى تقريره أن يُسبك اثنا عشر صندوقا من الحروف على أن يكون « سبك وصوغ حروف تلك الصناديق فى المطبعة وفقا للعادة القديمة[٤] » .

وتناول التقرير موظفى المطبعة وعمالها من حيث العدد ومن حيث المرتبات والأجور فبين أنهم قليلون لا يمكن أن يفوا بحاجة العمل واقترح زيادة ما كانوا يتقاضونه من المرتبات والأجور . إذ « أن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ماهياتهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لا سيما أن بعضا منهم ماهيته مائة وخمسون و بعضا منهم ماهيته مائة وستون قرشا ومساكنهم فى مصر وامبابة فهم مضطرون لأن يأتوا صباحا إلى المطبعة و يعودوا منها مساء إلى بيوتهم[٥] » . ولذا اقترح الناظر « علاوة مقدار جزئى من العواطف العلية على الأجور التى يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم فى حالة اضطرار بالنظر لكون أشغال أولئك المساكين دقيقة . فإن كان يوافق ذلك الضم رأى

(١) « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » رفعه على بك جودت الى المعية فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ هـ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠) محفظة رقم ٢٧ معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) نفس الوثيقة (انظر شكل ١٢) .

(٥) خطاب على بك جودت إلى المعية بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ ، المتقدم الذكر .

عدالة حضرة ولى النعم فإنه يكون سببا لزيادة نشاطهم وتنمية رغبتهم وداعيا لحصول الرواج والمحسنات المرغوب فيها و بروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعدا بالحسن التام واكتسابها مزيد الانتظام على الدوام[١] » .

وبدأ التقرير فى تفصيل ما أجمل بطائفة المصححين[٢] ، فذكر أنه كان فى المطبعة فوجان أو فرقتان من المصححين يشتملان على خمسة من المصححين ، على رأس الفوج الأول الشيخ محمد قطة و يعاونه الشيخ محمد حسن العدوى ، وعلى رأس الفوج الثانى الشيخ محمد الصباغ و يعاونه الشيخ أحمد المرصفى ، ثم الشيخ محمد نصر ولم يبين التقرير إلى أى الفوجين كان ينتمى . وقد اقترح التقرير تأليف ثلاثة أفواج من المصححين ، و برأس الفوج الأول الشيخ محمد قطة و يرفع مرتبه من سبعة جنيهات ونصف إلى عشرة جنيهات وتكون له رئاسة المصححين جميعا من الأفواج الثلاثة ، و يعاونه فى الفوج الأول الشيخ محمد حسن العدوى بوظيفة مصحح ثان و يرفع مرتبه من جنيه ونصف إلى ثلاثة جنيهات ، والشيخ أحمد العدوى بوظيفة مساعد وهو "مستجد" بمرتب قدره جنيهان ونصف . و برأس الفوج الثانى الشيخ محمد الصباغ و يرفع مرتبه من ثلاثة جنيهات الى ستة جنيهات و يعاونه الشيخ محمد نصر المصحح الثانى و يرفع مرتبه من جنيه ونصف إلى ثلاثة جنيهات ، والشيخ محمد عياط المساعد وهو مستجد بمرتب جنيهين ونصف . و برأس الفوج الثالث الشيخ أحمد المرصفى و يرفع مرتبه من ثلاثة جنيهات الى ستة جنيهات ، و يعاونه الشيخ محمد الشحات المصحح الثانى والشيخ اسماعيل عبد الله المساعد "وكلاهما مستجدان" الأول بمرتب ثلاثة جنيهات والثانى بمرتب جنيهين ونصف[٣] .

(١) خطاب على بك جودت إلى المعية بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ المتقدم الذكر .

(٢) لم يكن ما جاء فى التقرير خاصا بالمصححين واضحا لدى ناظر المالية الذى أحيل التقرير عليه ليبدى رأيه فيه ، ولذا اضطر على بك جودت الى أن يرسل "كشفا آخر" يوضح فيه هذه المسألة ، ونحن لم نعثر على هذا البيان الآخر ولكننا عرفنا ما جاء به من ملاحظات ناظر المالية على تقرير ناظر المطبعة وهذه الوثيقة ستأتى الإشارة اليها بعد قليل .

(٣) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية الى المعية السنية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — (٤ مارس سنة ١٨٦١م) نمرة ٣٦ ، محفظة رقم ٢٧ معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ محفوظات عابدين .

ثم تكلم التقرير عن طبقة الرسامين الذين يحفرون رسوم الكتب على الحجر . وتبعا لما جاء فى التقرير كان بالمطبعة ثلاثة رسامين ، « اثنان منهم ما أمكنهما أن يتفوقا فى صنعة الرسم على الحجر وقد رفتا من العمل فى الترتيب الذى عمل فى المرة السابقة » . والثالث لايستطيع أن يقوم بمفرده برسم أشكال كتب القوانين العسكرية ورسومها على الحجر . وقد جاء فى التقرير «أن الرسم على الحجر ليس هو كالرسم على الورق بل هو مقدرة أخرى » ووجود أمثال هؤلاء الرسامين نادر . واقترح التقرير تعيين أمين افندى الذى كان يعمل مع محمود بك الفلكى إذ « له مقدرة زائدة فى صنعة الرسم على الحجر فهو صالح جدا لأشغال المطبعة ومحمود بك غير محتاج لأشغال الرسم على الحجر [1]» .

وتعرض التقرير بعد ذلك لتسعة من موظفى المطبعة بالإضافة إلى المصححين ودافع بحرارة عن رفع مرتباتهم اذ أن « كل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم الشهرية هى على حسب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات الهالكة للميرى ، وأيضا فان أمثال هؤلاء ومن هم أدنى منهم من أصحاب الصناعات فى المطابع البرانيــة يشتغلون بأكثر من هــذه الأجرة ... ومراحم الجناب العالى العليــة مبذولة للمساواة ... وهؤلاء الأشخاص على كل حال لائقون لنيل المراحم والمكارم العالية وفائقون على أقرانهم فى العمل[2]» . واقترح الناظر فى تقريره رفع مرتباتهم . وقد بلغ مجموع ما اقترحه من الإضافات على مرتباتهم ومرتبات أربعة من المصححين خمسة عشر جنيها وواحدا وأربعين قرشا وخمسا وعشرين بارة فى الشهر . وقد كان من بينهم حسين افندى حسنى مساعد المصحح التركى ومقابل الوقائع وكان مرتبه ٥٩١ قرشا و ٢٠ بارة واقترح رفعه الى ٧٥٠ قرشا[3]، وكان هذا بعد أن قضى حسين حسنى فى المطبعة عشر سنوات ، وقد تولى نظارة المطبعة مرتين فيما بعد وتركها نهائيا فى سنة ١٨٨٦ م وقد منح لقب الباشوية و بلغ مرتبه ستين جنيها[4] .

(١) «ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق» رفعه على بك جودت الى المعية فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ ، سبقت الإشارة اليه .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) انظر جريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٦ ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة .

وتكلم التقرير عن أجور الطبع وبدأ بأجور طبع الكتب . وقد كان النظام الموجود حينئذ وفئات الأجور هى نفس ما كان متبعا فى عهد محمد على[1] . وقد كانت أجرة طبع الكتب الحكومية أقل بكثير من أجرة طبع كتب الملتزمين . وهى فى الحالتين كما يلى :

أجرة طبع الكتب التى تطبع لحساب الملتزمين [2]

	بارة	قرش
ألف ورقة لأربعمائة نسخة	—	٤٥
ألف ورقة لخمسمائة نسخة	٢٠	٣٢
ألف ورقة لستمائة نسخة	—	٣٢
ألف ورقة لثمانمائة أو ألف أو أكثر من النسخ...	—	٢٥

أجرة طبع الكتب التى تطبع لحساب الحكومة[3]

	بارة	قرش
من ورقة واحدة الى مائة ورقة	٢٠	٠٢
من مائة ورقة الى ألف ورقة	—	١٦

وقد ورد فى التقرير تعليقا على قلة أجور طبع كتب الحكومة أن « هــذا الحال باعث لانكسار بالهم ولكسلهم (أى العمال) نوعا ما . ومن حيث أنهم شكوا من ذلك عدة مرات فانه يلزم ضم شيء الى أجورهم الميرية حتى لا يمدوا أعينهم الى الأشغال خارج المطبعة» . واقترح التقرير توحيد الأجور فى الحالتين [4] .

(١) ذكرنا فى الفصل الثامن أن نظام المقاولة كان متبعا فى المطبعة فى عهد محمد على وإن كنا لم نعثر فى وثائق ذلك العهد على وصفه أو تحديد أجوره . وهذه الوثيقة تصور هذا النظام كما كان موجودا فى عصر محمد على .

(٢) « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » لعلى بك جودت ، التى سبقت الإشارة اليه . وهناك شيء من الغموض فى فئات الأجور الواردة فى هذا الجدول إذ من غير المفهوم أن يكون طبع خمسمائة نسخة من كتاب أقل أجرا من طبع أربعمائة نسخة ، وطبع ألف نسخة منه أقل أجرا من طبع ستمائة نسخة . ولعل المقصود أن يزاد ٣٢ قرشا على أجر طبع الأربعمائة نسخة وهو ٤٥ قرشا إذا زاد عدد النسخ مائة فأصبحت خمسمائة وهكذا فى بقية الحالات .

(٣) نفس الوثيقة السابقة ، ولم يذكر عدد النسخ المقابلة لكل فئة من الأجرين فى هذه الحالة .

(٤) نفس الوثيقة السابقة .

ثم تناول التقرير أجور طبع الدفاتر والسراكى والأوراد وكلها تطبع لحساب الحكومة ، وهى كما يلى :

أجور طبع الدفاتر والسراكى والأوراد

	بارة	قروش
دفتر مكون من ألف ورقة	٣٠	٨
سركى مكون من ألف ورقة.. ...	١٥	٤
ألف ورقة من الأوراد	..	٢

ثم ذكر الناظر فى تقريره أن هـذه الأجور قليلة جدا وقد مضى على تحديدها أكثر من خمس وعشرين سنة أى من عهد محمد على أيضا ، واقترح إضافة « بضعة قروش » عليها نظرا لشكوى العمال من عدم مناسبتها[1] .

أما عن نظام محاسبة من يجمعون الحروف فإن التقرير أوضح أن جامعى الحروف كان يطبق عليهم نظام المقاولة أيضا فيعطون الأجر على قدر الصفحات التى يجمعونها . ولكنهم لم يكونوا يجمعون الحروف بأيديهم بل يجمعها تلاميذ و يقتصر عملهم هم على الضبط والإصلاح. ولم يكن لهؤلاء التلاميذ أجر من المطبعة بل أن كل جامع حروف يقدر أجر التلاميذ الذين يعملون معه و يعطيهم أجرهم مما أخذ من مقدار المقاولة . وذكر فى التقرير أن أمر تقدير أجور التلاميذ متروك للأسطوات «فبعضهم يعطى التلاميذ ثلث المقاولة و بعضهم يعطيهم الربع و بعضهم يعطيهم من غير حساب . وهؤلاء التلاميذ الذين يجمعون الحروف يكبرون و يصـيرون أصحاب عيال وأولاد ومع ذلك يشـتغلون بذلك المقدار المذكور بسبب أن الأسطوات من طمعهم لا يعطونهم ما يكفيهم[2]» . ولذلك فإن « بعضهم بسبب قلة الكسب يذهب لجهة أخرى و بعضهم يتركون الصنعة بالـكلية[3] » . أما الصبيان الذين تُعيِّنهم إدارة المطبعة ليتعلموا صناعة الطباعة فإنهم « يصيرون فى مدة التعلم بلا مرتب من

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

الميرى و بلا أجر من الأسطوات[1] » . وقد اقترح الناظر فى التقرير أن يعين اثنى عشر تلميذا ستة منهم من أذكياء تلاميذ المدرسة الحربيـة الذين يقرأون و يكتبون وستة منهم ممن سبق تعيينهم فى المطبعة من قبل . واقترح أن يصرف لتلاميذ المدرسة الحربية ما كان يصرف لهم فى مدرستهم من "الكسوة والأكل" وأن يصرف للآخرين مثل ذلك تمـاما على أن يضاف ذلك على "الروك العمومى" أى على نفقات المطبعة التى توزع على ملتزمى طبع الكتب[2] . فإذا تعلموا وأصبحوا من أصحاب المرتبات حسبت مرتباتهم على الميرى إن استخدموا فى طبع أشغاله أما اذا كانت مطبوعات الحكومة من القلة بحيث لا تتسع لهم حسب جزء من مرتباتهم على الميرى وحسب الجزء الباقى على الروك العمومى أى على الملتزمين. وقد كان على بك جودت عادلا مع هؤلاء التلاميذ فهو لم يشأ أن يربط مرتبات ثابتة لهم ثم يستخدمهم كما يشاء فى نظير هذه المرتبات بل أضاف إلى اقتراحه أن يحسب انتاجهم بعد فترة من الزمن و يقوِّمه على أساس ما يربحه الأسطوات القدامى من عملهم فى المطبعة بالمقاولة ، فان زادت قيمة هذا الإنتاج على مرتباتهم أعطوا مقدار الزيادة . وبذلك « تكون مرتباتهم وفقا للأشغال التى اشتغلوها فكأن الميرى ما أعطى شيئا من عنده كما هو ظاهر ، والأمر منوط بذات ولى النعم ذات محاسن السمات[3] » .

واقترح الناظر فى تقريره أيضا أن يُلحق بالمطبعة عدد من الرجال ليتعلموا صناعة الطبع. أما ضرورة ذلك فهى « أن الطابعين فى المطبعة كانوا أخذوا فى الأصل من قصر العينى فالبعض منهم انتقل إلى دار البقاء والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة[4] » واشترط أن من يختارون لتعلم هذه الصنـاعة « يكونون من الرجال الأشداء الأقوياء » . واقترح التقرير أن يكون عدد هؤلاء ثمانية رجال وأن يكونوا ممن «أخرجوا من السلك العسكرى واستخدموا فى قصر العينى فى التمريض وما أشبهه من الخدم» . وأن يعطى لهم من المطبعة مرتبات شهرية مساوية لما كانوا يتقاضونه فى القصر . فاذا تعلموا صناعة الطبع قُوِّم

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) راجع نظام الطبع على نفقة الملتزمين فى الفصل السابع .

(٣) نفس الوثيقة المتقدمة .

(٤) نفس الوثيقة .

إنتاجهم على أساس نظام المقاولة فان زاد على مرتباتهم الشهرية صرفت لهم الزيادة . أما مرتباتهم فى أثناء مدّة التعليم فتحسب على الروك العمومى أى على الميرى والملتزمين بنسبة العمل الجارى فى المطبعة حينئذ . و إذا كان على جودت قد اصطنع العدالة مع الحكومة ومع التلاميذ فانه لم يصطنعها مع الملتزمين . ذلك أنه قرّر أنه فى حالة قلة إنتاج هؤلاء العمال تحسب قيمته الفعلية على الحكومة وتضاف بقية مرتباتهم على الروكيه أن يتحمل الملتزمون هذه الزيادة واقترح على جودت أيضا أن يقوم هؤلاء الطباعين بالإضافة الى أعمال الطباعة نهارا بحراسة المطبعة ليلا نظرا لأن وظائف الخفراء كانت قد ألغيت من المطبعة فى ذلك الوقت[1] .

كتب على بك جودت هذا التقرير الذى يعتبر مفخرة له ورفعه إلى «أعتاب حضرة الحاكم الأعلى مرجع الحاجات » مع خطاب يعتبر بليغا بمعايير ذلك العصر ورجا سرعة النظر فيه « واتخاذ الوسائل بقدر الامكان لتحقيق هذا الغرض» . وقد أشر الكاتب فى أسفله بهذه العبارة : « بما أن هذا الترتيب أحيل واعطى إلى المالية مع إفادة بتاريخ ٢١ جمادى الآخرى سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له [2] » .

تنقيح ناظر المالية لمشروع التنظيم

رفع التقرير إلى المعية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، وأحيل إلى ناظر ديوان المالية بعد ذلك بثلاثة أشهر أى فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٠ « لتعديله وتنقيحه إذا رأى أنه محتاج إلى المحو والإثبات[3] » . وقبل أن يرد إلى المعية تقرير ناظر المالية كان على بك جودت قد عزل من نظارة المطبعة فى ٣ مارس سنة ١٨٦١ ، ونحن لاندرى سبب عزل هذا الرجل الذى أراد إصلاح المطبعة إلا أن يكون قد تشبث بوجهة نظره فى وجوب تنفيذ اقتراحاته فى عصر لم يكن أولو الأمر فيه يتحمسون للإصلاح أو لم يكن فى خزينتهم وسائله .

(١) نفس الوثيقة .

(٢) خطاب على بك جودت إلى المعية ، محفظة رقم ٢٦ معية تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ . محفوظات عابدين .

(٣) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — ٤ مارس سنة ١٨٦١ ، محفظة رقم ٢٧ معية تركى ؛ وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

شكّل أحمد بك رشيد ناظر المالية لجنة لفحص التقرير برئاسته وعضوية سعيد بك ذو الفقار ناظر ديوان الخارجية ، وضم إليها فيما بعد نوحى افندى ناظر المطبعة الذى خلف على جودت . وقد « درسوا الترتيب المذكور وأدخلوا فيه من التعديلات والتنقيحات مارأوه لازما [1] » . هكذا قال أحمد رشيد ناظر المالية فى تقريره ولكنهم فى الواقع لم يعدّلوا ولم ينقحوا إلا قليلا من التفاصيل التى لا تمس جوهر الاقتراحات . أما فيما عدا ذلك فقد وافقوا على كل شىء .

وافقت اللجنة على شراء آلات الطبع الخمس من أوربا كما اقترح على جودت ، كما وافقته على صب الاثنى عشر صندوقا من حروف الطبع . ووافقت أيضا على تكوين الثلاثة الأفواج من المصححين بمرتباتهم كما اقترح .

أما الرسام فإن اللجنة سألت محمود بك الفلكى فى أمر نقله إلى المطبعة فرفض الاستغناء عنه لأنه يشتغل فى عمل الخرائط . فاستدعت اللجنة رسام المطبعة فاقترح أن يلحق به أحد تلاميذ مدرسة المهندسخانة التى كانت قد ألغيت و يُربط له مرتب شهرى قدره ثلاثة جنيهات وتعهد بتعليمه فن الحفر على الحجر . وقد وافقت اللجنة على ذلك وأوصت به فى تقريرها [2] .

وافقت اللجنة على رفع مرتبات الموظفين بالقدر الذى ورد فى تقرير ناظر المطبعة . ووافقت على أن تكون أجور طبع كتب الحكومة مساوية لأجور طبع كتب الملتزمين . أما أجور طبع الدفاتر والسراكى والأوراد فإن اللجنة رأت أن تُرفع على النحو الآتى :

أجور طبع الدفاتر والسراكى والأوراد[3]

	الأصل		العلاوة		المجموع	
	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
دفتر مؤلف من ألف ورقة	٣٠	٨	١٠	٣	—	١٢
سركى مؤلف من ألف ورقة	١٥	٤	٢٥	١	—	٠٦
ألف ورقة من الأوراد...	—	٢	—	٢	—	٠٤

(١) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية الى المعية السنية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — ٤ مارس سنة ١٨٦١ محفظة رقم ٢٧ معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المالية ، مرفق بخطابه السابق .

(٣) نفس الوثيقة .

ووافقت اللجنة على تعيين اثنى عشر تلميذا بالمطبعة لتعلم جمع الحروف ، ولكنها لم توافق على أخذ ستة منهم من المدرسة الحربية بل اقترحت أن يكونوا جميعا من الخارج . وحددت لكل منهم مرتبا قدره مائة وخمسون قرشا على أن يحسب كله على الروك العمومى . فإذا أتموا تعليمهم وصاروا من أصحاب المرتبات اتبع فى مرتباتهم ما اقترحه على بك جودت فى تقريره .

ووافقت أيضا على تعيين ثمانيـة طباعين على ألا يكونوا من ممرضى قصر العينى الذين فصلوا من الجيش كما اقترح الناظر ، بل فضلت اللجنة أن يكونوا «من العسكر الذين رفتوا من إطفائيـة مصر المتوطنين فى الجـيزة ، وأن يضم بدل مأكولاتهم وملبوساتهم على مرتباتهم[1]» .

رفع أحمد بك رشيد تقريره إلى المعية فى ٤ مارس سنة ١٨٦١م ، وفى ١٩ مارس أى بعد خمسة عشر يوما وقّع عليها الكاتب بهذه العبارة :

« وعندما عرض على العتبة السنية أمر بتأجيل الموضوع و إبقاء ما كان على ما كان مؤقتا [2]» ،وكان سعيد باشا فى بنها عندما عرض عليه التقرير وأمر بهذا التوقيع . ويبدو أنه لم يشأ أن يزيد ميزانية المطبعة ذلك القدر الضئيل من المـال فاضمر للمطبعة أمرا .

إغلاق مطبعة بولاق

كان سعيد فى أزمة مالية ، وكانت مطبعة بولاق بابا من الأبواب التى تستدعى الصرف وكانت سياسة إغلاق مؤسسات الحكومة توفيرا للمـال قد تقررت واتبعت منذ زمن ليس بالقصير ، ويبدو أن مشكلة أثيرت حول الطريقة التى كانت متبعة فى طبع كتب الملتزمين بالمطبعة ، فضاق سعيد ذرعا بالمطبعة وقرر إغلاقها والاستغناء عنها ، فأغلقت فترة من عهده إلى أن أنقذها منه رجل من رعيته . ولم يرو حادثة إغلاق مطبعة بولاق إلا كاتب واحد

(١) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المـالية . والمقصود بعبارة ''اطفائية مصر'' هو فرقة المطافى بالقاهرة .

(٢) توقيع موظف المعية على خطاب أحمد بك رشيد السابق الذكر .

رواها البرت جيز بكثير من التردد وساق دليلا عليها أن مدة نظارة على بك جودت قد دامت اثنتى عشرة سنة ، ولما كان ذلك غير معقول عنده فقد رتب عليه أن المطبعـة لابد وأن تكون قد أغلقت مدة ما من عهد سعيد . و بعد أن ساق هـذا الدليل الضعيف قال إن ابراهيم الشبراوى حدثه حديثا طويلا أكد له فيه أن المطبعة أغلقت فى آخر سنة ١٢٧٧هـ[1] والشبراوى رجل متى روى خبرا عن مطبعة بولاق فهو ثقة . ولقد أيدت الوثائق الرسميـة رواية الشبراوى ففى ١٨ يوليه سـنة ١٨٦١ كان سعيد باشا فى بنها ومن هناك كتب إلى ناظر المـالية يقول :

« قد عرض لدينا مفصـلات إنهاكم الرقيم ١٩ ذو الحجة سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ما هو جارى فى طبع كتب الملتزمين بمطبعة الميرى وما استنسبتم اجراه من الآن فصاعدا وحيث كان القصد من إيجاد وتنظيم المطبعـة هو لطبع الكتب وتكاثرها فى الجهات للانتفاع بها والآن تواجد جملة مطابع وجارى الطبع فيهم وبهذا السبب صارت مزية مطبعة الميرى قاصرة على طبع الوقايع ولكونها ليست ضرورية فاقتضت إرادتنا لغو المطبعـة المذكورة وتسوية متأخراتها ورفت خدماها إنما إذا كان نوحى افندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للـميرى فى أرباحها ولا مصروفاتها فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمرنا هـذا إليـكم للإجرى حسبما اقتضته ارادتنا »

«حاشية : أما إذا كان نوحى افندى لا له رغبة فى إدارة المطبعـة المذكورة على ذمته بشرط يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميرى فى ذلك ولا فى الخدمة ولا فى المصروفات فيصير تحويله على الأطيان أسوة أمثاله . وأما الدفاتر والسراكى التى كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصـير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة وتحفظ فى مطابع الجهات فبذا لزم التحرير »[2]

(١) Albert Geiss, *op. cit.*, p. 217.

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية (العربية) الصادرة للدواوين والأقاليم ، دفتر رقم ١٨٩٤ عربى معية ، ص ١٨٩ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، إلى نظارة المـالية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يوليه سنة ١٨٦١) محفوظات عابدين .

اغلقت المطبعة اذن — أو على الأقل صدر الأمر باغلاقها فى ١٠ المحرم سنة ١٢٧٨هـ الموافق ١٨ يوليه سنة ١٨٦١م . أما سبب الإغلاق فيروى البرت جيز عن ابراهيم الشبراوى أن إغلاق مطبعة بولاق كان على أثر نزاع قام بين عمال المطبعة و بين ناظرها على جودت [1] . ولم يكن على جودت ناظرا للمطبعة حينئذ اذ كان قد اعتزل المنصب فى مارس سنة ١٨٦١ أى قبل الإغلاق بحوالى خمسة أشهر ، ولعل إبعاده عن نظارة المطبعة كان تمهيدا لتعطيلها فقد كان سعيدا يقدره تقديرا عظيما أو لعله كان نتيجة للنزاع الذى روى خبره ابراهيم الشبراوى . وليس من المعقول أن يؤدى نزاع بين الناظر والعال إلى إغلاق المطبعة .

على أن الأمر السابق يبين أن إغلاق المطبعة كان مبرره عدم الرغبة فى طبع كتب بها وهى وظيفتها الأولى كما ورد فى الأمر . ولم يعد يطبع بها غير الوقائع التى اعتبر سعيد باشا «أنها ليست ضرورية» . على أن هناك ما يدل على أن السبب الحقيقى كان الرغبة فى الاقتصاد ، فقد أباح الأمر أن يديرها محمد نوحى ناظرها حينئذ لحسابه «دون أن يكون للميرى مدخل فى الخدمة ولا فى المصروفات» . فكأن بقاء المطبعة مفتوحة كان أمرا مرغوبا فيه لو أمكن أن يتحقق دون أن تكون الحكومة مسئولة عن نفقات ادارتها . وهذا المذهب فى أن الرغبة فى الاقتصاد كانت السبب الحقيقى الذى من أجله أغلقت المطبعة يؤيده أن سعيدا لجأ الى الاستدانة بعد هذا الإغلاق بقليل ، إذ عقد أول قرض ثابت فى سنة ١٨٦٢ [2] مما يدل على وجود أزمة مالية فى وقت إغلاق المطبعة . ونحن إذ نأسف لأن يقرر رجل مستنير كسعيد إغلاق مطبعة الدولة التى كانت المصدر الوحيد للمعرفة فى البلاد لا يسعنا إلا أن نحمد له رغبته الصادقة فى تشجيع حركة النشر بأن قرر أنه «إذا كان نوحى افندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته فيصرح له» . ولعل فى سمو الغرض ما يبرر بعثرة متعلقات الأمة على هذا النحو .

(١) Geiss, *op. cit.*, p. 217.

(٢) J.C., *Histoire Financière de l'Egypte*, 1878, p. 1.

بعد أسبوع واحد من صدور الأمر بإغلاق مطبعة بولاق يتبين ناظر المالية أن دفاتر الدواوين والمصالح الأميرية لسنة ١٢٧٨هـ لم يكن قد تم طبعها بعد وأن إرسال الورق إلى "مطابع الجهات" أو "الكتبية" يستغرق وقتاً طويلا ويؤدّى إلى تعطيل أعمال الحكومة . وعلى ذلك يلتمس من سعيد باشا إبقاء المطبعة بصفة مؤقتة إلى أن يتم طبع ما كان جاريا طبعه من الكتب والدفاتر ثم يعاد إغلاقها فيوافق الوالى على ذلك ويصدر الأمر التالى :

«عرض لدينا إنهاكم الرقيم ١٦ محرّم سنة ١٢٧٨ نمرة ٢٢٣ بخصوص مطبعة الميرى ببولاق الصادر لكم أمرنا فى ١٠ شهرنا هذا بإبطالها وحيث أوضحتم أن دفاتر دواوين ومصالح الميرى للآن لم يتم طبعهم و إذا صار إبطال عمل ذلك الآن وأرسل الورق جهاته فملحوظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضى السنة فضلا عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجارى طبعها على ذمة الميرى مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجارى فيها الطبع على ذمة الملتزمين فانه يوصى إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر فى ظرف الأيام الباقية من السنة ، فقد وافق إرادتنا ما رأيتوه من حيثية إبقا إدارتها ظهورات لحين تمام السنة بشرط يجرى التأكيد والتشديد والملاحظة لعدم تأخير شيء مما ذكر عنه بعد تمامها . وورق سندات التمغة والعرضحالات وما أشبه يطبع بمطبعة المحافظة و إذا كان مستدرك الطبع بالحروف فيؤخذ ، اللازم من المطبعة الملغية لمطبعة المحافظة و إلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر ، وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضا بالمطبعة المذكورة [1]» .

وعلى ذلك يمكن أن نعتبر المطبعة مغلقة من الناحية الرسمية مع استمرار العمل بها بصفة مؤقتة إلى أن يتم ما كان جاريا طبعه بها من كتب الميرى وكتب الملتزمين ، واستمرار طبع ما كان بها من دفاتر الدواوين مدّة عملها فى طبع الكتب المشار إليها ، أما ما يجدّ من الأعمال الحكومية من دفاتر وأوراق تمغة وعرضحالات فيطبع فى مطبعة المحافظة مع تزويدها بما ينقصها من الحروف والآلات من مطبعة بولاق .

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للمديريات والدواوين وخلافه ، دفتر رقم ١٨٩٥ ، ص ١٥ ، وثيقة رقم ١٥٠ ، الى نظارة المالية فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يوليه سنة ١٨٦١) . محفوظات عابدين .

وبينما كانت مطبعة بولاق تعمل فى هذا المحيط الضيق يصدر أمر من سعيد باشا فى ١٣ مارس سنة ١٨٦٢ بطبع بعض الكتب بها :

« عرض علينا إنهى مرعشلى بك هذا ووافق إرادتنا طبع الكتب الموضح بيانها بأعلاه بالمطبعة وأن يحال مباشرتها عند الطبع والتصحيح على عهدة السيد صالح مجدى افندى ورفيقه محمد لاظ افندى ويفضل استحقاقهما مستمرا ماداموا فى الخدمة المذكورة[(١)] » .

وفى هذا دليل على أن مطبعة بولاق كانت تعمل ويحال إليها الكتب لطبعها بالرغم من أنها كانت معطلة من الوجهة الرسمية ، ومع ذلك فقد كان مفهوما أنها إنما كانت تعمل بصفة مؤقتة ، ريثما يتم تصفيتها بشكل نهائى . ويدلنا على أنه كان فى النية تصفيتها أن آلاتها كانت توزع على مطابع الأقاليم فمنها ما نقل الى مطبعة المحافظة ومنها ما نقل الى مطابع المديريات . ففى ٦ مارس سنة ١٨٦٢ يؤخذ جزء من آلاتها ومعداتها لو يرسل الى مديرية الفيوم ، فقد صدر أمر فى هذا التاريخ منطوقه :

« إن مدير الفيوم أرسل اخبارية لمعيتنا بواسطة التلغراف فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٨ يطالب بها ترتيب مطبعة بالمديرية وإرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراد وخلافه لعملية سنة ٦٣ توتيه وقد اقتضت ارادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها والآلات ترسل من الموجود فى مطبعة بولاق[(٢)] » .

وهذا يظهرنا على أن عملية تصفية مطبعة بولاق كانت مستمرة بالرغم من قيامها بطبع بعض الكتب والدفاتر . كما يدلنا على أن السياسة العامة كانت تقتضى الاستعاضة عن مطبعة بولاق بمطابع فى المديريات لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية دون الكتب بطبيعة الحال .

---

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر رقم ١٨٩٩ عربى معية ، ص ٩٢ ، وثيقة رقم ٢٧٩ ، الى نظارة المالية فى ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ (١٣ مارس سنة ١٨٦٢) محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين دفتر رقم ١٨٩٩ ، ص ٨٨ ، وثيقة رقم ٢٦٩ ، الى نظارة المالية فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ (٦ مارس سنة ١٨٦٢) محفوظات عابدين .

ويظهر أن ما أرسل الى مطبعة مديرية الفيوم كان آخر ما تستطيع مطبعة بولاق الاستغناء عنه من آلاتها حتى إنه لما شرعت الحكومة بعد ذلك بشهر ونصف فى إنشاء مطبعة بمديرية الخرطوم لم تجد فى بولاق ما ترسله وكان لزاما عليها أن تشترى آلات جديدة لهذه المطبعة . ففى ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد يقول :

« قد عرض إلينا إنها كم الوارد لمعيتنا بواسطة التلغراف رقم ١٧ شوال سنة ٧٨ بخصوص الأصناف اللازمة لمطبعة مديرية الخرطوم ولكونها غير موجودة بمصالح الميرى وأثمانها بواقع المشترى يبلغ تقريبا ثلاثون الف وسبعمائة تسعة وسبعون غرش وكسور تستأذنون بمشتراها وصرف أثمانها بوقت المشترى ومن حيث إنها لم توجد بمصالح الميرى كما أوضحتم فقد وافق إرادتنا مشتراها وصرف ثمنها الحقيقى[(١)] » .

لا ندرى متى انتهى من طبع الكتب والدفاتر التى تقرر الانتهاء من طبعها قبل إغلاق المطبعة نهائيا . ولكنا نصادف " منشورا عموميا " صدر من المالية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢ جاء فيه :

« من كون بملاحظة ما حصل من الجهات فى عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق ، وبعضهم أجروا أعمال المزادات بالخارج والبعض لم أجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية وهذا فضلا عن الجهات الذى لم يكن مرتب بهم مطابع . فلمناسبة ذلك وسبوق صدور أوامر سنية للمالية عن طبع جملة كتب عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمكث زمن كثير وفى مدة تشغيلها لم يستغنى الحال عن الخدمة والشغالة الموجودين بالمطبعة ، قد عرض للمعية السنية عن تشغيل دفاتر وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت فى زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط لأجل إسعاف الجهات فى مطاليبهم ... فصدر أمر دولتلو أفندى قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ [(٢)] نمرة ٤٧١ بالأجرى كما ذكر ...[(٣)]

---

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين دفتر رقم ١٨٩٩ ، ص ١٣١ ، وثيقة رقم ٣٥٣ ، الى نظارة المالية فى ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢) . محفوظات عابدين .

(٢) ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ هـ يوافق ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ م .

(٣) منشور عمومى من المالية بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢) ، دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٤٨٣ ، محفوظات عابدين .

ومن هذا المنشور نفهم أن تكاليف المديريات بطبع دفاترها وأوراقها بمطابعها الخاصة أو عن طريق المناقصة بين مطابع الأفراد لم يأت بالنتيجة المرغوبة ، وتعطلت أعمال الحكومة ، وصادف ذلك رغبة الوالى فى طبع بعض الكتب العسكرية ، فتقرر إحالة طبع الدفاتر الحكومية إلى مطبعة بولاق . ومعنى ذلك أن المطبعة قد أعيد فتحها ولكن إلى حين الانتهاء من طبع الكتب العسكرية فقط ثم يعاد تعطيلها من جديد .

وعلى ذلك تكون مطبعة بولاق قد عطلت مدّة عام تقريبا من ١٨ يوليه سنة ١٨٦١ إلى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ من الناحية الرسمية ، ولكنها بقيت مفتوحة تعمل فى طبع بعض الكتب والدفاتر بعضاً من هذه الفترة لايمكن تحديده على وجه الدقة . ونحن نذهب إلى أن تعطيلها كان من الناحية الرسمية فقط ، أما حركة العمل بها فلم تقف مطلقا . فواضح من الوثائق التى سبق عرضها أنها ما كانت تنتهى من طبع ما بها إلا ويكون أمر قد صدر باحالة شيء آخر عليها للطبع .

تولى نظارة المطبعة فى ذلك الصدر من عهد سعيد ناظران . أولهما على جودت الذى انتقل مع المطبعة من عهد عباس الأول . وكان سعيد يجله و يقدّره وقد تولى تحرير الوقائع المصرية مدّة . وبقى فى نظارة المطبعة إلى أن بدت بوادر تعطيلها فنقل منها فى ٣ مارس سنة ١٨٦١ م ، وعين بدله محمد نوحى [1] و بقى ناظرا لها إلى أن انتهت علاقة الدولة بها فى عهد سعيد فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٦٢م ، ولما قرر سعيد تعطيل المطبعة خيّر محمد نوحى فى أن يديرها لحسابه فلما رفض «صار تحويله على الأطيان أسوة أمثاله [2]» .

الانعام بمطبعة بولاق على عبد الرحمن رشدى

عادت المطبعة الى العمل فى أغسطس سنة ١٨٦٢ على أن يعاد تعطيلها بعد الانتهاء من طبع الكتب العسكرية التى كانت الحاجة اليها أو الرغبة فى طبعها سببا فى إعادة فتح

(١) من ناظر المالية إلى المعية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ هـ — ٣ مارس ١٨٦١ م ، محفظة رقم ٢٧ معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) أمر إلى نظارة المالية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ ، دفتر رقم ١٨٩٤ قيد الأوامر العلية ، ص ١٨٩ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، محفوظات عابدين .

[أمام صفحة ١٧٥]



عبد الرحمن رشدى باشا
صاحب مطبعة بولاق وناشر الوقائع
أكتوبر ١٨٦٢ — فبراير ١٨٦٥



حسين حسنى باشا ناظر مطبعة بولاق
فبراير ١٨٦٥ — سبتمبر ١٨٨٠
وأكتوبر ١٨٨٢ — مارس ١٨٨٦
ومنشىء الكاغدخانة وناظرها
١٨٦٨ — ديسمبر ١٨٧٢
وسبتمبر ١٨٨٠ — يوليه ١٨٨١

المطبعة أو عدم تنفيذ إغلاقها . ولكن قبل أن تنتهى المطبعة من طبع تلك الكتب تدخل فى دور غريب من أدوار تاريخها إذ يهديها سعيد باشا إهداءً إلى عبد الرحمن بك رشدى مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر وكان ذلك فى ١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٧٩هـ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ م)[١] .

وقد كان هذا الإهداء يتضمن المطبعة بكل ما يتعلق بها من عقار وعدد وآلات كما يتضح من الأمر العالى الصادر الى نظارة المالية والذى تم به الإهداء وفيه يقول سعيد باشا :

« قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاما إلى عبد الرحمن رشدى بك مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأبهات وغيره وهو يجرى تشغيل سائر ما كان جارى تشغيله بها وما يستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم المصالح الميرية . وثمن الورق والحبر الموجود بها يقيد عليه عهدة وكذا كتاب نفح الطيب الجارى تشغيله على ذمة الميرى يعطى اليه بتكاليفه بدون أرباح و بدون ضم ثمن النسخة الأصلية على المطبوع . والأشغال التى باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل عند تمام الشغل واحتسابه اليه يخصم قيمة ذلك منه و يتقيد عليه عهدة أيضا و يتسدد أثمان الورق والحبر والكتاب المذكور شيئا فشيئا من الذى يصير مطلوب له من المشغولات التى تشتغل فيلزم بوصول أمرنا هذا اليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة اليه على الوجه المشروح و يتحرر له الاذن اللازم بتحرير الحجة التى تلزم بامتلاكه العقار أيضا ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا[٢] .

---

(١) الشائع فيما كتب عن المطبعة أن عبد الرحمن رشدى بك كان مديرا للسكة الحديد وقت الإنعام عليه بالمطبعة . والصواب أن الرجل كان مديرا للوابورات الأميرية بالبحر الأحمر كما يؤخذ من الأمر الصادر بالإنعام بالمطبعة عليه . أما علاقته بمصلحة السكك الحديدية فأتى متأخرا فى عهد الخديوى اسماعيل فقد عينه مديرا لمصلحة الإمرارية كما كانت السكك الحديدية تسمى فى ذلك العهد .

(٢) أمر عال من سعيد باشا إلى نظارة المالية فى ١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٧٩ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢) دفتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للمالية فى سنة ١٥٧٩ التوتية ، سجل رقم ١١٩٦ ، ص ١ ، وثيقة رقم ١ ، محفوظات عابدين .

وهذا الأمر يوضح أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى كان إهداء مطلقا يشمل كل شيء يتعلق بها : العقار والآلات والحروف والآباء والأمهات ومطابع الحجر وكل شيء . ولم يخرج عن هذا الإهداء المطلق إلا الورق والمداد الموجودة بالمطبعة فان ثمنها يحسب عليه . وإلا كتاب نفح الطيب الذى كان يطبع على نفقة الحكومة فإنه يحسب عليه أيضا ويتقاضى أجرا لطبعه بدون ربح . أما ماعدا ذلك من متعلقات المطبعة فقد دخل فى الإهداء .

ويتضح من الأمر أيضا أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى كان على شكل امتلاك مطلق ولم يكن تعهدا أو التزاما أو ملك انتفاع . وقد كان من نظام الحكومة المصرية أيام سعيد أن يتعهد بعض الأفراد ببعض المصالح أو المصانع مدة محدودة من السنين، بشروط محدودة يكتب بها جميعا عقد اتفاق بين المتعهد والحكومة. وقد حدث ذلك فى الكاغدخانة "مصنع الورق"، فقد تعهد بها رجل مدة سبع سنوات بمقتضى شروط منها أن يدفع عنها إيجارا للحكومة ، وأن يدفع عشورا عما يُنتج فى المصنع الى غير ذلك من التعهدات التى حرر بها اتفاق بين الحكومة والمتعهد . واشترط أيضا أنه بعد انتهاء السنوات السبع تصبح الكاغدخانة ملكا للحكومة ولا يتقاضى المتعهد أى ثمن[1] . ولكن استيلاء عبدالرحمن رشدى على مطبعة بولاق لم يكن من قبيل هذا النوع من التعهد وإنما كان امتلاكا مطلقا له أن يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو غيرهما من أنواع تصرف الانسان فى ملكه الخاص . وهذا واضح من الأمر السابق عرضه بالإنعام بها عليه . وثابت أيضا مما جاء فى آخر حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح فى مذهب الإمام أبى حنيفة وهو أول كتاب طبع بالمطبعة بعد استحالتها إلى عبد الرحمن رشدى . فقد ورد فى آخر الكتاب مانصه :

«يقول أفقر عباد الله وأحقر عبيد مولاه المعترف بالعجز عن شكر ما إليه سيده ليدى عبد الرحمن بك رشدى صاحب دار الطباعة المذكورة ... » .

(١) دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة . تحت عنوان مصلحة الكاغدخانة ص ٧ — ٨ . محفوظات عابدين . انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب .

ولو كان الأمر غير ما ذكرنا لكتب « متعهد دار الطباعة المذكورة » ولكنه كتب "صاحبها" . وفى هذا كفاية لإثبات ملكية المطبعة له .

على هذا النحو استحالت مطبعة بولاق إلى مطبعة خاصة بفرد من الأفراد وانقطعت تبعيتها للحكومة . وتغير اسمها فبعد أن كانت مطبعة بولاق الميرية أصبحت « مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق[1] » ونحن لاندرى سببا معقولا لهذا الإهداء الغريب الذى ينطوى على تصرف القائمين بالأمر فى ذلك الوقت فى أموال الدولة ومتعلقات الأمة تصرف الانسان فى ماله الخاص . وقد كان علماء أوروبا ومستشرقوها أوفى لمحمد على عهدا وأكثر لتراثه اخلاصا من أبنائه فاحتجوا ما شاء لهم وفاؤهم واخلاصهم ولكن على غير جدوى فان الأهواء حجبت كل شيء عن آذان أولى الأمر والمتصرفين فيه .

غير أن المطبعة فى سنة ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) أى وقت الإنعام بها على عبد الرحمن رشدى كانت فى حالة احتضار . وهذا يتضح من تقرير ناظرها على بك جودت الذى سبق عرضه ومن دفتر موظفيها لتلك السنة ومنه يؤخذ أن عدد موظفى المطبعة وعمالها لم يكن يزيد على تسعة وعشرين موظفا وعاملا ، مؤشر أمام تسعة منهم بالرفت أو النقل ، فيكون عدد هؤلاء الموظفين والعمال فى تلك السنة عشرين موظفا ، ليس من بينهم طباعون ولا جماعون ولا سباكون ولا غير ذلك من الوظائف الفنية التى تُعيِّن نشاط المطبعة . بل كلهم من طائفة الكتاب وأمناء المخازن والمصححين والخفراء وعمال السقاية . ويلاحظ أيضا فى هذا الدفتر إحالة رئاسة المخازن على كاتب لا يفهم فى مواد الطباعة ، وإحالة رئاسة التشغيل على كاتب آخر لا يفهم فى عمليات الطبع[2] . ومن ذلك نرى أن المطبعة كانت توشك أن تحتضر فى تاريخ الانعام بها على عبد الرحمن بك .

إلا أن هذا الاحتضار لا يبرر منح المطبعة لذلك الرجل لأن مؤسسات الحكومة ومصالح الدولة ليست مما يهدى أو يمنح . والأمر بإهدائها له لا يوضح سبب ذلك إلا حين

(١) راجع كتاب "ألف ليلة وليلة" المطبوع بالمطبعة فى عهد عبد الرحمن رشدى .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٧٩هـ (سنة ١٨٦٣م) دفتر رقم ٢٧ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

يرد فى ختام الأمر « ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا » . فالذى يفهم من هذا هو أن سعيد باشا اقتضت إرادته أن يتسع معاش عبد الرحمن رشدى واقتضت أيضا أن تكون هذه التوسعة على حساب الدولة ومن أموال الأمة فأهداه المطبعة . أما عن سبب اقتضاء إرادته لذلك فليس مما يسهل فهمه أو القول به فقد بقى عبد الرحمن فى وظيفته الحكومية مديرا للوابورات الأميرية بالبحر الأحمر بعد استيلائه على المطبعة فمعاشه لم يقطع من الحكومة حتى يصله سعيد فى مطبعة بولاق .

ولعله أدّى خدمة ممتازة للوالى فاستحق المكافأة !

ولما آلت المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى رأى أنه لا يمكنه إدارتها وحده بالإضافة إلى أعمال وظيفته لو تركه كل موظفيها فى عهد تبعيتها للحكومة ، ولذلك طلب من سعيد أن يأمر ببقاء حسين افندى حسنى (حسين باشا فيما بعد) وكيل أشغال المطبعة والشيخ حسن محمد باشكاتبها والشيخ محمد قطة العدوى باشمصححها بالمطبعة معه . وقد صدر أمر عال من الوالى للمالية بإجابة هذا الطلب و بقاء هؤلاء الثلاثة بالمطبعة مع عبد الرحمن رشدى من غير أن يؤثر ذلك فى معاشهم بعد انتهاء خدمتهم فيعتبرون كأنهم موظفون بالحكومة المدّة التى يقضونها معه بالمطبعة على ألا يدرى ذلك مع غيرهم[١] .

تجديد المطبعة

ولم يعين عبد الرحمن رشدى ناظرا للمطبعة بل تولى هو إدارتها فكان هو صاحبها وناظرها مدة السنتين والأربعة الأشهر التى تملك المطبعة فى أثنائها ولأول مرة كان لناظر مطبعة بولاق مستشار فنى هو "أنطوان موريه Antoine Mourés" صاحب المطبعة الفرنسية بالاسكندرية وهو رجل فرنسى كان على جانب عظيم من الكفاية[٢] . ولقد استقدمه عبد الرحمن رشدى إلى المطبعة وكلفه إصلاحها و إعدادها بما كان لازما لها من الآلات التى تؤدى الى الانتاج السريع . وكان بجانبه أيضا حسين افندى حسنى (باشا) الذى كان "مأمور تنظيم المطبعة"

(١) أمر عالى صادر من سعيد باشا لنظارة المالية بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٧٩ رقم ٣ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢) ؛ دفتر قيد الأوامر العلية الصادرة للمالية فى سنة ١٥٧٩ التوتية ؛ سجل نمرة ١١٩٦ ؛ ص ١٠ ؛ محفوظات عابدين .

(٢) Giffard, *les Français en Egypte*, p. 141.

ثم لما آلت إلى عبد الرحمن رشدى صار وكيلا لها بموافقة سعيد باشا . و يذهب على باشا مبارك إلى إن حسين حسنى صار فيما بعد شريكا لعبد الرحمن رشدى فى ريع المطبعة[١] . ولم يرد خبر هذه الشركة فى أى مرجع آخر .

وقد زعم البرت جيز أن حسين حسنى سافر إلى باريس فى مدّة تبعية المطبعة لعبدالرحمن رشدى واشترى من هناك مطابع ميكانيكية كانت أوّل مادخل من نوعها فى مصر[٢] . وهذا الزعم خطأ على وجه التحقيق إذ أن كل المراجع الرسمية وغير الرسمية قد أجمعت على أن حسينا لم يقم بهذه الرحلة إلا فى عهد الخديو اسماعيل بعد أن انقطعت صلة رشدى بالمطبعة . وسيأتى ذلك فى حينه .

جدّد عبدالرحمن رشدى آلات المطبعة فاشترى لها بارشاد موريه آلات حديثة للطبع من باريس ، زادت من إنتاجها ، حتى لقد فاقت فى عهده غاية ما وصلت إليه من التقدم فى عهودها السابقة . إلا أن آلاتها ظلت تدار باليد كما كانت من قبل . ومع أن آلات الطبع قد جدّدت فإننا لا يصادفنا ما يثبت أن حروف الطبع قد جدّدت كذلك . و إنما يصادفنا نقد فنى لمطبوعات بولاق فى عهد عبد الرحمن رشدى أعطانا إياه المسيو جول مول فى التقرير الذى رفعه إلى الجمعية الأسيوية فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٦٤ خاصا بنقد كتاب صحيح البخارى[٣] ، قال الكاتب :

« هذا الكتاب ككل ما يصدر عن مطبعة بولاق منذ مدّة ردىء الطبع وذلك لأن الحروف المستعملة قد تآكلت من طول مدّة الاستعمال والحرف النسخى الذى فى بولاق متقن الحفر إلا أنه يجب أن يجدّد صبه من وقت لآخر[٤] » .

(١) على باشا مبارك ؛ الخطط التوفيقية : ج ٢ ، ص ١٢١

(٢) Geiss, *op. cit.*, p. 218.

(٣) طبع صحيح البخارى فى مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) فى ثلاثة أجزاء الأول ٣٨١ صفحة والثانى ٤٠٥ صفحة والثالث ٣٢٢ صفحة وقد كان ثمنه ٣٠٠ قرش .

(٤) *Journ. Asiat.*, Serie 6, Tome IV: 1864, p. 50.

على أنه يجب ألا نعمم هـذا النقد على أعمال المطبعة فى كل عهد عبد الرحمن رشدى . كما أنه من الجائز أن نتهم جول مول بالتسرع عند ما اقترح وجوب تجديد صب حروف مطبعة بولاق بعد إذ تآكل ما كان مستعملا منها . فقد كتب مول نقده بمناسبة اصدار المطبعة لكتاب صحيح البخارى . وقد كان طبع هذا الكتاب كما ذكر فى آخره فى سنة ١٢٨٠هـ أى بعد سنة واحدة من مصير المطبعة الى عبد الرحمن رشدى . ولهذا وجب أن يوجه هذا النقد إلى إنتاج المطبعة قبل الانعام بها على رشـدى بك وقد اعترف به على بك جودت فى تقريره . وقد رأينا كثيرا من الكتب التى طبعت فى عهده فوجدناها جيدة الطبع سليمة الحروف مما يدل على أن إصلاحه امتد إلى حروف الطبع ، وليس من الانصاف أن نتوقع أن ينفذ الرجل كل إصلاحاته فى المطبعة فى السنة الأولى من وضع يده عليها .

أما حالة المطبعة فى عهد عبد الرحمن فقد كانت على جانب عظيم من النشاط . نشاط لم تصادفه فى العهدين السابقين لعهده — عهد عباس وعهد سعيد — فلقد أصدر عبد الرحمن رشدى عددا كبيرا من كتب الآداب التى كان قد انقطع صدورها من بولاق من مدّة طويلة ، ونشاط الرجل فى إحياء المطبعة لاينكر و ينبغى أن يعترف التاريخ له بهذا الفضل ، فقد أتى فى المطبعة على فقره بما عجز عنه عباس وسعيد على غناهما واقتدارهما . فالمطبعة فى أيامه كانت فى نشاط يقرب جدا من نشاطها أيام منشئها الأول محمد على مع فرق ما بين الاثنين فى الغنى والفقر والعجز والاقتدار . و يكفى أن الرجل أعاد إلى المطبعة روحا كانت قد افتقدتها منذ زمن طويل (انظر شكل ١٣) .

علاقة الحكومة بمطبعة عبد الرحمن رشدى

وكانت الحكومة المصرية تطبع ما تحتاج إلى طبعه فى أثناء تبعية المطبعـة لعبد الرحمن بك رشدى إما بمطابعها الخاصة الصغيرة كمطبعة المحافظة بالقاهرة أو مطابع المديريات ، و إما فى مطبعة بولاق ذاتها بالثمن .

وهناك من القرائن ما يحملنا على القول بأن الحكومة قد استغنت فى أثناء تبعية المطبعة لعبد الرحمن بك رشدى عن مطابعها الخاصة الصغيرة فقد عطلت مطبعة المحافظة — محافظة

القاهرة[١] ، اكتفاء بتشغيل ما يلزم للحكومة فى مطبعة رشدى ببولاق . واستمر الحـال كذلك فى أوائل عهد اسماعيل قبل أن تؤول المطبعة إلى الدائرة السنية .

ولم يكن أمر تشغيل ما يلزم للحكومة من المطبوعات مقصورا على مطبعة بولاق مدة تبعيتها لعبد الرحمن بك رشدى ، فقد وجدت مطابع أهلية أخرى شاركت مطبعة بولاق فى هذا . فمن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه بالإسكندرية فقد طبع بها على نفقة الحكومة كتاب فى تاريخ مصر القديم وضعه ماريت بك بتكليف خاص من الخديوى اسماعيل . فلمـا تم طبعه صدر أمر فى ٢٢ ينـاير سنة ١٨٦٥ — أى قبل ضم مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية باسبوعين — بصرف نفقات طبعه إلى موريس ديه صاحب مطبعة الإسكندرية[٢] .

عبد الرحمن رشدى والوقائع المصرية

ولمـا قرر الخديو اسمـاعيل إعادة إصـدار "الوقائع المصرية" فى ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤ م[٣] ، وكان سعيد باشا قد عطل إصدارها منذ فكر فى إلغاء مطبعة بولاق بحجة أنها «ليست ضرورية»[٤] ، طبعت الوقائع فى مطبعة عبد الرحمن رشدى على نفقة الحكومة[٥] . وقد تم طبع أوّل عدد بمطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق فى أوائل فبراير سنة ١٨٦٣ ففى الثامن منه كتب عبد الرحمن رشدى إلى المعية يقول : « لقد ازدانت

(١) عطلت مطبعة المحافظة فى تاريخ لم يمكننا التوصل إليه ، ولكن تعطيلها ثابت من الأمر الصادر باعادة إدارتها فى ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٥ معية عربى ، ص ١٧٠ ، وثيقة رقم ٨٦ ، إلى الداخلية فى ٥ شوال سنة ١٢٨٢هـ — ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١١ عربى معيـة ، ص ١٢٥ ، وثيقـة رقم ٩٩ ، إلى المـالية فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ — (٢٢ يناير سنة ١٨٦٥) ، محفوظات عابدين .

(٣) من المعية إلى نظارة المـالية فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ — ١١ نوفبر سنة ١٨٦٤ م ، دفتر رقم ١٩١١ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، وثيقة رقم ٣٨ ص ٥٢ ، محفوظات عابدين .

(٤) من المعية إلى نظارة المـالية فى ١٠ محرم سـنة ١٢٧٨ — ١٨ يوليه سـنة ١٨٦١ م ، دفتر رقم ١٨٩٤ ، دفاتر قيد الأوامر العلية ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين .

(٥) دفتر رقم ١٩١١ ، قيد الأوامر العلية وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٥٢ ، ووثيقة رقم ١٤٩ ، ص ١٦٩ محفوظات عابدين .

المطبعة بطبع العدد الأوّل من جريدة ”روزنامه وقائع مصرية“ بمعرفة هذا العاجز بإذن من لدن الحضرة الخديوية الشريفة و إنى لوطيد الأمل فى أن تصدر من الآن فى كل أسبوع بانتظام[١] » .

وقد اقترح عبد الرحمن رشدى نظاما يكفل نشر أخبار الحكومة بها بمجرّد حدوثها فقال فى خطابه إن الأخبار الخارجية تؤخذ من الجرائد الأوربية أوّلا فأوّلا فلا يقع فى نشرها تأخير . أما الأخبار الداخلية والوقوعات الرسمية الجديرة بالنشر فهى القسم الأصلى والأهم للوقائع المصرية . فإذا لم تغذ يوميا بجميع الترتيبات والتنسيقات والتوجيهات وخلاصة أحكام المجالس فعرفت هذه الأخبار من الخارج قبل نشرها فى الوقائع فإن ذلك من غير شك يؤدّى إلى أن لا ينظر إليها الشعب بعين الاعتبار والتقدير و إذا لم تنشر هذه الأخبار أصلا فإن ذلك يكون أمرا موجبا للتعجب والاستغراب عند العامة[٢] . واقترح عبد الرحمن رشدى لانتظام ورود الأخبار أن « كل مأمور فى ديوان أو مجلس أو مأمورية يقيد فى كل يوم كل ما يستحق النشر فى الوقائع من واقع دفاترهم فى أوراق خاصة تكون بمثابة تقرير ثم يعرضون مادوّنوه على رؤسائهم قبل مغادرتهم مكاتبهم قبل الغروب لتصحيحه و يرسلونه يوميا بالبوستة باسم الداعى معنونا بعنوان محل عمله (أى إلى عبد الرحمن) [٣] » ، وقد وافق الخديو على هذا الترتيب وكتبت المعية به إلى المحافظات والمالية ومجالس الأحكام ومفتشى المديريات فى ١٥ فبراير سنة ١٨٦٣ [٤] .

وكان النظام المتبع أن ينفق عبد الرحمن رشدى على الوقائع من ماله الخاص بجزء من عمل المطبعة ، وكان إنفاقه يشمل مرتبات موظفى قلم الوقائع والمترجمين ونفقات سفر من يجمعون الأخبار وأجور ما يستخدمونه فى ذلك من العربات ، وكذلك أثمان

(١) من عبد الرحمن رشدى إلى المعية فى ١٩ شعبان سنة ١٢٧٩ (٨ فبراير سنة ١٨٦٣ م) ، محفظة رقم ٢٩ معية تركى ، وثيقة رقم ؛ ٤٤ ، محفوظات عابدين (انظر شكل ٣٣) .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) توقيع موظف المعية المختص على الوثيقة السابقة بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٩ هـ .

الورق وأجور الطبع وغير ذلك . وتصدر الوقائع و يقوم هو بتوزيعها و يحصل أثمانها . ثم يحسب النفقات و يخصم منها ما جمعه من بيع الوقائع ، و يطالب الحكومة بهذا الفرق فيصرف له . فإذا دفعت الحكومة مرتبات بعض الموظفين قُيِّدت عليه ”عهده“ وتخصم فى النهاية مما يكون له فى ذمة الحكومة [١] . ولم يكن يحاسب الحكومة عن كل عدد بل إن أوّل مرة يتم فيها هذا الحساب كان بعد قرابة عشرة أشهر من إصداره الوقائع . و يؤخذ من حساب هذه الشهور العشرة أن صافى المصروف على الوقائع والوارد من بيعها فى هذه المدّة كما يلى :

حساب الوقائع من ٢٦ يناير الى ٨ سبتمبر سنة ١٨٦٤ [٢]

بارة	قرش	بارة	قرش	البيان
—	٣٠٥,٠٧٤			جملة المنصرف بما فى ذلك مرتبات ومكافآت مستخدمى قلم الوقائع وتنقلات جامعى الأخبار ، و إدارة الوقائع وطبعها .
		—	٢٨,٧١٥	مجموع أثمان ماجرى بيعه من أعدادها .
		—	١٠٧,٥٠١	منصرف من المالية لأرباب قلم الوقائع ومقيد عهده طرفه (طرف عبدالرحمن رشدى) .
—	١٣٦,٢١٦			جملة ما تسلمه عبد الرحمن رشدى .
—	١٦٨,٨٥٨			الباقى وقد دفعته الحكومة له .

(١) من المعية إلى نظارة المالية فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ (١١ نوفمبر سنة ١٨٦٤ م) ، دفتر رقم ١٩١١ ، قيد الأوامر العلية ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٥٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

واستمر عبد الرحمن رشدى يصدر الوقائع إلى أن خرجت المطبعة من ملكيته فى فبراير سنة ١٨٦٥ ، وقدّم إلى الحكومة حسابا عن المدة الباقية وهى أربعة أشهر من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ الى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ وكانت كما يلى :

حساب الوقائع من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ الى ٦ يناير سنة ١٨٦٥[1]

البيان	قرش	بارة	قرش	بارة
ثمن ورق وأجرة طبع الوقائع (لم يدخل فيها المرتبات والمكافآت والتنقلات لأن الحكومة كانت قد تولت ذلك عنه)			٢٩,٠٥٥	—
حصلها أجرة إعلانات من القومبانية الزراعية وثمن مبيع ما باعه من النسخ .	٥,٣٨٣	٣٠		
ثمن نسخ مباعة ولم يُحصَّل بعد .	٥,٦٢٨	—		
جملة الإيراد الفعلى والمنتظر تحصيله .			١١,٠١١	٣٠
الباقى وقد دفعته الحكومة له .			١٨,٠٤٣	١٠

وهكذا تولى عبد الرحمن رشدى اصدار الوقائع مدة أربعة عشر شهرا من ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ ، وكان جملة ما دفعته الحكومة تغطية لعجز إيرادها فى تلك المدة مبلغ ٢٩٤٤ جنيها ، بالإضافة إلى مرتبات موظفى قلم الوقائع والمصروفات السائرة فى الأربعة الأشهر الأخيرة منها ، وهو حوالى ٨١٤ جنيها تقديرا على ما أنفق فى ذلك فى أثناء العشرة الأشهر الأولى .

وانتهى عهد سعيد باشا وكانت مطبعة بولاق قد استحالت إلى مطبعة خاصة ، وانقطعت صلتها بالحكومة ، وتحولت الحكومة المصرية من مالكة للمطبعة إلى مجرد عميل لها ، وتبق هكذا لمدة سبع عشرة سنة أخرى ، يتغير فى أثنائها المالك . ولا نختم هذا الفصل قبل أن نسجل فضل عبد الرحمن رشدى بك على مطبعة بولاق فلولاه لاندثرت قبل أن تتداركها عناية الله فى عهد اسماعيل .

(١) دفتر ١٩١١ ، قيد الأوامر العلية وثيقة رقم ١٤٩ ، ص ١٦٩ ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨١ هـ (٢٥ أبريل سنة ١٨٦٥ م) .

الفصل العاشر

مطبعة بولاق السَنيَّة

انتقال المطبعة إلى الدائرة السنية

ظلت المطبعة ملكا لعبد الرحمن رشدى بك من تاريخ منحها له فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ إلى ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ ، ففى هذا التاريخ اشترى الخديو اسماعيل المطبعة من عبد الرحمن رشدى باسم ابنه الأمير ابراهيم حلمى فى مقابل عشرين ألف جنيه وضمها إلى الدائرة السنية ولم يجعل للحكومة علاقة بها .

وعلى ذلك تدخل المطبعة ابتداء من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥[1] فى طور جديد من تاريخها وهو عهد تبعيتها للدائرة السنية . وهو كالعهد السابق له لم تكن المطبعة فيه ملكا للحكومة وكما كانت فى العهد الأول ملكا لعبد الرحمن رشدى كانت فى الثانى ملكا لدائرة الأنجال . وتغير اسمها فى ذلك العهد فأصبحت تسمى "المطبعة السنية ببولاق" أو "مطبعة بولاق السنية" . وليس استيلاء اسماعيل على مطبعة الحكومة بأقل غرابة من تنازل سعيد عنها من قبل .

ويعتبر العهد الذى بدأ من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ وهو عهد التبعية للدائرة السنية من أزهر عهود مطبعة بولاق . فما كادت المطبعة تؤول إلى الدائرة فى رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥) حتى واصلت نشاطها فاصدرت فى رجب سنة ١٢٨٢ (ديسمبر سنة ١٨٦٥)

(١) يقول المسيو جيز فى مقالة عن تاريخ المطبعة ان تاريخ شراء اسماعيل باشا للطبعة من عبد الرحمن رشدى هو سنة ١٨٦٣ ، والصواب هو ما ذكرنا مستندين إلى الأوراق الرسمية . ففى دفتر أستحقاقات المطبعة عن سنة ١٢٨١ ، رقم ٣٩٥ محفوظات الدائرة السنية ، بدار المحفوظات بالقلعة ذكر بالنص « جريدة الاستحقاقات عن أرباب الماهيات بالمطبعة العامرة ببولاق من ابتدى ماه أمشير سنة ١٥٨١ ابتدى احالتها على الدائرة السنية » . وماه أمشير سنة ١٥٨١ يوافق رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥) .

كتاب ”حاشية المجمل“ الذى طبع بالمطبعة على نفقة الدائرة وعرض للبيع[١] . وتوالى إصدار المطبعة للكتب النفيسة من ذلك التاريخ بغير انقطاع و بنسبة متزايد

ومع ما كانت عليه مطبعة بولاق من حسن الإعداد فإن وقوف الخديو اسماعيل على مدى التقدم فى دول الغرب جعله يوقن أنه مازالت هناك أوجه كثيرة للتحسين كما جعله يتطلع إلى النهوض بمطبعة بولاق حتى تصير فى مرتبة أكثر مطابع الغرب تقدما . وكان الخديو اسماعيل يعرف أن مطابع الغرب الحديثة تدار بوسائل آلية — بالبخار — فتطلّع إلى استحداث هذا النوع من القوة المحركة فى مطبعة بولاق . وربما كان هذا أكبر انقلاب حدث فى مطبعة بولاق على طول تاريخها .

تجديد آلات المطبعة

وقد بدئ فى التفكير فى هذا الإصلاح بعد شهرين فقط من ضم المطبعة إلى الدائرة . فقد كان اسماعيل افندى باشمهندس العمليات فى أوربا فى مأمورية حكومية فأرسل إليه الخديو أمرا فى ٣ أبريل سنة ١٨٦٥ يقول فيه :

«بما أنكم أنتم الآن موجودين بأوربا فيلزم أن تمروا على المطابع المشهورة بالجهات التى تكونو بها الجارى إدارت تشغيلها بواسطة الوابورات وتتفرجو فيها وتمعنو النظر فى جميع آلاتها وأدواتها وكيفيت إدارتها و إن أمكن تأخذو رسوماتها اللازمة وتحررو تقريرا يكون مشتملا عليما شاهدتموه بالمحلات المذكورة من التحسينات والتسهيلات حتى أنكم بمشيئة الله تعالى عند رجوعكم من هناك ننظر فى ذلك ويجرى المقتضى[٢] » .

وقد قام اسماعيل افندى الباشمهندس بما كلف به وأحضر الرسوم ولما عاد قدّم مامعه من المعلومات والرسوم والاقتراحات وأُحيل إلى ناظر المطبعة فناقشها معه واتفقا على

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٥٨٢ قبطية — ١٢٨٢ هـ — ١٨٦٥م ، تحت اسم محمد افندى حسنى بائع كتب المطبعة ، دفتر رقم ٣٩٦ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١١ ، ص ١٦٤ ، وثيقة رقم ١٨ ، إلى اسماعيل افندى باشمهندس العمليات فى ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨١ (٣ أبريل سنة ١٨٦٥ م) . محفوظات عابدين .

ما يلزم لها من الآلات المحركة وغيرها وحررت مكاتبة منهما إلى مصرف أو بنهايم بلندن لشراء ما ورد فى المواصفات والرسوم . ولسبب ما لم يشأ اسماعيل باشا أن يستبد مصرف أوبنهايم بالأمر فكتب إلى أحد رجال حكومته وهو أفلاطون بك وكان فى أوربا حينئذ بأن يشرف بنفسه على شراء الآلات ويدفع هو ثمنها مما كان معه من أموال الحكومة إذا رأى من الخير ألا يقوم أبنهايم بذلك ، على أن تدفع الدائرة إلى الحكومة أثمان مايشتريه من الآلات عند عودته و إجراء المحاسبة . كان ذلك فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥ حين أصدر الخديو إلى أفلاطون بك الأمر التالى :

« تقدم صدور أمرنا فى ٧ ذى القعدة سنه ١٢٨١ إلى اسماعيل افندى باشمهندس العمليات مذ كان بأوربا بأنه يمر على المطابع المشهورة الجارى إدارتها بواسطة الوابورات ويتأمل فى جميع آلاتها وأدواتها وكيفية ادارتها حتى بحضوره لهذا الطرف ينظر فى ذلك فبحضور ذلك الباشمهندس من أوربا أمرنا ناظر مطبعة بولاق أنه يواصف الباشمهندس المذكور عما يلزم جلبه من الخارج إلى المطبعة . والآن علم لدينا من إنها الناظر المومى اليه الرقيم ٣ محرم سنة ٨٢ نمرة ١ بأنه واصف الباشمهندس عن اللازم و بمعرفته حرر رسومات وتعريفه ومكاتبه للخواجات أو بنهايم وشركاه بلوندره للمداركة والمحاسبة من طرفهم . وحسبما أنكم الآن بأوربا فلما هو معهود فيكم من الدراية والمعرفة بحقايق مثل هذه الآلات قد اقتضت ارادتنا إحالة تدارك العدد المذكورة بمعرفتكم بواقع الرسومات والتعريفة المحررة عنهم على ذمة المطبعة التى هى تابعة لدايرتنا وسداد الثمن من طرفكم والمحاسبة به فيما بعد . كما صدر أمرنا فى تاريخه إلى ناظر دايرتنا بذلك بحيث أن إجرى التدارك يكن شرطا بواسطة الخواجات أو بنهايم وشركاه بلوندره بل أنه موكول لما ترو استحسان إجراه فيما ذكر . و بناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم للاجرى ومرفوق معه الرسومات والتعريفة كما هو مطلوبنا[١] » .

ولكن لسبب مالم ترد هذه الآلات والمحركات البخارية إلى المطبعة . وينتهى الجزء الباقى من سنة ١٨٦٥ وكل سنة ١٨٦٦ دون أن تزود المطبعة بهذه الآلات . ولم يشأ

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ؛ دفتر رقم ١٩١٢ عربى معية ص ١١ ؛ وثيقة رقم ٢٣ إلى أفلاطون بك فى يوم الأحد ٥ ربيع الثانى سنة ١٢٨٢ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥) محفوظات عابدين .

الخديو أن يتأخر الاصلاح أكثر من ذلك فأصدر أمرا إلى حسين حسنى بك ناظر المطبعة بأن يسافر إلى باريس « لمعاينة ورؤية مافيه صالح المصلحة واستجداد مايلزم استجداده من الآلات والعدد[1] » .

وقد سافر ناظر المطبعة لهذه المهمة إلى باريس فى رمضان سنة ١٢٨٣ (يناير سنة ١٨٦٧) ولم يطل مقامه هناك أكثر من ثلاثة أشهر اشترى فى خلالها محركا بخاريا لإدارة آلات المطبعة كان أول مادخل من نوعه فى مصر كما ورد فى دفاتر المطبعة . وقد وصل هذا المحرك إلى المطبعة فى ذى الحجة سنة ١٢٨٣ هـ (أبريل سنة ١٨٦٧ م)[2] وابتدأ عمله فى إدارة آلات المطبعة فى أواخر سنة ١٢٨٣ وأوائل سنة ١٢٨٤ هـ — (١٨٦٧ م). ولاشك فى أن استحداث هذا المحرك البخارى قد أحدث انقلابا هائلا فى إنتاج المطبعة الذى زاد بما يناسب الفرق بين إدارة الآلات باليد و إدارتها بالبخار . وقد ورد فى أحد دفاتر المطبعة وقت البدء فى استخدام هذا المحرك البخارى وصف لأثره فى إنتاج المطبعة إذ أثبت الكاتب قوله : « الآلة البخارية التى بها حدث نهاية السرعة » ولعل هـذا كان أعظم إصلاح حدث فى مطبعة بولاق و بقى ملازما لها إلى وقتنا هذا ، بعد إصلاح قاعدتها وتجميل حروفها .

على أن سنة ١٨٦٦ لم تمر بدون شراء آلات جديدة للمطبعة فقد اقتضت إرادة الخديو اسماعيل أن تزود المطبعة بآلة لطبع « الرسومات والأشكال والخريطات الجوغرافية » فأصدر أمرا شفويا إلى ناظر المطبعة بجلب هذه الآلة و بحث الناظر فعرف بوجود آلة من هذا النوع كانت قد وصلت حديثا من باريس و يمتلكها رجل اسمه ونجونس ، « و يطبع فيها الرسومات المذكورة بجميع الألوان وكذا تطبع فيها حروف مثل الماكينات » العادية وعلم من الرجل أن ثمنها وتكاليفها عليه كانت خمسمائة بنتو . وقد نقل خبر هذه الآلة إلى الخديو فأصدر إليه أمره فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦ بمفاوضة صاحبها فى شرائها منه بنفس قيمة الثمن والتكاليف مضافا إليه خمسون بنتو ربحا له واشترط الخديو أن يقيم ونجونس فى المطبعة شهرا

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ، الجزء الثانى لسنة ١٥٨٣ قبطية ، دفتر رقم ٣٩٨ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ١٧

ليدرب «اثنين أو ثلاثة من أولاد العرب الطباعين الموجودين بالمطبعة» على استعمالها وقرر الخديو أن يدفع له الثمن على دفعتين الأولى قدرها مائتان وخمسون بنتو وتدفع له مقدما ، والثانية وقدرها ثلاثمائة بنتو وتدفع له « من بعـد مضى الشهر وتمرين الأنفار المذكورين وحصولهم على التشغيل... مع دقة الاعتناء والالتفات لتمرينهم على تشغيلها للحصول على كمال انتظام أشغالها[1] » .

ومن الآلات التى استحدثت بالمطبعة فى عهـد الدائرة السنية أيضا آلتان لتنمير تذكرات السكك الحديدية ، وردتا فى سنة ١٨٦٧ م وعين عليهما موظف خاص لملاحظتهما وتشغيلهما[2] . وفى سنة ١٨٦٩ م اشتريت آلة لعمل ظروف الخطابات ، ووردت هذه الآلة من أوربا وعين لها من يقوم بأمرها[3] .

أما آلات طبع الحروف فقد كان بالمطبعة آلات جيدة منها مما كان قد استحدث فى عهد عبد الرحمن بك رشدى . ومع ذلك فقد اشتريت آلات جديدة من طراز حديث فى تاريخ مبكر من عهد تبعيتها للدائرة السنية . وقد وصلت أول دفعة من هـذه الآلات فى سنة ١٨٦٦ م . ونحن لانعرف عدد آلات هـذه الدفعة الأولى إذ لم نعثر على الوثيقة الخاصة بشرائها . و إنما ورد ذكرها فى الوثيقة الخاصة بشراء آلة طبع الخرائط الجغرافية إذ قيل فى وصفها إنها « يطبع فيها الرسومات بجميع الألوان وكذا يطبع فيها حروف مثل الماكينات المحضرة جديدا[4] » . وفى هذا مايدل على تجهيز المطبعة بآلات جديدة لطبع الحروف ، وكلمة "المحضرة" تدل على أن هذه الآلات إنما استوردت من الخارج .

(١) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة ، ص ١ ، أمر رقم ٢ ، إلى الدائرة السنية فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٦ م) ، محفوظات عابدين . وكذلك دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٤ ، وثيقة رقم ٢٢ الى الدائرة السنية فى نفس التاريخ المتقدم ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣ هـ — ١٨٦٧ م) . الجزء الثانى ، دفتر رقم ٣٩٨ ، ص ٢٧ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٣) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية — ١٢٨٥ هـ — ١٨٦٩ م . الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٢ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٤) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة ، ص ١ ، أمر رقم ٢ ، إلى الدائرة السنية . ودفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٤ ، وثيقة رقم ٢ ، محفوظات عابدين .

ولما سافر حسين حسنى بك ناظر المطبعة إلى باريس فى سنة ١٨٦٧ لشراء المحرك البخارى ، اشترى معه أربع آلات للطبع وصلت إلى المطبعة مع المحرك البخارى فى نفس السنة [١] . و بعد ذلك حدث شراء ثلاث آلات أخرى للطبع ، فقد ورد فى أمر خاص بتعيين ملاحظ للآلات الأربع السابقة مانصه : « ويسد مسد النفر الطبيع الذى يلزم عند جلب الثلاثة ماكاين المقتضى جلبهم من بلاد أوربا [٢] » . ولكنا لم نعثر على تاريخ وصول هذه الآلات الثلاث .

تجديد حروف الطبع

ولم يقتصر تجديد المطبعة فى عهـد الدائرة السنية على شراء آلات ومحركات بخارية فحسب بل تعداه الى حروف الطبع . وقد سبق القول بأن حروف المطبعة فى أول عهـد عبد الرحمن بك رشدى كانت قد تآكلت من طول ما استعملت ، وفسد رونق المطبوع بهـا ثم جددت حروف الطبـع فعاد للمطبوعات رونقها . ولم يقتصر الأمر على صب حروف على الأمهات القديمة بل أنشئت قاعدة جديدة رفيعة فى غاية الجمـال والرونق . وقد كتب هذه القاعدة خطاط اسمه حسنى [٣] وصنع آباءها وحفر أمهاتها عبد الله خيرت حكاك المطبعة ، وكان ذلك فى سنة ١٢٨٨ هـ — ١٨٧٢ م . وقد ورد فى وصف هـذه

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٨٦٧ م) ، الجزء الثانى ، ص ١٧ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات بالقلعة .

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ١٧

(٣) ورد اسم هذا الخطاط فى بيتين من الشعر نظما فى وصف هذه القاعدة وطبعا بها كنموذج لها فى الكتيب الذى أعدته المطبعة بمناسبة عرض مطبوعاتها فى « السرگ العمومى » أى المعرض العام الذى أقيم بمدينة فينا (١٨٧٣م) :

وقاعدة تقول لصنع "حسنى" حويت اللطف فى صور دقيقة
ولو أن الظراف ابن أمى لرحت الى « ويانة » فى دقيقة

والكتيب ليس له عنوان ولا عليه تاريخ طبع وإن كان يحدد تاريخه تاريخ معرض فينا وهو يشتمل على مقالة باللغة العربية فى تعديد جوانب نشاط المطبعة ومزايا إقامة المعارض ، ثم نماذج من كل القواعد أوحروف الطبع الموجودة بالمطبعة ، كل قاعدة موصوفة فى بيتين من الشعر طبعا بحروفها لتصويرها ، ثم قائمة ببعض مطبوعات بولاق فى عهد الدائرة السنية ، ثم ترجمة ذلك كله — ما عدا قائمة المطبوعات — باللغة التركية . وفى الكتاب ثلاث وثلاثون صحيفة فى القسم العربى وثلاث عشرة صحيفة فى القسم التركى . وهو نادر الوجود ، وقد تفضل أستاذى الدكتور أحمد أمين (بك) فاعلمنى بوجوده وأعارنى نسخته الخاصة فله منى جزيل الشكر (انظر شكل ١٤ بآخر الكتاب) .

القاعدة فى دفتر استحقاقات المطبعة لتلك السنة مايظهرنا على دقتها وجمالها . أثّر أمام اسم أحد جماعى الحروف واسمه غنيم سالم بما يأتى :

« من حيث أن القاعدة الرفيعة المستجدة حكاكة خيرت افندى قد تم تشغيلها ومن الاقتضى تعيين من يلزم تشغيلها وتوضيبهـا فقد تعين لذلك المذكور أعلاه ومصطفى نديم وحسنين محمد وأخذ عليهم التعهـد اللازم بإجرى جمع خمس عشرة ملزمة شهرى من تلك القاعدة واذا حصل منهم تقصير يكونوا ملزمين بجمع بدل مايتأخر عليهم من الحروف التخينه الملزمة بملزمتين [١] » .

وجاء فى وصفها أيضا فى كتيب صغير أعد بمناسبة إرسال المطبعة لبعض مطبوعاتها إلى المعرض الذى أقيم فى ڤينا بالنمسا فى سنة ١٨٧٣م :

« إن دار الطباعة ، ذات الإتقان والبراعة ، كما يشاهد من أنموذجها الأنيق ، الذى سينظر بعين التحقيق ، حاوية لقواعد عديدة سنية ، وصور حروف جيدة بهية ، لاتكاد توجد فى مطبعة من مطابع الإسلام ، بل ولا فى غيرها من مطابع الأنام ، خصوصا القاعدة الجديدة الدقيقة ، ذات الحروف الأنيقة ، التى كنا وُفّقنا لعملها من قبـل بسنتين ، بساحة الخديو الكريم الأصلين ، والقاعدة التعليقية [٢] ذات الافتنان ، التى كانت مستعملة من قديم الزمان ، فهما معدودتان من النوادر ، بل ليس لها فى الكون نظائر [٣] » .

ومن الحروف التى استحدثت فى المطبعة فى عهد الدائرة السنية مجموعة من الحـروف الأوربية عملت جديدة على نمط الحروف الأفرنكية التى كانت مستعملة فى مطابع أوربا فى ذلك الوقت . وقد كان بمطبعة بولاق حروف أوربية منذ إنشائها فى عهد محمد على ، ولكنا لا نصادف فى الوثائق أى خبر عن تجديدها أو تغيير قاعدتها منذ ذلك العهد . فلما

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغدخانة لسنة ١٥٨٨ قبطية ، الجزء الرابع ، دفتر رقم ٤١٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) القاعدة التعليقية يقصد بها القاعدة الفارسية .

(٣) كتيب معرض فينا السابق ، ص ٥ — ٦ .

ذهب حسين بك حسنى ناظر المطبعة فى عهد الدائرة السنية إلى معرض باريس سنة ١٨٦٧، وشاهد الحروف التى كانت مستعملة فى المطابع الفرنسية أعجبته وصنع حروفا أفرنكية لمطبعة بولاق على نمطها . يقول حسين بك حسنى :

« وكما أن الحروف المذكورة يتيسر بها طبع الكتب الاسلامية المشهورة ونشر العلوم المفيدة ، وما يظهر من الكتب الجديدة كذلك نؤمل طبع الكتب البهية المدونة بالألسن الأفرنجية بقواعدها المألوفة ، وحروفها المعروفة ، فانا قد حصلنا أجناس قواعد حروف اللسانين الطليانى والفرنساوى ، ذات الانتظام المتساوى ، بعد أن شاهدناها فى المعرض النفيس الواقع بمدينة باريس ، وقد تيسر لنا بحمد رب البرية طبع معجم الياس بقطر باللغة الفرنساوية [1].

يضاف إلى ماتقدم أنواع الحروف التى كانت موجودة بمطبعة بولاق قبل عهد الدائرة السنية و بقيت تستعمل بعدها . وقد مكننا الكتيب الذى وضعه ناظر المطبعة بمناسبة اشتراك مطبعة بولاق فى معرض فينا والتى سبقت الاشارة اليه من معرفة أنواع الحروف التى كانت مستعملة فى المطبعة فى ذلك العهد وهى كما يلى :

(١) القاعدة العربية النسخية المعتادة وهى التى ورثتها الدائرة السنية عن العهود السابقة . وكانت تستعمل فى غالب المطبوعات .

(٢) القاعدة العربية النسخية الدقيقة التى استحدثها حسنى الخطاط وخيرت الحكاك فى عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة اليها .

(٣) قاعدة عربية فارسية كبيرة الحجم وصفت بأنها " المجوفة " .

(٤) قاعدة عربية فارسية متوسطة الحجم .

(٥) قاعدة عربية فارسية صغيرة الحجم .

(١) كتيب مؤتمر فينا السالف الذكر ، ص ٦

وهذه القواعد الفارسية ورثتها المطبعة من عصر محمد على باشا .

(٦) قاعدة عربية مغربية أى على قاعدة خط أهل المغرب ، وهى فى غاية الجمال ولا ندرى متى استحدثت بالمطبعة (انظر شكل ١٦ بآخر الكتاب) .

(٧) قاعدة أفرنكية هى التى استحدثت فى عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة إليها [1].

صناعة التجليد

وكان من ضروب الإصلاح التى اتفقت للمطبعة فى عهد اسماعيل استحداث صناعة التجليد بها، وكان ذلك فى سنة ١٨٦٧م. والمعروف أن صناعة التجليد قديمة جدا فى المطبعة فقد كان فيها قسم خاص بالتجليد فى عهد محمد على، وربما أبطلت هذه الصناعة بالمطبعة وألغى قسم التجليد منها فى أيام تدهورها فى عهد عباس وسعيد ثم أعيدت فى عهد الدائرة السنية . ورد فى دفتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٦٧ تعيين موظف جديد اسمه محمد الشبراوى وذكر أمام اسمه التأشير الآتى :

« المذكور جرى قيده من ابتدى ١٤ ذو القعدة سنة ١٢٨٣ (١٢ برمهات سنة ١٥٨٣ — ٢٠ مارس سنة ١٨٦٧) بماهية ٢٠٠ قرش بصناعة التجليد المستجدة بالمصلحة [2] » .

وهذه العبارة الأخيرة تثبت أن صناعة التجليد كانت قد أبطلت ثم أعيدت فى عهد اسماعيل .

إنتاج المطبعة

كان من نتيجة هذه الإصلاحات أن زاد إنتاج المطبعة زيادة كبيرة حتى ليحق أن نقول إن عهد اسماعيل كان العهد الذهبى فى تاريخ مطبعة بولاق . وتسجل دفاتر المطبعة فى ذلك العهد الزاهر نشاطها سنة بعد أخرى . وقد كان القائمون بأمر المطبعة مقدرين

(١) كتاب مؤتمر فينا ، ص ٧ — ٨ (انظر شكلى ١٤ و ١٥ بآخر الكتاب) .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣ هـ — ١٨٦٧ م) ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٣٩٨ ، ص ١٦ ، محفوظات الدائرة السنية دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

تماما نهضتها . ورد فى أحد دفاتر المطبعة عن سنة ١٨٦٩ اسم الشيخ محمد البهوتى الذى عين مصححا للمطبعة وذكر أمام اسمه :

«المذكور جرى قيده بماهية شهرى ٣٠٠ قرشا من ابتدى ٦ هاتور سنة ١٥٨٥ حيث إن أشغال التصحيح متعلقة بكثرة الكتب وقلتها وفى هذه الأيام كثرت الكتب خصوصا أغلبها غير مسبوق الطبع . حضرة الباشمصحح مرارا يطلب زيادة عمال للعمل وقبل تاريخه طلب قيد أربعة أشخاص والذى استصوب الآن قيد ثلاثة فقط[1] » .

وقد أثبت حسين بك حسنى ناظر المطبعة فى الكتيب الذى وضعه عن المطبعة بمناسبة اشتراكها فى معرض فينا ثبتا بمطبوعات المطبعة منذ تسلمتها الدائرة السنية فى أوائل سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٤ وهو تاريخ إقامة المعرض . وهذا الثبت يظهرنا على مدى نشاط المطبعة فى ذلك العهد . وقد بلغ عدد الكتب التى طبعت فى هذه السنوات التسع على ما جاء فى الثبت المشار إليه ٣٩٥ كتابا بلغ المطبوع منها جميعا ٢٤٢٠٧٥ نسخة[2] . فإذا عرفنا أن عدد الكتب التى طبعت فى عصر محمد على باشا فى المدة من ١٨٢١ إلى ١٨٤٢م أى فى إحدى وعشرين سنة على ما ورد فى قوائم المطبوعات التى وصلت إلينا من ذلك العهد ومع ملاحظة أنها ليست كاملة هو ٢٥٢ كتابا ، أمكننا أن نقدر مبلغ نشاط المطبعة فى التسع السنوات الأولى من عصر اسماعيل . يضاف إلى هذا أن من هذه الكتب التى طبعت فى عصر اسماعيل ما بلغ عدد أجزائه عشرين جزءا ككتاب الأغانى لأبى الفرج ، ومنها ما كان يقع فى عشرة أجزاء كشرح القسطلانى على البخارى ، ومنها ما كان يقع فى ثمانية أجزاء كحاشية الشهاب الخفاجى والزرقانى على المواهب اللدنية ، أو فى سبعة أجزاء ككتاب مجموع قوانين فرنسا وتاريخ ابن خلدون ، أو فى ستة أجزاء ككتاب روح البيان ، أو فى أربعة أجزاء كحاشية الصبان على الأشمونى أو كصحيح البخارى . وقد بلغ عدد النسخ التى طبعت من بعض هذه الكتب ٤٥٠٠ نسخة وهو عدد لم يبلغه أى كتاب مما طبع بمطبعة بولاق قبل عصر اسماعيل .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٢ ، ص ٣٥ محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) كتيب معرض فينا السابق ، ص ١٣ — ٢٧

على أنه مما يلاحظ أن عدد كتب العلوم الطبيعية لم يتجاوز ستة عشر كتابا من هذه الكتب التى طبعت ببولاق فى السنوات التسع الأولى من عهد اسماعيل والتى بلغ عددها ٣٩٥ كتابا . وهذا عدد قليل جدا إذا قيس بما طبع من كتب هذه العلوم فى عصر محمد على . وهذا أهم نقد يوجه إلى مطبوعات المطبعة فى عصر اسماعيل . فقد كانت سياسة إسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوربا ، وكان الواجب أن تُسهم مطبعة بولاق فى تحقيق هذه السياسة بنشر كتب العلوم الطبيعية إذ المدار فى إقرار المدنية الحديثة إنما يكون بتغيير طريقة التفكير ونشر المعرفة التى تؤدى إلى استغلال قوى الطبيعة ومواردها . ولعل السبب فى هذا القصور أن مطبعة بولاق فى عهد الدائرة السنية لم تكن مطبعة حكومية تحدد سياستها الأهداف القومية العليا ، وإنما كانت مطبعة خاصة يُوَجِّه سياستها حساب الربح والخسارة .

موظفو المطبعة وعمالها

أدى استحداث ما تقدمت الإشارة إليه من الآلات إلى ضرورة العناية بإعداد عمال المطبعة وموظفيها والعناية الفائقة بإعدادهم ، حتى تواجه المطبعة زيادة الإنتاج التى ترتبت على تلك الآلات الحديثة . وقد اقترن وصول المحرك البخارى وآلات الطبع الجديدة فى سنة ١٨٦٧م بتعيين عشرة تلاميذ وزعوا على كافة أقسام المطبعة لتعلم صناعة جمع الحروف والطبع والتجليد ، وكان تعيينهم فى ١١ أبريل سنة ١٨٦٧م[1] . وفى سنة ١٨٦٨م عين "الخواجة ريمون كوريشنيك الطبيع من باريس" بمرتب ثلاثمائة فرنك فى الشهر لتعليم هؤلاء التلاميذ فنون الطباعة[2] .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغدخانة فى سنة ١٥٨٣ قبطية ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٣٩٨ ، ص ١٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق فى سنة ١٥٨٤ قبطية ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٠ ، ص ١ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

ولما عاد حسين حسنى بك ناظر المطبعة من باريس سنة ١٨٦٧ م اقترح إرسال بعض الشبان إلى أوربا لتعلم فن الطباعة هناك . ولكن هذا الاقتراح لم ينفذ حينئذ نظرا للنفقات التى يتطلبها . ولكن تحت ضغط حاجة العمل المتزايد أصدر الخديو اسماعيل أمرا فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩) «بانتخاب خمسة أو ستة أشخاص من الموجودين بالمطبعة وارسالهم إلى النمسا مدة سنة أو سنة ونصف لتعليمهم كافة أنواع الطبع كما أوضح ناظر المطبعة اكتفاء عن جلب معلمين للطبع[1] . وقد اختير لهذه البعثة خمسة من الشبان هم : محمد حبيب وعبد الرحمن شكرى وصالح حسين وسافر ثلاثتهم فى أبريل سنة ١٨٦٩[2] . ثم ابراهيم عارف وابراهيم زين الدين ولحقا بزملائهما إلى النمسا[3] . وقد كان هؤلاء الشبان الخمسة من العشرة التلاميذ الذين كان قد سبق تعيينهم فى أبريل سنة ١٨٦٧ م واستحضر لهم المسيو ريمون الفرنساوى من باريس لتعليمهم .

تلك بعض مظاهر النشاط والإحياء التى صادفت مطبعة بولاق فى عهد تبعيتها للدائرة السنية ويكفى لإعطاء فكرة واضحة عن تقدم المطبعة وانتعاشها فى ذلك العهد أن نورد الاحصاء الآتى لمرتبات موظفى المطبعة وعمالها فى الثمانى السنوات الأولى من عهد اسماعيل مع ملاحظة أن الإحصاء يشمل مرتبات المطبعة والكاغدخانة معا فقد كانتا مصلحة واحدة

(١) أمر صادر من الخديوى الى ناظر المطبعة فى ٢٧ ذو القعدة سنة ١٢٨٥ هـ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩ م) ، جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٢ ، ص ٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الأول ، دفتر رقم ٤٠١ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٣) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٤٠٢ ، ص ٩ ، محفوظات الدائرة السنية دار افوظات بالقلعة .

مرتبات موظفى المطبعة وعمالها من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٢ م[1]

السنة	مجموع مرتبات موظفى المطبعة وعمالها	
	بارة	قرش
١٨٦٥	٢٩	١٦٨,٠٥٢
١٨٦٦	١١	٤٣٣,٤٣٨
١٨٦٧	٢٠	٥١٧,١٦٨
١٨٦٨	٢١	٦٦١,٥٦٣
١٨٦٩	٢	٩١٥,٤٢٣
١٨٧٠	٢٠	١,٢٥٣,١٣١
١٨٧١	٣٤	١,٤٣٥,٣٣٨
١٨٧٢	—	١,٤٧٧,٤٩٩

وواضح من هذا الإحصاء أن مرتبات موظفى المطبعة وعمالها قد زادت إلى أكثر من ثمانية أضعاف فى خلال الثمانى السنوات التى تضمنها الإحصاء . ومما يذكر هنا أن الدائرة السنية احتفظت بخيرة موظفى المطبعة الفنيين الذين كانوا فيها فى العهد السابق من أمثال خيرت افندى الحكاك وأبو العينين افندى أحمد أوسطى باشى المطبعة ، فقد صدر أمر من الخديو اسماعيل بإبقائهما — الأول بمرتب شهرى قدره ١٥٠٠ قرش لمناسبة لزومه لأعمال ما يلزم تجديده من أبهات حروف كبيرة وصغيرة ونقوشات وغيره من ساير ما يلزم تجديده من

(١) هذا الإحصاء مأخود من دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق فى عهد الدائرة السنية فى السنوات : ١٥٨١ و ١٥٨٢ و ١٥٨٣ و ١٥٨٤ و ١٥٨٥ و ١٥٨٦ و ١٥٨٧ و ١٥٨٨ القبطية (١٨٦٥ — ١٨٧٢ م) وهى ما لا يقل عن خمسين دفترا ضخما . وقد وقفنا بالإحصاء عند سنة ١٨٧٢ م لأن دفاتر المطبعة بعد تلك السنة من عهد الدائرة السنية أى دفاتر سبع سنوات أخرى غير موجودة فى دار المحفوظات ، ولم نستطع العثور عليها هناك على ما بذلناه و بذله موظفو الدار من الجهد الجهيد فى البحث عنها ، فلا هى موجودة فى المخازن ولا هى مثبتة فى السجلات . ولعل لاختفاء هذه الدفاتر صلة بضياع أقلام القاعدة النسخية الذى اكتشف أمره عند استيلاء الحكومة على المطبعة فى سنة ١٨٨٠ ، ويلاحظ أن الإحصاء يشمل مرتبات كل من المطبعة ومصنع الورق الذى كان ملحقا بها فقد كانتا مصلحة واحدة .

المحسنات (١) ، والثانى مع ترقيته إلى الرتبة الخامسة . ولم يكن للمطبعة وكيل ، وكانت الحاجة ماسة إليه نظرا للنشاط المتزايد فى المطبعة فصدر أمر من الخديو بترقية محمد افندى حسنى أمين مكتبة المطبعة وكيلا لها مع رفع مرتبه من سبعمائة وخمسين قرشا فى الشهر إلى ألف ومائتين وخمسين قرشا (٢) .

علاقة الحكومة بالمطبعة

وكانت الحكومة فى مدة تبعية مطبعة بولاق للدائرة السنية تطبع ما تحتاج إليه فيها بالثمن . ولم تشأ الدائرة السنية أن تتولى الإنفاق على الوقائع المصرية على نحو ما كان يعمل عبد الرحمن بك رشدى ، إذ كان يدفع مرتبات موظفى قلم الوقائع وينفق على جمع الأخبار وترجمتها ثم على طبع الوقائع ، وبعد أن يصدر العدد ويبيعه يحاسب الحكومة على صافى نفقاته . وقد قدّم ناظر المطبعة السنية اقتراحا بأن تقوم المالية بقيد استحقاقات أرباب القلم المذكور بها أو يحول ذلك لديوان المدارس لمناسبة وجود قلم ترجمة هناك (٣) . وقد وافق الخديو على هذا الوجه الأخير فأصدر أمره بأن يتبع قلم الوقائع ديوان المدارس «بحيث يكون من ضمن أقلامه» فيدفع الديوان مرتبات موظفيه ، ثم يحاسب المطبعة على نفقات طبع كل عدد من الوقائع أولا بأول (٤) (انظر ميزانية القلم شكل ٣٤ بآخر الكتاب) .

ومع ذلك فقد كانت الحكومة تتباطأ فى دفع أثمان مطبوعاتها إلى المطبعة مما أدّى إلى « تضرر المطبعة من عدم صرف مطلوبها نقدية عما يجرى تشغيله لمصالح الميرى

(١) دفاتر قيد الاوامر الكريمة ، دفتر رقم ١٢ ، ص ٢٤ ، أمر رقم ٩ ، من الخديو الى الدائرة السنية فى ١١ شوال سنة ١٢٨٢ ﻫ (٢٧ فبراير سنة ١٨٦٦) ، محفوظات عابدين . كذلك فى دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٥ ، ص ١٦٤ ، وثيقة رقم ٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة للدايرة السنية ، ص ٢٠ ، أمر رقم ٣٢ ، فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٨٣ (٢ يناير سنة ١٨٦٧) ، محفوظات عابدين .

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دفتر رقم ١٩١١ ، ص ١١٦ ونقل القيد منها الى ص ١٧٣ فى منتصف الوثيقة ، وثيقة رقم ٩ ، الى ديوان المدارس فى ٢٩ شوال سنة ١٢٨١ ﻫ (٢٧ مارس سنة ١٨٦٥) محفوظات عابدين .

(٤) نفس الأمر السابق ص ١٧٣ (انظر أشكال ٣٠ و ٣١ و ٣٢ بآخر الكتاب) .

والدواير ويلتمس ناظرها معاملة المطبعة بكيفية أنه عند إتمام ما يقتضى تشغيله وتقديم الحوافظ اللازمة به يصرف لها ثمنه نقدية حالا لإلحاق الصرف على إدارة المطبعة ورواج أشغالها وعدم تعطيلها بدون أن يتأخر الصرف على محاسبة الدائرة به واعطاها رجع أو غيره (١) » . وصدر الأمر بوجوب اتباع ذلك فأصبح « مطلوبها يصرف إليها مباشرة عن كاملها (كامل ما) تجرى تشغيله » دون إبطاء من الحكومة أو تدخل من الدائرة السنية فى المحاسبة أو الاستيلاء على المبالغ المطلوبة . ومعنى هذا أن المطبعة وإن كانت تابعة للدائرة السنية فإنها جعلت مستقلة عنها فى المعاملات .

وهناك من القرائن ما يحملنا على الظن بأن مطبعة بولاق السنية كانت تغالى فى تقدير نفقات ما تطبعه للحكومة كما كانت تُقصِّر أحيانا فى اتقان الأعمال الخاصة بها . ولقد أدى ذلك إلى احتجاج رياض باشا لدى المعية بخصوص رداءة طبع الوقائع المصرية ، وكان احتجاجا شديدا قال فيه :

« إن جريدتنا تكاد أن تكون فى الوقت الحاضر تدخل فى عهد تحوز فيه الرغبة العامة نوعا ما كما فهمت من ذاتكم العلية أيضا ، إلا أنها مشوبة بنقص فاحش فى الطبع وترتيب الحروف وبكثرة الأغلاط فضلا عن أن ورقها ردىء وهذا ما شاهدتموه سعادتكم . وجملة القول لا يمكن قبولها كورقة مطبوعة ... ... فأردت لذلك أن استقدم لدى راسخ بك لأؤكد عليه وأشدد عليه الخناق فعلمت مما ذكره أن التقصير من جهة إدارة المطبعة ، وهو كثير الشكوى منها مع أن أجرة طبع هذه الجريدة عالية وفيها زيادة وأريد أن أقول إن المطبعة تستفيد من ذلك فوائد جمة » (٢) .

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٥ ، ص ٦٣ وثيقة رقم ٥٤ فى ٣ شعبان سنة ١٢٨٢ ﻫ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٥ م) ، محفوظات عابدين وأيضا : دفتر رقم ١٢ أوامر كريمة للدايرة السنية ، ص ١٥ ، أمر رقم ٤ الصادر الى الفاميليا .

(٢) محفظة رقم ٥٢ معية تركى ، وثيقة رقم ٣٠ ، من رياض باشا الى المعية فى ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢ ﻫ (أول مارس سنة ١٨٧٥) ، محفوظات عابدين .

ولا ينهى رياض باشا الاحتجاج قبل أن يهدد حسين بك حسنى ناظر المطبعة برفع الأمر إلى الخديو :

« وها أنذا أرسل راسخ إلى سعادتكم ليعرض شكايته شفهيا على مقامكم العالى ورجائى ألا تحجموا عن إصـدار التأكيدات والتنبيهات اللازمة إلى حسين بك حتى لا يبلغ الخبر أخيرا إلى مولانا [١] . »

ولسبب ما قد يكون الرغبـة فى الاقتصاد فى النفقات أو فى الوقت والجهد لم تشأ الحكومة أن تكون كل مطبوعاتها فى مطبعة بولاق السنية . ولذا أنشأت الحكومة مطبعتين خاصتين بها . أما المطبعة الأولى فهى مطبعة المحافظة . وقد كانت هذه المطبعة موجودة فى عهد سعيد باشا ثم عطلت فى وقت ولسبب غير معلومين لنا ، وفى سنة ١٨٦٦ م التمس ناظر الداخلية من الخديو إعادة فتحها فأذن له فى ذلك ، فاعيدت بثلاثة عمال بلغ مجموع رواتبهم ألفا وار بعمائة قرش [٢] . أما المطبعة الثانية فقد أنشئت إنشاء فى نفس السنة (١٨٦٦ م) . وكانت مطبعة حجر استأذن ديوان المـالية فى إلحاقها بديوان التفتيش « لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات منعا لمشغولية الكتاب [٣] » وقد أذن الخديوى فى ذلك فأنشئت المطبعة ورتب لها « نفرين مطبعجية أحدهم ريس بماهية شهرى ثلثماية وخمسين غرش والثانى مساعد بمـاهية مائتين وخمسين غرش [٤] » . أما مطابع المديريات التى كانت موجودة فى عصر سعيد باشا — كما سبق القول — فقد بقيت موجودة تعمل طول عصر اسمـاعيل كما يؤخذ ممـا ورد فى أمر إنشـاء مطبعة ديوان التفتيش بالمـالية من أنها أنشئت « لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات » .

---

(١) محفظة رقم ٥٢ معية تركى ، وثيقة رقم ٣٠ ، من رياض باشا الى المعية فى ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢ هـ (أول مارس سنة ١٨٧٥) ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دفتر رقم ١٩١٥ ، ص ١٧٠ ، وثيقة رقم ٨٦ ، إلى الداخلية فى ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦) ، محفوظات عابدين .

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٦٣ ، وثيقة رقم ٤٢ الى المـالية فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) ، محفوظات عابدين .

(٤) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٦٣ ، وثيقة رقم ٤٢ ، الى المـالية فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) م ، محفوظات عابدين .

ناظر المطبعة

ظلت مطبعة بولاق تابعـة للدائرة السنية خمس عشرة سنة وسـبعة أشهر على وجه التقريب . وتولى نظارتها طول هذه المدة ناظر واحد لم يتغير هو حسين بك حسنى الذى يعتبر أهم النظار الذين تولوا أمر المطبعة فى القرن التاسع عشر ، إذا استثنينا من الموازنة نقولا المسابكى . وقد لايبدو هـذا الاستثناء غريبا إذا ذكرنا أن المسابكى هو الذى خلق المطبعة من العدم ، وأنه كان الناظر المتخصص الوحيد منذ إنشاء المطبعة إلى الوقت الحاضر ، فقد درس فن الطباعة ومارس فروعه المختلفة بيديه من كتابة الحروف على الورق الى صنعها من الرصاص إلى جمعها وطبعها على شكل كتاب .

كان حسين بك حسنى هو الذى حوّل مطبعة بولاق من مطبعة من مطابع العصور الوسطى إلى مطبعة من مطابع العصور الحديثة ، من مطبعة تدار آلاتها باليد إلى مطبعة تدار آلاتها بالبخار . وكان هو الرجل الذى زاد إنتاج المطبعة الى درجة لم تشهدها إلى أيامه . وكان الرجل الذى أدخل صناعة الورق الى مصر فألحق بالمطبعة مصنعا للورق كان يضارع أحدث المصانع فى عصره .

وهو حسين بن محمد كور چينه لى ، ولد ونشأ بالقاهرة وتعلم بالمدارس الحديثة حتى انتهى إلى مدرسة المهندسخانة فتخرج فيها وعين بهـا مدرسا للعلوم الرياضية من حساب وهندسة وجبر ومهر فى هذه العلوم . وترجع علاقته بالمطبعة إلى سنة ١٨٥١ م عندما عين فى عهد عباس الأول مصححا للغة التركية بالوقائع المصرية . وفى سـنة ١٨٦١ م رقى مأمورا لتنظيم المطبعة ، وهى الوظيفة التى رشحته لوكالة المطبعة عندما أنعم بهـا على عبدالرحمن رشدى فتشبث ببقائه معه فيها وقد منحه سعيد باشا رتبة قائمقام وأمر بأن تحتسب مدة اشتغاله مع عبد الرحمن رشدى له فى المعاش كما لو كان قائما بوظيفة حكومية . ولمـا آلت المطبعة إلى الدائرة السنية فى عهد اسماعيل رقى ناظرا لهـا وأنعم عليه برتبة ميرالاى ، فاستحدث فى المطبعة من الآلات ماسبقت الإشارة اليه . ولقـد سافر إلى باريس فى سنة ١٨٦٧ م ممثلا للمطبعة فى معرض باريس الذى أقيم فى تلك السنة . وبقى ناظرا للمطبعة الى أن آلت الى الحكومة فى سنة ١٨٨٠ م .

المطبعة والمعارض الدولية

وكان من نتيجة التقدم الذى شمل مطبعة بولاق فى هذا العهد أن اشتركت فى معرضين دوليين أقيم أحدهما فى باريس سنة ١٨٦٧م ، وأقيم الثانى فى ڤينا فى سنة ١٨٧٣م .

ونجد وصف القسم المصرى بمعرض باريس الدولى فى كتاب شارل ادموند الذى كان رئيسا عاما لهذا القسم[1] . يقول شارل أدموند إن مطبعة بولاق أرسلت إلى معرض باريس الدولى مجموعة من مطبوعاتها كانت حوالى أربعمائة كتاب باللغتين العربية والتركية وقد عرضت هذه المطبوعات فى قماطر خشبية ذات واجهات زجاجية . واشتملت هذه المجموعة على كتب مؤلفة بالعربية وأخرى مترجمة عن اللغة الفرنسية ، وكانت متنوعة فمنها كتب الأدب العربى القديمة وكتب الفقة ودواوين الشعر ومنها كتب الرياضيات والقانون والطب والرحلات والفن الحربى والبحرى[2] .

ولم تكتف بولاق بعرض مطبوعاتها بل عرضت أيضا نماذج للخطوط العربية الجميلة[3] كما عرضت قطعة من الخط الزخرفى الجميل كانت عبارة عن ثلاثة عشر بيتا من الشعر نظمها الشيخ مصطفى سلامة وكتبها بشكل زخرفى « كامل الخطّاط » . وكانت الشطرة الأولى من كل بيت من أبيات القصيدة تقرأ بحساب الجُمّل "عام ١٢٨٣ه" ، والشطرة الثانية من كل بيت تقرأ "عام ١٨٦٦م" ، وكتبت القصيدة بحيث كانت كل شطرة تتكون من ستة مقاطع كتبت كل ثلاثة منها بلون خاص فإذا قرئت المقاطع من أحد الاونين فى الشطرات الأولى من أعلى إلى أسفل كانت أبياتا من الشعر وأعطت بحساب الجمل سنة ١٢٨٣ه . فإذا قرئت المقاطع من نفس اللون و بنفس الطريقة فى الشطرات الثانية كانت هى الأخرى شعرا وأعطت بحساب الجمل سنة ١٨٦٦م[4] .

---

(١) M. Charles Edmond, *L'Egypte a L'Exposition Universelle de 1867*, Paris, 1867.

(٢) *op. cit.*, P. 231

(٣) *op. cit.*, P. 331.

(٤) *op. cit.*, P. 332.

وقد وجدت مطبوعات بولاق طريقا آخر إلى معرض باريس فقد كانت جزءا هاما من معروضات جميع المدارس المصرية . فمدرسة الطب عرضت بالإضافة إلى ما حضّر فى معاملها من الأدوية والأجهزة مجموعة من الكتب الطبية التى ألفها أو ترجمها أساتذتها وطبعت فى مطبعة بولاق . فكان مما عرضت هذه المدرسة من الكتب "عمدة المحتاج فى علمى الأدوية والعلاج" تأليف أحمد الرشيدى الأستاذ بالمدرسة وطبع فى بولاق فى أربعة أجزاء فى ١٨٦٧م . وكتاب "أحسن الأغراض فى التشخيص ومعالجة الأمراض" تأليف محمد الشافعى بك الطبيب الخاص للخديو اسماعيل وطبع فى جزءين فى بولاق سنة ١٨٤٣م . وكتاب "روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى" تأليف محمد على بك البقلى وطبع فى بولاق سنة ١٨٤٣م . وكتاب "غاية الفلاح فى أعمال الجراح" لنفس المؤلف وطبع فى بولاق سنة ١٨٦٥م . وكتاب "الأربطة الجراحية" ترجمه عن الفرنسية ابراهيم بك النبراوى وطبع ببولاق سنة ١٨٣٨م . وكتاب "القول الصحيح فى علم التشريح" لحسن عبد الرحمن وطبع فى بولاق سنة ١٨٦٦م[1] . وأعداد من مجلة طبية كان يصدرها أساتذة مدرسة الطب ولعلها مجلة اليعسوب[2] .

وعرضت مدرسة المدفعية كتاب المدفعية ترجمه عبدالرحمن افندى أحد أساتذة المدرسة وكذلك كتاب التحصينات لنفس المؤلف[3] .

وعرض الأزهر عددا ضخما من كتب اللغة والدين والفقه وغيرها من علوم الأزهر مثل حاشية الشيخ الباجورى على السنوسية وحاشية الشيخ الدسوقى على المصنف فى التوحيد . وحاشية شيخ الاسلام الأنصارى على المنهج فى الفقه الحنفى وأقرب المسالك للشيخ الدردير فى الفقه المالكى ، وحاشية الشيخ الباجورى على السلم فى المنطق والمستطرف فى الأدب ومقامات الحريرى ، والكفراوى فى النحو وغير ذلك كتب كثيرة[4] .

---

(١) *op. cit.*, P. 368.

(٢) *op. cit.*, P. 367.

(٣) *Loc. cit.*

(٤) *op. cit.*, pp. 368. 369.

وعرض المسيو (ليجاى M. Legay) أحد الهواة بالقاهرة احدعشر كتابا من مطبوعات بولاق تحت عنوان «كتب طبعت بمطبعة الحكومة ببولاق وليست موجودة فى السوق». ومن هذه الكتب "الفتوحات الملكية" فى التصوف لابن عربى فى أربعة أجزاء وطبع ببولاق فى سنة ١٢٦٩ — ١٢٧٤ هـ (١٨٥٢ — ١٨٥٨ م) . و " خزانة العادل " لابن حجة الحموى وطبع فى ١٢٧٣ هـ (١٨٥٩ م) . وحاشية حياتى على " تحفة وهبى " وهو كتاب قديم يبين الألفاظ الفارسية المستعملة فى اللغة التركية ، و " فواعد مدفعية الحصار " ترجمه سعيد صالح أفندى [١] .

أما فى معرض ڤينا سنة ١٨٧٣م فقد أرسلت مطبعة بولاق نوعين من المعروضات . فقد عرضت فيه أنواعا مختلفة من الورق الذى انتجه مصنع الورق الملحق بها ، كما عرضت مجموعة من مطبوعاتها تبلغ تسعة وستين كتابا منها أطلس وخريطة للاسكندرية . وقد حفظ لنا "دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسيون" سجلا كاملا بعنوانات هذه الكتب وعدد النسخ التى أرسلت من كل كتاب وثمنه . ومن الكتب التى عرضت فى معرض ڤينا تاريخ ابن خلدون فى سبعة أجزاء والقاموس المحيط للفيروزبادى والكشكول لبهاء الدين العاملى وحاشية الصفطى على ابن توركى وغُرَر الخصايص وقاموس بقطر للغتين الفرنسية والعربية ومقامات الحريرى وقلائد العقيان وشرح ديوان المتنبى للعكبرى وحاشية العطار على الأزهرية وحاشية أبو النجا على الشيخ خالد وتذكرة داود والبجيرمى على المنهج وغير ذلك [٢] .

وقد كانت مطبوعات بولاق فى هذا المعرض ضمن معروضات الحكومة ، فالحكومة هى التى اشترت الكتب من المطبعة ودفعت ثمنها مقدما وأرسلتها إلى ڤينا ضمن غيرها من معروضات الحكومة المصرية . وكان مجموع ما أرسلت المطبعة إلى هذا المعرض ٢٤١ قطعة بين كتاب ونموذج لمصنوعات الكاغدخانة . وبلغ ثمنها جميعا مائة وثمانية وعشرين جنيها

(٣) *op. cit.*, P. 370.

(٢) دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسيون سنة ١٨٧٣ افرنكى ص ١٦ ، ١٧ محفوظات عابدين .

وواحدا وعشرين قرشا وسبع بارات أى قرابة المليمين ، ودفع المبلغ للطبعة مقدما [١] .

كان عهد الدائرة السنية فى مطبعة بولاق عهد تحول ، ففيه تحولت من مطبعة صغرى إلى مطبعة كبرى ، ومن مطبعة قديمة الى مطبعة حديثة ، ومن مطبعة أوراق ودفاتر وأوراد إلى مطبعة كتب ، ومن أداة إدارية إلى أداة لنشر العلم والمعرفة ، وابتدأ العهد وهى مطبعة خاصة بفرد ، فأصبحت فيه مطبعة شبه حكومية نظرا لتبعيتها للوالى ، وانتهى فاذا بها تعود ثانية إلى حوزة الدولة .

(١) افادة من المالية رقيمة ١٠ القعدة سنة ١٢٨٩ نمرة ٢ اكسبوزسيون بما يفيد صرف مبلغ ١٢٨٢١ قرشا و ٧ بارة للطبعة قيمة ثمن الأصناف الواردة منها ومقيد بعهد المالية عليمصروفات الاكسبوزسيون فيماه (أى فى شهر) طوبة سنة ١٥٨٩ ، نفس الدفتر ، ص ١٤ ، محفوظات عابدين .

الفصل الحادى عشر

المطبعة الأميرية ببولاق

عودة مطبعة بولاق إلى ملكية الدولة

ظلت المطبعة تابعة للدائرة السنية إلى أن انقضى عصر اسماعيل . وتولى حكم مصر الخديو توفيق ، وكانت الحركة الوطنية لا تزال حديثة العهد وكان الشعور القومى قد أخذ يشتد، فعملت الحكومة على استرداد مطبعة بولاق إلى حوزتها .

استردّت حكومة توفيق المطبعة من الدائرة السنية فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ م[1] فى عهد وزارة رياض باشا، بعد أن بقيت خارجة عن إدارتها مايقرب من ثمانى عشرة سنة.

تنظيم المطبعة (١٨٨٠)

وقد نظمت المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها بمقتضى ثلاثة أوامر هى :

(١) أمر من وزارة المالية صدر فى ٢٢ رجب سنة ١٢٩٧ هـ[2] (٢٩ يونيه سنة ١٨٨٠ م) ينص على اعتبار مستخدمى المطبعة وعمالها موظفين بالحكومة المصرية بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى عهد الدائرة السنية . وقيدوا بالحكومة ابتداء من ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ ، تاريخ إدارة المطبعة على ذمة الميرى . وينص الأمر على أن هذا الاعتماد مؤقت لحين صدور ترتيب نهائى آخر . وقد نفذ هذا الأمر فعلا ونقل كل موظفى المطبعة وعمالها فى آخر عهد الدائرة السنية معها إلى الحكومة المصرية كما كانوا فى العهد السابق .

(١) دفتر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ ، دفتر رقم ٨١٥ ، مخزن المعاشات . دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، دفتر ٨١٥ ، ص ١ ، مخزن المعاشات دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) أمر ثان من وزارة المالية صدر فى ١٨ شعبان ١٢٩٧[1] (٢٥ يوليه سنة ١٨٨٠) م ، وهذا هو الترتيب النهائى الذى نص عليه فى الأمر الأول السابق . وقد حدّد هذا الأمر وظائف المطبعة وراتب كل وظيفة . فقرر خلق وظائف جديدة و إلغاء بعض الوظائف التى كانت موجودة بها وترتب على ذلك فصل بعض الموظفين و إنقاص مرتبات البعض وترقية آخرين وهكذا . فمن الوظائف التى قررها هذا الأمر وظيفة وكيل للطبعة وعين فيها عبد الله افندى خيرت حكاك المطبعة . أما الوظائف التى ألغيت بمقتضى هذا الأمر فهى وظيفة "مساعد مصحح" ففصل مساعدو المصححين نهائيا . وأنقص عدد كتاب المطبعة ففصل بعضهم . وكذلك ألغيت وظيفة "مساعد الجدولجى" ووظيفة "مساعدى الجماعين" ووظيفة "مساعد العطشجى" ففصلوا جميعا . وحدّد الأمر أيضا وظائف السعاة والخدم فأنقص عددهم . ثم إن الأمر أنقص مرتبات بعض الوظائف فأنقص مرتب وظيفة المعاون إلى سبعمائة وخمسين قرشا بعد أن كان ألفاومائتين وترتب على ذلك أن استقال المعاون لأنه رفض المرتب الجديد . وخفض مرتب "الجماع" إلى ثمانية جنيهات بعد أن كان عشرة جنيهات . وزاد الأمر بعض المرتبات كمصحح الفرقة الثانية فرفع مرتبه إلى الضعف فأصبح ألفا ومائتى قرش بعد أن كان ستمائة قرش .

(٣) ترتيب عمل بمعرفة قومسيون المطبعة وصدر عنه أمر دولتلو ناظر المالية رقم ٢٦ فى ٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ هـ[2] (١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م) . وهو تنقيح وتعديل للأمر السابق بمناسبة النظر فى أمر ورشة التجليد ، وزاد بعض الوظائف التى دعت حاجة المطبعة اليها فى عهد تبعيتها للحكومة ، كما ألغى وظائف المجلدين .

على هذا النحو نظمت المطبعة عندما دخلت تحت إدارة الحكومة فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ وأصبحت مطبعة الحكومة إلى الآن. وقد حدث بعض التغييرات فى محتوياتها بعد ذلك بقليل . ففى التغيير الأول انتزعت منها مطبعة فنقصت محتوياتها . وفى التغيير الثانى أضيفت اليها مطبعة أخرى فعوض ذلك التغيير الأول .

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ص ٢ ، ٣

(٢) ص ٢٤ من الدفتر السابق .

فى ٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ م) . صدر أمر من ناظر الداخلية بفصل مطبعة الوقائع المصرية عن مطبعة بولاق جاء فيه :

« ان صحيفة الوقائع المصرية ترتبت ثلاثة مرات فى كل أسبوع وربما أنه بحسب أهمية الأخبار تصدر فى كل يوم . وحيث إن هذا مما يستدعى لوجود آلات وأدوات الطبع مع قلم الوقائع لأجل نجاز ذلك بدون وقوع عطلة ودعت الحالة بأن يستحضر من المطبعة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربى والتركى من حروف وصناديق وما كينات وما يلى ذلك مع تحرير كشف ببيان أسماء وماهيات ووظائف العمال المانوطة بهذا العمل »[١] .

وبناء على هذا الأمر نقل كل ما كان مخصصا لطبع الوقائع المصرية فى بولاق من الآلات والعدد والحروف وغيرها ، كما نقل كل من كان يقوم بطبعها من الموظفين والعمال إلى قلم الوقائع بالداخلية ، وتمت عملية النقل هذه فى ٢٩ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م)[٢] . ونقصت الآلات بمطبعة بولاق من ذلك التاريخ بقدر ما كان مستعملا منها فى طبع الوقائع . وكان أوّل عدد من الوقائع صدر عن مطبعتها المستقلة هو العدد رقم ٩٣٣ المؤرخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ هـ (٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠) ، وقد كتب عليه « طبعت بمطبعة الداخلية الجليلة » .

أما التغيير الثانى فقد أضاف إلى مطبعة بولاق مطبعة أخرى هى مطبعة أركان حرب الجهادية . فقد مر أن الحكومة ما كانت تستغنى عن مطابع خاصة بها فى عهد تبعية مطبعة بولاق للدائرة السنية . ولقد سبقت الإشارة إلى مطبعة المحافظة ومطبعة ديوان التفتيش بالمالية ونضيف الآن مطبعة أركان حرب الجهادية وكانت فى طره ومطبعة المدارس وكانت تابعة

(١) أمر من دولتلو ناظر الداخلية للطبعة فى ٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ م) ، نمرة ٧ وقائع . دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، دفتر رقم ٨١٥ ، ص ٣٩ ، مخزن المعاشات . دار المحفوظات المصرية .

(٢) نفس الدفتر السالف الذكر ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤

لنظارة المعارف[١] . وقد ظلت مطبعة أركان حرب تعمل مستقلة عن مطبعة بولاق بعد ضمها إلى الحكومة مدة أحد عشر شهرا تقريبا طبعت فى خلالها ، ضمن أشياء أخرى ، ميزانيتى الحكومة المصرية لسنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ م[٢] . ثم رؤى ضم هذه المطبعة الى مطبعة بولاق فضمت فى ١٠ مايو سنة ١٨٨١ م بأمر من دولتلو ناظر المالية ، صادر فى ذلك التاريخ ويقضى « بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها »[٣] .

وكما نقلت مطبعة الوقائع بموظفيها إلى قلم الوقائع بالداخلية نقل أيضا موظفو مطبعة أركان حرب إلى بولاق وكان عددهم تسعة وعشرين موظفا غير رئيس المطبعة المسيو موريس الذى عين بوظيفة رئيس القسم الأفرنجى بمطبعة بولاق[٤] . وبذلك زادت مطبعة بولاق بضم مطبعة أركان حرب إليها أضعاف ما خسرته بنزع مطبعة الوقائع منها . فموظفو الوقائع الذين نقلوا إلى الداخلية كان عددهم ستة موظفين على حين أن موظفى مطبعة أركان حرب الذين نقلوا إلى بولاق كانوا ثلاثين موظفا . وفى ذلك ما يدل على أن مطبعة أركان حرب كانت أكبر بكثير من مطبعة الوقائع . ومع ذلك فلم يطل استقلال الوقائع المصرية بمطبعتها فعادت إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من يولية سنة ١٨٨٤

على هذا النحو استقرت مطبعة بولاق للحكومة وتغير اسمها تبعا لذلك فاصبحت تسمى : مطبعة " بولاق الأميرية "[٦] .

(١) ضمت هذه المطبعة أيضا الى مطبعة بولاق فى تاريخ متأخر .

(٢) راجع ميزانيتى سنة ١٨٨٠ و ١٨٨١ م فعليهما « طبعت بمطبعة أركان حرب الجهادية سنة ١٢٩٧ هـ » .

(٣) أمر من دولتلو ناظر المالية لمطبعة بولاق رقم ١٠ مايو سنة ١٨٨١ نمرة ١٨٢ إدارة دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨١ ج ١ ، ص ٦٧ ، دفتر ٨٥٢ عين ٣١ مخزن المعاشات دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٤) راجع ما ورد عن هولاء الموظفين فى الدفتر السابق من دفاتر استحقاقات المطبعة .

(٥) تغير اسم المطبعة مرارا فى عهد تبعيتها للحكومة المصرية من يونيه سنة ١٨٨٠ الى الوقت الحاضر . فمن سنة ١٨٨٢ م الى سنة ١٨٨٤ م كان اسمها « المطبعة الميرية ببولاق » وفى سنة ١٨٨٥ تغير اسمها وأصبح « المطبعة الأهلية » وهى ترجمة لإسمها باللغة الفرنسية L'Imprimerie Nationale ويظل اسمها كذلك الى سنة ١٩٠٣ حين يتضح عدم موافقة هذه الترجمة فيتغير اسمها فى سنة ١٩٠٤ الى « المطبعة الأميرية ببولاق » وفى سنة ١٩٠٥ يقتصر فى تسميتها على : « المطبعة الأميرية بمصر » ويظل اسمها كذلك الى سنة ١٩١٤ حين يتغير ويصبح : « المطبعة الأميرية بالقاهرة » ويظل كذلك للآن .

آلالات المطبعة وحروفها

أما عن آلات المطبعة فى أوائل عهدها بالحكومة فقد كانت كما كانت فى أيام الدائرة السنية — المحرك البخارى ثم آلات الطبع والآلات الأخرى التى سبق بيانها فى الكلام عن المطبعة فى عهد الدائرة ، ثم ما زاد عليها من الآلات فى أواخر ذلك العهد مما لم يمكننا الوصول إليه لافتقادنا الدفاتر الخاصة به فى محفوظات الدائرة السنية . وقد شكلت لجنة لاستلام المطبعة من الدائرة أحصت كل ما كان موجودا بالمطبعة وقت استلامها ولكنا للأسف لم نعثر على هذا الإحصاء فيما أبقته لنا السنون من الأوراق .

أما عن حروف الطبع فقد أبقت لنا الأحداث التى صادفتها بيانا مفصلا عنها وذلك بأن لجنة استلام المطبعة وجدت آباء تلك الحروف ناقصة العدد ووجدت من أحوال حفظها ما يستدعى الشك فشكلت ثلاث لجان لتحقيق هذا الأمر وحفظت الثورة العرابية لنا صورة كاملة من قرارات هذه اللجان [١] .

ويؤخذ من أوراق هذا التحقيق أن المطبعة كان بها حينئذ ثلاث قواعد نسخية عربية [٢] :

(١) قاعدة قديمة أهملت من مدّة ولا يطبع بها كتب وهذه هى القاعدة التى كانت قد تخلفت عن عصر محمد على .

(٢) قاعدة سميت فى بعض الأوراق : "القاعدة المشهورة" وفى بعضها الآخر : "القاعدة النسخية التخينة" وهى أهم قواعد مطبعة بولاق إذ هى آخر ما وصل إليه تحسين الخط وتجميل الحروف منذ بدئ فى صب الحروف بالمطبعة فى عهد محمد على إلى وقت استلام

(١) حفظت صورة اجراءات هذه اللجان ضمن الأوراق التى صادرتها النيابة فى حوادث الثورة العرابية عند أحمد بك رفعت ناظر تحريرات وزارة المالية وكان أحد أعضاء ثالثة تلك اللجان . أوراق نمرة ٢٧٦ و ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت بمحفوظات الثورة العرابية بالقلعة .

(٢) القاعدة تتكون من آباء من الصلب عددها ١٨٩ قطعة ثم أمهات من النحاس مدقوقة بهذه الآباء ثم حروف من الرصاص كثيرة العدد مصبوبة على هذه الأمهات .

الحكومة للمطبعة فى سنة ١٨٨٠ ، وتتبين أهمية هذه القاعدة من بعض الأوصاف التى وصفت بها فى أوراق تحقيق أمرها . فمن هذه الأوصاف قول لجنة استلام المطبعة : « هذه القاعدة المعلومة فى جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلفت مبالغ على الحكومة [١] » . ثم ما ورد من وصفها فى كلام خيرت افندى وكيل المطبعة من أن : « القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وتصليحات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا فى تحسينها تدريجا [٢] » .

(٣) القاعدة النسخية الرفيعة التى عملت بمعرفة عبد الله أفندى خيرت حكاك المطبعة فى عهد الدائرة السنية والتى سبقت الإشارة إليها فيما تقدم . وقد كانت كل مطبوعات بولاق تطبع بها منذ أتمها خيرت افندى .

وكان يوجد بالمطبعة غير هذه القواعد العربية قواعد أخرى فارسية وتركية ومغربية وفرنسية . وهذه القائمة مطابقة تماما لما سبق أن قدّمناه عن حروف المطبعة فى عهد الدائرة السنية .

قصة اختفاء أقلام المطبعة

ولما تسلمت الحكومة المطبعة تبين لها أن هذه القواعد لم تكن سليمة . فالقاعدة الرفيعة وجدت كاملة ولم يكن للقائمين بالأمر أى اعتراض على الحالة التى وجدوها عليها . أما القاعدة التخينة المشهورة فلم يوجد منها إلا أقل من نصف آبائها ووجد أن قد دُسّ فيها بدلا من نصفها الفاقد آباء قديمة متآكلة من قواعد قديمة مهملة لا تتفق معها فى الرسم ولا فى الذوق ولا فى الصناعة . أما القاعدة النسخية القديمة فقد كانت فى حالة سيئة من الإهمال ولم يكن هذا مستغربا فقد حلت محلها القاعدة التخينة المشهورة على أنه لوحظ

(١) من قرار قومسيون استلام المطبعة من الدائرة السنية ورقة نمرة ٢٧٨ ص ١ من أوراق أحمد بك رفعت بمحفوظات الثورة العرابية ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) ملخص ما فى أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

أن بعض أباء هـذه القاعدة القديمة قد استخدم فى سـد النـاقص من القاعدة التخينة المستعملة(١) .

وقد أدى هـذا إلى تشكيل لجنة لتحقيق هـذه المسألة ، ولما كان اتهامها لبعض الشخصيات صريحا يوقع هذه الشخصيات تحت طائلة القانون فقـد أمر ناظر المالية بتشكيل قومسيون آخر لبحث الأمر . ويظهر أن قرار هـذه اللجنة الأخيرة لم يقنع ناظر المـالية فأمر بتشكيل لجنة أو قومسيون ثالث . وقد استغرقت تحريات هـذه اللجان الثلاث مدة ثلاثة عشر شهرا من ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ إلى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١

وقد ندب القومسيون الأول خبيرين هما حسن أبو زيد وحسين صبرى من مطبعة أركان حرب وكلفهم بفحص القاعدة ففحصاها وقدما تقريرا ختماه بقولهما : « إن الحاصل فى هـذه القاعدة المعلومة فى جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلفت مبالغ لم توجد تامة ولم تصفى إلا على النصف ، ولم يظهر أسباب عدم وجود ما بقى منها . وبذا لا يمكن الانتفاع بها كليًّا إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها(٢) » .

ولما سئل خيرت افندى وكيل المطبعة وحكاكها عن سبب ذلك العجز قال إن الأقلام كانت موجودة فى عهدة محمد البغدادى حكاك المطبعـة وكان حسن القيام عليها من حيث الحفظ والتنظيف والعنـاية ، فلما مرض أحضر ناظر المطبعـة حسين بك حسنى مفاتيح القمطرين اللذين كان يحفظ فيهما الأقلام . ثم استدعى وكيل المطبعة السابق محمد حسنى وأبا العينين أحمد ملاحظ المطبعة وحسن المغربى السباك وتحاشى استدعاء خيرت افندى وأخرجوا الأقلام وبدلا من تسليمها إليه لعلمه بها سلمت إلى ''عبدالكريم حسن المخزنجى'' الجاهل بأمرها(٣) .

(١) ملخص ما فى أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

(٢) نفس الوثيقة

(٣) نفس الوثيقة

وبناء على ذلك قدم القومسيون تقريرا إلى ناظر المالية جاء فيه أنه « مقرر بنوع قطعى أن شبهة هذه الفعلة منحصرة فى الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون إطلاع خيرت افندى ، وهم حضرات كل من النـاظر والوكيل السابق والملاحظ والسباك . فتسليمهم للمخزنجى هو لجهله بحقيقتها وعدم خبرته بها . ولو كان تسليمها حصل لخيرت افندى كان انكشف أمرها ... وإن ترك الأقلام فى الأتربة والرطوبة كان بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكلها وتحللها بالصدأ حتى يفنى رسمها ويتعسر تمييزها . وقد رؤى للقومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المـأخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون إخفى شىء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة ، وإلا فقانونا يلتزمون بثمنها الأصلى... هذا ورأى القومسيون أيضا لزوم محاكمتهم على ماحصل لأن الضرر الذى عاد مما أجروه لم يكن مقصورا على جهة المطبعة فقط بل يشتمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة فى نشر الكتب والمطبوعات... كما وأورى بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقتسام فلا يتصور أن كلا منهم اختص بجانبا منها ، إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا مجتمعة ولهذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم والآخرين أعانوه وتستروا عليه . وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسنى لما تواتر عنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعاونوه عليذلك حسن السباك وعبد المجيد البراد واسماعيل النجار واستدل القومسيون عليذلك بكون البيك المومى إليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أرباب الوظائف ، وإجعاله النجار بماهية شهرى خمسمائة قرش ... وإذا تراءى للمـالية ظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلايل السابقة ومعرفة ما ربما يكون كامنا فى بواطن هذه المسألة المهمة مخبأة أخرى فكل هذا لا يمكن إلا إذا صار توقف ناظر المطبعة ومن أعانوه عليهذا الفعل(٢) » .

قدم هذا التقرير إلى ناظر الداخلية وتلى حرفيا بمجلس النظار وصدر أمر ناظر الداخلية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠م بأن الرأى استقر : «على لزوم إجرى التحقيقات اللازمة لإظهار الحقيقة» . وبعـد صدور هـذا الأمر طلب حسين بك حسنى ناظر المطبعة إعفاءه

(١) ملخص ما فى أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

من الخدمة فقبل ناظر الداخلية استعفاءه فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠[١] وشكل قومسيون آخر برئاسة مصطفى بك صبحى الذى اعتمد فى تحقيقه على أقوال المتهمين وقرر : « إنه لا تنتج ثمرة للميرى من البحث فى موضوع تلك الأقلام » واقترح إكمال القاعدة واصلاحها بمعرفة خيرت افندى[٢] .

ويظهر أن الوزارة تشككت فى نتيجة تحريات مصطفى بك صبحى فأصـــدر ناظر الداخلية فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ م أمرا « باقتضى كمال الوقوف على حقيقة الكيفيـــة بالدقة » . ولذا شكلت لجنة ثالثة برئاسة بلوم بك وكيل المـالية وعضوية أحمد بك رفعت ناظر تحريرات تركى وعربى المـالية[٣] ومحمد بك حمدى وعلى بك الزينى وأحمد بك ناشد « لاستوفا التحقيقات اللازمة عن ذلك[٤] » . وقد استعانت هذه اللجنة ببعض الخبراء فقرروا أن الفرز الذى تم بمعرفة القومسيون الثانى « كان بنوع المغشوشية » وأن الفرز المعول عليه هو ذلك الذى تم أولا بمعرفة خيرت افندى . ثم اتفق على تشكيل لجنة من الخبراء يختار حسين بك حسنى أربعة من أعضائها وتختار المطبعة أربعة آخرين . وبدأت هذه اللجنة عملية الفحص من جديد ، وبعـــد جلسة واحدة امتنع الاشخاص الأربعة الذين وكلهم حسين بك حسنى عنه عن الحضور . وانتهت المقارنة بإثبات ماقرره خيرت افندى أولا . ولكن اللجنة رأت قفـــل باب الموضوع . فقررت تجديد تلك القاعدة واستكمالها حتى تعود لمطبوعات بولاق رونقها وجمالها[٥] . وقد تعهد خيرت افندى وكيل المطبعة وحكاكها بذلك وقرر أن هذا الإكمال يحتاج إلى مالا يقل عن سنتين وانه يتكلف سبعمائة جنيه « تحت الزيادة والعجز[٦] » .

(١) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٠م ، الجزء الأول ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة .

(٢) ملخص ما فى أوراق ونتيجة مادة أقلام مطبعـــة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٣) من بلوم بك وكيل المـالية إلى أحمد بك رفعت ناظر تحريرات المـالية ، فى ٢٨ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨١م) ، ورقة رقم ٢٧٧ من أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٤) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت السالفة الذكر .

(٥) نفس الوثيقة ، وكذلك : تقرير مرفوع من القومسيون الثالث إلى وكيل المـالية فى ٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١) ، ورقة رقم ٢٧٦ من أوراق أحمـــد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٦) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت .

تدهور المطبعة من ١٨٨١ إلى ١٨٩٦

استقرت مطبعة بولاق الأميرية على الوجه المتقدم وتحولت اليها جميع أعمال الحكومة الطباعية تقريبا . ويؤخذ من دفاتر المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها مباشرة فى سنة ١٨٨٠م وكذلك من دفاترها فى ســـنة ١٨٨١ م أن حركة العمل بها قد اتسعت اتساعا عظيما أدى إلى إدارة المطبعة نهارا وليلا بدون انقطاع . ففى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠ نقرأ فى مذكرة لناظر المطبعة : « فنظرا لأهمية التشغيلات فى هـــذا الأوان صار من الضرورى إجرى التصليحات ... للإلحاق على أشغال الحكومة فى الدفاتر وغيره فقد أجريت التصليحات اللازمة وصارت الإدارة الآن ليلا ونهارا حسب المرغوب[١] » .

وفى سبتمبر سنة ١٨٨١ يتقدم محمد افندى خلوصى إلى المطبعة ملتمسا تعيينه بوظيفة ”طبيع طبوغرافيا وجدولجى“ ، ويقترح ناظر المطبعة تعيينه ، ولكن ناظر المـالية يرفض هذا التعيين لأن : « المذكور من أهالى الآستانة وبما أن أهالى الوطن يوجد فيهم من يليق لهذه الوظيفة وبهذا يكون اللازم هو انتخاب وتعيين من يصلح لها منهم[٢] » . وتمضى مدة دون أن تتمكن المطبعة كما ادعى ناظرها من العثور على مصرى لشغل هذه الوظيفة ، فيتم تعيين خلوصى افندى نظرا « للزوم المسارعة فى إدارة التشغيلات ليلا ونهارا[٣] » .

وقد زاد حجم المطبعة كثيرا فى السنتين الأوليين من تبعيتها للحكومة ، واقتنع القائمون بالأمر بخطأ اتجاههم نحو الاقتصاد فى نفقات المطبعة عندما ضيقوا وظائفهـا أولا بناء على قرار القومسيون الذى تسلمها من الدائرة السنية فى يونيه سنة ١٨٨٠ ، فعندما تسلمت الحكومة مطبعة بولاق فى هذا التاريخ كان بها خمسة وستون موظفا[٤] بلغ مجموع مرتباتهم

(١) من مذكرة ناظر المطبعة بتعيين عبد الكريم افندى حسن بوظيفة « مهندس ميكانيكى وعليه عهدة الوابور والمكاين » فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠ . « جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠م ابتدى إدارتها على ذمة الميرى » ، ج ٢ ، ص ١٢ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة .

(٢) تأشيرة ناظر المـالية على مذكرة ناظر المطبعة بتعيين محمد افندى خلوصى ، جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١م ، ج ١ ، ص ٥٧ ، القلعة .

(٣) مذكرة ناظر المطبعة بإعادة المطالبة بتعيين خلوصى افندى ، نفس المرجع السابق .

(٤) جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠م ، الجزءين الأول والثانى . القلعة .

فى الشهر الواحد ٣٣٨ جنيها و ٦٥٠ مليما [١] . ولم يكن من هؤلاء الموظفين من يتقاضى مرتبا كبيرا إلا ثلاثة أشخاص هم حسين حسنى بك ناظر المطبعة وكان مرتبه خمسين جنيها ثم عين بدله على جودت بك بنفس المرتب ، وعبد الله افندى خيرت حكاك المطبعة ثم رقى وكيلا لها فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٠ مع بقائه فى وظيفة الحكاكة وكان مرتبه خمسة وعشرين جنيها ، وأبو العينين افندى أحمد ملاحظ وأسطا باشا وعمدة الجماعين وكان مرتبه عشرين جنيها . و يلى هذه الطائفة أحمد افندى مختار معاون المطبعة وكان مرتبه اثنى عشر جنيها ، ومحمد افندى عباس معاون مشتروات المطبعة وكان مرتبه اثنى عشر جنيها و نصف جنيه ، وسليمان افندى الجنيدى باشكاتب المطبعة وكان مرتبه خمسة عشر جنيها وحسين افندى محمد رئيس الحسابات والتشغيل وكان مرتبه اثنى عشر جنيها ونصف جنيه وابراهيم افندى الشبراوى أسطا جماعى الحروف الفارسية المشهور وكان مرتبه أحد عشر جنيها ، والشيخ بدوى محسب عهدة الموضبين وكان مرتبه عشرة جنيهات [٢] .

فلما نظمت المطبعة على أساس تقرير القومسيون الأول فى ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٠ ، وتقرير القومسيون الثانى فى ١٤ أكتوبر من نفس السنة ، انقص عدد الموظفين إلى ثلاثة وأربعين بعد فصل اثنين وعشرين موظفا إما للاستغناء عن وظائفهم و إما لرفضهم العمل بالمطبعة بعد ما قرره القومسيون من خفض مرتباتهم . ثم عين احد عشر موظفا فوصل العدد إلى أربعة وخمسين . وتوفى أحد الموظفين ونقل ستة منهم إلى قلم الوقائع بوزارة الداخلية عند فصل الوقائع عن المطبعة ، ثم أضيف إلى المطبعة ثلاثون موظفا عند ضم مطبعة أركان حرب إليها فبلغ عدد موظفى المطبعة سبعة وسبعين موظفا أى بزيادة اثنى عشر موظفا عما كان الحال عليه أيام الدائرة السنية [٣] .

وكان مجموع مرتبات موظفى المطبعة وعمالها فى المدة من ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ إلى آخر السنة أى فى نصف السنة الأولى من عهد تبعيتها للحكومة ١٨٧٠ جنيها و ٧١٨ مليما [٤] ،

(١) نفس الجريدة السابقة ج ١ ، ص ٦٩ ، القلعة .

(٢) نفس المرجع السابق ، ج ١ ، ٢ .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٦٩ .

أى ٣٧٤١ جنيها و ٤٣٦ مليما فى السنة ثم وصل هذا الرقم إلى ٤٣٥١ جنيها و ٥٦١ مليما مجموع مرتبات المطبعة فى السنة التالية — ١٨٨١ م [١] ، وهو أكبر من مجموع المرتبات فى آخر سنة من تبعية المطبعة للدائرة السنية البالغ ٤٠٦٣ جنيها و ٨٠٠ مليم [٢] . ومع أن الفرق ليس كبيرا إلا أنه أكبر مما يبدو من الأرقام نظرا لأن الحكومة قد خفضت مرتبات معظم الوظائف .

وكانت الفترة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩٦ فترة ركود فى مطبعة بولاق . فمع قيامها بكل ما احتاجت إليه الحكومة من أعمال الطباعة فانها لم تتقدم فى أى ناحية من النواحى بل وتدهورت تدهورا عاما كاد يقضى عليها . وليس من شك فى أن الثورة العرابية وما تلاها من عدم استقرار قد صرفت الحكومة المصرية عن كثير من الإصلاح وقاست مطبعة بولاق من انشغال الحكومة بالثورة كما قاسى غيرها من مؤسسات الدولة .

لم تكن آلات المطبعة كافية عندما تسلمتها الحكومة فى سنة ١٨٨٠ ، ويظهر أنه لم يكن من المتيسر شراء آلات جديدة فعين عبد الكريم حسن المهندس الميكانيكى ووضع تحت الاختبار وأعطى الآلات المعطلة فأصلحها جميعا و بذلك تمكنت المطبعة من أن تعمل ليلا ونهارا ، فثبت فى وظيفته بمرتب ستة جنيهات فى الشهر [٣] . ولم تزود المطبعة بآلات جديدة إلا بعد ذلك بأربع سنوات أى فى سنة ١٨٨٤ ، وكانت أكثر الآلات التى اشتريت فى المدة من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٨٩٦ آلات التجليد فقد كان قسم التجليد قد ألغى فى ترتيب ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ ورفت المجلدون جميعا ، ثم رأت الحكومة إعادة هذا القسم وكانت آلاته قد تلفت من طول ما أهملت ، فاشتريت حوالى عشرون آلة من آلات التجليد مختلف عملياته [٤] . أما آلات الطبع فلم يشتر منها إلا أربع آلات فقط وكان شراؤها

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ م ، ج ١ ، ص ٤٨ ، القلعة .

(٢) تبعا لدفتر استحقاقات المطبعة عند استيلاء الحكومة عليها كانت مرتبات موظفيها ٣٣٨ جنيها ، ٦٥٠ مليم فى الشهر وعلى هذا الأساس حسب مجموع مرتبات موظفى المطبعة فى عام . ويجب ملاحظة أن هذه هى مرتبات المطبعة وحدها بعد فصلها عن الكاغدخانة انظر جريدة الاستحقاقات لسنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٣) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ م ، ج ٢ ، ص ١٢ . القلعة .

(٤) ملف رقم ع ٧١ — ٤٥/٦ ، الجزء الأول ، ورقة رقم ٤٢ ، محفوظات وزارة المالية .

فى سنة ١٨٨٦ م [١] . واشتريت أيضا إحدى عشرة آلة من أنواع مختلفة للسبك [٢] . أما قسم القوة المحركة فلم يزد عليه شىء طول هذه المـدّة و بقيت المطبعة معتمدة على الآلة البخارية التى استحدثت فيها فى أول عهد الدائرة السنية سنة ١٨٦٧ [٣] .

فاذا استثنينا قسم التجليد الذى استحدث ، نجد أنه لم يزد فى المطبعة إلا أربع آلات للطبع فى مدّة ست عشرة سـنة من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٩٦ ، أما فيما عدا ذلك فقد تدهورت المطبعة وتآكلت آلاتها وتهدّم بناؤها حتى لم يكن هناك فى آخر سنة ١٨٩٦ إلا حطام مطبعة [٤] (انظر شكلى ١٧ و ١٨ بآخر الكتاب) .

وتولى نظارة المطبعة فى عهد التدهور هـذا ثلاثة نظار أولهم حسين بك حسنى الذى انتقل معها من الدائرة السنية إلى الحكومة فى يونيه سـنة ١٨٨٠ ، و بقى ناظرا إلى أن أثيرت قضية أقلام المطبعة التى سبقت الإشارة إليها فاستقال فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ ، ثم أحيلت نظارة المطبعة إلى على بك جودت على سبيل الندب لا التعيين إذ ورد فى خطاب ناظر الداخلية إليه فى ذلك التاريخ : « حيث حضرة حسين بك حسنى ناظر مطبعة بولاق قدّم لطرفنا الورقة المرفوعة طيه تتضمن استعفاه من وظيفته وقد حصل قبول ما التمس وأحلنا إدارة المطبعة على عهدتكم مؤقتا لزم تحريره للعلوميـة والمبـادرة باداء أشغال هذه الوظيفة على المحور اللائق [٥] » . و بقيت المطبعة بدون ناظر يديرها على بك جودت من ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى أول مايو سنة ١٨٨١ ، عند ماعين على بك جودت ناظرا للطبعة ” بمرتب النظارة البـالغ خمسة آلاف قرش فى الشهر [٦] “ . وبقى على بك ناظرا

---

(١) ملف رقم ع ٧١ — ٤٥/٦ ، الجزء الأول ، و رقة رقم ٣٨

(٢) نفس الملف ، و رقة رقم ٣٦

(٣) انظر قائمة موجودات و رشة الآلات فى نفس الملف السابق ، و رقة رقم ٣٣ و ٣٤ . فأقدم آلة موجودة ترجع الى سنة ١٨٩٩ .

(٤) Report from A. Chélu, Director of the Government Press to Lord Edward Cecil Under Secretary of State, Ministry of Finance,the 23rd January, 1998.

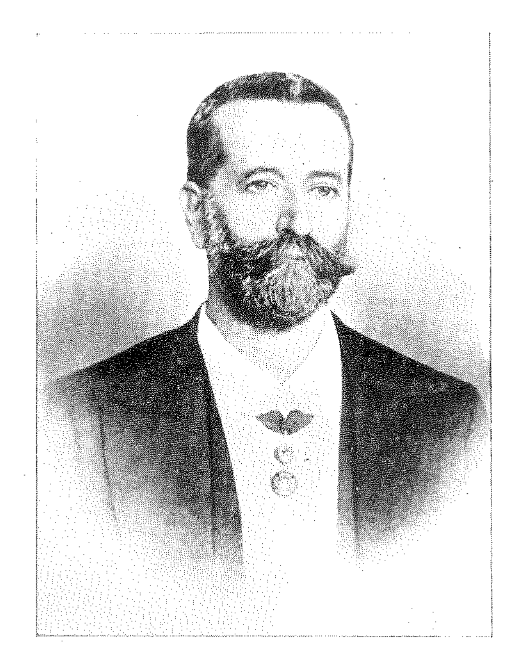
ملف رقم ع ٧١ — ٤٥ / ٦ ، الجزء الأول ، ص ٨ من التقرير و ١٩ من الملف ، محفوظات وزارة المـالية .

(٥) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، ص ١ ، محفوظات القلعة .

(٦) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١ ، ج ١ ، ص ٥٨



نجيب بك
ناظر مطبعة بولاق
١٨٨٦ — ١٨٩٤



الفريد شبلى باشا
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
١٨٩٤ — ١٩١١



وارن تريلونى
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
يونيه ١٩١١ — مارس ١٩١٧



أحمد صادق بك
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩١٩ — أبريل ١٩٢٠

سنة ونصف إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ثم نقل وأعيد حسين حسنى بك إلى النظارة ومنح رتبة الباشوية ورفع مرتبه إلى ستين جنيها . وظل حسنى باشا متوليا نظارة المطبعة قرابة الأربع السنوات الى أن توفى فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٦ . على أننا نجد فى دفتر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ أن للمطبعة ناظرين أحدهما هو حسين باشا حسنى بلقب " ناظر القسم الأدبى [١] " . وبانجيه بك الفرنسى بلقب " ناظر القسم الإدارى " بمرتب قدره خمسة وستون جنيها [٢] ، أى بزيادة خمسة جنيهات عن مرتب حسنى باشا . ويظهر أن حسنى باشا كانت صحته قد اعتلت فى آخر سنة من نظارته فأعفى من الإدارة التى أحيلت إلى بانجيه بك واقتصر هو على إدارة القسم الأدبى . ثم يستقل بانجيه بالنظارة وهو أول أجنبى أوربى يتولى هذه الوظيفة ، ويبقى بها إلى سنة ١٨٩٤ ، حين تنتقل النظارة إلى الفريد شيلى بك .

إحياء المطبعة (١٨٩٧—١٩٠٧)

تسلم شيلى بك مطبعة محتضرة فى سنة ١٨٩٤ ، ووصفها فى آخر سنة ١٨٩٦ فى تقرير بعث به إلى نظارة المالية بأنها حطام مطبعة . كانت مبانيها متداعية ومكانها ضيقا . وكانت حروفها متآكلة وقاعدتها نابية عن ذوق العصر . وكانت آلاتها قديمة ضعيفة تدار بالبخار . وكان عمالها مبعثرين فى أنحاء القاهرة يجدون عنتا فى السكنى ومشقة فى الحضور إلى المطبعة والانصراف منها .

واعتزم شيلى بك إحياء المطبعة . ولم يكن يستطيع أن يعتمد على الحكومة فى تمويل ما اعتزمه من إصلاح ، فقد كانت تقاليد المطبعة من أيام عبد الرحمن رشدى وأيام الدائرة السنية أنها مؤسسة تجارية تدر الربح على صاحبها . وسارت الحكومة على نفس التقليد فما كانت تخصص جزءا لها فى ميزانية الدولة ، بل كانت تكتفى بأن تدفع مرتبات موظفيها

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٥ ، ص ٥٠ وفيها أن حسنى باشا ناظر المطبعة ، ثم جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ ، ص ١٦ ، وفيها قصر اختصاصه على نظارة القسم الأدبى ابتداء من تلك السنة . محفوظات القلعة .

(٢) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ ، ص ١٦

وتنتظر أن يردّ اليها مادفعت فى آخر العام من أرباح المطبعة . وحتى عندما خصص لها جزء من ميزانية الحكومة فى سنة ١٩٠٩ كتب وكيل المالية إلى شيلى بك يخبره « أن الحكومة لايعنيها حجم ماتخصصه للمطبوعات من الأموال فى أول العام مادامت تسترده منها فى آخره » . وعلى ذلك اعتمد شيلى بك من أول الأمر على مجهوده الذى وجهه نحو زيادة ربح المطبعة،وانفاق ماتربحه فى إحيائها .

بناء المطبعة :

وقد وضع شيلى مشروعا لإصلاح المطبعة وتقدم به إلى نظارة المالية فى سنة ١٨٩٩ فوافقت عليه [١] . وبدأ من تلك السنة فى تنفيذه . وكانت مبانى المطبعة ومساحتها أول ما اتجهت اليه عناية شيلى بك . وكان يلى المطبعة من ناحية الجنوب مبنى قديم الدائرة السنية اشترته المطبعة وقد ضم التنظيم بعضه وضم الباقى من مساحته الى المطبعة . ولم تنته سنة ١٨٩٩ حتى كان قد تم بناء منزل لمدير المطبعة ، وورشة للتجليد ، كما بنى رصيف أمام المطبعة على النيل . وقد تكلف ذلك كله مبلغ ٢,٤٠٠ جنيه سدّدت على ثلاثة أقساط سنوية كان آخرها فى ديسمبر سنة ١٩٠٠ [٢] وكان مقدّرا أن ينتهى تجديد البناء فى الجزء الأوّل من سنة ١٩٠١ دون أن تتكلف نظارة المالية شيئا من النفقات[٣] . وفى نهاية سنة ١٩٠١ كانت معظم المبانى قد تمت بدون أى عطل فى أعمال المطبعة العادية وأعيد تركيب آلات الطبع فى المكان الخاص الذى أعدّ لها فى أربعة عشر يوما دون أن تتعطل أعمال المطبعة .

ويقول المدير فى تقريره إن الفضل فى هذا يرجع إلى رئيس مهندسى الآلات بالمطبعة[٤] . وانتهت عملية تجديد مبانى المطبعة وافتتحت رسميا فى ١٢ مارس سنة ١٩٠٢

(١) A. Chélu *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1901*, p. 2.

(٢) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899*, p. 2.

(٣) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1900*, p. 2.

(٤) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1901*, p. 2.

ومنح العمال مكافآت سخية بهذه المناسبة[١] . يقول شيلى بك فى تقريره إن التجربة دلت على أن مبانى المطبعة أصبحت متفقة والشروط الصحية بدليل « أن الوباء الأخير الذى اشتدت وطأته فى بولاق بالذات لم يصب أحدا من موظفى المطبعة وعمالها[٢] » .

مساكن العمال :

وعنى شيلى بك ببناء مساكن للعمال بجوار المطبعة ، ربما كانت أوّل مساكن تبنى للعمال فى مصر . ولتحقيق ذلك حصلت المطبعة فى سنة ١٩٠٣ على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٩,٦٢٠ مترا مربعا تكفى لإقامة خمسة وسبعين مسكنا للعمال . وقد قدّرت نفقات إقامة هذه المساكن بمبلغ ٧,١٢٥ جنيها تسدّد سنويا من أرباح المطبعة[٣] . وقد وافقت وزارة المالية على المشروع ، وكلفت المطبعة بالبدء ببناء أربعة مساكن نموذجية على ألا يتكلف كل منها أكثر من تسعين جنيها . ولكن المشروع تعثر لمدّة سنة نظرا لظهور صعوبات فى تقسيم الأرض[٤] . وقد حل هذا الإشكال واشترت المطبعة من الأوقاف قطعة أرض أخرى مساحتها ١٨٥٠ مترا مربعا . وقبل نهاية سنة ١٩٠٥ كانت المطبعة قد أقامت أربعة وعشرين منزلا وشغلت ثلاثة وعشرين منها بعض عائلات العمال ، أما البيت الرابع والعشرون فقد شغله المشرف على هذه المساكن . وقد اضطرت المطبعة إلى أن تتجاوز مبلغ الجنيهات التسعين الذى حدّدته وزارة المالية لنفقات كل منزل بمقدار ١٠٪ نظرا لارتفاع الأجور ومواد البناء فى تلك السنة ، وقد سدّدت المطبعة جميع نفقات بناء ما بنته من المنازل[٥] . وفى سنة ١٩٠٦ عقدت المطبعة اتفاقا مع الملاك المجاورين لمساكن العمال على شق شارعين بين أملاك هؤلاء الأهالى ومساكن عمال المطبعة على أن تضم مساحتهما إلى المنافع العامة . كما بنت المطبعة ثمانية عشر مسكنا جديدا تكلف كل منها تسعة وتسعين جنيها بزيادة ١٠٪ عن القدر الذى سمحت به وزارة المالية من قبل .

(١) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1902*, p. 5.

(٢) *Loc. cit.*

(٣) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1903*, p. 6.

(٤) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1904*, p. 5.

(٥) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1905*, p. 5.

واشترط المقاول زيادة أخرى قدرها ١٠٪ لبناء بقية المساكن[1] . وقد وافقت وزارة المالية على هـذه الزيادة ولم تنته سنة ١٩٠٧ إلا وبلغ عدد المساكن التى بنيت سبعة وأربعين منزلا أى بزيادة خمسة منازل على ما كان قد تم فى العام السابق[2] .

الحروف الافرنجية :

وفى سنة ١٨٩٨ كانت الحروف الافرنجيـة قد تآكلت وأصبح كثير منها غير صالح للاستعمال ، وفى نفس الوقت كانت المطبوعات باللغتين الإنجليزية والفرنسية قد زادت كثيرا فى ظل الاحتلال نظرا لتزايد عدد الموظفين الأجانب . ولذا اهتم شيلى بك بتجديدها فخصص لذلك مبلغ ٢٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٨ ، وفى السنة التالية اشتركت وزارتا المالية والمعارف فى تخصيص مبلغ ٧٠٠ جنيه انفقت فى شراء ٤,٦٠٠ كيلو جرام من الحروف الإفرنجية . وفى سنة ١٩٠٠ خصصت المطبعة مبلغ ٢٥٠ جنيها من إيرادها لزيادة ماعندها من هذه الحروف . وفى سنة ١٩٠١ بلغ ما استعمل من الحروف الإفرنجية فى طبع التقارير والإحصاءات والنشرات الجوية وغيرها ١٧,٥٠٠ كيلو جرام يقابلها ٧,٥٠٠ كيلو جرام فى سنة ١٩٠٠ ، ويضاف إلى هذا القدر ٩,٠٠٠ كيلو جرام منها أبقى بدون استعمال على سبيل الاحتياط لأعمال وزارة المعارف ومصلحة البريد . وأمام هذه الزيادة خصص شيلى بك مبلغ ٣٨٦ جنيها فى تلك السنة لشراء مقدار آخر من هـذه الحروف . وأمام هـذه الزيادة فى المطبوعات الإفرنجية اشترت المطبعة أربعة أطنان من الحروف الإفرنجية بمبلغ ٦٩٠ جنيها فى سنة ١٩٠٢ ، وأضيف إليها ٤,٠٠٠ كيلوجرام من هـذه الحروف فى سنة ١٩٠٣ . وبذلك استوفت المطبعة حاجتها من حروف المتن الإفرنجية واقتصرت الزيادة فى السنوات التالية على حروف العناوين[3] .

(١) A. Chélu, *Rapport D'Administration, Exercice 1906*, P. 5 6.

(٢) A. Chélu, *Rapport D'Administration, Exercice 1907*. P. 5—6,

(٣) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercices 1898*, P. 2 : 1899, P. 1 : 1900, P. 1 : 1901, P, 2 : 1902, P. 4 : 1903. P. 4,

القاعدة العربية الجديدة :

ولقيت الحروف العربية فى هـذه الفترة عنـاية لم تصادفها منذ استحدثت الحروف النسخية الصغيرة فى عهد الخديو اسماعيل . وفيها وضعت قاعدة جديدة لهذه الحروف هى التى مازالت تستعمل إلى الوقت الحاضر ، ففى سنة ١٩٠١ أعيد صب ١١,٧٠٠ كيلوجرام من الحروف العربية المتآكلة وأضيف إليها ٢٤,١٠٠ كيلوجرام من الحروف الجديدة وبذلك زاد مقدار الحروف العربية الموجودة فى المطبعة فى سنة ١٩٠١ عما كان موجودا منها فى السنة السابقة بمقدار ١٧,٨٠٠ كيلوجرام[1] . وكانت هـذه الحروف مصنوعة على القـاعدة التى وضعت منذ أيام محمد على باشا مع قليـل من التحسين أدخل عليها فى العهود التالية . وفى سنة ١٩٠٢ لوحظ عدم ملاءمة هذه القاعدة ، كما عيب عليها أيضا أنها معقدة نظرا لكثرة عدد حروفها[2] . ولذا شكلت لجنة لاصلاحها برئاسة ابراهيم باشا نجيب وكيل نظارة الداخلية وعضوية الشيخ حمزة فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعـارف وشيلى بك مدير المطبعـة الأهلية (الأميرية ببولاق) وأحـمد زكى بك سكرتير ثانى مجلس النظـار وأمين سامى بك ناظر مدرسة المبتديان . وقد حدّدت مهمة اللجنـة كما وردت فى الخطاب الذى أرسلته نظارة المـالية لأعضائها على النحو الآتى :

« تختص هـذه اللجنة بالنظر فى عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها وبالدلالة على الوسائل التى يترتب على اعتماد العمل بها تقليل عدد الحروف المستعملة فى الطباعة مع بيان التعديلات والتجديدات والمستحدثات التى أوجبها الآن تقدم هذا الفن حتى تبقى مطبعة بولاق حافظة للمنزلة الفريدة والمكانة السامية اللتين امتازت بهما على الدوام[3] » .

فى آخر سنة ١٩٠٣ كانت اللجنة قد قررت ما رأت إدخاله من التحسينات على القاعدة العربية ، وكانت المطبعة قد استوردت من الخارج كل الآلات ومعدن الرصاص اللازم

(١) *Ibid, Exercice 1901*, P. 1.

(٢) *Ibid, Exercice 1982*, P. 1.

(٣) من أحـمد بك مظلوم ناظر المالية الى أمين سامى بك ناظر مدرسـة المبتديان فى ٢٧ صفر سنة ١٣٠٢ هـ (٤ يونيه سنة ١٩٠٢) ، عن الخطاب الأصلى وكان أطلعنا عليه المغفور له محمد أمين بهجت بك فى سنة ١٩٣٣ وقت بدء اشتغالنا بهذا البحث . ولا ندرى أين يوجد هـذا الخطاب فى الوقت الحاضر ولعله فى تركة بهجت بك .

اصب القاعدة. وقد قدرت المطبعة نفقات تنفيذ القاعدة الجديدة بمبلغ ٨,٤٠٠ جنيه وذكر المدير فى تقريره انها كانت ستدفع من أرباح المطبعة[1] . وفى آخر سنة ١٩٠٥ كانت اللجنة قد أشرفت على كتابة نماذج الحروف من " بنط " ١٥ وسلمتها إلى المطبعة فصبت منها مقدار ٦,٦٠٠ كيلوجرام من حروف الطباعة . ومع ذلك فلم يكن من الممكن استعمال هذا القدر فى طبع الكتب أو غيرها بل كان على المطبعة أن تنتظر إلى أن تنتهى اللجنة من تقديم نماذج الحروف من " بنط " ١٨ و " بنط " ١٢ ، وقال المدير إنه لا يمكن استخدام هذه القاعدة الجديدة إلا بعد صب المقادير الآتية من حروفها[2] :

	كيلوجرام
من بنط ١٨	٢,٠٠٠
من بنط ١٥	٢٣,٠٠٠
من بنط ١٢	٥,٠٠٠
المجموع	٣٠,٠٠٠

واستخدمت حروف هذه القاعدة الجديدة لأول مرة فى طبع الوقائع المصرية الصادرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، ومع ذلك فلم يطبع كل العدد بها وإنما اقتصر استعمالها فى الأخبار الرسمية فقط ، أما بقية مادة العدد فطبعت بالحروف القديمة . ثم طبع العدد من الوقائع الصادر فى أول يناير سنة ١٩٠٧ كله من هذه الحروف الجديدة . وأخذت تستعمل فى كل مطبوعات المطبعة تدريجيا منذ ذلك التاريخ . وكان على كل من اللجنة والمطبعة بعد ذلك أن تعد من هذه القاعدة بقية الأحجام "بنط" ٩ و١٢ و١٨ و٢٤ و٣٠ و٣٦ و٤٨ ، وقاعدة الرقعة[3] . وكان مجموع ما صب من حروف هذه القاعدة فى آخر سنة ١٩٠٦ هو ١٧,٠٠٠ كيلوجرام وكلها من " بنط " ١٥ ، وفى آخر سنة ١٩٠٧ كان قد وصل هذا القدر الى ٢٧,٠٠٠ كيلوجرام[4] . ولم تكن بقية الأحجام قد بدئ فيها بعد. وهذه القاعدة هى التى ما زالت مستعملة إلى الآن فى المطبعة .

(١) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale. Exercice 1903,* P. 4.

(٢) *Ibid. Exercice 1905,* P. 4. (انظر شكل ٢٠)

(٣) A. Chélu, *Rapport D'Administration, Exercice 1906,* P. 5.

(٤) *Ibid. Exercice 1907,* P. 5.

ومما جُدِّد أيضا فى تلك الفترة الحروف اليونانية والحروف الافرنجية المائلة وتكلفت حوالى مائة جنيه فى سنة ١٩٠٣ ، وفى نفس السنة اقترح شيلى بك شراء مجموعة من الحروف الهيروغليفية حتى يتمكن من طبع ما أحيل إلى المطبعة من مطبوعات هذه اللغة «إذ لا يصح أن تكون المطبعة الأميرية فى حاجة إلى مساعدة غيرها من المطابع[1] (انظر شكل ١٩ بآخر الكتاب) .

آلات المطبعة :

ولقيت آلات المطبعة سواء أكانت مطابع أم آلات للتجليد عناية كبيرة فى تلك الحقبة من تاريخ المطبعة . ففى سنة ١٨٩٩ اشتريت آلتان للطبع من نوع جيد دقيق، وأربع آلات للتجليد[2] . وفى سنة ١٩٠٠ اشتريت آلتان أخريان للطبع ، وزودت ورشة التجليد بآلتى حياكة قويتين[3] . وأضيفت آلة للطباعة فى سنة ١٩٠١ لم تكن كافية حينئذ لسد حاجة المطبعة فقرر مديرها أن يشترى آلة طبع سريعة فى سنة ١٩٠٢[4]، وقد وصلت هذه الآلة الممتازة فعلا فى تلك السنة ومكنت المطبعة من أن تقوم باصلاح الآلات القديمة التى كانت تعمل بدون انقطاع منذ عشرين سنة[5]. وأضيفت آلة قاطعة قوية إلى ورشة التجليد أغنت عن الآلة الأمريكية القديمة، كما زودت المطبعة بالآلات اللازمة لعمل جميع التصليحات فيها وكلها تدار بالكهرباء[6] وفى سنة ١٩٠٣ أضيفت آلة طبع جديدة من أحدث طراز ومن النوع الذى يطبع الوجهين، الأعلى والأسفل فى وقت واحد وكانت هذه أول آلة من نوعها تقتنيها المطبعة[7] . كما أضيفت آلة حياكة إلى ورشة التجليد تعمل بخيوط الكتان وكانت الأولى من نوعها إذ كان كل ما فى المطبعة من آلات الحياكة يعمل بخيوط الصلب .

(١) A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale ,Execice 1903,* p. 5.

(٢) *Ibid, Exercice 1899,* p. 1.

(٣) *Ibid, Exercice 1900,* p. 1.

(٤) *Ibid, Exercice 1901,* p. 2.

(٥) *Ibid, Exercice 1902,* p. 4.

(٦) *Loc. cit.*

(٧) *Ibid, Exercice 1903,* p. 3.

وأضيفت آلتان أخريان من هذا النوع الأخير[1]. وفى سنة ١٩٠٤ طلبت مصلحة السجون من المطبعة أن تبيعها آلة طبع فباعتها آلة قديمة وتقاضت ثمنا مكن المطبعة من أن تشترى عوضا عنها آلة من أحدث طراز . وفى تلك السنة أيضا أكملت المطبعة شراء كل ما يلزم للسبك من الآلات لصب القاعدة العربية الجديدة [2] . وفى سنة ١٩٠٥ اشترت مصلحة السجون آلة تجليد قديمة من المطبعـة ، واشترت المطبعة بثمنها مع بعض الإضافة آلة من أحدث طراز [3] . وفى سنة ١٩٠٧ اشتريت آلات طبع جديدة من أقوى نوع ، كما اقتنت المطبعة آلتان لعمل الظروف من أجود نوع ، يبلغ إنتاج الواحدة عشرة آلاف ظرف فى الساعة و يبلغ إنتاجها اليومى من ٧٠,٠٠٠ إلى ٧٥,٠٠٠ ظرف [4] .

القوى المحركة :

وكانت آلات المطبعة تدار بالبخار منذ سنة ١٨٦٧ على عهد الخديو اسماعيل ، مع كثرة نفقاته وقذارة وسائل توليده ، ففكر شيلي بك فى استخدام القوة الكهربائية فى إدارة المطبعة وقد حقق ذلك فاشترى الآلات اللازمة من محركات وغير ذلك فى سنة ١٨٩٩ وركبت فى مواضعها ولكن لم يمكن الاستفادة منها فى نفس السنة [5] . وجاء فى تقرير سنة ١٩٠٠ أن القوة الكهربائية استخدمت فعلا فى إدارة الآلات وأن هذا أدى إلى اقتصاد كبير فى الأيدى العاملة [6] . وفى سنة ١٩٠١ ركبت محركات صغيرة مستقبلة لإدارة الآلات ، وأضيئت القاعات الجديدة بالأنوار الكهربائية القوية كما أديرت ساعات المطبعة بالكهرباء وركبت آلات التليفون فى جميع أنحاء المطبعة [7]. وترتب على شراء آلات الطبع الضخمة القوية فى سنتى ١٩٠٣و١٩٠٤ أن أصبحت القوة الكهربائية غير كافية مما دعا إلى دراسة الموضوع

(١) *Ibid*, p. 4.

(٢) *Ibid, Exercic 1904*, p. 3.

(٣) *Ibid, Exercice 1905*, p. 4.

(٤) A. Chélu, *Rapport D'Administration, Exercice 1906, p. 4, and Exercice 1907*, p. 1.

(٥) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899*, p. 2.

(٦) *Ibid, Exercice 1900*, p. 2.

(٧) *Ibid, Exercice 1901*, p. 2.

دراسة مستفيضة استغرقت سنة ١٩٠٥ كلها[1] وقد تقرر نتيجة لهذا البحث وجوب شراء محركات كهربائية من ثلاثة أنواع : مولدة ومستقبلة وخازنة، وتقرر شراء ذلك وتركيبه فى سنة ١٩٠٧[2]. ثم لا يذكر عن ذلك شيء فى تقرير سنة ١٩٠٧ وهو آخر ما نشر شيلي بك من التقارير. ولعل تزويد المطبعة بالقوة الكهربائية بكل مزاياها كان من أعظم الإصلاحات التى صادفت المطبعة منذ عهد اسماعيل باشا .

البعثات :

وعنى شيلي بك أيضا برفع مستوى الكفاية الفنية بين عمال المطبعة فقرر إيفاد رؤساء الأقسام بها فى بعثات إلى أوربا ليقفوا على ما حدث فى فنهم من التقدم ، وقد بدأ هذا المشروع فى سنة ١٨٩٩ فأوفد رئيس قسم التجليد إلى أوربا[3] وفى سنة ١٩٠٠ سافر رئيس قسم جمع الحروف الأفرنجيـة ليطوف القارة الأوربية [4] . وكان مقرراً أن يسافر رئيس قسم الطبع فى سنة ١٩٠١ ولكن مرضه حال دون سفره[5]. ويظهر أن المشروع أوقف بعد تلك السنة إذ لم يذكر عنه شيء فى تقارير السنوات التالية .

تأمين العمال وصندوق الادخار :

وعنى شيلي بك بأمر العمال وتأمين مستقبلهم فى حالة المرض أو كبر السن وتأمين أسرهم فى حالة الوفاة. وبدأ هذا الإصلاح الاجتماعى فى سنة ١٨٩٩ عند ما خصص المدير أربعين جنيها من أرباح المطبعة وزعها على أسر العمال الذين ماتوا فى خدمة المطبعة. كما وزع مائة جنيه أخرى على العمال الذين أظهروا نشاطا ممتازا مكافأة لهم وتشجيعا لغيرهم [6] . ورفع

(١) *Ibid, Exercice 1904 and 1905*, p. 3.

(٢) A. Chélu, *Rapport D'Administration, Exercice 1906*, p. 3.

(٣) A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899*, p. 2.

(٤) *Ibid, Exercice 1900*, p. 2.

(٥) *Ibid, Exercice 1900*, p. 3.

(٦) Ché[illegible], *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899*, p.2.

هذا المبلغ فى سنة ١٩٠٠ إلى ١٢٥ جنيها (١) . وفى سنة ١٩٠٢ بدأ شيلى بك فى دراسة مشروع يجعل إعانات أسر العمال المتوفين أو المرضى على شكل إعانة شهرية لكل أسرة(٢) . وفى سنة ١٩٠٣ وزع شيلى بك ١٢٥ جنيها على المجتهدين من العمال ، وقرر اعانة شهرية لمن أصيب بالشلل من العمال قدرها جنيه وتصرف مدى الحياة ووزع عليهم مبلغ خمسة وسبعين جنيها إعانة لهم . وصرف لأسر المرضى من العمال مكافآت مساوية لما صرف لأسر المتوفين . وفى نفس السنة أنشأ شيلى بك بموافقة وزارة المالية صندوق ادخار للعمال افتتحته المطبعة بمبلغ ١٥٠ جنيها (٣) . وفى سنة ١٩٠٤ كان رأس مال صندوق الادخار ٨٤٦ جنيها و ١٢ مليما تجمع مما حجزته المطبعة من العمال المشتركين فيه بنسبة ٣ ٪ من مرتباتهم مضافا اليه مبلغ مساو له تماما من أرباح المطبعة (٤) . وارتفع هذا المبلغ إلى ١,٦٥٣ جنيها و ٥١٦ مليما فى سنة ١٩٠٥ بزيادة ٧٧٠ جنيها عن السنة السابقة ، دفع العمال نصفها من اشتراكاتهم ودفعت المطبعة النصف الآخر من ميزانيتها (٥) . وفى نفس الوقت استمرت إعانات المطبعة لأسر المرضى والمتوفين من العمال ، وبدأ شيلى بك يطالب وزارة المالية بالمساهمة فى هذه الإعانات إنصافا للعمال وأسرهم . وبلغ رصيد صندوق الادخار ٢,٥٣٨ جنيها فى سنة ١٩٠٦ (٦) .

لقد كان هذا الإصلاح الاجتماعى تجديدا لا فى المطبعة الأميرية وحدها بل وفى القطر المصرى بأجمعه . ومع ذلك فقد ورد عنه فى تقرير شيلى بك لسنة ١٩٠٧ كلمة واحدة هى : Supprimé (٧) أى ألغى . ولعل فى هذا الإيجاز البليغ ما يعبر عن ألم الرجل

(١) *Ibid, Exercice 1900*, p. 2.
(٢) *Ibid, Exercice 1902*, p. 5.
(٣) *Ibid, Exercice 1903* p. 6. *and 1904*, p. 5.
(٤) *Ibid, Exercice 1904*, p. 5.
(٥) *Ibid, Exercice 1905*, p. 5.
(٦) A. Chéu, *Rapport D'Administration, Exercice 1906*, p. 6.
(٧) *Ibid, Exercice 1907*, p. 6.

لإلغاء هذا المشروع الجليل . أما أسباب هذا الإلغاء فعلى الباحث أن يستنبطها وسنشير اليها بعد قليل .

الوقائع المصرية :

وكانت الوقائع المصرية تطبع فى مطبعة بولاق منذ إنشاء الوقائع باستثناء فترات قصيرة كان للوقائع فى أثنائها مطبعة خاصة إما مستقلة فى القلعة وإما ملحقة بقلم الوقائع بالداخلية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك . على أن أعمال الوقائع الإدارية والصحفية كانت دائما من اختصاص قلم الوقائع الذى لم تكن له علاقة بالمطبعة . وابتداء من سنة ١٨٩٨ أحيلت جميع أعمال الوقائع إلى مطبعة بولاق فأصبحت جزءا منها ، وقد قامت المطبعة بهذا العمل الجديد بدون أى زيادة فى النفقات . وترتب على ذلك إنشاء إدارة جديدة للتحرير (١) .

القسم الأدبى :

وكان ملحقا بالمطبعة أيضا قسم مستقل هو القسم الأدبى . وكان له ناظر مستقل ، تولى نظارته حسين باشا حسنى ثم من بعده محمد بك حسنى صهره . إلا أن هذا الأخير توفى سنة ١٩٠٢ ، فضم القسم الأدبى إلى المطبعة وجعل إدارة من إداراتها ابتداء من تلك السنة(٢) وكانت مهمة هذا القسم طبع كتب الأدب العربى خاصة لمن يريد من ملتزمى نشر الكتب بأثمان تقل كثيرا عن نفقات الطبع . وقد ظل هذا القسم مثار مشكلات إلى أن ألغى فى سنة ١٩١٤

مركز المطبعة المالى :

كل ما تقدم من الاصلاحات أنفق عليها من أرباح المطبعة دون أن تسهم فيه وزارة المالية بشىء . ومعنى هذا أن المطبعة كانت تجنى أرباحا طائلة من أعمالها . ويتبين ذلك من الاحصاء الآتى :

(١) *Ibid, Exercice 1808*, p. 3.
(٢) *Ibid, Exercice 1902*, p. 5.

مركز المطبعة المالى من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧[1]

السنوات	جملة الإيراد	جملة المنصرف	صافى الربح
	جنيــه	جنيــه	جنيــه
١٨٩٧	٢٧,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	١,٠٠٠
١٨٩٨	٢٧,٦٤٠	٢٥,٤٣٦	٢,٢٠٤
١٨٩٩	٣٢,٠٥٥	٢٦,١٢٥	٥,٩٣٠
١٩٠٠	٣٢,٢٥٠	٢٦,٩٩٦	٥,٢٥٤
١٩٠١	٣٤,١٥٦	٢٨,٦٦٧	٥,٤٨٩
١٩٠٢	٣٤,٠٠٨	٢٧,٧٦١	٦,٢٤٧
١٩٠٣	٣٥,٣٤٨	٣٢,٢١٩	٣,١٢٩[2]
١٩٠٤	٤٠,٠١١	٣٤,٠٢٦	٥,٩٨٥
١٩٠٥	٤٢,٨٢٩	٣٣,٤٣٥	٩,٣٩٤
١٩٠٦	٥٣,٣٩٥	٤٠,١٢٦	١٣,٢٦٩
١٩٠٧	٦١,٦٢٩	٤٤,٨٧٨	١٦,٧٥٠

(١) Ibid, Exercices 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905, 1906, 1907.

(٢) هذا الربح حدث بالرغم من تخفيض أثمان المطبوعات بكافة أنواعها بمقدار ١٠ ٪ من أثمان السنوات السابقة . وقد ذكر فى تقرير سنة ١٩٠٦ أن تخفيضا آخر قدره ١٠ ٪ كان سيحدث ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٧ وأنه كان من الممكن تخفيض ٥ ٪ أخرى فى سنة ١٩٠٨

المرتبات والإنتاج :

تتضح المقدرة الإنتاجية لموظفى المطبعة وعمالها من الإحصاء الآتى :

مرتبات المطبعة و إنتاجها من سنة ١٨٩٦ الى ١٩٠٧[1]

السنوات	مجموع المرتبات	قيمة الإنتاج بالجنيهات المصرية	النسبة المئوية
	جنيــه	جنيــه	
١٨٩٦	١٣,٣٥٠	٢٧,٦٠٠	٪٤٨,٣
١٨٩٧	١١,٤٥٠	٢٩,٠٠٠	٪٣٩,٤
١٨٩٨	١٠,٩٨٠	٣٢,٣٩٠	٪٣٣,٩
١٨٩٩	١٠,٦٩٠	٣٤,٧٠٠	٪٣٠,٨
١٩٠٠	٩,٥٢٣	٣٥,٣٨٢	٪٢٧,٢
١٩٠١	٩,٩٢٦	٣٩,٣٦١	٪٢٥,٢
١٩٠٢	١٠,٤٩٥	٤٠,١٤٠	٪٢٦,٠
١٩٠٣	١١,٥٨٤	٣٩,٧٥١	٪٢٩,٧
١٩٠٤	١١,٨٣٠	٤٠,١٢٨	٪٢٩,٤
١٩٠٥	١٣,٥٣٢	٤٣,٥٢٦	٪٣١,٠
١٩٠٦	١٤,٤٨٤	٥٢,٨٧٥	٪٢٧,٤
١٩٠٧	١٧,٣١٩	٥٤,٤٦١	٪٣٠,٠

إن هذه الاصلاحات التى صادفتها مطبعة بولاق فى تلك السنوات الإحدى عشرة لتجعل تلك الفترة من أزهر عصور المطبعة فى تاريخها الطويل، و إنها لتجعل الفريد شيلى بك من أعظم مديرى مطبعة بولاق، إذ تضعه مع نقولا المسابكى وحسين حسنى فى طبقة واحدة على أن الرجل قد دفع ثمن نجاحه فى إدارة المطبعة . فقد أثارت تقاريره حقد المشرفين

(١) *Exercices, op. cit.*, 1896, 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905, 1906, 1907.

على نظارة المالية من الانجليز، فأخذوا يضعون الصعوبات فى طريقه، ويحبطون مشروعاته وبدأت حملتهم عليه فى أواخر سنة ١٩٠٧ وقد عاش الأربع السنوات التالية أى الى أن ترك خدمة المطبعة فى سنة ١٩١١ فى شبه تحقيق مستمر . فقد أخذ وكيل المالية الانجليزى لورد سيسل يتلمس له الأخطاء ويجد فى إحسانه إساءة ، فسأله عن تأخير وهمى فى إنجاز أعمال الدواوين وألب عليه مديرى المصالح فقدموا فيه الشكاوى ، واعتبره مذنبا فى أن المطبعة تربح ولا تخسر ، واستجوبه فى كفاية آلات المطبعة من حيث العدد ، وأعتبر إعانة أسر المتوفين والمرضى من العمال بذخا وإنشاء صندوق ادخار يكفيهم خطر الحاجة فى الهرم خروجا عن واجبات الوظيفة . وقد ترتب على هذا كله أن أوقف شيلى بك نشر تقريره السنوى بعد سنة ١٩٠٧ وحتى تقرير تلك السنة لم يكن إلا نسخة من تقرير سنة ١٩٠٦ بعد أن عدل أرقامها بخط يده وحفظها فى المطبعة دون أن يُطلع عليها أحداً . وعرفت فترة التآمر ضد شيلى بك فى ملفات نظارة المالية باسم " تنظيم المطبعة الأميرية " وهذه خلاصتها :

التنظيم الثانى للمطبعة (١٩٠٨ — ١٩١١)

بالرغم مما صادفته مطبعة بولاق من الإصلاح وما اتفق لها من الانتعاش فى المدة السابقة فإنها وقعت فى أزمة خطيرة فى أول سنة ١٩٠٨ كادت تؤدى إلى الاستغناء عنها . ولم تكن المشكلات التى صادفتها وحدها كافية لأن تثير أزمة حادة كتلك التى نلحظها فى الوثائق الرسمية ، لولا أنها اقترنت بالتنافس والصراع بين الادارة المالية الانجليزية وبين مدير المطبعة الفرنسى ، وهو صراع لم يذكر صراحة فى الأوراق ولكنه واضح جدا فيما يسود المكاتبات من التحدى من جانب وكيل المالية الانجليزى والمصابرة والملاينة وأحيانا التهكم المر من جانب المدير الفرنسى .

مشكلة التأخير :

أول مشكلة واجهت المطبعة وأثارت عددا من المشكلات الأخرى كانت شكوى المصالح الحكومية المختلفة إلى وزارة المالية من تأخر المطبعة فى تسليم ما تطلبه من المطبوعات عن المواعيد التى كانت تحدد للتسليم . وقد ترتب على هذه الشكايات أن أرسل

اللورد ادوارد سيسيل وكيل نظارة المالية إلى شيلى بك ناظر المطبعة يطالبه « بوضع خطة لتجنب التأخير مع إحاطة النظارة علما بالأسباب فى كل حالة حتى تتمكن من أن تجيب عن الشكايات التى تقدم إليها بهذا الخصوص [١] » . ولقد أرجع ناظر المطبعة هذا التأخير إلى عدة أسباب :

(١) ازدياد أعمال الحكومة الطباعية زيادة مطردة وكلها مهم [٢] . وقد بلغ عدد الطلبات خمسة آلاف طلب فى السنة [٣] .

(٢) عدم كفاية الآلات الموجودة بالمطبعة [٤] .

(٣) عدم كفاية العمال وتراخى بعضهم فى أداء أعمالهم [٥] .

(٤) قلة كفاية رؤساء الورش والأقسام وعدم مقدرتهم على :

(ا) التفريق بين الأهم والمهم من الأعمال وتناولها على هذا الأساس .

(ب) إخطار الإدارة بكل تأخير مع اقتراح طرق لتلافيه [٦] .

(٥) عدم اتباع المصالح الحكومية للمادة رقم ٤٩ من الباب السابع من الفصل الثامن من القانون المالى التى تنص على أن الأعمال الطباعية اللازمة للعام القادم يجب أن تطلب من المطبعة فى اثناء شهر يونيه من السنة الجارية . فبالرغم من هذه المادة ترسل المصالح طلباتها قبل الموعد الذى تحدده لتسلم المطبوعات بخمسة أيام أو ثمانية أو عشرة أو اثنى عشر يوما . قال مدير المطبعة ومع أن المطبعة لا تريد أن تتمسك بتطبيق هذه

(١) From Under Secretary of State, Ministry of Finance to the Director of the National Printing Press, January 19, 1908.

ملف تنظيم المطبعة الأميرية ع ٧١ — ٤٥/٦ ، الجزء الأول ، ص ٢ من المكاتبة و ٣ من الملف ، محفوظات وزارة المالية .

(٢) Report to the Under Secretary of State, Ministry of Finance, January 23, 1908.

نفس الملف ، نفس الجزء ، ص ٢ من التقرير و ٢٥ من الملف .

(٣) نفس المرجع ، ص ٦ من التقرير و ٢١ من الملف .

(٤) و (٥) نفس المرجع ، ص ٣ من التقرير و ٢٤ من الملف .

(٦) نفس المرجع ، ص ٤ ، ٥ من التقرير و ٢٢ و ٢٣ من الملف .

المادة إلا أنها لا تريد أن تكون مخالفتها هى القاعدة واتباعها هو الشاذ . ولكنها تريد أن تلفت النظر الى أنه لا حيلة لها فى التأخير فى مثل هذه الحالات[١] .

(٦) كثير من المؤلفين يسلمون المطبعة جزءا من المخطوط المراد طبعه و يحتفظون بباقيه و يتأخر تسليم هذا الباقى مدة طويلة[٢] .

(٧) كثير من المصالح ومن المؤلفين يحجزون (البروڤات) عندهم مدة طويلة متعطل إتمام الطبع[٣] .

(٨) كثرة التغيير والحذف والإضافة فى نص الكتاب أو التقرير بعد إتمام جمع الحروف وتجهيز الكتاب أو التقرير للطبع[٤] .

و يظهر أن بعض هـذه الأسباب لم يكن مقنعا لوزارة المـالية ، فقـد زار المطبعة المستر مدلتن مفتش الوزارة بعـد ذلك ببضعة أشهر وكتب فى تقريره يقول : « يظهر أن آلات الطبع الموجودة فى المطبعة أكثر مما يحتاجه العمل. فقد لاحظت فى أول يوم أن نصف الآلات كانت معطلة . ثم راجعت هذه الملاحظة بعد ذلك بأربعة أيام فوجدت أن ثلث الآلات كانت معطلة . فبناء على هـذا واستنادا الى مصادر أخرى يمكن أن نطمئن إلى القول بأن ثلث الآلات لا يدور طول العام . ولقد ناقشت شيلى بك فى ذلك وهو يعتقد أن فى هذا بعض المبالغة[٥]» .

(١) نفس المرجع ، ص ٥ من التقرير و ٢٢ من الملف .

(٢) و(٣) و (٤) Memorandum for the Under Secretary of State, Continuation to the Report of the 25th January 1908.

نفس المرجع ، ص ٢٩ .

(٥) *Confidential Report on the National Printing Press Inspected 20th to 24th October 1908,* Note XIX, from A. Middleton, Inspector General of Accounts, 26th October 1908

نفس المرجع ، ص ١ و ٢ من التقرير و ٧٦ و ٧٧ من الملف .

وقد رد شيلى بك على هذا بأن ثلاث آلات كانت تالفة وفى حاجة إلى التصليح وقت زيارة المفتش وأن آلات أخرى كانت متوقفة مؤقتا حتى تغير حروف الطبع الموجودة فيها بعد أن انتهى طبع ما يراد بها كما يحدث فى أى مطبعة . انظر :

Notes on Middleton's Repsort, November 18th 1908.

نفس المرجع ، ص ١ و ٢ من المذكرة و ٩٣ و ٩٤ من الملف .

وقد عولجت مشكلة التأخير بأن أعفيت المطبعة من أعمال مصلحة البريد وكانت تبلغ سدس عمل المطبعة وكان ذلك فى ٣١ ديسمبر سـنة ١٩٠٧[١] . كما تقرر أيضا توحيد الاستمارات المتشابهة فى جميع مصالح الحكومة تسهيلا لعملية الطبع ، وأن تطبع حاجة المصالح منها للسنة كلها مضافا إليه قدرا للاحتياط[٢] . واقترحت وزارة المـالية نظاما يضمن وقوفها على ما يحـدث من المطبعة من تأخير . فعندما تتسلم المطبعة طلبا من أى مصلحة ترسل اليها ردا يفيدها بورود طلبها و بموعد تسليم المطبوعات إليها . فاذا حدث وتأخر التسليم عن الموعد المضروب وجب أن ترسل المطبعة مذكرة إلى الوزارة تخبرها فيه بالتأخير وسببه . و يمكن أن يكون كل من هاتين الإفادتين على استمارة خاصة اقتصادا فى التحرير . و يضاف الى هـذا تقرير شهرى ترسله المطبعة إلى وكيل الوزارة وتبين فيه كل الأعمال المتأخرة وسببها[٣] .

وقد اعترض مدير المطبعة على هـذا النظام بحجة أنه يضيف عبئا جديدا إلى أعباء المطبعة ، إذ هو يتضمن كتابة عشرة آلاف إفادة فى السنة إخطارا عن خمسة آلاف طلب تصل المطبعة سـنويا ، كما يستلزم اجتماع رؤساء الورش كلما ورد طلب من مصلحة ، مستصحبين دفاترهم ليحددوا يوما معينا لتسليم المطبوعات ، وفى هذا تعطيل للأعمال. ثم إن النظام يوحى إلى المصالح بالاحتجاج والتذمر فما يكاد يمر اليوم المحدد لتسليم المطبوعات دون أن تسلم حتى تنهال الاستفسارات على وزارة المـالية . قال مدير المطبعة « ومع ذلك فان يمكن للطبعة أن تحـدد موعدا مضبوطا لتسليم المطبوعات لأن كثيرا من الطلبات يصل المطبعة ومعه تأشيرة تقول : سنخطركم بالعدد المطلوب طبعه فيما بعد ، و يندر أن يصلنا هذا العدد إلا مع الموافقة على آخر تجربة (بروفة). وفى حالة الكتب الكبيرة تسلم المخطوطات

(١) تقرير مدير المطبعة السابق ، ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨ ، ص ١ و ٣ من التقرير ، وص ٢٤ و ٢٦ من الملف ، وقد أعيد عمل مصلحة البريد الى المطبعة ثانية فى ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩ راجع الجزء الثانى من الملف ص ٤٥

(٢) From Lord Edward Cecil to Chélu Bey, March 18th, 1909 الجزء الثـانى من ملف تنظيم المطبعة السابق الإشارة اليه ص ٣٦ ، محفوظات وزارة المـالية .

(٣) خطاب وكيل المـالية الى المطبعة بتاريخ ١٩ ينـاير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة الأميرية ، ج ١ ، ص ٣ . محفوظات وزارة المـالية .

إلينا فصلا فصلا دون ان نعلم أهمية الكتاب أو العـدد المطلوب طبعه منه إلا مع الموافقة على (البروفات) (١) » .

واقترح ناظر المطبعة نظاما آخر خلاصته ألا يتقيد مع المصالح بمواعيد محدّدة ولكنه يطالب رؤساء الأقسام بتقديم تقارير شهرية له بمـا لم يتم خلال الشهر من الأعمال ، والمواعيد التى ينتظر إتمـامها فيها . قال و يمكن إرسال خلاصة من هذه التقارير للوزارة إذا شاءت (٢) .

وقبل أن يبدى وكيل الوزارة رأيه فى هـذا الاقتراح يضيق شيلى بك ناظر المطبعة ذرعا بتدخل الوكيل فى دقائق إدارته فيرسل خطاباً ملحقا بتقريره السابق يقول فيه للورد سيسل : « إننا لن نستطيع عمل أى شىء إذا كانت كل مصلحة بدلا من أن تسألنا عما تريد — ترفع احتجاجات كتابية أو شفوية للوزارة ونطالب نحن بأن نجيب عن اتهامات مجهولة المصدر ... ... وبذلك تظن الوزارة أننا عاجزون عن القيام بمسئولياتنا مع أن اللوم يجب أن يقع على المؤلفين فى كثير من الحالات... فهل لى أن أتقدّم برجاء مشفوع بالاحترام أن تخطر المطبعة عن كل شكوى تقدّم للوزارة ضدها (٣) » .

و يغضب اللورد من هذا الاحتجاج فيكتب الى شيلى بك يعنّفه و يقول له : « إن النقط التى أثرتها ليست على شىء من الوجاهة ... إنى لا أتصيد النقـد لك كما سبق أن أخبرتك ، ولكن المسألة هى أن وزارة المـالية لا يحق لهـا أن تنفق على مطبعة إلا إذا استطاعت هذه المطبعة أن تحسن القيام بمـا تطلبه مصالح الحكومة منها إلى درجة ترضى الذين يتعاملون معها . وسنرسل لك من المسائل ما نحتاج توضيحا لهـا و يجب أن تذكر دائمـا

(١) تقرير مدير المطبعة الى وكيل المـالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٧ و ٨ من التقرير و ٢٠ و ٢١ من الملف .

(٢) نفس التقرير ونفس المرجع ، ص ٦ و ٧ من التقرير وص ١٩ و ٢٠ من الملف .

(٣) Memorandum for the Under Secretary of State, Continuation to the Report of the 25th January 1908, 26th January, 1908

نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٢٨ ، ٢٩

أن هذه الوزارة مسئولة عن هذه الأمور (١) » . و يقول : « إن مطبعة الحكومة فى كل ما تعمل يجب ألا تنسى أنها خادمة غيرها من المصالح لا سيدتها ، وأن من واجبها أن تنفذ ما يطلب منها بأكبر درجة من الفائدة للدولة ، وعلى قـدر الإمكان الى الدرجة التى ترضى هذه المصالح (٢) » .

و ييأس مدير المطبعة الفرنسى من حمق وكيل الوزارة الانجليزى فيكتب له : « ان المطبعة لم تنس يوما من الأيام أنها خادمة غيرها من المصالح . وهى لم يصـدر منها أى احتجاج حتى عند ما طولبت بمـا يتجاوز طاقتها (٣) » ثم ينفّس الرجل عن غيظه المكبوت بعبارة اعتذار ملؤها التهكم المرير فيكتب « هل تسمح لى بأن أختم هـذا بأن أقول بأن المدير الحالى وكذلك المديرون الذين سيتولون أمر هذه المطبعة فى المستقبل سيكرسون كل نشاطهم لصالح وزارة المـالية وصالح الدواوين الأخرى (٤) » !

و يرد اللورد سيسل على اقتراح ناظر المطبعة بعبارات مثل : « هل المطابع الخاصة تتطلب مدّة طويلة تساوى الستة الأشهر المنصوص عليها فى القانون المـالى ؟ » و « هل مطابع لندن و باريس تشترط مثل هذا الشرط ؟ » و « لمـاذا اذن تستطيع المطابع الخاصة تقدير النفقات والاتفاق قبل البدء فى الطبع » ؟ و يعلق على الخطة التى اقترحها شيلى بك بأنها « لا تفيد مصالح الحكومة عن سبب تأخير أعمالها و إن أفادت ناظر المطبعة (٥) » .

ثم يرسل له فى ١١ فبراير سـنة ١٩٠٨ تعليمات مقتضبة كالأوامر العسكرية جاء فيها خاصا بعلاج مشكله التأخير :

(١) يطلب إلى المصالح مراعاة شرط الستة الأشهر الوارد فى القانون المـالى و ينظر فى الاعتراضات التى توجهها المصالح إلى هذه المـادة .

(١) From Under Secretary of State to the Director, National Printing Press, February 6th. 1908.

نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٥٥

(٢) نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٥٢

(٣) From A. Chélu Bey, Director of the N.P.P. to Lord Cecil U.S. of S. February 8th. 1908.

نفس المرجع ، ص ٥٧

(٤) نفس المرجع ، ص ٥٦

(٥) مذكرة وكيل المـالية بتاريخ ٦ فبراير السالفة الذكر ونفس المرجع ، ص ٤٩ — ٥٤

(٢) ترسل المطبعة إلى وزارة المالية فى أول كل سنة بيانا بالمطبوعات التى تأخر تسليمها وكان قد روعى فيها شرط الستة أشهر ، وأسباب التأخير . كما يجب إخطار الوزارة شهريا بكل تأخير بارز من هذا النوع[1] .

وقد اتبع هذا النظام ، ففى أوائل سنة ١٩٠٩ أرسلت المطبعة إلى الوزارة البيان المطلوب ، ومنه يؤخذ أن الأعمال التى لم تتم فى موعدها بلغت عشرة كتب وتقارير ، طلبت كلها من المطبعة بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٧ ، وليس بينها عمل واحد طلب من المطبعة فى سنة ١٩٠٨ مما يدل على أن مشكلة التأخير قد حُلّت تماما . ويتضح من أسباب التأخير أن المطبعة لم تكن مسئولة فكتاب جغرافية مصر فى جزئين تأليف Boinet Pasha عدل هو عن طبعه . وأمين باشا سامى لم يَرُدّ (بروفات) تقويم النيل . ووزارة المعارف تسلّمت (بروفات) كتاب الزراعة المصريّة فى جزئين فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، و(بروفات) كتالوج المخازن العمومية فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٨ ولم تردّ أياً منها . وأوقفت نفس الوزارة بأمر منها سجل مدرسة المعلمين . وكتاب الكواكب السيّارة كان أمر اعتماد طبعه قد تأخر خطأً ثم بدئ فى طبعه . ووزارة الحقانية لم تردّ (بروفات) القانون المدنى مع أنها تسلمتها فى ١١ يوليه سنة ١٩٠٧ . ووزارة الصحة حجزت (بروفات) تقرير عن طاعون الماشية ، ولجنة حفظ الآثار العربية أوقفت طبع سجل بنقوش المساجد[2] .

مشكلة تقدير الأثمان وأرباح المطبعة :

واقترنت شكوى المصالح من التأخير بشكواها فى التقدير . فقد ذهبت بعض المصالح إلى أن مطبعة بولاق تغالى فى تقدير أثمان المطبوعات وبذلك تنفد ميزانياتها السنوية

(١) From Lord Cecil, U.S. of S. to A. Chélu Bey, D.G.P.P., February 11 th. 1908
ملف تنظيم المطبعة ، ج ا ، ص ٦٠

(٢) Imprimerie Nationale, Liste des Travaux en Souffrance Commandés depuis Plus d'une année, le 23 mars 1909.
نفس المرجع ، ج ٢ ، ورقة رقم ٤٦

دون أن تطبع كل ما تريد، على حين تربح المطبعة ربحا ظنت المصالح والوزارة أنه أكثر مما ينبغى . وقد كتب وكيل وزارة المالية إلى ناظر المطبعة يقول :

« وهناك أيضا شك فى وجاهة نظام المطبعة الذى يجعل منها مؤسسة تقوم على الربح فإن هذا النظام يجعل ما تتقاضاه المطبعة يفوق ما تتقاضاه المطابع الخاصة لأنه يجعل العجز الذى ينتج من بعض الأعمال يُغطَّى بالربح الذى يأتى من بعض الأعمال الأخرى . فإذا أمكن التنازل عن فكرة الربح أمكن أن تتقاضى المطبعة أثمانا مماثلة لما تتقاضاه المطابع الخاصة من كل المصالح على السواء ، وأمكن أن تغطى الخسارة الناتجة عن بعض الأعمال كالتقارير الطويلة من ميزانية الدولة[1] » .

ويؤخذ من رد ناظر المطبعة أن كيفية التقدير كانت تتم على أساس النفقات الفعلية مضافا إليها نسبة معينة فى نظير المرتبات . ففى حالة الاستمارات يحسب مقدار الأجور التى صرفت للعمال المختلفين عن المدة التى استغرقها طبع الاستمارات ويضاف إلى هذا ١٠ ./. من هذه الأجور فى نظير مرتبات أصحاب المرتبات الشهرية من الموظفين . ثم يضاف إلى ذلك ثمن الورق زائدا ٥ ./. من ثمنه نظير التخزين والتالف . فإذا أريد حساب ذلك مقدما بحثت المطبعة عن استمارة تشبه الاستمارة المطلوبة سبق أن طبعتها المطبعة وعرفت نفقاتها وتقدر النفقات على أساس هذا القياس[2] . أما الكتب فلا يمكن ضبط نفقاتها أو تقديرها مقدما . بل لابد من الانتظار إلى أن يتم الكتاب طبعا ثم يحسب ثمن الورق مضافا اليه ٥ ./. نظير التخزين والتالف زائدا أجور العمال مضافا اليها ١٠ ./. فى نظير مرتبات الموظفين[3] . وكانت القاعدة قبل ديسمبر سنة ١٩٠٣ أن يزاد ٢٠ ./. على قيمة الأجور فى نظير المرتبات ، ثم خفضت هذه الزيادة ابتداء من ذلك

(١) خطاب ١٩ يناير السالف الذكر ، نفس المرجع ، ج ا ، ورقة رقم ٢

(٢) From Chélu Bey to the Under Secretary of State, Ministry of Finance, 23 rd January 1908.
ملف تنظيم المطبعة ، ج ا ، ص ٢ من الخطاب ، ص ٩ من الملف .

(٣) نفس المرجع .

التاريخ إلى ١٠٪ [١] . ثم خفض هذا القدر بنسبة ٥٪ ابتداء من ٤ مارس سنة ١٩٠٨ [٢] .

وقد أثارت مشكلة التقدير مشكلة أخرى هى مشكلة الربح فقد اعترضت وزارة المالية على أن تكون المطبعة مؤسسة قائمة على فكرة الربح [٣] . وقد أجاب ناظر المطبعة على هذا بأن المطبعة كانت مضطرة الى هذا، فقد كانت فى حاجة إلى كثير من الإصلاح ولو أنها اعتمدت على الحكومة لما أمكنها أن تحقق شيئا من هذا الإصلاح. ولقد تمكنت المطبعة فى المدة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٨ من أن تجدد دارها ، وتغير كل آلاتها تقريبا ، وتنشئ قاعدة جديدة من الحروف العربية بجميع مستلزماتها، وتبنى مساكن لعمالها، وكان كل هذا من أرباحها دون أن تكلف وزارة المالية شيئا . ومع ذلك فقد استطاعت المطبعة أن تخفض أسعارها بنسبة ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٠٣ فربحت الحكومة بذلك مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه فى أربع سنوات [٤] .

ولقد بلغت أرباح المطبعة من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٦ مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه. وخسرت فى هذه المدة مبلغ ١٣,٩٦٣ جنيها قيمة مطبوعات قامت بها المطبعة بالمجان لوزارة المالية وغيرها من المصالح ، أو قام بها القسم الأدبى ” بالمطبعة “ بأقل من التكاليف لناشرى كتب الأدب تشجيعا لنشره . وبذلك يكون صافى أرباح المطبعة عن تلك المدة ٤٦,٠٠٠ جنيه . وقد انفق من هذا المبلغ على عمل القاعدة العربية الجديدة ، وجدد

(١) نفس المرجع ص ٤٦ . وكذلك ص ١١٥ ، تقرير المطبعة المؤرخ ٢٣ نوفبر سنة ١٩٠٨

(٢) مذكرة من مدير المطبعة الى ناظر المالية فى ٩ نوفبر سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ص ٨٢

(٣) خطاب وكيل المالية الى مدير المطبعة فى ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ص ٣ من الخطاب ، ٢ من الملف .

(٤) نفس المرجع ، ص ٨ و ٩ من التقرير ، و ١٨ و ١٩ من الملف .

انظر أيضا خطاب شيلى بك الى أحمد حشمت باشا ناظر المالية فى ٩ نوفبر سنة ١٩٠٨ ، ص ١ — ٢ من الخطاب و ٨١ — ٨٢ من ج ١ من نفس الملف السابق .

بالباقى بناء دار المطبعة [١] . وقد اقترح مدير المطبعة شيلى بك الغاء جميع الأعمال المجانية كما اقترح الغاء ” القسم الأدبى [٢] “ لأن خسائره على المطبعة تقدر بمبلغ ١,٢٠٠ جنيه فى السنة . قال ولو تم هذا لأمكن تخفيض الاثمان بنسبة ١٠٪ [٣] .

وقد رد مدير المطبعة على دعوى وكيل المالية بأن المطابع الخاصة تتقاضى أثمانا أقل من أثمان بولاق بأن مطبوعات مصلحة البريد منذ حولت الى مطبعة خاصة تطبع على ورق ردئ . ومع ذلك فانه واثق أن الأثمان التى تدفعها المصلحة أقل من تكاليف المطبوعات على صاحب المطبعة الذى يرضى بالخسارة العاجلة انتظارا للربح الآجل عندما ترتبط المصلحة معه نهائيا [٤] . ثم أيد نظريته بالأمثلة الآتية :

(١) طلبت مطبعة خاصة ٥٥٠ جنيها من وزارة المعارف فى نظير طبع قانون المدارس ، على حين أن مطبعة بولاق تطبعه بأقل من هذا بكثير .

(٢) تتقاضى المطابع الخاصة من حكومة السودان أثمانا تزيد عن أثمان مطبعة بولاق بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ .

(٣) حاولت مصلحة هامة تابعة لوزارة المالية الاتفاق مع مطبعة خاصة على طبع مجلة دورية لها ثم عادت فعهدت الينا بطبعها . فلولا أن أسعارنا ومواعيدنا كانت أكثر موافقة لما عهدت الينا بالعمل .

(٤) نفس هذا حدث فى مجلة دورية تصدرها وزارة الحقانية .

(١) تقرير شيلى بك المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٩ من التقرير ، ١٨ من الملف

(٢) عنّف اللورد سيسل شيلى بك على اقتراح الغاء القسم الأدبى وعجب من تدخله فى شأن الخسارة الناشئة عن نشر الأدب العربى وهو من خاصة الحكومة . وقد الغى القسم الأدبى فعلا فى سنة ١٩١٤

(٣) نفس التقرير السابق ، نفس الصحيفة .

(٤) نفس المرجع ، ص ٨ من التقرير و ١٧ من الملف . ويبدو فى المكاتبات التى تبودلت بين المطبعة والوزارة فى هذا الموضوع كثيرا من العنف فمن ذلك ما كتبه مدير المطبعة الى وكيل المالية فى أحد خطاباته من أن ما يريده الوكيل من تساوى الأسعار فى المطابع المختلفة لا يوجد فى أى جزء من أجزاء العالم المتمدن . راجع ص ٨ من نفس المرجع السابق .

(٥) نفس الأمر حدث مع مصلحة تابعة لوزارة الداخليـة مع أننا رفعنا سعرنا عما سبق أن تقاضيناه منها عن نفس العمل بنسبة ١٥٠ ٪ [1] .

وقد يبدو غريبا فى ضوء هذه الحقائق أن تستطيع المطبعة أن تحقق كل هذا الربح . وهذا ما عن لوزارة المـالية أن تسأل عنـه وقد قرر مدير المطبعة أن مصادر أرباح المطبعة هى :

(١) أن الطبعات الثانية يحاسب عليها بأثمـان الطبعات الأولى مهما قلت تكاليف الطبعات التالية عن تكاليف الطبعات الأولى .

(٢) المطبوعات التى تحفظ (الفورمات) الخاصة بها ثم يعاد طابها تقـدر المطبعة نفقاتها كما لو كانت ستعيد جمع الحروف وتقوم بالتصحيح من جديد .

(٣) النسبة التى تزاد على مجموع أجور العمال الذين قاموا بجمع حروف الكتاب وطبعه وتجليده ، وقد كانت هـذه النسبة ٢٠ ٪ من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٠٣ ، ثم خفضت إلى ١٠ ٪ ثم إلى ٥ ٪ ابتداء من مارس سنة ١٩٠٨

(٤) النسبة التى تزاد على ثمن الورق والمواد المستعملة فى المطبوع وكانت هذه النسبة تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ ثم خفضت هذه النسبة أيضا .

(٥) نظرا لضخامة حجم آلات الطبع التى زودت بها المطبعة حديثا أمكن طبع أكثر من قالب واحد بالآلة الواحدة فى نفس الوقت وبذلك تقوم الآلة الواحدة بطبع مطبوعات كثيرة فى وقت واحد ، أو بطبع نسخ متعددة من قالب واحد تكرر جمعه ، ومع ذلك تقـدر نفقات الطبع كما لو كان كل مطبوع يطبع وحده ، أو كان كل قالب يطبع بمفرده فى الآلة . وهذا مورد ضخم للايراد . [2]

(١) نفس المرجع .

(٢) نفس الملف ، ص ٣ — ٤ من التقرير ، و ١١٣ — ١١٥ من الملف .

(٦) المطبوعات التى تجمع حروفها بطريقة المونوتيب تحسب أجورها كما لو كانت جمعت باليد مع أن الجمع بالمونوتيب يتكلف أقل من جمع اليد بكثير [1] .

ولم يقنع هذا الكلام وزارة المـالية فأوفدت أحد مفتشيها وهو المستر مدلتن لفحص هـذه المسألة ، وكتب المفتش تقريرا قال فيه إنه من غير الممـكن أن نوازن بين أثمـان مطبعة الحكومة وأثمـان المطابع الخاصة لأسباب ذكرها وهى :

(١) ان المدير والمدير المساعد يبلغ مرتبهما فى السنة ١٫٤٠٠ جنيه وهو أعلى بكثير من مرتبات نظرائهما فى المطابع الخاصة .

(٢) ان أجور العمال فى مطبعة الحكومة تزيد بنسبة ٣٠ ٪ عن أجور عمـال المطابع الخاصة .

(٣) ان بعض عمال مطبعة الحكومة متقدمو السن قليلو الإنتاج بسبب ذلك ولا تستطيع المطبعة فصلهم [2] .

(٤) ان عدد ساعات العمل فى مطبعة الحكومة أقل بكثير منها فى المطابع الخاصة . وقد حددتها الحكومة بثمانى ساعات فى اليوم .

(٥) ان كثيرا من كتب الأدب يطبع فى بولاق بأقل من تكاليفه الفعلية تشجيعا لنشر الأدب [3] .

على أن وزارة المـالية كانت قد عبرت عن وجهة نظرها فى هذه المسألة وهى أن المطبعة تتقاضى من ميزانيات مصالح الحكومة نفقات بناء دارها وإقامة مساكن لعمالها ، وعلى ذلك فربح المطبعة ربح وهمى مادامت المطبعة ليس لها عملاء إلا دواوين الحكومة [4] .

(١) نفس الملف ، ص ٤٤ .

(٢) كان ابراهيم الشبراوى عاملا فى المطبعة الى سنة ١٩٠٧ ، وكانت سنه قد نيفت على التسعين .

(٣) ملف تنظيم المطبعة ، ج ٢ ، ص ٥٧ ، محفوظات وزارة المـالية .

(٤) مذكرة من وزير المـالية أحمد مظلوم باشا الى ناظر المطبعة فى أول أغسطس سنة ١٩٠٨ ، نفس الملف ، ج ١ ، ص ٦٥ .

ولم تر وزارة المالية حلا لهذه المشكلة إلا أن تجعل ميزانية المطبعة جزءا من ميزانية الدولة بحيث تتحمل الحكومة مصروفات المطبعة، فى نظير أن تتقاضى المطبعة من المصالح المختلفة نفقات الطبع بدون أرباح . وقد أصدر وزير المالية أمرا إلى المطبعة فى ١٨ مارس سنة ١٩٠٩ يحتوى على المسائل الآتية :

(١) تتولى وزارة المالية حسابات المطبعة ، ولكن المطبعة عارضت فى هذا فلم ينفذ و بقيت المطبعة تتولى حساباتها بنفسها .

(٢) يخصص فى ميزانية الدولة بند خاص بميزانية المطبعة على أساس مصروفاتها فى السنوات الأخيرة . ويخصم من هذه الميزانية مصروفات المطبعة شهرا شهرا على أساس المصروفات الفعلية للمطبعة فإذا نفدت ميزانية المطبعة قبل نهاية السنة نظرا لزيادة فى العمل لم تكن منتظرة فإن وزارة المالية مستعدة لفتح اعتماد إضافى يكفى المطبعة لآخر السنة .

(٣) يخصص للمصالح المختلفة مبالغ فى ميزانيتها خاصة بما تحتاجه من المطبوعات وتكون كل مصلحة مسئولية عن مراعاة ما خصص لها .

(٤) تحاسب المطبعة مصالح الحكومة على أساس الأثمان الحقيقية للمواد مضافا اليها الأجور التى صرفت فعلا على المطبوع المقدم عنه الحساب . و يضاف إلى هذا نسبة خاصة فى نظير حفظ الآلات ونفقات الإدارة . ولا يضاف فى هذه الحالة شىء نظير إيجار مكان المطبعة ومبانيها .

(٥) أما الأعمال التى تقوم بها المطبعة لغير مصالح الحكومة فتقدر أثمانها على نفس الأساس المتقدم مضافا إليه نسبة معينة فى نظير إيجار مبانى المطبعة [١] ومكانها ، بحيث لا يقل هذا من أثمان المطابع الخاصة .

(٦) كل الاخبار والإعلانات التى تنشرها مصالح الحكومة فى جريدة الوقائع تحاسب عليها على أساس النفقات الفعلية .

(٧) أجور الإعلانات التى ينشرها الأفراد والشركات والهيئات غير الأميرية تتقاضى المطبعة عنها أجرا يتمشى مع أسعار السوق الحرة فى وقت النشر .

(١) قدر ثمن دار المطبعة بما فى ذلك الأرض والمبانى بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه وكان ذلك فى سنة ١٩٠٨ انظر تقرير مستر مدلتن مفتش المالية ، المؤرخ فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٩ من التقرير ، ٦٨ من الملف .

(٨) القاعدة العامة أن تتقاضى المطبعة نفقات ماتقوم به كاملة . فإذا طلب إليها أن تتقاضى أقل منه كما هى الحالة فى نشر كتب الأدب ، وجب أن يخصم الفرق على حساب المصلحة أو الوزارة التى أمرت بهذا التخفيض ، وعلى المصالح أن تضيف هذه النفقات إلى ميزانياتها .

(٩) تورد إيرادات المطبعة أسبوعيا الى الخزينة العامة [١] .

وتقرر تنفيذا لهذا النظام أن تطبع جميع مصالح الحكومة جميع مطبوعاتها فى مطبعة بولاق و بطل نهائيا الطبع فى المطابع الخاصة . ومن ثم عادت مطبوعات مصلحة البريد إلى مطبعة بولاق[٢] .

وتنفيذا لهذا أخذت المطبعة تحسب الأجور المنصرفة فى تشغيل كل مطبوع ، وتضيف إليها نسبة تبلغ ٧٥٪ من هذه الأجور فى نظير الإدارة والقوة المحركة والإضاءة والإصلاحات وحفظ الآلات ونفقات مسبك الحروف والتعبئة والتسليم ، مضافا إلى هذا كله أثمان الورق بزيادة ٥٪ فى نظير التخزين والتلف[٣] . وهذا آخر تنظيم شامل للمطبعة وهو أساس ما هو معمول به الآن مع تغييرات بسيطة فى التفاصيل .

مساحة المطبعة :

مع أن مساحة المطبعة قد زيدت فى سنة ١٩٠٢ فقد ضاقت بالعمل المتزايد وكان من الضرورى ضم جزء من الأرض إلى مساحتها . وقد اقترح شيلى بك ضم جزء من مخازن البوليس التى كانت مجاورة للمطبعة من الناحية الشمالية إليها . واقتنعت نظارة المالية وأخذت تفاوض نظارة الداخلية فى هذا الأمر فى أوائل يناير سنة ١٩٠٨ وطلبت النظارة

(١) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٣٢ — ٣٣ ، وقد استثنت المطبعة مطبوعات الديوان الخديوى من قاعدة إلغاء الأعمال المجانية .

(٢) أمر آخر من نظارة المالية إلى المطبعة بنفس التاريخ ، ص ٣٥ — ٣٦ من المرجع السابق .

(٣) نفس الملف ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ من التقرير و ٧١ — ٧٣ من الملف .

من مدير المطبعة أن يقدّم تقريرا بالمساحة التى يريد ضمها (١) . وأرسل المدير مذكرة بما يريد ضمه من مخازن البوليس وخريطة توضحه فى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ (٢) . ورد وكيل نظارة المالية بعد قليل يقول إن المفاوضات مع نظارة الداخلية قد كللت بالنجاح وسيوضع الأمر موضع التنفيذ (٣) . ومع ذلك فلم يتم شىء فى هذا الصدد .

آلات المطبعة :

قدّمت المطبعة إلى نظارة المالية قائمة ببيان جميع الآلات التى فى جميع ورشها فى أوائل سنة ١٩٠٨ ، وهى قائمة طويلة مفصلة . ويؤخذ من هذه القائمة أن قسم التجليد وكان فى عهدة المسيو ليمونجالى كان به ثمان وأربعون آلة من أنواع مختلفة لمختلف عمليات التجليد من حزم وقطع وتثقيب وتمير ... الخ . وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٤ وأحدثها يرجع إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم جمع الحروف العربية والأفرنجية فى عهدة حسن افندى أبو زيد وكان به عشرون آلة بعضها مطابع لعمل (البروفات) ويرجع أقدم هذه الآلات إلى سنة ١٨٩٦ وأحدثها الى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم الطبع فى عهدة ، مونيه بواريسو وكان به إحدى وأربعون آلة منها اثنتان لعمل الظروف وست مخصصة لطبع الوقائع المصرية واحدى وعشرون آلة للطبع العادى واثنتان لطبع الحجر وست لطبع الخرائط . وكان أقدم هذه الآلات يرجع الى سنة ١٨٦٩ ، وأحدثها يرجع الى سنة ١٩٠٦ وكان قسم السبك فى عهدة أبو العلا افندى على وكان به ما يزيد على ألفى قطعة تختلف أنواعها من الآلات إلى قوالب صب الحروف وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٨ وأحدثها إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم القوة المحركة فى عهدة مسيو أيقوى وكان به مائتا قطعة وتسع قطع منها محركان كهربائيان قوة كل منهما عشرون حصانا وعدد كبير من المولدات الكهربائية و يرجع أقدمها إلى سنة ١٩٠١ وهى السنة التى أدخلت فيها القوة الكهربائية إلى المطبعة (٤) .

(١) من المالية الى المطبعة فى ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٤

(٢) مذكرة المطبعة الى المالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٢٦

(٣) من الممتع أن ضم مخازن البوليس الى المطبعة الذى تم الاتفاق عليه نهائيا فى سنة ١٩٠٨ لم ينفذ إلا فى سنة ١٩٤٦ فتأمل .

(٤) قوائم العهدة المستديمة بالمطبعة فى آخر يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٣٣ — ٤٢ محفوظات وزارة المالية .

[أمام صفحة ٢٤٧]



جورج نيوتن
ملاحظ المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩٢٠ — يناير ١٩٢٤



أميل فورچيه
ملاحظ المطبعة الأميرية ببولاق
فبراير ١٩٢٤ — أغسطس ١٩٢٦



محمد أمين بهجت بك
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أغسطس ١٩٢٦ — سبتمبر ١٩٣٧
ويناير ١٩٣٨ — سبتمبر ١٩٣٨



الأستاذ محمود زكى إبراهيم (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
يناير ١٩٣٩ — أكتوبر ١٩٤٣

مع وجود هذه الأعداد الضخمة من الآلات بالمطبعة طلب مديرها فى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ شراء آلة لطبع الحجر وخمس آلات لقسم التجليد وآلتان لقطع الورق وآلة لضغط الكتب فى أثناء التجليد ، وقدر ثمنها جميعا بمبلغ ١٦٦٠ جنيها . وقال فى تقريره إنه يبدأ بشراء ثلاث منها بمبلغ ٨٤٠ جنيها ، فاذا تم توسيع مكان المطبعة اشترى الآلات الباقية[١] . وقد رد وكيل المالية على هذا الاقتراح بأن هذا يكون مفهوما لو كان قسم التجليد هو المسئول عن تأخير أعمال المطبعة ، ولو كان الأمر كذلك لكان الأوفق أن يحال التجليد العادى إلى محال التجليد الخاصة كما أحيل التجليد الفاخر من قبل إلى مصانع أوربا عن طريق الاستيراد[٢] . وعاود شيلى بك نفس الطلب بعد ذلك بشهر بعد أن قلل عدد الآلات المقترح شراؤها ، وتنتهى الأوراق التى بيدنا قبل أن يسمح له بالشراء[٣] .

أقسام المطبعة :

وكانت المطبعة مقسمة حسب هذا التنظيم الأخير إلى الأقسام الآتية :

قسم الجمع العربى .	قسم المسبك .
قسم الجمع الأفرنكى .	قسم القوة المحركة .
قسم المصححين .	قسم المخزن .
قسم الطبع .	القسم الإدارى والحسابات[٤] .
قسم التجليد .	

هذا هو التنظيم الذى ما زالت المطبعة جارية على أساسه إلى الوقت الحاضر . فمبانيها الحالية هى نفس المبانى التى أقامها شيلى بك ، ونظام العمل بها ، وكيفية تقدير أثمان المطبوعات ، وعلاقتها بالوقائع ، وعلاقتها بدواوين الحكومة المختلفة ، وتبعيتها لوزارة المالية ، واستقلالها بحساباتها ، وغير ذلك ، ما زال كما تقرر فى ذلك التنظيم منذ نصف

---

(١) ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٢٤

(٢) نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٥٤ ، وكان التجليد الفاخر يطلب من أوربا فإذا وردت الجلود المطلوبة قام قسم التجليد بالمطبعة بوضع الكتاب فى الجلد .

(٣) نفس المرجع ، ص ٤٨ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٧٦

قرن تقريبا . ولعل أعظم تغيير حدث فيها منذ ذلك الوقت كان فى الآلات فقد اقتنت المطبعة منذ ذلك أحدث آلات الطباعة وما زالت . ولم يعد فيها من آلات تلك الفترة من تاريخها غير آلتين اثنتين موضوعتين الآن فى زاوية وتستعملان عندما يزيد العمل زيادة غير عادية .

منح شيلى بك لقب الباشوية واعتزل خدمة المطبعة فى مايو سنة ١٩١١ ، وخلفه فى إدارتها وارن تريلونى من أول يونيه سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧ ، ثم عين أحمد صادق بك مديرا وظل يشغل الوظيفة إلى أبريل سنة ١٩٢٠ ، فعين بدله جورج نيوتن وظل مديرا إلى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، وقد أنشأ نيوتن مدرسة لفن الطباعة بالمطبعة وألحق بها بعض الشبان المتعلمين فدرسوا هذا الفن وتدربوا عليه عمليا وجميع رؤساء أقسام المطبعة فى الوقت الحاضر هم من خريجى هذه المدرسة . وتولى إدارة المطبعة بعد نيوتن إميل فورجيه وظل بها إلى أغسطس سنة ١٩٢٦ ، ثم عين محمد أمين بهجت بك وتولى إدارة المطبعة مرتين الأولى من أول أغسطس سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، والثانية من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ولم يعين للمطبعة مدير بين هاتين الفترتين . ثم عين محمود زكى (بك) من أول يناير سنة ١٩٣٩ إلى أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وخلفه الأستاذ محمد بكرى من ٩ مارس سنة ١٩٤٢ إلى ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ ثم حامد (بك) خضر من ٤ أبريل سنة ١٩٤٥ إلى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ثم عين الأستاذ محمد يوسف همام (بك) مديرا من ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وفى هذا التاريخ عين الأستاذ حسن على كليوه (بك) مديرها الحالى .

[أمام صفحة ٢٤٨]



الأستاذ محمد بكرى
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أكتوبر ١٩٤٣ — أبريل ١٩٤٥



الأستاذ حامد خضر (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩٤٥ — سبتمبر ١٩٥٠



الأستاذ محمد يوسف همام (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
١٩٥٠ — ١٩٥٢



الأستاذ حسن على كليوه (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
١٩٥٢ —

الفصل الثانى عشر

مطبوعات بولاق

أصدرت مطبعة بولاق أنواعا متباينة من المطبوعات إلا أنها على تنوعها تنحصر فى سبعة أنواع : القوانين واللوائح والمنشورات ، الكتب ، التقاويم ، الوقائع المصرية ، القرآن الكريم ، الأوراق والدفاتر الحكومية ، مقامات الموسيقى .

القوانين واللوائح والمنشورات

بعد أن وضع محمد على باشا النظام الإدارى و بعد أن دون الدواوين ونظم الحكومة كانت الحالة لاتستغنى عن نشر القوانين وما يلحق بها من اللوائح والمنشورات فى جميع أنحاء القطر حتى تسير أمور الولاية على نحو مايريد . وقد كان محمد على دائم الإصدار لمثل هذه القوانين والمنشورات كلما ظهرت حاجة لوضع الحدود وتحديد وجوه العمل وقد كان كل ما يصدره من هـذا القبيل يطبع بمطبعة بولاق و ينشر على أربابه من أصحاب السيوف والأقلام . وهناك أمر من محمد على أصدره إلى مديرى ومفتشى الأقاليم المصرية (١٢٥٢ هـ — ١٨٣٧ م) يقول فيه :

« إنه و إن كان جاريا طبع ونشر القوانين التى سنت دستورا للعمل لتنفيذ أحكامها فى حق المستخدمين القدماء ومشايخ القرى ونظار الأقسام والمديرين لكن لعدم الاعتناء والالتفات لإجراء مفعولها عند الاقتضاء قد لزم تنصيب واحد قانونى بكل من دواوين المعاونة وسائر الدواوين بمصر والاسكندرية لمطالعة القانون الملكى وتنفيذ أحكامه على من تحدث منه مخالفة لنصوصه فى الحال فيقتضى بعد العلم بما ذكر استحضار القانون إن لم يكن موجودا بطرف كل منهم والسير بمقتضاه[1] » .

---

(١) أمر من محمد على باشا الى مديرى ومفتشى الأقاليم المصرية فى ٢٢ شوال سنة ١٢٥٢ — ٣٠ يناير سنة ١٨٣٧ كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ٢٧ ص ٥٣٩ ، محفوظات عابدين .

وجاء فى أحد أعداد الوقائع المصرية (١٢٤٥ هـ — ١٨٣٠ م) مانصه :

« قرر المجلس العمومى بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأطيان وبيان رؤية المصالح الميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمورين ونظار الأقسام ومباشريها وحكام الأخطاط وقائمقامى القرى ومشايخها وصيارفها وناظرى المبيضة ومبيع المنسوجات ونظار الأشوان واجبات خدماتهم التى يلزمهم القيام بواجبها وقد رتبت ثلث القوانين وطبعت باللغتين العربية والتركية ونشرت [١] » .

وقد كان كل أمر بإصدار قانون يتضمن أيضا الأمر بطبعه ونشره مثال ذلك أمر عال صدر فى سنة ١٢٦١ هـ — ١٨٤٥ م هذه ترجمته :

«صار منظورى هذا القانون الذى وضع فى حق رجال الهندسة وموظفيها عند وقوع المخالفات منهم . فيلزم اتخاذ ذلك ذيلا للقانون ونشره للعموم ولعمد ومشايخ القرى والتنبيه عليهم بالسير على موجبه [٢]» .

وقد خلت قوائم مطبوعات بولاق من ذكر القوانين التى طبعت فيها وعلى ذلك ليس عندنا قائمة تامة بتلك القوانين التى لا شك فى ضخامة عددها . وذلك لأن الذين أعدوا تلك القوائم كانوا من الأوروبيين الذين ما كان يعنيهم شىء غير الكتب فلم يسجلوا غيرها . أما نفس القوانين فحكمها حكم مطبوعات المطبعة ضاع معظمها وبقى القليل منها فلا سبيل إذن الى تحرير قائمة مؤكدة تامة بها . ولكنا نضرب أمثلة لتلك القوانين المطبوعة فى بولاق مما عثرنا عليه أثناء البحث واطلعنا عليه أو مما صادفناه فى سياق تصفحنا للأوراق الرسمية :

(١) قانون باللغة التركية مطبوع فى سنة ١٢٤٩ هـ — ١٨٣٣ م خاص بترتيبات مجلس أحكام ملكية ويشتمل على تسعة بنود [٣] .

(١) الوقائع المصرية : العدد ١١٣ الصادر فى ٢٨ شعبان ١٢٤٥ (٢٢ فبراير ١٨٣٠) .

(٢) أمر من محمد على باشا الى المجلس فى ١٧ ذو الحجة ١٢٦١ (١٦ ديسمبر ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية — كراسة ٣٧ ص ٧٣٩ محفوظات عابدين .

(٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٣٧ ؛ محفوظات عابدين .

(٢) سياسة نامة ، صدرت فى شهر ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (يوليه سنة ١٨٣٧) وهى عبارة عن قانون جنائى يشتمل على أربعين مادة جنائية تتضمن أربعين حدا لجرائم مختلفة [١] .

(٣) قانون جنائى صدر فى ربيع الثانى سنة ١٢٦٠ (مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل على ١٥ حدا [٢] .

(٤) قانون طبع فى ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٦٠ (٢٢ مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل على بيان ترتيب الكشوف المعتاد تقديمها فى سائر الجهات بمواعيدها وبيان ما استنسب تقديمه وعدم تقديمه من ذلك وهو قانون طويل فيه بيان الكشوف التى ترد لكل ديوان على حده [٣] .

(٥) قانون عقوبات صدر فى ١٦ رجب سنة ١٢٦٥ (٧ يونيه سنة ١٨٤٩ [٤]) .

(٦) قانون عثمانى مطبوع فى أوائل شعبان سنة ١٢٦٥ (أواخر يونيه سنة ١٨٤٩) « يشتمل على أحكام التجارة ومنقسم الى أربعة أقسام القسم الأول فى معاملات التجارة وعقد الشركة والبوليجة ومعناها الحوالة . والقسم الثانى فى التجارة البحرية وما يتعلق بها من أمور الأمن والأمان . والقسم الثالث فى ترتيب قضايا الإفلاس . والقسم الرابع فى ترتيب محاكم التجارة وانتظامها وكل قسم ينقسم الى بنود تحتوى على ثلثمائة وخمس عشرة مادة [٥] » .

(٧) ذيل لقانون التجارة السابق باللغة التركية [٦] .

(٨) قانون الزراعة — وهى قوانين زراعية خاصة بمصر طبعت سنة ١٢٥٤ هـ سنة ١٨٣٩م .

(١) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٢٧٧

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ٢٧٧

(٣) نفس الدفتر ، ص ٢٦

(٤) نفس الدفتر ، ص ٢٧٧

(٥) نفس الدفتر ، ص ٦٣

(٦) نفس الدفتر ، ٦٣

(٩) قانون الزراعة — على الطريقة الأوروبية : ١٢٥٥هـ — ١٨٤٠م

(١٠) قانون للاسبتالية مع أشكال : ١٢٥٦هـ — ١٨٤١م

هذه أمثلة لقوانين طبعت ببولاق وما هذا إلا قطرة من محيط مما طبع بها من هـذا النوع من المطبوعات [1] . وقـد كان كل قانون من هـذه القوانين يطبع بشكل كتاب يختلف فى الحجم من القطع الصغير إلى القطع الكبير على حسب عدد مواد القانون فان كان قليل المواد طبع فى قطع صغير حتى تكبّر صفحاته ، وإن كان كثـير المواد طبع فى حجم كبير فى عدد لا بأس به من الصفحات . ويبدأ القانون بمقدمة بسيطة عن الغرض منه وقد يذكر فى سياق هذه المقدمة اسم القانون ثم تكتب المواد تباعا وفى آخره يؤرخ طبعه فى سطر أو سطرين .

ويجرى مجرى القانون ما كان يطبع ببولاق من اللوائح والمنشـورات التى كانت تصدر للدواوين المختلفة مثال ذلك :

(١) ترتيب نامة مخازن الحكمه خانة ومخازن الأدوية وطبعت ببولاق سنة ١٢٥٢هـ ١٨٣٦م [2] .

(٢) لائحة طبعت فى سنة ١٢٥٧هـ — ١٨٤١م خاصة بعدم تأخير الأعمال فى الدواوين ونهوها أولا بأول ويوما بيوم وهى طويلة تحتوى على اثنى عشر بندا وخاتمة [3] .

(٣) لائحة خاصة بمدارس المبتدئة مطبوعة فى بولاق وتحتوى على ٢٧ بندا تحتوى على نظام هذه المدارس من جميع النواحى — التلاميـذ والدروس والمديرين والخوجات والامتحانات . . الخ [4] .

(١) يجد القارى كثيرا من أوامر طبع القوانين وكثيرا من الإشعارات التى أرسلت الى الدواوين والمصالح بارسال نسخ هذه القوانين اليها فى دفاتر ديوان المدارس التركية والعربية ، انظر دفتر رقم ٢٠٢٦ مدارس تركى ص ٥٢ ، ص ٦١ ، ودفتر رقم ٣ ج ٣ مدارس عربى ، ص ٩٧٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) موجود نسخة من هذا الترتيب نامة فى دار المحفوظات المصرية اطلعنا عليها .

(٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظايف ؛ ص ٢٣ محفوظات عابدين .

(٤) توجد نسخة من هذه اللائحة فى دار المحفوظات بالقلعة وقد اطلعنا عليها وليس بها تاريخ الطبع .

(٤) لايحة قواعد المهمات فى قواعد مهمات الجهـادية ، باللغة التركية ١٢٥٥ هـ ١٨٤٠م .

(٥) لائحة عن تداول العملة المصرية مثل الخيرية والسعدية والربعيـة ، وكذلك العملة الفضية الاستانبولية وطبعت فى سنة ١٢٥٥هـ [1] .

(٦) لائحة خاصة بقيد المواليد والوفيات طبعت فى سنة ١٢٥٦ هـ [2] .

أما أمثلة المنشورات فكثيرة منها :

(١) منشور للتشويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين طبع سنة ١٢٤٢هـ — ١٨٢٦م .

(٢) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء فى جمع القطن ووقاية محصوله من التلف وطبع سنة ١٢٤٣هـ — ١٨٢٧ م .

(٣) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط باتباع العدالة فى فصـل الخصومات بين المزارعين طبع سنة ١٢٤٣هـ — ١٨٢٧ م .

(٤) منشور صدر فى ٢٠ شوال سنة ١٢٤٨ (١٢ مارس سنة ١٨٣٣) باللغة التركية لمديرى الأقاليم خاص بمنع الشبان المجندين من تشويه أنفسهم فى طريقهم إلى الجنـدية وبالتنبيـه على من يجمع منهم بأن من يشوّه نفسه سيؤخذ بدله عددا من الشبان من عائلته ويرسل هو إلى البحرية طول حياته [3] .

أما عدد النسخ التى كانت تطبع من كل قانون أو لائحة أو منشور فلم نعثر على تحديده . والمعقول أنه كان يطبع من كل قانون أو لائحة أو منشـور نسخ تناسب عدد من سيوزع عليهم . فالمنشور الأخير الخاص بمنع تشويه الشبان المجندين لأنفسهم طبع منه ثلاثون نسخة فقط وذلك لأنه كان صادرا إلى حكام الأقاليم وهؤلاء لم يكونوا يتجاوزون الثلاثين عددا . بينما المنشورات الخاصة بمشايخ القرى وحكام الأخطاط كان لابد من طبع عدد كبير منها لأنهم أكثر عددا .

(١) دفتر رقم ٢٠٥٤ مدارس تركى ؛ ص ٤٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ٢٠٦٥ مدارس تركى ؛ ص ١٤٥ محفوظات عابدين .

(٣) St. John, *Egypt and Mohamed Ali, Travels in the Valley of the Nile*, London, 1834, Vol I, P 190.

الكتب

مع أن نشر الكتب لم يكن الغرض الأول من إنشاء المطبعة إلا أنها طغت على ما سواها فى إنتاج المطبعة فأصدرت المطبعة منها عددا هائلا . والكتب التى طبعت فى بولاق كانت من أنواع خاصة — أنواع تلائم روح محمد على باشا وفكرته فى إحياء مصر وهى على ذلك ثلاثة أنواع ، كتب حربية خاصة بالجيش ، وكتب مدرسية خاصة بتعليم المدارس ، ثم كتب الثقافة الإسلامية ككتب الدين وكتب الآداب .

أما عن كتب الفن الحربى فهى أقرب الكتب إلى طبيعة الوالى وطبيعة إنشاء مطبعة بولاق . فقد سبق القول بأنها أنشئت خصيصا من أجل الجيش . ولذا ترى أن أولى ما طبع فيها من الكتب كانت كتبا حربية بحيث يصح أن نقول إن هذا النوع من الكتب احتكر إنتاج المطبعة إلى سنة ١٨٢٦ ، عند ما ابتدأت تظهر الحاجة إلى أنواع أخرى من الكتب ، بدأت تظهر فى إنتاج المطبعة . إلا أنه مع ظهور هذه الأنواع الجديدة ، فان الغلبة بقيت للكتب الحربية فى إنتاج المطبعة إلى تاريخ متأخر من عصر محمد على .

أما الكتب المدرسية فقد ابتدأ طبعها بمطبعة بولاق منذ الابتداء فى إنشاء المدارس وجمع التلاميذ أى منذ سنة ١٨٢٤ تقريبا . ولكن الكتب المدرسية على أنواع فمنها الكتب التى كانت تدرس بالأزهر ومنها الكتب التى كانت تدرس بالمدارس الحديثة التى أنشأها الوالى فأى نوع من هذين أصدرته المطبعة ؟

الجواب أن كتب العلوم الحديثة التى كانت تدرس فى مدارس الوالى الحديثة كانت النوع الوحيد من الكتب المدرسية التى طبعت ببولاق فى عهد محمد على . أما كتب الأزهر فلم يكن يطبع منها شىء فى عهده . وهناك عبارة كتبها باتن كاتم السر الخاص لهدجس قنصل إنجلترا فى مصر فى أواخر عهد محمد على يصور بها نزعة الوالى فى نوع الكتب التى كانت تطبع بمطبعته وهى عبارة تعطينا فكرة صحيحة تماما عن هذه النزعة — قال الكاتب :

« كان محمد على قليل الاهتمام تماما بالآداب العربية القديمة . وقد رغب كجندى وكمصلح فى أن يخلق عصرا جديدا فى مصر ، وكانت العلوم الأوروبية الحديثة أنسب لغرضه من أى قدر من الفقه والآداب التى ترجع للعصور العربية السابقة [1] » .

(1) Paton, *A History of the Egyptian Revolution*, Vol, II P. 246.

وهذه العبارة تعطينا فكرة واضحة صحيحة كل الصحة عن نزعة محمد على فى الكتب التى كانت تطبع فى بولاق فقد كان سوادها الأعظم كتبا خاصة بالعلوم الحديثة . أما كتب الأزهر وما على شاكلتها من كتب العلوم العربية فلم تكن تناسب أغراض الباشا فى شىء . ولذا لم يطبع من الكتب الأزهرية كثير فى عهده .

وهناك أسباب يمكن أن نرجع اليها عدم طبع الكتب الأزهرية فى بولاق فى عهد محمد على والاقتصار على كتب العلوم الحديثة .

فمن هذه الأسباب أن محمد على مع احترامه للأزهر لم يكن يعول عليه فى النهضة والتجديد اللذين حاول إحداثهما فى مصر . وذلك بأن عناصر تلك النهضة لم تكن من طبيعة الأزهر والأزهريين فى شىء . كانت نهضة تقوم على القوة الحربية والاصلاحات الزراعية والصناعية . وقد كانت علوم الدين واللغة أبعد ما تكون صلاحية لهذا النوع من المشروعات . ولذا لم يجد محمد على فى كتب الأزهريين غناء ولم ير فى طبعها خيرا . وإنما وجد الغناء والخير فى العلوم الحديثة التى أنشأ من أجلها المدارس المختلفة وترجم فيها الكتب الكثيرة التى اقتصر عليها عمل مطبعة بولاق .

ومن هذه الأسباب أيضا أن عصر محمد على لم يكن إلا انقلابا حديثا على العصور الوسطى التى كانت سائدة قبله . ولذا كان كل شىء فيه نفياً لشىء آخر كان سائدا فى تلك العصور السابقة . فاستعمال المدافع فى الحرب واتباع النظام الحربى الحديث لم يكن إلا نفياً لنظام الفروسية واللعب بالسيف الذى كان سائدا عند المماليك . وكذلك كان الانقلاب الصناعى والزراعى وما نشأ عن هذين من انقلاب فى التجارة لم تكن جميعها إلا نفياً للنظام الاقطاعى ونظام النقابات التى كانت عماد الاقتصاد فى العصور الوسطى السابقة . وعلى هذا النحو كان الانقلاب فى مناهج البحث وموضوعات الدرس فلم تعد علوم الدين والجدل المدرسى السائدة فى الأزهر تناسب الانقلاب الحديث بل كان لا بد من علوم حديثة ومناهج حديثة كذلك يشتغل بها رجال من علماء العلوم الطبيعية الذين تم على أيديهم ذلك الانقلاب . ولذا أصبح الأزهر بما كان سائدا بين علمائه من الجهل بالعلم الطبيعى وبطرق التفكير العلمية وبين مجاوريه من الاستظهار والقعود عن البحث وبما كان سائدا

فيهم جميعا من المحافظة على طريقة الحياة القائمة وعدم معالجة موضوعات جديدة — تقول كان الأزهر بهذا كله بعيداً كل البعد عن روح محمد على وانقلابه وعصره — فكان العصر الحديث يستلزم قبـل كل شيء انقلابا فكريا يتناول الدراسة ومناهج التفكير والبحث وقد وجد ذلك العصر الحديث هذا كله فى العلوم الحديثة والمدارس الحديثة ثم فى كتب تلك العلوم التى لم تكن جميعها إلا انقلابا على الأزهر وما يتناوله الأزهريون من العلوم .

ومن هذه الأسباب أيضا مقاومة الأزهريين أنفسهم اصلاحات الباشا وعدم رغبتهم فى الاشتراك فيها وجعلهم من أنفسهم طبقة رجعيــة تناولت تلك الإصلاحات بكثير من القــلق والحذر بل بكثير من عدم الرضى و إعلان السخط . فالمطبعــة عندهم كانت بدعة واستعمال الحروف المعدنية فى كتابة اسم الله كان شيئا محرما وضغط تلك الأسماء المقدسة بالآلات كان عملا مكروها. وبعد هــذا كله فكتابة ما يتعلق بالخلق والدين والنصوص الإســلامية بالمداد المركب من مواد منافية للطهارة لم يكن عندهم يناسب احترام الدين فى شيء. ولذا قاوموا طبع القرآن الكريم مدة طويلة . ورغبوا عن طبع كتبهم فى المطبعة . ولو قد تبينوا فائدة ذلك ومزاياه وطلبوا طبع كتب الأزهر لما تأخر الوالى عن إجابة طلبهم . فمحافظة طائفة الأزهريين ورجعيتهم كانت من أهم الأسباب التى أبعدت كتب الأزهر عن آلات المطبعة ردحا طويلا من الزمن .

و بعد هذا كله فان الأزهريين لم يكن بهم حاجة إلى طبع كتبهم . وذلك بأن كتبهم كانت قليلة العدد والمطابع إنما تظهر فائدتها وضرورتها فى حالة الرغبة فى الانتفاع بكل كتاب ظهر أو يظهر فى كل علم من العلوم وكل فن من الفنون وما هكذا كانت الحال فى الأزهر . فقد كان الأزهريون يدرسون كتبا بعينها لا يغيرونها أبدا وقد كانت قليلة العدد منعدمة الزيادة . فكانوا يدرسون فى كل علم كتابين أو ثلاثة كتب : ففى النحو شرح الكفراوى على الأجرومية فى أول سنة وفى السنة الثانية شرح الشيخ خالد عليها وفى السنة الثالثة شرح الأزهرية بحاشية الشيخ العطار ثم شرحى القطر والشذور لابن هشام ثم شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ثم شرح الأشمونى عليها ثم متن المغنى فى حاشية الشيخ الأمير . وفى الصرف لامية الأفعال لابن مالك وقد يكتفون بما فى آخر الألفية من ذلك . وفى علم البيان السمرقندية وحواشيها ورسالة الدردير ، وفى المنطق متن السلم وحواشيه ،

وإيساغوجى والقطب على الشمسية ومختصر السنوسية ، وفى التوحيد السنوسية الصغرى بحواشيها والجوهرة وحواشيها . ثم يقرأ كل مجاور كتابا أو كتابين فى فقه مذهبه مهملا باقى المذاهب[1] . فكل الكتب التى كانت تدرس فى الأزهر لم تكن تزيد على خمسة عشر كتابا لا تزيد ولا تتغير فى سنة عن أخرى وواضح أن مثل هذا العدد القليــل الثابت من الكتب لم يكن أصحابه فى حاجة إلى مطبعة و إنما كان يكفيهم فيه طريقة النسخ وهى ما كانت متبعة من قديم .

لهذه الأسباب — فيما نعتقد — لم تطبع كتب الأزهر فى بولاق فى عصر محمد على واقتصر عملها على كتب العلوم الحديثة . وظل الحال كذلك طول عصر محمد على وحفيده عباس الأول ولم تبدأ المطبعة فى طبع شيء من الكتب الأزهرية إلا فى عهد سعيد . أما مناسبة ذلك فهى أن رفاعة بك رافع و بعض رجال الحكومة وقتئذ طلبوا من سعيد باشا أن يصدر أمره بطبع الكتب الأزهرية على نفقة الحكومة ، وكان ســعيد يميل إلى رفاعة بك و يؤثره ، فأصدر أمره بطبع تلك الكتب فطبعت وقد كانت هذه أول مرة تطبع بها كتب للأزهر فى مطبعة بولاق. يقول على باشا مبارك فى التعليق على هذه الحادثة :

« استدعى (الحال) صــدور أمر بطبع جملة كتب عربية على طرف الحكومة عمّ الانتفاع بها فى الأزهر منها تفسير الفخر الرازى ومعاهد التنصيص وغير ذلك من الكتب التى كانت عديمة الوجود فى ذلك الوقت فطبعت [2] » .

فيستفاد من هذه العبارة الأخيرة أن هذا كان أول عهد لكتب الأزهر بالطبع ، على أنه يجب التنبيه إلى أن قليلا من تلك الكتب طبع بالمطبعة فى عهد محمد على كألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها [3] وإيساغوجى فى المنطق إلا أن طبعها كان من أجل مدارس الوالى وليس من أجل الأزهر ووزعت نسخها على تلاميذ مكاتب الأقاليم ومدارس العاصمة ولم يوزع منها شيء على مجاورى الأزهر لأنها إنما طبعت من أجل الأولين .

(١) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، الجزء الرابع ، ص ٢٦ و ٢٧

(٢) نفس الكتاب ، ج ١٣ ، ص ٥٥

(٣) طبع الأول بمطبعة بولاق فى سنة ١٢٥٣ هـ — سنة ١٨٣٨ م وطبع الثانى بها فى سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م) .

أما النوع الثالث من الكتب المطبوعة فى بولاق وهى كتب الثقافة الإسلامية ككتب الدين والآداب من غير كتب الأزهر فهى أقل من النوعين السالفين عددا . ذلك لأنها لم تكن تطبع من أجل تلاميذ المدارس ولا من أجل غرض معين أو فئة معروفة، والباشا لم يكن من طبيعة أغراضه أن يقدّر فائدة تلك الكتب كما سبق القول ، فمقياسه فى الكتب كان الفائدة فحسب ، ومعنى الفائدة عنده أن يكون الكتاب محتو يا على طائفة من المعلومات تنفع فى تعليم بعض رجال حكومته فناً من الفنون أو صناعة من الصنائع لها قيمة عملية فى مشروعاته الحربية أو الصناعية أو الزراعية . وكانت كتب الدين والآداب إذا ما تناولها بهـذا القياس قليلة الفائدة فلا هى تعلم فناً ولا هى تشرح صناعة فليس لها اذن قراء فى مدارس الباشا . ثم هى الى هذا ليس لها قيمة مالية لقلة القُرّاء بل انعدامهم فالقراءة بعد تلاميذ المدارس الحديثة كانت تحصر فى علماء الأزهر ومجاوريه ، ومقدار ميل هؤلاء فى ذلك العصر إلى شراء الكتب ومطالعتها غنى عن الإفاضة والبيان . إلا أن محمدا عليا كان بطبعه يحترم الدين و يعمل أبدا على نشره وقد كان هذا داعيا إلى طبع عدد لا بأس به من الكتب الدينية التى تتناول شرح الفرائض وتفسير أحكام الدين والتصوف فى مطبعة بولاق. أما كتب الأدب كدواوين الشعر وألف ليلة وليلة وكليلة ودمنة وطوطى نامه ، فقد كان عددها قليلا جدا إلى جانب كتب الدين . و إذا كان طبع كتب الفن الحربى تم من أجل إشباع حاجة الجيش ،و إذا كان طبع الكتب الحديثة حدث من أجل إشباع حاجة تلاميذ المدارس والفنيين فى دواوين الحكومة فان طبع هذا النوع الثالث من الكتب أعنى كتب الدين والآداب تقرر من أجل إشباع شعور محمد على الشخصى نحو الدين ثم من أجل إشباع رغبة بعض المستنيرين من رجاله ممن كانوا يفهمون الأدب و يميلون إلى قراءة كتبه .

تلك كانت أنواع الكتب التى طبعت فى مطبعة بولاق. وهى و إن كنا قد حصرناها فى الأنواع الثلاثة المتقدمة إلا أنها متنوعة غاية التنوع ففيها إلى كتب الحرب وكتب الطب كتب مدرسية كثيرة متنوعة فى الحساب والهندسة والجبر والجغرافيا والنبات والنحو وفيها إلى هذا كله معاجم كالمعجم العربى الايطالى وهو أول ما طبع بها (١٢٣٨هـ — ١٨٢٢م) وتحفة وهبى (١٢٤٦هـ — ١٨٣١م) و"سبحة الصبيان" وهى مجموعة كلمات عربية وفارسية وتركية (١٢٤٩ — ١٨٣٤) و"قاموس الفيروزبادى" مترجم الى التركية (١٢٥٠هـ — ١٨٣٥م)

و"البرهان القاطع" وهو قاموس فارسى (١٢٥١هـ — ١٨٣٦م) و"الترجمان" وهو كلمات عربية وتركية (١٢٥٣هـ — ١٨٣٨م) . ومنها أيضا دوائر المعارف مثل "معرفة نامة" وهى دائرة معارف تركية (١٢٥١هـ — ١٨٣٦م) ، "كليات أبى البقاء" وهى عربية (١٢٥٢هـ — ١٨٣٨م) ، "سفينة راغب فى كل العلوم" (١٢٥٥هـ — ١٨٤٠م) . ومنها أيضا كتب مراسلات مثل "كتاب الإنشا" (١٢٤٢هـ — ١٨٣٦م) و "بديع الإنشا والصفات فى المكاتبات والمراسلات" (١٢٤٢هـ — ١٨٣٦م) ، "رياض الكتبا وحياض الأدبا" (١٢٤٢هـ — ١٨٣٦م) و إنشاء "عزيز افندى" (١٢٣٦هـ — ١٨٣٤م) و "إنشاء العطار" (١٢٥٠هـ — ١٨٣٥م) وكلها كتب تتناول أنواعا مختلفة من الرسائل توجه إلى مختلف أنواع الشخصيات ومنها أيضا كتب للقصص كألف ليلة وليلة (١٢٥١هـ — ١٨٣٦م) وكليلة ودمنة (١٢٥١هـ ١٨٣٦م) و "طوطى نامة" أى كتاب الببغاء (١٢٥٣هـ — ١٨٣٨م) ، "لطائف نصر الدين خوجة" (١٢٥٤هـ — ١٨٣٩م) و "خمس نركس" وهى حكايات تركية تأليف عبد الله الكيس (١٢٥٥هـ — ١٨٤٠م) و «حكايات على ابن سينا» وهى حكايات عن العفاريت ثم كتب كثيرة فى اللغة والدين والفلك والمنطق والأدب واللغات والتاريخ . ثم كتاب فى علم الأخلاق اسمه "أخلاق علامى" (١٢٤٨هـ — ١٨٣٣م) وكتاب فى تفسير الأحلام اسمه "خواب نامة" (١٢٥٣هـ — ١٨٣٧م) ، إلى آخر ذلك كله مما يطول بنا مقامه لو ذهبنا نضرب أمثالا لكل نوع[1] . على أننا لو أحببنا أن نعطى فكرة عامة عن تلك الكتب فإنا نقول أن الكثرة الساحقة فيها لكتب الحرب والكتب المدرسية فى النحو وغيره ثم كتب الدين وأن أقليتها لكتب الأدب .

أما عدد النسخ التى كانت تطبع من كل كتاب فلم يكن ثابتاً بالمرة بل كان يتغير تبعا لنوع الكتاب وما يتوقعه الباشا من عدد قرائه . على أننا بمراجعة الأوامر العالية الخاصة بطبع الكتب فى مطبعة بولاق والتى كانت تحدد نسخ المطبوعات ، وأيضا بمراجعة ما كان يرد فى آخر الكتب من ذكر لعدد نسخها ، يمكننا إن نقول إن النسخ التى كانت تطبع من أى كتاب كانت تتراوح بين ألفى نسخة وخمسمائة نسخة . غير أن الكتب التى طبع منها نسخ يصل عددها الى هاتين النهايتين كانت قليلة جدا ، أما الغالبية الساحقة من الكتب

(١) لاستيضاح هذه الامثلة تراجع قائمة مطبوعات بولاق فى الملحق الخاص بها فى آخر الكتاب .

فكان يطبع منها ألف نسخة ، وهـذا هو العـدد الذى جرت العـادة بصدور الكتب به فى كل الأحوال ماعدا استثناءات بسيطة كان عدد النسخ يصل فيها ارتفاعا الى ألفى نسخة أو انخفاضا إلى خمسمائة. ونظن أن الضابط الوحيد لتحديد عدد النسخ كان ماينتظر من عدد قراء الكتاب أو ماينتظر من مقدار الفائدة التى تنتج من انتشار الكتاب ومايترتب على ذلك من الرغبة فى نشره بين أكبر عدد ممكن من القراء أو الرغبة فى قصره على عدد قليل منهم. فمحمد على كان مهتم جدا بالبحرية لايسمع عن كتاب ألف فيها فى لغة أجنبية إلا أرسل فى طلب نسخة منه . ولذا نجده عندما يترجم أحد هذه الكتب يأمر بطبع ألفى نسخة منه (١) . وكتاب عقود اللآلئ فى تعليم الأطفال القراءة والكتابة لم يكن له استعمل إلا عند صبيان مكاتب الأقاليم القليلة العدد ولذا نجد أن الذى طبع منه هو خمسمائة نسخة فقط (٢) . ولم نعثر على أوامر تصل بعدد النسخ المطبوعة من الكتب الى هاتين النهايتين غير الأمرين الخاصين بالكتابين المتقدمين . وهذا لايستفاد منه أنه لاتوجد كتب بلغت نسخها الفين أوخمسمائة نسخة غير هذين الكتابين و إنما يستفاد منه أن مثل هذه الكتب كان قليلا جدا . ولكن غالبية ماعثرنا عليه من الأوامر وتاريخات الكتب يحدد النسخ بألف نسخة ، وهذا يظهرنا على أن عدد النسخ التى كانت تطبع من أى كتاب مطبوع على نفقة الحكومة كان ألف نسخة فى الغالب (٣) .

أما الكتب التى كانت تطبع على نفقة الملتزمين فقد جرت العادة ألا يطبع منها زيادة على خمسمائة نسخة . وقد لاحظنا هذا العدد فى كتاب "ملتقى الأبحر" الذى طبعه عطا بك قاضى المحروسة على نفقته فى سنة ١٢٦٣ هـ — ١٨٤٧ م (٤) . وكذلك فى كتاب "حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى" التى طبعها كامل افندى شيخ العرضحالجية بالمحروسة

(١) أمر من محمد على الى موطش باشا فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) كراسات ملخصات الأوامر العلية . كراسة ٣٠ ص ٥٩٨ عن دفتر ٢٩ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بمحفوظات عابدين — راجع الفصل السابع من هذا الكتاب .

(٢) أمر من محمد على باشا الى ناظر ديوان المدارس فى ١٨ محرم سنة ١٢٦١ (١٦ يناير سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية السابقة كراسة ٣٧ ص ٧٣٠ — راجع الفصل السابع من الكتاب .

(٣) راجع ماورد من أوامر طبع الكتب فى الفصل السابع من الكتاب .

(٤) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر فى يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٤٧) ص ١

أيضا فى نفس السـنة (١) . والظاهر أن أى ملتزم ما كان يمكنه أن يطبع أكثر من هـذا القدر اذ لو طبع ألف نسخة من كتابه لزادت النفقات إلى الضعف لأن نظام الطبع فى المطبعة لم يكن فيه أى امتياز لمن يطبع عددا كبيرا من النسخ (٢) .

وقد كان يعاد طبع كثير من الكتب حتى لقد بلغ عدد طبعات بعض الكتب ثلاث طبعات . و إعادة طبع هذه الكتب يدل على أن نسخ الطبعة الأولى كانت تنفد . مثـال هذه الكتب كتاب "قانون الصباغة" فقد طبع لأول مرة فى سـنة ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م) ثم أعيد طبعه فى سـنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م) ، وكتاب "خمبره جدولى" فقـد صدرت طبعته الأولى فى سنة ١٢٣٩(١٨٢٣م) ثم طبع ثانية فى تاريخ غير ثابت بعد سـنة ١٨٣٠ ، ثم كتاب "تاريخ واصف" الذى طبع أولا سـنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٧م) وطبع ثانيـة سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) ، وكتاب "بند نامه (٣)" الذى طبع أولا سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م) وطبع ثانية فى سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م) ثم طبع لثالث مرة فى سنة ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م) ، ومثل كتاب "كلستان السعدى" فقد ظهرت أولى طبعاته فى سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م) ، وظهرت ثانى طبعة فى سنة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) ، وكتاب "قترينه تاريخى" الذى صدرت طبعته الأولى سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٩م) ثم صدرت طبعته الثانية باسم "ايكنجى قترينة ... تاريخى" فى سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) ، ومثل "معرفة نامة" التى طبعت أول طبعة فى سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م) ثم طبعت ثانية فى سنة ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . وأمثلة هذه الكتب التى طبعت أكثر من مرة فى بولاق كثيرة منها كتاب الأجرومية ، "دريكتا" و "كليات أبى البقاء" و "ديوان نابلى" و "تحفة وهبى" وغير ذلك كثير .

التقـاويم

وثالث أنواع مطبوعات بولاق على ما رتبناه فى أوّل هذا الفصل هى التقاويم . فقد كان يطبع فى أوّل كل سنة تقويم لتلك السنة وهو تقويم جيبى يشمل سنة شمسية تبتدئ

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر فى يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٤٧) ص ١

(٢) سبق بيان نظام الطبع فى المطبعة فى الفصل السابع من الكتاب .

(٣) أى كتاب الوصايا . وهو شعر فارسى للشيخ فريد الدين العطار .

وتنتهى بالاعتدال الربيعى . وكان هذا التقويم يتناول السنة التى وضع لها يوما يوما ويذكر أمام كل يوم اسمه من أيام الأسبوع وموقعه أى تاريخه من الشهر العربى والشهر القبطى والشهر العبرى والشهر الإفرنجى . كما يذكر أيضا موقع الشمس من البرج الذى تكون فيه ثم مواقيت الصلاة أى أوقات المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر[١] . وكل هذا يستغرق صفحتين متقابلتين من التقويم مقسمتين إلى أنهر لكل مادة من المواد نهر خاص ويستغرق كل شهر عربى زوجين من الصفحات على هذا النحو كل صفحتين متقابلتين لخمسة عشر يوما . وللتقويم مقدمة تسبق هذا كله يذكر فيها أيام المواسم والأعياد الإسلامية والقبطية وأيام العطلات الرسمية ثم ملاحظات عن الفصول . ويلحق بها توقيعات تتضمن ملاحظات طبيعية وزراعية عن كل يوم من أيام السنة ثم توقيعات فلكية أيضا خاصة بكسوف الشمس وخسوف القمر وكذلك توقيعات أخرى خاصة بالخرافات الكثيرة الشائعة بين ناس ذلك العصر .

وقد كان مثل هذا التقويم يصدر سنويا بانتظام عن مطبعة بولاق وهو من حساب يحيى افندى الحكيم الذى كان قسيسا سوريا ثم أسلم ودخل فى خدمة محمد على باشا وتعهد تحرير تلك التقاويم السنوية . وقد كانت مثل هذه التقاويم تجذب التفات السياح الأوروبيين واهتمامهم فكتب عنها كثير منهم[٢] وبالغ بعضهم فى الاهتمام بها فترجم تقويما كاملا وألحقه بكتاب رحلته[٣] . ولا شك فى أنها كانت شيئا طريفا بالنسبة لهؤلاء الأجانب . وقد يكون من الطريف أن نذكر أن مطبعة بولاق قد حافظت على هذه السنة إلى الوقت الحاضر وما زالت تصدر تقويما لكل عام هجرى وأن هذه التقاويم مازالت محافظة على نفس النظام والمواد والأسلوب التى كانت تصدرها فى عهد محمد على .

(١) يبتدى اليوم العربى من غروب الشمس أى أن الليل سابق للنهار فيه . وعلى ذلك تكون أوقات الصلاة اليومية على هذا الترتيب : المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر ولذا كان ترتيبها فى التقاويم على هذا النحو .

(٢) من هؤلاء Lane فى كتابه *Manners and Customs of Modern Egyptians* الفصل الحادى عشر ص ٢٠٠

(٣) St. John. *Egypt and Mohammed Ali*, Vol. II p 582.

ولم تكن هذه التقاويم السنوية هى النوع الوحيد الذى كان يصدر من مطبعة بولاق بل كان يصدر عنها أنواع أخرى من التقاويم العامة مثل " جداول موقع عقرب الساعة على الشهور القبطية " وهى نتيجة قبطية من عمل يحيى افندى نفسه وطبعت فى سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥م) . ومثل " معرفة سنة شمسية " أى مقابلة السنة الشمسية بالسنة القمرية وهى من عمل يحيى افندى المذكور وطبعت ببولاق فى نفس السنة التى طبع بها التقويم السابق .

الوقائع المصرية

ورابع أنواع مطبوعات بولاق هى الوقائع المصرية أى الجريدة الرسمية لحكومة الوالى . وكان ابتداء طبع الوقائع فى مطبعة بولاق فى يوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ وهو تاريخ صدور أول عدد من الوقائع[١] . أما سبب إصدار الوقائع فهناك اختلاف فيه فقد قال بعض الكتاب أن محمد على أراد أن يقلد المونيتير الفرنسيه (Moniteur)[٢] وهذا رأى خاطئ إذ ماهو إلا ضرب من المفتريات التى نشأت عن النزعة الخبيثة التى ترمى إلى إرجاع كل شىء فى مصر الى أصل أوروبى . ومن الكُتَّاب من قال إن السبب فى إنشاء الوقائع إنما هو رغبة محمد على فى إذاعة زحف الجيوش المصرية على الشام[٣] . قلنا وهذا خطأ لأن حملة الشام لم تخرج إلا فى نوفمبر سنة ١٨٣١ أى بعد إنشاء الوقائع وصدور أول أعدادها بثلاث سنوات . بل إن الوقائع صدرت قبل أن يظهر السبب فى حملة الشام بأكثر من سنة لأن تذمر محمد على من الباب العالى لم يأت إلا بعد حرب الموره أى فى سنة ١٨٢٩ ، ومن هذا يتضح خطأ هذا الرأى . ومن الكتّاب من يعزو إنشاءها إلى النظام الإدارى الذى وضعه

(١) الخطأ كثير وشائع فى كثير من الكتب فى موضوع تاريخ انشاء الوقائع يقول Martin Hartmann فى كتابه *The Arabic Press of Egypt* ص ٢ يقول انها أنشئت فى سنة ١٨٣٢ آخذا فى ذلك عن الشيخ عبد الله الأنصارى مدرس اللغة العربية بالمدرسة الخديوية سابقا فى كتابه جامع التصانيف المصرية الحديثة طبع بولاق سنة ١٣١٢ الذى يحدد يوم ٣١ مايو سنة ١٨٣٢ لصدور أول عدد الوقائع وهذا خطأ .

(٢) Martin Hartmann-*The Arabic Press of Egypt*, P 2.

(٣) قسطاكى الياس الحلبى — تكوين الصحف المصرية ص ٩٩ .

محمد على فانه بعد أن قسم القطر إلى مديريات والمديريات إلى أقسام لم يكن يمكن أن ينجح هذا النظام نجاحا تاما إلا إذا انتشرت الأخبار الإدارية بين سائر المديريات الأخرى[1].

والحقيقة أن هذا أقرب رأى للصواب فالنظام الإدارى المصرى وضع فى سنة ١٨٢٦ أى قبل صدور الوقائع بسنتين. وحاجة هذا النظام إلى جريدة رسمية واضحة تمام الوضوح. ولكنه على صحتــه رأى ناقص إذ يخيل لى أن السبب الاقتصادى ومشروعات الباشا الاقتصادية كانت السبب الأول فى إنشاء الوقائع ثم يأتى السبب الإدارى بعد ذلك وهذا يتضح من خطبة الوقائع التى بها قُدِّم أوّل عدد للقراء . فقد ورد فى هــذه الخطبة بعد حمدالله بارى الأمم والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم :

« إن تحرير الأمور الواقعــة من اجتماع جنس بنى آدم المندمجين فى صحيفة هذا العالم ... هى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والإيقان ... وسبب فعَّال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان...ومن حيث إن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقى أنواع الصنائع التى باستعمالها يتأتى الرخا والتيسير هى أسباب لحصول على الرفاهيــة وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر والأذا خصوصا فى مصر ... ففكر حضرة أفندينا ولى النعم فى ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وفى نظام القرى والبلدان ... ووضع ديوان الجنرال ... [2] » (انظر شكل ٢٧ بآخر الكتاب) .

فواضح من هذه الخطبة أن أصــل الفكرة متعلقة « بالزراعة والحراثة وباقى أنواع الصنائع التى بها يتأتى الرخا والتيسير » ثم بعد ذلك يأتى "نظام القرى والبلدان"، الذى لم يوضع وليست له أهمية إلا من أجل المسائل الاقتصادية من زراعة وحراثة . وختمت هذه الخطبة بهذه العبارة « ومن كون هذا الشيء قد لاح فى ضمير الذات السنية ولى النعم صدر أمره بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموما مستعينا بالله وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية » ففكرة الوقائع المصرية شيء لاح فى ضمير الذات السنية ولم يكن تقليدا للونيتير ولو كان الأمر كما ذكروا لأتت إشارة إليه فى الخطبة .

(١) Reinaud-De la gazette arabe et turque inprimée en Egypte, *Journal Asiatic*. Serie 2, Tome 8, 1831, P 239.

(٢) خطبة الوقائع — العدد الأوّل الصادر فى يوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ ص ١

صدر العــدد الأوّل من الوقائع فى أربع صفحات وعلى رأس الصفحة الأولى رسم أصيص به زهور كتب تحتها بالخط الثلث الكبير "وقائع مصرية" وإلى يسار هذا العنوان فى أقصى الصفحة كتب يوم الثلاثاء والى يمينه كتب التاريخ الهجرى والى يسار الأصيص كتب "نمرة ١" وتحت هذا كله خط عريض مزخرف قسمت الصفحة من أسفله إلى نهرين كتبت الخطبة باللغة التركية فى الناحية اليمنى وباللغة العربية فى الناحية اليسرى وفى أســفل الصفحة خطان أفقيــان متوازيان يبلغ البعد بينهما ملليمتر واحد وكتب فى أسفلهما : « طبعت هذه الوقائع المصرية بعون خالق البرية بمطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية » . ثم وردت الأخبار التى أريد نشرها فى بقيــة الصفحات بنفس نظام الصفحة الأولى أى أن الصفحة تقسم الى قسمين الأيمن باللغة التركية والأيسر باللغة العربية .

ولم تستمر الوقائع بهــذا الشكل البسيط بل أخذت تتحسن ويدخل فيهــا كثير من الإصلاحات فابتداء من العدد ١٨ الصادر فى ٨ شوّال سنة ١٢٤٤ (١٣ أبريل سنة ١٨٢٩) تغير الرمز الذى على أولى صفحات الوقائع فبعد أن كان رسم أصيص به زهور نجــده يصبح شكل هرم كتب على جانبه "وقائع مصرية" ومن وراء الهرم من على اليسار رسم نخلة وفى أعلاه من اليمين قرص الشمس . وابتداء من العدد ٣٢ الصادر فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣١ مايو سنة ١٨٢٩) تغير هذا الرسم ثانية فأصبح هرما فى منتصف ضلعه الأيسر قرص الشمس وفى قاعدته فى جهة اليمين نخلة . ولا شــك فى أن هذا التغيير فى رمز الوقائع كان له مغزى إذ الرمز الجديد كان يمثل مصر : هرم ، ونخلة ، وقرص الشمس المشرقة (انظر شكل ٢٨ بآخر الكتاب) .

وكان محمد على شديد العناية بالوقائع من حيث الشكل والمظهر ومن حيث المــادة على السواء . ففى سنة ١٨٤٦ م لم يعجبه منظر الإطار الذى كان يحيط بالكتابة فى كل

صفحة من صفحاتها فأمر بحذفه . صدر الأمر بذلك إلى المطبعة فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٦ م) :

« بما أن كافة الوقائع الذى مثل وقائع الآستانة وأوربا لم يكن بهم الجدول الداير ما دار الموجود بوقائع القطر المصرى بناء عليه يقتضى من الآن وصاعد يصير إزالة تلك الجدول لأن إزالته أعظم شيء ونورانيه للوقائع [1] » .

ولم يقف التحسين فى الوقائع على شكلها بل تعدّاه إلى مادّتها فقد كانت فى أول الأمر قليلة لم تملأ إلا صفحتين من الوقائع فقط بينما تركت الصفحة الرابعة فى العدد الأول بيضاء ، ولكن تلك المادة سرعان ما زادت حتى ملأت الصفحات كلها . ثم زادت هذه المادة فى النوع . فابتداء من العدد الثامن الصادر فى ١٤ شعبان سنة ١٢٤٤ (١٩ فبراير سنة ١٨٢٩) زيد على الوقائع صحيفة اقتصادية سجل فيها بيان الصادرات المصرية إلى الخارج وجعل مكانها الصفحة الرابعة من الوقائع[2] . وابتداء من العدد ٣٣ الصادر فى غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) أدرج بأعلى الصفحة الأولى منه جدول بدرجات الحرارة الجوية فى المحروسة كتب فى أعلاه : " ميزان حرّ مصر " وهو جدول يشتمل على درجات حرارة ستة أيام فى الصباح والظهر والعصر والمغرب والعشاء فى كل يوم . وكذلك جدول بالضغط الجوى كتب عليه : "ميزان هواى مصر" وابتداء من العدد ٤٣ من الوقائع الصادر بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٤٥ (٨ أغسطس سنة ١٨٢٩) ذكر فى أعلى الصفحة الأولى من اليمين فى مقابل بيان درجات الحرارة بيان آخر بمقاييس النيل .

ومن الإصلاحات التى أدخلت أيضا فى مادة الوقائع إيراد أخبار خارجية بها وكان ذلك ابتداء من العدد ٣٣ الصادر فى غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) فقد قسمت فيه الأخبار إلى قسمين : "أخبار داخلية" و "أخبار واردة" أى خارجية ،

(١) من الجناب العالى الى دار الطباعة العامرة فى ٢٣ ذو الحجة سنة ١٢٦٢ هـ ، دفتر رقم ٥٦ ، ج ٣ : مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٣٦٥ ، ص ١١٣٧ ، محفوظات عابدين .

(٢) يراجع العدد السابق ذكره من الوقائع .

إلا أن هذه الأخبار الواردة كانت كلها من أقاليم الدولة ولم تكن أوروبية المورد . والأخبار الخارجية الأوروبية لم تدرج فى الوقائع إلا ابتداء من العدد ١١٠ الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٢٤٥ (٣ فبراير سنة ١٨٣٠) فقد قسمت فيه الأخبار المنشورة بالوقائع إلى قسمين : " أخبار داخلية " ولم تكن مقصورة على الأخبار المصرية فقط بل كانت تشمل أخبار كل جهات الإمبراطورية العثمانية و " أخبار خارجية " خاصة بكل ما يخرج عن تلك الإمبراطورية كالدول الأوروبية .

وابتداء من العدد ٧١ الصادر فى ١٥ رجب سنة ١٢٦٣ (٢٨ يونيه سنة ١٨٤٧) زيد على أبواب الوقائع باب جديد هو باب : "الإعلانات" كان ينشر فيه اعلانات خاصة بتأجير أو بيع أشياء أو عقارات أو أطيان خاصة ببيت المال وغيره من مصالح الحكومة ، كما كان ينشر فيه أيضا إعلانات خاصة بالأفراد ممن كانوا يحبون نشر ما يريدون بيعه أو إيجاره نظير قدر من المال .

ولم يكن صدور الوقائع منتظما فقد صدر العدد الثانى منها بعد صدور الأول بأربعة عشر يوما ، وصدر العدد الثالث بعد العدد الثانى بعشرين يوما ، وصدر العدد الرابع بعد الثالث بخمسة عشر يوما ، وصدر العدد الخامس بعد الرابع بأحد عشر يوما ، وصدر العدد السادس بعد العدد الخامس بثمانية أيام ، وصدر العدد السابع بعد العدد السادس بسبعة أيام ، وصدر العدد الثامن بعد العدد السابع بثلاثة أيام . ومن هذا يمكننا أن نرى أولا أن صدور الوقائع لم يكن منتظما ، وثانيا أن المدة بين صدور كل عددين متتالين أخذت فى القصر باطراد فقد استحالت إلى ثلاثة أيام بين العددين الثامن والسابع بعد أن كانت عشرين يوما بين العددين الثالث والثانى . ويستنتج من هذا أن صدور الوقائع كان يحتاج إلى اجتماع طائفة من الأخبار تكفى لإصدار عدد جديد . وأن قلم الوقائع أخذ ينتظم وينجح فى جمع الأخبار وتنسيقها بسرعة تدريجا وقد تم له ذلك فى مدة وجيزة .

أما عن لغة الوقائع فقد كانت تصدر من أول إنشائها باللغتين العربية والتركية فى نهرين متقابلين — ينشر الخبر باللغة التركية فى نصف الصفحة الأيمن وفى مقابله ترجمته

بالعربية فى نصفها الأيسر[١] . والظاهر أن الأصل فيها كانت النسخة التركية وأن النسخة العربية كانت تؤخذ ترجمة عن النسخة التركية إلا أن الترجمة كانت دقيقة وكاملة ولم تقف عند حد التلخيص . وكون النسخة التركية هى الأصل فى الوقائع أمر طبيعى فقد كانت التركية هى اللغة الرسمية للباشا وللحكومة وللقائمين عليها من أفراد الطبقة الحاكمة الذين كانوا كلهم من الأتراك . إلا أن هذا النظام — أعنى صدور الوقائع باللغتين معا — قد تغير ابتداء من العدد ٦٨ الصادر فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ (٦ يونيه سنة ١٨٤٧) وأصبح يصدر منها نسختين مستقلتين إحداهما بالعربية والأخرى بالتركية — يصدران فى يوم واحد ويحملان نفس الرقم ونفس التاريخ ويحتويان على نفس الأخبار بنفس الترتيب والنظام . وآخر عدد من الوقائع اتبع فيه النظام القديم — الجمع بين اللغتين فى نسخة واحدة كان العدد ١٧ الصادر فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (١٥ يونيه سنة ١٨٤٦) ومعنى هذا أن هناك مجموعة سنة فاقدة من المجموعات التى بأيدينا من الوقائع ولسنا ندرى فى أى تاريخ منها وفى أى عدد ابتدأ النظام الجديد . وقد كانت الصفحة فى هذا النظام الجديد مقسمة نهرين وظلت كذلك الى العدد نمرة ٧٠ الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٦٣ (٢١ يونيه سنة ١٨٤٧) حين قسمت الصفحة ابتداء منه الى ثلاثة أنهر .

وقد ظلت الوقائع تطبع بمطبعة بولاق من أول إنشائها الى العدد ٥٣٥ الصادر فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يونيه سنة ١٨٣٣) أى حوالى خمس سنوات . وابتداء من هذا العدد أخذت الوقائع تطبع بمطبعة خاصة بالوقائع كان مكانها بالقلعة وبطل طبعها فى بولاق كما يؤخذ مما كتب فى أول ذلك العدد « طبعت بمطبعة قلم الوقائع بالقلعة » . إلا أنها لا تستمر فى الصدور من تلك المطبعة الخاصة بل ترجع إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من العدد ١٦ الصادر فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (٨ يونيه سنة ١٨٤٦)

(١) ذهب بعض الكتاب مثل الشيخ عبد الله الانصارى مؤلف كتاب جامع التصانيف السابق الذكر ومن أخذ عنه مثل هرتمان مؤلف كتاب الصحافة فى مصر السالف الذكر الى أن الوقائع صدرت فى أول الأمر باللغة العربية فقط ثم باللغة التركية لمدة قصيرة ثم عادت بعد ذلك الى الصدور باللغة العربية وهذا خطأ والصواب هو ماذكره . وذهب كتاب آخرون مثل جورجى زيدان فى كتابه تراجم مشاهير الشرق (ترجمة أحمد فارس الشدياق ص ٨٢) إلى أنها صدرت فى أول الأمر باللغة التركية فقط ، ثم كتبت باللغة العربية بعد ذلك وهو خطأ أيضا والصواب هو كما ذكرنا من صدورها باللغتين فى وقت واحد من أول عدد والظاهر أن هؤلاء الكتاب لم يطلعوا على المجموعات الأولى من الوقائع (انظر شكل ٢٩ بآخر الكتاب) .

فقد كتب عليه : « طبعت فى دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة » . وظلت تطبع فى مطبعة بولاق من هذا التاريخ الى الوقت الحاضر إذا استثنينا الفترات التى كانت تغلق فيها المطبعة أو يبطل فيها صدور الوقائع .

وأول طائفة من محررى النسخة العربية للوقائع تتكون من الشيخ حسن العطار رئيسا للتحرير ويساعده الشيخ محمد شهاب الدين والكاتب الأديب المشهور فارس الشدياق[١] محرران . وتظل هذه الطائفة تحرر الوقائع إلى أن يتولى الشيخ العطار مشيخة الأزهر فى ٤ شوال سنة ١٢٤٦ (١٨ مارس سنة ١٨٣١) فيصبح الشيخ محمد شهاب رئيس التحرير[٢] . ثم يتولى تحريرها بعد ذلك الشيخ رفاعه رافع .

ولم يقتصر أمر الوقائع المصرية على ما كان يقدمه لها قلم الجورنال من الأخبار الرسمية . بل كان محرروها ينشرون بها تعليقات على الحوادث والشخصيات . وقد بالغ فى ادعاء هذه الحرية فى الكتابة بعض المحررين وتمادوا فى ذلك حتى أبعدوا فى النهاية . فمن ذلك عزيز افندى الذى ربما كان أول محرر للقسم التركى بها فقد هجم على بعض الشخصيات الكبيرة على صفحاتها ، ولما خوطب فى ذلك ونهى عنه أصر وكتب فيها ثانية مدافعا عن وجهة نظره قائلا إن إمساكه عن الهجوم على من لا يرضى عن أعمالهم يعتبر نفاقا من جانبه[٣] . وقد ترتب على ذلك أن عزل فى منتصف المحرم سنة ١٢٤٥ (١٧ يوليه سنة ١٨٢٩م) ، وعين بدله سامى افندى فى تحرير الوقائع . ولقد علق سامى افندى هذا على مصير سلفه بقوله من مقالة نشرها فى الوقائع عقب توليه تحريرها :

« إن حضرة عزيز افندى محرر الوقائع المصرية سابقا سلك مسلك الشعر والإنشاء فتكلف وتجانب عن الطريق الجادّة التى هى مضمون خير الكلام ما قل ودل زاعما أنه

(١) لم يكن الشدياق قد أسلم فى ذلك الوقت وعلى ذلك لم يكن قد سمى باسم أحمد الذى اشتهر به بعد ذلك حينما أسلم فى رحلته الى تونس . انظر الخطط التوفيقية ج ٣ ص ٢٠ ، وتاريخ الآداب العربية لجورجى زيدان ج ٤ ، ترجمه الشدياق .

(٢) الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك : ج ٣ ، ص ٢٠ — ترجمة الشيخ محمد شهاب الدين .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧ ، الصادر فى ٨ ذو الحجة سنه ١٢٤٤ (١١ يونيه سنة ١٨٢٩) ومقالة عزيز افندى فى الدفاع عن حقه فى حرية الكتابة والنقد من أمتع ما يقرأ ، ولعله أول دفاع عن حرية الصحافة فى مصر .

فارس ميدان الكلام فاجرى جواد قلمه الخالى من العنان والسرج فى ميدان المبالغة وقد أُمر مرات عديدة أن يمسك عنان جواد قلمه فى هذا الفضاء الوسيع الأرجاء كيلا يسلك طريق غير جاده ولما لم يكن لجواد قلمه عنان لم يقتدر على حبسه وجرى فى الوادى الذى هو مغاير لأخلاق حضرة أفندينا الأكرم ولى النعم الرضية من هضم النفس والتواضع فعثر جواده ووقع فى طريق العزل . وورد خطاب من حضرة والى جدة أفندينا ابراهيم باشا الى حضرة الحاج ابراهيم افندى ناظر المجلس بأن يحيل هذا الأمر الخطير على عهدة محرر هذه الكلمات الفقير سامى وقرئ هذا الخطاب بحضور جميع أهل المجلس فاستصوبوا هذا الأمر وخرجت خلاصة بموجبه وأرسلت الى الديوان الخديوى وبرز منه أمر بذلك وسلم إلينا فامتثلنا وابتدأنا فى مباشرة هذا الأمر فى اليوم الخامس عشر من محرم الحرام ابتداء عام خمسة وأربعين بعد المائتين والألف مستعينين بالله[1]» .

ومعنى هذا أن فن المقالات والتعليق على الأخبار كان موجودا فى تاريخ متقدم جدا من حياة الوقائع وكان معترفا به لولا أن بالغ فيه عزيز افندى مما أدى الى ضيق السلطات ذرعا بالحرية التى اتخذها لنفسه فعزل .

وكان تحرير الصحف فناً جديدا على المصريين ، فلم يفرق محررو الوقائع بين ما يصح نشره من الأخبار فى الجريدة وما لا يصح . ولعل السبب فى ذلك كان نفس السبب الذى كان وراء كل ما أخفق ، وكل ما تعثَّر من اصلاحات محمد على ، وهذا السبب هو عدم وضوح أغراضه وفلسفته فى أذهان معاونيه ووضوحها فى ذهنه . ومما يوضح ذلك أمر صدر من الباشا إلى ناظر الوقائع فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ هـ (٨ نوفمبر سنة ١٨٣٢ م) جاء فيه :

« اطلعنا فى العدد الأربعمائة والتاسع والأربعين من جريدة الوقائع المؤرخ فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ تحت عنوان حوادث ديوان الخديوى من أن الرجل المدعو محمد المغربى

(١) الوقائع المصرية العدد ٤١ ، الصادر فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٤٥ (٢٥ يوليه سنة ١٨٢٩) .

من ساكنى الباطنية أنه كان قبلا مستخدما فى معمل البواريد (مصنع البارود) فطرد من تلك الورشة بسبب أنه من المخنثين فأخذ فى اتباع أفكاره الفاسدة وكان إذا علق ببعض الأولاد أو من تقع عينه عليه مسكه وقال له أنا جاويش فى الورشة وأريد أن أرسلك إليها فيأخذ من بعضهم نقودا وكان يتعرض للبعض الآخر بهتك عرضه . وكنا قبلا عرفناكم وأفهمناكم بأن لا تدرجوا فى جريدة الوقائع مثل تلك الحوادث وأشباهها وفى الواقع أننا ما رأينا مثل تلك الحوادث فى الوقائع ، فاستغربنا منكم نشر تلك الحوادث القبيحة ، فليكن معلوما لكم من الآن فصاعدا حتى لا تنشروا إلا ما هو خليق بالنشر وأن تجتنبوا نشر ما لا يليق كما هو من مقتضى الوظيفة ، فكونوا على بصيرة وانتباه كما هو مطلوبى[1] » .

ومع ذلك لم تنقطع نشر الأخبار غير اللائقة بالوقائع وتكرر ذلك[2] حتى اضطر محمد على باشا إلى التشدد فى تطبيق قانون المطبوعات الذى كان أصدره فى سنة ١٨٢٣ م[3] على الوقائع فكتب إلى ناظر الوقائع فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٣٥ يقرِّعه ويصفه بالثرثرة وكثرة الكلام ويأمره بأن يرسل مادة الوقائع «لنطلع عليها أولًا إذ من غير الجائز نشر شيء من غير أن نراه كما هو مرغوبنا[4] » . وقد نفذ هذا الأمر مباشرة بعد صدوره فكانت ترسل مسودات الوقائع قبل طبعها لتصحيحها واعتمادها من محمد على . ففى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٥ أى بعد الأمر السابق بأسبوع تكتب المعية إلى ناظر الوقائع تقول :

«عرضت على الأعتاب السنية المسودات التى أرسلتموها مع خطابكم لدرجها فى الوقائع وقد أجرينا فيها بعض التعديلات وأعدناها إليكم لطبعها ضمن خطابنا هذا ، والاهتمام بهذا الأمر من مقتضى الإرادة السنية[5] » .

(١) من الباب العالى الى ناظر الوقائع فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ هـ ، دفتر رقم ٤٩ صادر أوامر المعية الى الدواوين والأقاليم تركى ، وثيقة رقم ٥١ ، محفوظات عابدين .

(٢) راجع دفتر رقم ٤٩ معية تركى ، وثيقة رقم ٢٤٢ ، وكذلك دفتر رقم ٦٦ ، وثيقة رقم ٦٦٨ محفوظات عابدين .

(٣) راجع الفصل السادس من هذا الكتاب .

(٤) من الجناب العالى الى ناظر الوقائع فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ ، دفتر رقم ٦٦ معية تركى وثيقة رقم ٧٤٣ ، محفوظات عابدين .

(٥) من المعية السنية الى ناظر الوقائع فى ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ هـ ، دفتر رقم ٦٦ معية تركى وثيقة رقم ٧٩٩ محفوظات عابدين .

ويظهر أن محررى الوقائع كانت تستهويهم الأخبار لدرجة كانت تنسيهم قانون المطبوعات فيتورّطون فى نشرها بدون تمييز ويورطون الحكومة معهم . وقد كانت هذه أهم مشكلة صادفت محمد على وحكومته فيما يختص بالوقائع المصرية . وقد زاد خطر هذه المشكلة بعد أن تعقدت علاقات مصر السياسية بالدول وبالباب العالى بعد سنة ١٨٤١ وقد كانت هذه المشكلة السياسية سببا فى أن عهدت الحكومة بأمر الوقائع إلى رجل اشتهر بالرزانة والحكمة وتقدير عواقب الأمور ، هو الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى ناظر مدرسة الألسن ففى وثيقة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٤٤ نقرأ أنه :

« قد تقرر إصدار الوقائع المصرية مرة كل خمسة عشر يوما ، وأن تكون تحت إشراف رفاعه افندى ناظر مدرسة الألسن كما أنه تقرر ألا تبحث فى الشؤون السياسية بل يكون عملها قاصرا على نشر أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل وأخبار السفن الواردة من الخارج وما شابه ذلك [1] » .

وقد أقرت الشورى هذا الاقتراح فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٤٤ وقررت :

« إحالة طبع ونشر الوقائع المصرية على رفاعه افندى على ألا يكتب فيها شيء عن السياسة بل ينشر فيها أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل . وقد كلف أرتين بك إرسال حوادث السفن الواردة من الخارج وكلف رفاعه افندى بعمل نسخة نموذجية وإرسالها [2] » .

وتدل الوثائق على أن هذه الرقابة قد نفذت باهتمام بالغ وتدقيق شديد ، ففى غاية رجب سنة ١٢٦٣ (١٢ يونيه سنة ١٨٤٧) يكتب ناظر قلم الوقائع إلى ناظر مطبعة بولاق خطابا شديد اللهجة فى هذا الموضوع يقول فيه :

« تكررت المخاطبة إليكم بضرورة إرسال الوقائع كل يوم سبت قبل الظهر أو بعده بعد تصحيحها لأجل ملاحظتها ثانيا بقلم الوقائع وإعادتها كى تنشر بأوقاتها لا أن ترسل

(١) دفتر رقم ٢٠٩٩ ؛ مدارس تركى ؛ ص ١٤١ ، بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٦٠ هـ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ٢٠٩٤ مدارس تركى ، ص ١٩٢ ، بتاريخ ٨ جمادى الثانية سنة ١٢٦٠ هـ ، محفوظات عابدين .

فى عصر يوم الأحد فلا يتسع الوقت لفحصها فتظهر يوم الاثنين بما فيها من التحريفات فيلزم مجازاة من تسبب فى ذلك [1] » .

وكانت مراجعة الوقائع قبل طبعها ونشرها أمرا مرعيا حتى فى أضيق الظروف ، فقد حدث فى سنة ١٢٦٢ أن كان يوم وقفة عرفات يوم سبت وهو المخصص لمراجعة الوقائع ، فطلب إلى المطبعة أن ترسل مسوداتها يوم الخميس من ذلك الأسبوع حتى لا تظهر يوم الاثنين بدون مراجعة [2] .

وكان الاشتراك فى الوقائع اجباريا على رجال حكومة محمد على من أرباب السيوف والأقلام على السواء نظير قدر من المال فرضته الحكومة بدلا للاشتراك ، وذلك يتضح من أمر أصدره الباشا إلى مأمورى الأقاليم فى ٢٩ يناير سنة ١٨٢٩ ترجمته :

« يجب عمل خلاصة خصوصية عن الوقائع التى تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذى صار انشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ لطبعها وتوزيعها على الذوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك منهم سنويا [3] » .

أما قيمة الاشتراك التى كانت تُحصّل من هؤلاء الذوات فقد كانت عشرة ريالات فى السنة من وقت إنشاء الوقائع فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ الى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٢٩ ، ثم خفضت ابتداء من هذا التاريخ الى نصف هذا المبلغ فأصبحت خمسة ريالات أى جنيها واحدا « ليتيسر للفقراء والأغنياء الاشتراك فيها [4] » .

لم يكن محددا فى ذلك التاريخ المتقدم من حياة الوقائع مَنْ من بين الموظفين ترسل لهم الوقائع ، ويظهر أنها كانت ترسل لمن يرهق ثمنها ميزانيتهم ، ويظهر أنه قد حدث بعض

(١) من قلم الوقائع الى دار الطباعة فى غاية رجب سنة ١٢٦٣ هـ ؛ دفتر رقم ٦٣ مدارس عربى ؛ مكاتبة رقم ١٢٨٨ ، ص ٣٧٥٣ ؛ محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى دار الطباعة العامرة فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٦) دفتر ٥٦ ديوان المدارس عربى مكاتبة رقم ٣٢٥ ؛ ص ١٠٧٤ ، محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد على باشا الى مأمورى الأقاليم فى ٢٣ رجب سنة ١٢٤٤ (٢٩ يناير سنة ١٨٢٩ م) كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة رقم ٢٩ ص ١٧٢ — محفوظات عابدين .

(٤) الوقائع المصرية ، العدد رقم ١١٢ ، الصادر فى ٢٣ شعبان سنة ١٢٤٥ (١٧ فبراير سنة ١٨٣٠ م)

التذمر من جانب أمثال هؤلاء الموظفين . وترتب على ذلك أن قررت حكومة محمد على أن يقتصر ارسالها على من تبلغ رواتبهم ألف قرش أى عشرة جنيهات ، ويكون ارسالها لهم إجباريا نظير اشتراك قدره سبعة وسبعين قرشا واحدى عشرة فضة[1] ، أى بتخفيض ثلاثة وعشرين قرشا تقريبا من اشتراكها السابق .

وبقدر ما كانت قيمة الاشتراك الأولى مبالغاً فيها كانت هذه القيمة الأخيرة غاية فى الاعتدال . والظاهر أن الغرض من جعل الاشتراك فى الوقائع اجباريا لم يكن لرغبة الحكومة فى توزيع الوقائع وما يترتب على ذلك من الكسب ، بل كانت الرغبة فى أن يقف عمال الحكومة على ما كان جاريا فى البلاد من الإصلاحات والقوانين الجديدة . ولذا حدد بدل الاشتراك على أساس التكاليف الفعلية لإصدار الوقائع . وهذا يثبت من وثيقة عثرنا عليها تحدد مصروفات الوقائع وإيرادها فى سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥ — ١٨٤٦م) وهى كما يأتى[2] :

مصروفات الوقائع المصرية وإيرادها سنة ١٢٦٢ هـ

قرش كيسه قرش كيسه[3]

٢٣٥ ٤٩ قيمة تكاليف الوقائع بما فيه الطبع والورق وذلك من كشف محرر من المطبعة .

ماهيات وبدل تعيين بقلم الوقائع :

قرش كيسه

٢٠٤ ٧٢ قائمقام ناظر القلم .

٤٠٧ ١٥ يوزباشى أول مترجم تركى وعربى .

(١) لا نعرف بالضبط متى بدأ هذا الترتيب فى توزيع الوقائع ؛ على أن الوثائق ، التى تنص عليه كثيرة ؛ راجع : دفاتر ديوان المدارس عربى ، دفتر رقم ١ ص ١١ ودفتر رقم ٩ ج ٢ ص ٦١٤ وص ٦٤٠ ودفتر رقم ١١ ج ٤ ص ٣٠٣٧ ، ودفتر رقم ١١ ج ٤ ص ٣٠٣٥ وص ٣٠٣٧ محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى الديوان الخديوى فى ٤ رجب سنة ١٢٦٤ (٥ يونيه سنة ١٨٤٨) دفتر رقم ٨٩ ج ٨ ، ديوان المدارس عربى ؛ مكاتبة رقم ٦٩٦ ؛ ص ٢٧٢٢ ؛ محفوظات عابدين .

(٣) الكيسه تساوى خمسة جنيهات .

قرش كيسه

١١٤ ٨ ملازم أول مترجم فرنساوى ومأمور جلب الحوادث من الدواوين .

١٨ ٧ ملازم ثانى مبيض تركى وعربى .

اسبران[1] مساعد المبيض . ٣ ٢٠١ ١٠٦ ٤٤٤ ١٥٦ ١٧٩

إيراد ١٥٥ ٧٠

زيادة المصروفات على الإيرادات . ١ ١٠٩

ويتضح من هذا الحساب الختامى أن ثمن بيع الوقائع قد وفى نفقات طبعها ، وكان العجز فى جانب الحكومة فخسرت كيسة واحدة ومائة قرش وتسعة قروش ، أى ستة جنيهات تقريبا .

ويؤخذ من الحساب المتقدم أيضا أن عدد المشتركين فى الوقائع ، أى عدد من يبلغ مرتباتهم ألف قرش فأكثر من موظفى الحكومة المصرية بالوادى كله مصره وسودانه ، كان ١٠٠٤ من الموظفين ، وذلك على فرض أن كل الأعداد وزعت على المشتركين ولم يكن يوزع منها شىء بالمجان ، وهو مجرد افتراض .

وكان هذا التوزيع الإجبارى يشمل موظفى الحكومة فى السودان[2] ، كما كان يشمل الموظفين الأوربيين فى الحكومة المصرية[3] ، وهناك وثائق تدل على أن بعض العلماء كانت ترسل الوقائع اليهم بالمجان[4] .

(١) «اسبران» فى مصطلح حكومة محمد على باشا هو الطالب الذى تخرج من المدرسة حديثا وألحق بوظائف الحكومة مباشرة تحت التجربة .

(٢) من ديوان المدارس الى منظم مديريات بلاد السودان فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦٠ (٩ يونيه سنة ١٨٤٤) ، دفتر رقم ١ ج ١ ديوان المدارس عربى ، ص ١١ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوى فى ٦ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (٥ نوفمبر سنة ١٨٤٥) دفتر رقم ٢١ ج ٢ ؛ ديوان المدارس عربى ؛ مكاتبة رقم ١٣٤ ، ص ٤٨٢ . محفوظات عابدين .

(٤) من ديوان المدارس الى المطبعة فى ٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٧ م .) دفتر رقم ٩٣ ج ١ ديوان المدارس عربى . مكاتبة رقم ١٣ ، ص ٤٨ ، محفوظات عابدين .

وكان النظام أن يخطر كل ديوانٍ مطبعة بولاق بأسماء من تصل مرتباتهم إلى ألف قرش أولا بأول لدرج أسمائهم فى سجل من ترسل إليهم الوقائع نظير خصم قيمة الاشتراك فيها من مرتباتهم [١] . وابتداء من ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) أحيل توزيع الوقائع الى ديوان المدارس وأرسل إليه من المطبعة « كشف بأسماء أرباب الوقائع ورتبهم ووظائفهم حتى ترسل اليهم [٢] » . وكانت التعليمات تقضى بأن «يخصم من استحقاق كل من هؤلاء المشتركين سنويا مبلغ ٧٧ قرشا و ١١ باره سوى كان يرد لهم وقايع أم لا حيث من كل معلوم متى ظهرت حوادث فى أى سنة كانت وطبع وقايع يجرى نشرها لكافة المستخدمين المستحقين [٣] » .

بقى هذا النظام متبعاً فى توزيع الوقائع المصرية الى سنة ١٨٥٢ م فبطل العمل به فى عهد عباس الأول. وذلك أنه كان ذات يوم يفحص كيس البريد فى قصره فألفى ملفا كبيرا من أعداد الوقائع المصرية ففضّه فإذا به يجد أن بعض الأعداد مرسل إلى بعض خدمه ممن كانت مرتباتهم تبلغ ألف قرش فأكثر فأصدر أمرا يقول فيه :

« لقد وجدت فى هذه المرّة ملفا من الجرائد داخل كيس البريد ولدى إمعان النظر فى أسماء المرسلة اليهم الجريدة وجدت أن بعضها مرسل لجماعة أمّية وسفلة مثل حسن أغا وكيل الخرج وفيض الله أغا الطاهى ومن الجملة موسى اليهودى الآلاتى فلما رأيت ذلك خجلت من نفسى ورأيت أن إرسال الجريدة إلى أمثال فيض الله أغا وحسن أغا من الأمية والجهلة الذين لايعرفون معنى الجريدة أمر غريب جدا لاسيما موسى اليهودى الآلاتى فقد عددت ارسال الجريدة له ذلا زائدا وأنه وإن تبين لى لدى السؤال ان من الأصول المتخذة إرسالها لمن له ماهية قدرها ألف قرش ولكن هذه الأصول إجبارية والإجبار

(١) من ديوان المدارس الى المطبعة فى ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ مارس سنة ١٨٤٥) ، دفتر رقم ١١ ج ٤ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٤٥٠ ، ص ٣٠٣٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى الديوان الخديوى فى ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) دفتر رقم ٨٥ ج ٤ ، مدارس عربى ١ ، مكاتبة رقم ٣٢٣ ، ص ١٢١٤ ، محفوظات عابدين

(٣) من ديوان المدارس الى مدرسة الطب البشرى فى ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ مارس سنة ١٨٤٥)

نوع من الظلم . فاضطررت لأن أعرف حقيقة هذه الأصول لتلافى الأمر وإفراغه فى قالب آخر فكتبنا لكم هذا الكتاب لتبادروا بالاهتمام بإخبارنا وإعلامنا متى وضعت تلك الأصول ومن أى تاريخ هى معتبره بعد تحقيق ذلك . ولأجل أن تحدثوا صورة مستحسنة بغير هذا الوجه فى مجلسكم بحق جريدة الوقائع التى تطبع وترسل لمن يطلبها ويرغب فيها ويعلم بها وأن تعرفونا بما تضعونه بهذا الخصوص» [١] .

وبعد ذلك بشهرين تقريبا تسفر مناقشات مجلس الأحكام [٢] عن قصر الاشتراك فى الوقائع على ”الحائزين على رتبة فريق ورتبة ميرميران ورتبة ميرلوا ورتبة ميرالاى“ فقط ، ويصدر أمر عباس الأول بذلك فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٥٢ [٣] . وفى هذا ما يوضح الفرق بين محمد على وعباس . فان عباسا عز عليه أن يقرأ صحيفة الحكومة الطهاة والموسيقيون ، بل وحرم منها أوساط موظفى الدولة وهم الصفوة المتعلمة منها ، على حين أن محمدا عليا أجبرهم جميعا على قراءتها . وما ذلك إلا لأنه كان يشعر بأنه إنما يكوّن جيلا جديدا من أبناء مصر ، وأنه إنما يخلق عصرا جديدا من عصور تاريخها ، وكان لهذا يهمه أن تصل فكرته الى أذهان عامة الشعب حتى يقتنعوا بسياسته ويتشبعوا بروح عصره الحديث فيعاونوه على تحقيق ما أراد للمدنية المصرية من تجديد .

القرآن الكريم

إذا كان علماء الأزهر قد حرَّموا طبع كتب الدين فقد كان أولى بهم أن يحرموا طبع القرآن. وقد ظل طبع القرآن محرما بمقتضى فتاوى العلماء الى تاريخ متأخر من عهد محمد على [٤] .. كان ذلك بناء على حجج واهية كمنافاة مواد الطبع للطهارة ، وكعدم جواز

(١) من عباس الأول الى مجلس الأحكام فى غرة ذى الحجة سنة ١٢٦٨ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٢) ، دفتر رقم ٤٨٤ معية تركى ، وثيقة رقم ٦٠ ، ص ١٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) ورد رد مجلس الأحكام على الأمر السابق الى المعية فى ٢٧ محرم سنة ١٢٦٩ (٩ أكتوبر سنة ١٨٥٢ ، نفس المرجع السابق .

(٣) نفس الدفتر السابق ، وثيقة رقم ٤٩٧

(٤) Lord Lindsay, *Letters on Egypt, Edom, and the Holy land*, Vol. I, P. 60.

Paton, *A History of the Egyptian Revolution*, Vol. II, P. 245.

ضغط أيات الله بالآلات الحديدية ، وكاحتمال وقوع خطأ فى طبع القرآن . وقد كانت هذه المعارضة من طبيعة الأشياء فقد كان فن الطباعة جديدا فى مصر ولم يكن هؤلاء العلماء قد عرفوا بالضبط ماهيته ، وكانوا هم ضحية عصر رجعى متأخر فرضه عليهم وعلى البلاد حكامها الأتراك السابقون . ومع ذلك فلو أنا وازنا بين معارضتهم للطباعة ومعارضة رجال الدين المسيحى فى أوربا لكانت نتيجة الموازنة فخرا لعلماء الإسلام .

ولم يكن طبع القرآن ضروريا لمشروعات محمد على الاقتصادية والسياسية ، فآثر أن يوافق العلماء فأحجم عن طبع القرآن . على أن عدم طبع المصحف لم يكن من الأمور الطبيعية التى يمكن أن تستمر . فالمصحف هو أول كتاب إسلامى يجب أن ينتشر . وكان الباشا ذا عاطفة دينية قوية كانت خليقة أن تحفزه إلى جعل المصحف فى يد كل مسلم وليس لذلك من وسيلة غير طبعه وكانت أجزاء القرآن لازمة لتلاميذ مدارسه ولم يكن من الممكن الاعتماد على النسخ الى ماشاء الله . ثم ان وقوف العلماء ضد رغبات الهيئة الحاكمة لم يكن من تقاليدهم منذ قرون مضت ، ولعلهم ألفوا الطباعة وفهموا ما تنطوى عليه فلم يجدوا مبررا للاستمرار فى تحريمهم طبع القرآن . وأيا ما كان السبب فقد دفع محمد على باشا مخطوط القرآن الى مطبعة بولاق ووافق العلماء على طبعه .

أما تاريخ هذا الحادث الهام فهناك من القرائن ما يجعلنا نرجح أنه كان فى سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) . نشر فى أحد أعداد الوقائع فى ٨ يناير سنة ١٨٣٢ الخبر التالى :

«محمود أغا ناظر القلمخانة قدم عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنه سئل عن كمية ما يلزم لتلاميذ القلم المذكور من أجزاء القرآن الكريم ومن سائر اللوازم فأجاب بأنه يلزم لهم أربع ختمات وستون لوحا فقال أهل المجلس ينبغى أن يحرر علم من طرف حضرة بك أفندى ناظر الجهادية إلى عمر أفندى ناظر المهمات بأن يصرف الأشياء المذكورة للتلاميذ حيث كانت لازمة لهم [1] » .

ويؤخذ من هذا الخبر أن عدد تلاميذ هذه القلمخانة أو المدرسة كان ستين تلميذا بدليل أن ناظرها طلب من الجهادية ستين لوحا ، اذ لا بد لكل تلميذ من لوح خاص به .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٣٨ الصادر فى ٤ شعبان سنة ١٢٤٧ (٨ يناير سنة ١٨٣٢)

ومع ذلك فقد طلب أربعة مصاحف ، مما يدل على أنها كانت مصاحف مخطوطة كانت توضع فى يد المعلمين والعرفاء دون التلاميذ .

وبعد ذلك بسنة واحدة وبضعة أشهر أى فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٣٣ تصدر المعية السنية أمراً إلى حبيب افندى ترجمته :

« إنه بمناسبة طبع المصحف الشريف يلزم استقدام ناظر المطبعة وسؤاله عما إذا كانت بعض أجزاء المطبعة مصنوعة من جلد الكلب أم لا وترسل الإفادة عن ذلك [1] » .

ويؤخذ من هذا الأمر أن طبع المصحف "مناسبة" جديدة ، وعلى ذلك يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان أن طبع القرآن فى مطبعة بولاق حدث فى ذى القعدة سنة ١٢٤٨ (أبريل سنة ١٨٣٣) . ويبدو من الوثيقة أيضا أن العلماء اعترضوا على طبعه هذه المرة أيضا وأنهم أقاموا اعتراضهم على أن آلة الطبع بها أجزاء مصنوعة من جلد الكلب ولذا كلف حبيب افندى استدعاء ناظر المطبعة وسؤاله فى ذلك .

وروى خبر طبع المصحف الشريف ممن اطلعنا على كتاباتهم من المؤرخين المعاصرين "باتون Paton" . قال إن الباشا أمر بطبع المصحف وبعد أن طبع أمر الشيخ التميمى مفتى الديار المصرية وقتئذ بوضع خاتمه عليه حتى يكون بيعه وتداوله أمرا مشروعا ، فمهره الشيخ بخاتمه وبيع . قال الراوى تعليقا على هذا الحادث : « وهكذا كان الصراع مستمرا بين الوالى ذى التفكير الحر وبين العلماء ذوى التفكير الرجعى [2] » .

على أن وقوع بعض الأخطاء المطبعية فيما طبع من المصاحف أعطى فرصة لعلماء الأزهر لأن يستغلوا ضعف عباس الأول فأصدر أمره فى مايو سنة ١٨٥٣ بمصادرة المصاحف المطبوعة وتحريم بيعها وتداولها ومعاقبة من يتجاسر على ذلك . ووزع منشور عمومى بذلك هذا نصه :

« من حيث إن بيع وشرى المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً ومن الوجوب منع ذلك منعا كلياً فقد تحرر عموما بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك وإذا حصل

(١) الى حبيب افندى فى آخر ذى القعدة سنة ١٢٤٨ (٣٠ أبريل سنة ١٨٣٣) دفاتر المعية تركى دفتر رقم ٥٠ ، وثيقة رقم ٥٣٧ ، ص ٩٤ ، محفوظات عابدين .

(٢) Paton, *op. cit.*, Vol. II, P. 245.

تجاسر من أحد فى مبيع المصاحف المطبوعة يصير ضبطه ويجرى معـه ما تقتضيه الأصول[١] » .

ويظهر أن كثيرين تجاسروا على ذلك رغم ما وقع من عقوبات فصدرت إفادة من المعية الكتخداوية لمحافظة الاسكندرية فى السنة التالية (١٨٥٤ م) بإعدام المطبوع من المصاحف هذا نصها :

« إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراها لكثرة غلطاتها ولحاتها وتحريف كتابتها فى جملة مواضع فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعا . وأما ما يجرى فى حق من يضبط معه مصاحف مثل ذلك فيما أن ما وجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحدا معهم مصاحف مثلذلك يجرى مجازاتهم بحسب ما يتضح[٢] » .

وجمعت المصاحف المطبوعة وصودرت فى ديوان الداخلية ، ويظهر أن إعدامها « بالوجه المستحسن شرعا» كانت مشكلة لم يستطع الديوان حلها فأبقى المصاحف المصادرة فى مخازنه . حتى إذا كان عهد سعيد باشا كتب ديوان الداخلية إليه فى سبتمبر سنة ١٨٥٨ يسأله عما يعمل بتلك المصاحف ومن رد سعيد باشا على كتابات الداخلية[٣] نجمع المعلومات الآتية :

كان عدد المصاحف المطبوعة المصادرة ٢٦٩ مصحفا . وقد أراد سعيد أن يصرف بعضها لتلاميذ المدرسة الحربية ، فجمع العلماء وعرض عليهم الأمر فأفتوا « أنه يمكن تصحيحه » .وعلى ذلك أرسل إلى المدرسة الحربية « إثنين وخمسين مصحفا وتصححوا

(١) دور عمومى من كتخداى باشا فى ١٧ شعبان سنة ١٢٦٩ (٢٥ مايو سنة ١٨٥٣) مقيد بوجه ٨٧٢ من جزء خاص أقاليم . دفاتر قيد الأوامر . وايضا دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس أحكام ص ٢٦٤ .

(٢) أفادة نمرة ٣٤٧ من المعية الكتخداوية لمحافظة الاسكندرية فى ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤) وجه ١٣١ دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين .

(٣) أمر من سعيد باشا الى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤ ، دفتر قيد الأوامر رقم ١ ٢ ج ١ ، وصورته فى دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين وكل المقتبسات الواردة فى الفقرتين التاليتين مأخوذة من هذا الأمر .

بها لزوم التلامذة » أما باقى المصاحف فقـد « صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعى الشيخ عبد الباقى الجارى نسخ تاريخ ابن خلدون بمعرفته لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميرى » وقد صحح لغاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٨٥٨) مائة وخمسين مصحفا وتكلف تصحيحها ٣٣٠٠ قرش . و « تحت التصحيح عشرة مصاحف يخلصوا فى ظرف شهر وتكاليف تصحيحهم ٣٠٠ قرش » وبقى « سبعة وخمسين مصحفا لم صار تصحيحهم وبوجه المقايسة يخلصوا فى ظرف أربعـة شهور وكسور ويصرف على تصحيحهم ١٢٩٠ قرشا . أى أنه أنفق ٤٨٩٠ قرشا فى تصحيح ٢١٧ مصحفا . فيكون المصحف الواحد قد تكلف تصحيحه ٢٢,٥ قرشا تقريبا .

ثم إن شخصا يدعى الحاج حسن « استعرف على ماية أربعة وثلاثون مصحف من ضمن ما صار تصحيحه » وقال إنها تعلق شخصين وكلاه عنهما فى مطالبة الحكومة بها ، أحدهما يدعى الحاج عثمان وله ١٠٨ مصاحف ، والآخر يدعى الحاج أمين وله ٢٦ مصحفا . وقد طالب الحاج حسن هذا بأن يستولى على مصاحف موكليه « بدون أن يدفع ماخصهم من مصاريف التصحيح البالغ قدره ألفين وثمانمائة قرش بدعوى عدم الاقتـدار وأنه لو كان صار إعطاهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفته » وقد استفتى ديوان الداخلية العلماء فى هذه الدعوى فأفتوا « بأن حيث ما كان صُرف للتصحيح بدون استئذان أصحاب المصاحف فلا يلزمهم شرعا » وقد أمر سعيد باشا بأن يصحح جميع المصاحف الباقية « وقيمة المصاريف تخصم بالأبعادية ابتغاء مرضات الله تعالى » أى أنها تصحح على نفقة الحكومة . كما أمر بإعطاء ما تثبت ملكيته لأصحابه دون أخذ نفقات التصحيح منهم ، أما الباقى فيوزع على « المحلات الطاهرة للتلاوة فيه[١] » ، أو يصرف لتلاميذ المدارس وأولاد المكاتب متى كان لازما لهم[٢] .

(١) أمر من سعيد باشا الى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤ ، دفتر قيد الأوامر رقم ١ ٢ ج ١ ؛ وصورته فى دفتر مجموع أمور ادارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين .

(٢) كينار الأمر السابق أى حاشيته .

وتوالى طبع المصحف بعد ذلك فى مطبعة بولاق دون معارضة من جانب العلماء . وقد بلغ من العناية بطبع القرآن أن خصص جزء من مطبعة بولاق لطبعه خاصة وعرف باسم " مطبعة المصحف الشريف " وكان لها رئيس مستقل . وقد شغل هذه الوظيفة رجل اسمه عبد الرحمن افندى فى سنة ١٨٤٥م[١] .

الأوراق الحكومية

كانت أوراق الحكومة تطبع فى مطبعة بولاق . فدفاتر الدواوين والمصالح الحكومية المختلفة كانت تطبع فيها ولا يزال كثير من هذه الدفاتر موجودا فى دور المحفوظات المصرية وهو على درجة كبيرة من إتقان التسطير والتقسيم و إتقان الصناعة مع كبر الحجم .

ومن أهم الأوراق الحكومية التى طبعت بمطبعة بولاق أوراق التمغة وقد صدر أمر الباشا بطبعها فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥[٢]) وقد اشتمل هذا الأمر على فئات هذه الأوراق وهى تتراوح بين ١٥ بارة للعرضحالات التى تقدم من الأرياف إلى ١٥٠ قرشا للسند الذى تبلغ قيمته من ١٠٠,٠٠٠ قرش إلى نهاية الأعداد[٢] . وطبع بها تذكرات السكك الحديدية بعد إنشاء تلك السكك وجعلها فى متناول الناس نظير أجور معلومة .

مقامات الموسيقى

بدئ فى طبع مقامات الموسيقى فى مطبعة بولاق فى فبراير سنة ١٨٣٢ ، وكانت كيفية ذلك أن ديوان الجهادية لسبب ما قد يكون الرغبة فى تيسير تعليمها لفرق الموسيقى الملحقة بالجيش ، أرسل إلى رئيس الموسيقيين يسأله فى إمكان طبع نوطات الموسيقى فى المطبعة وانتهى الأمر بطبعها . ورد فى محضر اجتماع مجلس الجهادية بجلسته التى عقدت فى غرة شعبان سنة ١٢٤٧ (٥ يناير سنة ١٨٣٢) ما يأتى :

(١) دفتر رقم ١١ ، ديوان المدارس عربى ، وثيقة رقم ٤٥٦ ، ص ٣٠٤٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) أمر من محمد على باشا الى عموم الجهات فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية ، كراسة رقم ٣٧ ، ص ٧٣٣ ، محفوظات عابدين .

« رئيس الموسيقيين قدم صحيفة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه أرسلت إليه خلاصة سئل فيها هل يصح طبع مقامات هذا الفن أو لا ، فأجاب الآن بأن ذلك ممكن وموجب لسهولة التعلم ، ولكن ينبغى أن يجعل أحد ممن أتقنوا هذه الصناعة مأمورا على تصحيحها وقت الطبع . فقال أهل المجلس إن الرئيس المذكور يقول إن طبعها ممكن وموجب للسهولة فى التعليم ، فينبغى أن يحرز إليه علم من طرف حضرة بيك أفندى ناظر الجهادية بأن ينتخب أحدا من الموجودين فى المحروسة أو فى البنادر و يعرض أمره ليباشر فى طبعها عنده . وترسل إليه ملزمة لأجل طبعها . و يحرر علم آخر إلى حضرة محمد بيك مير اللوا بأنه حين يؤتى بالرجل المرقوم لأجل التصليح وتطلب منه الملزمة من طرف مقدم هذا الإنهاء يرسل إليه ملزمة من حجر كما استقر الرأى على هذا[١] » .

نقد مطبوعات بولاق

يشتمل نقد تلك المطبوعات على ناحيتين — الأولى عملية خاصة بما تحتوى عليه من المعلومات . والثانية فنية تتناول فن الطباعة كما يبدو فيها .

أما الناحية الأولى فهى خارجة عن موضوع بحثنا و يكفينا فيها إشارة الى أن تلك المطبوعات كانت آخر ماوصل إليه العقل البشرى من الحقائق فى ذلك الوقت . وقد كانت هذه الكتب تنقل من لغاتها الأصلية التى كانت الفرنسية فى الأعم الأغلب بكل دقة ومهارة . وقد كان الكتاب يمر بخطوات يؤمن عليه بعدها الخطأ . فقد كان يقوم بترجمة الكتاب شخص يجيد موضوعه و يجيد اللغة المكتوب بها . ثم يسلم الكتاب إلى "المحرر" ومهمته مقابلة الترجمة على الأصل وضبط المصطلحات العربية فيه على المصطلحات الأفرنجية الأصلية . وقد كانت طبقة المحررين عادة من متخرجى المدارس الحديثة . ثم بعد ذلك يسلم إلى "المصحح" وهو من علماء الأزهر ومهمته إصلاح لغة الكتاب وضبط ألفاظه وتراكيبه وتحليته ببعض مظاهر البلاغة العربية[٢] . وهكذا يمر الكتاب بعدد من الخطوات كانت كافية لتنقيته من حيث المعرفة واللغة .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٤٩ الصادر فى ٦ رمضان سنة ١٢٤٧ : (٨ فبراير سنة ١٨٣٢) .

(٢) St. John, *Egypt and Mohammed Ali,* Vol II p. 402.

جورجى زيدان — تاريخ آداب اللغة العربية ج ٤ ص ١٨٦ و ٢٠٤ و ٢٠٥

وهناك بعض الوثائق الرسمية توضح شدة عناية محمد على بدقة الترجمة وصحة المعلومات ورقى الأسلوب نورد بعضها على سبيل الاستشهاد فيما يلى :

نشر فى أحد أعداد الوقائع المصرية الخبر الآتى :

«فى ٢٠ جماد الأول سنة ١٢٤٨ قرر مجلس الجهادية بناء على ماورد على مجلس المشورة من مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشريح الذى ترجمه بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعه أفندى وهرقل البكباشى واتضاح صحتها ويصرف للتلاميذ للانتفاع بما فيه[1] » .

وواضح من هذا الخبر أن المجلس لم يوافق على طبع الكتاب إلا بعد أن راجعه رجلان أحدهما كان أعلم أهل زمانه باللغة الفرنسية واتضحت صحته .

ونشر فى عدد آخر من الوقائع ما يأتى :

« قرر مجلس الجهادية فى ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧هـ بناء على التماس سريوس أفندى المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولى النعم بطبعه بعد ترجمته واصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة ويكون بمعيته رجل خبير باللغات الثلاث[2] » .

وليس أشد من هذا عناية بالتنقيح والتصحيح .

ثم أمر من محمد على باشا إلى مختار بك ناظر ديوان المدارس ترجمته :

« قد اطلعت على عبارات ونكت الجزء الشامل للباب الثانى من روضة العمران وإنه لتباين تلك العبارات لمزاج السير المتخذ فى هذا الوقت وكذلك لعدم عذوبة عباراته بلغاتنا مثل عبارة ”محبي النجاح“ يرى منه أنه لغة أجنبية فلذلك يرى أن طبع وتمثيل

(١) الوقائع المصرية : العدد ٤٤٦ الصادر فى غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٣٤٨ الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير سنة ١٨٣٢) .

ذلك قابل للاعتراض . فلهذا لزم إعادته لأجل إدخال العبارات السلسة وإحالة ذلك إلى جناب نوبار وإفادته بما يتراءى وبعد إجراء ما يلزم لذلك يجرى إعادته لطرفنا ثانيا إذا بدا بأن تلك العبارات لا يتلاحظ منها مساس . وأن ما أبديناه يترتب عليه عدم فهم كل من اطلع عليه لدقة عباراته وعمق نكته . وحيث إن تلك الكتب والعبارات واضحة الغاية لأربابها وأنه سيقع هذا الكتاب فى يد الأوروباويين ونكته وعباراته لا يخفى فهمها عليهم وعلى كل يلزم دقة الالتفات لمنع حصول اللغط فى هذا الأمر على وجه ماسبق توضيحه[1] » .

وهذا الأمر يوضح لنا العناية الفائقة باللغة والأسلوب ، فقد عرض الكتاب على الباشا لإصدار أمره بطبعه فلم يوافق على ذلك لما رآه من غرابة الأسلوب فأعاده لتنقيح لغته .

وفى صفر سنة ١٢٦١ (مارس سنة ١٨٤٥) ينتهى أحمد افندى كامل من ترجمة كتاب الاستحكامات فيكتب ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن يطلب أن تختار المدرسة « شخصا عارفا بالفرنسية والعربية كذلك » لمقابلة الكتاب مع مؤلفه[2] .

وفى جمادى الأول سنة ١٢٦١ (مايو سنة ١٨٤٥) يكتب ناظر مدرسة الطوبجية إلى ديوان المدارس بأن كتاب الاستاتيك قد تمت ترجمته فيحيله الديوان إلى بيومى افندى لتصحيحه [3] .

وفى رجب سنة ١٢٦١ (يوليه سنة ١٨٤٥) ينبه ديوان المدارس على خليفة افندى بالحضور إلى مدرسة الألسن يومين من كل أسبوع « ليصحح الكتاب المحال إليه[4] » .

(١) أمر من محمد على باشا الى مختار بك ناظر ديوان المدارس فى ١٧ المحرم سنة ١٢٥٣ (٢٣ أبريل سنة ١٨٣٧) دفتر ٨٩ ، دفاتر قيد الأوامر التركية ، ص ٢٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى مدرسة الألسن فى غرة صفر سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، دفاتر ديوان المدارس عربى ، ص ٣٠٠٦ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى بيومى افندى فى ١٩ جمادى الأول سنة ١٢٦١ هـ ، دفتر رقم ١٢ ج ٥ مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٥١٨ ، ص ٢٣٦٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) من ديوان المدارس الى مدرسة الألسن فى ٤ رجب سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٣ ج ٦ مدارس عربى مكاتبة رقم ٥٧٣ ، ص ٢٧٩٢ ، محفوظات عابدين .



الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى
رائد حركة التأليف والترجمة والنشر فى مصر الحديثة

واتبع هذا النظام حتى مع مشاهير العلماء والمترجمين الذين كان لا يطبع كتاب فى فنهم إلا إذا راجعوه وأجازوه من أمثال الشيخ رفاعه رافع و بيومى افندى فقد ترجم بيومى افندى حجة الرياضيات فى عصره كتاب "حساب المثلثات" ، فاحيل الكتاب إلى الشيخ ابراهيم الدسوقى ليصححه من حيث اللغة (١) .

ولم يعف الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى نفسه من إحالة ما ترجمه من الكتب على من يقوم بمراجعتها ففى ١٥ أبريل سنة ١٨٣٤م يكتب محمد على باشا إلى خورشيد بك يقول:

« اطلعت فى المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩هـ على أن مختار بك أعلم المجلس أن كتاب الجغرافية الذى ترجمه الشيخ رفاعه من الفرنسية إلى العربية كتاب نفيس يستفاد منه وانه إذا طبع فإن فوائده لا تعد، وأنه سيصححه ومن حيث ان أطلسه لم يترجم بعد فقد وصى الشيخ المذكور أن يعجل بترجمته وانه إذا أعطى لتلاميذ المدارس فانه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعلقون طبع قدر الف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب على إرادتنا . و بما أن هذا الكتاب لازم ونافع وفيه فوائد كلية وأن المير المومى إليه سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنهاه . ولكن يلزم أن نرى ذلك الكتاب أولا و بعده نجيبكم بالذى يقتضى فارسله لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعى أن يعجل بترجمة أطلسه كما هو مقتضى ارادتنا فبادروا لإجراء ما ذكرنا على الوجه المسطور كما هو مطلوبنا (٢) » .

أما عن الناحية الثانية فيمكن أن نقول إن مطبوعات بولاق كانت منذ إنشاء المطبعة على جانب عظيم من الإتقان . فالطبع صحيح و يندر — باستثناءات قليلة — أن نجد فى الكتاب على طوله أخطاء مطبعية . ثم أن الصفحات مرقمة بانتظام . وملازم الكتاب كذلك مرقمة . وليس من نقد على هذه المطبوعات من الوجهة الفنية إلا ما وجهه إليها "رينو Reinaud" من أنه لا يوجد بها زخرفة فى مقدمة الكتاب وليس بالكتب صفحة أولى

(١) من ديوان المدارس الى مدرسة المهندسخانة فى غاية رجب سنة ١٢٦٣ هـ ، دفتر رقم ٦٤ ، ج ١١ مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٦٦٥ ، ص ٣٩٦٣ ، محفوظات عابدين .

(٢) من الجناب العالى الى خورشيدبك فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ ، دفتر رقم ٤٨ من دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة من المعية الى الجهادية والآلايات والمدارس ، وثيقة رقم ٤٦٠ ، محفوظات عابدين .

بها اسم الكتاب واسم المؤلف على نحو ما كان معروفا فى الكتب الأفرنجية وقتئذ وما زال[١] ولكن هذا النقد يوجه إلى المؤلفين لا إلى المطبعة وفن رجالها . فلو أنهم رتبوا كتبهم بهذه الصيغة لنفذها عمال المطبعة عند طبع الكتب . والدليل على ذلك هو أن أول كتاب طبع بالمطبعة وهو القاموس الإيطالى العربى خال من هذا النقد فهو منظم من حيث الفن كأحسن ما يكون كتاب أفرنجى فى الوقت الحاضر . ففى أوله ورقة خاصة باسمه واسم المؤلف ثم مقدمة قصيرة بقلم المؤلف فى ورقة خاصة منفصلة تماما عن مادة الكتاب . ثم ورقة بيضاء كتب فى وسطها " الجزء الأول " ثم يبدأ الكتاب بنظام دقيق[٢] . وهذا النظام أيضا متبع فى ثانى كتاب طبع بالمطبعة وهو كتاب " صباغة الحرير" إلا أن هذا راجع إلى المؤلف فقد كان القس روفائيل راهب مؤلف الكتابين ذا ثقافة أوروبية واشتغل بالترجمة زمن الحملة الفرنسية فظهر ذوقه فى كتبه وأداه عمال المطبعة أداء حسنا . أما المؤلفون المصريون الذين أصدروا مطبوعات المطبعة بعد ذلك فقد كانت ثقافتهم الغالبة مستمدة من الكتب العربية التى تبدأ بالبسملة وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ثم تسترسل فى ذكر الغرض من الكتاب وتاريخ تأليفه ويأتى اسم الكتاب واسم مؤلفه فى سياق ذلك بشكل مستتر مغمور . فظهر هذا الذوق الأزهرى القديم فى مطبوعات المطبعة إذ جاءت كتبها بهذا النظام ، والمؤلفون هم المسئولون لا المطبعة ولا الطباعين .

قوائم تلك المطبوعات

أما مطبوعات بولاق فى عهد محمد على فلا يمكن حصرها أو إحصاؤها على وجه الدقة حصرا يمكن الإنسان أن يطمئن إليه . فأول قائمة بهذه المطبوعات عملها هامر Hammer فى كتابه " تاريخ الإمبراطورية العثمانية[٣] " . وهى قائمة تحتوى على ٣٨ كتابا هى أول ما طبع ببولاق مرتبة حسب تاريخ طبعها . ثم أصدر رينو Reinaud فى أحد أعداد

---

(١) Reinaud, *Journ. Asiat.* Serie 2, Tome 8, 1831, p. 344

(٢) توجد نسخة من هذا القاموس فى مكتبة تيمور باشا الملحقة بدار الكتب المصرية .

(٣) Hammer, *Histiore de l'Impire Ottoman*, Tome XVI P. 409—14

المجلة الاسيوية سنة ١٨٣١ [1] قائمة أخرى بها ٥٥ كتابا مرتبة حسب الفنون ومتضمنة فيها ما ورد فى قائمة هامر . ثم نشر بورنج Bowring فى تقريره سنة ١٨٣٧ قائمة أخرى بمطبوعات بولاق زعم أنها مستوفاة وما هى كذلك فى شىء كما أورد أثمان بعض الكتب على سبيل المثال . ثم جمع قائمتى هامر وربنو وزاد عليهما بيانكى Bianchi فى قائمة ثالثة بلغ عدد ما بها من الكتب ٢٤٥ كتابا وكانت هذه آخر قائمة [2] لمطبوعات بولاق وصلت الينا من ذلك العهد وهى تشمل مطبوعات المطبعة إلى سنة ١٨٤٢ .

على أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى ألا نعتقد فى صحة هذه القائمة الأخيرة التى هى أوفى ما وصل إلينا . وذلك لأننا عثرنا على بعض كتب مطبوعة فى بولاق قبل نشرها وليست مدرجة فيها . فمن ذلك كتاب "قانون تعليم العسكر الجهادية" وقد طبع فى مطبعة بولاق فى أوائل شهر صفر الخير سنة ١٢٥٣ (١ مايو سنة ١٨٣٧) كما ورد فى ختامه . وهو كتاب يحتوى على ٨٧ صفحة وبآخره ٣٧ لوحة بها رسوم وقد عثرنا عليه فى كتب الفن الحربى بدار الكتب المصرية [3] ثم كتاب "تحفة القلم فى أمراض القدم" تأليف محمد عبد الفتاح بعثة ١٨٢٦ وقد طبع فى بولاق سنة ١٨٣٧ [4] . فهذان كتابان طبعا بالمطبعة فى ذلك العهد ولم يردا فى تلك القائمة وهذا كاف للتشكيك فى كمالها . ثم اننا قد عثرنا على قوانين مطبوعة فى المطبعة فى ذلك العهد أيضا واطلعنا عليها ولم نجدها فى تلك القائمة على ضخامة حجمها وكثرة عددها [5] .

ثم إن هناك أراء مختلفة تقول بطبع بعض الكتب فى المطبعة ولم نعثر لنسخ منها أو لذكر لها على أثر . فهناك قول بأن تاريخ الجبرتى طبع بالمطبعة فى عهد محمد على باشا كما أن هناك رأى آخر يقول بطبع قاموس الفيروز بادى بها فى عهده أيضا . كما سمعنا عن كتاب روضة العمران ولم نره .

---

(١) *Journ, Asiat.* Serie 2, Tom VIII, 1931, P. 333—344

(٢) *Journ. Asiat.* Serie 4, Tome II 1843 , P. 31.

(٣) موجود فى دار الكتب المصرية بنمرة ٢٤ فنون حربية .

(٤) الأمير عمر طوسون — البعثات العلمية فى عهد محمد على (١٩٣٤) ص ٦٣

(٥) يوجد كثير من هذه القوانين فى دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

أما عن تاريخ الجبرتى فقد قيل إنه طبع وبعد أن تم طبعه أو كاد وقف الباشا على ما فى الكتاب من طعن على سياسته فأمر بحرق نسخه كلها فحرقت . على أنه من غير المعقول أن يكون هذا التاريخ طبع على النحو السابق إذ لو كانت النسخ قد أعدمت لكان من باب أولى إعدام المخطوط ولاستحال بعد ذلك أن يصل إلينا الكتاب . ثم إن أول طبعة فى متناول أيدينا من الجبرتى وهى التى طبعت فى سنة ١٨٧٩ ليس بها ما يشير إلى أن الكتاب طبع من قبل . ثم إن محمد على ما كان ليصدر أمره بطبع كتاب دون فحصه وتمحيصه حتى يعود فيأمر بحرق نسخه بعد الطبع . وقد حدثنى أستاذى المرحوم عبد الرحيم محمود عن والده الشيخ محمود مصطفى الذى كان رئيس مصححى مطبعة بولاق ومصحح تاريخ الجبرتى عند ما طبع سنة ١٨٧٩ قال إن مخطوط الجبرتى ظل مختفيا طوال عصر محمد على وخلفيه الأولين ثم ظهر المخطوط فى عهد اسماعيل وقدرت أهميته فقدم للطبع بمطبعة بولاق . ولما بلغ الطبع آخر المخطوط ووجد به نقد شديد لمحمد على باشا وانتقاص من إصلاحاته خشى حسين بك حسنى ناظر المطبعة حينئذ أن يطبعه وأشفق على نفسه من إتمام طبعه . قال وبعد استشارة الحكومة حذفت بعض الألفاظ النابية مما كتبه الجبرتى وأبقى كثير من النقد وهو ما زال فى متناول أيدى الناس الآن مطبوعا فى نسخ الكتاب . قال وكان اختصار هذا الجزء من الكتاب وحذفه تحت إشراف والده الراوية الأول لهذا الخبر ورئيس التصحيح بالمطبعة حينئذ . قال الراوى وبعد أن تم الاختصار والطبع على هذا النحو أحرق مخطوط الكتاب بأمر الحكومة حتى تقضى على ما لم تسمح بنشره من الكتاب إلى الأبد . فهذه الرواية تثبت أن الجبرتى لم يطبع فى عصر محمد على ولو قد حصل طبعه فى ذلك العصر لكان هذا معلوما للشيخ محمود مصطفى الذى أشرف على طبع الكتاب . ثم أن هذه الرواية تلق بعض الضوء على مصدر ذلك الخبر المكذوب . فمن المعقول أن يكون تردد حسين بك حسنى فى طبع الكتاب ثم حذف بعض عباراته قد أرجع خطأ إلى عصر محمد على فظن الناس أن الكتاب كان قد طبع فى عصر محمد على باشا وأحرق .

أما قاموس الفيروز بادى فلم يطبع أيضا فى عهد محمد على إذ لو كان قد طبع لبقيت نسخه للآن لأنه ليس مما تحرق نسخه أو تباد . وأقدم نسخ عربية للقاموس ترجع إلى عصر اسماعيل . أما أصل الرواية فيرجع إلى أن هذا القاموس طبع مترجما للغة التركية

فى عصر محمد على[1] . وقد طبع عن نسخة طبعت قبل ذلك فى القسطنطينية فى تاريخ ما بين سنتى ١٨١٤ و ١٨١٧ باسم "الاقيانوس البسيط فى ترجمة القاموس المحيط" . فالقاموس إذن طبع بالتركية فى عهد محمد على ، أما بالعربية كما وضعه الفيروز بادى فلم يطبع فى ذلك العهد وعلى هذا النحو يجب أن تصحح رواية طبعه . وقد حاول الدكتور "بيرون Perron" طبعه بالعربية فى عهد محمد على على نفقته الخاصة ولكنه لم يوفق فقد تأخر أمر الباشا بطبعه فلم يطبع[2] .

أما "روضة العمران" فقد قرأنا فى تقويم النيل أنه طبع سنة ١٨٣٧ بمطبعة بولاق . وعثرنا على بعض الأوامر الرسمية التى تثبت أن الكتاب وضع باللغتين العربية والفرنسية ، ولكنا لم نعثر على نسخة منه على طول ما بحثنا عنها .

وقد قرر بيانكى فى سنة ١٨٤٣ أنه لا توجد بمصر مجموعة كاملة من مطبوعات بولاق ولذلك يتعذر عمل قائمة كاملة صحيحة بها[3] . و إذا كانت هذه هى الحال فى ذلك التاريخ المتقدم فأنه من الأولى أن يتعذر إن لم يكن يستحيل عمل هذه القائمة الكاملة فى الوقت الحاضر .

أثمان مطبوعات بولاق

اختلفت القواعد التى اتبعت فى تحديد أثمان مطبوعات بولاق على حسب أنواع المطبوعات ، فمنها ما كان غالى الثمن لا يقدر إلا القليلون على شرائه ومنها ما كان يوزع بالمجان .

أما أثمان الكتب فقد كانت تتراوح بين كسر من القرش و بين مئات من القروش . فكتاب "رسالة فى علاج الجرب" (١٢٥١هـ — ١٨٣٦م) ثمنها ثلاثون بارة[4] على حين أن "روح البيان فى تفسير القرآن" (١٢٥٥هـ — ١٨٤١م) ثمنه سبعمائة قرش . وتتراوح

(١) طبع ببولاق فى سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥) م فى ثلاثة أجزاء ثمنها ٢٦٠ قرشا .

(٢) خطابات الدكتور بيرون للسيو مول . خطاب ٣ و ٤ و ٥ و ٦ .

(٣) المجلة الأسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٤

(٤) القرش أربعون بارة .

أثمان بقية الكتب بين هذين الحدين فبعضها يبلغ قرشا واحدا و بعضها يصل إلى مائة قرش أو مائتين أو يزيد .

والباحث فى أثمان مطبوعات بولاق يلاحظ فيها أن ثمن الكتاب دائما يتناسب مع حجمه وتكاليف طبعه . فالكتاب المكون من ثلاثة أجزاء أعلى ثمنا من الواقع فى جزئين وهذا ثمنه يزيد على الكتاب ذى الجزء الواحد . والكتاب الواحد يزيد ثمنه أو ينقص تبعا لحجمه ونفقات طبعه ومثال ذلك كتاب فى المدفعية طبع مرة بدون رسوم وصور وطبع ثانية برسوم وصور فكان ثمنه فى الحالة الثانية أكبر من ثمنه فى الحالة الأولى . فقد طبع هذا الكتاب باسم "طوبجية بغير إشكال" فى سنة ١٢٤٦هـ — ١٨٣١م وكان ثمنه ٢٤ قرشا و ١٢ باره . ثم طبع فى نفس السنة باسم "طوبجية بأشكال" مزودا برسوم وصور فكان ثمنه ٤٥ قرشا و ١٤ باره . فالكتاب طبع مرتين فى سنة واحدة أى أن تكاليف الطبع كانت واحدة فى الطبعتين ، ومع ذلك فقد كان ثمن الطبعة الثانية ضعف ثمن الطبعة الأولى تقريبا . ولا شك فى أن هذه الزيادة كانت نظير الرسوم والصور التى زادت فى الطبعة الثانية . فثمن أى كتاب كان يحدد تبعا لنفقات طبعه . وعلى ذلك كان الكتاب المحبوك أغلى ثمنا من غير المحبوك ، والمجلد أغلى ثمنا من غير المجلد والكثير الصفحات أغلى ثمنا من القليلها .

ونلاحظ أيضا فى أثمان هذه الكتب دقة متناهية فى تقدير الثمن . فثمن كل كتاب عادة يتكون من عدد من القروش مضافا إليه عدد من البارات ونحن نلمح فى هذه البارات المضافة إلى القروش دقة التقدير . فمثلا "رسالة فى علم البيطارية[1]" ثمنها سبعة قروش وست وثلاثون بارة أى ثمانية قروش تنقص أربع بارات . فهذا التحديد فى عدد البارات المضافة إلى القروش يدلنا دلالة واضحة على الدقة المتناهية فى تقدير الأثمان إذ كان من المعقول جدا أن يجعل ثمن هذه الرسالة ثمانية قروش . ومجرد إضافة البارات إلى القروش فى ثمن كل كتاب قرينة على الدقة . فثمن كتاب المدفعية السالف الذكر أضيف إلى القروش فيه ١٢ بارة وهى تقرب جدا من ربع القرش إذ لا تزيد عنه إلا بمقدار بارتين

(١) طبعت بمطبعة بولاق فى سنة ١٢٤٩هـ — ١٨٣٤ م

وفى اثباتهما دقة كبيرة فى تحديد ثمن الكتاب . وكتاب "تعريف نامة يعنى كتاب فى ترتيب العساكر" الذى طبع ببولاق سنة ١٢٥٤هـ — ١٨٣٩م كان ثمنه ٦٣ قرشا و٣ بارات ، ومعقول جدا أن مبلغ الثلاث بارات هذه كان يمكن إغفاله بجانب ثمن الكتاب وهو ثمن ضخم إذ يبلغ ثلاثة وستين قرشا . ومثل هذا كثير فى أثمان الكتب .

وكان ثمن الكتاب يقدر على أساس نفقات طبعه لا على أساس قيمة العلم الموضوع فيه . فكتب الحرب غالية الثمن جدا مع أنها قليلة الطلب قليلة القراءة و إنما غلاء ثمنها أتى من أن أكثرها به رسوم وصور . وكتاب "مثنوى" وهو عبارة عن أشعار فى الأخلاق والزهد طبع فى ثلاثة أجزاء[1] وكان ثمنه ثلاثمائة قرش وهو ثمن عال مع أن نوع الكتاب ليس مما يكثر طلابه وقراؤه .

على أنا نلاحظ أيضا أن الكتب التركية على العموم أغلى ثمنا من الكتب العربيـة . فكتب الأدب كلها تقريبا تركية وكلها مرتفعة الثمن بلغ ثمن بعضها مائة قرش[2] . ولا يقل ثمن أحدها عن عشرين قرشا بينما الكتب العربية قليل منها ما يرتفع ثمنه إلى هـذا الحد . وأوضح مثال لذلك كتاب كليلة ودمنة فقد طبع بالعربية فى سنة (١٢٥١ — ١٨٣٦) وكان ثمنه ١٧ قرشا و ٣٠ بارة . ثم طبع فى نفس السنة بالتركية باسم "همايون نامة[3]" شعرا ونثرا فى جزء واحد أيضا وكان ثمنه ٦٧ قرشا . فإذا قلنا إن طبعه بالتركية شعرا ونثرا جعله يقع فى ضعف حجمه بالعربيـة ، وكانت نفقات الطبع واحدة لأن النسختين طبعتا فى سنة واحدة ، وجب أن يكون ثمن النسخة التركية ضعف ثمن النسخة العربية أى ٣٥ قرشا ونصف القرش ، ولكنا وجدنا أن ثمنها كان يقرب من أربعة أضعاف النسخة العربية . وهذا دليل على أن الكتب التركية كانت أغلى ثمنا من الكتب العربية بشكل عام .

وغلاء الكتب التركية نعلله بأن تلك الكتب لم يكن لها قراء كثيرون فى مصر و إنما

(١) طبع ببولاق فى سنة ١٢٥١ هـ — ١٨٣٦ م .

(٢) ديوان حافظ جزء واحد طبع ببولاق سنة ١٢٥٠ هـ — ١٨٣٥ م .

(٣) أعطى على شلبى مترجم كليلة ودمنه الى التركية اسم همايون نامه لترجمته كمظهر لاهداء الكتاب الى السلطان سليمان الأول .

كانت تطبع لترسل إلى الآستانة وأزمير وسلانيك لتباع هناك حيث موطن قرائها ، وحيث كانت تباع بأثمان عالية لرواج تجارة الكتب هناك[1] .

وآخر ما يلاحظ فى أثمان الكتب المطبوعة فى مطبعة بولاق هو أن تلك الأثمان كانت على العموم تميل إلى الارتفاع أكثر مما تميل إلى الانخفاض . فألفية ابن مالك كان ثمنها ثلاثة قروش ونصف القرش مع أن ثمنها الآن لا يزيد على قرش واحد . وشرح ابن عقيل عليها كان ثمنه خمسة عشر قرشا مع أن ثمنه الآن لا يزيد على خمسة قروش والكفراوى فى النحو كان ثمنه عشرة قروش وهو لا يزيد على ثلاثة قروش . وكليلة ودمنة كان ثمنه سبعة عشر قرشا وثلاثة أرباع القرش وهو الآن ثمنه لا يزيد على عشرة قروش وتاريخ قدماء الفلاسفة كان ثمنه ثمانية وعشرين قرشا وخمس بارات مع أنه كتيب صغير لا يزيد عدد صفحاته على مائة وخمسين صفحة ولو طبع الآن ما زاد على خمسة قروش . وألف ليلة وليلة كان ثمنه مائة قرش فى جزءين مع أنه الآن يطبع فى أربعة أجزاء ويباع بثمانية قروش . فإذا قدرنا أن الطبعة الحديثة أصغر حجما من الطبعة القديمة بمقدار ما حذف منها من العبارات التى تنافى الآداب ، و إذا قدرنا أن الطبعة الحديثة رديئة الطبع ، فإنه يمكننا أن نقول إن هذه الطبعة لو كانت تساوى الطبعة القديمة فى الحجم وجودة الطبع لما أمكن أن يزيد ثمنها على عشرين قرشا أى خمس ثمن نسخة بولاق القديمة[2] . ونحن الآن لا نسمع عن ديوان شعر ثمنه مائة قرش و يندر جدا أن نسمع عن كتاب عربى ثمنه مائتى قرش أو ثلاثمائة كما كان الحال فى بعض كتب بولاق . ويستحيل الآن أن نجد كتابا عربيا ثمنه سبعمائة قرش كما كان ثمن بعض تلك الكتب[3] . ولكنا لا يجب أن نقيس أثمان مطبوعات بولاق بمقاييس هـذا العصر الذى تقدمت فيه الصناعة وكثرت المطابع وتحسنت الآلات وزاد فيه الإنتاج وانتشر فيه التنافس التجارى بين المطابع . ونحن لو قدرنا العصر الذى طبعت فيه تلك الكتب لتحققنا من أن تلك الأثمان التى ظهرت مرتفعة

(١) *Journ. Asiat.*, Serie 4, Tome II, 1843, p. 22.

(٢) آثرنا ان نترك الموازنة على أساس أثمان الكتب قبل الحرب العالمية الأخيرة على اعتبار أن الأثمان الحالية راجعة لظروف استثنائية نجمت عن الحرب ولا يصح إقامة موازنة على أساسها .

(٣) مثال ذلك كتاب « روح البيان فى تفسير القرآن » الذى طبع فى جزءين فى بولاق سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤١ م) ، وكان ثمنه سبعمائة قرش .

بعد المقارنات السابقة كانت فى عصرها معتدلة تمام الاعتدال . ولو ذهبنا نلتمس دليلا على ذلك لما كان غير رواج تلك الكتب بتلك الأثمان فى أسواق الآستانة وأزمير وسلانيك وهذا الرواج مع وجود المطبعة السلطانية فى عاصمة السلطنة دليل على أن أثمان كتب بولاق كانت أقل من أثمان كتب الآستانة .

أما الأوراق والدفاتر الحكومية والقوانين واللوائح فقد كانت توزع على أربابها من موظفى حكومة محمد على بدون ثمن ، أى كانت تطبع فى مطبعة بولاق وتتحمل الحكومة نفقاتها . ففى الوقت الذى نظمت فيه أعمال الحكومة المصرية على قواعد جديدة أرسل يوسف افندى مأمور فوه " شقة " إلى الديوان الخديوى يسأل فيها عما يتبع فى الأوراق « التى طبعت فى دار الطباعة وأعطيت إلى الكتاب والصيارفة الذين بمأموريته ... فهل يعطى المبلغ المذكور من الميرى و يقيد بدفتر الأبعادية أو تؤخذ من الكتاب والصيارفة لأن الأوراق المذكورة تعطى لهم[1] » . على أن « أرباب المجلس » لدى المذاكرة قالوا إن هذه الأوراق أصول جديدة ، وحيث إن الصيارفة والكتاب تركوا الأصول القديمة التى وجدوا عليها آباءهم وأجدادهم وسلكوا مسلك هذه الأصول الجديدة ، واستحسنوها على أنها عليهم أمر عسير، فإذا كلفوا إعطا شىء فى مقابلة ثمن تلك الأوراق يكون ذلك عندهم أصعب من خرط القتاد ، فينبغى أن يحرر إلى المأمورين بأن أثمان هذه الأوراق تعطى من جانب الديوان[2] » .

و يجرى مجرى الأوراق الحكومية سائر الدفاتر الحكومية كدفاتر الصادر والوارد، وقيد الأوامر ، وضبط الحسابات ، ودفاتر قيد المولودين والمتوفين[3] .

وكذلك كانت توزع القوانين واللوائح بالمجان على موظفى الحكومة ومثال ذلك " ذيل قانون نامة ملكى " و " لائحة المعاونة " وقد ورد فى شأنهما فى خطاب من ناظر ديوان

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ١٩٤ ، الصادر فى ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٣٠) .

(٢) نفس العدد من الوقائع .

(٣) دفاتر ديوان المدارس — عربى ، دفتر رقم ١١ ، ص ٣٠٩٩ ، وثيقة رقم ٥٢٥ ، من الديوان الى دار الطباعة فى ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٦١ (٣ ابريل سنة ١٨٤٥) .

المدارس إلى ناظر مطبعة بولاق «بأن يصير توزيعهم لجهات لزومهم وسداد ثمنهم متأخرات المصلحة . والقوانين المماثلة لذلك فى العادة جارى خصم ثمنهم بالأبعادية[1] » .

مصير مطبوعات بولاق

أصدرت المطبعة كثيرا من المطبوعات فما هى الوجوه التى كان ينتفع فيها بهذه المطبوعات .

أول وجه من تلك الوجوه أن هذه المطبوعات كانت توزع على أربابها بدون ثمن لتلاميذ المدارس و بثمن لغيرهم من رجال الحكومة المشتغلين بالعلوم . فان كانت كتبا طبية وزعت على تلاميذ مدرسة الطب مجانا وعلى أساتذة المدرسة وأطباء الجيش والحكومة بالثمن . وان كانت كتبا هندسية وزعت على تلاميذ الهندسة مجانا وعلى مهندسى الحكومة بالثمن وان كانت كتبا لتعليم القراءة والكتابة أو أجزاء من القرآن أو كتب نحو وزعت على تلاميذ المكاتب مجانا وعلى من يريد بالثمن . وهكذا . وكذلك القوانين كانت توزع على من وضعت من أجلهم كما كانت الوقائع المصرية تباع على من يريد الاطلاع عليها نظير الاشتراك المربوط .

الوجه الثانى أنها كانت تصدر الى الخارج حيث تباع فى سلانيك وأزمير والآستانة بأثمان مرتفعة[2] . وقد كانت مطبوعات بولاق تجد فى هذه المدن أسواقا أروج بكثير مما كانت تجده فى أسواق القاهرة . فقد كانت مطبوعات بولاق تعرض فى مكاتب القاهرة ولكنها ما كانت تطلب أو تباع إلا نادرا وكان شراؤها منحصرا فى الأجانب[3] الذين كانوا يبتاعونها كما يبتاعون الآثار . إلا أن تصدير تلك المطبوعات إلى المدن العثمانية على النحو المتقدم كان فى الدور الأول من تاريخ المطبعة ولم تأت سنة ١٨٤٣ حتى امتنع هذا التصدير وانعكس اتجاهه فأصبحت ترد الكتب إلى مصر من الآستانة نظرا لتعدد المطابع بها وقلة نفقات الطبع[4] .

---

(١) صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٤٦٤ ، من الديوان الى مطبعة بولاق فى ٩ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٨ مارس سنة ١٨٤٥) .

(٢) راجع خطاب الدكتور بيرون للسيو جول مول . المجلة الأسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٢ .

(٣) Michaud & Poujoulat, *Correspondences d'Orient* Tome VI Lettre CLII, P. 300.

(٤) خطاب الدكتور بيرون للسيو جول مل السابق .

الوجه الثالث أن مطبوعات بولاق كانت تهدى إلى الهيئات العلمية والشخصيات البارزة فى الخارج . فقد أهدى الدكتور بيرون مجموعتين كاملتين مما طبع من هذه المطبوعات إلى سنة ١٨٤٠ الأولى للجمعية الأسيوية والثانية للمكتبة الملكية بباريس [١] . و كان الباشا يهدى بعض مطبوعات بولاق لأصدقائه من ملوك أوروبا وأعلام رجالها ورجال الدولة فقد صدر أمر منه إلى رئيس الديوان الخديوى فى يوليه سنة ١٨٣٠ يأمره فيه :

« بإرسال ثلاثة كتب من إنشاء خيرت أفندى ومجلد واحد من كل الكتب التركية التى طبعت بمطبعة بولاق إلى مصطفى باشا و إلى اشكودرة [٢] » .

كما أهدى كتبا أخرى إلى ملك فرنسا فقد أصدر أمرا إلى مدير ديوان المدارس بانتخاب « ثلاث نسخ من كل كتاب من الكتب الكبيرة النفيسة التى طبعت فى مطبعة مصر والتى سبق إرسالها إلى أوروبا وتجليدها وتذهيبها و إرسالها لطرفنا وخصم الثمن على طرف الديوان لترسل بمعرفة ارتين بك مدير التجارة والأمور الخارجية لصاحب الجلالة ملك فرنسا بصفة هدية [٣] » .

كما أهدى مثل هذا الإهداء إلى ملك روسيا إذ أصدر أمرا إلى ديوان المدارس ترجمته :

« الكتب المدرجة فى الجدول طيه سترسل هدية منى إلى صاحب الحشمة ملك الروسيا فيلزم فرزها وتجليدها وتذهيبها مع ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التى صار طبعها بمطبعة بولاق وأرسل منها إلى أوروبا . و بعد إتمام ذلك ترسل لطرفى و إضافة أثمانها وتكاليفها على طرف الديوان [٤] » .

---

(١) خطاب الدكتور بيرون للمسيو جول مول ، المجلة الأسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٢

(٢) أمر من محمد على باشا الى رئيس ديوان خديوى فى ٢٩ محرم سنة ١٢٤٦ (٢٠ يوليه سنة ١٨٣٠) كراسات ملخصات الاوامر — كراسة ١١ ص ٢٠٣ ، محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد على باشا الى مدير ديوان المدارس فى ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٢٦١ (٢٧ ابريل سنة ١٨٤٥) تقويم النيل لأمين باشا سامى ج ٢ ص ٥٧٩

(٤) أمر من محمد على باشا الى ديوان المدارس فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر — كراسة ٣٧ ص ٧٣٢ — محفوظات عابدين .

وعلى هذا النحو وجدت نسخ كثيرة من مطبوعات بولاق فى مكتبات أوروبا سواء كانت خاصة أو عامة .

الوجه الرابع أن بعض مطبوعات بولاق كانت توزع على المجتهدين من تلاميذ المدارس كمكافآت لهم على اجتهادهم . صدرت ترتيبنامه بأمر عال فى ١٦ جماد أول سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) بتعليم ثلاثين تلميذا تحتوى على ثلاثة عشر بندا جاء فى البند التاسع منها ما يأتى :

« إنه لأجل معرفة تحصيلات التلاميذ وفهم قابليتهم واستعدادهم ينبغى أن فى كل ثلاثة أشهر يصير امتحانهم خصوصى وعند ختام كل سنة أيضا يجرى امتحانهم عمومى والذين يوجدوا فايقين الأقران بالامتحانات الخصوصى السالف ذكرها يصير تلطيفهم و يعطا لكل منهم كتاب عطية من التواريخ وسائر الكتب المماثلة لذلك المطبوعين بدار الطباعة العامرة لأجل تشويق غيرهم فى السعى والغيرة [١] » .

فى مثل هذه الوجوه كانت توزع مطبوعات بولاق . وعلى هذا النحو فما تكاد توجد منها مجموعة كاملة فى أى مكان . والحق أنه لم يبذل أى مجهود حتى فى أيام محمد على نفسه للاحتفاظ بمجموعة كاملة منها . فبيانكى يقرر أنه « لايوجد اليوم (١٨٤٣ م) فى مصر كلها من الكتب المطبوعة إلا مجموعة واحدة ملقاة فى مطبعة بولاق على شكل أكوام مهملة لايعرفها ناظر المطبعة نفسه ولم يخطر ببال أحد أن يرتبها و يدرجها فى قائمة وهذه الحقيقة تبين صعوبة عمل قائمة بهذه المؤلفات وتعلل تأخير طبع قائمة كاملة صحيحة بها الآن [٢] » .

فإذا كانت هذه هى الحال فى ذلك التاريخ المتقدم القريب جدا من إنشاء المطبعة عرفنا مقدار تشتت تلك المطبوعات فى الوقت الحاضر وأنه من غير الممكن العثور على مجموعة كاملة منها فى أى مكان . أما المجموعة التى كانت فى المطبعة نفسها التى روى خبرها بيانكى

---

(١) ترتيبنامه صدر عليه الأمر فى ١٦ جماد أول سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) من دفتر مجموع ترتيبات و وظائف ٤ ص ٤٣١ ، محفوظات عابدين .

(٢) مقاله بيانكى فى المجلة الاسيوية المتقدمة .

فقد ظلت بالمطبعة — كما أخبرنا أمين بهجت بك — يضاف إليها ما يجد من مطبوعات المطبعة و يتبدّد منها ما يتبدّد بالتلف أو الضياع إلى سنة ١٩١٤ عندما ألغى القسم الأدبى بالمطبعة فحولت هذه المطبوعات إلى دار الكتب المصرية وضاع أكثرها بين المطبعة ودار الكتب .

و يوجد ما بقى من هذه المطبوعات للآن فى مصر موزعا فى أماكن مختلفة. فقليل منها فى مكتبة المطبعة و بعضها فى المكتبات الخاصة التى يملكها أحفاد رجال عصر محمد على وخلفائه و ورثتهم أو غيرهم من هواة الكتب الذين فهموا قيمتها وابتاعوها . و بعض منها فى محال بيع الكتب القديمة بالقاهرة لا يكاد يعرف قيمتها النادرة أصحاب تلك الحوانيت و يبيعونها بأثمان زهيدة جدا بحسب حجم المطبوع لا بحسب قيمته التاريخية النادرة. وكثير من تلك المطبوعات فى المكتبات العامة كدار الكتب المصرية أو مكتبة تيمور الملحقة بها أو مكتبة جامعة فؤاد الأول التى آلت الى تلك الدور عن طريق تركات رجال عصر محمد على وخلفائه بالوقف أو البيع أو الهبة .

الفصل الثالث عشر

ملحقات المطبعة

الكتبخانة والكاغدخانة

ألحق بمطبعة بولاق مؤسستان : الأولى مكتبة لبيع مطبوعات بولاق وعرفت باسم الكتبخانة والثانية مصنع للورق يمدها بما تحتاج إليه من هذه المادة وعرف باسم الكاغدخانة .

الكتبخانة

كانت مهمة مطبعة بولاق تنتهى بطبع المخطوط الذى يقدم إليها وتقديم نسخ المطبوع إلى إدارة المهمات أو ديوان المدارس على حسب مصدر المخطوط المقدّم . ولم يكن من طبيعة عملها أن تباشر بيع ما تصدره من المطبوعات، و إنما كانت الدواوين المختلفة هى التى تقوم بتوزيع تلك المطبوعات أو بيعها . على أن تلك الدواوين لم يكن من عملها أيضا أن تكون مخازن كتب يقصدها من يريد شراءها من الناس وعلى ذلك نشأت الحاجة إلى إنشاء مكتبة تتولى بيع ما تصدره بولاق من المطبوعات .

أما تاريخ إنشاء هذه المكتبة فليس عندنا علم محقق به وان كان عندنا من الأدلة ما يجعلنا نرجح أنها لم تنشأ إلا بعد إنشاء المطبعة بعدد غير قليل من السنين . فالأوراق الرسمية التى أمكننا الحصول عليها وكذلك كتب السياح لا تشير بشيء لهذه المكتبة إلى سنة ١٨٣٥ ، ثم يتكرر ذكرها صراحة وترد أخبار عنها فى الأوراق الرسمية وكتب السياح ابتداء من سنة ١٨٣٧ .

فقد زار مصر فى سنة ١٨٣١ السائحان ميشو وبوجولات "Michaud et Poujoulat" وكتبا خطابا من خطاباتهما التى وصفا فيها أحوال الشرق فى أبريل من تلك السنة فصّلا فيه

الكلام عن تجارة الكتب فى القاهرة، ولكنهما لم يذكرا وجود مكتبة خاصة ببيع مطبوعات بولاق على ذمة الحكومة . وقد ورد فى هذا الخطاب ما ترجمته :

« بعد زيارتنا لمطبعة بولاق ، سألنا عما إذا كان يوجد بالقاهرة سوق للكتب فكان الجواب أن محالّ بيع الكتب لا توجد فى حيٍ مستقل كما هى الحال فى استانبول . إنه لا يوجد فى عاصمة مصر إلا ثمانية أو عشرة من هذه المحال متفرقة فى شوارع مختلفة[١] » .

فلو وجد فى ذلك التاريخ مكتبة حكومية خاصة ببيع مطبوعات بولاق لكانت أول ما يذكر لهذين السائحين رداً على سؤالها، فقد وجها سؤالها مباشرة بعد زيارة المطبعة وربما لموظفيها وفى هـذا معنى الرغبة فى شراء بعض مطبوعات بولاق و بعد ذلك سجّلا فى نفس الخطاب ما ترجمته :

«ومحال بيع الكتب بالقاهرة تبيع الكتب المطبوعة فى بولاق ولكن توزيعها قليل ، ولا تباع إلا للأجانب[٢]» .

وفى هذا النص مضافاً إلى النص السابق له من نفس الخطاب ما يرجح ترجيحا قوياً أنه لم يكن يوجد فى تاريخ تلك الزيارة محل حكومى خاص ببيع مطبوعات بولاق ، وأن تلك المطبوعات كانت تباع بمحال بيع الكتب الخاصة بالأفراد .

ثم كاتب آخر مشهور بالدقة العلمية والاستيعاب هو ” ادوارد وليم لين Lane “ الذى زار مصر بين سنتى ١٨٣٣ و١٨٣٥ ،وهو على دقته واستيعابه لا يذكر شيئا عن محل حكومى لبيع مطبوعات بولاق على كثرة ما تعرض للكتب و بيعها . قال : « وقد أخبرت أن محال بيع الكتب فى القاهرة ثمانية فقط وأنها سيئة الإعداد[٣]» . ثم علق على هذه العبارة فى هامش الصفحة بقوله : « هؤلاء وطنيون وهناك باعة كتب قلائل من الأتراك[٤]»

(١) Michaud et Poujoulat, *Correspondences d'Orient*, Tome VI, Lettre CLII, Caire, Avril 1831, p. 299.

(٢) رحلة ميشو و بوجولات السالفة الذكر ج ٢ ، ص ٣٠٠

(٣) Edward Lane, *An Account of the Manners and Customs of Modern Egyptians*, p. 190.

(٤) هامش الصفحة المتقدمة من الكتاب نفسه .

ونحن اذا أضفنا إلى ذلك أنه كان دائم الاتصال برجال مطبعة بولاق وعلى الأخص طائفة المصححين الذين تتلمذ عليهم وقرأ عليهم كثيرا من الكتب العربية كالشيخين عمر التونسى وإبراهيم الدسوقى ، وأنه أيضا كان يسكن حى الحسين الذى كانت به المكتبة الحكومية التى أنشئت فيما بعـد كما سيجئ ، نقول إذا أضفنا هـذا كله أمكننا أن نرجّح عدم وجود تلك المكتبة إلى ذلك التاريخ .

ومع ذلك فاننا نصادف فى عدد الوقائع المصرية الصادر فى ٣١ مارس سنة ١٨٣٢ خبرا من حوادث مجلس الجهادية فى جلسته التى انعقدت فى ٢ مارس سنة ١٨٣٢ وردفيه :

«مصطفى الكتبى وأحمد رفيقه قدّما عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنهما أُمرا ببيع الكتب فى الدكان الكائن بالقرب من خان الخليلى و رُتِّب لهما فى كل قرش من ثمن ما يبيعانه نصفان من الفضة ، والمناسب أن يوسع عليهما فى معيشتهما . هذا ما استدعيا به . فكشف عن الكتب التى بيعت فتبيّن من الكشف أن شهريتهما بلغت ستة وستين قرشا بحساب ما يصيبهما فى كل قرش من ثمن الكتب التى باعاها فى المدة الأولى ، و بلغت فى المـدة الثانية مائة قرش وتسعة قروش . فقال أهل المجلس إنه معلوم أن الكتب كلما يزداد رواجها ونفاقها يحصل منها فى شهرية المذكورين زيادة فينبغى أن يحرر علم ... بأن يزيد لهما فى كل قرش نصفاً واحداً و يضمه إلى النصفين حتى تبلغ الجملة ثلاثة من تاريخ هـذه الخلاصة و يصرفهما لهما لأجل أن يجتهدا فى البيع اجتهاداً بليغاً[١] » .

يؤخذ من هذا الخبر أن تكليف مصطفى الكتبى وصاحبه بيع كتب الحكومة كان قبل تاريخ جلسة مجلس الجهادية المشار إليها بشهرين ، فقد حسبت أرباحهما عن مدتين كل منهما شهر . ومعنى هـذا أن مشروع تخصيص مكان لبيع مطبوعات بولاق كان فى يناير سنة ١٨٣٢ ، أى بعد التاريخ الذى كتب فيه ميشو و بوجولا خطابهما السابق . وليس واضحا فى الخبر السابق أن مصطفى وأحمد كانا من موظفى الحكومة وأن” الدكان“ الذى كانا يبيعان فيه الكتب كان ملك الحكومة أو تابعا لمطبعتها . فالخبر يذكر أنهما

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٦٥ ، الصادر فى ٢٨ شوال سنة ١٢٤٧ (٣١ مارس سنة ١٨٣٢م) ” حوادث مجلس الجهادية “ .

"أمرا" ببيع كتب الحكومة فمن المحتمل جدا أن تكون المكتبة مكتبتهما فى الأصل وإنما أعطيا حق توزيع مطبوعات بولاق بالبيع . ويؤيد هذا الاحتمال أنهما لم يكونا من أصحاب المرتبات الشهرية أو اليومية بل كانا يتقاضيان "عمولة" عن مقدار ما يبيعان . ولو كانت المكتبة تابعة للحكومة لما عيّنت فيها الحكومة رجلين بل لاكتفت برجل واحد فليست العملية تحتاج رجلين . ويتضح من عبارة "مصطفى الكتبى واحمد رفيقه" أن الرجلين كانا مرتبطين ومتشاركين فى تجارة الكتب قبل أن تأمرهما الحكومة ببيع مطبوعاتها .

يمكننا إذن بكثير من الاطمئنان أن نرجح أن مطبعة بولاق لم يكن لها محل حكومى خاص لبيع مطبوعاتها إلى سنة ١٨٣٥ وإنما كانت مطبوعات بولاق تباع فى محال بيع الكتب التى تديرها الكتبية نظير "عمولة" بلغت فضة واحدة عن كل قرش أى بنسبة ٢ ½ ٪ ثم رفعت بمقتضى قرار مجلس الجهادية السابق إلى فضة واحدة ونصف فضة أى ٣ ¾ ٪ . فإذا حسبنا ثمن ما باعاه من الكتب فى الشهرين الأولين من التزامهما على أساس أن عمولتهما بلغت ٦٦ قرشا فى الشهر الأول و ١٠٩ قروش فى الشهر الثانى كما ورد فى خبر الوقائع ، كان ثمن ما باعاه هو ٢٦ جنيها و ٤٠ قرشا فى الشهر الأول و ٤٣ جنيها و ٦٠ قرشا فى الشهر الثانى . فإذا فرضنا أن ثمن الكتاب الواحد فى المتوسط كان خمسين قرشا أمكن القول بأنهما وزعا من مطبوعات بولاق ٥٣ كتابا فى الشهر الأول (يناير سنة ١٨٣٢) و ٨٧ كتابا فى الشهر الثانى (فبراير من نفس السنة) . على أن هذا التقدير لا يعطينا فكرة صحيحة عن مقدار رواج مطبوعات بولاق إذ أنه يمثل توزيع الشهرين الأولين من التزام مصطفى وأحمد الكتبيين قبل أن تشتهر مكتبتهما ببيع مطبوعات الحكومة فيقصد إليها الراغبون فى اقتنائها . والفرق بين توزيع الشهر الثانى وتوزيع الشهر الأول كبير يبيّن أثر الزمن والشهرة فى التوزيع .

وأول ذكر لمحل حكومى خاص ببيع مطبوعات بولاق وملحق بالمطبعة فى ما اتفق لنا من الوثائق الرسمية كان فى أمر أصدره محمد على باشا فى ١١ أبريل سنة ١٨٣٧ يقول فيه :

« إنه رؤى ضمن المضبطة المؤرخة فى ١٢ الحجة سنة ١٢٥٢هـ (٢٠ مارس سنة ١٨٣٧) توقف تعليق ساعة دقاقة على الدكان المخصص لمبيع كتب الميرى بخان الخليلى ونقل

الكتب النفيسة الموجودة بخزينة الأمتعة إلى الكتبخانة ، لكونى مصمما على عمل كتبخانة بالجامع الشريف بالقلعة لدى إتمامه وعلى نقل تلك الكتب إليه للمطالعة فيها وتعليق ساعة دقاقة به أيضا للجامع المذكور لزم الإشعار [1] » .

وبعد هذا يتوالى ذكر هذه المكتبة الأميرية فى كتب السياح الذين زاروا مصر ، نجده فى كتاب "باتون Paton" فبعد كلام عن مطبوعات بولاق وأثمانها يقول : « والمكتبة التى تبيع هذه الكتب عبارة عن محل متسع بجوار المحكمة له مكان لعرض الكتب وهو مكان جديد على النمط الأوربى [2] » . وقد كتب باتون كتابه فى المدة من ١٨٣٦ إلى ١٨٤٣ .

من هذين النصين نتبين أن المكتبة الأميرية أو الكتبخانة الخاصة ببيع مطبوعات بولاق إنما أنشئت فى المدة من ١٨٣٥ إلى ١٨٣٧ ، ونستطيع أن نرجح أن إنشاءها كان فى سنة ١٨٣٦ إستنادا إلى تعليق مترجم الأمر السابق ، فلولا أنه رأى وثيقة تنص على ذلك لما وجد ضرورة لكتابة تعليقه . وقد يكون هذا معقولا بعد ما سبق عرضه من تاريخ المطبعة فى عهد محمد على . فمطبوعات بولاق قبل سنة ١٨٣١ كانت قليلة العدد وكانت خاصة بالجيش أو المدارس القليلة التى كانت قد أنشئت إلى ذلك التاريخ ولم يكن مثل هذه الكتب مما يباع ولم يكن يوجد فى مصر من يقبلون على شرائها . وابتداء من تلك السنة تبدأ فترة الإنتاج الكبير بالمطبعة كما سبق القول وتتعدد مطبوعاتها . وفى سنة ١٨٣٥ وما يليها تكون المطبوعات قد كثرت وتكون المدارس المصرية قد خرّجت عددا لا بأس به من القرّاء ، وتكون بعثة سنة ١٨٢٦ قد أثمرت وعاد أعضاؤها قبل سنة ١٨٣٦ فكوّنوا

(١) أمر من محمد على باشا الى باقى بك فى ٥ المحرم سنة ١٢٥٣ (١١ أبريل سنة ١٨٣٧) ، دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر رقم ٨٩ ، محفوظات عابدين ، وقد علق مترجم الأمر على ترجمته بقوله « المكتبة الخديوية لأنها أسست سنة ١٢٥١هـ — ١٨٣٦م » والمقصود "بالكتبخانة" فى الأمر و "بالمكتبة الخديوية" فى تعليق المترجم هى محل بيع كتب الحكومة . وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا المحل أنشىء سنة ١٨٣٦ كما ذكر المترجم ولا بد أن يكون قد اطلع على وثيقة تثبت ذلك لم يتيسر لنا الإطلاع عليها .

(٢) Paton, *A History of the Egyptian Revolution*, Vol. II, P. 247,

طبقة مستنيرة تحب القراءة وتقتنى الكتب . وتؤدى كل هذه الظروف إلى زيادة الطلب على المطبوعات الكثيرة فتنشأ الحاجة إلى تأسيس مكتبة لبيع تلك الكتب . وقد يكون لإنشاء هذه المكتبة علاقة بتبعية المطبعة لديوان المدارس حوالى ذلك التاريخ، إذلا يخفى أن من وظائف ديوان المدارس نشر العلم وتنظيم نشر الكتب .

أما مكان هذه المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق فيمكن الاستدلال عليه من الأمر الرسمى السابق ومن كلام الكاتب "باتون" الذى سبق إقتباسه . أما الأمر فقد ذكر فيه صراحة أن المكتبة كانت فى خان الخليلى وأما وصف الكاتب باتون فقد ذكر فيه أنها بجوار المحكمة. وفى إخطار صادر من ديوان المدارس فى ٤ أغسطس سنة ١٨٤٥ م إلى نظار المصالح بأماكن فروع الديوان جاء أن « الكتبخانة الخديوية بجوار المحكمة الكبرى[1] » . فهل المكانان مختلفان أو هما مكان واحد .

فى الخطط التوفيقية يذكر على باشا مبارك فى سياق ترجمته لأحمد باشا طاهر حكمدار الوجه القبلى فى زمن محمد على باشا أنه « ترك جملة عقارات أحدها منزل كبير بجوار سيدنا الحسين قريب من المحكمة الشرعية[2] » . ومن هذا يؤخذ أن المحكمة الشرعية كانت فى عهد محمد على باشا قريبة من مسجد الحسين . فإذا قلنا إن المحكمة الشرعية هى التى تقصدها المكاتبة الرسمية ويقصدها "باتون" عندما قيل إن المكتبة بجوارها ، عرفنا أن المكان الذى ورد فى الأمر — الذى هو خان الخليلى — هو نفس المكان الذى يقصده "باتون" إذ أن خان الخليلى بجوار الحسين أيضا . وعلى ذلك نطمئن إلى القول بأن المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق كانت فى خان الخليلى وأن المكتبة الموصوفة فى كلام باتون هى نفس المكتبة الواردة فى الأمر ، وفى الإفادة السالفة الذكر .

ومن المناسب أن تكون هذه المكتبة بخان الخليلى ، أى فى داخل القاهرة ، إذ أنها لو ألحقت بالمطبعة فى بولاق لكانت بعيدة عن جمهور المثقفين من رجال الحكومة

(١) من ديوان المدارس إلى حضرات نظار المدارس والمصانع فى غرة شعبان سنة ١٢٦١ هـ ، كشف بأماكن المدارس والمكاتب والمصانع التابعة للديوان بمصر ، دفاتر ديوان المدارس عربى ، دفتر رقم ١٣ ، ج ٦ ، مكاتبة رقم ٧١٥ ، ص ٢٨١١ ، محفوظات عابدين .

(٢) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية . ج ١٤ ، ص ٧٦ ، « القشن » .

المصرية الذين عليهم يتوقف بيع الكتب . ومن المحتمل أن تكون هى نفس دكان مصطفى وأحمد الكتبيين ملتزمى بيع مطبوعات بولاق بخان الخليلى ، رأى محمد على أن يستولى عليه ويضمه للميرى لتعـــذر الاتفاق معهما على "العمولة" أو لرغبتهما فى تركه والتنازل عن الالتزام ، أو لغير ذلك من الأسباب .

أما وصف هذه المكتبة فليس عندنا ما يدل عليه إلا الوصف السابق فى النص المقتبس من كلام الكاتب "باتون" وتبعا له كانت مكانا متسعا ذا معرض جديد على الطراز الأوربى . وهذا يظهرنا على أن هذه المكتبة كانت أنيقة جميلة ويؤكد لنا ذلك رغبة الحكومة فى تعليق ساعة دقاقة بها لولا أن الباشا رفض ذلك لاعتزامه تعليق تلك الساعة فى مسجده بالقلعة عنـدما يتم بناؤه كما ورد فى الأمر السابق . ولعل أناقتها كانت من وسائل اجتذاب هواة الكتب إليها .

وبالرغم من هذا كله فإن المكان لم يجتذب المشترين للكتب فقل توزيعها فيه وكسدت المطبوعات وتكدست فى المكتبة ، وكان لزاماً أن تبحث الحكومة عن وسيلة جديدة لترويج حركة بيع الكتب ، فمشكلة بيع الكتب مشكلة قديمة قدم فن الطباعة نفسه وما زالت . ولذا قرر ديوان المدارس فى سنة ١٨٣٩ اتخاذ نظام التقسيط فسمح لمن يرغب من موظفى الحكومة أن يحصلوا على ما يريدون شراءه من الكتب بدون دفع ثمنه بعد تقديم ضامن لهم، على أن يخصم الثمن من مرتباتهم على أنجم. فصدر الأمر الآتى :

« لا شك أن مطبعة بولاق ومكتبتها هما من مشروعات الجناب العالى الخديوى العميمة النفع والفائدة . غير أن النظام المتبع الآن بالمكتبة يقضى بأن يدفع الناس أثمان الكتب التى يشترونها فوراً دون أية تسهيلات ، ومن أجل ذلك قل الإقبال على شراء الكتب وظلت المطبعة فى نفس الوقت تغذى المكتبة بمختلف المطبوعات حتى كثرت الكتب وتراكمت بالمكتبة إلى حد حمل الجهات المختصة على التفكير فى إيجاد الطرق المؤدية إلى تحبيب الناس فى اقتناء الكتب ومطالعتها حتى يكثر إقبال الجمهور على شرائها فتكون الفائدة مزدوجة . ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تقرر أن يسمح لموظفى الحكومة الذين يريدون شراء طائفة من الكتب بتسديد أثمانها . فإذا ما قدموا الضامن تحصلوا بواسطة ديوان المدارس على الكتب المطلوبة ، ومن ثم تعمد الجهات المختصة

إلى استقطاع أثمانها من رواتبهم . ومن أجل إحاطة الجميع بذلك قد كتب إلى مختلف دواوين الحكومة فى هذا الموضوع حتى يوضع عند الحاجة موضع التنفيذ [١] » .

كانت الكتبخانة تابعة لديوان المدارس كمصلحة مستقلة ، ولم تكن تابعة للمطبعة ولا خاضعة لإدارتها . ففى ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥ (١٠ مايو سنة ١٨٣٩) أصدر ديوان المدارس قائمة بفروع الديوان ذكرت فيه الكتبخانة كمصلحة مستقلة [٢] . وفى ١٠ شعبان سنة ١٢٦١ (٤ أغسطس سنة ١٨٤٥) أرسل الديوان الإفادة السالفة الذكر إلى نظار المدارس والمصالح يخبرهم فيها بأماكن المصالح التابعة للديوان ، وفى هذه الإفادة وردت الكتبخانة على أنها مصلحة مستقلة [٣] . على أنها كانت دائما تذكر بعد المطبعة مباشرة لعلاقة كل منهما بالأخرى .

أما علاقة هذه المكتبة بالمطبعة فلم تكن علاقة مباشرة بل كانت دائما عن طريق ديوان المدارس . المطبعة تطبع الكتاب ثم ترسل نسخه بناء على أمر من الديوان إلى الكتبخانة ، وهذه تقوم بتوزيعها على الراغبين فى اقتنائها أو من ترى الحكومة صرفها لهم . يتضح هذا من وثيقة كالتالية وهى خطاب من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البشرى :

« جارى الآن طبع كتاب أعمار الحيوانات ثم يسلم إلى الكتبخانة ومنها يصرف اللازم لتلاميذ المدرسة [٤] » .

(١) من المعية إلى أحمد باشا حكمدار السودان فى ١٢ صفر سنة ١٢٥٥ (٢٧ أبريل سنة ١٨٣٩) دفاتر المعية تركى ، دفتر رقم ٢٢٤ ، وثيقة رقم ٤٧٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ٢٠٤٦ مدارس تركى ، بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى حضرات نظار المدارس والمصالح فى غرة شعبان سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٣ ، ج ٦ ، مدارس عربى مكاتبة رقم ٧١٥ ، ص ٢٨١١ ، محفوظات عابدين . انظر أيضا دفتر رقم ٤٥ ، ج ٣ مكاتبه رقم ١٦٧ ، ص ٨٢٩ . وكذلك دفتر رقم ٤٦ ، ج ٤ ، ص ١٢٢٥ .

(٤) إلى مدرسة الطب البيطرى فى المحرم سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، ص ١٠٦٥ محفوظات عابدين .

أو وثيقة أخرى كالتالية وهى خطاب من الديوان إلى الكتبخانة :

« إن بعض الكتب المستجدة بالمصلحة من المطبعة : كتاب تربية الأطفال سعر النسخة العربية أو التركية ٦ قروش ، وكتاب تشخيص الأمراض ثمنه ٢٨ قرشا ، وكلما استجد ورود كتب اعرضوا عنها إلى الديوان [١] » .

ومتى وصلت نسخ الكتاب إلى الكتبخانة حفظت هناك إلى أن يحدد لها ديوان المدارس ثمنا ويخطر به المكتبة فتبدأ ببيعه للجمهور بالثمن المحدد ، أو تصرفه إلى المدارس والهيئات والدواوين بناء على أمر من الديوان . فمثلا فى ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٧ مارس سنة ١٨٤٥) يكتب الديوان إلى المكتبة يطلب إليها صرف أربع وستين نسخة من كتاب تحفة وهبى إلى مدرسة السوارى [٢] . وفى ٢٥ ربيع الأول (٣ أبريل) من نفس السنة يصدر الديوان أمرا آخر إلى المكتبة بصرف تسع نسخ من كتاب رسالة الهندسة لتلاميذ مكتب بوش [٣] وفى ٢ جمادى الثانية (٧ يونيه) من نفس السنة يصدر أمر الديوان إلى المكتبة بصرف عشرين نسخة من كتاب علم النبات لتلاميذ مدرسة الطب البشرى [٤] وفى نفس الشهر يصدر أمر آخر بصرف الجزئين الثانى والثالث من كتاب الكيمياء « إلى أجزاجى بمديرية البحيرة على أن يخصم ثمنهما من استحقاقه [٥] » . وفى ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١ صدر أمر بصرف ستة وعشرين نسخة من كتاب " جيلوچيا " لتلاميذ الفرقة الثانية

(١) إلى الكتبخانة فى ١٨ صفر سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، ص ٢٠٦٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) إلى الكتبخانة الخديوية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ١٣٤ ، ص ٣٠٣٠ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى الكتبخانة فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ١٥٦ ، ص ٣٠٩٨ . محفوظات عابدين .

(٤) إلى الكتبخانة فى ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٢٠٩ ، ص ٢٣٧٧

(٥) إلى الكتبخانة فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربى ، ص ٢٣٧٥ ، محفوظات عابدين .

بمدرسة المهندسخانة[١] . وفى غرة صفر سنة ١٢٦٢ (٢٨ يناير سنة ١٨٤٦) كتب ديوان المدارس إلى الكتبخانة يقول :

« ان كتاب قانون الصحة وكتاب عمر الحيوان جارى طبعها بالمطبعة وعند انتهائها تصرف منها لمدرسة الطب البيطرى[٢] » .

فإذا نفدت نسخ كتاب من المكتبة أخطرت الديوان بذلك فيصدر أمره إلى المطبعة بارساله إليها إن وجد أو بإعادة طبعه إن لم يكن موجودا بها . فمثلا فى ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢ (٢١ يناير سنة ١٨٤٦) يكتب الديوان إلى المطبعة :

«طلب ناظر مدرسة الألسن صرف كتب لازمة لتعليم التلامذة إدارة الزراعة فصرفت من الكتبخانة ماعدا كتاب المساحة ترجمة السيد افندى عمارة لعدم وجوده بالكتبخانة[٣] » .

وفى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٦) كتب ديوان المدارس الى المعية الخديوية يطلب « الإذن بطبع ألف نسخة من كتاب علم حال لأن نسخه نفدت من الكتبخانة الخديوية وهو لازم إلى تلامذة المدارس ومرغوب عند الأهالى[٤] » .

وقد يلجأ الديوان إلى شراء الكتب المطلوبة من باعة الكتب إذا لم توجد فى مكتبة الحكومة ففى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (٢١ نوفمبر سنة ١٨٤٦) :

« طلب المكتب العالى كتبا من الكتبخانة فلم توجد بها فأوصى الديوان بشرائها من تاجر وجدت بطرفه وهى بند عطار بسبعة قروش وكلستان السعدى بثلاثة وعشرين

(١) إلى الكتبخانة فى ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ١٤ ، ص ٢١٦ ، محفوظات عابدين .

(٢) إلى الكتبخانة فى غرة صفر سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٥٣ ص ٧٣٧ .

(٣) من ديوان المدارس إلى المطبعة العامرة فى ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٤٢٥ ، ص ٧٧٥ .

(٤) من ديوان المدارس إلى المعية الخديوية فى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٣ ، ج ٤ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٥٧ ، ص ١٣٨٤ .

قرشا وشرح بركوى بعشرين قرشا ، أما تحفة وهبى فغير موجودة بالمرة وسيوصى بطبع ألف نسخة منه[١] » .

وكان ديوان المدارس يحدد ثمن كل كتاب ويخطر المطبعة به . فكتاب عملية الجراحة جزء ثان يباع بمبلغ خمسة وثلاثين قرشا إذا كان مجلدا بجلد سختيان وبمبلغ أربعة وثلاثين قرشا ونصف قرش إذا كان مجلدا بجلد حور[٢] . وفى دفاتر ديوان المدارس مئات الأوامر من هذا النوع . وكان الثمن يتغير على حسب طلب الكتاب والكمية الموجودة منه فى المكتبة فكتاب دلائل الخيرات صدر أمر ببيعه بسعر خمسة وعشرين قرشا مع أن ثمنه كان واحدا وثمانين قرشا و إحدى عشر فضة[٣] وكتاب التحليل فى علم الكيمياء صدر أمر ببيعه بسعر خمسة وثلاثين قرشا للنسخة مع أن ثمنها الأصلى كان ثلاثين قرشا وثلاث فضات[٤] .

وكان الديوان يرسل تعلياته إلى الكتبخانة فى كل الأمور كأن يطالبها بأنه « عند الصرف يجرى تصريف الكتب المستعملة أولا بأول قبل الكتب الجديدة[٥] » . أو بأن الكتب التى تقع فى أكثر من جزء يجب أن تباع جميع أجزاء الكتاب الواحد فلا يباع أحد الأجزاء بمفرده ككتاب علم الرياضة مثلا فقد أوجب الديوان أن تباع أجزاؤه الثلاثة دفعة واحدة[٦] .

(١) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوى ، دفتر رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، مكاتبة ١٧٧ ص ٨٢٨

(٢) من الديوان إلى الكتبخانة الخديوية فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٢٢٠ ، ص ٢٤٤٨

(٣) من الديوان إلى الكتبخانة فى ١٢ رجب سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٣ ، ج ٦ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٢٤٣ ، ص ٢٧٣٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) إلى الكتبخانة فى ٣ شعبان سنة ١٢٦١ ، نفس الدفتر السابق ، مكاتبة رقم ٥٥٢ ، ص ٢٧٩٤

(٥) إلى الكتبخانة فى غرة صفر سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، ص ٢٠١٦

(٦) إلى الكتبخانة فى ١٤ رمضان سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٢ ص ٢١٦

كما وضع الديوان القواعد التى تتبع فى تحصيل أثمان الكتب :

« فالكتب الجارى صرفها لتعليم التلامذة يجرى خصم أثمانها بالأبعادية[1] وقت الصرف طبق الأمر الصادر . . . اما إن هلك كتاب منهم من أحد التلامذة واستلزم الحال بصرف بدله إليه فالبدل الذى يصرف يجرى خصم ثمنه من استحقاقه . وكذا إن كان أحد التلامذة يعدم أحد الكتب من عدم المحافظة يجرى خصم ثمنه من استحقاقه و يصرف له بدله . وأما إن استغنى الحال عن الكتب جميعها للتلامذة وصرف بدلهم لداعى استجداد دروس خلاف الموجود بهذه الكتب ، فيصير جمع الكتب المستغنى الحال عنها وسبق خصم ثمنها بالأبعادية و يعطى للتلامذة المستجدة التى تحتاج لها إن كانت قابلة للاستعمال و إن كان لا لزوم لها بالكلية يصير توزيعها بالثمن لجهات الاقتضاء[2] » .

وكانت الكتبخانة تنفذ تعليمات الديوان فيما يتبع مع المؤلفين والمترجمين من حيث حقهم فى كتبهم التى تطبع بالمطبعة . وقد كانت تعليمات الديوان تقضى « بأن كل من ترجم كتابا من الفرنسية إلى العربية وطبع يهدى إليه خمس نسخ منه[3] » . ومن أمثلة ذلك أن المكتبة أرسلت إلى أحمد افندى الرشيدى المعلم بمدرسة الطب البشرى خمس نسخ من كتابه "علم أمراض النساء والأطفال" الذى طبع فى جزئين بالمطبعة .

وليس من شك فى أن هذه المكتبة ظلت طوال عصر محمد على معرضا لمطبوعات بولاق وان كنا لم نعثر على ذكر لها فى عهد كل من عباس الأول وسعيد . و بالرغم من ذلك فانه يمكننا أن نقول إنها تبعت مطبعة بولاق فى ازدهارها واضمحلالها . فمن غير المعقول انها كانت حافلة بالكتب فى عهد عباس الأول كما كانت حافلة بها فى عهد محمد على . ومن غير المعقول أيضا أنها ظلت مفتوحة فى أواخر عهد سعيد عندما ألغيت المطبعة قبيل الإنعام بها على عبد الرحمن رشدى .

(١) أى على نفقة الحكومة .

(٢) دفتر رقم ٣ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، ص ٩٢١ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى الكتبخانة فى ٦ ذى الحجة سنه ١٢٦١ ، دفتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ٣٦ ص ٦٤٢ ، محفوظات عابدين .

أما فى عهد إسماعيل فالأوراق الرسمية تثبت وجود هذه المكتبة و إن كانت لا تخبر عن مكانها ، وعما إذا كانت فى نفس مكانها الأول بخان الخليلى أونقلت إلى مكان آخر . فدفاتر استحقاقات مطبعة بولاق فى عهد الدائرة السنية كلها تثبت وجود هذه المكتبة الملحقة بمطبعة بولاق ، فهى تذكر سنة بعد أخرى خبر تعيين موظف خاص منوط بهذه المكتبة ، لمباشرة بيع ما يصدر عن المطبعة من الكتب .

ثم ينقطع ذكر هذا الموظف فى دفاتر المطبعة بعد استحالتها إلى الحكومة ابتداء من سنة ١٨٨٠ ميلادية . ولا غرابة فى ذلك فقد نظمت الحكومة المصرية بعد هذا التاريخ على أسس حديثة ، وقد يكون بيع مطبوعات المطبعة أحيل على ديوان من دواوين الحكومة التى استحدثت فى ذلك العهد .

الكاغدخانة

كانت مطبعة بولاق منذ أنشئت تستورد ما تحتاجه من الورق من أوربا وعلى الأخص من المدن الإيطالية — البندقية وجنوه وليڤورن — وليس من شك فى أن شراء الورق من الخارج كان يكلف الميزانية المصرية كثيرا من الأموال نظرا لغلاء الورق مضافا إليه أجور النقل . وكان محمد على باشا يميل دائما إلى الاقتصاد فى النفقات والتوفير فى أثمان المشتريات ولذا كان يعمل ما وسعه جهده على الاستغناء بما تنتجه مصر عما يرد من الخارج ، وكان دائما يفرح بأن شيئا من الأشياء أو مادة من المواد صنعت فى مصر و بطل استيرادها من أوربا .

ولذا كان من طبيعة الأشياء أن يفكر محمد على فى استحداث صناعة الورق فى مصر حتى يستغنى بانتاجها عن شراء الورق لمطبعة بولاق من فرنسا و إيطاليا . ولذلك أنشأ مصنع الورق أو الكاغدخانة كما كانت تسمى[1] .

(١) « كاغد » بالتركية معناها الورق ، والكاغد خانة مكان صنع الورق .

ولقد دلنا البحث إلى عدد من الوثائق التى تؤرخ إنشاء هذا المصنع على وجه التحديد وتدل أقدم وثيقة عثرنا عليها على أن البدء فى إنشاء مصنع الورق يرجع إلى يوم الأحد ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ (٢٢ مايو سنة ١٨٣١). ففى هذا اليوم أصدر الباشا إذنا بالسماح لشركة بحرق الطوب والجير اللازمة لتشييد هذا المصنع و إليك ترجمة الإذن :

« صرحنا إلى حامله ومن معه من الشركاء بحرق الطوب والجير اللازمة لفابريقة الورق المزمع إنشاؤها و إيجادها بمعرفتهم و بعدم التعرض اليهم فى ذلك [1] » .

هذا هو تاريخ البدء فى إعداد المواد اللازمة لمصنع الورق ففيه بدأ حرق اللبن وتحويله إلى آجر وحرق الحجر الجيرى وتحويله إلى جير استعدادا للبناء . ومع ذلك فهناك وثيقة أخرى تثبت أن التفكير فى إنشاء هذا المصنع كان قد بدأ قبل هذا التاريخ بسنوات . ففى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٣٢ أى بعد البدء فى إعداد مواد البناء بأكثر من عام يصل من أوربا يوسف افندى عضو بعثة محمد على بعد أن تعلم صناعة الورق . وقد أصدر محمد على باشا أمرا ترجمته :

« إن المدعو يوسف افندى الذى كان قد ذهب إلى أوربا لتعلم صناعة الورق قد عاد بعد أن تعلم هذه الصناعة ولكنه لم يستطع أن يحضر معه الآلات والأدوات الخاصة بهذه الصناعة فإلى أن يؤتى بها وحيث إنه يجيد الترجمة يعهد إليه ترجمة الكتب الخارجة للترجمة وفى حال عدم وجود هذه الكتب يلحق بالمترجمين لمعاونتهم [2] » .

ويوسف افندى هذا الذى عاد بعد أن تعلم صناعة الورق وأتقن اللغة الفرنسية فى سنة ١٨٣٢ هو نفس يوسف العيادى الذى أرسل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ لدراسة العلوم الكيمائية ، ويظهر أنه اختص فى صناعة الورق . وعلى ذلك يكون التفكير فى إقامة الكاغدخانة سابقا لتاريخ الأمر بحرق الطوب والجير بسنوات ، وهو يرجع إما إلى سنة ١٨٢٦ أو إلى التاريخ الذى تقرر فيه أن يتحول يوسف العيادى من دراسة العلوم الكيماوية عامة إلى دراسة صناعة الورق خاصة ، وهو تاريخ ليس معروفا .

(١) بيورلدى من محمد على باشا فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ هـ ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة رقم ١٤ ، ص ٢٧٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) من محمد على باشا إلى حبيب افندى فى ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨هـ ، دفتر رقم ٥٠ ، دفاتر المعية التركية ، وثيقة رقم ٦٥ ، ص ١٢ ، محفوظات عابدين .

مر سنتان ونصف سنة بعد صدور الإذن بحرق الطوب والجير دون أن تبدأ عملية البناء ، ولا ندرى إن كانت هذه العملية قد استغرقت كل هذه المدة ، أو أن بعضها قد ضاع بلا عمل . وفى ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣) يوقع العقد بين الحكومة و بين بعض المقاولين على إقامة بناء المصنع . وأمر توقيع هذا العقد لا يبين إن كانت عملية البناء مستقلة عن عملية حرق الطوب والجير السابقة تمت على يد مقاولين جدد ، أو أنها عملية مستمرة قام بها نفس المقاولين الذين صنعوا الآجر والجير ، أو أن مقاولى صنع الآجر والجير لم يقوموا بالعمل فأحيلت العملية كلها إلى آخرين . وأيا ما كان الأمر فإن الوالى أصدر أمرا إلى حبيب افندى فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣ جاء فيه :

«قد وصل داخل كتابكم صورة المقاولة المنعقدة مع المعلمين الذين سيشتغلون فى مصنع الورق الجارى تنظيمه و إنشاؤه ، واطلعنا عليها ورأيناها فى محلها . وحيث إنه بوجه إشعاركم قد اقتضت إرادتنا تحرير المقاولة المذكورة و إمضاءها من طرفكم ومن طرف المعلمين المذكورين و إبقاء صورة منها فى الديوان لحفظها و إعطاء الصورة الأخرى إلى المعلمين المذكورين فبادروا إلى إجرا إيجابه [1] » .

و بدئ فى ذلك التاريخ فى عملية بناء الكاغدخانة تحت إشراف المهندس يوسف حكيكيان أحد أعضاء بعثة محمد على إلى انجلترا لتعلم الفنون الهندسية . و بعد سبعة أشهر أى فى أول يونيه سنة ١٨٣٤ كان بناء المصنع قد تم ، وبدأت الحكومة تفكر فى إعداده بالآلات اللازمة لصناعة الورق . وقد قدم المهندس حكيكيان تقريرا قال فيه إن الآلات التى تلزم للمصنع يمكن عملها فى مصر ولكن هذا لا يمكن أن يتم فى أقل من سنة . وليس غريبا أن تصنع آلات مصنع الورق فى مصر إذ لم تكن غير عدد من المراجل التى تستعمل لغلى الخرق أو نقعها فى محاليل الصودا أو الكلور ، ولم تكن هذه الأشياء مما يصعب عمله إذا قيست بصناعة الحديد التى أدخلها محمد على فى مصر . وكانت الآلات تدار بواسطة المواشى مما لم يكن يخرج عن صناعة السواقى والنوارج والمحاريث التى كانت تصنع فى مصر

(١) من الجناب العالى إلى حبيب افندى فى ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣) ، محفظة رقم ٢ ، ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٩٠ ، محفوظات عابدين .

من أقدم العصور . ولكن الوالى لم يشأ أن ينتظر مدّة السنة قبل أن يبدأ عمل المصنع ، فيأمر باستيراد الآلات من ايطاليا . ففى ٨ صفر سنة ١٢٥٠ (١٦ يونيه سنة ١٨٣٤) يصدر إلى خورشيد باشا وكيل الجهادية أمرا يقول فيه :

«علم مما تقرّر من حكاكيان مهندس فابريقة الورق التى صار إنشاؤها حديثا أنه يلزم لعمل المهمات والآلات التى تلزم للفابريقة هنا مـدّة مستطيلة نحو السنة ، وعليه يشير بأنه إن أمكن عمل ذلك فى عهد قريب فبها وإلا يتحرر كشف ببيان ما يلزم بمعرفة المهندس المذكور وتقديمه لطرفنا لمداركتها من ايطاليا كما سبق استحضارها منها [1] .

وبعد ثلاثة أشهر أى فى أوّل سبتمبر سنة ١٨٣٤ تكون الآلات قد أعدّت وركبت مكانها وبدأ العمل فى الكاغدخانة . وليس فيما عثرنا عليه من الوثائق ما ينبيء ان كانت هذه الآلات قد عملت فى مصر أو استحضرت من إيطاليا ، وإن كانت سرعة إحضارها وإعدادها للعمل تدل على أنها إنما استوردت من إيطاليا ، إذ أن صنعها فى مصر لم يكن يستغرق أقل من سنة كما قرّر المهندس حكيكيان . وفى هذه الأثناء أيضا يكون قد عين للمصنع ناظر لإدارته . وتصل نماذج الورق الذى أنتجته الكاغدخانة إلى محمد على باشا مع تقرير عن إهمال أول ناظر لها — ولم يتيسر لنا معرفة اسمه — فيصدر أمرا إلى حبيب أفندى فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ هـ (أول سبتمبر سنة ١٨٤٣) يقول فيه :

« قد وصل عدد من الأوراق المصنوعة فى مصنع الورق والمعروضة علينا هذه المرة فاطلعنا عليها . إنما قد علمت من ترجماننا الخواجة بونفور بأن ناظر المصنع المذكور يظهر إهمالا فى الخدمات الموكولة إلى عهدته ، وعلمت أيضا من الكتاب الوارد من خير الله افندى بأن هذا الاهمال صحيح . وحيث إن وجود رجل مهمل مثل هذا فى المصنع المذكور يؤدّى إلى عدم نجاح أشغاله ، بناء عليه يلزم عزل الناظر المذكور وتعيين ناظر بدلاً منه من الكتّاب أو من أحد الذوات المقتدرين لأجل تنظيم أشغال المصنع المذكور [2] » .

(١) أمر من محمد على باشا إلى خورشيد باشا فى ٨ صفر سنه ١٢٥٠ (١٦ يونيه سنه ١٨٣٤) ، دفتر رقم ٢٩ ، معية تركية ، وثيقه رقم ٧١٧ ، محفوظات عابدين .

(٢) من الجناب العالى إلى حبيب افندى فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ (أول سبتمبر سنة ١٨٣٤) محفظة رقم ٢ ، ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ٢٥٧ ، محفوظات عابدين .

ولم نعثر على وثائق نستطيع أن نعلم منها ماذا تم فى أمر نظارة الكاغدخانة وان كان من المحقق أن ناظرها الأوّل قد فصل ؛ ولكنا لا نعرف من الذى عين بدلا منه . على أن فترة الإنتاج بدأت بعد ذلك بثمانية عشر يوما ففى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ نعثر على وثيقة نص فيها على أنه صار البدء فى تشغيل فابريقة الورق ، وبذلك ينتهى دور الإنشاء والتجريب . ولما بدأ الإنتاج كان المصنع فى حاجة الى المواد الخام التى يصنع منها الورق فاصدر محمد على أمرا إلى وحدات الجيش المصرى بأن تجمع الملابس البالية وترسلها إلى الكاغدخانة لتحوّل فى آلاتها إلى ورق . بدأت هذه العملية فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ حين أصدر الوالى أمرا الى ناظر الجهادية يقول فيه :

« بما أنه صار البدء فى تشغيل فابريقة الورق التى تم إنشاؤها وأن هذا الصنف يشتغلونه من الملبوسات الكهنة وما يشابهها فنشير بالتحرير من الجهادية الى سائر الآلايات والأرط بارسال الملبوسات المرتجعة الى ديوان الجهادية أوّلا بأول وبورودها ترسل إلى فابريقة الورق أَوْلى من بيعها وإتلافها بالبقاء فضلا عما فى ذلك من الفائدة فى كثرة تشغيل الورق [1] » .

لم يكن مصنع الورق فى بولاق وإنما كان فى الحسينية ، ففى أحد أعداد الوقائع المصرية نجد خبرا خاصا به ذكر فى أوله : « إن فبريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية فى مصر المحروسة السنية [2] » . ولعل عدم وجود فراغ من الأرض هو الذى جعل حكومة محمد على تقيم الكاغدخانة فى حى آخر غير بولاق الحى الصناعى لمدينة القاهرة .

لم يمض عام واحد وبضعة أشهر على إنشاء المصنع حتى يُظهر محمد على عدم ارتياحه لإنتاجه ويبدى رغبته فى إصلاحه والعمل على تحسين آلاته حتى يستطيع المصنع أن ينتج من الورق القدر الذى يحقق آماله ويكفى حاجة المطبعة والحكومة . وعرض الأمر على مجلس ملكية فأحال الأمر إلى لجنة مكونة من جاكى أحد الكيماويين بمصنع الشيت ويوسف

(١) أمر من محمد على باشا إلى ناظر الجهادية فى ١٤ جمادى الأول سنة ١٢٥٠ (١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤) ، دفتر رقم ٤٩ معية تركى ، وثيقة رقم ٦١١ ، محفوظات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٧٥ الصادر فى يوم الاثنين ١٣ شعبان سنه ١٢٦٣ (٢٥ يوليه سنه ١٨٤٧ م) ، ص ١

العيادى الذى درس العلوم الكيمائية فى فرنسا لتقديم تقرير عما يلزم لتجديد آلات المصنع وتحسين حالة الإنتاج به. وقد درس الرجلان المشكلة وقدما تقريرا طلبا فيه بعض المراجل والبراميل ومكابس مياه ، وقدّما اقتراحات بكيفية الإكثار من الخرق التى ترد الى المصنع. وتعهدا اذا تم تنفيذ ما جاء فى تقريرهما أن يديرا المصنع بما يحقق رغبة الوالى . وقد عثرنا على خلاصة لمداولات مجلس ملكية فى جلسته التى عقـدت فى ١٥ شوال سـنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦) ، وكذلك على القرارات التى اتخذها المجلس ، وهذه صورته :

« عليما اقتضته الإرادة الخديوية فى إعطا رابطة لتشغيل الورق وأنه صايره المداولة بالمجلس فى تحصيل الأسباب الموجبة لتحسين تشغيله ، وحصل التعهد من الخواجة جاكى كمياجى البصمة خانة بالتشغيل وطلب قزانات و براميل ومكابس مياه لأجل تطبيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد معه يوسف العيادى[1] المصرى الذى تعلم تلك الصناعة ببلاد أوربا بأن يكون معاون معه . وقد أعطى صورة إلى توريد قطع الخرق الكهنة إلى الكاغدخانة كما يلى :

(١) « أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أرباع المحروسة ومشايخ الأثمان بطرفه و ينبه عليهم بأن الأشياء القديمة المصنوعة من الكتّان أو البفتة الموجودة عند أهالى المحروسة لا يتلفوها أصلا بل تؤخذ الأقة بعشرة فضـة بمعرفة مشايخ الحـارات و يخصص أجرة لمشايخ الحارات فى كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم فى جمع قطع الخرق الكهنة . و ينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هـذه الخدمة . والحاصل كلما جاز فعله يفعله (الضمير هنا عائد على مأمور أشغال المحروسة) و يبذل الهمة فى تكثير قطع الخرق والكهنة سواء كانت من بفتة أو من كتّان وإرسالهم إلى الكاغدخانة من غير زحمة إلى الأهالى (أى بدون مضايقتهم) .

(١) ذكر اسمه فى الوثيقة التى نقلنا صورتها العبادى بالباء المفردة وهذا تحريف وصوابه العيادى بالياء المثناه تمييزا له عن شخص آخر اسمه يوسف العبادى بكسر العين والدال أرسـل فى أول يناير سنة ١٨٣٠ إلى انجلترا ضمن عشرين تلميذا ليدرس العلوم البحرية وعاد فى ٥ يناير سنة ١٨٣٦ وألحق بالدونمة المصرية . أما يوسف العيادى المقصود فى الوثيقة فقد أرسـل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ ليتعلم العـلوم الكيمائية ، وعاد فى أكتوبر سنة ١٨٣٢ وألحق بمصنع الورق وكان راتبه الشهرى مائة قرش . راجع دفتر رقم ٥٠ ، معية تركى ، ص ١٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) « أن ورشة التيل والدوبارة الذين تحت إدارته فالذى يتواجد فيها من النتف المشاق النضيفة التى لم تغمس فى زيت ولا فى دهونات مع الأشيا المماثلة لها الخالية عن اللزوم وقصاصة الورق التى تتحصل شهرى فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانة .

(٣) « كذا قصاصة الخيطان الرفيعة التى تطلع من دواليب التشغيل بالفاوريقات الكائنين بالمحروسة والأقاليم ومايشبه ذلك من قطع الشوالات والأكياس وقصاصة الورق الحاصل من الكتابة فلابد من جمعه شهر بشهر و يرسل إلى فاوريقة الورق و يؤخذ رجعه بذلك حكم القيّات المقررة .

(٤) « يتحرر إشعارات بذلك لنظارة العموم والفروع من طرف حضرة محمود أفندى المفتش حتى كلما ينشأ من قصاصة الورق سواء إن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التى تحت إدارة كل من حضرات نظار كافة الدواوين بالمحروسة وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشياء القديمة التى تصلح لأشغال الكاغدخانة بل توضع فى محل وعندما تبلغ أكم قنطار ترسل لفابريقة الورق يؤخذ رجعهم .

(٥) « يكتب للترسانات أيضا بأن قطع خرق قماش القلوع القديمة التى بالترسانات ترسل أيضا إلى الكاغدخانه .

(٦) « يشعر بذلك كل من حضرات المومى اليهم وحضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داورى ومجلس شوراى جهادية ومجلس تجار مصرية ومجلس دمياط والإسكندرية » أ هـ [1] .

وقد تقرر عمل المراجل ومكابس المياه — التى طلبها جاكى الكيماوى الذى تعهد بإصلاح مصنع الورق على ما سبق — فى مصانع المهمات الحربية بمصر . ومضت سنة

(١) خلاصة جلسة مجلس ملكية فى ١٥ شوال سنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦) ، رقم ٨٦ تركى ، دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص ٧ محفوظات عابدين .

ونصف سنة دون أن يتم عملها فيصدر الباشا أمرا إلى وكيل الجهادية فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) بالإسراع فى إتمامها ترجمته :

« آلات الكاغدخانة الجارى تشغيلها بالمهمات الحربية يلزم إتمامها وارسالها اليها سريعا حيث جارى الاهتمام فى مسألة الكاغدخانة هذه من مدّة ولا كان يتيسر إتمام لوازماتها حسب الغرض فينبغى المبادرة فى إتمامها [1] » .

و بعد هذا الأمر أى بعد يوليه سنة ١٨٣٧ لا نعثر على أى ورقة رسمية أو غير رسمية تصوّر لنا ما آلت اليه حال مصنع الورق إلى أواخر سنة ١٨٤٠ ، أى أننا نفتقد تاريخ الكاغدخانة لمدة ثلاث سنوات فلا ندرى إن كانت هذه الآلات عملت وركبت وأحدثت أثرا فى حياة المصنع أو لم تصنع ولم تركب وبقى المصنع معطلا أو عاملا بدرجة تشبه التعطيل .

وفى سنة ١٨٤٠ نجد أنفسنا أمام فكرتين متناقضتين . الفكرة الأولى مصدرها كلوت بك فقد أفرد فصلا خاصا فى كتابه "نظرة عامة فى أحوال مصر" للصناعات المصرية تناولها بالتفصيل والإسهاب وقسمها فيه إلى قسمين : الصناعات العليا كصناعة الأقمشة والحديد ، والصناعات الدنيا كسقاية الماء [2] . ولكنه لم يذكر فى هذا الفصل المطول والبيان الوافى أى خبر عن صناعة الورق ولا أى ذكر للكاغدخانة مع تعرضه لكافة أنواع الصناعات حتى الأقل أهمية منها كصناعة الخزف والزجاج والصباغة والحدادة وسقاية الماء . والفكرة الثانية مصدرها ورقة رسمية هى منشور عام من ديوان ملكية لمديرى الأقاليم بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠ م) صورته كما يلى :

« ورد لنا إفادة من ناظر مبيع البصمة خانات تاريخه رجب ٥٦ نمرة ٦٤٣ محرره على إفادة ناظر الكاغدخانة مابها يروم المخاطبة إلى حضرات مديرين قبلى و بحرى لكى يصير التنبيه

(١) أمر من محمد على باشا الى وكيل الجهادية فى ١٤ ربيع آخر سنة ٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) دفاتر قيد الأوامر التركية ، دفتر رقم ٢٩٤ ، محفوظات عابدين .

(٢) Clot Bey, *Aperçu Général sur L'Egypte*. 1840, Tome II. Chap IX.

من طرفهم على نظار الفاوريقات والمبايض والمصالح بأن كلما كان موجود عندهم من الأقمشة والكهنة يقدموا إرساله إلى مصلحة الكاغدخانة حيث دايربها التشغيل وقت تاريخه ولا يؤخروا إرسال شىء من ذلك فبناء عليه لزم تحريره لكى بوصوله تنبهوا على نظار فاوريقات ومصالح ومبايض مديريتكم بأن يرسلوا كامل ما كان عندهم من ذلك إلى المصلحة المذكورة و يعطا ثمنه رجع كالأصول [1] » .

فتبعا لكلام كلوت بك يكون مصنع الورق قد عطل و بطل العمل به وقت تأليف الكتاب ونشره والكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠ ، والا لما أغفله فى تعداد المصانع والصناعات على أهمية صناعة الورق وجدتها فى مصر وعلى استيعاب الفصل وتطويله . وتبعا لنص المنشور السابق يكون مصنع الورق مستمر الحركة موصول العمل دائم الإنتاج كما ذكر فيه صراحة ونحن أمام هذا التعارض لا يسعنا إلا الأخذ بالوثيقة الرسمية .

على أننا لو أضفنا المصدرين أحدهما إلى آخر — إغفال كلوت بك ونص المنشور — لأمكننا أن نجد فيهما مجتمعين حقيقة لا نفوز بها من كل منهما منفردا . فمن المحتمل أن يكون مصنع الورق قد عطل مدّة من الزمن بين سنتى ١٨٣٧ و ١٨٤٠ هى المدة التى كتب فيها كلوت بك كتابه . فالكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠ أى أنه كتب فى سنة ١٨٣٨ وسنة ١٨٣٩ وقت أن كان المصنع معطلا . ولم تأت أواخر سنة ١٨٤٠ إلا وكان المصنع قد عاد إلى حياة العمل واحتاج إلى خرق بالية فصدر المنشور السابق . و يؤيد ذلك عبارة وردت فى المنشور هى « ... ... مصلحة الكاغدخانة حيث دايربها التشغيل وقت تاريخه » فعبارة « حيث دايربها التشغيل وقت تاريخه » هذه تفيد أن "التشغيل" حالة جديدة ، وإلا لما نص عليها فى المنشور وأن المصنع قبل "وقت تاريخه" كان معطلا والمنشور يريد نفى هذه الحالة وإعلان العمل به حتى تجدّ الجهات فى جميع الخرق و إرسالها . واذا صح هذا الترجيح فان مصنع الورق عطل بعد يوليه سنة ١٨٣٧ مدّة من الزمن فى غضون سنتى ١٩٣٨ و ١٨٣٩ ثم عاد إلى العمل فى سبتمبر سنة ١٨٤٠ .

والحق أن تاريخ الكاغدخانة يدخل فى دور إخفاق مدة عشر سنوات تبدأ من سنة ١٨٣٧ وتنتهى سنة ١٨٤٧ . ففى هذه المدة لا نعثر على ورقة رسمية خاصة بها غير

(١) دور عمومى من ديوان ايرادات ملكيه الى مديرى قبلى وبحرى فى ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠) "دفتر مجموعه أوامر ولوائح خاصه بمصالح متعددة ، ص ٨ ، مصلحه الكاغدخانة ، محفوظات عابدين .

المنشور السابق المؤرخ سنة ١٨٤٠ ، وبعده لا نصادف ذكرا للمصنع فى الأوراق الرسمية الى سنة ١٨٤٧ .

بعد سنة ١٨٣٧ يعطل المصنع مدة لا نعرف مداها ، ان صح ما ذهبنا اليه، ثم يعود الى العمل فى سبتمبر سنة ١٨٤٠ بدليل المنشور السابق الخاص بطلب الخرق البالية من الجهات وفى سنة ١٨٤١ نجد نصاً صريحا فى كتاب رحلة كتبه سائحان زارا مصر فى تلك السنة على أن مصنع الورق قد عطل ووقف العمل به . قال السائحان : « أما صناعة الورق فقد أخفقت وأهملت فى هذه الأيام [1] » .

وعلى ذلك يمكن أن نأخذ هذا النص دليلا على أن حياة العمل لم تستمر فى المصنع بعد إذ عادت اليه فى سنة ١٨٤٠ وأنه سرعان ما عطل فى سنة ١٨٤١

ثم تنقطع عنا أخبار الكاغدخانه الى سنة ١٨٤٧ حين يصادفنا خبر عنها منشور فى عدد من الوقائع المصرية صدر فى ٢٥ يوليه سنة ١٨٤٧ ، هذا نصه :

« لما كانت مصر المحروسة لا تزال تزداد فى الإزدهار والجمالة والحسن والبهاء فى أيام ولى النعم ذات الخير الأعم بما أنشىء فيها من الفبريقات العديدة والأماكن المزخرفة المشيدة وكانت آخذة فى اللطافة والمحاسن والظرافة بما هو متزايد فيها من الكمالات المرعية والمحسنات البديعية حصل أن فبريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية فى مصر المحروسة السنية التى تركت أشغالها منذ مدة بسبب إدارتها بالدواب والمواشى المعدة وعدم اجتناء ثمرات شغلها المأمول جاب لها من بلاد أوروبا ما لزم من الآلات التى توافق ما استجد من الأصول بحيث يمكن أن يصنع فيها الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب وأحضر سائر الأدوات اللازمة لذلك مع الأستاذ الماهر فيا هنالك وقد صنعت الآلات والوابور اللازمة لإدارة العمل المذكور فى الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات [2] .

(١) Codolvene et Bruevery, *L'Egypte et la Nubia*, 1841, Vol. II, P. 131.

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٧٥ ، الاثنين ١٣ شعبان ١٢٦٣ (٢٥ يوليه ١٨٤٧) ص ١

وهذا الجزء على اقتضابه يحوى بين أوله وآخره تاريخ الكاغدخانة مدة سبع سنوات ويلقى ضوءا على الفترة المظلمة من تاريخها التى سبق أن حددناها بأنها من سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٤٧

فمنه نعلم أن مصنع الورق قد عطل مدة من الزمن بدليل الإشارة اليه بقوله « التى تركت أشغالها منذ مدة » وفى هذا ما يؤيد كلام السائحين السابق عرضه وعلى ذلك يكون المصنع قد عطل فى سنة ١٨٤١ الى يوليه سنة ١٨٤٧ وهو تاريخ ظهور الخبر المتقدم فى الوقائع . ومنه يؤخذ أيضا سبب تعطيله تلك المدة وهو أنه كان يدار بالدواب والمواشى ومعلوم أن دوران الدواب بطئ وغير منتظم وعلى ذلك فهو لا يصلح لأن تقوم عليه صناعة دقيقة كصناعة الورق . وعلى ذلك لم يتمكن الباشا من اجتناء ثمرات شغلها المأمول . ويؤخذ منه أيضا أن الباشا لم يشأ أن يسلم بإخفاق مصنع الورق للنهاية ولم يمكنه الاستغناء عن إنتاج الورق وصناعته فى مصر ففكر فى إحياء المصنع . وكانت وسيلته فى ذلك أن أعده بالآلات الحديثة التى تدار بالبخار — بدل المواشى — واستحضر تلك الآلات من أوروبا مع مهندسين أوربيين ليتولوا تركيبها بدليل قوله «مع الأستاذ الماهر فيا هنالك» . وعلى ذلك لم تكن فترة السبع سنوات التى عطل فيها المصنع من سنة ١٨٤١ الى ١٨٤٧ فترة إهمال وتعطيل مطبق . وانما كانت فترة بحث فى أحواله وسعى فى إصلاحه وتنفيذ لمشروع ذلك الإصلاح بشراء الآلات اللازمة له من أوروبا حتى أصبح من الممكن أن يصنع فيها « الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب » .

أما مكان المصنع بعد هذا الإصلاح فيذهب أمين سامى باشا إلى أن المصنع نقل بعد إصلاحه على النحو المتقدم من الحسينية الى بولاق . وذلك بأنه لخص الخبر المتقدم عن الوقائع المصرية فى كتاب تقويم النيل هكذا : « جاء فى الوقائع المصرية بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٣ نمرة ٤٧ أنه استحضر من أوروبا آلة بخارية لإدارة فابريقة الورق التى كانت بالحسينية ونقلت إلى بولاق وصار المأمول ازدياد ما يعمل فيها [1] »

(١) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ج ٢ ص ٥٥٤
ويلاحظ عبارة " التى كانت بالحسينيه ونقلت الى بولاق الواردة فى تلخيص تقويم النيل ليس لها أصل ولا نظير مطلقا فى نفس الخبر المنشور فى الوقائع والذى عرض بحذافيره من قبل . وعدم الدقة واضحة بالمقارنة بين التعبيرين .

ونحن اذا رجعنا إلى أصل الخبر المنشور فى الوقائع لا نجد أى إشارة لانتقال المصنع إلى بولاق إذ أن ذكر بولاق ورد فيه على هذا النحو :

« وقد صنعت آلات الوابور اللازم لإدارة العمل المذكور فى الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات » .

أى أن بعض الآلات اللازمة للإصلاح الجديد صنعت فى ورشة العمليات الكائنة ببولاق ومما يدل على أن ذكر بولاق قاصر على صنع الآلات قوله « وحصل تركيب تلك الآلات » وهى جملة جديدة لا علاقة لها بسابقتها ، أى أنها لم تركب فى بولاق . . . ومما يؤيد ذلك أيضا ماجاء فى الخبر السابق وهو «أن فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية فى مصر المحروسة السنية » فاذا علمنا أن الخبر لم ينشر فى الوقائع إلا بعد أن حصل تركيب الآلات والأدوات علمنا أنها لو كانت نقلت من الحسينية إلى بولاق لاختلف التعبير ولقيل «التى كانت خارج باب الحسينية» ثم يستأنف الكلام على هذا النحو «جلب لها من بلاد أوربا» .

وعلى ذلك فالضمير فى «لها» عائد على فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية وكذلك قوله « بحيث يمكن أن يصنع فيها » فالضمير هنا عائد على مصنع الحسينية أيضا وفى هذا كله دلالة كافية على أن الإصلاح والآلات الجديدة إنما حدثت فى نفس المصنع الأول خارج باب الحسينية .

وهكذا لا ينتهى عصر محمد على إلا وكان مصنع الورق بالحسينية قد أعد أحسن إعداد بالآلات الحديثة التى استحضرت خصيصا من أجله من أوربا وعاد المصنع الى حياة العمل والإنتاج .

ويبدأ عهد عباس والمصنع على هذا القدر الصالح من الإعداد ولكنا لا نجد فى كل ما تسنى لنا من المصادر أى ذكر له يمكننا من كتابة شيء عنه فى ذلك العهد إلا أننا نستطيع أن نقرر فى كثير من الاطمئنان أن عباسا طبق على الكاغدخانه مقياسه المشهور « ينفع أو لا ينفع » وأنها دخلت فى عداد ما لا ينفع فأهملت وعطلت ضمن ما عطل من المصانع والمشروعات . واذا كان المصنع ظل مفتوحا يعمل فى أول عهده فانه مما لا شك

فيه قد عطل فى آخره كما يؤخذ من أوراق أخرى خاصة بعهد سعيد سيأتى عرضها بعد قليل . فالثابت فيها أن آلات الكاغدخانه رفعت من أماكنها وحفظت فى مخازن الحكومة وكانت على هذه الحالة فى أول عهد سعيد . وهذا معناه أن تعطيلها ورفعها حدث فى عهد عباس . فعلى أى حال يمكننا أن نطمئن الى أن مصنع الورق عطل وبطل العمل به فى عهد عباس سواء كان فى أوله أو فى وسطه أو فى آخره .

تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانة

وكما دخلت المطبعة فى دور غريب فى عهد سعيد باهدائها الى عبد الرحمن رشدى نجد أن الكاغدخانه أيضا تدخل فى دور غريب فى عهده باعطائها تعهدا إلى عبد الرحيم القناوى أحد الخبازين بالمحروسة. صدر أمر من سعيد باشا الى محافظة مصر فى ١٢ شعبان سنة ١٢٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٨٥٦) نصه :

« إن عبد الرحيم القناوى من متعهدين المخابز قد أعرض الينا ملتمسا التعهد بمصلحة الكاغدخانه التى دارت مدة على ذمة الميرى ثم بطلت وأنه فيمقابلة إدارتها يدفع سنوى ثلثماية فرانسه شينكوا وكذا يدفع الماية عشرة لجهة الميرى على جميع ما يشغله من صنف الورق وأن يكون تعهده عن مدة سبع سنين تعتبر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده . وأصحب مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مبينة عن شروط تعهده وهى شاملة على ثلاثة بنود ولقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا وأصدرنا أمرنا هذا اليكم ومعه العرض والورقة الممهورة منه لأجل أن بعد الاطلاع عليها بطرفكم اذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجبها أو يلحظ بطرفكم ما يستحسن لتتميمها على الوجه المقصود بما لا يخل تنجيز اجابته فى ذلك ويوافق مراد المصلحة يصير ربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم اليه فى التعهد بها وإظهار ثمرتها كما هو مطلوبنا[1] » أ هـ .

---

(١) أمر من سعيد باشا الى محافظة مصر فى ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦) نمرة ١٠٩ ، دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ وص ٨ بعنوان مصلحة الكاغدخانة . محفوظات عابدين .

وهذا الأمر يظهرنا على أن عبد الرحيم القناوى من أصحاب المخابز بالقاهرة رفع لسعيد باشا طلبا يلتمس فيه التعهد بالكاغدخانه على أن يستمر هذا التعهد سبع سنوات ويدفع فى نظيره ثلثماية ريالا فى السنة أى ستين جنيها مضافا إلى ذلك ضريبة عينية تبلغ ١٠٪ مما ينتجه المصنع من الورق . وقد وافق سعيد على هذا الطلب وأرسله إلى المحافظة لتفحص هذه الشروط وتنقحها إن رأت ضرورة لذلك على ألا يكون لها حق رفض طلبه .

وقد ردّت المحافظة فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ على الأمر السابق وأرسلت الى سعيد باشا صورة الشروط والتعاقد التى تم عليها الاتفاق بين المحافظة وعبدالرحيم القناوى وهى تشتمل على مقدّمة وتسعة بنود وخاتمة . وها نحن نقتبس شروط التعهد هذه كما وافق عليها الوالى فى ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦م :

" (١) تعهد عبد الرحيم القناوى بمصلحة الكاغدخانه مدة ثلاث عشرة سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميرى الى الكاغدخانه ومسحهم وتركيبهم وبانتهاء المدة وتسليم الورشة من عهدته لا يكون له مطالبة الميرى بشىء منها مطلقا وتكون حق الميرى على ألا يصير إجرا شىء من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة .

" (٢) لا يكون الميرى مكلفا برأس مال له ولا يأخذ شيئا من مخازن الميرى سوا ما يأخذه الآن بموجب القايمة التى تقدمت الى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد الف ومايتان تسعة وثلاثون وبالقنطار ثلثماية تسعة وعشرون وربع .

" (٣) عند استلام الورشة من عهدته اذا فقد شىء من الآلات والخامات يكون ملزوما به أو بقيمته .

" (٤) الجنينة يصير تثمين أشجارها بمعرفة الغيطانية عند التسليم اليه وعند أنتهاء مدة التعهد يصير تثمينها وتعدادها وإذا ظهر عجز فى الأشجار يقوم بدفع ثمنه وإن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقا أنه يستولى ثمنها كأصول تسليم وتسلم الجناين .

" (٥) سائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها اليه بعد عدد أبوابها وشبابيكها وأخشابها وعند الإنتها يسلمهم كما استلمهم .

" (٦) الميرى مخيّر من بعد سنتين تمضى بين إبقا الورشة بعهدته اذا حصلت الثمرة أو نزعها من يده إذا لم تحصل ثمرة — ويدفع الإيجار عنمدة استولاه عليها وهو أيضا مخير فى تركها إذا لم يحصل له نجاح فى إدارتها .

" (٧) وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقدا ودفع كمرك ما يرسل من مشغولها إلى الحجاز وغيرها كما يجرى فى كمرك الورق .

" (٨) والتزم إلى الميرى بدفع ثلثماية ريال شينكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها والجنينة سنوى خلاف العشور .

" (٩) الميرى غير مكلف بمساعدته فى جلب الشغالة والخدمة التى تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفته برغبتهم ويدفع لهم أجرهم من طرفه كما الجارى بين الأهالى [1] » .

هذه هى شروط التعاقد بين الحكومة وبين عبد الرحيم القناوى على تعهده بالكاغدخانه والذى ارسلته محافظة مصر فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ للوالى رجاء اعتماده وقد اعتمده بالفعل فى ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ وأرسل إلى المحافظة التعهد الأول والثانى وقائمة المهمات لتبادر بانجاز مقتضاه كما وافق ارادته .

ونحب أن نقف وقفة قصيرة عند هذا التعهد فنقول إنه كان تصرفا نافعا من سعيد . وليس من شك فى أن إبقاء الكاغدخانه فى يد الحكومة تديرها وتشرف على إنتاجها كان خيرا من أن تُعهّد بها شخصا من الأهالى لايمكنه فقره من إصلاح أمرها وحسن القيام على إنتاجها ولا يحسن العناية بآلاتها بحكم أنها ليست مملوكة له . ولكنا إذا علمنا أن الحكومة عجزت أو تقاعست عن الإشراف عليها فتعطل بها العمل وأهملت الآلات فى مخازن الحكومة ، وتعرضت بذلك للتلف ، فإننا نحمد الله على أن ألهم سعيدا هذا

(١) أمر من سعيد باشا الى محافظة مصر فى ٢٢ ذو القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يوليه ١٨٥٦ م) نمرة ١٤٩ دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص ٨ ، محفوظات عابدين .

التصرف فأحيي به صناعة الورق فى مصر وخلص الآلات من الصدأ والتلف . ونحن لو نظرنا إلى شروط التعهد وجدناه مما يحفظ أموال الأمة ومتعلقات الدولة من الضياع أو التلف فالمتعهد مسئول عنها جميعا ، هذا إلى أنه يدر على الحكومة مبلغا من المال — ستين جنيها فى السنة وقدرا من الورق لايستهان به أو بقيمته نقدا — وفى التعاقد أيضا شرط إنسانى يرفع الغبن عن المتعهد من جهة ، وينقذ أموال الدولة مما عساه ينشأ عن عدم اقتدار المتعهد من جهة أخرى . ذلك بأنه نص على أنه بعد سنتين يكون للحكومة حق الغاء التعهد إن لم تطمئن إلى نتيجته وللمتعهد أن يتخلى عن المصنع لو حاقت به خسارة من جراء التعهد به .

وقد يكون من الممتع أن نقارن بين تصرف سعيد فى الكاغدخانة وتصرفه فى مطبعة بولاق . فهو فى الأول حفظ أموال الدولة وأحسن القيام عليها بينما هو فى الثانى أضاع تلك الأموال وأنعم بما لا يمتلكه على شخص مهما قيل عن خدماته فليست هذه طريقة مقبولة لمكافأته . إلا أنه فى كلتا الحالتين أنقذ مؤسستين من مؤسسات أبيه بعد أن كاد إهمال الحكومة فى عهده وعهد سلفه أن يقضى عليهما .

على نحو ماسبق تم التعاقد بين الحكومة و بين عبد الرحيم القناوى فى ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ على أن يتعهد بالكاغدخانة مدّة ثلاث عشرة سنة على أن يكون له حق تركها وللحكومة حق إخراجه من تعهدها بعد سنتين إن ظهر لكل منهما ضرر يصيبه من بقاء التعهد . ولكنا لانجد أمرا ولا ورقة رسمية تنص على ما آل إليه التعهد بعد سنتين . ولكنا نجد أمرا يلقى بعض الضوء على هذا الموضوع . ففى ٤ يوليه سنة ١٨٥٨ يصدر سعيد باشا أمرا إلى الداخلية يقول فيه :

« إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جارى مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر واسكندرية أو بالإحضار من بلاد برّا وبما أن ورشة الكاغدخانة تقدم صار إعطاها عهده إلى قناوى افندى الزينى لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات مما صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعا ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا بإتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما

تحسن . ولكون العينات الذى نظروا كانوا متمدة نحو ثمانية شهور فهلبت من وقتها للان تحسن التشغيل عن أوّل وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميرى بداعى أنه من مصنوع هذه الديار إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة . فاقتضت إرادتنا أن ما يلزم إلى مصالح الميرى يؤخذ ما يوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوى على حسب أصول المزاد والأثمان يبقا يجرى اللازم فى محاسبته عليها بعد خصم ما يلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا إليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعينات السابق رؤيتهم مرسولين برفقته .

« كينار — إن شروط التعهد لابد مذكورة فيها شىء مما يتعلق بكيفية أثمان ما يؤخذ منه فبعد التأمل لها يجرى العمل كما فيها[1] » أ هـ .

فهذا الأمر يظهرنا على أنه بعد مضى السنتين المقررتين للبتّ فى شأن تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة استقرّ الرأى على استمراره فى التعهد بها وإن كان ذلك لم ينص عليه صراحة فى الأمر . وذلك بأن الأمر صدر فى ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ والتعهد كان قد حصل فى ٢٢ القعدة ١٢٧٢ ، أى أن الأمر المتقدّم كان بعد التعاقد بسنتين . وهو ينص على أن العمل مستمر بالكاغدخانة والتعهد بها مستمر كذلك بدليل ذكر اسم القناوى فى الأمر ومطالبة الحكومة بشراء ما يلزمها من الورق من المصنع . ولو كان عبد الرحيم لم يجد فائدة من إدارة المصنع فتنازل عن التعهد به بعد سنتين على حسب التعاقد ، أو كانت الحكومة لم تر ثمرة من تعهده فألغت ذلك التعهد حسب الشرط السابق ، لما وجدنا أمرا كهذا يكلف الحكومة بشراء أوراقها من المصنع . فهذا الأمر يثبت أنه بعد سنتين وجد عبد الرحيم فائدة مادية من إدارته للكاغدخانه ووجدت الحكومة ثمرة من تعهده بها فاستمر التعهد وامتد إلى آخر الثلاث عشرة سنة المنصوص عليها فى التعاقد السابق .

(١) أمر من سعيد باشا الى الداخلية فى ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٤ (٤ يوليه ١٨٥٨) نمرة ١٣٧ دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ ، محفوظات عابدين .

ومن الأمر السابق أيضا نستطيع أن نستخلص تاريخ الكاغدخانة فى مدة تعهد عبدالرحيم القناوى بها فمنه نعرف أنه بعد ستة عشر شهرا من تاريخ تعهده بها كان قد انتهى من نقل آلات الكاغدخانة التى يبلغ عددها ١٢٣٩ قطعة وزنها ٣٢٩ قنطارا وربع قنطار من مخازن الحكومة، وكان قد بدأ أيضا فى صنع الورق، وكان المصنع قد أنتج ورقا قدمه المتعهد على سبيل العينة والنموذج إلى سعيد باشا فأعجبه وأصدر أمره بأن الورق اللازم للحكومة لا بد وأن يبتاع من المصنع إذ لا يصح أن تبتاع الحكومة الورق من الخارج وفى البلد مصنع ورق منتج يديره مصرى .

وبعد الأمر السابق لا نعثر على ورقة رسمية واحدة تلقى ضوءا على حياة هذه الكاغدخانة بل تنقطع أخبارها عنا بتاتا . وعلى ذلك فنحن لا نعرف متى ولا كيف انتهى تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانة . ونحن لو حسبنا الثلاث عشرة سنة المتعاقد عليها بينه وبين الحكومة ابتداء من ٢٤ يوليه ١٨٥٦ لوجدنا أنها تنتهى فى ٢٤ يوليه سنة ١٨٦٩ أى أنها تستغرق إلى آخر عهد سعيد وست سنوات من عهد اسماعيل . ترى هل استمر تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة إلى آخر هـــذه المدّة المقررة أى إلى سنة ١٨٦٩ أم هل حدث فى أحواله وأحوال الحكومة المصرية ما أبطل التعهد قبل ذلك .

من المحتمل أن يكون تعهد عبد الرحيم قد استمر إلى نهاية مدّته المقررة فى ســنة ١٨٦٩ وقبل أن تنتهى كانت الدائرة السنية قد أنشأت مصنعا آخر للورق فى سنة ١٨٦٨ كما سيجئ فلم يقو عبد الرحيم على منافسة مصنع الدائرة فتركه للحكومة وأهمل. ولقد أشار حسين بك حسنى ناظر المطبعة والكاغدخانة فى عهد اسماعيل فى مقالته بمناسبة معرض فينا إلى مصنع الحكومة ، ويؤخذ مما قال إنه كان قد عطل ، فقد ورد فى هذه المقالة قوله :

« ولما كان وجود الورق فى هذه الأوطان أمرا ضروريا فى كل زمان ، اهتم من سلف من ولاة الحكومة وبعض التجار أصحاب القيمة بأن ينشئوا بها كاغدخانة ليصنع بها أنواع من الورق ذات متانة . فلم يتيسر لهم حسن إدارتها ولا اتقان مشغولاتها ، فكانت مصنوعاتها مبتذلة وبقيت أدواتها معطلة ، فحمل بعض الناس عدم النجاح على أن هواء مصر وماءها خاليان عن الصلاح . ومنهم من حمله على قلة معرفة الصناع وعدم

أهليتهم لهذه الأوضاع. ولم تنكشف لكل من الفريقين حقيقة الحال وخابت منهم الآمال فبقيت الحكومة ذات اليد الطائلة من هذه الصناعة محرومة عاطلة. وكل من الحملين فاسد وصاحبه عن الصواب متقاعد ... (١) » .

فيؤخذ من هذا الكلام من رجل معاصر أن مصنع الحكومة الذى تولاه " بعض التجار " يقصد عبد الرحيم القناوى عطل وأهملت آلاته ، وقد وجده كذلك وقت أن أنشأ كاغد خانة الدائرة السنيـة . ويؤيد هذا المذهب شارل إدموند الذى نشر كتابه عن القسم المصرى بمعرض باريس فى سنة ١٨٦٧ ، فقد تكلم عن الصناعات المصرية فى فصل من كتابه وأشار إلى مصنع الورق بقوله : «ولقد أغلق حديثا مصنع جيد للورق .. وهناك أمل فى إحيائه إذ أن مصر تستطيع أن تصنع الورق محليا من الخرق التى تُصدِّرها الآن بكميات عظيمة(٢)» وبناء على هذا يكون عبد الرحيم القناوى قد تخلى عن الكاغد خانه فى سنة ١٨٦٧ فعطلت كما يدل كلام شارل إدموند على أن النية كانت معقودة على إحيائها .

كاغدخانة الدائرة السنية

لما آلت مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية وزاد نشاطها واتسعت حركة الطباعة بها ، رأى أولو الأمر أن مما يقوى هذا النشاط وجود مصنع للورق يمدها بما كانت فى حاجة إليه من هذه المادة الأساسية . ثم إن مطبعة بولاق فى ذلك العهد كانت مؤسسة تجارية إذ لم تكن تابعة للحكومة بل لدائرة خاصة من أغراضها الربح وتزايد الثروة. ولذلك لم يمض على استيلاء دائرة الأنجال على مطبعة بولاق ثلاث سنوات حتى كان القائمون بأمرها قد أنشأوا مصنعا للورق ملحقا بها . ونشأت هـذه الكاغدخانة مستقلة عن كاغدخانة محمد على التى كانت قد آلت على سبيل التعهد إلى عبد الرحيم القناوى ثم أهملت . وكان هـذا الاستقلال أمرا طبيعيا إذ أن الكاغدخانة القديمة كانت ملكا للحكومة ولم يكن من الجائز

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة معرض فينا ، ص ٢٨ .

(٢) M. Charles Edmond, *L'Egypte a L'Exposition Universelle de 1867*, Paris, 1867, P.250

أن تحول ممتلكات الحكومة إلى دائرة الأنجال. أما المطبعة فقد كانت ملك فرد من الأفراد وهو عبد الرحمن رشدى فاشترتها الدائرة منه بإرادته نظير قدر من المال . ثم إن اسماعيل كان يتطلب الربح فما كانت تلك الآلات القديمة لتقنعه و إنما أحب أن يحصل على آلات حديثة كأحدث ما تكون آلات مصانع الورق . وعلى ذلك انعقدت نية القائمين بأمر مطبعة بولاق فى ذلك الوقت على إنشاء مصنع جديد للورق .

وهكذا نشأت فكرة إنشاء كاغدخانة جديدة خاصة بالدائرة السنية وملحقة بمطبعة بولاق السنية . وهناك أمران يجب أن ننبه إليهما قبل أن نبدأ فى ذكر تاريخ هذه الكاغدخانة الجديدة . الأمر الأول أن هذا المصنع لم يكن تابعا للحكومة فى شىء و إنما كان خاصا بالدائرة السنية فهو إذن مصنع خاص لاعلاقة له بالحكومة . فالدائرة هى التى أنشأته وهى التى أنفقت عليه وهى الى أدارته وكان لها أرباحه . الأمر الثانى أن هذه الكاغدخانة و إن كانت قد نشأت مستقلة عن كاغدخانة محمد على باشا التى سبق عرض تاريخها فيما تقدم فإنها لم تكن إلا استمرارا لفكرة صناعة الورق فى مصر وعدم استيراده من الخارج ، أى أنها وليدة فكرة محمد على واستمرارا لسياسته ، فرجال عصر اسماعيل كان أمامهم فكرة وكان أمامهم نموذج .

يقول على باشا مبارك فى سياق ترجمته لحسين باشا حسنى :

« وفى سنة ٨٤ توجه إلى لندرة ثانيـة فأحضر منها فابريقة الورق التى لم يوجد لها مثيل وأحكم بناءها ببولاق على شاطئ النيل بجوار المطبعة وأتقن آلاتها إتقانا زائدا وتعب فى تحسين أوضاعها تحسينا تاما وكذلك فى إدارتها العجيبة ... حتى جاء منها ورق عجيب الشكل كاد يعطل على ورق أوربا . وكانت جميع مصاريفها وتكاليفها من ثمن آلاتها وخلافها من ربح المطبعة[١] » .

ويقول حسين بك حسنى ناظر المطبعة والكاغدخانة :

« لما كانت هذه الصنعة الشريفة (صناعة الورق) من الصنائع البديعة المتينة التى غيبها عن العيان وطننا العزيز من قديم الزمان وكان فى إعادة نشرها واظهار كامن سرها

(١) على باشا مبارك الخطط التوفيقيه ج ٢ ص ١٢١

منفعة عظيمة وفائدة جسيمة صدر أمر الخديوى "إسماعيل باشا" بانشاء كاغدخانة على شاطئ النيل ببولاق مصر المحمية تحت ظل حضرته الإسماعيلية وأحال على عهدتى تدبيرها وما يقتضيه تحضيرها لجلب الآلات البخارية من البلاد الأجنبية واشتراء أدواتها ومباشرة إدارتها فقابلت أمره العالى ومرسومه الحالى بالمبادرة بالامتثال وشرعت فى إنشائها فى الحال مشمرا ساعد الجد والاجتهاد بحسب ما جبلت عليه من الغيرة والاستعداد ثم توجهت إلى جهة أوربا لجلب الأدوات وتدارك الآلات وكان قد أمرنى سعادته بجولان جهات أوربا لأقع على أحسن موضوع فى هذه الصناعة على غيره قد أربى فبيمن سعادته تحصلت على المطلوب وماهو لجنابه مرغوب من الماكينات المحكمة المتقنة والآلات الجديدة الاختراع المستحسنة ولما رجعت من تلك الديار بعد كثير من المزاولة والاختبار أتممت صرف الوسع فى إتمام إنشائها وأكملت بذل المجهود فى تحسين بنائها تكميلا[١] » .

وفى سنة ١٢٨٤هـ (١٨٦٨ م) سافر حسين بك حسنى إلى لندن ليعاين مصانع الورق، و يشترى الآلات اللازمة لإنشاء مصنع الورق الذى كان قد تقرر الحاقه بمطبعة بولاق .

أما تاريخ البدء فى بناء الكاغدخانة فيؤخذ من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية أنه كان فى شهر هاتور سنة ١٥٨٥ ، إذ ورد فى الجزء الثانى من دفاتر تلك السنة اسم محمود محمد افندى وأمامه تأشير بأنه « كاتب مستجد بعمارة فابريقة الورق » بتاريخ ٩ هاتور ، وكذلك اسم عبد الرحمن افندى فهمى وأشر أمامه بأنه معاون تشهيل الأصناف التى تلزم لعمارة فاوريقة الورق، وكان تعيينه فى غرة كيهك سنة ١٥٨٥ ، وكذلك اسم جناب المستر أندرسن وأشر أمامه بأنه « باشمهندس فاوريقة الورق من ابتداء ١٦ شهر أكتوبر سنة ١٨٦٨ تاريخ خروجه من بلده باذن ناظر المطبعة المؤرخ فى ٢٧ هاتور ١٥٨٥[٢] » . فاذا قلنا إن البدء فى البناء لا يمكن أن يكون قبل وصول الباشمهندس الذى سيشرف على البناء وهذا

(١) مقاله حسين حسنى بك عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة معرض فينا ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٥٨٥ التوتيه ، الجزء الثانى ، دفتر ٤٠٢ ، محفوظات الدائرة السنية بالقلعه .

لم يصل ولم يعين إلا فى ٢٧ هاتور سنة ١٥٨٥ أمكننا أن نقول إن البدء فى بناء المصنع لا يمكن أن يكون قد حصل قبل هذا التاريخ . وعلى ذلك يكون البدء فى البناء قد حصل فى كيهك سنة ١٥٨٥ القبطية . ويؤيد ذلك أن عبد الرحمن افندى فهمى معاون تشهيل وتسليم الأصناف اللازمة لعمارة المصنع كان فى تعيينه غرة كيهك . ومعلوم أن تسليم الأصناف اللازمة للعمارة هى أول خطوة فى البناء . ولذا نخلص من ذلك بأن مصنع الورق هذا قد بدئ فى بنائه فى كيهك سنة ١٥٨٥ أى ديسمبر سنة ١٨٦٨ م .

وقد كان البناء بإشراف طائفة من الإنجليز على رأسهم المستر أندرسن الباشمهندس الذى قدم من لندن خصيصاً لهذا الغرض . ومن المرجح أن شركة انجليزية بلندن قد تعهدت ببناء المصنع فقد ورد ضمن من عين من الموظفين عند البدء فى البناء (غرة كيهك سنة ١٥٨٥) اسم الخواجة يعقوب نخله وأشر أمامه هكذا : «المذكور مترجم انجليزى فاوريقة الورق لترجمة حساباتها ومكاتباتها وتحريراتها التى تتردد من هنا إلى هناك التى هى لوندره[1] » . وفى هذا التأشير ما يدل على أن هناك صلة بين بناء المصنع وأناسا فى لندن .

أما مكان المصنع ففى بولاق على ضفة النيل بجوار المطبعة . وكان يفصل بينه وبينها عمارة مدرسة الفنون قديما التى استحالت إلى مخازن البوليس المصرى ثم ضمت إلى المطبعة فى سنة ١٩٤٦ ، وكانت قطعة الأرض التى بنى عليها المصنع تشغلها فابريقة الجوخ منذ أيام محمد على ثم بنى مصنع الورق فى ديسمبر سنة ١٨٦٨ مكان هذه الفابريقة بعد أن أهملت ضمن ما أهمل من المصانع . وفى هذا المكان الآن ما يعرف باسم ورش "كوك Cook" التى قامت مكان مصنع الورق عندما أهمل هو الآخر فيما بعد .

ابتدأ البناء فى أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ واستمر إلى آخر مارس سنة ١٨٦٩ ، ففى الجزء الثالث من دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ القبطية يرد أسماء موظفين مستجدين فى مصنع الورق مثل تادرس برسوم «لتركيب آلات فابريقة الورق الميكانيكية»

(١) نفس الجزء السابق من دفاتر المطبعة .

وعلى أحمد لنفس المهمة ، والخواجة هندرسن « من أسطوات تركيب آلات فابريقة الورق » وكلهم عينوا فى ٢٠ مارس سنة ١٨٦٩ ، ثم طائفة أخرى عينت بعد هذا التاريخ بقليل مثل الخواجه بلفور والخواجه هامتون والخواجة أموس « من أسطاوات تركيب آلات فابريقة الورق» وعينوا فى ٨ مايو سنة ١٨٦٩ ، والخواجة جون وود واسكندر وود فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٩ ، والخواجه وتسى «مساعد باشمهندس فابريقة الورق» والخواجه روس » من اسطوات تركيب الآلات بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٨٦٩ » والخواجه لية « من أسطاوات التركيب » أيضا فى ٢٩ مايو سنة ١٨٦٩[1] » .

فهذا الفوج من الموظفين الانجليز عين خصيصا لتركيب الآلات وعلى ذلك يمكن أن نتخذ تاريخ تعيينهم حدا فاصلا بين الانتهاء من بناء المصنع وبين تركيب آلاته . وعلى ذلك يمكن أن نأخذ أواخر مارس وأوائل أبريل سنة ١٨٦٩ تاريخا لانتهاء عملية البناء وابتداء تركيب الآلات . وبذلك يكون بناء المصنع قد استغرق أربعة أشهر من أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ إلى أواخر مارس سنة ١٨٦٩ .

وفى مارس سنة ١٨٦٩ تكون الآلات قد وردت من انجلترا ويبدأ تركيبها فى المصنع على يد طائفة من المهندسين والصناع الانجليز هم الذين وردت أسماؤهم فى تلخيصنا السابق لبعض محتويات الجزء الثالث من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية ويساعدهم فى ذلك بعض المصريين ممن سبقت أسماؤهم فى التلخيص السابق أيضا .

ويستمر تركيب الآلات إلى يونيه سنة ١٨٦٩ ، ففى بؤونة ١٥٨٦ ق (يونيه ١٨٦٩ م) يعين عدد من التلاميذ لتعليم صناعة الورق بالمصنع كما يعين عدد آخر من العمال منهم خمسة عشر عاملا قيل إنهم ، بعنبر الغلى بالكاغدخانه ، وعاملان بعنبر الكاور والصوده ، وأربعة عمال بعنبر المغاسل والمدقات ، وأربعة بعنبر البياض ، وغير ذلك من العطشجية والموضبين ومساحى العدد وعمال تقطيع الكهنة وعدد كبير من الميكانيكيين والمهندسين لإدارة الآلات ، وريس للونش والطلنبة[2] .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ الجزء الثالث دفتر ٤٠٣ ، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٦ القبطية دفتر ٤٠٩ ، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة

وتعيين هؤلاء العمال يعين انتهاء عملية تركيب الآلات وابتداء العمل بالمصنع ولذلك يمكن أن نأخذ شهر يونيه سنة ١٨٦٩ تاريخا لابتداء حياة العمل والإنتاج بالكاغدخانه السنية . ولم يأت أبريل سنة ١٨٧٠ إلا وكانت الكاغدخانه قد انتجت كميات من الورق، ففى دفاتر المطبعة والكاغدخانه لسنة ١٥٨٧ ق (١٨٧٠ م) ورد أن المصنع قد أصدر بعض الورق المصنوع به وأن عهدة بيعه أضيفت إلى متعهد بيع كتب المطبعة [١].

ودار المصنع وأنتج على النحو السابق فلم يلبث أن تقدم تقدما مطرداً وارتقت الصناعة به ارتقاء سريعا . ففى دفاتر المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ قبطية (من سبتمبر سنة ١٨٧٠ إلى سبتمبر سنة ١٨٧١) أن المصنع استجد به آلات لصقل الورق مما دعى إلى تعيين موظفين للقيام بأمر تلك الآلات [٢] . ولم تأت السنة التالية سنة ١٥٨٨ قبطية (١٨٧١ — ١٨٧٢م) إلا وكان العمل قد زاد بالمصنع ازديادا عظيما وتضاعف إنتاجه حتى اضطرت إدارته إلى مضاعفة عدد الموظفين والعمال وقسمتهم إلى مجموعتين تشتغل إحداهما بالنهار وتشتغل الأخرى بالليل أى أن الكاغدخانة أصبحت تعمل ليلا ونهارا فى إنتاج الورق [٣] وليس وراء هذه الغاية من النشاط والتقدم زيادة لمستزيد .

هذا آخر ما تسنى لنا جمعه من أخبار كاغدخانة الدائرة السنية فدفاترها بعد سنة ١٨٧٢ كدفاتر المطبعة من تلك السنة مفتقدة من دار المحفوظات وتلك الدفاتر هى كل مراجعنا فى تاريخها . على أن الدفتر الذى سجلت فيه المعروضات التى أرسلتها الحكومة المصرية لتوضع فى القسم المصرى بمعرض فينا سنة ١٨٧٣ ، يعطينا بعض الحقائق عن الكاغدخانة السنية، وكذلك المقالة التى قدم بها حسين بك حسنى ناظر المطبعة ومصنع الورق معروضاتهما بنفس المعرض .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الأول دفتر ٤١٠ ، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة .

(٢) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الرابع ، دفتر ٤١٣ ، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة .

(٣) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانه لسنة ١٥٨٨ قبطية دفتر نمرة ٤٢١ ، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة .

يقول حسين بك حسنى إن «هذه المصلحة مستعدة فى جميع الأوقات لعمل جميع المشارطات فى كل نوع من أنواع الورق ما غلظ منها وما توسط ومادق على الأرانيك المطلوبة والسموك المرغوبة مع الأجانب والأقارب ، فهى محرزة قصب السبق فى جميع المآرب [١]» . وهذا الوصف يظهرنا على أن المصنع لم يكن مقصورا عمله على نوع معين من الورق بل كان من الاستعداد بحيث يستطيع أن ينتج كافة أنواع الورق لجميع الأغراض ومن مختلف السموك والألوان .

وفى "دفتر أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون" أى دفتر المعروضات المصرية بمعرض فينا سنة ١٨٧٣ م بيان مفصل بأنواع ما عرض من مصنوعات الكاغدخانة وألوانها ويؤخذ من هذا البيان أن جميع أنواع الورق وأحجامه كانت تصنع بالمصنع . فهناك "ورق الرسم جريمند" وكان يصنع منه نوعان من حيث السمك أحدهما رفيع والآخر سميك ، نوعان من حيث الكيف فنوع مصقول ونوع غير مصقول . وقد أرسل المصنع إلى معرض فينا فرخان من هذا النوع . وهناك الورق الذى يستخدم للف البضائع فى التجارة وكان يصنع على جملة أنواع من حيث الحجم والسمك وقد استخدم من هذا النوع سبعون فرخا من "ورق قالبين منشى تخين كامل كتان على ٥٠٠" فى لف الكتب التى أرسلت إلى المعرض من مطبوعات بولاق وهناك الورق المقوى على اختلاف سموكه . أما ورق الطباعة والكتابة فقد تعددت أنواعه فى قائمة المعروضات التى نحن بصددها فهناك "جاير عال نمرة ١" و "قالبين كامل عال" و "قالبين محير عال" و "قالب واحد ونصف عال" و "قالب واحد وربع عال" وهناك "جاير كتان" و "عشرات جاير" و "قالبين كامل كتان" و "قالبين محير كتان" و "عشرات مصقول" و "جاير كامل رفيع" و جاير محير عادة" و "قالبين كامل عادة" و "قالبين كامل رفيع و "قالبين محير" وهناك "قالب واحد ونصف عادة" و "قالب واحد وربع عادة" و "قالب واحد عادة" و "جاير رفيع" و "قالب واحد ونصف عال العال مخصوص" و "قالب واحد وربع عال العال مخصوص" و "ورق موز قالب واحد وربع [٢]" . وهناك أنواع أخرى ليست أسماؤها واضحة فى خط كاتب الدفتر

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا ، ص ٢٧

(٢) دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون سنة ١٨٧٣ افرنكى ، ص ١٤ — ١٥ ، محفوظات عابدين .

فآثرنا تركها . على أن ماتقدم يبين اختلاف المقاسات والسموك والأنواع التى كانت تصنع فى الكاغدخانة . وقد ورد فى قائمة معروضات المصنع واحد وخمسون نوعا من الورق لم يتكرر واحد منها فى القائمة ولم تدخل فيها أصناف ورق اللف .

وتعددت ألوان الورق المصنوع كما تعددت أنواعه وسموكه وكيفه فهناك الأبيض والأصفر والسمنى والسكرى وهناك الرمادى والرصاصى وهناك الأحمر الانجليزى والأحمر البنى ، وهناك الأزرق الغامق والأزرق الفاتح والأخضر ، وهناك الفستقى والنباتى [١] .

وكانت منتجات المصنع من الورق على جانب عظيم من الجودة. يقول حسين بك حسن « فمشغولات الكاغدخانة ذات الجودة والمتانة أهل لأن يلتفت إليها » . ويقول : « إن الكاغدخانة المصرية لما ساوت الكاغدخانات الأجنبية بتوفر أسباب هذه الصناعة فيها فى أيسر مدة وبلوغ كل من آلاتها وأدواتها حدّه كانت مواد مصنوعاتها مما يفتخر بمبدعاتها[٢] » .

وكما كانت آلات المصنع من أحدث ما وجد فى وقته فإن صُنّاعه كانوا على جانب كبير من المهارة يشهد بذلك جودة مصنوعاته ، حتى إنه بعد مدة قصيرة استطاع المصنع أن يستغنى عن الصناع الأجانب شيئا فشيئا . يقول حسنى بك عن محمد افندى حسنى وكيل المطبعة والكاغدخانة : «وعند الدخول فى تشغيل صناعة الورق صار يمارس أعمال موادها ماعظم منها وما دق فكان يباشر أعمالها الكيماوية ونحوها مما به تحصل المزية حتى صار ذا إلمام تام فى أعمالها فى مدة يسيرة نحو عام مع الالتفات الزائد لكل من المصلحتين (المطبعة والكاغدخانة) . ولهذا استغنينا فى السنة الأولى عن أحد الأسطاوين ، ومع غياب الثانى بالإجازة مدة رأيناه قد سد مسده بدون حصول أدنى تعطيل فى أى جهة من جهات التشغيل[٣] » . ثم يشير إلى العمال المصريين فيقول : « وأيضا لاستعداد أولاد

(١) نفس المرجع .

(٢) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانه بمناسبة مؤتمر فينا ، ص ٢٨

(٣) نفس المرجع ، ص ٣١

وطننا فى هذا الزمن القليل تحصل كثير منهم على معرفة التشغيل فى الماكينات وغيرها حتى صار يعرف نافع المقادير من ضارها[١] » .

ويقول :

« ومن أسباب سرعة تقدّم هذه المصلحة وبلوغها فى يسير الزمن درجة ناجحة أن أبناء الوطن لما رتبوا فى إدارة الأعمال ومزاولة أشغال الورق والماكينات الثقال تدربوا على الأشغال ووقفوا على دقائق الصنعة بالكمال وحازوا فوائد كثيرة فى مدة يسيرة بسبب نباهتهم الذاتية واستعداداتهم الغريزية مع ما انضم لذلك من معرفة القراءة والكتابة حتى وصلوا إلى درجة الأساتذة أصحاب النجابة . فلذا وزع أغلب أشغال تلك المصلحة عليهم بحسب الاستعداد الذى وجد لديهم ، لا سيما وكيل المطبعة والكاغدخانة صاحب الذكاء والرشد والفطانة ، فإنه فضلا عن تفننه فى صناعة الوراقة اكتسب إلماما تاما ولياقة فى كيمياء هذا النوع كالتحليل والتركيب والتخمير حيث عرف ذلك معرفة النقاد الخبير[٢] » .

هذا من الناحية الفنية ، أما من الناحية التجارية فقد كانت سياسة المصنع أن يبيع منتجاته من الورق بأسعار معتدلة روعى فيها أن تكون أقل من سعر السوق بمقدار ١٥ أو ٢٠ فى المائة ولذا راجت سوقه وطابت منتجاته لا فى مصر وحدها بل وأيضا فى الحجاز والهند واليمن وبلاد المغرب ، بل وصدرت بعض أنواع ورقه إلى أوربا ، يقول حسنى بك :

« ويكاد أن يكون غنيا عن البيان أن صناعة أصناف الورق العديدة لما كانت فى باب الضرورة أكيدة وكان بيعها والتصريف بثمن رخيص خفيف موجبا لشهرة الكاغدخانة المصرية وشيوعها بين أصناف البرية ، جعلنا بيعه من مبدأ افتتاحها برخيص الأثمان والقيات المستدعية لنجاحها على المنهاج المعتدل سيره، الذى ينتج منه نفع المشترى وشكره، فصيرنا قيات مبايعته عند المشترين ناقصة فى المائة من خمسة عشر إلى عشرين عن قيات مبايعة الأجانب المجاوزة للقدر الواجب ، فازدادت الرغبة فيه وكثرت مطاليب راغبيه

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا ص ٢٨

(٢) نفس المرجع ص ٣٢

من سائر النواحى والجهات التى بلغها نقص الفيات (أى الأثمان) حتى وصل بعد كفاية الوطن إلى الحجاز والهند واليمن بل شاع ذلك بين التجار الألبا ووصلت أصنافه إلى بعض جهات أوربا[١] » .

ومع أن أثمان معروضات الكاغدخانة فى معرض ڤينا مذكورة فى دفتر مأمورية الاكسبوزسيون إلا أننا لا نستطيع أن نكوّن صورة واضحة عن هذه الأثمان إذ أن أبعاد دروج الورق المذكور أثمانها لم تحدّد فى الدفتر وليس أمامنا دليل مادّى يبين جودة كل نوع لقياسه إلى ثمنه . ومع ذلك فقد أرسل درجين من كل نوع من الورق وتفاوت ثمن هذين الدرجين بين أربع وثلاثين بارة أى ثمانية مليمات ونصف المليم و بارتين أى نصف المليم على حسب النوع .

وهناك نوع واحد فقط بلغ ثمن الدرجين منه قرشا ونصف القرش . و بلغ ثمن الدرج الواحد من ” ورق الرسم جريمند “ ستة قروش مع كبر حجمه وارتفاع ثمنه الآن كما نعلم . و بلغ ثمن درج ورق اللف مليمين مع جودة صنفه كما يؤخذ إجمالا من وصفه : ” ورق قالبين منشى تخين كامل كتان على ٥٠٠ “ ، و يعتبر هذا السعر منخفضا جدا بالنسبة لأسعار وقتنا هذا . ولقد بلغ عدد دروج الورق التى أرسلتها الكاغدخانة إلى معرض ڤينا مائة درج مختلفة النوع والحجم و بلغ ثمنها جميعا كما ورد فى الدفتر ثمانية وعشرين قرشا وثلاثة مليمات وكسر ضئيل من المليم[٢] . وقد احتاجت لجنة الإعداد للعرض إلى ورق لأعمالها فطلبت « ألفا ومايتين فرخ ورق لعمل إثنى عشر كراسة لرسم بعض المعروضات ، فتقاضت الكاغدخانة ٣٢ بارة و ١٧٣ قرشا ثمنا لهذا المقدار الضخم من الورق الجيد الذى يصلح للرسم[٣] . كما تقاضت ثلاثة قروش وثلاث بارات ثمنا لماية وأربعة وعشرين فرخا من ورق الكتابة[٤] » .

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر ڤينا ص ٣١

(٢) ”دفتر مأمورية الأكسبوزسيون“ ، ص ١٤ — ١٧ ، محفوظات عابدين .

(٣) نفس الدفتر ص ١٠٢

(٤) نفس المرجع ص ١٠٩

وكما اشتهرت مطبعة بولاق بين المستشرقين بجمال حروفها وفائدة مطبوعاتها التاريخية والأدبية لأبحاثهم ، اشتهرت الكاغدخانة عند الأوربيين فى مصر والخارج بجودة ورقها ووفرة إنتاجها « حتى إنهم أدرجوا فى كرايطهم المحررة إعلانا بالشكر على هذه المنقبة المعتبرة[١] » .

إن فيما تقدّم من تاريخ الكاغدخانة السنية ليفسر إعجاب ناظرها حسين حسنى بها وشعوره بالفخر والزهو وهو يكتب عنها حتى لقد ”تجاسر أن يقول“ : «إن هذه المصلحة المحوّلة على عهدتى بتقدّمها زيادة عن المأمول صارت سببا لبياض وجهى عند الأحباء والأصدقاء والأعداء » وما أحب أن نردّد ونحن نختم هذا الفصل الخاص بتاريخ مصنع الورق ما قاله حسنى بك من أن « قدماء المصريين أصحاب الأهمية والطباع الفاخرة المدنية كانوا يستعملون فى كتابتهم الأوراق حين كان غيرهم من الأمم يستعمل أوراق الشجر والعظام الرقاق ، تائها فى تيه البداوة كرعاة الشياه أصحاب الهراوة . فوجود الورق

(١) نفس المقالة السابقة ، ص ٣٣

(استدراك) وقفنا فى تاريخ الكاغدخانة عند سنة ١٨٧٢ م وقلنا (ص ٣٣٤) إن دفاترها ابتداء من تلك السنة غير موجودة فى دار المحفوظات . و بعد إعداد هذا الفصل للطبع هدانا البحث إلى ملف خدمة حسين باشا حسنى . ومما فيه من الوثائق عرفنا أن الكاغدخانة انفصلت عن مطبعة بولاق وأصبحت مصلحة مستقلة من مصالح الدائرة السنية ابتداء من شهر كيهك سنة ١٥٨٩ق (ديسمبر سنة ١٨٧٢م) ، وعيّن رجل انجليزى اسمه مستر اندرسن (ولعله الباشمهندس الذى أشرف على إنشائها) ناظرا لها ، واقتصر حسين حسنى على نظارة المطبعة ، وحوّل نصف مرتبه الذى كان يتقاضاه من الكاغدخانة وقدره عشرون جنيها إلى المطبعة على أن يؤخذ من أرباح الطبع للملتزمين . ولما آلت المطبعة إلى الحكومة فى يونيه سنة ١٨٨٠ بقيت الكاغدخانة تابعة لدائرة الأمير ابراهيم حلمى . ولما فصل حسين حسنى من نظارة مطبعة بولاق الأميرية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عينته الدائرة ناظرا للكاغدخانة فى اليوم التالى . وظل ناظرا لها إلى يوليه سنة ١٨٨١ حين تركها وسلمها للكونت مكس لافيزون وكيل الأمير ابراهيم حلمى . وظلت الكاغدخانة تعمل أربع سنوات اخرى إلى أن صفّيت فى يونيه سنة ١٨٨٥ ، إذ أن المراسلات الصادرة عنها من ذلك التاريخ عليها خاتم ابراهيم عازار ” مأمور تصفية الكاغدخانة ببولاق “ . وليس فى الأوراق ما يبين الأسباب التى أدّت إلى تصفيتها » ولعلها من دسائس الاحتلال الانجليزى الذى دأب على إضعاف الصناعة والتعليم والجيش .

فى أنتيقات مصر المستحسنة ، هو الذى هدى الأوربيين لاختراعه منذ ستمائة سنة .
وقد أذكرنى هذا الإيقاع قول عدى بن الرقاع :

فلو قَبْـل مَبْكاها بكيتُ صَبابةً   بسعدى شفيتُ النفسَ قبل التندُّمِ
ولكن بَكَتْ قبلى ، فهيَّج لى البكا   بكاها . فقلت : الفضل للمتقدِّمِ[1] »

(١) نفس المرجع ، ص ٢٩

الفصل الرابع عشر

أثر مطبعة بولاق فى النهضة العلمية الحديثة فى مصر

اختلف الكُتّاب فى تقدير مشروعات محمد على و إصلاحاته فمنهم من أثنى عليها ومنهم من اتهمها . وقد اشتد هذا الاختلاف فى التقدير خاصة بين الكُتّاب والسيّاح الذين عاصروا تلك المشروعات فمنهم من لم يفهم حقيقة سياسة هذا الرجل فرأى الخير فى غيرما عمل ، ومنهم من فهم فامتلأت كتابته عطفا على ما أتى من ضروب التجديد .

وقد كانت مطبعة بولاق على هذا النحو مثار اختلاف فى الرأى وتفاوت فى التقدير فمن الكتّاب من قدّرها ونظر إلى مطبوعاتها كأنها رسل عصر جديد فى مصر ،ومنهم من بخسها واعتبر مطبوعاتها رذاذا فى صحراء لا هو أخصبها ولا هو سقط حيث ينمو الزرع ويزكو الثمر .

ولعل أشدّ نقد وجه إلى المطبعة النقد الذى وجهه إليها السائح "بوجولات" الذى زارها فى سنة ١٨٣١ ، فقد أفاض فيه و بالغ . قال ما ترجمته :

«هل حققت كل مطبوعات بولاق الغاية التى قُصِدت منها ؟ يشك فى ذلك أهل النظر . ولقد كانت مطبعة الباشا خليقة أن تؤدّى خدمات أكبر لو أنها أصدرت كتباً أولية فى جغرافية مصر وتاريخها ، أو كتباً فى تعليم الشعب وتهذيبه ، أو أمهات المؤلفات المشهورة فى الأدب العربى . أما كتب الحرب والطب فقد يكون لها فائدتها ولكنها لا تعنى إلا عدداً قليلا جداً من القراء . وكل الكتب الأخرى مع بعض الاستثناءات نادرة البيع قليلة الانتشار ! وهى لا تخرج من المطبعة التى تطبعها إلا لتكدس فى المخازن أو يضرب عليها حجاب كثيف من النسيان الأبدى ، لا يشتريها إنسان ولا يقرأها أحد لأنها لا تلائم حاجات العصر الحاضر ولا تتابع ميول الأهلين الذين هم بعيدون عن كل تعلّم وتنوّر . و إنه لمن الممتع أن يرى الانسان من أوّل نظرة أن هذه المطبعة — التى ما أنشئت إلا بنفقات باهظة — كغيرها من الصناعات الأخرى التى أخذت عن أوربا

قد قصّر القائمون بأمرها تقصيراً كبيراً فلم يجعلوها تتمشى مع حالة البلد . وقد أبديت هذه الملاحظات لمرافقى فوافق على صحتها ولكنه أجابنى بأن الصعوبة الكبرى ليست فى إنشاء مطبعة فى مصر ولكن فى جعل المصريين حتى الطبقة الراقية منهم يقرءون الكتب التى تطبع فيها . وعلى ذلك يجب أن يلقى كل أمل فى نجاح المشروع ثم نقارن بين مطبعة بولاق و بين آلة مائيـة تغمر بمياهها الرمل والتربة الجافة . وهـذه فكرة قوية جدا استولت علىّ منذ زمن بعيد[1]» .

ونحن الآن يمكننا أن نحقق هذا النقد بعد مرور ما يزيد على مائة سنة و بعد أن أدّت المطبعة رسالتها وظهرت نتيجة هذه الرسالة . أساس النقد هو أن المطبعة أصـدرت مطبوعات كانت تناسب أمة عريقة فى العلوم لا أمة كالأمة المصرية كان جهل العصور الوسطى ما زال مستوليا عليها . وهذا الأساس واهٍ نشأ عن جهل مطبق بروح محمد على وسياسـته . أما روح هذه السيـاسة فهى أن محمد على وجد بلدا ما تزال ترزح فى مظاهر العصور الوسطى — تأخر فى الزراعة وانعـدام فى الصناعة وجهل مطبق و بعـد تام عن المعارف وشعب لا عبرة له فى ماض ولا أمل له فى مستقبل . وكان مقتنعاً بتفوق الغرب يريد أن يرقى هذا البلد و يحضّر هذا الشعب . فكان أمامه طريقان . إما أن يسير على مهل فيضع الأسس و يترك لخلفائه من بعده إقامة البناء و إما أن يسرع فيقيم البناء بنفسه و يترك لخلفائه تقويمه إن كان به خلل من جراء السرعة . ولسبب ما آثر محمد على الطريق الثانى وقد يكون هذا السبب متصلا بطبعه وقد يكون متصلا بنظره . إذ لا يستبعد أنه رأى احتمال تقصير خلفائه فى إقامة البناء بعد أن يجهد نفسه هو فى تدعيم الأساس . وعلى ذلك اعتزم الوالى أن يتم البناء بنفسه . وكان لا بد له من الإسراع الشديد حتى يحقق ذلك . فسياسة محمد على إذن كانت قائمة على الطفرة — كان يريد أن يصل إلى ارتفاع معين دون أن يمر على كل الخطوات الموصلة اليه وكان يريد أن يجنى الثمر دون أن ينتظر الوقت اللازم لنُضجه وكان يرغب فى أن يضم المحصول بعد بذر البذور مباشرة .

(1) Michaud et Poujoulat, *op. cit*. Lettre 152, pp. 298—299.

و إذا كان لمؤرخ أن يبدى رأيه فى غير الواقع كان لنـا أن نقول إن محمد على أحسن صنعا فى خطته هذه وأنها كانت خيرا لمصر وخيرا للإصلاح الذى أراد إذ أن خلفاءه ما كانوا مفطورين على الهمة الكافية لاستئناف الإصلاح لو أنه اقتصر على وضع أسسه وتمهيد طريقه . فقد رأينا كيف ضاق عباس ذرعا بالمدارس والمصانع فأغلقها جميعا وكيف ضاق بالناس فانزوى فى بيته وكيف ضاقت فى وجهه الحياة فعاش بلا سياسة ولا أمل . ثم عرفنا كيف توقع سعيد الشر من التعليم فأغلق ما أخطأته يد سلفه من دوره وكيف يئس من المصانع فعطل ما عطل وأهدى ما أهدى وعهد بما شاء لمن عهد وكيف أحب الناس فبالغ فى الاختلاط بهم حتى ملكوا لبه وصدرت سياسته عن عواطفه ، وكيف بسمت له الحياة فاغتر وانصرف بالبحث وراء أسبابها عن ملكه واشتغل بالتمتع بها عن اصلاح أحوال رعيته . فخلفاء مثل هـذين ما كانوا ليقيموا بناء بعد أن هدموا البناء المقام ، وما كانوا ليحدثوا إصلاحا بعد أن عجزوا عن الاحتفاظ بالاصلاح الموروث . ولو أن محمد على اقتصر على الأسـاس دون البناء ، وعلى السياسـة دون التحقيق لانهدم ذلك الأساس وضاعت معالمه فى عهد خلفية ولأعجز ذلك إسماعيل عن إكماله ولضاعت معالم تلك السياسة فلم ينفذها إسماعيل . فاصلاحات محمد على و إن كان عيب عليها السّرعة وضعف الأساس ، و إن كانت تلاشت فى عهد خلفه ، إلا أنها كانت نموذجا يحتذى وأنقاضاً تجدّد فى عهد إسماعيل فسهل عليـه الأمر وأصلح ما أصلح . وفى ذلك يلتمس العذر لمحمد على و يدفع النقد عنه فى كل نقص ناشىء عن السرعة وفى كل ضعف ناتج عن الطفرة .

فإذا كان بوجولات قـد عاب على المطبعـة اصدارها لكتب الحرب والطب وهى قليلة القراء قلنا له إن الوالى طبعها وهو عالم بذلك وكان يقصـد اليه قصدا . لأن مطبعـة بولاق نشأت لسد حاجة طوائف معينة إلى القـراءة ، إذ هى نشأت خصيصا من أجل الجيش ، ثم من أجل المدارس ، وكانت مستقلة تمام الاستقلال فى نشأتها عن الاعتماد على القراء الهواة . محمد على لم يَرْم بطبع تلك الكتب إلى أن يقرأها الناس جميعا ، أو أن تزدحم مكتبة المطبعة بطلاب الكتب ، و إنما قصد بها تنوير عدد قليل من الناس ، وعندما ينجاب عن هذا النفر القليل جهل العصور الوسطى يندفعون من أنفسهم أو بتكليف من الحكومة إلى تعليم غيرهم و بذلك يكثر القراء . وقد كان الباشا فى أول عهده بالإصلاح كمؤذن يؤذن

فى بلد كل أهلها مشركون كان يريد الإصلاح والشعب كله يقاومه و يفر من إصلاحاته فرار المحرور من المتوهج من شعاع الشمس. فكان لا بد له قبل أن يُؤذِّن للناس جميعا أن يغرى أفراداً قلائل بالإسلام حتى إذا سمعوا آذانه وأقبلوا عليه كان فيهم إغراء لغيرهم .

أما قوله إن الكتب ما كانت تخرج من المطبعة إلا لتكدس فى المخازن أو يضرب عليها النسيان الأبدى فمَيْن لا يؤيده التاريخ ولا أساس له إلا تعصب هؤلاء الإفرنج . إن الكتب ما كانت تهمل فى المخازن بل كانت توزع على أربابها من طلاب العلوم أو الصناعة . وما كان يطبع من الكتاب إلا بعدد قرائه . وكان الكتاب يطبع مرتين وثلاث مرات فهل طبعت الطبعة الثانية والأولى مكدسة فى المخازن ؟ .

قال الناقد وكانت المطبعة تؤدى خدمات أعظم لو طبعت كتباً فى جغرافية مصر وتاريخها وكتبا لتعليم الشعب ، وأمهات الكتب المشهورة فى الأدب العربى ؛ قُلنا وهل لم تطبع المطبعة مثل هذه الكتب قبل أن يكتب هو هذا النقد؟ ألم تطبع كتاب الأجرومية للإمام محمد بن داود فى سنة ١٨٢٤ ورسالته فى الصرف فى سنة ١٨٢٥ و"كتاب الأشياء" وكتاب "بديع الإنشاء والصفات فى المكاتبات والمراسلات" "وشرح الأجرومية" و"لمع فى علم الحساب" كل هذه فى سنة ١٨٢٦ ، وكتاب "مراح الأرواح" وثلاثة كتب أخرى فى النحو وكتاب فى الصرف وكتاب فى التام والناقص من الأفعال فى سنة ١٨٢٨ ، أليست كل هذه كتباً لتعليم أبناء الشعب . ثم ألم تطبع المطبعة "جوهر التوحيد" وهو شعر صوفى فى سنة ١٨٢٥ وكتاب "التقاط الأزهار فى محاسن الأشعار" وهو مختارات من الشعر العربى فى سنة ١٨٢٨ وكتاب "كلستان السعدى" و"بندنامة" وهو شعر فارسى فى سنة ١٨٢٨ ، ألم تكن هذه كتب أدب . ثم ألم تطبع المطبعة قبل سنة ١٨٣١ "تاريخ أنورى" و"فترينة تاريخى" و"تاريخ واصف" وإن كانت تواريخ عثمانية لأن مصر لم يكن بها إذ ذاك من يستطيع التأليف فى تاريخ مصر. ثم لماذا التسرع فى نقد المطبوعات وقد كانت المطبعة ما تزال فى دور الطفولة وقد طبعت مما ذكر الناقد عشرات الكتب بعد ما خرج من مصر . وقوائم مطبوعات المطبعة خير دليل على ذلك فهى مملوءة بكتب الأدب والتاريخ والجغرافيا . وكذلك كتب تعليم الأطفال وتأديبهم لقيت عناية كبيرة فقد صدر أمر من الباشا إلى ديوان المدارس فى ٨ المحرم سنة ١٢٦١ « بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى

بعقود اللآلىء فى تعليم الأطفال القراءة والكتابة وتوزيعها على الجهات[١] » كما طبع فى سنة ١٨٤٧ "كتاب تعريب الأمثال المختص بتأديب الأطفال[٢]" ثم كتاب "عقلة الصباع" وعلى ذلك فنقد المطبوعات على النحو السابق ساقط من أساسه .

أليس من التسرع أن يصدر الكاتب نقداً كهذا على مشروع كان مايزال فى سن العاشرة . ثم أليس من الخلط أن يقارن الكاتب بين مطبعة وآلة لرفع المياه و يفضّل الثانية على الأولى . وما باله يأخذ مطبعة بولاق بهذه الشدة و يطالبها بنتائج باهرة فى عشر سنين مع أن الطباعة فى أوروبا لم تثمر الثمرة التى أعمته عن مزايا المطبعة المصرية إلا بعد قرون .

و ينعطف على ما تقدّم النقد الذى وجهه "باورنج Bowring" للمطبعة حين قال :

« إن الكتب التى نشرتها مطبعة الحكومة فى بولاق بالتركية والعربية فوق متناول المدارس الابتدائية لأن غالبيتها ذات طبيعة علمية[٣]» .

وقد كذب مثل هذه الانتقادات قبلنا كثير من الأوربيين الذين زاروا مصر بعد هؤلاء النقاد وكتبوا مايثبت بطلانها . نُثبت هنا قول أحدهم وهو "باتن Paton" الذى كتب عن مصر بعد بوجولات المتقدم بعشر سنوات قال :

« لا مراء فى أن من الفوائد المحققة التى جلبها محمد على لمصر إنشاء مطبعة كبيرة فى بولاق تصدر عنها الكتُب العديدة فى العلوم الحديثة والآداب وعلى الأخص كتب الطب والتاريخ ، وقد خلقت هذه الكتب عصرا جديدا فى تاريخ مصر[٤]» .

وأمثال هذا التقدير الحقّ والنظر الصائب والحكم العادل يجدها الإنسان كثيرا فى كتابات كثير من السياح والكتاب الأوربيين . وشهرة مطبعة بولاق عند مستشرقى أوربا وتقديرهم لها مشهور كذلك يطول بنا الأمر لو ذهبنا نعرضه .

---

(١) أمر من محمد على باشا الى ديوان المدارس فى ٨ المحرم سنة ١٢٦١ (١٧ يناير ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية . كراسة ٣٧ ، ص ٧٣٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ (٦ يونيو سنة ١٨٤٧) .

(٣) Bowring, *op. cit.*, p. 135

(٤) Paton, *op. cit.*, Vol. II, p. 246.

و بعد فإنا نرى الآن فى مصر نهضة علمية زاهرة وحركة فكرية نشيطة فهل كان لمطبعة بولاق أثر فى هذه النهضة ؟ .

إذا كان اختراع الطباعة وانتشار المطابع يؤرخ عصرا جديدا من عصور التاريخ فى أوربا فإن مطبعة بولاق وحدها تؤرخ عصراً جديدا من عصور التاريخ فى مصر حتى لقد كدت أعتبر سنة إنشائها إبتداءً للتاريخ المصرى الحديث .

فهى قد قضت على مظهر من مظاهر العصور الوسطى وهو الاعتماد على اليد فى الصناعة وما ينشأ عن الاعتماد على اليد من بطء فى العمل و إسراف فى الوقت وقلة فى الإنتاج . وأحلّت محل هذه الطريقة مظهرا من مظاهر العصور الحديثة وهو الاعتماد على الآلات فى الصناعة والإفادة بما ينشأ عن استعمال الآلات من سرعة فى العمل واقتصاد فى الوقت و وفرة فى الإنتاج .

فقد كانت صناعة الكتب قبل إنشاء مطبعة بولاق قاصرة على الورّاقين فكان كل ورّاق ، يستخدم عددا من النساخين الذين كانوا عادة من مدرسى الأزهر ومجاوريه ممن كانوا يكسبون مقوّمات معيشتهم فى القاهرة بطرق شتى، منها نسخ الكتب لمن يريد. وكان الناسخ يجلس القرفصاء و يضع أمامه مداده وأقلامه فيما كان يسمى " الدواية " و يضاف إلى هـذه المعدّات مدية ومقطة لبرى القلم الذى كانت ريقة الدواية تتلفه بسرعة زائدة ، ثم يتناول الورقة و يضعها إما على ركبته و إما على راحة يده و إما على مسندة مكوّنة من عدد من قطع الورق مربوطة إلى بعضها من أطرافها الأربعة مكوّنة بذلك ما يشبه كراسة رقيقة يضعها الناسخ على ركبته ، أو يتنقل بين هذه الأوضاع المختلفة على حسب ما يحتمله ظهره من ألم التقوّس ، و يأخذ بهـذه الطريقة فى نسخ المخطوط كيفما يتسع له وقته وتمكنه قوة احتماله . وظل هؤلاء النساخ يقومون مقام آلات الطباعة إلى أن أنشئت مطبعة بولاق فقضت على هذه الطريقة فى صناعة الكتب واستعاضت عنها بالآلات الطابعة ، وأخذت صناعة النسخ تضمحل وأخذت طبقة النساخين تقل بالتدريج .

ونشأ عن استخدام الآلات فى صناعة الكتب ما ينشأ عن استخدام الآلات فى كل زمان ومكان من سرعة فى العمل و وفرة فى الإنتاج . وترتب على ذلك ما يترتب على وفرة

الإنتاج من رخص الثمن وسهولة الاقتناء . فقد كان الناسخ ذو الخط المعتاد يتقاضى عن الكراسة ذات العشرين صحيفة التى تحتوى كل صحيفة منها على خمسة وعشرين سطرا أجرا قدره ثلاثة قروش إذا كانت الكتابة بدون تشكيل ؛ فإذا كانت مشكلة ارتفع الأجر إلى الضعف أى إلى ستة قروش. فإن كان حسن الخط زاد الأجر بما يتناسب مع جمال خطه وحسن تنسيقه(١) . فإذا حسبنا نفقات كتاب متوسط الحجم يقع فى مائتى صحيفة مكتوب بالقلم المعتاد غير مشكل وجدنا أن نفقات نسخه ثلاثون قرشا . فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ثمن الورق وثمن الجلد وجدنا أن نفقاته تبلغ الخمسين قرشا . فإذا أضفنا إلى ذلك ربح صاحب المكتبة وهو ربح يحدّده انفراده بالمخطوط واستئثاره بالعرض وجدنا أن ثمن الكتاب يرتفع ارتفاعا كبيرا . فإذا كان المخطوط مكتوبا بخط يسهل قراءته أو مشكلا ارتفع ثمنه ارتفاعا فاحشا . وما بالنا نجهد أنفسنا بالحساب وعندنا أرقام واقعية توضح ما كان لمطبعة بولاق من الأثر فى تخفيض ثمن الكتب . فالرحالة " كلارك Clarke " الذى زار مصر أثناء وجود الفرنسيين بها يحدّثنا أنه اشترى من القاهرة " ألف ليلة وليلة " مخطوطا بمبلغ سبعة جنيهات انجليزية (٢) . هذا على حين كان ثمنه مطبوعا فى جزءين بمطبعة بولاق فى سنة ١٨٣٧ تسعين قرشا . والدكتور بيرون يحدّثنا أن خطط المقريزى المطبوعة فى بولاق فى جزءين كبيرين ثمنها مائتان وأربعون قرشا ، مع أن ثمنه مخطوطا بخط معتاد ومملوءاً بالأغلاط يبلغ ثمانمائة وخمسين قرشا (٣) وهكذا يتضح ما كان لاستخدام الآلات فى طبع الكتب ببولاق من الأثر فى تخفيض أثمان الكتب .

واقترن انخفاض الأثمان بحسن الخط و إتقان الصناعة فقد كان الكتاب قبلا مقسما إلى ملازم أوكراسات مستقلة غير محبوكة كل كراسة تبلغ خمس ورقات وموضوعا فى جلد خارجى بدون تجليد حتى ينفع الكتاب الواحد لعدد كبير من القراء فى نفس الوقت بأن يتناول كل منهم كراسة و يقرأها ثم يتبادل الكراسات مع غيره ، وهذه الحالة ضرورية نظرا لقلة عدد نسخ الكتاب . فبعد هذه الحالة الأولية نجد أن مطبعة بولاق أتقنت

(١) E.W. Land, *op. cit.*, p. 191.

(٢) Clarke, *Travels in Various Countries of Europe, Asia and Africa*, Vol. V, P. 111.

(٣) مجموعة خطابات الدكتور بيرون للسيومول السالفة الذكر ، ص ١٠٧ الخطاب الثالث عشر ، الاسكندرية فى ١٩ يناير سنه ١٨٥٤

الصناعة فكثرت النسخ وحبكت الكراسات وجلدت جميعا واتخذ الكتاب الشكل المتقن المعروف. فاذا أضفنا الى ذلك جمال الخط وسهولة قراءته وفرق ما بين المخطوط والمطبوع فى كل ذلك وقفنا على الأثر البين الذى أحدثته مطبعة بولاق فى رقى صناعة الكتب .

ثم إن مطبعة بولاق بما أحدثته من نشر الكتب و إتقان صناعتها وتخفيض أثمانها ، ساعدت بذلك على نشر روح القراءة و بث حب اقتناء الكتب والاطلاع عليها بين المصريين فقد كانت القراءة قبلها قاصرة على مشايخ الأزهر ومجاوريه و كانت الكتب بعيدة كل البعد عن أفراد الشعب لندرتها وغلاء أثمانها وسيادة روح عصر المماليك فى مصر . فالقراءة والاطلاع كانا منعدمين فى مصر حتى اذا أنشئت مطبعة بولاق وأصبح الحصول على الكتب ميسورا ، وتعددت مطبوعاتها بحيث أصبح كل فرد يجد ما يميل اليه من أنواع القراءة ، ورخصت أثمانها بحيث أصبح فى استطاعة أقل الناس مالا أن يحصلوا على الكتب ، نشأ فى مصر طبقة من القراء من غير مشايخ الأزهر ومجاوريه يحبون الكتب و يميلون الى قراءتها و يرغبون فى اقتنائها وتمكنهم أثمانها من ذلك كله . وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على انتزاع القراءة من احتكار رجال الأزهر فأشبهت فى هذا الأمر مطابع أوربا حين ساعدت على انتزاع العلم من رجال الكنيسة الذين كانوا يحتكرونه احتكارا ضارا قائما على الشعوذة واستغلال الناس . ولذا نسمع عن شخص مثل حبيب افندى ناظر ديوان الداخلية يمتلك مكتبة بها خمسة آلاف مجلد (1) . ونقرأ فى تراجم رجال مصر الحديثة أن كثيرا منهم كان يحب اقتناء الكتب وأن كلهم تقريبا ماتوا عن مكتبات بها آلاف المجلدات . وليرجع القارئ الى الجبرتى ليعرف ماذا كان يوجد من الكتب فى تركات رجال الأزهر قبل ذلك .

ونشأ عن انتشار الميل إلى القراءة واقتناء الكتب على هذا النحو ظهور طبقة من المثقفين المستنيرين الذين قرءوا الكتب المطبوعة العربى منها والمترجم وتأثروا بما فيها سواء من حيث المعلومات ومن حيث الكتابة أو قل إنهم اكتسبوا بذلك اقتدارا على التأليف،

(1) Paton, *op. cit.*, Vol. II, p. 248.

وأغرتهم المطبعة به فألفوا وقدموا كتبهم إليها فطبعت ، وتأثر غيرهم بما ألفوا وأغراهم مالاقوا من ذيوع فى الاسم وكسب للمال فألفوا هم الآخرون ونشرت لهم المطبعة فشجعوا واستزادوا علما وتأليفا . وعلى هذا النحو خلقت مطبعة بولاق نهضة هائلة فى التأليف لم يألفها الشرق من قبل وأكسبت مصر بذلك حركة أدبية زاهرة نمت بدون تراجع الى وقتنا هذا .

وهكذا أحدثت مطبعة بولاق منذ إنشائها حركة فكرية هائلة : فمن استخدام الآلات فى الطباعة إلى السرعة والوفرة فى الإنتاج إلى رخص الأثمان إلى جودة الصناعة إلى تشجيع الناس على القراءة والاقتناء إلى إغرائهم بالتأليف والنشر ، ونشأ عن تتابعها جميعا ما نسميه النهضة العلمية الحديثة فى مصر . فهذه النهضة التى نفخر بها الآن ونحاول جهد المستطاع تنميتها والنهوض بها لم تكن فى أصلها إلا أثرا من آثار مطبعة بولاق .

ولمطبعة بولاق زيادة على ما سبق بيانه من أثرها العام فى خلق النهضة العلمية الحديثة بمصر وتغذيتها وتنميتها آثار أخرى تتعلق بتفاصيل تلك النهضة العامة لا يسعنا اغفالها فى هذا المقام .

فالمطبعة نشرت كتبا كثيرة فى مختلف العلوم الحديثة كانت أول ما نشر من نوعها فى مصر . فكانت بذلك أول طريق دخلت منه تلك العلوم الحديثة الى هذه البلاد . فالمطبعة نشرت كتبا فى الطب وكتبا فى فن الحرب وكتبا فى الهندسة وكتبا فى الطبيعة والكيمياء وكتبا فى الفلك وكتبا فى علم المياه الى آخر تلك العلوم التجريبية التى لم تشهدها مصر إلا عن طريق بولاق . نعم إن المصريين كانوا يشتغلون قبل ذلك بالعلوم إلا أنها كانت علوما مطبوعة بطابع العصور الوسطى . فكان التنجيم يدرس بدلا من الفلك وكان السحر والرقى وصناعة التمائم تقوم مقام الطب وكان البحث فى كيفية تحويل المعادن الدنيا إلى معادن نفيسة يقوم مقام الكيمياء الحديثة . وكانت دراسة هذه العلوم قاصرة على أفراد قلائل كانوا يستخدمونها فى إتلاف عقلية سواد الشعب . ثم نشرت مطبعة بولاق ما شاء لها الله أن تنشر من كتب العلوم الحديثة فمهدت لتلك العلوم السبيل ونشرتها بين الناس و بذلك أحلّت الفلك محل التنجيم والطب مكان الشعوذة والسحر والكيمياء

الحديثة بدلا من الكيمياء القديمة وخلقت بذلك طبقة من الباحثين الحديثين الذين أخذوا يدرسون تلك العلوم الحديثة فتحررت أفكارهم واستغلوا معرفتهم فى استغلال موارد الطبيعة .

ولم يقف فضل المطبعة عند حد نشر كتب العلوم الحديثة بل إنها نشرت كثيرا من الكتب العربية القديمة التى كانت مخطوطاتها نادرة الوجود والتى كاد البلى والضياع يذهبان بما بقى منها . فقد نشرت كثيرا من كتب السيرة والتاريخ والأدب والقصص والحديث والتفسير والفقه والنحو وعلوم اللغة والمنطق وغير ذلك من أمهات الكتب العربية فى كل علم وفن . و يترتب على ذلك ذيوع تلك الكتب بين الناس ووقوفهم على نفائس اللغة العربية . وهكذا كان إنشاء مطبعة بولاق بمثابة إحياء للآداب العربية القديمة . واذا عرفنا قراء تلك الكتب فى الوقت الحاضر رغم طبع كتبها ورخص أثمانها عرفنا ما كانت تلك الآداب تتعرض له من الضياع لو لم تنشر مطبعة بولاق كنوزها الدفينة وعرفنا بالتالى ما كان لتلك المطبعة من الأثر فى إحياء تلك الآداب .

ولم يقف فضل المطبعة على اللغة العربية عند حد احياء كتبها القديمة وتدوين العلوم الحديثة بها وهو ما سبق بيانه فحسب بل أن فضلها يغمر تلك اللغة من ناحية أخرى إذ كان لها أثر عظيم فى حفظ مادة اللغة وتنمية ثروتها من هذه المادة . أما حفظها لمادة اللغة فقد كان بطبع معاجمها ونشرها بين الناس وعلى الأخص قاموس الفيروز بادى وليس من شك فى الفائدة التى تعود على اللغة من طبع معاجمها . أما تنميتها لمادة اللغة فقد أتى عن طريقين : الأول نشرها لعدد هائل من كتب العلوم الحديثة مما سبب احياء الألفاظ والمصطلحات العربية القديمة التى تتصل بتلك العلوم والتى أشرفت على الموت بعد أن ترك العرب الاشتغال بها ، والثانى استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة مما لم يوجد لها نظير فى كتبها القديمة . وعلى هذا النحو كان لنشر كتب العلوم الحديثة أثر فعال فى احياء كثير من الفاظ اللغة التى كادت تندثر وإمدادها بكثير من الألفاظ الجديدة . ولم يأت هذا الأثر عرضا و إنما قصد اليه قصدا حتى أن القائمين بأمر الكتب كانوا يعنون بأمر الألفاظ عناية فائقة على نحو ما سبق بيانه وغالى بعضهم فوضع قواميس لتلك الألفاظ الجديدة . فمن ذلك " كتاب الشذور الذهبية فى الألفاظ الطبية " ، وهو معجم للمصطلحات والألفاظ الطبية وضعه محمد عمر التونسى محرر الكتب الطبية بمدرسة الطب قال فى مقدمته :

«لما كثرت ترجمات الكتب الطبية رأيت أن أؤلف قاموسا جامعا للمصطلحات وكان كلوت بك قد أتى بكتاب فرنساوى فى المصطلحات العلمية والطبية وأوعز الى مهرة المعلمين بترجمته وهم ابراهيم النبراوى معلم الجراحة الكبرى ومحمد على البقلى معلم الجراحة الصغرى ومحمد الشافعى معلم الأمراض الباطنية ومحمد الشباسى معلم التشريح الخاص وعيسوى النحراوى معلم التشريح العام والسيد أحمد الرشيدى معلم الأقرباذين والمادة الطبية ومصطفى السبكى معلم أمراض العين وحسنين على معلم النبات فترجم كل منهم الجزء الذى أعطيه .

«فأوعز الى الدكتور بيرون ناظر المدرسة أن آخذ من الكتاب كل لفظ يدل على مرض أو عرض أو نبات أو معدن أو حيوان أو غير ذلك من الاصطلاحات وأن أستخرج ما فى القواميس من التعاريف وما جاء فى تذكرة داود وما فى فقه اللغة وغيره من المعاجم أو كتب اللغة ففعلت ذلك وأضفت اليه أسماء العقاقير وأسماء الأطباء المشهورين ورتبته على حروف المعجم» .

وعمل شىء من هذا فى العلوم الأخرى . فمثل هذا المعجم فى الألفاظ الطبية وهو ضخم يبلغ ٦٠٠ صفحة يوضح ما نالته مادة اللغة من الفوائد من جراء حركة الطبع التى قامت بها مطبعة بولاق .

ولم يقتصر فضل مطبعة بولاق على اللغة العربية بل تعداها الى اللغات الشرقية الأخرى كاللغتين التركية والفارسية فقد نشرت المطبعة كثيرا من الكتب الأدبية المشهورة فى اللغتين كما نشرت كثيرا من معاجمها وهى كثيرة فى قوائم مطبوعات بولاق .

- ثم أثر آخر لمطبعة بولاق فى ناحية أخرى من تفاصيل النهضة العلمية الحديثة فى مصر وهو أنها ساعدت على تقدم التعليم وانتشاره وسهلت مهمة القائمين بهذا التعليم . ففيها طبعت الكتب المدرسية لمختلف المدارس وليس من شك فى أهمية الكتب المدرسية للتعليم فهى الوسيلة الوحيدة لاستذكار الشرح ومراجعة المعلومات .

و يصور لنا على باشا مبارك أثر هذه المطبعة فى هذه الناحية أحسن تصوير حين يقول فى سياق ترجمته لنفسه : إنه التحق بمدرسة المهندسخانة واستمر فيها خمس سنوات تعلم فيها

الجبر والميكانيكا والديناميكا وتركيب الآلات وحساب التفاضل وعلم الفلك وعلم الأدروليك (المياه) والطبوغرافيا والكيميا والطبيعة والمعادن والجيولوجيا وحساب الآلات والهندسة الوصفية وقطع الأشجار والأخشاب والظل والنظر ، ثم قال :

« ولعدم وجود كتب مطبوعة فى هذه الفنون وغيرها إذ ذاك كان التلاميذ يكتبون الدروس من المعلمين فى كراريس كل على قدر اجتهاده فى استبقاء ما يلقيه المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبذلون غاية مجهودهم فى التعليم ، فكان يندر أن يستوفى تلميذ فى كراسه جميع ما يلقى عليه خصوصا الأشكال والرسوم ، ولذلك كان الأمر إذا تقادم وخرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه فكان يضيع منهم كثير مما تعلموه . وفى آخر مدة المهندسخانة (يعنى فى آخر مدة تلمذته بها) كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض الكتب فاستعانت بها التلامذة وحصل منها النفع ثم تكاثر طبع الكتب شيئا فشيئا إلى الآن فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها [1] » .

وليس أصدق من هذا الوصف من معاصر فى بيان ما كان لمطبعة بولاق من الأثر الفعال فى نشر التعليم وترقيته .

وآخر ما نريد أن نذكره من أيادى مطبعة بولاق التى لا تحصى على النهضة العلمية الحديثة فى مصر أنها كانت أساس الطباعة فى مصر فقد كانت نموذجا يحتذيه الراغبون فى نشر العلم والطامعون فى الربح من صناعة الكتب . فانتشرت بعدها صناعة الطباعة وكثرت المطابع على يد كثير من تلاميذها الذين تعلموا الصناعة بها أو تأثروا بفكرتها وكلما كثرت المطابع زادت المطبوعات وزاد التأليف وازدهرت الحركة العلمية فى مصر . فإذا قلنا إن ازدهار الحركة العلمية فى مصر راجع إلى كثرة المطابع ، وجب علينا أن نقول إن كثرة المطابع يرجع الفضل فيها إلى مطبعة بولاق . ثم إن تلك المطابع التى أنشأها الأفراد متأثرين بمطبعة بولاق عندما أرادت أن تطبع كتبا لم تجد أمامها إلا مطبوعات

(١) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٤١

بولاق التى كانت قد نفدت أو أشرفت على النفاد فأعادت طبعها ومن هذه الناحية أيضا كان لمطبعة بولاق الفضل على ما نشأ فى مصر من المطابع .

على هذا النحو كان أثر مطبعة بولاق فى النهضة العلمية الحديثة فى مصر وهكذا كان ذلك الأثر عظيما لم يقف عند حد خلق هذه النهضة من العدم فحسب بل تعداه إلى إدخال عناصر جديدة فيها وصبغها بالصبغة الحديثة بعد القضاء على صبغة العصور الوسطى التى ظلت مستولية على الحياة فى مصر إلى ذلك العهد القريب .

فإذا أضفنا إلى ذلك أثرها فى نشر صناعة الطباعة وفضلها على اللغة والتعليم عرفنا أن تلك النهضة الفكرية الحديثة التى نفخر بها إنما ولدت فى حجرات المطبعة وبرعايتها نشطت وازدهرت ولذا وجب أن لا تذكر هذه النهضة إلا مقرونة دائما باسم مطبعة بولاق .

الفصل الخامس عشر

المطابع الأميرية الصغرى

نشأت مطبعة بولاق من أجل الجيش خاصة لتسد حاجته من كتب الفن الحربي والتعليمات العسكرية . وظلت تقوم بهذه المهمة عددا من السنين بعد إنشائها إلى أن بدأ محمد على فى إنشاء مدارسه فى سنة ١٨٢٦ ثم توالى إنشاء تلك المدارس . وقد كانت المدارس تحتاج هى الأخرى إلى طبع كتب لتلاميذها وكان ضروريا أن يحال طبع تلك الكتب على بولاق . والظاهر أن مطبعة بولاق ضاقت بمطبوعات الجيش ومطبوعات الدواوين ومطبوعات المدارس مجتمعة . ولكى يخف الطلب على بولاق أخذ الوالى ينشئ مطابع مستقلة فى بعض المدارس الكبيرة والدواوين الرئيسية . وهكذا نشأت عدة مطابع أميرية صغرى بجانب مطبعة بولاق الكبرى . أما ما وصل إليه علمنا من هذه المطابع فهى :

مطبعة الطب بأبى زعبل

أنشئت مدرسة الطب المصرية فى سنة ١٨٢٧ بأبى زعبل . وقد أنشأ محمد على بأبى زعبل مطبعة ملحقة بهذه المدرسة لتتولى طبع ما يحتاجه تلاميذها من كتب الطب . وليس عندنا علم مؤكد بتاريخ إنشاء تلك المطبعة وإن كان عندنا ما يرجح أنها أنشئت بعد تاريخ إنشاء المدرسة بمدة قصيرة . فنحن لو نظرنا إلى ما بيدنا من مطبوعات بولاق لوجدنا أن أول كتاب فى الطب مطبوع بها هو كتاب "تشريح بشرى" ترجمه إلى العربية من الفرنسية يوحنا عنحورى وطبع ببولاق فى سنة ١٨٣٣ ، أى بعد إنشاء مدرسة الطب بست سنوات . فهل ظلت مدرسة الطب لا تطبع كتبا لتلاميذها طول هذه المدة ؟ الأرجح أن مطبعة أبى زعبل أنشئت فى تاريخ مبكر من إنشاء مدرسة الطب بمجرد أن ظهرت حاجة إلى طبع كتب طبية للتلاميذ . وليس من المعقول أن تكون هذه الحاجة قد ظهرت عند إنشاء المدرسة أى فى سنة ١٨٢٧ مباشرة إذ أن فى هذا التاريخ لم يكن المترجمون قد ترجموا شيئا يطبع

وإنما من المعقول أن تكون تلك الحاجة ظهرت بعد ذلك بمدة ما . وإذا صح ما رواه جورجى زيدان من أن أول كتاب طبع بأبى زعبل هو كتاب " القول الصريح فى علم التشريح " لكلوت بك وأن طبعه كان فى سنة ١٨٣٢[1] أمكننا أن نقول إن مطبعة الطب بأبى زعبل أنشئت فى تلك السنة . وهناك خبر نشر فى الوقائع المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢ جاء فيه :

« كلوت بك أرسل رسالة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه ترتب تعييناً للرجال الثمانية الذين أرسلوا إلى مطبعة أبى زعبل من مطبعة بولاق كسائر الأفندية ثم أرسلت إليه خلاصة من مجلس الجهادية حكم فيها بأنه يصرف لهم التعيين كما كان يصرف لهم فى مطبعة بولاق[2] » .

فترتيب التعيين لهؤلاء الموظفين الثمانية الذين نقلوا من مطبعة بولاق إلى مطبعة أبى زعبل يبين أنهم نقلوا إليها حديثا ، وجملتهم تبين أنهم الذين بدأت بهم المطبعة ، وعلى ذلك يمكن أن نقرر أن تاريخ هذا الترتيب وهو أبريل سنة ١٨٣٢ يعين تاريخ إنشاء مطبعة الطب بأبى زعبل .

وليس عندنا إلا وصف واحد لهذه المطبعة أعطانا إياه السائح سانت جون الذى زار مصر فى سنة ١٨٣٢ ، فقد زار مدرسة الطب بأبى زعبل ووصف المدرسة وما حولها من أشجار البرتقال والليمون الحلو والمالح والجميز وما يوجد بين هذه الأشجار من الخضر والأزهار ، كل ذلك فى وصف شعرى رائع ثم قال :

« وقد حُوّل نصف أحد جناحى المستشفى إلى حجرة درس فسيحة تسع مائتى تلميذ . وجدرانها مزينة بالنماذج والرسوم ... أما بقية هذا الجناح ففيه مطبعة بها أربع آلات للطبع يعمل عليها الشبان العرب (يعنى المصريين) فى طبع تراجم عربية لأحسن المؤلفات الأوربية فى الطب ، محلاة بالرسوم التوضيحية التى ينقلونها بدقة فائقة[3] » .

(١) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٤٢

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٥ ، ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ (٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢) "حوادث مجلس الجهادية" .

(٣) St. John, *op. cit.*, Vol. II, p. 401.

فتبعا لكلام هـذا السائح المحقق كانت مطبعة الطب بأبى زعبل مشتملة على أربع آلات للطبع :

أما مطبوعات هذه المطبعة فقد قال عنها جورجى زيدان ما يأتى :

« لم يمض بضع سنوات حتى ظهرت عدة كتب طبية تعليمية عليها نمر متسلسلة حسب ظهورها . وفى آخر كل كتاب تاريخ طبعه . وبلغ عدد الكتب الطبية التى طبعت فى تلك المطبعة عشرة . أولها كتاب "القول الصريح فى علم التشريح" تأليف الدكتور كلوت بك طبع فى سنة ١٨٣٢ ، وآخرها كتاب «الأربطة الجراحية» تأليف ابراهيم بك النبراوى طبع سنة ١٨٣٨ وطبعت فيها كتب أخرى غير هذه [1] » . اهـ

أما كتاب الأربطة الجراحية لإبراهيم النبراوى فلم يطبع فى أبى زعبل إذ الثابت أنه طبع فى بولاق وورد ضمن مطبوعاتها لسنة ١٨٣٨ وقد رأينا نسخة من الكتاب وعليها ما يثبت أنه مطبوع فى بولاق. ثم إن مطبعة الطب بأبى زعبل لم تكن موجودة فى سنة ١٨٣٨ كما سيأتى بعد قليل . وقد توصلنا من الكتب الطبية العشرة المطبوعة بمطبعة الطب بأبى زعبل إلى ما يأتى :

(١) "القول الصريح فى علم التشريح" تأليف "بايل Bayle" بإضافات من كلوت بك ، وترجمة يوحنا عنحورى رئيس التصحيح بمدرسة الطب بأبى زعبل ، وحرره محمد عمران الهراوى . طبع بأبى زعبل سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) (أنظر شكل ٢١ بآخر الكتاب) .

(٢) "العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية". تأليف كلوت بك ، وترجمة أغسطين سكاكينى ، وحرره محمد عمران الهراوى ، طبع بأبى زعبل سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) . وهو ثانى مطبوعاتها .

(٣) "منتهى الأغراض فى علم شفاء الأمراض" تأليف بروسيه وسانسون ، ترجمه إلى العربية يوحنا عنحورى وقد ترجم أولا إلى الإيطالية ثم ترجمه عنحورى من الإيطالية إلى العربية : طبع سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) فى مجلدين .

(١) جورجى زيدان : نفس الجزء من كتابه السابق ، ص ٤٢

(٤) "مبلغ البراح فى علم الجراح" تأليف كلوت بك وترجمه يوحنا عنحورى وطبع سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

(٥) " التشريح العام " تأليف كلار الفرنساوى وترجمه عيسوى النحراوى مدرس التشريح العام بمدرسة الطب ، طبع سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

(٦) « دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية » وهو قانون وضعته المشورة الطبية وترجمه يعقوب ، وطبع سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦ م) .

(٧) « رسالة تطعيم الجدرى » تأليف كلوت بك وترجمة أحمد الرشيدى طبع سنة ١٨٣٦ م .

(٨) " نبذة فى أصول الفلسفة الطبيعية " تأليف كلوت بك وترجمة النبراوى . طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م)

وهذا آخر ما توصلنا اليه مما ذكر فى المراجع أنه طبع بتلك المطبعة ولكنا لم نر بعض هذه الكتب. فاذا صح ما قاله جورجى زيدان من أن مطبوعاتها الطبية عددها عشرة فقط فانه ينقصنا من مطبوعاتها كتابان لم نتوصل اليهما .

وقد ورد فى كلام السائح سانت جون عن مطبعة أبى زعبل ما ترجمته :

« على رأس كل فرع من فروع العلوم الطبية أستاذ أوربى يلقى درسه اليومى باللغة الفرنسية ثم يترجم إلى اللغة العربية بواسطة مترجمين أكفاء اكتسبوا معرفة عالية بالعلوم الطبية من طول اشتغالهم بالمستشفى . وعند ما تتم التراجم تسلم إلى ثلاثة من المشايخ يصححون لغتها ويحلونها ببدائع الأسلوب العربى . وبعد ذلك تطبع وتوزع على التلاميذ [1]

وفى هذا الوصف قرينة على أنه كان يطبع بهذه المطبعة الدروس التى كانت تلقى بمدرسة الطب علاوة على الكتب المتقدمة .

St. John, *op. cit.*, Vol. II, p. 402. (١)

على أن وجود هذه المطبعة الطبية لم يمتد إلى أكثر من سبع سنوات . ففى أواخر سنة ١٢٥٢ ﻫ أى أوائل سنة ١٨٣٧ م نقلت مدرسة الطب من أبى زعبل إلى قصر العينى ومن ذلك التاريخ أبطلت مطبعة مدرسة الطب وأحيلت مطبوعاتها إلى بولاق . ومن الثابت أن مطبعة أبى زعبل ظلت تعمل إلى آخر عهد مدرسة الطب بمكانها الأول بأبى زعبل فقد زار مصر السائح "ويلد Wilde" فى سنة ١٨٣٧ وهى السنة التى نقلت فيها المدرسة إلى قصر العينى وزار هذا السائح مدرسة الطب قبل أن تنقل وقال فى وصفها :

« هناك مطبعة ملحقة بالمستشفى حيث يترجم أهم كتب العلوم الطبية الى اللغة العربية ثم تطبع بها [١] » .

فهذا يثبت أن مطبعة أبى زعبل ظلت تعمل إلى آخر عهد المدرسة بذلك المكان وقد كان ويلد هذا آخر سائح زار المدرسة بمكانها الأول . ومن الثابت أيضا أن مطبعة الطب ألغيت بانتقال المدرسة إلى قصر العينى إذ أن أحدا من السّياح الذين زاروا المدرسة بعد انتقالها لم يذكر شيئا عن وجود مطبعة بقصر العينى . وليس من بين الكتب الطبية أو غير الطبية كتاب واحد كتب عليه أنه مطبوع بهذا القصر . وبذلك تكون مطبعة الطب بأبى زعبل قد أنشئت فى أوائل سنة ١٨٣٢ ، وألغيت فى أوائل سنة ١٨٣٧ بانتقال المدرسة إلى قصر العينى ، أى أنها عمرت خمس سنوات .

مطبعة الطوبجية بطره

أنشئت مدرسة الطوبجية بطره فى سنة ١٨٣١ وألحقت بها مطبعة عرفت فى مطبوعاتها باسم "مطبعة الطوبجية بطرا" وقد طبع بها كتاب "الكنز المختار فى كشف الأراضى والبحار" وهو كتاب مترجم عن الفرنسية، ترجمه وصححه الشيخ رفاعه بك رافع الطهطاوى . وهذا كل ماوصلنا إليه من تاريخ هذه المطبعة فنحن لا نعرف عدد مطبوعاتها ولا ماهيتها ، وإن كان من الضرورى أن يكون قد طبع بها عدد من كتب المدفعية التى وضعت من أجل تلاميذ المدرسة . ونحن لا نعرف ما آل إليه أمر هذه المطبعة ، ولا تاريخ انتهائها وإن كان يغلب على الظن أنها انتهت بانتهاء المدرسة فى أواخر عهد محمد على .

(١) Wilde, *Narrative of a Voyage to Madeira and along the Shores of the Mediterranean* (Dublin, 1852), Vol II, Chap. XII, p. 238.

مطبعة الوقائع بالقلعة

فى سنة ١٨٣٣ فكر محمد على باشا فى أن يجعل للوقائع المصرية مطبعة مستقلة ويبطل طبعها فى بولاق . ولم يكن ذلك ناشئا عن ضيق فى مطبعة بولاق أو عجز منها عن القيام بأعمالها المتزايدة ، ولكن على مانرجح كان ناشئا عن رغبته فى جعل مطبعة الوقائع قريبة من ديوان الوقائع وقريبة من الدواوين التى تمدها بالأخبار . لذلك قرر محمد على إنشاء مطبعة خاصة بالوقائع فى القلعة وقد أنشئت بالفعل فى سنة ١٨٣٣ ، وصدر أول عدد من الوقائع مطبوع بها فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ ﻫ الموافق ١٥ يوليه سنة ١٨٣٣ م وقد كتب عليه « طبع بمطبعة قلم الوقائع بالقلعة » .

ومع ذلك فقد ورد فى عدد الوقائع المصرية الصادر فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ ﻫ (١٦ أبريل سنة ١٨٣٢ م) خبر جاء فيه : «الشيخ على قدم لمجلس الجهادية عرضا مضمونه أنه كان مستخدما فى دار الطباعة ببولاق ثم استخدم فى خدمة الطباعة بديوان الوقائع[١]» فهل أنشئت مطبعة الوقائع فى أبريل سنة ١٨٣٢ ثم لم تصدر الوقائع إلا فى يوليه من السنة التالية ؟ هذه مشكلة ليس عندنا وسائل حلها . وليس هناك إلا احتمال واحد هو أن مطبعة قلم الوقائع أنشئت فى أبريل سنة ١٨٣٢ من أجل أعمال الديوان خاصة وليس لطبع الوقائع ، وظلت كذلك إلى يوليه سنة ١٨٣٣ حين رؤى أن تطبع الوقائع أيضا وأضيفت إليها آلات وبدأت تصدر الجريدة ، والله أعلم .

وليس من شك فى أن مطبعة الوقائع كانت صغيرة قليلة الآلات فلم يكن يطبع بها إلا صفحات الوقائع القليلة . وقد وصفها "وليم ييتس Yates" الذى زار مصر فى سنة ١٨٤١ م ، فذكر زيارته للقلعة ثم قال :

« أما المطبعة فليست كبيرة الأهمية كما ينتظر . والشىء الوحيد الذى يستحق الذكر هو طبع مجلة باللغة العربية[٢] » .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٢ ، بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٧

(٢) Yates, *The Modern History and Conditions of Egypt*. Vol. I, p. 352, 353.

وظلت مطبعة الوقائع بالقلعة مفتوحة تصدر عنها الوقائع المصرية الى يونيه سنة ١٨٤٦ ثم تبطل المطبعة ويحال طبع الوقائع المصرية إلى مطبعة بولاق ، فقد صدر العدد المؤرخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ الموافق ٨ يونيه سنة ١٨٤٦ وقد كتب عليه : « طبعت فى دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة » وبه تستأنف الوقائع صدورها من بولاق من جديد . ولذا يمكن أخذ يونيه سنة ١٨٤٦ تاريخا لنهاية مطبعة الوقائع وتكون هذه المطبعة قد عمرت من يوليه سنة ١٨٣٣ الى يونيه سنة ١٨٤٦ أى ثلاث عشرة سنة .

وليس فى ذلك العدد من الوقائع ما يشير إلى السبب الذى من أجله عدل عن طبع الوقائع بمطبعتها بالقلعة وأعيدت إلى بولاق . على أن هذا السبب ليس مما يصعب الوصول اليه ، فمطبعة القلعة كانت من غير شك تحتاج إلى إصلاح وتجديد بعد عمل ثلاث عشرة سنة متوالية ، ولم تكن أحوال الوالى فى سنة ١٨٤٦ تسمح بهذا الإصلاح ، وكان العمل أيضا قد قل فى مطبعة بولاق نتيجة لظروف مصر فى أواخر عهد محمد على مما سبق بنا شرحه فأعيد طبع الوقائع فى بولاق .

مطبعة المهندسخانة

أنشئت مدرسة المهندسخانة بالخانقاه فى سنة ١٨٣٤ ثم نقلت الى بولاق فى تاريخ غير معروف . وقد ألحق بها مطبعة لطبع الكتب الهندسية اللازمة لتلاميذها . وليس عندنا معلومات مفصلة عن تلك المطبعة ولا بيان بمطبوعاتها ، ولا نعرف تاريخ إنشائها على وجه التحقيق . وقد ورد ذكر مطبعة المهندسخانة فى دفاتر ديوان المدارس ابتداء من سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) [١]

وجاء فى عدد الوقائع الصادر فى ١٨ صفر سنة ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨) خبر عن امتحان مدرسة المهندسخانة فى بولاق ورد فيه :

« لما كانت نساخ مطبعة تلك المدرسة الثلاثة باذلين جهدهم حصل تطييب خاطرهم يضم بعض شيء إلى مرتباتهم [٢] » .

(١) عرضحالات إلى مدرسة المهندسخانة فى ٣ و٩ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ هـ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربى ، محفوظات عابدين .

(٢) العدد ١٠١ من الوقائع المصرية الصادر فى ١٨ صفر ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨) .

وهذا النص يثبت أن مطبعة المهندسخانة ظلت موجودة إلى آخر عهد محمد على . وهناك من النصوص ، ما يثبت أن هذه المطبعة ظلت موجودة أيضا فى عهد عباس الأول فعلى باشا مبارك يروى فى سياق ترجمته لنفسه أنه فى أواخر سنة ١٢٦٦ (١٨٥٠ م) عمل نظاما للمدارس كافأه عباس عليه بأن عينه ناظرا لمدرسة المهندسخانة . قال : « وفى مدة نظارتى كنت أباشر تأليف كتب المدارس بنفسى مع بعض المعلمين وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة حجر طبع فيها للمدارس الحربية والآلايات الجهادية نحو ستين ألف نسخة من كتب متنوعة غير ما طبع فى كل فن بمطبعة الحجر بالمهندسخانة وملحقاتها من الكتب ذات الأطالس والرسومات وغيرها مما لم يسبق له طبع واستعملت فى رسم أشكالها وأطالسها التلامذة لا غير وقد حصل منها الفوائد الجمة العمومية [١] »

فهذا النص يبين أن مطبعة المهندسخانة ظلت مفتوحة فى عهد عباس الأول إلا أن عبارته تدل على أنها كانت مطبعة مستحدثة وليست منتقلة من عهد محمد على . فعلى مبارك يقول : «وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة حجر » فكأنه هو الذى استحدثها . وهذا ادعاء من الرجل فمدرسة المهندسخانة كان بها مطبعة من عهد محمد على . والنص السابق اقتباسه من الوقائع يثبت وجودها إلى سنة ١٨٤٨ ونظارة على باشا مبارك للمهندسخانة كانت فى سنة ١٨٥٠ م . وليس من المعقول أن تكون مطبعة المهندسخانة قد تلاشت فى سنتين من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٠ . وعلى ذلك فإنا نرجح أن قوله : «وجعلت بها مطبعة » إما أن تكون هفوة قلم أو هفوة نفس .

وعلى كل حال فمطبعة المهندسخانة ظلت تعمل فى عهد عباس الأول وعندى كتاب مطبوع فى عهده وعنوانه " مبادئ الهندسة " جاء فى آخره :

« وقد تم تحرير هذا المختصر وتصحيحه ومقابلته على أصله وتنقيحه وإزالة ما كان فى الأصل من اللعثمات والعدول عما فيه من سخيف الاصطلاحات على يد بعض خوجات مدرسة مهندسخانة الخديوية جعلها الله عامرة آهلة بهيه . وكان تمام طبعه بمطبعة هذه المدرسة التى هى على أساطين المعارف مؤسسة فى أوائل ربيع الآخر الذى هو من شهور

(١) على باشا مبارك — الخطط التوفيقية — ج ٩ ص ٤٥

سنة ١٢٧٠ ...» . ومن مطبوعاتها أيضا "الروضة الزهرية فى الهندسة الوصفية" وترجمه ابراهيم رمضان ومنصور عزمى ، و "المنحه اللدنية فى الهندسة الوصفية" وترجمه ابراهيم رمضان ، و "مختصر علم الميكانيكا" وترجمه أحمد فايد وصححه السيد صالح مجدى ، و "الدرة السنية فى الحسابات الهندسية" وترجمه أحمد فايد (انظر شكل ٢٢).

أما نهاية مطبعة المهندسخانة تلك فقد كانت والله أعلم على يد سعيد . فعلى باشا مبارك يحدثنا أن سعيدا باع مدرسة المهندسخانة بكل محتوياتها . قلنا ولن تشذ المطبعة عن غيرها من متعلقات المدرسة . قال إن سعيد باشا أصدر أمرا قبيل سفره إلى أوربا ببيع أشياء من متعلقات الحكومة من عقارات وغيرها . قال :

« وكان المأمور بذلك المرحوم اسماعيل باشا الفريق وكان لى من المحبين وكنت جاره فى السكن فاستصحبنى معه إلى بولاق وخلافها من محلات البيع ، فلما حضرت المزادات رأيت الأشياء تباع بأبخس الأثمان ، ورأيت ما كان لمدرسة المهندسخانة من اللوازم والأشياء الثمينة العظيمة وفى جملتها الكتب التى كنت طبعتها وغيرها تباع بتراب الفلوس وكذا أشياء كثيرة من نحو آلات الحديد والنحاس والرصاص والعقارات والفضيات والمرايات والساعات والمفروشات وغير ذلك ، وليتها كانت تباع بالنقد الحالى بل كانت الأثمان تؤجل بالآجال البعيدة وبعضها بأوراق الماهيات ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشترى فكان التجار يربحون فيها أرباحا جمة . فلبطالتى واستدانتى وكثرة مصرفى مالت نفسى للشراء من هذه الأشياء والدخول فى التجارة ففعلت وربحت [1]» .

فمدرسة المهندسخانة بيعت على النحو الذى ورد وصفه ، وبيع كل شىء فيها حتى الساعات والمفروشات وحتى الكتب وليس من شك بعد هذا فى أن تكون مطبعة المهندسخانة قد بيعت ضمن ما بيع من متعلقات المدرسة . ومن المرجح أن تكون المطبعة هى التى قصدها على باشا مبارك بقوله «آلات الحديد والنحاس والرصاص» . وهكذا كانت نهاية مطبعة المهندسخانة على يد سعيد كما كانت نهاية كثير من منشآت أبيه .

(١) على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٤٨

مطبعة الجهادية

وكان هناك أيضا مطبعة أميرية فى عهد محمد على اسمها مطبعة الجهادية . طبعت بها "رسالة فى علاج الطاعون" تأليف كلوت بك وكتب عليها طبعت فى مطبعة الجهادية سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) وأخبرنا أستاذنا محمد شفيق غربال أنه رأى رسالة أخرى مطبوعة بتلك المطبعة هى "رسالة فيما يجب اتخاذه لمنع الجرب والداء الأفرنجى" وصدرت عن مشورة الصحة وطبعت بمطبعة ديوان الجهادية فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

على أنا لا نعلم شيئا عن تاريخ إنشاء تلك المطبعة على وجه التحقيق، وإن كان من الثابت أنها كانت موجودة فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٢ ، وذلك أنه نشر فى عدد الوقائع المصرية الذى صدر فى ذلك التاريخ خبر جاء فيه :

« رجل اسمه السيد محمود قدم رقيا لمجلس الجهادية مضمونه أنه كان مستخدما فى مطبعة بولاق ثم استخدم الآن فى مطبعة الجهادية وطلب أن يصرف له ثمن كسوة كما صرف لأمثاله الذين فى مطبعته ، هذا ما استدعى به فاستعلم من عبد الكريم افندى ناظر مطبعة بولاق عن ذلك فقال إن المذكور جاء دار الطباعة وتعلم الصناعة حتى صار مثل محمد المهدى جماع الحروف فى مطبعة أبى زعبل وأنه يصرف لمحمد المهدى مائة وأربعة قروش فى كل سنة ثمن كسوة ... [1]» .

ولما كان من غير المعقول أن يدير المطبعة رجل واحد فان المرجح أن المطبعة كانت موجودة قبل تاريخ هذا الخبر . ويؤيد هذا المذهب عبارة «كما صرف لأمثاله فى مطبعته» وهى تدل على أن مطبعة الجهادية كان فيها عمال أقدم منه طلب أن يسوى بهم فى المعاملة .

مطبعة الديوان الخديوى

وألحق بالديوان الخديوى مطبعة لم نتوصل إلى شىء من مطبوعاتها ، وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع ما كان هذا الديوان محتاجا إليه من الدفاتر والأوراق ولا ندرى بالضبط متى أنشئت هذه المطبعة وإن كنا نعلم أنها كانت موجودة فى يوم ٢٧ سبتمبر

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٣٩٦ الصادر فى ٢٥ محرم سنة ١٢٤٨

سنة ١٨٣٢ وهو تاريخ جلسة لمجلس الشورى ورد ذكر هذه المطبعة فى مداولتها . وورد فى الوقائع المصرية العدد الصادر فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٣٢ خبر جاء فيه :

« عبد الرحمن افندى رئيس مطبعة الديوان الخديوى قدّم عرضا للديوان المذكور وأحيل على مجلس الشورى مضمونه أن أشغال الأوراق المطبوعة بالمطبعة المذكورة فى سنة ثمان وأربعين زائدة على أشغال سنة سبع وأربعين ومن أجل ذلك ينبغى أن يعطى عدّة مكملة اللوازم مع ثلاثة رجال لإدارتها من مطبعة بولاق وقاية للصالح من التعطيل[1] » .

فرئيس مطبعة الديوان الخديوى كان اسمه عبد الرحمن وقد أضيف اليها آلة طبع جديدة بكامل أدواتها وعمالها كما قرر المجلس فى جلسته السابقة .

مطبعة مدرسة المبتديان بالناصرية

ورد فى مكاتبة من ديوان المدارس الى ناظر الكيمية خانة : « ضرورة إرسال ستة عيدان فصفوريك إلى مدرسة المبتديان بالسيدة لزوم مطبعة المكتب المستجد بالناصرية[2] » .

ولما كان تاريخ هذه المكاتبة هو ٩ نوفمبر سنة ١٨٤٥ ، وكانت المكاتبة تنص على أن المكتب الذى ألحقت به المطبعة " مستجد " ، كان من المحتمل أن يكون ذلك التاريخ هو تاريخ إنشائها . ولزوم الفصفوريك للمطبعة يرجح أنها كانت مطبعة حجر ، فإن هذا النوع من الطباعة هو الذى يحتاج إلى أحماض ومواد كاوية أو ملتهبة . ولم نقف على شىء من مطبوعات هذه المطبعة .

مطبعة الحجر بديوان مديرية المنوفية

ورد فى أحد دفاتر ديوان المدارس مكاتبة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦ الى مديرية المنوفية ردا على « العرض الذى قدّمه أسطوات المطبعة الحجر بالمديرية بشأن زيادة ماهياتهم[3] » . وعلى ذلك فقد كان هناك مطبعة بديوان مديرية المنوفية أغلب الظن

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٣ ٤ الصادر فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ ، « حوادث مجلس مصر » .

(٢) من ديوان المدارس الى ناظر الكيميه خانه فى ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦١ (٩ نوفبر سنه ١٨٤٥) ، دفتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، ديوان المدارس عربى ، مكاتبة رقم ١٢٥ ، ص ٣٧١ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى مديرية المنوفية فى ٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦) ، دفتر رقم ٤٣ ، ج ١ ، ديوان المدارس عربى ، ص ١٦٩ ، محفوظات عابدين .

أنها كانت مخصصة لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية . ومن المحتمل أنه وجدت مطبعة حجر كهذه فى كل مديرية من المديريات وإن كنا لم نصادف أى ذكر لشىء عن هذه المطابع ، غير ما تقدم خاصا بمطبعة المنوفية .

مطبعة الحجر برشيد

وورد فى دفتر آخر من دفاتر ديوان المدارس مكاتبة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٤٥ فيها مطالبة بصرف أجرة « إحضار مطبعة الحجر برشيد إلى مطبعة بولاق على سفينة[1] » . ويؤخذ من هذا أنه كان يوجد مطبعة حجر برشيد فى سنة ١٨٤٥ ثم لسبب ما استغنى عنها هناك وأرسلت إلى مطبعة بولاق .

مطبعة رأس التين بالاسكندرية

كان بقصر رأس التين مطبعة كبيرة طبع بها بعض كتب التاريخ والأدب وجريدة كان ينشرها الوالى بالفرنسية والعربية . قال السائح سانت جون فى سياق وصف زيارته للاسكندرية ما ترجمته : « أنشىء حديثا ناد أدبى من أشهر المقيمين بالاسكندرية وينشر الباشا جريدة بالفرنسية والعربية[2] » . ويمكن أن نقول إن رغبة الباشا فى نشر تلك الجريدة الفرنسية والعربية بين جالية الثغر هى السبب فى إنشاء مطبعة رأس التين .

أما تاريخ إنشاء هذه المطبعة فمن المؤكد أنه كان قبل شهر مارس سنة ١٨٣٣ وهو تاريخ زيارة هذا الكاتب لمدينة الاسكندرية . ففى ١٦ مارس سنة ١٨٣٣ يصدر أمر من محمد على باشا الى حبيب افندى يقول فيه :

« حيث إنه بناء على أمر حضرة السر عسكر باشا ستطبع ترجمة بعض الكتب الافرنجية تحت إشراف عزيز افندى فالمطلوب إرسال مطبعة الإسكندرية كاملة الحروف الجديدة مع جميع للأخرى القديمة[3] » .

(١) فى ديوان المدارس الى الدايرة السر عسكرية ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ (٦ مارس سنة ١٨٤٥) ، دفتر رقم ٣ ، ج ٣ ، ديوان المدارس عربى ، ص ٩٩٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) Saint John, *op. cit.*, Vol. II, p. 358

(٣) من الجناب العالى الى حبيب افندى فى ٢٣ شوّال سنة ١٢٤٨ (١٦ مارس سنة ١٨٣٣) ، دفتر رقم ٥٠ معيه تركى ، وثيقة برقم ٣٧٢ ، ص ٦٣ ، محفوظات عابدين .

فيؤخذ من هذا الأمر أنه فى مارس سنة ١٨٣٣ زودت هـذه المطبعة بحروف كاملة جديدة وأنه كان بها وقتئذ حروف قديمة . ومعنى هذا أن مطبعة رأس التين أنشئت قبل هذا التاريخ بكثير . وفى ١٣ مايو سنة ١٨٣٣ صدر أمر آخر جاء فيه :

« إن تاريخ إيطاليا والشرح المسمى سودى لديوان حافظ جارى طبعهما بالإسكندرية ولكن نظرا لأن الجناب العالى يأمر بطبعهما فى أقرب وقت وحيث إن المطبعـة التى استحضرت قبل بضعة أشهر لطبع تاريخ نابليون ستفرغ من طبع هذا التـاريخ بعد خمسة عشر يوما وستخصص هـذه المطبعة لطبع تاريخ إيطاليـا وشرح سـودى لديوان حافظ فالمطلوب جلب حروف جديدة لهذه المطبعة[١] » .

وباضافة هاتين الوثيقتين إحداهمـا الى الأخرى يتضح احتمالان فى تاريخ هـذه المطبعة :

الأول أن يكون محمد على قد أنشأ مطبعة فى رأس التين فى أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣ ، ثم أمر ابراهيم باشا بطبع كتاب تاريخ بونابرت فى هذه المطبعة فزودت بحروف جديدة وآلة جديدة للطبع بعد مارس سنة ١٨٣٣ ، ثم أمر محمد على باشا بطبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ الشيرازى فيها فزودت بحروف جديدة لثانى مرة بعد مايو سنة ١٨٣٣

الثانى أن تكون هذه المطبعة قد أنشئت فى أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣ وبدئ بطبع تاريخ بونابرت فيها بأمر من ابراهيم باشا وطلب لها حروف جديدة . وأتى شهر مايو سنة ١٨٣٣ ولم تكن هذه الحروف المطلوبة قد وصلت وكان محمد على باشا قد أصـدر أمره بالإسراع فى طبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ فزودت بالحروف الجديدة بعد ذلك .

ووصل الى علمنا من مطبوعات هذه المطبعة جريدة رسمية كانت تصدر باللغة الفرنسية هى "Le Moniteur Egyptien" وقد صدرت مدة ثمانية أشهر من أغسطس سنة ١٨٣٣ إلى مارس سنة ١٨٤٤ ، وكتاب « تاريخ بونابارته » وطبع فى سنة ١٨٣٣ و « تاريخ دولة إيطاليا »

(١) من المعية الى حبيب افندى فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ (١٣ مايو سنة ١٨٣٣) ، دفتر رقم ٥٠ معية تركى ، وثيقة رقم ٤٨٢ ، ص ٨٤ ، محفوظات عابدين .

و « شرح ديوان حافظ » وطبعا سنة ١٨٣٤ وكلها كتب أشرف على ترجمتها من اللغة الفرنسية الى اللغة التركية وعلى طبعها بمطبعة سراى رأس التين بالاسكندرية عزيز افندى أحد كتّاب حكومة مصر (انظر شكلى ٢٣ و ٢٤) .

مطبعة الترسانة بالاسكندرية

من الثابت أن مطبعة رأس التين كانت ملحقة بقصر رأس التين . على أننا نصادف بعض الوثائق التى تشير الى « مطبعة الترسانة بالاسكندرية » . ففى ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ يكتب ديوان المدارس الى مطبعة بولاق يطلب منها إرسال بعض المواد والآلات التى كانت لازمة لمطبعة الإسكندرية ونصت هذه الوثيقة على أنها كانت بناء على خطاب من ناظر ترسانة الإسكندرية[١] . وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٥ يكتب ديوان المدارس ثانية الى مطبعة بولاق بصرف عشرة أرطال حبر أفرنكى لزوم مطبعة الحروف بالترسانة بالاسكندرية[٢] .

وفى هذا ما يثبت وجود مطبعة أميرية ثانية فى الاسكندرية ، وكانت تابعة للترسانة الكبرى هنـاك . على أننا لا نعرف شيئا عن تاريخ إنشائهـا أو مطبوعاتها وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع الأوراق اللازمة للترسانة .

مطبعة المدرسة المصرية بباريس

صادفنا الوثيقة الآتية ، وهى خطاب من ديوان المدارس الى مدرسة الألسن بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٤٥ :

« إن كتاب ترتيب صنف الأدوية طبع بمدرسة باريس بمعرفة الخواجه جومار مدير المدرسة المذكورة وقد أرسل من ديوان الجهادية الى كتبخانة المدرسة[٣] » .

(١) من ديوان المدارس الى مطبعة بولاق فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ ، دفتر رقم ٩ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، ص ٦٨٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى مطبعة بولاق فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ١٩٣ ، ص ٦١٢ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى مدرسة الألسن فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، ديوان المدارس عربى ، مكاتبة رقم ٤٥٦ ، ص ٢٤٧٢ ، محفوظات عابدين .

وهذه الوثيقة تشير إلى طباعة حدثت فى باريس أشرف عليها أحد موظفى الحكومة المصرية وهو المسيو جومار ناظر مدرسة باريس . والأمر لايخرج عن وجهين : إما أن يكون جومار طبع كتاب الأدوية المشار اليه فى إحدى مطابع باريس لحساب الحكومة المصرية ، وإما أن يكون الكتاب قد طبع بمطبعة مصرية كان مقرها المدرسة المصرية بالعاصمة الفرنسية . ولكن الوثيقة تقول : « طبع بمدرسة باريس » ولو لم تكن المطبعة كائنة فى نفس المدرسة لما ورد ذكرها فى الوثيقة فالأمر إذن يحتاج إلى مزيد من التحقيق .

ولو صح أن المدرسة المصرية بباريس كانت تشتمل على مطبعة كان من المرجح أنها كانت مطبعة فرنسية وليست عربية فنسخ الكتاب أرسلت الى كتبخانة مدرسة الألسن ، وقد كان النظام أن تحفظ الكتب الإفرنجية بمكتبة هذه المدرسة سواء كانت للقراءة أو للترجمة أو للبيع ، أما الكتب العربية فقد كانت تحفظ فى كتبخانة خان الخليلى التى كانت تتولى بيع الكتب العربية خاصة .

المطبعة الخديوية فى خانية (كريت)

عهد السلطان إلى محمد على بولاية جزيرة كريت مكافأة له على جهوده فى إخضاع ثورة المورة. ولم تكن الحكومة المصرية فى كريت تستغنى عن مطبعة نظرا لبعد الشقة بين الجزيرة وبين الحكومة المركزية فى القاهرة أو فى الاسكندرية . وقد أنشئت المطبعة بمدينة خانية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠ وهو تاريخ وصول أول فوج من عمال هذه المطبعة وموظفيها إلى كريت .

وقد بدأت هذه المطبعة بخمسة عمال هم[1] :

أوسته سليمان ... ... ناظر المطبعة .

أوسته حماد ... ... رئيس الماكنة .

عروه حسن ... ... رئيس جماعى الحروف .

(١) خلاصة صادرة من مجلس خانيه الى الأعتاب : « أسماء العمال المستخدمين فى دار الطباعة بمدينة خانيه وتاريخ ورودهم الى كريت » ، دفتر رقم ٧٧٦ ، دفاتر الديوان الخديوى تركى ، مكاتبة رقم ١٣٦ ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

سيد عمر ... ... جماع حروف .

عفيفى ... ... جماع حروف .

وكان وصول هؤلاء العمال الخمسة إلى كريت فى غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠) . ويؤخذ من وظائفهم أن المطبعة الخديوية بخانيه كانت تتكون من آلة واحدة للطبع يديرها عامل واحد ، ومجموعة من الحروف يعمل فى جمعها ثلاثة عمال ، وللمطبعة رئيس هو الأوسطى سليمان .

على أن المطبعة لم تستمر بهذا الحجم فلم يمض ستة أشهر إلا وكان أضيف إليها قسم للطبع على الحجر ، ووصل ستة من العمال لإدارة هذا القسم وهم[1] :

محمد معاونى ... ... رئيس ماكنات الحجر بقندية .

حسن ... ... رئيس ماكنة الحجر بخانية .

على أبو أحمد ... ...

يوسف سودان ... ...

حسنى عاصى ... ...

سليمان أبو الخير ... ...

} عمال حفر وطبع .

وكان وصول هؤلاء العمال الستة إلى كريت فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٦ (٢٩ أبريل سنة ١٨٣١) . وكان هؤلاء العمال جميعا مأخوذين من مطبعة بولاق .

وكانت هذه المطبعة الخديوية بكريت تصدر جريدة رسمية على غرار الوقائع المصرية وعرفت باسم "وقائع كريتيه" ولا شك فى أنها كانت تصدر من الكتب والقوانين واللوائح والمنشورات ، ما كانت الحكومة المصرية فى الجزيرة تحتاج إليه .

وبعد ثمانية عشر شهرا من وصول هؤلاء العمال لم تصرف لهم الكساوى التى كانت مرتبة لهم أيام كانوا فى مطبعة بولاق « وأصبحت ملابسهم رثة لا تقى أبدانهم » فقرر

(١) خلاصة صادرة من مجلس خانيه الى الأعتاب : « أسماء العمال المستخدمين فى دار الطباعة بمدينة خانيه وتاريخ ورودهم الى كريت » ، دفتر رقم ٧٧٦ ، دفاتر الديوان الخديوى تركى ، مكاتبة رقم ١٣٦ ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

مجلس خانية بناء على طلبهم أن «يسافر إلى مصر كبيرهم سليمان أوسته رئيس المطبعة وأن تسلم إليه الكساوى المستحقة للعمال المذكورين من خزينة الأمتعة ، وعند عودته إلى الإسكندرية وقضاء مهمته يعيده القبطان حسين ناظر السفاين التجارية محمولا على إحدى السفن الاميرية[1]» .

هذه هى الثلاث عشرة مطبعة التى كانت تابعة لحكومة محمد على بالإضافة إلى المطبعة الأم — مطبعة بولاق — ومن المحقق أنه وجدت مطابع أميرية أخرى فى ذلك العهد لم تصلنا أخبارها ولم يتفق لنا شىء من مطبوعاتها .

أما عن عهد عباس الأول فلم يصلنا خبر وجود مطابع أميرية غير بولاق إلا مطبعة المهندسخانة التى انتقلت من عصر محمد على و بقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس الأول . ومن المرجح أن يكون بعض المطابع المتقدمة قد بقيت أيضا .

المطابع الأميرية فى عهد سعيد

أما سعيد باشا فقد كان فى المطابع من الزاهدين ؛ أغلق مطبعة بولاق ثم أهداها إلى عبد الرحمن رشدى ، و باع مطبعة المهندسخانة بالمزاد . على أن زهده إنما كان مقصورا على المطابع التى تطبع الكتب وتنشر المعارف . أما أعمال الحكومة الإدارية فما كان له حيلة فى توفير المطابع التى تقوم بما كانت فى حاجة إليه من الدفاتر والأوراق . وقد قامت مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق بقسط كبير من هذا . ومع ذلك لم تستغن الحكومة عن بعض المطابع الأميرية خصوصا فى الأقاليم .

مطابع المديريات

جاء فى الأمر الصادر من سعيد باشا بإلغاء مطبعة بولاق فى ١٨ يوليه سنة ١٨٦١ :

«وأما الدفاتر والسراكى التى كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها ،

(١) من مجلس خانيه إلى الباشا المحافظ (محافظ كريت) فى ١٤ رمضان سنة ١٢٤٧ (١٦ فبراير سنة ١٨٣٢) ، دفتر رقم ٧٧٦ ، ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

والأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة (بولاق) وتحفظ فى مطابع الجهات[1] » .

فيؤخذ من ذلك أنه كانت توجد مطابع أميرية بالمديريات فى سنة ١٨٦١ . وفى ٦ مارس سنة ١٨٦٢ أصدر سعيد أمرا جاء فيه :

« أرسل مدير الفيوم إخبارية لمعيتنا بواسطة التلغراف فى ٢٥ شعبان سنة ٧٨ (٢٤ فبراير سنة ١٨٦٢) يطلب بها ترتيب مطبعة بالمديرية و إرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراد وخلافه لعملية سنة ٦٣ توتية ... وقد اقتضت إرادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها ...[2] » .

فهذه مطبعة فى مديرية الفيوم ، و إشارة إلى أن بعض المديريات الأخرى على الأقل كان بها مطابع مماثلة . وكان بالقلعة مطبعة حجر فى سنة ١٨٥٨ م (انظر شكل ٢٥) .

وفى ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد باشا بانشاء مطبعة فى مديرية الخرطوم على أثر وصول إشارة برقية فى ١٧ شوال سنة ١٢٧٨ (١٦ أبريل سنة ١٨٦٢م) «بخصوص الأصناف اللازمة لمطبعة المديرية » . و « لكنها غير موجودة بمصالح الميرى فقد وافق الإرادة السنية مشتراها وصرف ثمنها الحقيق» وقد قدرت نظارة المالية هذا الثمن بحوالى ثلاثمائة جنيه[3] .

(١) من المعية الى نظارة المالية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يوليه سنة ١٨٦١) ، دفتر رقم ١٨٩٤ ، دفاتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للدواوين والأقاليم ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) من المعية إلى نظارة المالية فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ هـ ، دفتر رقم ١٨٩٩ ، دفاتر قيد الأوامر الصادرة للدواوين والمجالس ، وثيقة رقم ٢٦٩ ، ٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٣) من المعية إلى نظارة المالية فى ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢) ، نفس الدفتر السابق ، وثيقة رقم ٣٥٣ ، ص ١٣١ ، محفوظات عابدين .

ومن المطابع الأميرية الأخرى فى عهد سعيد "مطبعة المحافظة بمصر"، ونحن لا نعرف متى أنشئت و إن كنا نعرف أن سعيدا أصدر أمره بإلغائها فى تاريخ غير معروف أيضا [1]، وقد أعيد فتح هذه المطبعة فى عهد اسماعيل باسم مطبعة الداخلية .

على أن أمثال هذه المطابع مهما كثر عددها لم يكن لها أى أثر فى الحياة العلمية والفكرية فى البلاد نظرا لأنها كانت مطابع ملحقة بدواوين الإدارة فما كانت تطبع إلا الدفاتر والأوراد والسراكى .

المطابع الأميرية فى عهد اسماعيل

مطبعة الداخلية

انتقلت مطبعة بولاق إلى ملكية الدائرة السنية فى سنة ١٨٦٥ ، ولم تكن الحكومة تستغنى عن مطابع خاصة بها تقوم بأعمالها الإدارية . وكان سعيد قد ألغى المطابع الأميرية بالقاهرة اكتفاء بمطبعة بولاق التى سبق ان أهداها إلى عبد الرحمن رشدى . فلما كان عهد أسماعيل «ترأى للمجلس الخصوصى الاحتياج للزوم إعادة إدارة المطبعة التى كانت بديوان المحافظة بمصر و إلحاقها بالداخلية لطبع ما يلزم لها و لجملة دواوين من مثال المحافظة والأحكام والاستئناف ونحوه[2]» . وقد وافق الخديوى وأعيدت مطبعة المحافظة باسم مطبعة الداخلية ، وعين بها ثلاثة عمال مرتبهم الشهرى ألف وأربعمائة قرش .

مطبعة تفتيش الأقاليم

فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ م اقترح مفتش عموم الأقاليم « ترتيب مطبعة حجر بديوان التفتيش لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات منعا لمشغولية الكتاب عن العمل الوقتى وأن يترتب لها نفرين مطبعجية أحدهم ريس بماهية شهرى ثلثمائة وخمسين غرش والثانى مساعد بماهية مايتين وخمسين غرش[3]» . وقد وافق الخديوى على ذلك وأنشئت المطبعة

(١) من المعية الى الداخلية فى ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦) ، دفتر رقم ١٩١٥ معية عربى ، وثيقة رقم ٨٦ ، ص ١٧٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

(٣) أمر من المعية الى المالية فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) ، دفتر رقم ١٩١٩ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، وثيقة رقم ٤٢ ، ص ٦٣ ، محفوظات عابدين .

مطبعة مديرية الدقهلية

فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢ كتب المجلس الخصوصى الى مديرية الدقهلية يقول « رؤى بأنه ما دامت الأصناف التى سبق طلبها أوسطه مطبعة المديرية ضرورية لإدارة المطبعة ومن ضمن المصروفات المقررة إلى سنة ٨٨ فلا بأس بما صار إجراؤه بشأنها[1] » .

ومن هذا نعلم أن مديرية الدقهلية كان بها مطبعة .

مطبعة مديرية الغربية

وفى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٣ أرسل مستشار المجلس الخصوصى إلى ديوان المالية بأنه « موافق على شراء الـ ٦ أحجار طبع اللازمة لمطبعة الغربية من الخواجه فوس كستنلى الذى تعهد بتوريدها بسعر الحجر ٣٠٠ قرش على أن يخصم منه السمسرة كالشروط التى أخذت عليه بذلك[2] » .

فهذه مطبعة أخرى فى مديرية الغربية .

والظاهر أن كل مديرية كان بها مطبعة لأعمالها الإدارية ، كما يبدو أن هذه المطابع الإقليمية كانت مطابع حجر وليست مطابع حروف . ولعل معظمها مما أنشىء فى عهد سعيد وانتقل إلى عهد اسماعيل .

مطبعة أركان حرب الجهادية

وكانت هذه المطبعة فى طره وقد رأينا ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠ وكذلك ميزانيتها لسنة ١٨٨١ وقد كتب عليهما «طبعت بمطبعة أركان حرب الجهادية» . وقد كانت مطبعة أركان حرب الجهادية موجودة فى عهد اسماعيل وكانت مطبعة حروف .

(١) من المجلس الخصوصى الى مديرية الدقهلية فى ١٨ ذو الحجة سنة ١٢٨٨ (٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢) دفتر رقم ٤ ، دفاتر المجلس الخصوصى ، وثيقة رقم ٣٧ ، ص ١٨٣ ، محفوظات عابدين .

(٢) من مستشار المجلس الخصوصى الى ديوان المالية فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ (٢٢ مارس سنة ١٨٧٣) ، دفتر رقم ١٦ ، المجلس الخصوصى ، وثيقة رقم ٤٦٠ ، ص ١٢٩ ، محفوظات دابدين .

ونحن لا نعرف تاريخ إنشاء هذه المطبعة ولكنا نعرف أن نهايتها كانت فى ١٠ مايو سنة ١٨٨١ إذ لم يعد لوجودها ضرورة بعد أن استولت الحكومة على مطبعة بولاق ، فضمت هذه المطبعة اليها فى التاريخ المتقدم بأمر من ناظر المالية يقضى « بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها[١] » .

مطبعة المدارس

وكان ديوان المدارس أيضا لا يستغنى عن طبع الكتب وكانت تبعة بولاق للدائرة السنية تكلف الديوان كثيرا إن أراد طبع الكتب المدرسية فيها . ولذلك أنشئت مطبعة خاصة سميت مطبعة المدارس يقول على باشا مبارك إنه أنشأها وقت أن كان ناظرا لهذا الديوان ، وهو يروى ذلك فيقول :

« فى سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) أحيلت علىّ إدارة السكك الحديدية المصرية وإدارة ديوان المدارس وإدارة ديوان الأشغال العمومة ونظارة عموم الأوقاف ، فنقلت ديوان المدارس إلى سراى مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين وصون ماتعلموه عن الذهاب جعلت بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك[٢] » .

وهنا أيضا يستعمل على باشا مبارك تعبيره الغامض المعتاد "جعلت" وهو يجعلنا فى شك من أمر تاريخ إنشاء هذه المطبعة وأيا ما كان تاريخ إنشائها فقد كانت موجودة فى سنة ١٨٦٨ م وظلت تعمل طول عهد إسماعيل فطبع بها عدد كبير من الكتب كما صدرت عنها مجلة "روضة المدارس" (انظر شكل ٢٦) .

---

(١) أمر من ناظر المالية لمطبعة بولاق فى ١٠ مايو سنة ١٨٨١ ، نمرة ١٨٢ إدارة ، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ ، ج ١ ، ص ٦٧ ، دفتر رقم ٨٥٢ ، مخزن المعاشات ، المحفوظات العمومية بالقلعة .

(٢) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٥٠

مطبعة جريدة مصر

ولعل أغرب هذه المطابع مطبعة جريدة مصر التى استولت الحكومة عليها وأدارتها مدة قبل مايو سنة ١٨٦٩ . ثم أعطتها تعهدا إلى رجل أجنبى اسمه موريس تعهد بإدارتها لمدة خمس سنوات ابتداء من مايو سنة ١٨٦٩ ، فقد أصدر المجلس الخصوصى فى جلسته التى عقدت فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ القرار التالى :

« كانت مطبعة جريدة مصر تدار بواسطة الميرى ولكن فى ٢٥ أبريل سنة ٨٦[١] (كذا) حررت إفادة تركية من نظارة الداخلية للمالية بان مسيو موريس تعهد بادارة المطبعة المذكورة على ذمته لمدة خمسة سنوات من ابتداء مايو سنة ٦٩ فطلبت المالية من الداخلية فى ٢٨ ربيع الأول سنة ٨٦ الشروط التى عملت مع مسيو موريس وفى هذه المكاتبات بين الداخلية والمالية كانت خدمة المطبعة مقيدة ماهياتهم بالمالية فصار لهم مبلغ ١٠٣٦٤ قرشا و ٦ باره وبالمداولة عن ذلك بالمجلس الخصوصى وافق على خصم المبلغ المذكور من الأبعادية على ذمة الديوان بحسابات المالية[٢] » .

وقد صدر على هذا القرار أمر عال للداخلية فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ (٥ يناير سنة ١٨٧٧) .

ولم نحصل على أى وثيقة أخرى توضح لنا سبب استيلاء الحكومة على هذه المطبعة ، أوسبب إنشائها وتنازلها عنها لمسيو موريس مدة خمس سنوات تبدأ فى مايو سنة ١٨٦٩ م ، ثم صيرورتها إلى جريدة مصر . ونحن نعلم أن جريدة مصر ظهرت فى سنة ١٨٧٧ م[٣] أى

---

(١) بمقارنة التواريخ الواردة فى هذه الوثيقة يبدو هذا التاريخ غريبا ، وصوابه ١٣ محرم سنة ١٢٨٦ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٠ . وإنما استعمل كاتب الوثيقة الشهر الأفرنجى مع السنة الهجرية وهو أمر مألوف فى وثائق عهد اسماعيل باشا ، فقد كانت أحيانا تستعمل السنوات القبطية مع الشهور الأفرنجية ، وأحيانا السنوات الهجرية مع الشهور الأفرنجية ، وأحيانا السنوات القبطية مع الشهور العربية ، وهكذا . وهذه حقيقة يجب أن تعرف والا تعذر تناول وثائق ذلك العصر .

(٢) قرار من المجلس الخصوصى الى المعية بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ هـ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦) ، دفتر رقم ٨٥ ، المجلس الخصوصى ، وثيقة رقم ٧٥ ، ص ١٤٧ ، محفوظات عابدين .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل (القاهرة ١٩٣٢) ، ج ١ ، ص ٢٦٣

بعد انتهاء السنوات الخمس التى كانت فيها هـذه المطبعة فى تعهد مسيو موريس . فهل كان اسمها "مطبعة جريدة مصر" قبل أن يتعهد بها موريس أو أن هذه التسمية استحدثت بعد أن انتهى تعهـد موريس وآلت إلى سليم نقاش منشىء جريدة مصر . ثم كيف انتقلت إلى ملكية أصحاب جريدة مصر بعد انتهاء تعهد موريس مع أنها كان يجب أن تعود إلى الحكومة. كل هذه مشكلات تواجه المؤرخ وهو يفحص الوثيقة المتقدمة، وليس عندنا وسائل حلها فى الوقت الحاضر، وأيا ما كانت الإجابات عن هذه الأسئلة فقد كانت هذه المطبعة مطبعة أميرية فى عهد اسماعيل .

هذا هو ما أمكننا التوصل إليه من المطابع الأميرية فى عصر إسماعيل وماهو بالقليل إذا أضيف إلى مطبعة بولاق السنية .

المطابع الأميرية ابتداء من سنة ١٨٨٠

فى سنة ١٨٨٠ أصبحت مطبعـة بولاق مطبعة أميرية بالإضافة إلى المطابع الأميرية الأخرى التى سبقت الإشارة إليها عند الكلام على عهد إسماعيل وانتقلت من عهده مطابع أميرية كما كانت فيه .

وقد سبق القول بأن إنشاء تلك المطابع الأميرية الصغرى لم يكن إلا ضرورة أوجدها خروج مطبعة بولاق من ملكية الحكومة من سـنة ١٨٦٢ فى عهد سعيد إلى سنة ١٨٨٠ فى عهد توفيق . فلما آلت مطبعة بولاق إلى الحكومة فى ذلك التاريخ لم يعـد بالحكومة حاجة إلى الإبقاء على هـذه المطابع فتركزت أعمال الحكومة الطباعية فى مطبعة بولاق ، وضمت أكبرها وهى مطبعة أركان حرب الجهادية إلى بولاق فى مايو سـنة ١٨٨١[١] ، وأهملت بقية المطابع الأخرى تدريجياً .

ولم يشذ عن هـذه القاعدة إلا مطبعة الوقائع المصرية فقد فصلت عن مطبعة بولاق فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ نظرا لأن « صحيفة الوقائع ترتبت ثلاثة مرات فى كل أسبوع

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ م ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

وربما أنه بحسب أهمية الأخبار تصدر فى كل يوم . وحيث إن هذا مما يستدعى لوجود آلات وأدوات الطبع مع قلم الوقائع لأجل نجاز ذلك بدون وقوع عطل ودعت الحالة بأن يستحضر من المطبعـة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربى والتركى من حروف وصناديق وما كينات وما يلى ذلك [١] » .

وعلى ذلك أنشئت هذه المطبعة — مطبعة الوقائع بالداخلية — وكان بها ستة عمال نقلوا من بولاق مع الآلات والحروف التى كانت مخصصة لطبع الوقائع فى بولاق . ومع ذلك كانت السياسة التى سبق شرحها غالبة فلم يطل استقلال مطبعة الوقائع فعادت إلى بولاق بعـد ثلاث سنوات فى يوليه سنة ١٨٨٤[٢] ، ونقل قلم الوقائع كله إلى مطبعـة بولاق وبقى الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر .

ونفذت سياسة الاكتفاء بمطبعة بولاق على الأخص بعد سنة ١٨٨٢م ، حتى أنه لما كثرت أعمـال الحكومة الطباعية فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولم تف مطبعـة بولاق بحاجة هذه الأعمال كانت الحكومة تطبع مايزيد على طاقة بولاق فى المطابع الخاصة نظير أجور تحدد بطريقة المناقصة[٣] . وحدث ذلك فى أعمال مصلحة البريد . ومع ذلك فقد شذت عن هـذه القاعدة مصلحة السكك الحديدية فأنشئ لهـا مطبعة مستقـلة فى ذلك العصر .

وفى سنة ١٩٠٨م نظمت مطبعة بولاق على أصول جديدة وزودت بكثير من الآلات وعملت لهـا قاعدة جديدة ، وفى نظير ذلك أحالت الحكومة كل أعمالها الطباعية إليهـا وأوقفت نهائيا إحالة مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة[٤] .

(١) أمر من ناظر الداخلية الى مطبعة بولاق فى ٨ شوال سنة ١٢٩٧ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠) ، رقم ٧ وقائع ، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ م ، ج ١ ، دفتر رقم ٨١٥ ، ص ٣٩ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٤ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة

(٣) انظر ملف تنظيم المطبعة الأميرية ، ج ١ و ٢ ، رقم ع ٧١ — ٤٥/٦ محفوظات وزارة المالية .

(٤) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٣٢ — ٣٣

وعادت أعمال الحكومة الطباعية فزادت بعد سنة ١٩٢٠ وأربت على طاقة مطبعة بولاق الأميرية، فاضطرت الحكومة المصرية إلى العدول عن سياسة الاكتفاء بها فأنشأت عدة مطابع أميرية أخرى كمطبعة دار الكتب المصرية ، ومطبعة مصلحة المساحة ، والمطبعة السرية لوزارة المعارف، ومطبعة جامعة فؤاد الأول، ومطبعة جامعة الاسكندرية، كما أصبح للمطبعة الأميرية مطابع فرعية تتبعها فى وزارة الحربية والبحرية، ووزارة الداخلية، ودار القضاء العالى ، ومحافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد . ومع ذلك فإن الحكومة اضطرت فى السنوات الأخيرة أمام التوسع فى نشر التعليم وتشجيع التأليف والترجمة إلى الرجوع إلى سياسة إحالة بعض مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة عن طريق المناقصة .

الفصل السادس عشر

المطابع الخاصة وقوانين المطبوعات

المطابع الخاصة فى عصر محمد على

لم يصلنا من عصر محمد على خبر عن مطبعة خاصة يملكها أو يديرها مصرى . ففى عصره لم تكن صناعة الطباعة قد شاعت ، ولم يكن أحد من المصريين ليتبين فوائد فتح مطبعة خاصة إذ أن هذا يستلزم معرفة بالكتب وتقديرا لفوائد نشرها ، كما كان يستلزم ظهور طبقة من محبى القراءة واقتناء الكتب ولم يكن هذا كله معروفا فى مصر وقتئذ . وعلى ذلك لم يفكر أحد من المصريين - على قدر ما نعلم - فى إنشاء مطبعة خاصة به كوسيلة لكسب العيش .

مطبعة إسكندر دراغى بالاسكندرية

على أن ما غفل عنه المصريون لم يغفل عنه الأوربيون . فنحن نسمع عن مطبعة أوربية فى الاسكندرية فى عهد محمد على ، ونحن لا نعرف مؤسس هذه المطبعة كما أننا لا نعرف تاريخ إنشائها . ولكنا رأينا قصيدة مطبوعة فيها بالانجليزية فى وصف مصر عنوانها : "Egypt-A Descriptive Poem" نظمها "هنرى سولت Henry Salt" قنصل إنجلترا فى مصر وقتئذ وقد كتب على ظاهر الكتاب « طبعت بالاسكندرية فى ١٠ يوليه سنة ١٨٢٤» . وفى أسفل هذا كتب «طبعها للمؤلف إسكندر دراغى Alexander Draghi بالمطبعة الأوربية» .

وقد كتب سولت مقدمة قصيرة للقصيدة افتتحها بقوله :

« طبعت هذه القصيدة بقصد الترويح عن نفس المؤلف وهو يقاسى آلاما جساما . ثم تشجيعا لرجل جدير بالتشجيع هو الطابع . وهى أول كتاب انجليزى يطبع بمطبعة

الإسكندرية . ولما كان جماع الحروف يجهل هذه اللغة تماما كان من السهل تصور الصعوبة التى صادفتها فى تصحيح أصول الكتاب . ونحن نرجو أن يكون ذلك عذرا عن كثرة الغلطات ... » .

ويؤخذ مما تقدم أنه وجد بالإسكندرية مطبعة خاصة فى سنة ١٨٢٤ وكان يشرف عليها رجل اسمه إسكندر دراغى . ونحن لا نعرف أكان هو مؤسسها أم لا .

كما نعرف من مقدمة سولت لقصيدته أن المطبعة كانت مطبعة فرنسية ولم تكن انجليزية بدليل ما ورد فيها من جهل العمال باللغة الإنجليزية وعدم سبق طبع كتاب إنجليزى بالمطبعة .

ثم يرد ذكر هذه المطبعة فى مقدمة كتاب كتب فى سنة ١٨٣١ ، وهذا الكتاب هو

Wilkinson, *Topography of Thebes and General View of Egypt.*

قال المؤلف فى المقدمة ما ترجمته :

« لقد كانت نيتى معقودة فى الأصل على إعطاء المخطوط لطابع بالإسكندرية حتى يتم طبع الكتاب بسرعة. ولكن حال إصابته بالكوليرا ثم موته دون طبع الكتاب فى مصر . وعلى ذلك اضطررت إلى أن أبعث بالمخطوط إلى إنجلترا مما سبب تأخيرا كبيرا » .

على أن مطبعة الإسكندرية إذا كان صاحبها قد مات بالكوليرا فى سنة ١٨٣٠ فإن ذلك لم يؤثر على وجودها فاستمرت مفتوحة تطبع وتنشر الكتب . وقد وقفنا على كتب مطبوعة فيها فى سنة ١٨٤٥ م فمن ذلك قائمة بكتب مكتبة الجمعية المصرية :

Egyptian society, *A Catalogue of the Library*, Alex 1845

وأيضا كتاب *Miscellanea Aegyptiaca*, Alex. 1845.

وغيرذلك من الكتب التى مازالت نسخ منها موجودة فى دار الكتب المصرية للآن . وعلى ذلك يمكننا أن نقول إن مطبعة الإسكندرية ظلت موجودة طول عهد محمد على باشا ولا نعرف متى انتهت هذه المطبعة ولا كيف كانت نهايتها .

مطبعة دليماس بالمحروسة

وكان بالقاهرة مطبعة إفرنجية خاصة كان يديرها رجل أجنبى اسمه دليماس . كتب ديوان المدارس إلى المعية الخديوية فى ٢١ مايو سنة ١٨٤٧ م يقول :

« مطلوب الإذن بطبع ٥٠٠ نسخة من كتاب "الإنشا الفرنساوى المحتوى على المكاتيب والمحاورات" لأنه لازم لتلامذة مدرسة الألسن والمدارس الخصوصية ، بمبلغ ١٤٠٠ قرشا بالمطبعة الأفرنكى تعلق الخواجة دليماس بالمحروسة (١) » .

وهذا كل ماوصل الينا من أخبار هذه المطبعة فنحن لانعرف متى أنشئت ولانعرف شيئا من مطبوعاتها ، ولا كيف انتهت . ومن المحتمل أن يكون دليماس تحريفا لاسم والماس الذى أراد أن يلتزم طبع قاموس المحيط للفيروزبادى بمطبعة بولاق ولم يوفق ، وكان يطبع ما يحتاج إليه لنفسه أو مايتعهد به لغيره فى مطبعة بولاق على نفقته . وهذا مجرد احتمال لتشابه الإسمين .

مطابع الحجر الخاصة فى عهد سعيد

يرجع ابتداء وجود مطابع عربية خاصة بالأفراد إلى عهد سعيد . ففى عهده كان الشعب المصرى قد استنار وطالت صحبته للكتب حتى كثر عدد المؤلفين والقراء . وكانت أيضا صناعة الطباعة قد شاعت وعدل الوراقون عن النسخ وبدءوا يقتنعون بفائدة الطبع

المطبعة الحجرية الأولى

وقد كان ظهور المطابع العربية الخاصة فى تاريخ مبكر جدا من عهد سعيد . فأول مطبعة يصل إلينا خبرها هى مطبعة حجرية كانت موجودة فى سنة ١٨٥٦ م . فقد اطلعنا على نسخة من كتاب اسمه "سفينة الملك ونفيسة الفلك" تأليف الشيخ محمد شهاب الدين

(١) من ديوان المدارس الى المعية الخديوية فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ هـ ، دفتر رقم ٤٨ ، ج ٨ ، مدارس عربى ، مكاتبة رقم ١٤٢ ، ص ٢٩٢١ ، محفوظات عابدين .

مصحح العلوم بمطبعة بولاق وشاعر محمد على باشا . ويبلغ عدد صفحات الكتاب ٤٩٦ صفحة . وهو مطبوع طبع حجر وفى آخره مكتوب «كان تمام طبعها فى المطبعة الحجرية بمصر المحمية مصححة على تصحيح مؤلفها فى غرة جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ومايتين وألف» ، أى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، وهذه أول مطبعة عربية خاصة معروفة فى مصر . ولكنا لا نعرف شيئا عن صاحبها ولا كيفية إنشائها .

مطبعة ملاطية لى محمود محمد

ويترتب على إنشاء المطبعة الثانية ظهور ثانى قانون للطبوعات فى مصر[1] . ومناسبة ذلك نجدها فى قرار للمجلس المخصوص بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ الموافق أول يناير سنة ١٨٥٩ ، جاء فى أول هذا القرار ما نصه :

« تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطيه لى محمود محمد كتابجى بخان الخليلى ينهى أنه حصل له مضايقة فى أمر المعاش وله معرفة فى فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحدة فقط لطبع بعض كتب صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوى ...[2] » .

فملاطيه لى محمود محمد أحد تجار الكتب بخان الخليلى بالقاهرة أراد فتح مطبعة حجر لطبع كتب لتعليم الأطفال بقصد الكسب . وقد قدم طلبا لديوان الداخلية بذلك ووافق المجلس على طلبه وسمح له فى أن يفتح المطبعة ولكن بشروط خاصة وردت فى نفس القرار السابق . وهذه الشروط يتكون منها ثانى قانون للطبوعات فى مصر وإليك ما جاء فى القرار بهذا الشأن :

« فلدى المذاكرة عن ذلك بالمجلس الخصوصى قد رؤى من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى آمال الجناب الداورى فبذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذو معرفة لإدارة مطابع بملازم الحجر لإدارة أمر معاشه إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورق الدمغة على الوجه المشروح وهو :

(١) القانون الأول هو ذلك الذى أصدره محمد على باشا فى سنة ١٨٢٣م وكان خاصا بمطبعة بولاق وغيرها من مطابع الحكومة فى عصره .

(٢) قرار من المجلس المخصوص فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩) . دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوظات عابدين .

قانون سعيد للطبوعات :

« أولا — أن كل كتاب أو رسالة يراد طبعها لا يصير الابتدى فى طبعها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شىء منه مالم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة وللمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا . ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة وإن طبع شىء من هذا بدون إذن يصير من المخالفين .

« ثانيا — لا يطبع ولا ينشر جرانيل وغازيتات وإعلانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية وإن فعل ذلك بدون استئذان تُغلق وتُسدّ مطبعته .

« ثالثا — إذا طبع ونشر كتب ورسائل إهانة للديانه وللبوليتيقة والآداب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية .

« رابعا — المطبعجى لا له أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة ما بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمطبعته وأن طبع شىء زيادة عن الشروط يُعدّ سارق ويترتب جزاه بمقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجرا الأصول فيه .

«خامسا — إن حصل من المطبعجى أدنى مخالفة فى هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجرى غلق مطبعته وترتيب جزاه بالنسبة لخفة وجسامة الجنحة تطبيقا للقانون .

«الخاتمة — عما يختص بالتعهد الذى يؤخذ على المطبعجى يذكر فيه أنى قد قبلت هذه الشروط الموضحة بالخمسة بنود وللعاملة بموجبها ويشرط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط على طبع كتب أو رسائل أو غازيتات أو إعلانات أو خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأمر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجرا على وجهما شرح بهذا وعلى هذا النسق يصير الإجرا مع كل من يعرض من ذوى المعارف فى إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأى بالمجلس[1] . »

(٢) قرار من المجلس المخصوص فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩) ، دفتر مجموع أمور إداره وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوظات عابدين .

يؤخذ من كل ما تقدم أن محمود محمد المقدم للعرض الذى ترتب عليه القرار السابق قد فكر فى فتح مطبعة خاصة وأن مطبعته كانت ثانى مطبعة عربية خاصة فى مصر. ويترتب عليها أوّل قانون خاص بانشاء المطابع الخاصة كما يؤخذ من العبارة الواردة فى آخر خاتمة القانون فقوله : «وعلى هذا النسق يصير الإجرا مع كل من يعرض من ذوى المعارف فى إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأى بالمجلس » يفيد أن طلب محمود محمد كان أوّل مناسبة يظهر فيها قانون من هذا النوع ، وأن هذا القانون أصبح دستورا يعمل به فى كل مناسبة مستقبلة. ولعل إنشاء هذه المطبعة بعد المطبعة السالفة هو الذى أخاف الحكومة وجعلها تصدر هذا القانون .

ويؤخذ مما تقدم أن أوّل نوع من المطابع الخاصة فى مصر كانت مطابع الحجر ولم تكن مطابع الحروف . وهذا أمر طبيعى إذ أن مطابع الحروف تتكلف نفقات كثيرة لم يكن يقدر عليها من المصريين إلا القليلون .

ونحب أن نقف وقفة قصيرة على هذا القانون إذ أنه من الأهمية بمكان فهو أقدم قانون للمطبوعات فى مصر .

يبدو لأول وهلة أنه قانون صارم ، فصاحب المطبعة ليس له أن يتفق على طبع كتاب أو رسالة مجرد اتفاق ، أو أن يأخذ من صاحب الكتاب نقودا إلا بعد عرض الكتاب على وزارة الداخلية لفحصه و إصدار ترخيص بطبعه وليس للمطبعة أن تصدر جرائد أو صحفاً أو إعلانات أو مجلات إلا بعد الاستئذان والترخيص من وزارة الداخلية . وليس للطّابع أيضا أن يطبع نسخا أكثر من المتفق عليها بينه و بين صاحب الكتاب أو ملتزم طبعه وهذا الشرط فى صالح المؤلفين والملتزمين يحميهم من جشع أصحاب المطابع .

أما السياسة التى أملت هذا القانون فهى تنطوى على ألا يطبع من الكتب ما كان يتعارض مع الدين أو سياسة الدولة أو يضر بالدولة العلية أو الدول الأجنبية ، أو يتنافى فى الآداب والأخلاق . ووضع فى القانون لحماية هذه السياسة حدٌّ صارم هو غلق المطبعة ومصادرة المطبوع ومعاقبة صاحب المطبعة عقابا يتناسب مع جرمه .

وليس فى القانون على صرامته ما يمكن أن يترتب عليه مضايقة لأصحاب المطابع تسبب إحجامهم عن فتح المطابع وطبع الكتب فليس فى هذا القانون بند واحد يفرض نفقة أو إتاوة أو مضايقة تؤثر فى حركة الطبع وانتشار الكتب . وعلى ذلك فشدة القانون شدّة مستنيرة مفيدة لا تعطل إنشاء المطابع ولا تعوق طبع الكتب المفيدة ولكنها دقيقة تحول دون نشر ما يضر بالدين أو الدولة أو الخلق . ومع ذلك ففيه كقانون للمطبوعات ما يضع على حرية الفكر بعض القيود وهو ما لا يستساغ إلا مقرونا بالزمن الذى وضع فيه .

مطبعتا يوسف بير ومحمد عثمان جلال

وبعد صدور هذا القانون يتوالى إنشاء مطابع الحجر العربية الخاصة بالأفراد . فمن ذلك مطبعتان إحداهما كانت لرجل اسمه يوسف بير والأخرى أنشأها أحد رجال حكومة سعيد هو محمد عثمان جلال الأديب الشهير . يقول محمد عثمان جلال فى سياق ترجمته لنفسه فى الخطط التوفيقية ما نصه :

« وأخذت أترجم فى الأوقات الخالية كتاب لافنتين وهو من أعظم الآداب الفرنساوية المنظومة على لسان الحيوان وسميته العيون اليواقظ وعرضتها على الوالى " سعيد باشا " بواسطة المرحوم مصطفى فاضل باشا وكان أوصلنى اليه المرحوم محمد بيك على الحكيم فما أثمر غرسها وما نفع ورسها . فاتفقت مع رجل فرنساوى له مطبعة من الحجر يسمى يوسف بير وعهدته بطبعها فتعهد ثم أخلف ماوعد، فكلّفت مطبعة أكبر من مطبعته وصرفت عليها ما جمعت ونشرتها ثم بعت الحمار و بعتها [1] » .

ونجد فى هذا النص خبر مطبعتى حجر إحداهما كانت موجودة بالفعل وكان يمتلكها شخص اسمه يوسف بير والثانية أنشأها محمد عثمان جلال أحد مترجمى العلوم فى حكومة سعيد ، أنشأها خصيصا ليطبع بها كتاب " العيون اليواقظ فى الأمثال والمواعظ " بعد أن رفض يوسف بير طبعه فى مطبعته . ثم باع المطبعة بعد أن طبع بها الكتاب .

---

[1] على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية : ج ١٧ ، ص ٦٤ .

ثم أن الفقرة المتقدمة تبين إلى أى حد بلغت لذة التأليف والنشر عند بعض الناس فالرجل لم يقعده عدم إعجاب سعيد باشا بالكتاب ولا رفض يوسف بيرطبعه بمطبعته فذهب يضحى بكل ما جمع من الأموال فى سبيل إنشاء مطبعة خاصة ليطبع بها الكتاب ثم يبيعها بعد طبعه ، ويبيع الحمار كناية عن خسارته فيها .

مطابع الحروف فى عهد سعيد

وكما ظهرت مطابع الحجر الخاصة فى عهد سعيد ظهرت فى عهده أيضا بوادر مطابع الحروف الخاصة ، فقد أنشىء فى عهده ثلاث مطابع حروف كانت أول المطابع الخاصة من نوعها فى مصر .

مطبعة كاستيلى

أما أولى هذه المطابع فكانت مطبعة حروف لرجل اسرائيلى اسمه كاستيلى طبع فيها بعض الكتب الدينية القبطية و بعض كتب الأدب . وقد رأيت بعض كتب الأدب التى طبعت بها فوجدتها جميلة الخط حسنة الطبع متقنة الصناعة ، وكان فيها يفوق بكثير فن مطبعة بولاق فى ذلك الوقت . ولكنى لم أتوصل إلى تاريخ إنشاء هذه المطبعة بالضبط .

المطبعة القبطية

المطبعة الثانية هى المطبعة القبطية أنشأها الأنبا كيرلس الرابع بطريرك الاقباط . أما سبب إنشائها فهو أنه رأى حاجة الطائفة إلى مطبعة تطبع كتبها الدينية فكلف روفائيل عبيد السورى مؤسس المدرسة العبيدية المشهورة أن يستحضر له من أوروبا آلة طباعة . واستأذن من سعيد باشا فى أن يلحق أربعة من شبان الأقباط بمطبعة بولاق الأميرية ليتعلموا فيها فن الطباعة فأذن له سعيد فى ذلك . والتحق الشبان الأربعة ببولاق وتعلموا . ووصلت المطبعة الى الاسكندرية فى سنة ١٨٦٠ م وكان البطريرك فى الدير بالجبل فكتب الى وكيل البطركخانة بمصر أن يستقبل تلك الأدوات عند دخولها القاهرة باحتفال دينى رسمى ، فاستقبلها بموكب حافل مشى فيه الشمامسة بملابسهم وأزيائهم وهم ينشدون الأناشيد و يرتلون التراتيل . وكان احتفالا مهيبا تحدث الناس به زمنا طويلا . ثم توفى

روفائيل قبل أن يتم تركيب المطبعة فتولى أمرها بعده رزق بك جرجس وسماها المطبعة القبطية الأهلية وطبع فيها كتب الدين والأدب . ثم تولى أمرها بعده أخوه ابراهيم جرجس وغير اسمها فسماها مطبعة الوطن . وطبع بها كثيرا من الكتب الدينية منها كتاب "تهذيب الأخلاق [1]" .

مطبعة السيد محمد هاشم

أما المطبعة الثالثة فكانت لرجل مغربى اسمه السيد محمد هاشم ، قرأنا خبرها فى أمر عال صدر إلى ضبطية مصر بتاريخ ١١ من ذى القعدة سنة ١٢٧٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٨٦١ جاء فيه :

« صار منظورنا إفادتكم المؤرخة ٣ ذو العقدة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التى معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد محمد هاشم المتوكل من طرف السيد عبد القادر أمير الغرب سابقا المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون إذن الحكومة . فيا مبارك إن الأشياء التى مثل هذا لم هى يد واحدة مثلما تعلموا أولًا حكم الأصول القديمة الذى لم نسيتوها إلى الآن . فإذا لم كنتم فهمت إلى الآن أن أصول اليدية الواحدة مرفوع وملغى افهموا ذلك . فعلى هذا أن كل من يطلب طبع الكتب المعتادة والسايرة يقتضى عدم الممانعة فى طبعها إذا كانت لم تصيب الحكومة والله . فأفهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل . فأما إذا طبع شىء يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذة وممانعة فاعلين ذلك [2] » .

فهذا الأمر يظهرنا على وجود مطبعة حروف ثالثة كانت لرجل مغربى اسمه السيد محمد هاشم كان وكيلا فى مصر للسيد عبد القادر أمير الغرب سابقا والمقيم فى الشام وقت صدور الأمر . أما السبب فى إنشائه مطبعة فيفهم من نص الأمر أن السيد

(١) الهلال ، ج ١١ ، سنة ٩ ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣٢٠
جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٦٠

(٢) أمر من سعيد باشا الى ضبطية مصر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو سنة ١٨٦١) ، نمرة ٣٧ سايره ، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ محفوظات عابدين .

عبد القادر كان أميرا للغرب وأنه أرسل السيد محمد هاشم وكيلا له فى مصر ، ثم لسبب ما رفع عن أمارة الغرب وأقام بالشام فلم يعد به حاجة إلى وكيل ، فاشتغل وكيله السيد محمد هاشم بانشاء مطبعة تدر عليه بعض نفقات أقامته فى مصر . ثم إن الأمر يثبت أنه أنشأ المطبعة بالفعل بدليل قوله « فتح مطبعة حروف » وأن هذا الإنشاء كان قبل مايو سنة ١٨٦١

وقد عثرت على ديوان الشيخ محمد شهاب شاعر محمد على مطبوعا بمطبعة حروف فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٧ الموافق ١٦ مارس سنة ١٨٦١ وقد كتب فى خاتمته ما نصه :

« مجملا بالطبع فى مطبعة الواثق بربه المعين العمدة الفاضل السيد محمد جاهين الكائنة بحارة برجوان لا زالت محفوظة ما بقى الزمان » .

ولعل السيد محمد جاهين هذا هو نفس السيد محمد هاشم الذى ورد ذكره فى الأمر السابق . بدليل تشابه الاسمين إذ ربما كان الرجل هو السيد محمد جاهين هاشم ، واقتصر على لقب واحد منهما فى كل من الأمر وتاريخ الكتاب . ولو قد صح هذا المذهب نكون قد حددنا مكان هذه المطبعة وهو حارة برجوان بالقاهرة وأثبتنا أنها أصدرت مطبوعات بالفعل أحدها وربما كان أولها ديوان الشيخ محمد شهاب . وإذا لم يصح هذا المذهب نكون قد توصلنا إلى مطبعة حروف رابعة فى عهد سعيد . ولكنا لا نرجح هذا بقدر ما نرجح أن مطبعة السيد محمد هاشم الواردة فى الأمر هى نفس مطبعة السيد محمد جاهين التى طبع بها الديوان .

هل طبق قانون المطبوعات السابق على مطابع الحروف كما طبق على مطابع الحجر ؟ يؤخذ من الأمر السابق أن القانون روعى ونفذ وعمل به من يوم صدوره بكل دقة . فالقانون ينص على أنه لا يجوز لأحد أن يفتح مطبعة إلا بعد الاستئذان من الحكومة وأخذ التعهد عليه على ورقة دمغة بالشروط الواردة فى القانون . وقد فتح السيد محمد هاشم المذكور مطبعته بدون إذن من الحكومة فأرسلت ضبطية مصر للوالى تسأل عما يجب عمله إزاءه . ولو لم يكن القانون معمولا به مطبقا بدقة تامة لما اعترضت ضبطية مصر على فتحه المطبعة دون استئذانها .

على أنه يؤخذ من الأمر السابق أن القانون لم ينفذ بدقة فى هذه المناسبة فقد أجاب سعيد باشا على سؤال الضبطية جوابا ملتويا لا يفهم منه أنه أراد تطبيق قانون المطبوعات

على السيد محمد هاشم صاحب المطبعة . فأول ما أجاب به الوالى هو « إن الأشياء التى مثل هذا لم هى يد واحدة » وأن « أصول البدية الواحدة مرفوع وملغى » ومعنى هاتين العبارتين أن المساواة بين الناس فى المعاملة ملغاة وأن القانون إنما وضع للمصريين أما أصحاب الامتياز من الشراكسة والمغاربة فلهم معاملة خاصة . وعلى ذلك لا يجوز أخذ الرجل بالقانون الذى أرادت الضبطية تطبيقه عليه ويسمح له بفتح المطبعة دون استئذان ودون تحرير الشروط المنصوص عليها فى القانون، ويترتب على ذلك إعفاؤه من الحد الوارد فى القانون لمن يفتح مطبعة دون رخصة من الحكومة وهو إغلاق المطبعة ومصادرتها .

على أنه إذا كان قد أعفى من القانون مبدئيا ونجا من المؤاخذة على فتحه المطبعة دون استئذان الحكومة فإنه لم يعف من التزام السياسة التى وضع القانون لحمايتها . فقد نص الأمر على أن يترك وشأنه ما دام لا يطبع إلا الكتب المعتادة السايرة أما إذا طبع ما يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذته على ذلك .

وينتهى عهد سعيد بعد أن تظهر فيه بوادر المطابع الخاصة سواء كانت مطابع حجر أو مطابع حروف وبعد أن تصبح الطباعة صناعة يحترفها المصريون . وقد وقفنا فيه على سبع مطابع : أربع للحجر وثلاث للحروف، وهى التى سبق عرض ما وصلنا إليه من تاريخها ولعل مطابع الحجر كانت أكثر من أربع ولكنا لم نتوصل إليها أما مطابع الحروف فلم تزد على الثلاث التى سبق ذكرها . وكما كان لسعيد شرف البدء فى تشجيع الناس على إنشاء المطابع كان له أيضا شرف وضع أول قانون ينظم صناعة الطباعة فى مصر . ولعل له فى ذلك ما يعوضه عن غرابة موقفه من مطبعة بولاق ومطبعة المهندسخانة .

المطابع الخاصة فى عهد اسماعيل

ثم كان عهد اسماعيل فشجع إنشاء المطابع فكثرت المطابع الخاصة فى أيامه سواء أكانت مطابع حجر أم مطابع حروف .

ونحن لا نسمع عن قانون مطبوعات وضعه الخديو اسماعيل مما يدل على أن قانون سعيد ظل قائما فى عهد اسماعيل أيضا وإن كنا نشك فى أنه كان معمولا به . وهذا أمر طبيعى فإن اسماعيل لم يكن يخشى من انتشار المعرفة فلم يحده بقانون وعلى ذلك اقتصر

الأمر على التشجيع وأطلقت الحرية فى إنشاء المطابع . وقد كان لهـذا أحسن الأثر فى انتشار المطابع فى عهده .

وأول المطابع الخاصة التى أنشئت فى عهد اسماعيل مطبعة أنشأها قدرى باشا ناظر المعارف ولكنها لم يطل بقاؤها . ثم مطبعة وادى النيـل أنشأها أبو السعود افندى فى سنة ١٨٦٦ م وكانت أول إنشائها تطبع بحروف تشبه حروف مطبعة بولاق ثم وضع لها صاحبها قاعدة جديدة خاصة بمطبعته[١] . وكان يطبع بها جريدة وادى النيل كما طبعت بها الحكومة نشرة أركان حرب الجيش المصرى ومجلة روضة المدارس قبل أن تنشىء الحكومة مطبعتيها الأميريتين : مطبعة أركان حرب ومطبعة المدارس اللتين سبق خبرهما فى الفصل السابق .

ثم مطبعة جمعية المعارف التى أسسها محمد عارف باشا سنة ١٨٦٨ لنشر الكتب . ثم أنشأ ابراهيم بك المويلحى مطبعة سماها "مطبعة المعارف" وقد كانت الجمعية مساهمة وثمن سهمها خمسة جنيهات وللأعضاء أن يحصلوا على مطبوعات الجمعية بثمن أقل من سواهم. وكانت هذه المطبعة تعلن عن الكتاب الذى تريد نشره وتعين ثمنه فئات تتفاوت حسب التعجيل فى الدفع . وقد طبعت هذه المطبعة عددا كبيرا من الكتب الهامة فى التاريخ واللغة والفقه منهـا : "أسد الغابة لابن الأثير" فى خمسة مجلدات ، وكتاب "ألف باء" فى مجلدين ، و"الفتح الذهبى" فى مجلدين ، و"تاج العروس" فى عدة مجلدات ، وغير ذلك . وظلت الجمعية تنشر الكتب حتى نشأ النزاع السياسى بين إسماعيل باشا وحليم باشا على منصب الخديوية فانضم رئيسها عارف باشا إلى حليم وروج له وعلم إسماعيل بالأمر ففر عارف إلى الآستانة وانحلت الجمعية على الأثر ولا نعلم مصير المطبعة بعد ذلك[٢] .

(١) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٦ ،
الهلال ، ج ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ص ٣٢٠

(٢) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٩٢ .

ولا شك فى أنه كان بالاسكندرية جملة مطابع فى ذلك العهد . فمن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه ، وقد طبع بها ماريت بك كتابا فى تاريخ مصر على نفقة الحكومة المصرية . فى ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥ صدر الأمر الآتى :

« حيث علم لدينا من هذه الإفادة المتقدمة إلى ديوان المعاونة من ماريت بيك مدير الآثار التاريخية بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨١ نمرة ١٨٣ والقايمة الواردة معها بالإفرنكى أن مصاريف طبع التاريخ الذى كان صدر أمرنا له بإعماله بوجه الاختصار عن قدما المصريين وطبع قدر خمسماية وعشرين نسخة منه بمطبعة الخواجه موريس ديه وشركاه باسكندرية بلغت سبعة آلاف وستماية وأربعين غرش . وقد أرسل منه ثلاثماية نسخة إلى شريف باشا ومايتين أجرى تفرقته على أرباب المعـارف والعلوم من أهل البلاد ومن الأجانب أيضا ويرام صدور الأمر بصرف المبلغ المذكور لذاك الخواجه . فقد اقتضت إرادتنا صرف مبلغ السبعة آلاف وستماية وأربعين غرش الذى ذكر عنه قيمة التكاليف إلى الخواجه موريس ديه المذكور من المـالية بالسند اللازم ويخصم بالأبعادية على طرف الديوان وأصدرنا أمرنا هذا إليكم والقايمة مرسولة معه للإجرى على هذا الوجه[١] » .

ولا شـك فى أن المطابع الخـاصة قد كثرت فى عهد الخديو إسماعيل لدرجة عظيمة بحيث لا يمكن حصرها أو الوقوف على عددها بالضبط . على أن أقدمها هى التى تقدم ذكرها .

قانون توفيق للمطبوعات

ثم كان عهد توفيق ولم يكن لديه اعتراض على نشر المعرفة فى أول الأمر ، فكثر عدد المطابع وإقبال الناس على إنشائها فأنشئ منها فى أول عهده المطبعة الوهبية ومطبعة الشيخ شرف وغيرهما . ولكن سرعان ما شبت الثورة العرابية فظن توفيق وحكومته أن المبالغة فى حرية الطبع والنشر هى التى أدت اليها ففكر فى تقييد المطبوعات والتشـديد على المطابع كوسيلة

(١) من المعية السنية إلى المـالية فى ١٤ شعبان سنة ١٢٨١ — دفتر رقم ١٩١١ ، دفاتر المعية عربى وثيقة رقم ٩٩ ، ص ١٢٥ ، محفوظات عابدين .

لإخماد الثورة ، فصدر فى نوفمبر سنة ١٨٨١ قانون للمطبوعات ضيق فيه الخناق على أصحاب المطابع نورد مواده فيما يلى :

المادة الأولى — لا يسوغ لأحد أن يكون صاحب مطبعة إلا بعد أن تعطى له رخصة من نظارة الداخلية وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين وللحكومة فى كل حالة أن تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء .

المادة الثانية — المطابع السرية تقفل وتضبط أدواتها ويجازى مالكها أو المودعة عنده بغرامة من خمسة آلاف قرش الى خمسة عشرة آلاف قرش .

المادة الثالثة — لا يجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفا قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه على طبعها وكذلك لا يجوز له بأى طريقة كانت بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها إلا بعد أن يقدم خمس نسخ منها للإدارة المذكورة .

المادة الرابعة — يصير حجز وضبط أى مطبوع كان فى الأحول الآتية :

(أولا) إذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلا من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة فى البند السابق .

(ثانيا) إذا لم يتوضح فى كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين .

(ثالثا) إذا أقيمت فى إحدى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذلك التأليف . وفى هذه الحالة الأخيرة لا يكون الحجز والضبط قطعيين إلا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور فى المحاكم المقامة أمامها الدعوى .

المادة الخامسة — عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف إلى ألفى قرش .

المادة السادسة — إذا لم يضع صاحب المطبعة اسم ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من ألف إلى ألفى قرش غرامة . وإذا وضع أسماء ومحل سكن مفتعلين يغرم بدفع مبلغ من ألفين إلى أربعة آلاف قرش .

المادة السابعة — يجوز فى الأحوال المبينة ببندى ٥ و ٦ استبدال الغرامة بنزع الرخصة وإقفال المطبعة .

المادة الثامنة — يصير إثبات المخالفات بموجب محاضر يحررها مأمورو الأثمان أو مأمورون مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع .

المادة التاسعة — يسرى هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقى المطبوعات السائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها[1] .

هذا هو قانون المطبوعات الثانى وقد تبعه شروط أخرى لإنشاء الجرائد وطبع الكتب وقد ألقيت التبعة فيها على أصحاب المطابع . وإن نظرة واحدة يلقيها الإنسان على هذا القانون لكافية لأن يتبين أنه صارم شديد وأنه إذا قيس بقانون سعيد ضار لحركة الطبع والنشر . وتكفى مادته الأولى التى تنص على أن كل صاحب مطبعة يجب أن يدفع تأمينا قدره مائة جنيه ، لإثبات ضرر هذا القانون وبيان كيف كان ضربة قاضية على حركة إنشاء المطابع الخاصة ، إذ ليس من السهل على أى إنسان أن يودع مائة جنيه ويتركها دون استغلال .

ليس من شك إذن فى أن قانون المطبوعات الذى أصدرته حكومة توفيق كان معرقلا لحركة إنشاء المطابع عائقا لانتشارها بل هو قد وضع لهذه الغاية خاصة فلا غرابة إذن فى الأثر السيء الذى أحدثه فى هذا السبيل .

وظل هذا القانون مرعيا معمولا به بضع سنوات تعطل فيها انتشار المطابع ووقفت حركة إنشائها . إلا أن الدول لم توافق عليه وعلى ذلك لم يكن نافذ المفعول مطبق المواد

(١) الهلال — ج ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣٢٢

إلا على المصريين بحكم قانون الامتيازات . ولم يكن من طبيعة الأشياء أن تصر الحكومة على أخذ الوطنيين بقانون صارم كهذا بينما الأجانب معفون منه وكانت نار الثورة قد أخمدت فأهملته الحكومة بالتدريج حتى أصبح بعد عدد من السنوات فى حكم الملغى . فأقبل الناس من جديد على إنشاء المطابع ونشر الكتب .

منذ ذلك الحين نشطت حركة إنشاء المطابع وأحدثت مدارس اسماعيل أثرها فى زيادة عدد القراء فازدهرت الحركة العلمية فى البلد وكلما زاد ازدهارها بانتشار المتعلمين راجت سوق الكتب وزاد الإقبال على صناعة الطبع و إنشاء المطابع .

ثم عامل آخر ساعد على زيادة عدد المطابع الخاصة وهو نمو الحياة السياسية فى مصر منذ الاحتلال الانجليزى وما تبع ذلك من إنشاء الجرائد اليومية و إقبال الشعب على التماس الأخبار فيها فكثرت عدد المطابع .

ولم يعد إنشاء المطابع قاصرا على القاهرة كما كان إلى الثورة العرابية بل تعداها إلى غيرها من مدن القطر المصرى فعمت المطابع المديريات والمدن بحيث أصبحت لا تخلو منها مدينة فى الوقت الحاضر .

وهكذا لم يمض على دخول فن الطباعة إلى مصر بانشاء مطبعة بولاق قرن من الزمان حتى كانت المطابع قد عمت ربوع البلاد . وأصبح العمل الذى لم يستقم للحكومة إلا بعد مشقة وجهد فى متناول عامة الناس ،وأصبح الفن الذى صرخ فى وجهه الأزهر حينا وقاومه جهل الحكام أحيانا مسلماً بفائدته وقيمته رافعا لواء العلم ناشرا نور المعارف على هذا الوادى المبارك .

الملحق الأول

(١)

عودة نقولا المسابكى من ميلان

من الجناب العالى إلى البيك الكتخدا

١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) .

[دفتر رقم ٦ "معية تركى" ، وثيقة رقم ٧٢٥]
"محفوظات عابدين"

كان أرسل بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو بمعرفة اسماعيل قبودان لتعلم الصنائع .

فالباعث لتحرير مكاتبتنا هذه هو أنه نظرا لوصول نقولا المسابكى مع ثلاثة أطفال من رفقائه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الافرنجية والعربية المخترعة ، فقد أرسلوا إليكم . فيجب إلحاق المذكور ورفقائه بمعية عثمان افندى فى بولاق وترتيب تعييناتهم اللازمة وتخصيص مرتبات شهرية لرفقائه بحسب أهلية كل منهم ومهارته . وحيث أن من المحتمل وصولنا لحين إتمام مسابكى تجهيز آلاته فلا تعطوه مرتبا شهريا بل اكرموه بدفع شىء قليل له تحت حساب مرتبه .

(٢)

مرتب نقولا المسابكى

أمر كريم صادر للخزينة

٧ ربيع الثانى سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) .

[دفتر رقم ٩ "معية تركى" وثيقة رقم ٢٥١
"محفوظات عابدين"]

نظرا لمهارة الأسطى نيقولا المسابكى فى فن طبع الكتب فقد ألحقناه وزملاءه بمعية الحاج عثمان سقا زاده ببولاق . وخصصنا له معاشا شهريا قدره خمسمائة قرش اعتبارا من غرة المحرم (٢٨ سبتمبر سنة ١٨٢١ م) فقيدوه فى دفتر الخزينة وادفعوا له ما استحقه من ماضى مرتبه ، وبادروا إلى إعطائه ما سيستحقه بعد الآن شهرا شهرا .

الملحق الثانى

(١)

طبع كتاب جغرافية ملطبرون [1] ترجمة الشيخ رفاعة

من المعية إلى خورشيد بك

٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) .

[دفتر رقم ٤٨ — قيد الأوامر الصادرة من المعية
للجهادية والآلايات والمدارس
وثيقة رقم ٤٥٩ ، "محفوظات عابدين"]

اطلع الجناب العالى فى المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ على أن كتاب الجغرافيا الذى ترجمه الشيخ الرفاعى من اللسان الفرنساوى إلى اللسان العربى وأحيل إلى حضرة مختار بك للنظر، هل هو نافع أو غير نافع ، فأخبر الميرالمومى إليه أنه موجب للفوائد الكثيرة وأن طبعه أو عدم طبعه معلق على الإرادة السنية . والجواب أنه فيما سبق قدم الشيخ الرفاعى كتابا مثل هذا . فيا هذا ، هل الكتاب الذى يراد طبعه هو ذلك الكتاب الذى قدمه الشيخ الرفاعى أم غيره، فان كان غيره فغداً احضروا أنتم ومعكم الشيخ الرفاعى والكتاب المذكور وأطاس الكتاب الذى ذكر فى المضبطة إلى شبرا ليطلع عليه الجناب العالى وينظر فى أمر طبعه، وإن كان هو الكتاب الذى سبق أن قدمه الشيخ الرفاعى فإنه يوجد من ذلك الكتاب فاحضروا أنتم والشيخ المذكور وأطاس ذلك الكتاب كما هو أمر الجناب العالى السنى .

(١) هو Conrad Malte-Brun الجغرافى الفرنسى ، ولد سنة ١٧٧٥ من أصل دنمركى وتوفى سنة ١٨٢٦ م . وهو مؤلف كتاب *Géographie Universelle* الذى نقله إلى العربية الشيخ رافع الطهطاوى وطبع فى جزءين بمطبعة بولاق كما يتضح من الوثيقتين .

(٢)

من الجناب العالى إلى خورشيد بك

٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) .

[دفتر رقم ٤٨ — قيد الأوامر الصادرة من المعية
للجهادية والآلات والمدارس ، وثيقة رقم ٤٦٠]
"محفوظات عابدين"

اطلعت فى المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ على أن مختار بك أعلم المجلس أن كتاب الجغرافيا الذى ترجمه الشيخ الرفاعى من الفرنسية إلى العربية كتاب نفيس يستفاد منه وأنه إذا طبع فإن فوائده لا تعد وأنه سيصححه . ومن حيث أن أطاسه لم يترجم بعد فقد وصى الشيخ المذكور أن يعجل بترجمته وأنه إذا أعطى لتلاميذ المدارس فانه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعتقون طبع قدر ألف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب على إرادتنا . وبما أن هذا الكتاب لازم ونافع وفيه فوائد كلية ، وأن الميرالموى إليه سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنهاه ولكن يلزم أن نرى ذلك الكتاب أولا و بعده نجيبكم بالذى يقتضى . فارسلوه لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعى أن يعجل بترجمة أطاسه لما هو مقتضى إرادتنا . فبادروا لإجراء ماذكرنا على الوجه المسطور كما هو مطلوبنا .

الملحق الثالث

حساب نفقات كتاب يطبع بمطبعة بولاق على ذمة ملتزم

من ديوان المدارس الى دار الطباعة

٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥) .

[دفتر رقم ١١ ، "ديوان المدارس — عربى"
ص ٣٠٠٢ وثيقة رقم ٤١٣]
"محفوظات عابدين"

قد صار الاطلاع على شرحكم المسطر باطنه المؤرخ ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده فى ٢٤ منه . وما توضح به عن خصوص المقايسة المقتضى تحريرها من طرفكم عن تشغيل ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعه الخواجه والماس صار معلوم[1] . والحال : أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأى كتاب من كتب كامل افندى ، فبعد نسبته إلى الكتاب المطبوع أخيرا عليذمة الأفندى المذكور و إضافة الماهيات المقتضى إيضاحها بالمقايسة ، فحيث أبدتوا أن ماهيات المصححين تعرف وكذا أثمان الورق والمؤن بالمثل ؛ فيضاف على ذلك من الماهيات الباقية الذى اوضحتوا عن عدم معرفتها : ماهية نفر بواب وربع ماهية الخزنجى وكذا نصف ماهية الملاحظ وماهية واحد كاتب ومع هذا يضاف على الكتاب المذكور أرباح العشرة واحد كمثل الملتزمين . و بناء عليه اقتضى شرح هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايسة المطلوبة على الوجه المشروح بهم بالبيان وتقدموا إرسالها لهذا الطرف انما يكون تحريرها بالضبط الشافى بالدقة .

(١) المقصود هنا القاموس المحيط للفيروزبادى وكان الدكتور بيرون ناظر مدرسة الطب المصرية بقصر العينى يعتزم طبعه على نفقته فى مطبعة بولاق ، والخواجه والماس المذكور هو المتعهد التجارى لمشروع بيرون .

الملحق الرابع

تفضيل ما يصنع فى مصر من المواد

من الجناب العالى الى برهان بك

٦ رجب سنة ١٢٥١ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٣٥) .

[دفتر رقم ٦٨ "معية تركى" ، وثيقة رقم ٢٧٨ "محفوظات عابدين"]

اطلعت فى المضبطة الواردة هذه المرة على القرار الصادر من المجلس بأن الحبر المستورد من مصر للتجربة غير صالح لتبييض خلاصات ومضابط المجالس وتحريرات الديوان الخديوى . لذلك استصوب المجلس اشتراء حبر استانبولى من الخارج بواسطة أحمد افندى لاستعماله فى تحرير المكاتبات . وحيث إن الحبر المصنوع فى مصر والجارى اشتراؤه من طرف الميرى بسعر قرشين للأقة جارى استعماله فى مكاتبات كافة الدواوين وخاصة فى مكاتبات ديوان معاونتنا ، بناء عليه كيف تصدرون قراراً بأنه غير صالح للاستعمال وتستصوبون اشتراء حبر استانبولى من الخارج بواسطة أحمد افندى وتوزيعه على الجهات اللازمة .

فالظن الغالب من قراركم هذا أن أحد التجار كان أحضر من الاستانة مقداراً كثيراً من الحبر وقدم عريضة إلى مجلس مصر لاشترائه وأن المجلس لم يوافق على استدعائه . وأن هذا التاجر وصل إلى مصر وعرض بضاعته على أحمد افندى ، وهذا الأحمق اقتنع بجودته بدون أن يفهم مزاياه ، وعرض الكيفية على خورشيد افندى الثرثار . وهذا الأخير بمقتضى ثرثرته أخذ بكلام أحمد أفندى وأصدر القرار المذكور وأنتم صادقتم عليه . وحيث أن الحبر المستعمل فى كافة الدواوين هو الحبر المصنوع فى مصر ، بناء عليه يلزم فسخ القرار الصادر بخصوص اشتراء حبر استانبولى من الخارج ، وإشعار الكيفية إلى مصر لتوريد الحبر اللازم من هناك واستعماله فى أشغال الكتابة .

الملحق الخامس

(١)

مشروع تنظيم مطبعة بولاق فى عهد سعيد باشا

من على بك جودت ناظر المطبعة والوقائع إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[محفظة رقم ٢٦ "معية تركى" ، وثيقة رقم ١٤٢ "محفوظات عابدين"]

حضرة سيدى صاحب السعادة

لقد رفعت على هام التعظيم إرادة الجناب الخديوى الأفخم ذات الحكمة المعتادة المؤرخة فى ٢٤ من صفر سنة ١٢٧٧ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠) رقم ١ المشتملة على أنه سترسل من ديوان المحافظة إلى المطبعة الكتب النافعة التى انتخبت لتطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهى ما بين العشرين إلى الثلاثين كتابا . وأن الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر بأن يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذى تحتاج اليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم والمحتوية على بسط وإيراد تنبيهات هى من الحكمة آيات بينات . من حيث أن مطلوب الجناب العالى المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة للتحسين التام فأحاط العبد الدائم العبودية علما بما اشتملت عليه ، وأذعن إليه كل الإذعان . إن طبع تلك الكتب النافعة المنتخبة بالمطبعة وتصحيحها بكل دقة وسرعة وبروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعدا بالحسن التام واكتسابها الرواج ومزيد الانتظام على الدوام إنما يكون بإعداد بعض الأدوات وإحضار بعض الأشخاص والتلاميذ وعلاوة مقدار جزئى من العواطف العلية على الأجور التى يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم فى حالة اضطرار ، وفى ذلك الإحسان ما يرغبهم وينشطهم فى العمل فلهذا تجرأت على تقديم الكشف المطلوب مبينا فيه بعض

الملحوظات وذاكرا فيه ما يلزم من الأدوات . إن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ماهياتهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لاسيما أن بعضا منهم ماهيته ماية وخمسون وبعضامنهم ماهيته ماية وستون قرشا ومساكنهم فى مصر وامبابه فهم مضطرون لأن يأتوا صباحا إلى المطبعة ويعودوا منها مساء إلى بيوتهم . وعليه فانى استرحم علاوة مابينته فى ذلك الكشف المعروض على مرتباتهم الحالية وهو عبارة عن ١٥٤١ قرشا وخمس وعشرين بارة (فضة) لزيادة استحقاقهم لذلك بالنظر لكون أشغال أولئك المساكين دقيقة . وكذلك ذكرت فى ذلك الكشف مايلزم علاوته على الأجور المحددة لطائفة العمال (الطبّيعة) فيما فإن كان يوافق ذلك الضم رأى عدالة حضرة ولى النعم فإنه يكون سببا لزيادة نشاطهم وتنمية رغبتهم وداعيا لحصول الرواج والمحسنات المرغوب بها حيث يصرفون حينئذ جهدهم ويبذلون ما عندهم من الوسع لتحقيق تلك الغاية المطلوبة . وإنى بما أنا نائله من النعم الجليلة التى استغرقت جهدى وشكرى سيكون سعيي فى هذا الخصوص وافرا فيحصل التقدم المطلوب . وبما أن ما ذكرته فى ذلك الكشف من الأدوات والتلاميذ والأشخاص لابد منه لكون الحاجة داعية إليه فان وجود ذلك سيكون له الفائدة الكبيرة والثمرة الوفيرة فى الحال والاستقبال حتى تفوق المطبعة بسبب ذلك على أعظم المطابع وأشهرها فى العالم فضلا عن المطابع الصغيرة الشأن ، و إن عدم وجود تلك الأدوات اليوم مانع من المباشرة بطبع الكتب المنتخبة فإذا حصلت المبادرة إلى إعدادها فإن ذلك يكون سببا فى دوام انتظامها ورواج أعمالها من الآن فصاعدا ويكون أيضا مستوجبا لحصول جميع المحسنات التى يرغب بها جناب الخديوى الأعظم ، وبما أن سرعة الطبع والنشر منوط بصحة النسخ التى يراد طبعها فإنه يقتضى الحال النظر بهذا الخصوص واتخاذ الوسائل بقدر الإمكان لتحقيق هذا الغرض فنرجو من حسن همتكم أن تعرضوا هذه النقطة التى أشرت اليها وهذا الكشف المقدم على أعتاب حضرة الخديوى الأكرم مرجع الحاجات وهذا مادعانى إلى المبادرة بعرضه سيدى م

فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

ناظر المطبعة والوقائع المصرية

على جودت

ووقعت المعية على الخطاب السابق بما يأتى :

بما أن هذا الترتيب أحيل وأعطى إلى المالية مع إفادة بتاريخ ٢١ جمادى الأخرى سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له .

(٢)

اقتراحات على بك جودت لتنظيم مطبعة بولاق

من على بك جودت ناظر المطبعة إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[نفس الوثيقة المترجم عنها الخطاب السابق]

بيان جماعة المصححين المقتضى ترتيبهم وتخصيصهم من جديد

١ رئيس التصحيح   ١ رئيس ثانى   ١ مساعد   الجملة ٣

إن هذا الشخص اقتضى جلبه من الخارج بوظيفة مصحح ثانى واعطاؤه فى معية الشيخ أحمد المرصفى الذى سبق له أن كان رئيس المصححين وهو المصحح الثانى الآن فى المطبعة ، وألحق به أيضا أحد المساعدين الاثنين وعين الشيخ أحمد المرصفى المذكور رئيسا للتصحيح ، وبتعيينه اعتبر رئيسا للتصحيح مع رفقائه ، بجملة فوج المصححين الذين سيجلبون ويرتبون من جديد سيكون إبلاغهم إلى ثلاثة أفواج . وبما أن هذه الأفواج الثلاثة ستكون بها الكفاية فسيحصل بها الكفاية وحسن الإدارة والإنجاز الكلى فبناء على ما ذكر فى الجهة اليمنى[1] (أى رئيس التصحيح والرئيس الثانى والمساعد) فان ترتيب فوج ومصحح ثانى هو أمر منوط برأى حضرة الخديوى ذى المكارم العامة .

"ليعتمد ترتيب المصححين بموجب الكشف الآخر الذى قدمه اليوم حضرة ناظر المطبعة(٢)".

---

(١) كتبت الوثيقة الأصلية على ورقة كبيرة الحجم وذكرت البيانات والجداول على الجانب الأيمن منها والملاحظات على الجانب الأيسر . وهذا معنى إشارته إلى "الجانب اليمين".

(٢) كل هذه العبارات المكتوبة بالحروف الصغيرة عقب كل اقتراح من هذه الوثيقة هى ملاحظات أحمد رشيد ناظر المالية ووقع بها على الوثيقة الأصلية .

بيان الأشياء اللازم جلبها و إحضارها من اوروبا :

٣ ملزمة ورق جاير   ٢ ملزمة ورق تخين   الجملة خمس ملازم .

ملحوظات :

إن قسما قليلا من آلات الطبع الموجودة اليوم فى المطبعة كان جاب من أوروبا وهو تحت الاستعمال منذ ثلاثين إلى أربعين سنة فقد عتق وتكسر وخرب ومع أنه صار ترميمه فى معمل العمليات فانه لا يصلح للاستعمال بل هو باق على حالته الأولى و إن مقدارا قليلا منه صار إيجاده هنا ولكن تبين أنه غير موافق لعمل الأعمال الدقيقة فلم يمكن استعماله فاذا تفضلتم ووافقتم على جاب هـذه الأشياء الثلاثة المسطورة على الجانب الأيمن (أى ملازم و رق جاير الثلاث وملزمتا الورق التخين) ومقدارها خمس ملازم من أوروبا كما صار جلب الملازم قبلا من أوروبا فانه منوط برأى جناب ولى النعم صاحب الصلاحية.

"موافق"

عدد ١ شخص رسام

ملحوظات :

قبلا كان موجودا فى المطبعة ثلاثة أشخاص رسامون فمن حيث إن اثنين منهم ما أمكنهما أن يتفوقا فى صنعة الرسم على الحجر فقد رفتا من العمل فى الترتيب الذى عمل فى المرة السابقة فلم يمكن أن يكفى الشخص الثالث الباقى لرسم أشكال كتب القوانين العسكرية و رسومها (صورها) على الحجر فالاحتياج إلى شخص رسام ضرورى جدا ومن حيث إن الرسم على الحجر ليس هو كالرسم على الورق بل هو مقدرة أخرى ووجود أمثال هؤلاء الرسامين نادر وأن أحدهم وهو رجل اسمه أمين افندى مستخدم بمعية محمود بك الفلكى له مقدرة زائدة فى صنعة الرسم على الحجر فهو صالح جدا لأشغال المطبعة ومحمود بك غير محتاج لأشغال الرسم على الحجر التى استخدمه فيها . والقصد هو عبارة عن وجود رسام ماهر وهذا يظل اهتمام جناب الخديوى بأمور المعارف من الأشياء الممكن الحصول عليها فاستخدام الرسام أمين افندى المار الذكر واستخدامه أمر ضرورى فى المطبعة لعمل الرسوم والأشكال العسكرية بمرتباته الأصلية هو منوط برأى حضرة ولى النعم محيى المعارف ومنميها .

"موافق"

التلاميذ المقتضى إحضارهم وترتيبهم لتعلم صناعة جمع الحروف عدد ١٢

ملحوظات :

إن اسطوات جمع الحروف فى المطبعة لا يجمعونها بأيديهم و إنما الأصل فى أشغال الجمع أن يكون بوجود تلاميذ واحد واثنين وثلاثة تحت يد كل أوسطه وهؤلاء التلاميذ يجمعون الصحائف اللازمة والاسطوات ينظرون تلك الصحائف المجموعة و يصلحونها و يضبطونها وأجرة الأشغال التى يعملها التلاميذ تقيد على اسم الأسطوات وهم يجعلون فى باطن مقاولاتهم بحسب اجتهادهم تقدير الأجرة فيعطون لبعض التلاميذ ثلث المقاولة ولبعضهم الربع و بعضهم يعطونهم من غير حساب وعلى هذا الوجه تعمل التلاميذ عند الأسطوات وهؤلاء التلاميذ الذين يجمعون الحروف يكبرون و يصيرون أصحاب عيال وأولاد ومع ذلك يشتغلون بذلك المقدار المذكور . وسبب أن الاسطوات من طمعهم لا يعطونهم ما يكفيهم فبعضهم بسبب قلة الكسب يذهب لجهة أخرى و بعضهم يتركون الصنعة بالكلية . فالأولاد الذين تأتى بهم من الخارج لأجل التعليم أيضا يصيرون فى مدة التعلم بلا مرتب من الميرى و بلا أجرة من الأسطوات فمن الضرورى وجود اثنى عشر تلميذا من الميرى ستة منهم من مدرسة الحربية من الأذكياء الذين يقرأون و يكتبون وستة منهم من المتعلمين نوعا ما الذين سبق أن جاءوا إلى المطبعة إذا وافقتم على ذلك . ومرتبات هؤلاء الستة تكون لكل واحد منهم من الكسوة والأكل وغير ذلك مثل ما يعطى للستة الذين هم من الحربية . واستحقاقات هؤلاء التلاميذ الاثنى عشر الى مدة التعليم تكون على الروكين العمومى حتى اذا تعلموا يضم استحقاقهم إما إلى الميرى و إما إلى الجهة التى يشتغلون فيها . فاذا كانت الأشغال قليلة فان بعضا من استحقاقهم يكون على الروكين العمومى والبعض منه يكون على الأشغال التى اشتغلوها يعنى ينظر فى كمية الشىء الذى اشتغلوه فيضم من استحقاقهم والباقى يضم على الروكين و يكون استخدامهم بصورة دائمة . و بعد التعليم وعند كثرة الأشغال فلكى لا يبقى لهم عذر فالأشغال التى اشتغلوها فى بعض الشهور اذا كانت أكثر من المرتب بمقتضى المقاولة المقررة للأوسطوات يعنى اذا كانت أزيد بكم قرشا من المرتب بعد الحساب فايتفضل وليعطى

لهم ذلك الزائد على حدة من المرتب و إن وجود هؤلاء التلاميذ العمال سيكون موجبا لإخراج الأشغال الكثيرة وللرواج الكلى للمطبعة وعدا عن ذلك بعد ما يتعلمون تكون مرتباتهم وفقا للأشغال التى اشتغلوها فكأن الميرى ما أعطى شيئا من عنده كما هو ظاهر فإعداد التلاميذ المذكورة وترتيبهم أمر منوط بذات ولى النعم ذات محاسن السمات .

" موافق "

الأشخاص اللازم إحضارهم و إعدادهم لتعلم صنعة الطبع : ثمانية .

ملحوظات :

ان الطابعين فى المطبعة كانوا أخذوا فى الأصل من قصر العينى فالبعض منهم انتقل إلى دار البقاء (أى مات) والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة ومن حيث أنه لاصعوبة فى تعلم صنعة الطبع فأى شخص كان يمكنه أن يتعلمها فى وقت قليل ولكن الذين سيكونون فى أشغال الطبع و إظهار ما يطبع يلزم أن يكونوا من الرجال الأشداء الأقوياء . ومن الضرورى ثمانية أشخاص ممن أخرجوا من السلك العسكرى واستخدموا فى قصر العينى فى التمريض وما أشبهه من الخدم . فاذا جىء بهم إلى المطبعة تعطى لهم مرتبات شهرية بقدر ما يأخذونه فى قصر العينى و بعد تعليمهم صنعة الطبع فإذا أخرجوا أشغالا أكثر من مرتباتهم الشهرية تعطى وتصرف لهم تلك الزيادة كيف كانت من القروش بنسبة المقاولة الجارية وفى أى شهر كانت تلك الأشغال . وإلى أن يتعلموا تضم ماهياتهم إلى الروكين العمومى و بعد ما يتعلمون يؤتى بهم على الكتب التى طبعوها ففى بعض الأحيان يكون الشغل قليلا ففى حال عدم إخراجهم شغلا بقيمة المرتب لهم يؤتى بمقدار ما عملوه من المرتبات والباقى يضاف إلى الروكيه . وفى هذه الصورة إذا فرضنا أنهم بقوا فى المطبعة بصورة دائمة فإنه سيحصل نجاز كلى لأن قوة جماعة المطابع معادلة ومساوية لقوات جماعى الحروف فبقدر ما يخرج الجماعون فان أولئك الطباعين لا يؤخرون أشغالهم بل يأخذون بالطبع بادئ بدء . و بما أن المطبعة ليس لها خفراء كالحال الأول فإنهم بعد ما يعملون عملهم فى النهار سيمكنهم أن يقوموا بخفارة المطبعة ليلا بالمناوبة فإذن استخدام هؤلاء الأشخاص الثمانية فى المطبعة بمرتباتهم الأصلية أمر مرهون بعناية الجناب الخديوى الجليلة التى ذاته جامعة لآيات المكارم .

" موافق "

مقادير الحروف المقتضى سبكها وصوغها من جديد و بيانها إثنا عشر صندوقا

ملحوظات :

بما أن من العادة الجارية سبك الحروف الموجودة من جديد مرة فى كل أربع سنوات أو خمس ، فقد حل زمان سبك الحروف الموجودة وصوغها من جديد حيث إن الحروف كادت تخرب فيلزم سبك اثنى عشر صندوقا منها عشرة صناديق هى الآن عتيقة ورثة جدا إلى أن يتم سبك تلك الحروف وتشغيلها باستعمال بدل عنها لأنه أمر لا بد منه و إذن فإن سبك وصوغ حروف تلك الصناديق الاثنى عشر فى المطبعة وفقا للعادة القديمة أمر منوط بالرأى الزين للجناب العالى .

" موافق "

أجرة طبع الكتب التى هى تحت الطبع لحساب ملتزمى طبعها

	ـ	ـصـ	
ألف ورقة لأربعماية نسخة	—	٤٥	خمسة وأربعون قرشا .
ألف ورقة لخمسماية نسخة	٢٠	٣٢	اثنان وثلاثون قرشا ونصف قرش .
ألف ورقة لستماية نسخة	—	٣٢	اثنان وثلاثون قرشا .
ألف ورقة لـ٨٠٠ و١٠٠٠ وأكثر من النسخ	—	٢٥	خمسة وعشرون قرشا .

أجرة طبع الكتب التى هى تحت العمل لحساب الميرى

	ـ	ـصـ	
من ورقة واحدة إلى مئة ورقة	٢٠	٢	مئة بارة .
من مئة طبقة (ورقة) الى ألف ورقة	—	١٦	ستة عشر قرشا .

ملحوظات :

إن هـذه الكتب المعطاه من جانب الميرى أجرة طبعها أقل من أجرة طبع كتب الملتزمين المسطورة فى الجهة اليمنى ومن أجل ذلك ضرورة أحوال المطابع ظاهرة و بارزة و إذا كان الأمر كذلك فان هذا الحال باعث لانكسار بالهم ولكسلهم نوعا ما ومن حيث إنهم شكوا من ذلك عدة مرات فإنه يلزم ضم شىء على أجورهم الميرية المخصصة حتى لا يمدوا عينهم إلى الأشغال خارج المطبعة وليكون تلك الزيادة موجبة لزيادة رغبتهم وجهدهم أو أن تكون أجورهم مقارنة لأجور كتب الملتزمين وعلى كل حال فإن هـذا أمر منوط برأى الخديوى الأكرم ذى المراحم .

”نرى أنه من الموافق أن تطبق أجورهم على أجور الملتزمين“

أجرة طبع الدفاتر والسراكى والأدوات التى هى تحت العمـل لحساب الميرى أيضا

	ص	ـــ
ثمـانية قروش وثلاثون باره لكل ألف ورقة لدفتر .	٨	٣٠
أربعة قروش وخمس عشرة باره لكل ألف ورقة سركى .	٤	١٥
قرشان لكل ألف ورقة لكل ورد .	٢	—

ملحوظات :

بمـا أن طبع هذه الدفاتر والسراكى والأوراد ليس صعبا كطبع الكتب وتمثيلها للعيان فإن أجرة طبعها غير مقارنة ولا مساوية لأجرة الكتب كما هو واضح ولكن من حيث إنها جزئية بالمرة و إعداد هذه الأجرة وتخصيصها قد مضى عليها أكثر من خمس وعشرين سنة فإن رجال المطبعة يشكون من قلتها فعلاوة بضعة من القروش على كل أجرة من تلك الأشياء على سبيل المرحمة أمر منوط برأى حضرة ولى النعم .

جدول فى بيان أسماء الأشخاص ومرتباتهم الأصلية والعلاوات المسترحمة لأجل تزييد رغبتهم كما هو مبين فى عريضة الحقير

أسماء الأشخاص	المرتبات الاصلية		العلاوات المسترحمه		المقدار الذى سيكون
	—	ص	—	ص	ص
الشيخ محمد قطه رئيس مصححى الكتب العربية ...	—	٧٥٠	—	٢٥٠	١٠٠٠
الشيخ أحمد المرصفى المصحح الثانى للكتب العربية	—	٣٠٠	—	٢٠٠	٥٠٠
الشيخ محمد حسن العدوى مساعد مصحح الكتب العربية	—	١٥٠	—	١٠٠	٢٥٠
الشيخ محمد نصر المساعد الثانى	—	١٥٠	—	١٠٠	٢٥٠
الشيخ سليمان السباعى مصلح الحروف	—	٣٠٠	—	١٠٠	٤٠٠
الشيخ أحمد صنفينى مساعد المصلح	—	١٥٠	—	١٠٠	٢٥٠
محمد افندى براد الحروف الصلب	—	٣٠٠	—	١٠٠	٤٠٠
محمد افندى رسام كتب القوانين العسكرية	٣٥	٦١٦	٥	١٣٣	٧٥٠
حسين افندى حسنى مساعد المصحح التركى ومقابل الوقائع	٢٠	٥٩١	٢٠	١٥٨	٧٥٠
حسن افندى الاسكندرانى رئيس جمع الحروف الفارسية وملاحظ تشغيل أوراق الدمغة ومنظم ديباجات الكتب...	—	٧٠٠	—	٥٠	٧٥٠
عمر عطشان طابع أوراق الدمغه وتذاكر السكة والوقائع	—	١٦٠	—	١٠٠	٢٦٠
محمد الجمال مساعد طبع الأوراق المذكورة	—	١٥٠	—	٥٠	٢٠٠
محمد افندى ماجد مصحح تركى ثانى	—	٤٠٠	—	١٠٠	٥٠٠
			٢٥	١٥٤١	

”علاوة الماهيات أمر فى محله“

ملحوظات :

هؤلاء الأشخاص هم من أرباب الصناعات وكل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم الشهرية هى على حسب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات الهالكة

للميرى وأيضا فإن أمثال هؤلاء ومن هم أدنى منهم من أصحاب الصناعات فى المطابع البرانية يشتغلون بأكثر من هذه الأجرة لترغيبهم . ومراحم الجناب العالى العلية مبذولة للمساوات ومادة الاعتدال الخيرية كما هو معلوم ومشهود بنظر الافتخار وهؤلاء الأشخاص على كل حال لائقون لنيل المراحم والمكارم العالية وفائقون على أقرانهم فى العمل فبناء على ما هو مسطور فى الجهة اليمنى من هذه العريضة أنهم أهل للعواطف العلية ومستحقون لها فإذا كان يرى تزييداً لجدهم ونشاطهم حيث يكون ذلك باعثاً على إنجاز الأشغال و بهذه الوسيلة لا يبق لها معذرة ولا سبب للتراخى كما هو واضح وهذا ما دعا إلى طلب علاوة هذا الألف والخمسماية والخمسة والأربعين قرشا وخمس وعشرين بارة عناية بهم و إحسانا لهم وعلى كل حال فإن الأمر والارادة لحضرة أفندينا ذى المكارم الذاتية .

هذه قائمة عملت بحق حسن تنظيم دار الطباعة العامرة على أن تقدم وتعرض على أعتاب حضرة الحاكم الأعلى مرجع الحاجات .

فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

ناظر المطبعة والوقائع المصرية

على جودت

(٣)

من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية

٢٣ شعبان سنة ١٢٧٧ (٤ مارس سنة ١٨٦١)

[محفظة رقم ٢٧ "معية تركى" ، وثيقة رقم ١٨٨ معية "محفوظات عابدين"]

قدم ناظر المطبعة الأميرية الكائنة ببولاق إلى المعية قائمة ضمنها الترتيب المعمول به فى المطبعة من حيث عدد المصححين وسائر المستخدمين وما يقبضونه من المرتبات مع بيان

الملاحظات اللازمة فصدرت الإرادة السنية بتعديل وتنقيح هذا الترتيب حيث أرسلت القائمة المذكورة إلى المالية بافادة المعية المؤرخة ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٧٧ نمره ٣٣ لأجل هذا الغرض يقول ناظر المالية : إنه امتثالا للأمر قد اجتمع مع ناظر الخارجية وخيرى بك وناظر المطبعة الجديد نوحى افندى فدرسوا الترتيب المذكور وأدخلوا فيه التعديلات والتنقيحات مارأوه لازما . وأنه قدم طى إفادة الأصل وما أدخل فيه من التعديل لأجل العرض على الجناب العالى والعمل بموجب ما سيصدر من الإرادة السنية .

وقعت المعية على الخطاب السابق بما يأتى :

"وعندما عرض على العتبة السنية أمر بتأجيل الموضوع و إبقاء ما كان على ما كان مؤقتا " .

بنها ٨ رمضان سنة ١٢٧٧

١٩ مارس سنة ١٨٦١

(٤)

تقرير اللجنة المشكلة لتنقيح اقتراحات على بك جودت لتنظيم مطبعة بولاق

[نفس الوثيقة المترجم عنها الخطاب السابق]

بيان التنقيحات التى استحسن إجراؤها باتفاق الآراء للترتيب الذى عرض ، وقدم لأعتاب الجناب العالى بخصوص تنظيم مطبعة بولاق وأرسل من المعية السنية إلى المالية

الفرقة الأولى

عدد الأشخاص	قروش	عدد الأشخاص	الأصل المرتب	الضم والعلاوة	الإبلاغ	الأشخاص
		١	٧٥٠	٢٥٠	١٠٠٠	رئيس المصححين ورئيس الفرقة الشيخ محمد قطة ... ... (موجودان من قبل)
		١	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	المصحح الثانى الشيخ محمد حسن العدوى ... ... (موجودان من قبل)
		١	—	—	٢٥٠	الشيخ احمد العدوى ... ... مستجد
٣	١٥٥٠	٣	٩٠٠	٤٠٠	١٥٥٠	

الفرقة الثانية

عدد الأشخاص	قروش	عدد الأشخاص	الأصل المرتب	الضم والعلاوة	الإبلاغ	الأشخاص	
		١	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	الشيخ محمد الصباغ رئيس الفرقة الثانية	موجودان من قبل
		١	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	الشيخ محمد نصر المصحح الثانى	موجودان من قبل
		١	—	—	٢٥٠	الشيخ محمد عياط مساعد... ...	مستجد
٣	١١٥٠	٣	٤٥٠	٤٥٠	١١٥٠		

الفرقة الثالثة

عدد الأشخاص	قروش	عدد الأشخاص	الأصل المرتب	الضم والعلاوة	الإبلاغ	الأشخاص	
		١	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	الشيخ أحمد المرصفى رئيس الفرقة الثالثة	موجود من قبل
		١	—	—	٣٠٠	الشيخ محمد الشحات مصحح ثانى	مستجدان
		١	—	—	٢٥٠	الشيخ اسماعيل عبد الله مساعد	مستجدان
٣	١١٥٠	٣	٣٠٠	٣٠٠	١١٥٠		
	٣٨٥٠						

إن فرق المصححين الثلاثة المبينة فى الترتيب المذكور بناء على ما صار بيانه أعلاه وهو الذى عمله وسطره ناظر المطبعة فى هذه المرة الذين يقتضى ضم شيء على مرتباتهم الأصلية من الموجودين من الفرق الثلاث المذكورة والذين يلزم قيدهم من جديد أسوة بأمثالهم قد صار استحسان تخصيص مرتباتهم الشهرية على الوجه المبين و إجراؤه على هذا الوجه منوط بأمر وإرادة ولى النعم .

ملزمة
عدد

٣ ملزمة ورق الجاير ⎫ إن هذه الملازم الخمس وفقا لما هو مبين فى الترتيب المذكور
٢ ملزمة الورق التخين ⎭ لقد رأينا أنه من الموافق أن يكون مثل الملازم الآتية من أورو با

نفر
١ رسام :

إن هذا الشخص الواحد الرسام أمين افندى الموجود فى معية محمود بك الفلكى لقد رؤى تعيينه فى الترتيب المذكور لما صارت مخابرة المير الموى إليه بحقه أجاب بأنه لا يمكن الاستغناء عنه لضرورة وجوده فى أشغال الخرائط ونظرا لما قاله ، الرسام الموجود فى المطبعة إذا خصص شخص واحد فى معيته بماهية قدرها ثلاثماية قرش والحالة هذه من التلاميذ المتعلمة فى المهندسخانه السابقة فانه يعلم ذلك التلميذ صناعة الحفر والرسم على الحجر و به يكون الاكتفا حيث يمكنه أن يؤدى و يوفى الأشغال المطلوبة وأن الرسام المذكور تعهد بهذا كما علمنا فقد استحسنا أن يصير الحصول على شخص رسام من التلاميذ بماهية قدرها ثلاثماية قرش من التلاميذ بمعرفة ذلك الرسام واطلاع ناظر المطبعة .

نفر
١٢ جماعو الحروف :

إن هؤلاء الأشخاص الاثنى عشر جاء فى ذلك البيان أن يكون ستة منهم من تلاميذ المدرسة الحربية وستة منهم ممن يأتى إلى المطبعة من المتعلمين السابقين والذى نراه أنه لا يحسن أخذ تلاميذ من مدرسة الحربية بل يلزم أن يكون الإثنا عشر شخصا من الخارج وأن يأتى بهم ناظر المطبعة وأن يقيد كل واحد منهم بماية وخمسين قرشا شهريا وأن يجعل استحقاقهم إلى مدة التعلم على الروكين العمومى و بعد التعليم تكون ماهياتهم حسبما هو موضح فى الترتيب المذكور وقد وافقنا عليه .

عدد الأشخاص
٨ طباعون :

إن هؤلاء الطباعين الثمانية لقد استحسنا أن يكونوا من العسكر الذين رفتوا من إطفائية مصر المتوطنين فى الجيزة وأن يضم بدل مأكولاتهم . وملبوساتهم على مرتباتهم و يقيدون فى المطبعة وأن تجرى معاملة استحقاقاتهم كالطباعين الذين ذكروا أعلاه .

عدد
١٢ صناديق الحروف :

لقد حسن عندنا أن يكون سبك حروف تلك الصناديق الاثنى عشر من جديد وصوغها فى المطبعة وفقا للعادة القديمة كما جاء بيانه فى ذلك الترتيب .

وبناء على ما جاء فى الترتيب المذكور فقد وافقنا على أن يكون أجرة طبع ما يطبع لحساب الميرى من الكتب وفقا لما يطبع على حساب الملتزمين وهو ما يوافق رضاء جناب ولى النعم العادل كما لا يخفى .

الأصل		العلاوه		المجموع	
—	ص	—	ص	ص	
٣٠	٨	١٠	٣	١٢	أجرة طبع دفتر مؤلف من الفى ورقة .
١٥	٤	٢٥	١	٠٦	أجرة طبع سركى مؤلف من الف ورقة
٠٠	٢	٠٠	٢	٠٤	أجرة طبع أوراد الف ورقة .

لقد فهم من المقايسة التى أجريت فى هذه الآونة أن أجرة طبع الدفاتر والسراكى والأوراد قليلة جدا بالنسبة الى أجرة طبع الكتب فاذا كان ضم العلاوات المبينة على المقادير الأصلية لأجور الطبع لاسيما وأن بها ترتفع الشكوى من الطباعين توافق رضاء ولى النعم وتطابق المصلحة فليجر قبولها على هذا الوجه .

مرتبات أصلية		علاوات مسترحمة		يكون الحال	
	٣٠٠		١٠٠	٤٠٠	للشيخ سليمان السباعى مصحح الحروف.
	١٥٠		١٠٠	٢٥٠	للشيخ احمد الصنفيني مساعد المصحح .
	٣٠٠		١٠٠	٤٠٠	لمحمد افندى براد الحروف الصلب .
٣٥	٦١٦	٥	١٣٣	٧٥٠	لمحمد افندى رسام كتب القوانين العسكرية
٢٠	٥٩١	٢٠	١٥٨	٧٥٠	لحسين افندى حسنى مساعد تصحيح التركى ومقابل الوقائع .
	٧٠٠		٠٥٠	٧٥٠	لحسن افندى الاسكندرانى رئيس جمع الحروف الفارسية وملاحظ تشغيل أوراق الدمغة ومنظم ديباجات الكتب .
	١٦٠		١٠٠	٢٦٠	لعمر عطشان طباع أوراق الدمغة وتذاكر السكة والوقائع .
	١٥٠		٠٥٠	٢٠٠	لمحمد الجمال مساعد طباع الأوراق المذكورة
	٤٠٠		١٠٠	٥٠٠	لمحمد افندى ماجد المصحح التركى الثانى .
١٥	٣٣٦٨		٨٤١	٤٢٦٠	الجملة

إن الترتيب الوارد من ناظر المطبعة الى المالية فيه عند ذكر العلاوات المسترحمة أسماء المصححين المسطورة فى أعلى هذا التنقيح الذى وضعناه فلم نبين بهذا الجدول أسماءهم.

ان الماهيات المبينة فى جدول مستخدمى المطبعة بناء على ما هو مذكور فى ذلك الترتيب ما دام أن الأجور ستكون على حسب الأشغال وليس فيها على الحكومة مصروفات زائدة فاننا لا نرى بأسا بعلاوة المقادير المسترحمة المبينة علاوة على الماهيات الأصلية فقيد تلك العلاوات ووضعها على هذا الوجه أمر منوط بإرادة حضرة ولى النعم صاحب الإحسان المعتاد .

إن ترتيب المطبعة الذى عرضه وقدمه إلى الأعتاب السنية بموجب أمر عالى ناظر مطبعة بولاق السابق لقد نظر بمعرفتنا نحن العاجزين و باطلاعنا عليه كما أرسل إلينا ذلك الترتيب مع كتاب بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ ورقم ٣٣ وارد إلى المالية من المعية العالية لنتقحه إذا رأينا أنه محتاج الى المحو والإثبات فاطلعنا على ذلك الترتيب أنا وصاحب العزة خيرى بك ونوح افندى ناظر المطبعة بحضورهما وتبادلنا الرأى فيه فنقحناه على الوجه المذكور أعلاه ورتبناه بعد ما قر القرار عليه وهذا ما دعا لإعطاء هذا الشرح وإملائه فى ١٠ شعبان سنة ١٢٧٧ (٢٠ فبراير سنة ١٨٦١)

ناظر ديوان الخارجية	ناظر ديوان المالية
سعيد ذو الفقار	أحمد رشيد

الملحق السادس

تعطيل مطبعة بولاق ثم إهداؤها إلى عبد الرحمن رشدى
١٨٦١ — ١٨٦٢ م

(١)

من سعيد باشا الى نظارة المالية

١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يوليه سنة ١٨٦١)

[دفتر رقم ١٨٩٤ ، قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين
وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين]

قد عرض لدينا مفصلات إنهاكم الرقيم ١٩ ذو الحجة سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ماهو جارى فى طبع كتب الملتزمين بمطبعة الميرى ، وما استنسبتم إجراه من الآن فصاعد وحيث كان القصد من إيجاد وتنظيم المطبعة هو لطبع الكتب وتكاثرها فى الجهات للانتفاع بها ، والآن تواجد جملة مطابع وجارى الطبع فيهم وبهذا السبب صارة مزية مطبعة الميرى قاصرة على طبع الوقايع ، ولكونها ليست ضرورية فاقتضت إرادتنا لغو المطبعة المذكورة وتسوية متأخراتها ورفت خدماها . إنما إذا كان نوحى افندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للميرى فى أرباحها ولا مصروفاتها ، فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمرنا هذا اليكم للإجرى حسبما اقتضته إرادتنا ، (من بنها) .

حاشيه : أما إذا كان نوحى افندى لا له رغبة فى إدارة المطبعة المذكورة على ذمته بشرط يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميرى فى ذلك ولا فى الخدمة ولا فى المصروفات ، فيصير تحويله على الأطيان أسوة أمثاله . وأما الدفاتر والسراكى التى كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبة يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة وتحفظ فى مطابع الجهات فبذا لزم التحرير .

(٢)

من سعيد باشا الى ناظر المالية

٢٣ محرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يوليه سنة ١٨٦١) .

[دفتر رقم ١٨٩٥ ، قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين
وثيقة رقم ١٥٠ ، ص ١٥ ، محفوظات عابدين]

عرض لدينا إنهاكم الرقيم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ نمرة ٢٢٣ بخصوص مطبعة الميرى ببولاق الصادر لكم أمرنا فى ١٠ شهرنا هذا بإبطالها وحيث أوضحتم أن دفاتر دواوين ومصالح الميرى للآن لم يتم طبعهم وإذا صار إبطال عمل ذلك الآن وأرسل الورق جهاته فملحوظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضى السنة فضلا عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجارى طبعها على ذمة الميرى مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجارى فيها الطبع على ذمة الملتزمين فإنه يوصى إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر فى ظرف الأيام الباقية من السنة فقد وافق إرادتنا ما رأيتوه من حيثية إبقا إدارتها ظهورات لحين تمام السنة بشرط يجرى التأكيد والتشديد والملاحظة لعدم تأخير شيء مما ذكر عنه بعد تمامها وورق سندات التمغة والعرضحالات وما أشبه يطبع بمطبعة المحافظة وإذا كان مستدرك الطبع بالحروف فيوخذ اللازم من المطبعة الملغية لمطبعة المحافظة وإلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضا بالمطبعة المذكورة واقتضى لإصدار أمرنا هذا إليكم للإجرى على الوجه المشروح بكل همه كما اقتضته ارادتنا .

(٣)

منشور عمومى من المالية

١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣)

[دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٤٨٣ محفوظات عابدين]

من كون بملاحظة ما حصل من الجهات فى عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق ، وبعضهم

أجروا أعمال المزادات بالخارج والبعض لم أجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية، وهذا فضلا عن الجهات الذى لم يكن مرتب بهم مطابع فلمناسبة ذلك وسبوق صدور أوأمر سنية للمالية عن طبع جملة كتب عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمكث زمن كثير وفى مدة تشغيلها لم يستغنى الحال عن الخدمة والشغاله الموجودين بالمطبعة ، قد عرض للعية السنية عن تشغيل دفاتر وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت فى زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط ، لأجل إسعاف الجهات فى مطاليبهم كذا الرسومات الجارى بها العمل عند تشغيل ورق الدمغة يكون تشغيله بمحافظة مصر كما الجارى . فصدر أمر دولتلو أفندم قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ نمرة ٤٧١ بالإجرى كما ذكر . وحيث بمقتضاه لازم البدء فى تشغيل دفاتر وأوراق جهات الحكومة فى سنة ١٨٦٤ من ابتدى ١٨٦٣ بمطبعة بولاق بما أن عادة التشغيل بها فى طبع وتجليد لوازم الجهات أن يجرى ذلك من قبل اللزوم بمدة شهور لأجل الإلحاق على نمو اللازم وتحسين الأشغال فى وسيع الوقت وعدم تأخير ما يطاب وقد تشر عموما فى تاريخه وهذا أيضا ينبغى أنه يجرى تحرير حافظة واضحة البيان عن لزوم عملية سنة ١٨٦٤ وتعمل عنها رسومات كما السوابق ويجرى إبعاتهم بالخطاب اللازم إلى مطبعة بولاق لأجل بموجبهم يجرى التشغيل بالمطبعة المذكورة كما ذكر وإن لزم الحال فى بحر سنة ١٨٦٣ لدفاتر وأوراق تكميل لعمل السنة المذكورة فى ذاك الوقت يرسل عنهم الإفادة المقتضية بالحوافظ والأرانيك اللازمة إلى المطبعة المذكورة ليجرى لزومهم كما يوافق . وحيث ان التشغيل سيجرى بمطبعة بولاق على وجه ما ذكر فمن ابتدى سنة ١٨٦٣ يكون أخذها وعطاها من الجهات بالضم والإضافة ما بينها وبينهم كما كان جارى لغاية ١٨٦١ من دون توسط المالية إنما يكون ملحوظ أنه صار تدارك آلات ومون طبع بمطابع الجهات من المعتاد استلامها من قبل لغو مطبعة بولاق . فينبغى أن الآلات الرصيد يجرى التحفظ عليها والمون التى تكون موجوده يجرى صرفها فى تشغيل لوازم المطابع كما السوابق

(٤)

أمر عال من سعيد باشا الى نظارة المالية

١٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٩ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢) .

[دفتر رقم ١١٩٦ ، "قيد الأوامر العالية العربى الصادرة للمالية"
ص ١ ، "محفوظات عابدين"]

[ودفتر رقم ١٩٠١ ، "قيد الأوامر العالية الصادرة للدواوين والمجالس"
ص ١١ ، "محفوظات عابدين"]

قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاما إلى عبد الرحمن رشدى بك مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر ، بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأبهات وغيره . وهو يجرى تشغيل سائر ما كان جارى تشغيله بها وما تستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم المصالح الميرية . وثمن الورق والحبر الموجود بها يقيد عليه عهدة وكذا كتاب نفح الطيب الجارى تشغيله على ذمة الميرى يعطى إليه بتكاليفه بدون أرباح وبدون ضم ثمن النسخة الأصلية على المطبوع والأشغال التى باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل عند تمام الشغل واحتسابه إليه يخصم قيمة ذلك منه ويتقيد عليه عهده أيضا ويتسدد أثمان الورق والحبر والكتاب المذكور شيئا فشيئا من الذى يصير مطلوب له من المشغولات التى تشتغل فيلزم بوصول أمرنا هذا اليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة اليه على الوجه المشروح ويتحرر له الإذن اللازم بتحرير الحجة التى تلزم بامتلاكه العقار أيضا ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته ارادتنا .

(صدر من رأس التين)

(٥)

أمر عال من سعيد باشا الى نظارة المـالية

٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٩ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢)

[دفتر رقم ١١٩٦ ، قيد الأوامر العالية الصادرة للمـالية
ص ١٠ ، "محفوظات عابدين"]

قد تقدّم لدينا هذا من عبد الرحمن رشدى بك ينهى به أن الشيخ محمد قطة باشمصحح المطبعة وحسين حسنى افندى وكيل أشغالها والشيخ حسن باشكاتبها لازمين له وهم متوقفين فى الإقامة بطرفه حتى تسمح لهم إرادتنا بفضولهم (يعنى ببقائهم) واستمرارهم فى أشغال المطبعة طرفه كى لا يحرموا من حقوقهم فى المعاش حسب خدماتهم السابقة بالميرى . وحيث إنه محول على البيك المومى إليه إجرى طبع دفاتره وأوراق وكتب وخلافه للصالح الميرية بالمطبعة المـذكورة ، فاقتضت إرادتنا أنه بعد انتهى لزومهم من المطبعة وتطلبهم المعاش بالنسبة لخداماتهم السابقة بالميرى فلا يحرموا من ذلك بناء على خدامتهم الآن فى هذه المطبعة المدّة الذى يقيموها فيها . إنما لا يسرى ذلك فى حق خلافهم الذين استخدموا و يستخدموا بالخارج إذ هذه الإجابة حصلت بالنسبة للأشغال الميرية الجارى طبعها بتلك المطبعة وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لتعلموه وتلاحظوا الإجرى بمقتضاه .

الملحق السابع

اشتراك فى كتاب عجائب الآثار ، لعبد الرحمن الجبرتى

من حسين بك حسنى ناظر مطبعة بولاق الى أحمد بك رفعت

٩ ذو القعدة سنة ١٢٩٦ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٩) .

[أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٨٨ ، محفوظات الثورة العرابية
"دار المحفوظات العمومية بالقلعة"]

قلم قضايا المـالية ناظرى عزتلو افندم حضرتلرى

حسب طلب حضرتكم قـد تحرر سند طاب على المصلحة بنسخة واحدة من كتاب تاريخ الجبرتى باسم حضرتكم وها هو مرسول مع حامله مرسى أفندى نجيب لحفظه بطرف عزتكم لحين انتهى طبع الكتاب فالأمل استلامه منه وأعطاه بنتو واحد ثمن النسخة المذكورة وبذا لزم تحريره افندم .

فى ٩ ذى القعدة سنة ٩٦

ناظر مطبعة وكاغد خانة بولاق
خاتم
(حسين حسنى)

الملحق الثامن

قضية أقلام مطبعة بولاق ١٨٨٠—١٨٨١م

(١)

ملخص مافى أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق

(١٠ أغسطس سنة ١٨٨٠ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

[أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٣٧٨ محفوظات الثورة العرابية ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة]

لما أحيلت مطبعة بولاق إلى الحكومة وتعين قومسيون مخصوص لاستلام متأخراتها وكون أقلام القاعدة العربية الذى هم الأقلام الصلب المعروفة بالأبهات هى أهم قواعد المطبعة وأشهرها وهى الأساس لامتيازها وحصول الرغبة فى مطبوعاتها فالقومسيون رأى لزوم التحرى عنها فى مبدأ أعماله . ولما ظهرله وجودها بمخزن المطبعة متروكة فى محل أرضى ومتراكم عليها الصدأ بسبب الرطوبة والأوساخ قد رأى لزوم فرزها بمعرفة حسن أبو زيد وحسين أفندى صبرى من مطبعة أركان حرب ومع إجراهم فرزها قدموا تقرير بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٧ (٤ أغسطس سنة ١٨٨٠) أوضحوا فيه أنهم بعد أن أجروا فرز أقلام وأمهات القاعدة الأصلية المشهورة الحالية من الأرقام الهندى والشكل والهندسة وصورة القدان وخلافه الجارى عليها الطبع مُمَده (من مدة) بغاية الدقة وزيادة الاعتنا وجد أن عدد أمهات القاعدة المذكورة عدد ٣٧٠ أم نحاس . وأما الاقلام البالغ قدرها عدد ٥٠١ حسب المبين بكشف محرر من دفاتر المطبعة فلم يوجد منها إلا عدد ٨٤ قلم من أصل القاعدة المذكورة بحالة مستحسنة بحيث يمكن حفظهم واستعمالهم لكن لايمكن الانتفاع بهم فى هذه الحالة إلا بتشغيل باقى أقلام هــذه القاعدة الفاقد البــالغ قدرهم عدد ١٠٥ المعلوم سبق وجودهم من مقدار عدد الأمهــات المتقدم ذكرهم . كما أنه وجد

بخلاف الأربعة وثمانون قلم المذكورين عدد ٤١٧ من ضمنهم عدد ٤٩ مستحسنة نوعا يظهر عليهم أنهم تقليد لأصل القاعدة المذكورة مع كونهم بخلاف . والبــاقى بعد ذلك عدد ٣٦٨ أقلام متنوعة الأجناس بعضهم متلصق وبعضهم غير متساوى أغلبهم مكررات وبهم كام قلم يظهر عليهم أنهم متقاربين من القاعدة الأصلية ولولا تلفهم من تأثير الصدأ لكان يمكن درجهم منضمن (من ضمن) أقلام القاعدة المذكورة . وختموا تقريرهم بقولهم إن الحاصل فى هذه القاعدة المعلومة فى جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق ، وتكلفت مبالغ لم توجد تامة ولم تصفى إلا على النصف ولم يظهر أسـباب عدم وجود ما بقى منها وبذا لايمكن الانتفاع بها كليا إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها .

وبنـاء عليها (على ما) ذكر فالقومسيون طلب من خيرت أفنـــدى وكيل وحكاك المطبعة الاستفهام عن أربعة أوجه تختص بهـــذه المسألة وفى ٦ رمضـان سنة ١٢٩٧ (١٢ أغسطس سنة ١٨٨٠) أعطى إجابة عن كل وجه .

فعن الوجه الأول — قال إن القاعدة التى لا يمكن التشغيل بأقل منهـا لابد يكون مركبه من عدد ١٨٩ قلم . وأن أقلام أبهات المطبعة كانت قاعدتين عدد ٣٧٨ قلم أحدهم القاعدة التى كان جارى استعمالها قبلا والثانية القاعدة المشهورة . وباقى الأقلام التى كانت موجودة خلاف القدر المذكور هى مكررات أغلبها من جنس القاعدة المشهورة وباقيهـا من جنس القاعدة القديمة بصفة يدكات إلى القاعدتين . وأن لمـا كان موجود بالمطبعـة المرحوم محمد أفندى البغدادى الحكاك كانت هذه الأقلام فى عهدته ومحفوظة تحت رعايته هى وأمهات وأبهات القواعد الفارسية والمغربية وأمهات القواعد الفرنساوية الجميع بدولابين مخصوصين وعلى الدوام كان جارى إخراجهم ومسحهم وتنظيفهم وإعادتهم بحالة الفرز والتستيف . وأنه قبل تمرضه كان أجرى فيهم هــذه العملية بمناظرة واطلاع خيرت افندى . وأنه لمـا تصادف انقطاع محمد أفندى عن الحضـور لتمرضه فناظر المطبعة [(١)] استجلب مفاتيح الدواليب منه بدون معلوميته وباتحاده مع وكيل المطبعة سابق وأبو العينين أفندى أحمد الملاحظ والأوسطى حسن المغـربى السباك حضروا بمحل وجود الدولابين وصار إخراج الأقلام منهم وبعدها نقلوا بدون أن يشركوه ولا يطلعوه على أسباب نقلها

(١) ناظر المطبعة حينئذ هو حسين بك حسنى .

ولذلك لا يعلم ما صادفها بعد النقل وكان فى ظنه أنهم يسلموها إليه بعد الفرز والعدد كما الأصول فلا حصل شيء من ذلك و إنما وضعوها تحتيد (تحت يد) عبد الكريم حسن مخزنجى المطبعة الجاهل بأمرها وأحال على معلومات السبب فى نقلها وعدم تسليمها إليه ما ظهر فى حالتها عند الفرز .

وعن الوجه الثانى أورى بأنه مع إعادة الفرز وجد أن الموجود من أقلام القاعدة العربية المشهورة فقط عدد ٨٤ لاغير وأما عدد ٤٩ قلم المقال من آل خبرة بأنهم تقايد للقاعدة المذكورة فأنهم ليس منها لكن بعضهم من ضمن القاعدة القديمة والتقييد المقال عنه فيهم هو كونهم على شبه القاعدة المشهورة إلا أنهم يفارقونها من حيثية جودة الخط . ثم وما وجد من عدد ٣٦٨ قلم الباقين شيء من الأقلام الأصلية سوى بعض أقلام قليلة جدا وجدت متروكة من أصل القاعدة القديمة . وأن الأكم قلم المذكور عنهم من آل الخبرة منهم ٥ خمسة أقلام فقط يظهر للناظر من قبل التدقيق أنهم مستقربين لأقلام القاعدة لكن لدى امتحانهم اتضح ليس من الأصل لعدم موافقتهم للأمهات النحاس .

ثم أورى عن الوجه الثالث بأن القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وتصليحات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا فى تحسينها تدريجا . وعلى ذلك فعمل الماية قلم وخمسة بدلا عن الفاقد من هذه القاعدة لا يتأتى بسهولة فاذا كان يرى صرف النظر عن التشبث فى البحث والتحرى عن الأقلام الفاقدة و يتحسن عمل بدلهم فلا مانع من الإجرى بمعرفته بدون فرق ولا تفاوت وأن الزمن اللازم نحو سنتين والتكاليف نحو سبعماية جنيه تحت الزيادة والعجز . وأورى أيضا بأنه بالنسبة لخلل أكثر الأمهات الموجودة بواسطة استعمالها مدة مديدة والحروف الرصاص أصابها ما أوجب زوال رونقها فلا يمكن تحسين المطبوعات إلا بتجديد الحروف الرصاص لها مرة واحدة . ولعدم إمكان عمل أمهات جديدة إلا على وجود الأبهات ولإفقادها تكون الحالة داعية بنوع قهرى على التشغيل بالصفة الحاضرة حتى يصير عمل الماية قلم وخمسة وحينذاك يجرى دق طقم أمهات جديدة وسبك الحروف عليها جميعها لإرجاع رونق و بهجة المطبوعات .

هذا وقد أوضح عن الوجه الرابع بأنه ما دام الذى وجد من القاعدة المشهورة عدد ٨٤ قلم فقط و بعض الأقلام القليلة من القاعدة القديمة والمأخوذ من القاعدة المشهورة عدد ١٠٥ إذ القاعدة التامة هى عدد ١٨٩ قلم فالفاقد أقلام قاعدتين لأن اليدكات الفاقدة تمامها منها ما هو كاف لتكميل المايه قلم وخمسه المأخوذين من القاعدة المشهورة إلى قاعدة تامة وتكميل المأخوذ من القاعدة القديمه إلى قاعدة تامة أيضا إذ ظاهر أن البعض متروك من أقلام القاعدتين هو الاستغنا عنه بجميع اليدكات وأن الأربعة وثمانون قلم المتروكين للطبعة وجودهم بمنزلة العدم إذ منفعتهم معطلة مالم يصير تكميلهم إلى عدد ١٨٩ قلم ومن باب أولى الأقلام القليلة جدا والمتروكة من القاعدة القديمة . و بالجملة فلا يمكن اعتبار قيمة للأقلام المتروكة من القاعدتين فى الحالة الراهنة لعدم نفعهم كما أنه لا قيمة للباقى لأنه دشت مالفق عن الدشت المضاف بالوزن مجهول بدل الفاقد لتكميل العدد ومعدوم النفع من طبعه سوى قيمة الصلب .

ولما طلب من الضربخانه حكاكها ومن لزم من عمد المطابقة لإجرى تمين الأبهات والأمهات وحضروا وأجابوا بعدم معرفتهم لا بالتمين ولا بالفرز لكون ذلك ليس من خصايصهم ولا صناعتهم . ولما دعى حكاك الضربخانه لمعاينة القواعد بحضور خيرت أفندى وحسين أفندى صبرى والشيخ حسن أبوزيد فأفاد بأنه أجرى المعاينة والفرز فوجد عدد ٥٠١ قلم منهم عدد ٨٤ جيدين من قاعدة واحدة وهى قاعدة المطبعة المعلومة والباقى عدد ٤١٧ قلم مجتمعين من أجناس متعددة ومختلفة ولا يكن فيهم شيء يوافق القاعدة المذكورة بل أغلبهم ردئ الصناعة والخط بالجملة فإنهم جميعا أغراب عن تلك القاعدة ولا تعتبر لهم قيمة والأربعة وثمانون قلم لعدم النفع بهم كذلك لا قيمة لهم .

قرار القومسيون الأول

وعلى هذا فالقومسيون أعطى قراره بأنه قد ثبت له أن الماية قلم وخمسه من القاعدة الأصلية والماية ثلاثة وعشرين قلم اليدكات أقلام القاعدة القديمة ما عدا البعض القليل المتروك منها كل ذلك أخذ ولأجل تكميل العدد الوارد بالحسابات صار استعواضه بمقداره من الأقلام الدشت المضافة بالرطل وتبين أن أخذ هذه الأقلام إنما انتهزت فرصة

فى مرض المرحوم محمد أفندى البغدادى وجاب المفتاح منه . ومقرر بنوع قطعى أن شبهة هذه الفعلة منحصرة فى الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون إطلاع خيرت افندى على سبب نقلها من محلها وتسليمها لخلافه مع كونه أحق بوضعها فى عهدته — وهم حضرات كل من الناظر والوكيل السابق والملاحظ والسباك تسليمها بمرفتهم للمخزنجى هو لجهله بحقيقتها وعدم خبرته بها . ولو كان تسليمها حصل لخيرت أفندى كان انكشف أمرها . وأن بواسطة أخذ الأقلام الصلب واستعواضها بأعدادها من الدشت حصل ترك الأقلام فى الأتربه والرطوبة بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكلها وتحللها بالصدأ حتى يفنى رسمها ويتعسر تمييزها . كما ولا يمكن أخذ هـــذه الاقلام بمدة وجودها تحت يد المرحوم محمد أفندى البغدادى كونه توفى عنها وهى بغاية التمام والكمال . واستدل على ذلك من أن عند نقلها لعهدة المخزنجى بمعرفة المذكورين لو وجد فيها أدنى تلاعب فكان بوقته يجرى اللازم عنه . وعدم حصول شىء برهانا كافيا على أنها كانت باقيه على تمامها لغاية ما تمكنوا منها فى الفرصة المذكورة وصار فيها ما صار . وقد رؤى للقومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المأخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون إخفى شىء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة . وإلا فقانونا يلتزمون بثمنها الأصلى الذى يتحقق من دفاتر المتأخرات . لأنه وإن كان ثمنها الوارد بدفاتر المطبعة الآن مبلغ ماية وخمسين ألف قرش لكن متلاحظ للقومسيون أنه أزيد من ذلك بكثير . ولهذه الملاحظة طلب دفتر المتأخرات الأصلى بواسطة المالية . هذا ورأى القومسيون أيضا لزوم محاكمتهم على ما حصل لأن الضرر الذى عاد مما أجروه لم يكن مقصورا على جهة المطبعة فقط بل يشتمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة فى نشر الكتب والمطبوعات . كما وأورى بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقتسام فلا يتصور أن كل منهم اختص بجانبا منها . إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا مجتمعة كلها فى جهة واحده . ولهـــذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم للانتفاع والآخرين أعانوه وتستروا عليه . وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسنى لما تواتر عنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعاونوه عليذلك (على ذلك) حسن (المغربى) السباك وعبد المجيد البراد واسماعيل النجار ، واستدل القومسيون عليذلك بكون البيك المومى اليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أرباب الوظائف ، وإجماله النجار بماهية شهرى خمسمائة قرش . وانتهى القومسيون فى حكمه هذا بأنه اذا كان

يتراءى للمالية الاكتفى بذلك فى الحكم على أحد الوجهين فيها ، وإلا إذا استحسن إجرى ما يلزم لظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلايل السابقة ، فحيث إن استقامة سير هذا التحقيق والوصول لظهور اسم الآخذ صراحة ومعرفة ما ربما يكون كامنا فى بواطن هذه المسألة المبهمة مخبأة أخرى فكل هذا لايمكن إلا إذا صار توقيف حضرة ناظر المطبعة ومن أعانوه عليهذا (على هذا) الفعل وبأمر المالية يتعين من يلزم منطرفها (من طرفها) لإدارة أشغال المطبعة أو تحال إدارتها على وكيلها مع أخذ التعهد اللازم عليهم بالضبطية بمداومتهم الحضور للتحقيق .

هذا عما يختص بأخذ الأقلام ، وأما عن تشغيل البدل فإنه مع عدم الاستحصال على الأقلام المأخوذة يجرى عمل الماية قلم وخمسة بمعرفة وكيل وحكاك المطبعه من جنس القاعدة المشهورة . وأما من جهة كون المطبوعات الجارية فى حالة غير مألوفة وغير ممكن رجوع بهجتها ورونقها للحالة الأصلية إلا بعمل المايه قلم وخمسة وتجديد طقم الأمهات وسبك الحروف الرصاص عليه . وكونه بواسطة خلل الأمهات وفقد الأبهات مجبورة المطبعة على التشغيل بالحروف الحالية فأمر هذا مفوض لنظارة المالية .

وعما توضح صدر أمر دولتلو ناظر الداخلية فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٧ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠) بأن التقرير تلى حرفيا بمجلس النظار واستقر رأيه على لزوم إجرى التحقيقات اللازمة لإظهار حقيقة الأمر مع التبصر فى الطريقة الممكنة لإصلاح الحروف والطبع فى المستقبل .

قرار القومسيون الثانى

وبالتحقيقات التى جرى عن يد حضرة مصطفى بك صبحى بالقومسيون الثانى قد سئل من باشكاتب المطبعة عن كيفية ما جرى فى تسليم الأقلام التى كانت فى عهدة محمد أفندى البغدادى المتوفى إلى مخزنجى المطبعة فأجاب بأن بعد وفاة المتوفى حضرة الناظر أمره بإحضار جريدة الموجودات فأحضرها وبوجود وكيل المطبعة وخيرت افندى وحسن المغربى السباك

صار جرد الأبهات الصاب بحضورهم وقدرهم أحرف عدد ٢٤٢١ وجرى تسليمهم إلى عبد الكريم أفندى حسن بإضافة بختمه تاريخها ١٥ كيهك سنة ٥٩٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٣) داخلين درجين خشب مختوم عليهم بالجمع الأحمر من وكيل المطبعة والملاحظ وختم المصلحة والإذن المحرر بالإضافة شرحا على كشف بختم وكيل المطبعة وعلامة الباشكاتب وخط وختم كل من خيرت افندى وحسن المغربى السباك وملاحظ المصلحة ومؤشر عليه بعلامة الناظر بالاعتماد والخصم من عهدة المتوفى بالإضافة على المخزن عهدة عبد الكريم افندى وقد توضح بيانهم وأثمانهم من واقع إذن الإضافة .

ثم سئل من عبد الكريم افندى المخزنجى تكرارا للإيضاح عن كيفية التسليم وما صار بعده . فأجاب بما يعلم منه مصادقة قول الباشكاتب ، وأن امتثاله لاستلامهم مع عدم درايته بهم كان بناء على أمر الناظر اليه باستلامهم عن سبيل الأمانة ، وأنه استلم أيضا أبهات صلب وأمهات نحاس عوادم بالوزن وأشيا غير ذلك ، وعلى أنه بعد مضى نحو خمسة شهور من تاريخ وضع الأبهات بالصندوق حضر الناظر للمخزن ومن كانوا خاتمين ومعهم حسن المغربى وبعد مناظرة الأختام صار فتح الصندوق وأخذوا منه حرف واحد من أقلام الأبهات كان السباك أخبر عن لزومه لأشغال المطبعة وعندلك (وعن ذلك) قيل من الناظر والحاضرين أنه طالع هبو وحاصل حراره فى الأقلام فالأوفق وضعهم فى علب صفيح بعد مسحهم وترتيبهم وصيانتهم وقد كان وصار الإجرى . وأنه كلما كان يلزم للسباك من الأبهات والأمهات يأخذه منهم وبعد نهو لزومهم يصير إعادتهم وأنه كان جارى مسحهم وترتيبهم بمعرفته هو والمساعد الذى كان معه وعلى أنه كلما يستلمه السباك كان يأخذ به سند عليه وبإعادته يعطى اليه سنده ، وأورى بأنه لا يكون له دراية ولا معرفة بالأقلام والحروف .

ثم سئل من حسن المغربى السباك بطلب الإيضاح عن كيفية التسليم وعما كان جارى فى أخذ ورد الأقلام من وإلى المخزنجى بالكيفية التى أوضحها وعما إذا كانت الأقلام من قاعدة واحدة أو من قاعدتين وهى ذاتها عين الأقلام الأصلية أم كيف فأعطى أجوبته بمعنى أنه كان حاضر وقت تسليم أبهات وأمهات القواعد التى كانوا فى عهدة المتوفى وأنه بفتح الدولاب مع الحاضرين وجد الأبهات والأمهات منفصلة عن بعضها كل قاعدة قايمه بذاتها بدرج مخصوص والتسليم حصل عدد من عدد ولا له علم أن كان عمل محضر

وختم عليه أم لا . وعلى أنه كان موجود فى عهدته كامل أمهات قاعدة النسخ الرفيعة العادية الجارى عليها تشغيل الكتب من مدة وما كان يأخذ إلا ما يلزم للسبك عليه من قاعدة النسخ التخينه أول بأول باستئذان الناظر وصدور التأشير منه على كشف إلى المخزنجى وبالانتهى وإعادة ما يكن استلامه يصير أخذه وتمزيقه . وأن الذى كان أخذ نحو سبعة عشر قلم حروف وشكل من قاعدة النسخ التخينة لدق الشكل على بعض أمهات كانت خالية وسبب إجراه الدق هو لحصول الرمد لخيرت افندى الحكاك وأنه جرى ارتداد أغلب الأقلام بالمخزن ولم يبق منها لوقت الجرد سوى قلمين جرى درجهم مع الأمهات التى صار دقها وأن ما كان يأخذه ويرده كان باطلاع المخزنجى . وأورى بأن الأمهات الموجودة فى عهدته هى قاعدة واحدة وأن فى بعض الأحيان كان يجرى تحسين بعض أقلام ودق الأمهات منها واستعمال المستجد وترك القديم وهذا هو سبب الزيادة فى الأقلام والأمهات . ولا يتأتى معرفة الأقلام إن كان أصليين أو بخلاف إلا بعد امتحان الأقلام على الأمهات وما يظهر موافق يكون الأصل . وأنه اذا تصرح له بذلك الامتحان فيجاوب عما يظهر له . وبعد الترخيص إليه جاوب بأن الذى أجرى مضاهيته عدد ١٧٩ قلم من قاعدة واحدة ، وهم ذاتهم الأصليين من القاعدة العربية المستعملة بالمطبعة من الابتدا لغاية الآن ، والباقى من هذه القاعدة الذى ما تم مضاهيته عشرة أحرف فقط وبمضاهيتهم يفيد هذا . ولما طلب من حسن أبو زيد الإيضاح عما يعلمه فى مضاهية هذه الأقلام لأنها كانت بحضوره فأفاد بأن هذه العملية دقيقة وأن وافق يصير إعادة الفرز بمعرفته .

وعلى ذلك تقدمت إفادة من حضرة مصطفى بك صبحى إلى نظارة الداخلية بمضمون ما اشتملت عليه قرارات قومسيون المطبعة السابق تقديمها للمالية وأما عن مسئلة عدد الأقلام فانه بالنظر لموضوعها تبين أنه بإعطى المطبعة إلى حضرة عبد الرحمن رشدى بك صار جردها وتوضح أنها عدد ٥٠١ عدد من عدد بدون رسم ولا أوصاف ولما بيعت المطبعة للدايرة صار استلام تلك الأقلام عدد ٥٠١ حسب الأصل وبدون رسم ولا توصيف وبالمثل عند استلام المطبعة لعهدة الميرى هذه المرة وجدت عدد ٥٠١ حسب الأصل على أن حروف القاعدة هى فقط عدد ١٨٩ والباقى من قواعد أخرى قديمة وغير مستعملة غير أن فى زمن نظارة حضرة حسين بك حسنى تصادف وفاة مساعد الحكاك التى كانت فى عهدته الأقلام

وصار تسليمها لعهدة المخزنجى ولعدم إلمامه بها ومعرفته بمسحها علا عليها الصدأ فضلا عن عدم استعمالها من سنين عديدة وترتب عليها (على هذا) حصول الاشتباه والارتياب بكونها ليست هى الأصلية ولما تبين من سبق تسليم ما كان فى عهدة المتوفى للمخزنجى بحضور روس (رؤوس) مستخدمين المصلحة وتعداد الأقلام ووضعها داخل محافظ وتحرر إذن الإضافة على ذات المحضر كما وأن عدد ١٨٩ قلم التى هم أقلام القاعدة الأصلية جرى تطبيقهم ومضاهيتهم على الأمهات ولغاية ٥ صفر سنة ٩٨ (٦ يناير سنة ١٨٨١) بلغ مقدار المطابق منهم ١٧٩ والباقى تحت التطبيق[1] عشرة فقط فمن هذا يتضح أن الارتياب والاشتباه الذى عرض انما هو ناشئ من دشت واختلاط أقلام القاعدة المذكورة ضمن خمسماية قلم وواحد ومن وجود الصدأ عليها وتنكر حالتها وعدم موالاتها بالمسح والتوضيب وإلا فهى الأصلية بدليل مطابقتها على الأمهات وأن الذى يراه حضرته أنه لا ينتج ثمرة للميرى من البحث فى موضوع تلك الأقلام ما دام تكون الحالة كما توضح والأولى يصير أخذ رسم وتوصيف تلك الأقلام ثم تتسلم لخيرت أفندى وكيل وحكاك المطبعة لموالاتها وتوضيبها بمعرفته وتجديد بعض الأقلام التى يترآى أن قديمها عادم النفع حسب الطريقة المتبعة بالمطبعة من قديم وبهذا تكون مأمورية القومسيون انتهت .

إجراءات القومسيون الثالث وهو الأخير

المقدّم تقريره للمالية

دولتلو ناظر الداخلية وقتها حرر للمطبعة إفادة فى ٢٥ صفر سنة ٩٨ (٢٦ يناير سنة ١٨٨١) نمرة ١١ سايرة بنا على المكاتبة التى قدمها حضرة مصطفى بك صبحى توضح فيها بأن لمناسبة ما ترآى من التباين فى مسئلة الأقلام ما بين ما أوضحه حضرة مصطفى بك وبين ما كان

(١) ظاهر من هذا التقرير محاولة إخفاء الفضيحة بدليل ارتكان المحقق على فرز ومضاهاة حسن المغربى السباك وهو أحد المتهمين . وعلى ذلك ما كان يجب مطلقا الأخذ بتقريره عن حقيقة الأقلام . ثم لما طلب حسن أبو زيد السماح له بالمضاهاة بنفسه رفض المحقق إجابة طلبه لأنه كان أحد من أجروا المضاهاة الأولى التى أثبتت العجز وإنما الحجة هى أقوال عبد الله افندى خيرت الواردة فى تحقيق القومسيون الأول لأنه كان أعلم أهل زمانه بالحروف وأمهرهم فى صناعتها .

أعطى به القرار من المطبعة ومن اثنين من قومسيونها واقتضى كمال الوقوف على حقيقة الكيفية بالدقة استحسن تعيين حضرات محمد بك حمدى وعلى بك الزينى وأحمد بك ناشد لاستوفا التحقيقات اللازمة عن ذلك بالانضمام مع القومسيون المثنى ذكره لاظهار جلية الأمر وتقديم التقرير بما يتم عليه الحال .

وبناء عليها (على ما) رآه القومسيون من لزوم حضور حضرة مصطفى بك صبحى لفتح الصندوق الموجود به الأحرف والأوراق عن يده المختوم عليه منه فلدى حضوره وفتحه وجرد ما به وجد أقلام صاب عدد ٥٠٤ وحروف رصاص عدد ٣٧٠ وكون الأقلام الصلب عدد ٥٠١ أصاهم فالزيادة بهم عدد ٣

ولما دعى حسن المغربى السباك لفرز وتطبيق العشرة أحرف الباقين من أصل عدد ١٨٩ بخاوب بأن الذى وجد من تكلمة (كذا فى الأصل وأظنها تكملة) القاعدة المذكورة هو أربعة أقلام منه واحدة طبقها على أمها والثلاثة ما جرى تطبيقهم لعدم وجود أمهات لهم . وأنها ربما كانت مدشوتة ضمن الأمهات الباقية بدون فرز وأن الستة أحرف الباقية غير موجودين وتبين رسمهم قلم قلم من وجود أمهاتهم وأحال على الفرز الجارى بمعرفة حسن أبو زيد .

هذا وحسن أبو زيد جاوب بأنه بعد الفرز الأوّل انتهى الحال أخيرا بسؤال السباك بديوان الداخلية ولما طلب منه التصديق التمس إعادة الفرز ثانيا وبأنه أجراه وحصل له ما حصل ومعلوم ذلك للداخلية والقومسيون وأنه أجرى إتمام الفرز . وأوضح أن القاعدة العربية المشهورة بحسن الخط هى تمام ولم يكن بها أدنى شيء يخل بها وهى الجارى عليها العمل لحد تاريخه . وأن الذى كان تبقى من الأمهات الأصلية بدون فرز خلاف المماية واحد وأربعين قلم الأولى هو ثلاثة وثلاثون قلم جملة ذلك عدد ١٧٤ بين عددهم بجدول قدمه مع إفادته وأن الباقى يحتمل وجوده بالقواعد الأخرى وبالدشت وأن القاعدة سليمة بكل الوجوه بحالتها الأصلية وبيّن يكون الجدول ما هو عدد ١٤١ أصليين من فرز السباك وعدد ١٠ من الذى كان متردد منهم وعدد ٢٣ مكررات الجملة عدد ١٧٤ أصليين ثم والأمهات الغير أصلية من دون أمهات عدد ٣٣٠ منهم ٣١٨ مستحسنة وغير مستحسنة وعدد ٣ المقال من السباك أنهم من الأصل ولا لهم أمهات وعدد ٩ أمهات متنوعة .

ثم بناء عليها أعرضه خيرت أفنـدى للداخلية من جهـة وجود جدول رسم الحروف السابق فرزها مع حسن أبو زيد وأجرى فيـه تغيير وتبديل ولم يريد وضعه فى الصندوق وتوقف توقيفا كليا على أن تحرير الجدول هو بخطه وخالى من المحو والإثبات ورغب مقابلة الأقلام عليه و إجرى التحقيق معه عن كيفية المحو والإثبات صار استلام الجدول بالداخلية وترخص الى حسن المذكور بأخذ صورته حسب التماسه وقد كان وأخذها .

و بسؤال حسين افندى صبرى الذى كان مرافقا الى حسن أبو زيد فى الفرز الأول عما تلاحظ للقومسيون من جهة الفرز الأول والفرز الثانى الذى عمل بمعرفة كل من حسن السباك وحسن أبو زيد وما وجد من تباين بين فرزهما أيضا من كون أحدهم أدرج البعض من الأصل والآخر قال إنهم دشت وغير ذلك . فأجاب هو وخيرت أفندى بما يفيد فساد فرزهما وأن المعول عليه هنا الفرز الأول وحرروا جدول ببيان ملحوظاتهم فى فرز الاثنين وأوضحوا ما يؤيد كون فرز حسن أبو زيد كان بنوع المغشوشية استدلالا بكونه أولا كان من ضمن الذين فى الفرز الأول وثانيا باختلاف فرزه عن فرز حسن السباك وثالثا بما وقع منه فى عبارة الجدول ورابعا بكونه تطلب الفرز لوحده وخامسا بكون فرزه فيه المكررات مع أن المكررات لا تسد بدلا عن الفاقد وختموا أقوالهم بأن الفرز المعول عليه هو الأصلى الذى منه ظهر أن الموجود عدد ٨٤ فقط[1] .

ولما ترآى للقومسيون لزوم دق أمهات جديدة بالتسعين قلم الذى فرزهم حسن أبو زيد زيادة عن الأربعة وثمانون قلم المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية وسبك أحرف رصاص عليها ويصير الطبع بهم . كما وسبك أحرف رصاص على الأمهات المقال عنهم انهم أمهات تلك الأحرف الموجودين بالمصاحة لمعرفة الفرق بين هذا وهذا .

ولما صار دق الأمهات على أمهات جديدة بمعرفة خيرت أفنـدى و بحضور حسن المغربى ومحمد عبد القادر وجد منضمن (من ضمن) الثلاثة وثلاثين قلم المندرجين بجدول الشيخ حسن أبو زيد سبعة عشر قلم بغير سقيه وستة عشر قلم من فرز حسن المغربى بغير

(١) هـذا القول يؤيد ما ذهبنا اليه فى حاشية ص ٤٣٠ من خطأ غير ذلك من التقارير ومن عدم نزاهة التحقيق .

سقيه أيضا بمقتضى المبين بكشف تحرر بأختام عبدالكريم أفندى حسن مهندس ماكينات المطبعة وابراهيم الدسوقى البراد وخيرت أفندى . وكون هؤلاء الأقلام بغير سقيه واوردين (كذا فى الأصل وأظنها وواردين) بجداول حسن المغربى وحسن السباك بأنهم منضمين الأقلام الأصلية واستصوب استحضار موسيوجيجون بك ناظر مدرسة العلميات والصنايع لينظر فى الأقلام المذكورة . و بحضوره ومناظرتهم أفاد بأن منهم ستة أقلام مسقيين سقيه خفيفة والباقى غير مسقيين . وخيرت أفندى أوضح بأن الموافق من الستة أقلام أربعة فقط والاثنين أحدهما انعوج عند الدق والثانى وهو حرف (بجه) قيل عنه من حسن السباك إنه ليس من القاعدة الأصلية مع كونه وارد بجدوله منضمنها ولم يكن موجود خلافه . وبسؤاله عن ذلك فبعد أن أحال عليمن (على من) أجروا الفرز بعده أخيرا جاوب بعدم أقوال عنده خلافها سبق لأنه صار منعه من سبك الحروف الجديدة من ابتدى شهر يوليه .

ثم بناء على ما قاله الأوسطى محمد عبد القادر السباك المستجد مع حسن المغربى بكونه شاهد منه مخالفات بالأحرف الجارى سبكها قد سئل منه عنذلك وأورى بأن الذى قيل عنه مخالف أربعة أحرف وأن الذى يعرفه حسب قانون الصناعة وأجرى تشغيله بمعرفته هو والحكاك فى محله ولم يكن بهم خلاف . على أن بسؤال خيرت أفنـدى ومن لزم من السباكين تبين من أجوبتهم حصول الاختلاف فى الأربعة أحرف واستصوب القومسيون حفظهم وسبك بدلهم بمناقضة حسن أبو زيد عما تلاحظ بالجدول الذى حرره فأجاب بأن إجراه الفرز كان أمام القومسيون . وما انتهى إلا بغاية كل مشقة مع حصول الأذى اليه مرة بعد أخرى . وأنه بعد إجرى الفرز ووضع الحروف داخل علب وتحرير جدول عنها يرى أنه ربما يكون حصل لخبطه أو تدشيت فى الأمهات المفروزة بمعرفته وتغيرت علامتها من الذين تسلمت لهم بعد وجارين فرزها الآن بمعرفتهم . وختم جوابه بأن المايه أربعة وسبعين قلم الذى أقر عليهم فانهم ما زالوا ضمن الخمسماية قلم وأربعة ما دام الجميع تمام وبحالتهم الأصلية . وأرفق مع أحد أجوبته ورقة بها رسم الثلاثة وثلاثون حرف المكررات والذى كان قيل منه أنه متردد فيهم . ولما أن طلب منه التوضيح عما تبين من أن الفرز الذى أجراه عن عدد ١٧٤ قلم يستخرج منه عدد ١٢ مكررات يكون الباقى عدد ١٦٢ فلو كانوا من القاعدة الأصلية كما أورى ففى حالة الطبع ماذا يكون من جهة

العجز من أصل القاعدة . فأجاب عن ضرورة لزوم استعواض الناقص بأى طريقة كان سوى كان من الأقلام المكررة أو يجرى صناعته بدلها على حسب الرسم الأصلى كما وأن لو انجبر أحد الأقلام فى اثنى (أثناء) الدق فيلزم إعمال بدلا عنه و بتكرار مسئوليته عما جرى فى فرزه الأول الذى أجراه مع خيرت أفندى وقرر أن الموجود من القاعدة الأصلية عدد ٨٤ فقط وفرزه الأخير المقال فيه أن القاعدة تمام معا (مع ما) تبين من المكررات المندرجة بعدده الأخير وما أوراه من أنه مع عجز ما هو معجز لا يمكن الطبع إلا باستعواض الناقص فغاية إجاباته أن الفرز الأول كان تابع فيه لخيرت افندى وأن فرزه الأخير صحيح . وانتهى أخيرا بعدم وجود أقوال عنده خلافا أوضحه إذ لا يمكن المرسى على حقيقة وجود الناقص من الأصل وعدمه إلا إذا صار فرز الجميع وتصفية كل قاعدة على حدتها مع فرز جميع الدشت أيضا .

ولما نظر للقومسيون لزوم التحرى عما تلاحظ له من استلام ما كان بعهدة محمد أفندى البغدادى إلى المخزنجى من أن بعضه كان فى وقت والباقى كان بعد مضى مدة ومنه ما كان بطرف السباك قد أجرى التحريات اللازمة عن ذلك مع باشكاتب المصلحة وظهر من أجوبته أن تسليم ما كان تسلم أولا إلى المخزنجى هو كان قبل وفاة البغدادى وأجراه بأمر الناظر وقتها و بعد وفاته صار تسليم باقى عهدته بما فيه ما كان موجود بطرف السباك على سبيل الأمانة .

و بإعادة السؤال إلى السباك مرارا عما تبين للقومسيون من أنه لوجود الدشت بطرفه أجرى ما أجرى من التغيير والتبديل واستدل عليهذا (على هذا) بما ظهر من اختلاف الفرز الذى أجراه عما كان صار أولا فبعد أن تطاب تعيين آل خبرة لمعاينة الأحرف بقوله إن الذى أجراه أخيرا من تطبيق الأحرف على الأمهات يأيد (يؤيد) وجودها . والقومسيون لم يرى لزوم حضور أحدا بالنسبة لسابقة ماجرى من الفرز بمعرفة مذكورين فأجاب أخيرا بعدم وجود أقوال عنده خلافا أبداه .

ثم سئل من حضرة حسين بك حسنى الناظر سابقا[1] عما اتضح من التحريات من جهة تسليم ما كان بعهدة محمد افندى البغدادى إلى المخزنجى بأمره مع العلم بعدم درايته فبذلك فأفاد بأن القومسيون لا يلزمه الدخول فى موضوع الإدارة التى كانت جارية بالمصلحة تحت نظارته وما له من التصرف المطلق وتوجيه أفكاره فيما يعود منه الأرجحية للمصلحة وأورى أن ما صار خارج عن حدود أمر الداخلية المتضمن استلام المطبعة . وعوّل على ثبوت وجود كامل أدوات المطبعة بالجرد الجارى الختم على دفتره يومى منه ومن أرباب العهد . وأنه إذا كان ظهر للقومسيون صورة ما خل أو يخل بالقواعد الذى حصل الافترى بالقول عن التغيير فيها يريد إيضاحه حتى يبدى البراهين الذى تكذب المفترين .

هذا وتقدم كشف بختم خيرت افندى عن الأمهات الجديدة الذى صار أعمالها من الأمهات المقال من حسين المغربى السباك وحسن أبو زيد الجماع أنهم أمهات القاعدة العربية الشهيرة . وصار سبك أحرف رصاص عليها مع سبك أحرف رصاص أيضا من الامهات القديمة الجارى عليها التشغيل لحد الآن لأجل المضاهية عليهم . وتوضح بالكشف ما صار استنزاله ومنه يظهر صحة ما قيل من أنه لا يوجد خلاف أربعة وثمانين قلم من القاعدة الشهيرة وتسعة وأربعين قلم من قاعدة أخرى كونهم على نمط واحد كما ومنه يظهر أن مجموع فرز الاثنين ما صفى إلا على عدد ٦٧ قلم فقط المزعوم أنهم من الأصل على أن الحال بخلاف .

ترآى للقومسيون لزوم مقاس الأحرف المسبوكة على الأمهات المدقوقة مجددا والمسبوكة على الأمهات الأصلية وتوضيح الفرق و بناء على ذلك صار طلب حضرة محمد افندى

---

(١) كان حسين بك حسنى قد كتب الى ناظر الداخلية على أثر إدانة القومسيون الأول له خطابا فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٧ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠) يقول فيه : " بما أن محسوبكم صار له مدة نحو الخمسة وعشرون سنة وأعمالنا وما نتج منها معلوم ومشهور للجميع والآن صرنا لا يمكننا الدخول فى اتعاب زيادة عما مضى . بناء عليه لزم عرضه لدولتكم نرجو معافاتنا من هذه الوظيفة ومن بعد لم نزل راهنين أوامر دولتكم فى كلما يستصوب من حسبة استخدامنا بما يليق لنا افندم " . فاعتبر الناظر هذا استعفاء واعفاه من الخدمة .

ولكنه عاد فعين ناظرا للمطبعة مرة ثانية بعد ذلك بسنتين فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وظل ناظرا عليها الى ١٩ مارس سنة ١٨٨٦ (يراجع دفاتر استحقاقات المطبعة فى تلك السنوات بالقلعة) .

نفس ملاحظ آلات الهندسة بالعمليات وأجرى المقاس وحرر جدول بختمه ببيان ما وجد من الزيادة والعجز، ومنه يظهر أن كلا من الجديد والمسبوك على الأمهات الأصلية لم يكونوا من قاعدة واحدة .

وبناء على ما صدر إجراه فالقومسيون أصدر قراره في غرة القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨١) بما ترآى له من التحريات والتحقيقات التي أجراها ومنها يظهر أنه ما دام القاعدة وجدت غير مستكملة والموجود منه عدد ٨٤ قلم فقط ولو أنه موجود الأمهات الأصلية إذا حصل لأحد الأمهات خلل وكان قلمها غير موجود فيصير أعماله بوقته . إلا أنه من حيث لازم استكمال القاعدة المعتبرة وحفظها بالمطبعة فبوجود خيرت افندى وكيل وحكاك المطبعة يصير تعويض ما فقد من أقلام تلك القاعدة بالتدريج شيء فشيء حتى يصير استكمالها كما كانت وتحفظ بطرفه .

وعن طريقة إصلاح الحروف وتحسين الطبع في المستقبل فالذي رآه القومسيون أن من حيث الأمهات الموجودة للقاعدة العربية الجاري عليها الطبع للآن لم يحدث بها ما يخلها كما ظهر ذلك من العمل الذي أجراه القومسيون فتحسين الطبع يكون بسبك أحرف رصاص جديدة على الأمهات الأصلية لأن عدم التحسين هو ناشيء من طول مدة استعمال الأحرف الرصاص وتغيير البعض دون البعض ليس من خلل الأمهات .

أما الأقلام المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية مع الأقلام المستحسنة يعمل لكل منها صندوق يشتمل على عدد ١٨٩ قلم ، والأحرف الموجودة توضع بمحلاتها ويصير تمييزهم بمعرفة آل الخبرة ويضافوا بالحسابات وكلما صار استجداده بمعرفة خيرت افندى يصير وضعه بمحلاته حتى يصير تكملة القاعدة وباقي الأقلام يصير تمييزهم ويضافوا بالحسابات أيضا ، هذا عن أقلام القاعدة العربية أما باقي القواعد فبإجرى فرزها كلما اتضح منها يجرى اللازم عنه ، هذا ما رآه القومسيون .

(٢)

تشكيل القومسيون الثالث لتحقيق قضية أقلام مطبعة بولاق

من بلوم بك وكيل المالية إلى أحمد بك رفعت

٢٨ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨١).

[أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٢٧٧
محفوظات الثورة العرابية — دار المحفوظات العمومية بالقلعة]

تحريرات تركى وعربى المالية ناظرى عزتلو افندم

بأمر سعادة الباشا ناظر المالية قد تشكل قومسيون تحت رياستنا للنظر في قضية التحقيقات التي عملت بالمطبعة الميرية عن مسألة حروف القاعدة العربية المشهورة المقال بأنها ليست كاملة كأصلها . وحيث إن حضرتكم انتخبتم من أعضاء هذا القومسيون الذى سيحصل البدؤ في انعقاده من ابتداء يوم الأحد ٢٣ أكتوبر الجاري الساعة عشرة ونصف أفرنكى قبل الظهر بالمالية فالأمل الحضور في الميعاد واستمرار الحضور أيضا في الجلسات التي تتعين مواعيدها فيما بعد حتى يتم القومسيون مأموريته افندم .

٢٨ القعدة سنة ١٢٩٨ — ٢٢ أكتوبر سنة ٨١

وكيل المالية

خاتم

(بلوم)

(٣)

تقرير القومسيون الثالث عن قضية أقلام مطبعة بولاق [١]

٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١)

[أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٢٧٦
مخطوطات الثورة العرابية — دار المحفوظات العمومية بالقلعة]

تقرير مرفوع لسعادة وكيل المالية

بناء على النوته الصادرة من القومسيون المنعقد تحت رياسة سعادتكم للنظر فى قضية أبهات القاعدة العربية بمطبعة الميرى ببولاق المقال بتغييرها وما حصل عليه الإقرار بالقومسيون عن تعيينات للتوجه للمطبعة ومباشرة استوفى التحقيقات اللازمة عن هذه المسألة وإجرى فرز الأبهات بمعرفة آل خبره معتمدين بحضور حضرات حسين بك حسنى وجودت بيك [٢] قد صار التوجه للمطبعة ومباشرة التحقيق على وجهما هو آتى :

إنه بالتوجه للمطبعة يوم الخميس ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨١ فبحضور حضرات حسين بيك حسنى وجودت بيك وعلى بيك الزينى الذى كان من ضمن القومسيون السابق تعيينه للتحقيق بالمطبعة صار الكشف على أختام الدولاب الداخل به صناديق أبهات وأمهات القاعدة المذكورة و باقى القواعد أيضا فوجدوا صاغ سليم و بفك الأختام وفتح الدولاب والكشف على أختام الصناديق وجدت صاغ سليم و بعد ذلك صار قفل الدولاب والختم عليه بالثانى وتحرر محضر بما ذكر .

(١) وردت خلاصة هذا التقرير ضمن الجزء (١) من هذا الملحق

(٢) هو على بيك جودت الذى عين ناظرا لمطبعة بولاق لثانى مرة فى أول مايو سنة ١٨٨١ بعد أن استقال منها حسين بك حسنى على أثر قرار القومسيون الأول بادانته فى هذه القضية كما سبق .

ثم لما حصلت المذاكرة بيننا و بين حضرات حسين بيك وجودت بيك من جهة التحقيقات والفرز اللازم أجراهم تقرر عن اقتضا انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف و بناء عليذلك فحضرة حسين بيك انتخب أربعة وهم حضرة عبدالرحمن بيك على بالمدارس الحربيـة وحسن افندى الاسكندرانى رئيس تشغيل ورق التمغة ومصطفى افندى وهبى صاحب مطبعة العدوى والشيخ سليمان السباك من مطبعة المفتى هذا وحضرة جودت بيك ناظر المطبعة انتخب موسيو موريس وموسيو غيطانو بقلم أفرنكى المطبعة وحسين افندى صبرى من المدارس والشيخ محمد الكرامانى من الضربخانة كما وأننا نحن انتخبنا حسن المغربى السباك بالمطبعة سابق وحسن أبو زيد رئيس جماعين المطبعة وحسين افندى صبرى و بحسبما تقرر صار إعلان الجميع بالحضور فى يوم السبت ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ الساعة ١٠ أفرنكى قبل الظهر لإجراء اللازم .

لما حضروا جميع المنتخبين من كل طرف فى يوم السبت ما عدا مصطفى افندى وهبى ما حضر وهكذا حسن افندى الأسكندرانى بعد أن حضر توجه لأشغاله و بوجود الباقين تقرر عن لزوم إعادة الفرز على أبهات القاعدة العربية وتطبيقهم على أمهاتهم و بعدها إذا لزم يجرى سبك أحرف جديدة على الأمهات حتى تظهر الحقيقة و بناء عليها ذكر صار فتح الدولاب واستخرجت منه صناديق الأبهات والأمهات بما فيهم الصندوق الموجود به الأقلام المقال بأنها متروكة من أصل الحسماية قلم وواحد وجرى فرز الأبهات وتطبيقهم على الأمهات ولغاية يوم السبت انتهى فرز وتطبيق الأربعة وثمانين قلم السابق القول من القومسيونات السابقة بأنهم من القاعدة الأصلية والجميع قرروا عن موافقتهم كما وقعوا على المحضر بذلك .

وفى يوم ٣٠ أكتوبر سنة ٨١ حضروا جميع المنتخبين للطبعة ما عدا حسين افندى صبرى ما حضر وورد عنه إفادة من سعادة ناظر المعارف والأوقاف بأن أشغاله الضرورية بالمصلحة لا تسمح له بالتوجه للطبعة . كذلك حسن افندى الاسكندرانى ورد عنه إفادة من الضربخانة بعدم إمكان توجهه لمناسبة كثرة الأشغال المطلوب تأديتها منه كما وأن الشيخ محمد الكرامانى بعد أن حضر أقام برهة وجيزة وتوجه معتذرا بأشغاله . و بوجود الباقى صار فرز وتوضيب الأربعة وسبعين قلم المقال بأنهم مستحسنين على أمهاتهم و بعدها صار

طبعهم بجدول مخصوص. كذا صار إعادة فرز الأربعة وثمانين قلم المفروزين باليوم السابق وتطبيقهم على أمهاتهم وطبعهم بالجدول المذكور ولغاية اليوم انتهت العملية بحضور واطلاع الجميع كما جاوبوا بأختامهم على محضر اليوم المذكور بذلك .

هـذا وفى يوم الاثنين ٣١ أكتوبر سـنة ٨٨١ حضرة ناظر المصلحة طلب عمل فرز وتطبيق آخر على الأربعة وسبعين قلم بمعرفة موسيو موريس وموسيو غيطانو وصار إجابته لذلك . وصار عمل الفرز والتطبيق بمعرفة موسيو غيطانو وجد قلم حرف (غى) غير مضاهى على الأم تعلقه المتموغة مع وجود قلمين آخرين أحدهما يضاهى عليها ومع ذلك فانه بالبحث فى الأمهات المتروكة وجد أم توافق عليـه . ولمـا نظر ذلك حضرة ناظر المطبعة طلب حضور خيرت افندى لتوريته ماذكر فبحضوره ومناظرته قال إن الأب المذكور مع الأبين المذكورين ليسـو من القاعدة وكذلك الأم التى وجدت بالمتروك وموافقة ليست معتمدة لأنها غير متموغة . ولعدم استمرار وجود حضرة جودت بيك حال عمل الفرز والتطبيق بعد ذلك لحد إتمامه قد طلب عمل تطبيق آخر بمعرفة موسيو موريس يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨١ وعليهذا انتهت جلسة يوم الأثنين كما كتب وختم على المحضر بذلك .

بعد انقضاء عيد الأضحية والتوجه للمطبعة يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨١ وانتظار حضور موسيو موريس لعمل الفرز والتطبيق كرغبة حضرة الناظر وردت من الموسيو المرقوم إفادة فرنساوى العبارة وعليها أمضا موسيو غيطانو أيضا يعتذران بهـا عن الحضور وأجر العمل لأوجه ابدياها بتلك الإفادة . وبناء عليهذا وعلى سبق تمام عملية الفرز والتطبيق صار المسبك فى عملية سـبك أحرف رصاص على الأربعة وثمـانين أمهات الأربعة وثمانون قلم المتفق عليهم أنهم من القاعدة ولحد نهـاية اليوم كان تم عملية سـبك الأمهات المذكورة . ونظرا لامتناع جميع من انتخبهم الناظر عن الحضور بوجه ما سلف توضيحه فحضرته أورى بأنه سينتخب أربعة خلافهم كما أفيـد من حضرته وجميع الحاضرين على المحضر بذلك .

ثم فى يوم الاثنين ٧ نوفمبر سنة ٨٨١ بالنظر لكون القاعدة العربية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ منها عدد ٨٤ قلم متفق عليهم أنهم من القاعدة ومنهم عدد ٧٤ قيل إنهم مستحسنات ، صار

البحث فى باقى الأقلام المتروكة فوجد منهم عدد ١٩ قلم وتكملة القاعدة منهم عدد ١٧ لهم أمهات وعدد ٢ قيل إن أمهاتهم بالمسبك ، بجملة الذى وجد عدد ١٧٧ ثم صار ادارة عملية السبك على أمهات الأربعة وسبعين قلم والسبعة عشر قلم الذى وجدوا ضمن المتروكات كما ذكر . وبانتهى عملية السبك صار بصمة حروف الأمهات المسبوكة بالجدول أمام بصمة الأبهات كل حرف بحرفه وفى أثناء ذلك وردت إفادة من حضرة ناظر المطبعة نمرة ٥٢٧ بأنه انتخب أربعة أشخاص نيابة عن المطبعة وهم خيرت أفندى الوكيل ومحمد أفنـدى وهبى رئيس مطبعة المـالية وحسين أفندى صبرى والشيخ محمد الكرامانى وحرر للمـالية عن ذلك وبحال إدارة العملية حضر خيرت أفندى هـذا . وبعد نهو عمليـة الطبع وردت إفادة أخرى من حضرة ناظر المطبعة نمرة ٥٣٢ بناء على ما تفهم من المـالية بأن مسئلة انتخاب من انتخبهم هى من خصايص القومسيون ورغب إما استحضارهم بمعرفة القومسيون أو إخبار المـالية عنهم . وحيث إن الذى جرى باطلاع القومسيون هو عمليـة الفرز والتطبيق غير مرة بحضور من كانوا حاضرين وختموا على المحضر ذلك كما أن عملية السبك جرت بحضور الناظر فى يوم ١٤ الحجة سنة ٢٩٨ وبحضور خيرت أفندى فى يوم ١٥ منه ، وصار طبع الأحرف بالجدول بوجه ما سبق توضيحه وأجيب على الجدول ممن عمل الفرز والتطبيق بمعرفتهم بأنهم أجروه بحسب ماهو ظاهر لهم وإعطاء القول النهائى من الجميع يكون بعد نهو عملية سبك الأحرف وطبعها وهذه جرت أيضا ولهذا فتكون أعمال القومسيون تقريبا صار إتمامها فصار حضور من انتخبهم حضرة الناظر وعدمه على حد سواء وبمـا ذكر أعطى إجابة من الجميع وختموا على المحضر بمـا فيهم حضرة الناظر .

هذا وبإجرى البحث فى صندوق الخردة عن كمالة القاعدة وجد به وبالمتروك عشرة أقلام ماهو اثنين من المتروك وثمـانية بصندوق الخردة وجرى سبك أحرف على أمهاتهم وطبع الأبهات مع الأحرف بالجدول بجملة الذى وجد عدد ١٨٧

ثم بعمل التحريات اللازمة مع الذى صار استحضارهم وأجروا العملية وقالوا إن إعطا الأقوال النهائية منهم يكون بعد نهو عمـل السبك والطبع قد تجاوب من الأوسطى حسن المغربى السباك والشيخ حسن أبو زيد والشيخ سليمان عامر بأن أبهات القاعدة العربية المبصومة بالجدول هى أبهات الأمهات المستعملة بالمطبعة التى صار سـبك الأحرف

الرصاص عليها و بصمتهم أمام الأبهات بالجدول، وأحالوا على مطالبته . و بسؤال حضرات الناظر وخيرت افندى الوكيل ليطالعوا الجدول ، و يفيد ما عما يترآى لها وعن ثلاثة أوجه ترآى للقومسيون لزوم المرسى فيها . (أولا) هل القاعدة مغيرة . و (ثانيا) هل الأبهات جميعا صنعه حكاك واحد بخط واحد أو صنعه جملة حكاكين بخطوط مختلفة . و(ثالثا) هل الأمهات النحاس مدقوق عليها من زمن واحد ومتساوية فى الهرش والاستعمال أو فى سنين مختلفة . وهل النحاس داخل فى الأمهات بمناسبة واحدة أو بمناسبات مختلفة (أى أن هل نسبة النحاس واحدة فى جميع الأمهات) . وطلب الإجابة من خيرت أفندى عما كان أجابه بأحد القومسيونات السابقة من حيثية نقل الأبهات من عهدة الحكاك المتوفى لعهدة المخزنجى كان بغير حضوره واطلاعه حتى ترتب عليه ذلك تلفها من الصدأ ونحوه مع أنه تبين من التحريات التى جرت بمعرفة حضرة مصطفى بك صبحى أن نقلها لعهدة المخزنجى كان بمقتضى محضر مختوم عليه منه ؛ فأعطينا إجابة يرغبان فيها عمل فرز وتطبيق آخر بمعرفة أحدهما خيرت أفندى فى مسافة أربعة وعشرين ساعة و بعدها يعطو الجواب . هذا وفى الميعاد انتهى عمل الفرز والتطبيق بمعرفة الأفندى السالف ذكره فأوعدا بإعطاها باكر تاريخ إفادتهما . ثم بسؤال أبو العينين أفندى ملاحظ المطبعة عن لزوم اطلاعه على الجدول وأن كانت صورة الحروف المبصومة به موافقة لصورة الصندوق وهل هذه الصورة هى صورة القاعدة الأصلية الجارى عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة أم لا . و بالنسبة لقدمه فى خدامة المطبعة يوضح عما يعلمه من حالة الأبهات والأمهات فأجاب بما يعلم منه أن ما فى الجدول هو مضاهى لصورة الصندوق وأن صورة الصندوق هى صورة القاعدة الأصلية الجارى عليها التشغيل لغاية الآن بالمطبعة وأما الأبهات هى صنعة وتحسين جملة حكاكين والأمهات مضروبة فى أوقات مختلفة وكذلك أجيب من حسن المغربى وابراهيم أفندى الشبراوى رئيس جماعين الفارسى بمناسبة ما قيل من الملاحظ من جهة صناعة وتحسين الأقلام ودق الأمهات النحاس عليها . ثم ورد إفادتين للقومسيون فى ١٠ نوفمبر سنة ٨١ أحدها من حضرة الناظر أوضح فيها أن الأبهات ناتجة من اجتهاد جملة حكاكين والأمهات ليست مضروبة فى زمن واحد وليست مستجدة فى الاستعمال . وأن الأشخاص الذى لم يحضر منهم البعض فى الفرز ولذلك كان إجراه بمعرفة خيرت أفندى . ومع كلا فانه ليس له دعوى شخصية على أحدا . فهذه المسألة وانتخابه أهل الخبرة هو فقط مراعاة لحقوق المصلحة .

والثانية من حضرة خيرت افندى أورى فيها بأنه أجرى فرز الأبهات بمعرفته فرأى حالتها كحالتها الأولى وزاد عليها بعض أقلام من صندوق الخردة وأحال على سابقة إجاباته بالقومسيونات السابقة وأن تكلمه فى هذا الصدد هو بحسب الأصول ومن مقتضيات الصناعة . وأن وجود ختمه على محضر التسليم لا يدل على معلوميه بسبب نقلها من المحل المعد لحفظها وهو محل الحكاك هذا ما صار إجراه .

القرار عنذلك

إن الإجراءات التى صارت الآن هى (أولا) أنه حسب ما أشير عن إعادة الفرز بحضور كل من حضرات حسين بك حسنى وجودت بك بمعرفة آل خبره معتمدين صار انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف حسبما صار استحسانه لعمل فرز الأبهات و بحضور من حضروا منهم جرى عمل الفرز وتطبيق الأبهات على الأمهات و بعد تمام هذه العملية صار سبك أحرف رصاص وطبعها مع طبع الأبهات بجدول مخصوص بمعرفة البعض وحضور الباقين والجدول مرفق معهذا .

(ثانيا) أنه فضلا عن الفرز والتطبيق الذى عمل غير مرة صار عمل فرز وتطبيق بمعرفة موسيو غيطانو من قلم أفرنكى المطبعة أحد المنتخبين من طرف حضرة الناظر وذلك لسبب أن الذين انتخبهم من الأصل ما صار إتمام الفرز بحضورهم ومنهم اثنين امتنعا عن الحضور . و بعد عمل الفرز بمعرفة مسيو غيطانو حضرته رغب عمل فرز آخر بمعرفة موسيو موريس والمذكور مع مسيو غيطانو امتنعا عن الحضور أيضا كما قدما إفادة بذلك . ولهذا فحضرة الناظر انتخب أربعة آخرين وكون من ضمنهم حسين أفندى صبرى والشيخ محمد الكرمانى من السابق انتخابهم و بعد حضورهم لم يحضروا ثانيا كما سبق التوضيح بالمحاضر . وكون الأعمال اللازم إجراها كان تقريبا صار إتمامها فصار حضورهم وعدمه على حد سوى . ومع ذلك فإن منهم خيرت أفندى الوكيل قد حضر وأجرا عمل فرز تطبيق بمعرفته علاوة على ماسبق إجراه .

(ثالثا) أن حسب ما أشير عن مسئولية أرباب الوظايف الواقعة عليهم المسئولية فهذه المسألة قد جرت التحريات اللازمة معهم حسب ماترآى ومما أجابوه جميع المسئولين بما فيهم حضرة الناظر يرى أن الأقلام المذكورة لم يكن جميعها من صنعة حكاك واحد وكذلك الأمهات المدقوق عليها لم يكن إجراها فى وقت واحد بل كل وقت بوقته . ومع عدم الإجابه من حضرة الناظر عما إذا كانت الأمهات مغيرة أم لا وقوله بأنه لم يكن له دعوى شخصية على أحدا فى هذه المسألة وإجابة خيرت أفندى بأن حالة الأقلام كحالتها الأولى وأحاله على أجاباته السابقة قد أفيد من خدمة المصلحة قديما والملاحظ — بما يعلم منه موافقة صورة الحروف المبصومة بالجدول لصورة الصندوق وأنها هى أمهات القاعدة العربية الأصلية الجارى عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة وحيث الحالة هكذا ومما يؤيد كون القاعدة من صنعة جملة حكاكين وجود أقلام عدد ٥٠١ مع أن القاعدة الأصلية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ المعبر عنهم أمهات . وما وجد منها طبع صورته الجدول على صورة الأحرف المسبوكة على الأمهات بالجدول السالف ذكره فبالاطلاع عليه يكتفى الحالة هذا ما صار فى هذه المادة(١) .

(١) قدم هذا التقرير الى بلوم بك وكيل المالية وبناء عليه اتخذت القرارات المذكورة آنفا فى آخر الملحق السابق والتى ختمت فصول هذه القضية الطريفة .

الملحق التاسع

تشكيل لجنة لإصلاح حروف مطبعة بولاق

من أحمد بك مظلوم ناظر المالية إلى أمين سامى بك ناظر مدرسة المبتديان
٢٧ صفر سنة ١٣٠٢ (٤ يوليه سنة ١٩٠٢) .

[عن الخطاب الأصلى وكان قد أمدنا به المغفور له محمد أمين بهجت بك]

عزتلو أمين سامى بيك ناظر مدرسة المبتديان

قد اتضحت لنا ضرورة إصلاح وتحسين الحروف العربية المستعملة فى مطبعة بولاق الأميرية . فلذلك تقرر تعيين لجنة مخصوصة لهذا الغرض مؤلفة من حضرات الآتية أسماؤهم : الشيخ حمزه فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف العمومية وشيلى بيك مدير المطبعة الأهلية وأحمد زكى بك سكرتير ثانى مجلس النظار تحت رياسة سعادة ابراهيم باشا نجيب وكيل نظارة الداخلية .

وتخصص هذه اللجنة بالنظر فى عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها و بالدلالة على الوسائل التى يترتب على اعتماد العمل بها تقليل عدد الحروف المستعملة فى الطباعة مع بيان التعديلات والتجديدات والمستحدثات التى أوجدها الآن تقدم هذا الفن حتى تبق مطبعة بولاق حافظة للمنزلة الفريدة والمكانة السامية اللتين امتازت بهما على الدوام . ولهذه اللجنة أن تستدعى بعض أهل الفن للاحاطة أيضا بما يكون لديهم من البيانات المفيدة فى هذا الموضوع . فالمرجو من حضرتكم معاونة اللجنة فى عملها وفى تحرير التقرير الذى ستقدمه للنظارة فى هذا الصدد .

١٧ صفر سنة ١٣٢٠ (٤ يونيه سنة ١٩٠٢)

ناظر المالية
(أحمد مظلوم)

الملحق العاشر

قائمة بمطبوعات بولاق من إنشائها فى سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٤٢

عن القوائم التى سبقت الإشارة اليها فى أثناء الكتاب مع بعض إضافات
وليست القائمة كاملة

١ — "قاموس إطاليانى وعربى : يتضمن بالاختصار كل الألفاظ الجارى بها العادة والألزم لتعليم الكلام ، ولمفهومية اللغتين على الصحيح . وقد يقسم الى قسمين : القسم الأول فى القاموس المرتب على حسب المعتاد بموجب ترتيب حروف الهجا . والقسم الثانى ويتضمن مجموع مختصر من أسما وأفعال من الأشد إلزاما وأكثر فايدة لتدريس اللغتين"

" Dizionario Italiano e Arabo, Che contiene in Succinto tutti i Vocaboli che sono piu in uso e piu necessari per imparare a parlare le due lingue Correttamente."

وهو جزء مقسم قسمين الأول على أساس اللغة العربية وعليه الاسم العربى السابق والثانى على أساس اللغة الايطالية . تأليف الراهب روفائيل اطلعنا على نسخة منه بمكتبة تيمور . طبع ببولاق وانتهى طبعه فى يوم الاثنين ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ ه الموافق ٤ أغسطس سنة ١٨٢٣ م .

٢ — " قانون الصباغة " :

خاص بصباغة الحرير . وهو ترجمة كتاب " La Teinture en Soie " تأليف " Macquer " وقد طبع بباريس سنة ١٨٠٨ ترجمه الى العربية الراهب روفائيل أيضا وطبع ببولاق فى ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (٤ أغسطس سنة ١٨٢٣) .

٣ — "خمبره جدولى" :

أى جدول أبعاد القذائف . طبع ببولاق فى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٣٩ (نوفمبر سنة ١٨٢٣) وقد طبع بالآستانة قبل ذلك فى سنة ١٢١٦ ه (١٨٠٢ م) .

٤ — "قانون نامه أحمد افندى" :

وهى قوانين حربية ١٢٣٩ ه (١٨٢٣ م) .

٥ — "تلخيص الأشكال" :

وهو خاص بالألغام جزء واحد باللغة التركية . انتهى طبعه قبل ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩ — ٢٦ يناير ١٨٢٤ (حسب أمر عال عثرنا عليه) . وهو تأليف حسين رفقى الطانى وطبع بالآستانة قبل ذلك عام ١٢١٥ ه (١٨٠١ م) .

٦ — "آلاى تعليمى" :

خاص بحركات الصفوف . جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٠ — ١٨٢٤ م .

٧ — "أورطه تعليمى بيانى" :

أى تعليم الأرط . جزء واحد . بالتركية طبع سنة ١٢٤٠ ه (١٨٢٤ م) .

٨ — "الأجرومية" :

كتاب فى النحو العربى للإمام محمد بن داود الصنهاجى المتوفى سنة ١٣٢٣م جزء واحد طبع فى آخر رمضان سنة ١٢٣٩ (مايو ١٨٢٤) وقد نقل هذا الكتاب الى اللغة اللاتينية وعلق عليه " Thomas Obicini de Navare " .

٩ — "القانون الثانى فى درس العسكرى" :

باللغة العربية . جزء واحد . طبع سنة ١٢٣٩ ه (١٨٢٤ م) .

١٠ — "تعليم نامه بياده كان" :

جزء واحد بالتركية وبه رسوم . طبع فى آخر ذى القعدة سنة ١٢٣٩ (يوليه سنة ١٨٢٤)

١١ — "قانون نامه طوبجيان بحرية وجهادية" :

ترجمة تركية لقواعد المدفعية البحرية جزء واحد وبه أربعة رسوم ليس به تاريخ طبعه

١٢ — " جوهرية بهية أحمدية فى شرح الوصية الأحمدية " :

وهى حاشية كتبها قاضى زادة استنبول أحمد افندى على كتاب البركوى فى الدين الإسلامى . طبع المتن والحاشية فى جزء واحد فى سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٥ م) . وقد طبع فى الآستانة قبل ذلك فى ١٢١٩ هـ (١٨٠٥ م) . وترجمه " Garcin de Tassay " إلى الفرنسية ببعض الاختصار .

١٣ — " مجموعة المهندسين " :

جزء واحد بالتركية تأليف حسين رفق الطانى . طبع فى آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٤٠ (فبراير ١٨٢٥ م) . وسبق طبعه بالآستانة حوالى سنة ١٨٠١ م .

١٤ — " أصول هندسية " :

ترجمة حسين رفق الطانى عن الانجليزية عن " Bonney Castle " وبه رسوم . لا يعلم تاريخ طبعه ببولاق وسبق أن طبع بالآستانة سنة ١٨٠١ م .

١٥ — " رسالة الصرف مع حواشى " :

جزء واحد . طبع سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٥ م) .

١٦ — " جداول موقع عقرب الساعة على الشهور القبطية " :

نتيجة قبطية . سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

١٧ — " معربة سنة شمسية " :

وهى مقابلة بين السنة الشمسية والسنة القمرية . عمل يحى الحكيم سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

١٨ — " لغم رسالة سى " :

جزء واحد بالتركية وبه رسوم طبع سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) (وهو أول كتاب طبع بحروف مصنوعة فى مصر) وقد كتبه حسين رفق الطانى المدرس بمدرسة الهندسة بالآستانة على نمط كتاب فرنسى فى نفس الموضوع فى عهد سليم الثالث .

١٩ — " جوهر التوحيد " :

شعر عربى فى التصوف . طبع فى جمادى الأولى سنة ١٢٤١ (ديسمبر ١٨٢٥) .

٢٠ — " هندسة ومساحة رسالة سى " :

جزء واحد بالتركية . وبه رسوم بيانية طبع فى سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

٢١ — " أصول العلوم الطبية " :

بالعربية على نمط كتاب " F. Vacca " الأستاذ بجامعة بيزا . جزءان ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٢ — " كتاب الإنشاء " :

باللغة العربية جزءان . الأول يحتوى على خطابات الأشخاص على اختلاف مراتبهم والثانى يحتوى على صور قرارات من مختلف الأنواع والجزءان فى مجلد واحد .

٢٣ — " بديع الإنشاء والصفات فى المكاتبات والمراسلات " :

تأليف الشيخ مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد المقدسى . جزء واحد طبع فى سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٤ — " شرح الأجرومية " :

جزء واحد باللغة العربية . جمادى الأولى ١٢٤٢ (ديسمبر ١٨٢٦) وهو شرح على أجرومية الشيخ الصنهاجى السالف الذكر .

٢٥ — " السلم المرقوق يرقى به علم المنطق " :

نظم عربى فى علم المنطق . جزء واحد . طبع حوالى آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٤١ (فبراير سنة ١٨٢٦) .

٢٦ – "مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام":

وهو كتاب فى أحكام الجهاد (الحرب الدينية) . وهو يتضمن الآيات القرآنيـة ومقطوعات من الكتب الدينية الأخرى التى وردت فى موضوع الجهاد . طبع باللغة العربية فى جمادى الأولى سنة ١٢٤٢ (ديسمبر سنة ١٨٢٦) .

٢٧ – "رياض الكتبا وحياض الأدبا" :

وهو مجموعة خطابات من إنشاء خيرت افندى مأمور الديوان الخديوى العالى الذى توفى فى سنة ١٢٣٩هـ (١٨٢٤م) وأحيلت مأمورية الديوان بعده إلى محمد حبيب افندى ، وهـذا الأخير هو الذى أشرف على طبع هذه المجموعة الفريدة من الخطابات بعـد وفاة خيرت افندى بعامين . والكتاب ضخم الحجم فريد الموضوع اطلعنا على نسخة منـه بدار المحفوظات المصرية . والكتاب مقسم إلى ثمانى رياض (أبواب) جعل فى الروضـة الأولى الرسائل الموجهة للسلطان ، وفى الثانيـة الرسائل الموجهة لكبار رجال البلاط ، وفى الثالث الرسائل الموجهة للصدر الأعظم ، وفى الرابعة رسائل المفتى ، وفى الخامسة خطابات الوزراء ، وفى السادسة رسائل القضاة والمدرسين ، وفى السابعة رسـائل كبار الموظفين والمتسلمين ، وفى الثامنة أوامر و بيورلدى خاصة بمناسبات مختلفة . والكتاب فى منتهى القيمة التاريخية لأنه يحتوى على مجموعة هائلة من خطابات محمد على باشا الرسمية . كما فيه من رسائل الوالى وابراهيم باشا إلى السلطانة أسما صاحبة الحظوة عند السلطان محمود الثانى . وكذلك الرسائل الموجهة منهما إلى أخت القبطان حسين باشا . هذا إلى مايحتوى عليه هذا الكتاب من الرسائل التى تبين علاقة عبد الله بن السعود الوهابى بالقاهرة . وطبع الكتاب فى بولاق سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٨ – "أشعار تركية مرفوعة إلى والى مصر محمد على باشا" :

موضوعها أعمال الوالى . جزء واحد طبع سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٩ – "لمع يسيره فى علم الحساب" :

تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد . سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٣٠ – "رسالة فى قوانين الملاحة عملا" :

باللغة التركية عن كتاب الأميرال "تروجت Truguet" جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦م) طبع قبل ذلك بالآستانة حوالى ١٧٨٧ م

٣١ – "أصول المعارف فى تصفيف سفاين دونما وفن تدبير حركاتها" :

جزء واحد وبه ١٣ رسما ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م) .

٣٢ – "مفتاح الدرية فى إثبات القوانين الدرية" :

وهو قاموس فارسى وتركى ثم نحو اللغة الفارسية تأليف خيرت افندى جزء واحد – ربيع الآخر ١٢٤٢هـ (نوفمبر ١٨٢٦م) .

٣٣ – "كتاب فى اللغة" :

نظم عربى جزء واحد ١٤٢٢ هـ (١٨٢٦م) (لم يذكر ألا فى قائمة رينو) .

٣٤ – "القانون الثانى فى درس العسكرى" :

طبعة ثانية من القانون السابق وروده فى هذه القائمة . بنمرة ٩ طبعت هـذه الطبعة سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦م) (ذكر فى قائمة رينو فقط) .

٣٥ – "كتاب التقاط الأزهار فى محاسن الأشعار" :

مختارات من الشعر العربى جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) وهذه المختارات كان قد جمعها "هامبرت J. Humbert" وترجمها إلى اللغـة الفرنسية مع شرح لهـا باسم "Anthologie Arabe" وطبع الأصل والترجمة والشرح فى جنيف .

٣٦ – "محاسن الآثار وحقايق الأخبار" :

وهو تاريخ للامبراطورية العثمانية من ١١٦٦ إلى ١١٨٩ هـ (١٧٥٢ – ١٧٧٥ م) تأليف واصف افندى . طبع ببولاق فى جزء واحد بالتركية سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٧ م) وكان قد طبع بالآستانة قبل ذلك فى سنة ١٨٠٤ م . ولواصف افندى كتاب آخر أسمه "وقايع نويس" يكمل هذا التاريخ إلى سنة ١٨٠٢ م . وعن كتاب محاسن الآثار أخذ Caussin de Perceval « تاريخ الحرب التركية الروسية الذى نشره بالفرنسية .

٣٧ — «تاريخ أنورى» :

تاريخ عثمانى باللغة التركية تأليف أنور افندى . وهو يحتوى على تاريخ تركيا من ١١٧٣ إلى ١١٨٣ هـ (١٧٥٩ — ١٧٦٩ م) . يقول رينو إن هذا هو الجزء الثانى من الكتاب ويبدأ من صفحة ١٣٢ وينتهى بصفحة ٢٦٥ . قال ولم ير الجزء الأول . وتمير الصفحات على هذا النحو قد يثبت أن الجزء الأول طبع أيضا ببولاق .

٣٨ — «قانو ننامه بحرية جهادية» :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٣٩ — «كتاب يحمل نفس العنوان السابق ويتعلق بنفس الموضوع
١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٤٠ — "سياست نامه جهاديه بحرية" :

قانون للبحرية . تأليف عثمان نور الدين . جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٤١ — "مراح الأرواح" :

نحو عربى تأليف أحمد بن على بن مسعود . وقد اطلعت على نسخة منه فى مكتبة مطبعة بولاق . وطبع بها فى شهور ربيع الأول سنة ١٢٤٤ (سبتمبر ١٨٢٨) وطبع قبل ذلك بالآستانة سنة ١٨١٨

٤٢ — "كتاب فى النحو العربى" :

ليس عليه اسم مؤلفه . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٣ — "كتاب فى النحو العربى" :

جزء واحد سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٤ — "كتاب فى النحو العربى" :

جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٥ — "الصرف العربى" :

جزء واحد .

٤٦ — "كتاب التام والناقص" :

جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٧ — الستة الكتب السابقة مجموعة كلها فى مجلد واحد :

٤٨ — "كتاب كلستان السعدى" :

جزء واحد . باللغة الفارسية ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٩ — "پندنامه" :

أى كتاب النصائح . شعر فارسى نظم فريد الدين العطار . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م)

٥٠ — "خدمة الجاويش" :

جزء واحد بالعربية ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٥١ — "كتاب فى الدين الإسلامى" :

باللغة التركية ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م) (لم يرد إلا فى قائمة رينو) .

٥٢ — "قترينه تاريخى" :

تاريخ الامبراطورة كاترينه الثانية مع مقدمة عن تاريخ روسيا باللغة التركية نقلا عن الفرنسية بقلم جاكوفاكى أرجيرو بولو أحد موظفى الديوان . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٩ م)

٥٣ — "المجلد الرابع من كتب شانى زاده فى علم الطب" :

جزء واحد باللغة التركية . وهو يتعلق بالعمليات الجراحية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م) طبع بالآستانة سنة ١٨٢٠

٥٤ — "قانون نامه انقياد وإطاعت عسكرية" :

وهى الطبعة الثانية لقانون نامة أحمد خليل افندى الواردة برقم ٤ فى هذه القائمة . شوال ١٢٤٥ (مارس ١٨٣٠) .

٥٥ — "دريكتا" :

أى الدر الفريد . دين إسلامى . جزء واحد . طبع فى شعبان سنة ١٢٤٥ (فبراير سنة ١٨٣٠) طبع بالآستانه سنةه ١٢٤٣ (١٨٢٧) م —

٥٦ — "تحفة وهبى" :

قاموس فارسى وتركى،عمل وهبى . جزء واحد طبع فى بولاق سنة ١٢٤٥هـ(١٨٣٠ م) وطبع فى الاستانه (١٢١٣هـ — ١٧٩٨ م) .

٥٧ — "خدمة الأونباشية" :

جزء واحد باللغة العربية ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م) .

٥٨ — "سيرويسى" :

سيره وبها معجزات النبى . جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٥ هـ (١٨٣٠) م .

٥٩ — "تقويم سنة ١٢٤٥—١٨٣٠" :

٦٠ — "لائحة الفلاح فى تعليم الزراعة والنجاح" :

قانون زراعى باللغـة العربية طبع فى رجب سنة ١٢٤٥ (بناير سنة ١٨٣٠) لم يرد إلا فى قائمتى هامر ورينو .

٦١ — "نفس الكتاب السابق باللغة التركية" :

لم يرد ذكر هذه الطبعة التركية إلا فى قائمة رينو .

٦٢ — "طوبجية بغير أشكال" :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٦ هـ (١٨٣١م) الثمن ٢٤ قرشا و ١٢ باره .

٦٣ — "طوبجية بأشكال" :

نفس الكتاب السابق.وبه صور ورسوم ١٢٤٦هـ(١٨٣١م) الثمن ٤٥ قرشا و١٤ باره

٦٤ — "أصول الهندسة" :

جزء واحد . باللغة التركية ١٢٤٦ — ١٨٣١ طبعة ثانية من الكتاب السابق برقم ١٤ الثمن ٢٦ قرشا و ٣٠ بارة .

٦٥ — "قانون سوارى" :

جزء واحد بالتركيه ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ١٨ قرشا .

٦٦ — "إيكنجى قترينه نام روسيه أيمبرا تريچه نك تاريخى" :

طبعة ثانية . روجع وصحح بمعرفة سعد الله افنــدى . ثم طبع ببولاق فى منتصف جمادى الأولى سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ١٥ قرشا .

٦٧ — "نخبة وهبى" :

كلمات تركية وفارسية وعربية . مقتبسة من قاموس وهبى السابق برقم ٥٦ جزء واحد ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ٦ قروش .

٦٨ — "تاريخ واصف" :

طبعة ثانية ١٢٤٦ (١٨٣١م) الثمن ٢٩ قرشا .

٦٩ — "مجموع الهندسة" :

فى الهندسة باللغة التركية . جزء واحد ١٢٤٧هـ (١٨٣٢م) الثمن ٢٦ قرشا .

٧٠ — " تاريخ بونابرته " :

مقتبس من مذكرات نابليون فى سانت هلين . جزء واحد باللغة التركية . مترجم عن الفرنسية ١٢٤٧ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٤ قروش .

٧١ — " تعليم الحربة والمزراق " :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣م) الثمن ١٥ قرشا .

٧٢ — " روضة الأبرار " :

مقطوعات تاريخية بقلم عبد العزيز افندى . جزء واحد بالتركية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٣٥ قرشا .

٧٣ " أخلاق علامى " :

قواعد الأخلاق.جزء واحد بالتركية.طبع فى سنة ١٢٤٨هـ(١٨٣٣م) الثمن ٢٤ قرشا.

٧٤ — " ترجمة سيرة الحلبى " :

ترجمة وشرح باللغة التركية للسيرة عن كتاب ابراهيم الحلبى . بقلم سعيد احمد على . جزء واحد . طبع فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣م) الثمن ٢٥ قرشا .

٧٥ — " ذيل سير نبوى " :

تأليف فاضل نابى وهو تذييل للسيرة النبوية يبدأ من سنة ٣ للهجرة و ينتهى بوفاة النبى جزء واحد بالتركية . طبع فى سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) .

٧٦ — " سليمان نامه " :

تاريخ السلطان سليمان.جزء واحدبالتركية طبع فى سنة١٢٤٨هـ (١٨٣٣م)الثمن١٧قرشا.

٧٧ — " رسالة المعادن " :

ترجمه من الفرنسية الى العربية الشيخ رفاعه جزء واحد١٢٤٨هـ(١٨٣٣م)الثمن٥قروش.

٧٨ — "تشريح بشرى" :

تشريح جسم الانسان ترجمه من الفرنسية الى العربية يوحنا عنحورى . جزء واحد ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٣٧ قرشا و ٢٠ باره .

٧٩ — "قانون الصحة" :

مترجمة من الفرنسية إلى العربية بقلم جورج و يدال . جزء واحد طبع فى سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤ م) الثمن ٤٠ قرشا .

٨٠ — "رسالة علم البيطارية" :

ترجمة من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد . طبع فى سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤) الثمن ٧ قروش و ٣٦ بارة .

٨١ — "سبحة الصبيان" :

كلمات عربيــة وفارسية وتركية . جزء واحد ١٢٤٩ (١٨٣٤ م) الثمن ٥ قروش و ٢٠ بارة . سبق طبعه بالآستانه فى سنة ١٨٠٢

٨٢ — "قلايد المفاخر فى أخلاق بلاد أوربا" :

جزء واحد بالعربية . تأليف الشيخ رفاعه ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ، الثمن ١٥ قرشا .

٨٣ — "رسالة فى علم جر الأثقال" :

كتاب فى الميكانيكا . مترجم من الفرنسية إلى التركية بقلم أدهم بك . جزء واحد ١٢٤٩ (١٨٣٤ م) ، الثمن ٢٥ قرشا .

٨٤ — "انشاء عزيز افندى" :

مجموعة خطابات بقلم عزيز افندى . جزء واحد بالتركية ١٢٤٩هـ(١٨٣٤) الثمن١٦قرشا .

٨٥ — " تاريخ إيطاليا " :

وهو ترجمة تركية للجزء الأول من كتاب "Butta" المسمى "L'Listoire d'Italie" بقلم حسن افندى جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤م) الثمن ٣٠ قرشا .

٨٦ — " تشريح بيطارى " :

ترجمه من الفرنسية عن Girard إلى العربيــة يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٣٠ قرشا .

٨٧ — " تاريخ بونابرته " :

جزء واحد بالتركية . طبع فى سنة ١٢٤٩هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٢٠ قرشا .

٨٨ — " قوماندارى سوارى " :

جزء واحد بالتركية . طبع فى سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٢٥ قرشا .

٨٩ — " قانون البارود " :

بحث فى صناعة البارود . جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م) الثمن ١٤ قرشا و ٣٠ بارة .

٩٠ — " داخلية " :

قانون للبيادة . جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٦ قرشا .

٩١ — " قاموس يعنى علم لغة العرب المتن عربى والشرح تركى " :

وهو شرح تركى لقاموس الفيروز بادى بقلم حكيم افندى . وطبع قبل ذلك فى الاستانة (١٨١٤ — ١٨١٧ م) باسم " الأقيانوس البسيط فى ترجمة القاموس المحيط " ثلاثة أجزاء . طبع فى بولاق سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٢٦٠ قرشا .

٩٢ — " بثولوجيه يعنى رسالة فى الطب البشرى " :

جزء واحد باللغة العربية ترجمه عن "Bayle" يوحنا عنحورى .

٩٣ — " قانون للاسبيتاليه " :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٩ قروش .

٩٤ — " إنشاء العطار " :

مجموعة خطابات بقلم الشيخ أحمد العطار . جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٦ قروش .

٩٥ — " رحلة الشيخ رفاعه يعنى أخبار بلاد أوربا " :

وهى رحلة الشيخ رفاعه فى فرنسا جزء واحد بالعربية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ١٥ قرشا .

٩٦ — " لغاريتمه " :

كتاب فى اللوغارتمات . جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٢ قرشا . سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨١٧ م .

٩٧ — " رسالة فى علم الجراحة البشرية " :

ترجمه من الفرنسية الى العربية يوحنا عنحورى جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) .

٩٨ — " رسالة فى علم الطب البيطارى " :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٨ قروش و ١٠ بارة .

٩٩ — " الطاعون " :

عن كتاب لكلوت بك . كراسة صغيرة بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٣٠ بارة .

١٠٠ — " قانون نامة بيطارى " :

جزء واحد بالتركى والعربى ترجمه عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) . الثمن ٣ قروش .

١٠١ — " مناسك الحج " :

كتاب فى أحكام الحج تأليف الحاج محمد أديب ، جزء واحد بالتركية ، طبع فى ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٦ قروش . سبق طبعه بالآستانة فى ١٨١٧ م بعنوانين " نهجت المنازل " و " كتاب مناسك الحج " .

١٠٢ — " شرح حافظ " :

شرح باللغة التركية لديوان حافظ بقلم سعودى . ثلاثة أجزاء ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) . الثمن ١٠٠ قرش .

١٠٣ — " جغرافية صغيرة " .

باللغة العربية ترجمها عن الفرنسية رفاعه افندى . جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م) الثمن ١١ قرشا .

١٠٤ — " سنوسية أو رسالة فى علم التوحيد " :

تأليف سنوسى . كراسة صغيرة باللغة العربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م) الثمن قرش واحد .

١٠٥ — " داخلية " :

قانون للبيادة فى أعمالها الداخلية ، أى فى حالة عدم الحرب . جزء واحد بالتركية . ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٣١ قرشا و ١٠ بارة .

١٠٦ — " برهان قاطع " :

وهو قاموس اللغة الفارسية لابن خلف . رتبه وترجمه إلى التركية أحمد أمين ، طبع فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) فى جزء واحد . وسبق طبعه بالآستانة فى سنة ١٢٩٧ هـ .

١٠٧ — " همايون نامة " :

أى الكتاب السلطانى إشارة إلى إهداء الكتاب إلى السلطان سليمان الأول وهو ترجمة تركية لكتاب كليلة ودمنة . عملت هذه الترجمة التركية عن النسخة الفارسية بقلم على شلبى المدرس بمدرسة أنقرة التى أسسها مراد الثانى شعرا ونثرا فى جزء واحد . طبع فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٦٧ قرشا .

١٠٨ — " طوبخانة وجبخانه " :

جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٣ قرشا و ٢٠ بارة .

١٠٩ — " قانون أول وثانى سوارى " :

جزء واحد بالتركى ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٦ قرشا و ٢٠ بارة .

١١٠ — " قانون ثالث سوارى " :

جزء واحد بالتركية . تأليف كيانى بك ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) .

١١١ — " تحفة الضابطان " :

نظريات البيادة والسوارى . جزء واحد بالتركية . تأليف كيانى بيك طبع فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١١ قرشا .

١١٢ — " قانون رابع وخامس سوارى " :

جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٨ قرشا .

١١٣ — " الف ليلة وليلة " :

الطبعة العربية فى جزئين ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٠٠ قرش .

١١٤ — " معرفة نامة " :

دائرة معارف ، عمل ابراهيم حق . جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) .

١١٥ — ”قواعد حربية“ :

قواعد فن الحرب ، جزء واحد بالتركية سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م) . الثمن ١٥ قرشا .

١١٦ — ”فضائل الجهاد“ :

أى الحرب الدينية . جزء واحد بالعربية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦م) . الثمن ١٠ قروش .

١١٧ — ”أشكال سوارى“ :

رسوم لتعليم الفرسان . جزء واحد ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٤٠ قرشا .

١١٨ — ”مثنوى“ :

كتاب فى الأخلاق والزهـد « شعر تركى » وهو الترجمه التركية للكتاب المشهور تأليف جلال الدين الرومى . الترجمة بقلم الكفراوى ثلاثه أجزاء ١٢٥١ هـ (١٨٣٦م) . الثمن ٣٠٠ قرشا .

١١٩ — ”كليلة ودمنة“ :

الطبعة العربية بقلم عبد الله بن المقفع . جزء واحد ١٢٥١هـ (١٨٣٦م) . الثمن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٢٠ — ”رسالة فى علم الحرب“ :

تأليف كاوت بك كراسة صغيرة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٣٠ بارة .

١٢١ — ”الهيئة الظاهرة“ أو ”علم الطب البيطارى“ :

ترجمه عن الفرنسية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥١هـ(١٨٣٦م) . الثمن ستة قروش و ٣٠ بارة .

١٢٢ — ”حلية الناجى“ :

كتاب يبحث فى الأحكام الواجب اتباعها فى تأدية الفروض الدينية . جزءان باللغة العربية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨ م .

1251 Diwan Ali b. Abi Talib (76,12 p.)

١٢٣ — ” شرح الأزهرى “ :

شرح لكتاب الأزهرى فى النحو العربى . جزء واحد ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) الثمن ٤ قروش .

١٢٤ — ” دريكتا “ :

أى الدر الفريد . الطبعة الثانية لبحث فى مذهب الإمام أبى حنيفه ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م) الثمن خمسة قروش .

١٢٥ — ” مذكرة الحكام فى طبقات الأمم “ :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧ م) خاص بتقسيم الأمم وتاريخها الثمن ٤٥ قرشا .

١٢٦ — ” أجرومية “ :

الطبعة الثانية . تأليف ابن أبى الرومى الصنهاجى . كراسة صغيرة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن قرش واحد .

١٢٧ — ” الهندسة الوصفية “ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية بيومى افندى . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن خمسة قروش و ١٢ بارة .

١٢٨ — ” رسالة فى الهندسه “ :

ترجمها عن الفرنسية أدهم بك . جزء واحد بالتركية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) . الثمن ٢٨ قرشا و ٥ بارة .

١٢٩ — ” تاريخ قدماء الفلاسفة “ :

ترجمه عن الفرنسية رفاعه أفندى . جزء واحد بالعربية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) الثمن ٢٨ قرشا . و ٥ بارة .

١٣٠ — "قانون الصباغة" .

جزء واحد بالعربية طبع سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م)، وهو الطبعة الثانية لكتاب روفائيل السابق . الثمن ١٠ قروش و ٢٠ بارة .

١٣١ — "فيزلوجيا" :

ترجمه عن الفرنسية إلى العربية على هيبة جزء واحد سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ١٠ قروش و ٢٠ بارة .

١٣٢ — "مقالات الهندسة" :

ترجمه من الفرنسية إلى التركية أدهم أفندى . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م) الثمن ستة قروش و ٣٦ بارة .

١٣٣ — "ابن عقيل فى شرح الألفية" :

حاشية على ألفية بن مالك ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ١٥ قرشا .

١٣٤ — "أقرباذين" :

بحث فى تركيب الأدوية . ترجمه من الفرنسية إلى العربية يعقوب . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٢ قرشا و ٢٠ بارة .

١٣٥ — "تطعيم الجدرى" .

لكاوت بك . جزء واحد بالعربية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م) . الثمن ٣٠ قرشا .

١٣٦ — "المقالة الأولى فى الهندسة" :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت افندى . جزء واحد سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧م) . الثمن ٢ قرش و ٣٠ بارة .

١٣٧ — "خواب نامة" :

أى كتاب تفسير الأحلام تأليف "ويسى" جزء واحد بالتركية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٣ قروش .

١٣٨ — "ديوان راغب" :

شعر تركى . جزء واحد وعليه شرح. ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٧ قرشا .

١٣٩ — "ديوان سامى" .

جزء واحد تركى وعليه شرح. ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٣ قرشا .

١٤٠ — "قانون تعليم العسكر الجهادية" :

طبع فى أوائل صفر سنة ١٢٥٣ — مايو سنة ١٨٣٧ وبه ٣٨ لوحة . غير موجود بالقوائم التى بأيدينا كلها وإنما اطلعت على نسخة منه بدار الكتب المصرية .

١٤١ — "تحفة القلم فى أمراض القدم" :

بقلم محمد عبد الفتاح طبع فى سنة ١٨٣٧م . ولم يرد ذكره بالقوائم السالفة الذكر وإنما ورد ذكره فى ترجمة محمد عبد الفتاح بكتاب البعثات العلمية للأمير عمر طوسون ص ٦٣ .

١٤٢ — "متن الألفية" :

الفية بن مالك ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٣ قروش و ٢٠ بارة .

١٤٣ — "كتاب شذور الذهب" :

كتاب فى النحو العربى تأليف ابن هشام . جزء واحد طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨م) . الثمن ١٨ قرشا و ٢٠ بارة .

١٤٤ — "كتاب نصوص" :

كتاب فى الحديث تأليف محيى الدين جزء واحد بالتركية . طبع سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م) . الثمن ٨٢ قرشا .

١٤٥ — ”طوطى نامة“ :

أى كتاب الببغاء . حكايات خرافية . ترجمها من الفارسية إلى التركية سارى عبد الله أفندى . جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٦٤ قرشا .

١٤٦ — ”ترتيب الدواوين“ :

قوانين إدارية بالعربية — ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن خمسة قروش .

١٤٧ — ”التشريح العام“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية النبراوى . جزء واحد . طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨م). الثمن ٨ قروش و ٢٠ بارة .

١٤٨ — ”شرح القطر“ :

كتاب فى النحو العربى تأليف ابن هشام جزء واحد . طبع فى سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ١٦ قرشا و ٢٥ بارة .

١٤٩ — ”ديوان برتو أفندى“ :

وزير الداخلية فى أيام السلطان محمود جزء واحد بالتركية وعليه شرح ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ١٦ قرشا و ٢٠ بارة .

١٥٠ — ”الترجمان“ :

كلمات عربية وتركية جزء واحد ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن أربعة قروش و ٢٦ بارة .

١٥١ — ”حديقة السعدا“ :

سير عدد من الأنبياء والأولياء . جزء واحد بالتركية . ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٢٣ قرشا .

١٥٢ — ”السواد الأعظم مشتمل على أسيال وأجوبة“ :

كتاب فى المذهب السنى بطريقة الأسئلة والأجوبة . باللغة العربية ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٣ قروس و ٣٠ بارة .

١٥٣ — ”ديوان وهبى“ :

جزء واحد تركى ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٣٧ قرشا .

١٥٤ — ”كليات أبى البقاء“ :

دائرة معارف علمية عربية . جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٥ — ”ديوان غالب“ :

وهو ديوان الشيخ غالب ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٦ - ”بندنامة“ :

الطبعة الثانية من كتاب الوصايا للشيخ العطار ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٧ — ”ديوان نايلى“ :

جزء واحد تركى ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .

١٥٨ — ”قانون الزراعة“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٤ قروش .

١٥٩ — ”نفر وبلوك“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ١٨ قرشا .

١٦٠ — ”المنطق“ :

نقله عن ” Dumarsais “ رفاعه أفندى جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٥ قروش و ٥ بارة .

١٦١ — "تاريخ المصريين" :

تاريخ قدماء المصريين تأليف رفاعه أفندى جزء واحد بالعربية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩م). الثمن ٢١ قرشا .

١٦٢ — "تاريخ اسكندر رومى" :

أى الاسكندر الأكبر جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ(١٨٣٩م). الثمن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة.

١٦٣ — "تحفة وهبى" :

طبعة ثانية لكلماته الفارسية والتركية الخاصة باستعمال النشء جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٦٤ — "ديوان نيازى" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ١٣ قرشا و ١٠ بارة .

١٦٥ — "لطايف نصر الدين خوجه" :

نوادر . جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٤ قروش .

١٦٦ — "ديوان فضولى" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٢٣ قرشا .

١٦٧ — "الطبيعة مع أشكال" :

تاريخ طبيعى وبه رسوم ترجمه من الفرنسية إلى العربية حنا عنحورى جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٢٩ قرشا .

١٦٨ — "جغرافية الطبيعة" :

جغرافية طبيعية، ترجمها من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدى ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩م). الثمن ١٦ قرشا .

١٦٩ — "جغرافية عمومى فى كيفية الأرض" :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية رفاعه افندى . جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م). الثمن ٢٠ قرشا .

١٧٠ — "شرح الشمايل" :

فى صفات النبى تأليف حسن افندى جزء واحد ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٤٤ قرشا.

١٧١ — "الموقوفاتى" :

ترجمة تركية وتعليق بقلم محمد الموقوفاتى على القانون تأليف ابراهيم الحلبى. جزء واحد . ١٢٥٤ — ١٨٣٩ الثمن ١١٨ قرشا .

١٧٢ — "الأربطة الجراحية" :

فى الجراحة والعمليات . ترجمه من الفرنسية إلى العربية ابراهيم النبراوى . جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ١٤ قرشا و ٣٠ بارة .

١٧٣ — "حاشية الطهطاوى على الدر المختار" :

وهى حاشية على كتاب الدر فى مذهب الإمام أبى حنيفة . جزء واحد بالعربية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٣٦ قرشا .

١٧٤ — "تعريف نامة يعنى كتاب فى ترتيب العساكر" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٦٣ قرشا و ٣ بارة .

١٧٥ — "تعليم آلاى" :

تعليم البيادة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٢٥ قرشا .

١٧٦ — "تعليم أورطه" :-

تعليم البيادة مجتمعة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٣٠ قرشا .

١٧٧ — "تعليم الأورطه" :

فى نفس الموضوع السابق بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٧ قرشا .

١٧٨ — "تحفة خيرت" :

كلمات تركية وفارسية وعربية . جمع خيرت افندى . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٦ قروش .

١٧٩ — "قانون الزراعة" :

فى الزراعة على الطريقة الأوربيـة . جزء واحد بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٤ قروش .

١٨٠ — "كليات أبى البقاء فى جميع العلوم" :

طبعة ثانية . جزء واحد بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠م) . الثمن ٦٥ قرشا و ١٠ بارة .

١٨١ — "لايحة مواعيد المهمات فى قواعد مهمات الجهادية" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٥ قرشا و ٣٠ بارة .

١٨٢ — "معرفة نامة" :

طبعة ثانية من دائرة المعارف المذكورة . جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٧٦ قرشا .

١٨٣ — "علم حال" .

فى الدين . جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٤٠م) . الثمن ١ قرش .

١٨٤ — "ديوان نديم أفندى" :

جزء واحد بالتركية . سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٢٠ قرشا .

١٨٥ — "تعليم الأطفال" :

تأليف يحيى الحكيم . جزء واحد بالعربية ١٢٥٥هـ(١٨٤٠م) . الثمن ٨ قروش و ٣٠ بارة .

١٨٦ — "نشان رفعت" :

ديوان تركى نظم رفعت . جزء واحد تركى ١٢٥٥هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٣١ قرشا .

١٨٧ — "ديوان نايلى" :

طبعة ثانية ١٢٥٥هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٩ قرشا .

١٨٨ — "خمسى نركسى" :

حكايات تركية تأليف عبد الله الكيس . جزء واحد ١٢٥٥هـ(١٨٤٠م) . الثمن ١٩ قرشا .

١٨٩ — "المـاده الطبية البيطاريه" :

طب بيطرى ترجمـه من الفرنسية إلى العربيـة يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٧ قرشا .

١٩٠ — " تشريح عام بيطارى " :

جزء واحد بالعربية . نقله عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٥هـ(١٨٤٠م) . الثمن ٦ قروش و ٣٠ بارة .

١٩١ — " الأمراض العامة البيطارية " :

جزء واحد ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون ، يبحث فى أمراض الحيوانات بشكل عام ، ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) الثمن ٨ قروش .

١٩٢ — " سياحة نامة " :

رحلة الشيخ رفاعه ترجمها من العربية إلى التركية رستم أفندى ١٢٥٥هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ١٩ قرشا و ٥ بارة .

١٩٣ — " شرح ديوان سيدنا على " :

باللغة التركية ترجمه عن العربية سعد الدين بن سليمان. جزء واحد ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٥٥ قرشا و ١٠ باره .

١٩٤ — " سفينة راغب فى جميع العلوم " :

دائرة معارف عمل راغب أفندى. جزء واحد باللغة العربية طبع فى ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٨٨ قرشا .

١٩٥ — " دده جنكى " :

كتاب فى النحو تأليف الداراندوى . باللغة العربية جزء واحد ١٢٥٥ — ١٨٤٠ الثمن ٢٣ قرشا .

١٩٦ — " ديوان عزت أفندى " :

الشهير بعزت ملا . جزء واحد بالتركية و به شرح ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٦٣ قرشا.

١٩٧ — " روح البيان فى تفسير القرآن " :

تأليف إسماعيل حقى . جزء واحد باللغة العربية طبع فى ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٧٠٠ قرشا .

١٩٨ — " شرح المحمديه " :

شرح باللغة التركية للسيرة النبوية . ترجمها عن العربية إسماعيل حق ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٢٠٠ قرشا .

١٩٩ — " الهندسة " :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت أفندى . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠م) . الثمن ٢١ قرشا .

٢٠٠ — " نفر و بلوك " :

تمارين للبيادة — جزء واحد بالعربية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م) الثمن ١٥ قرشا و ١٠ بارة .

٢٠١ — " قانون للأسبتالية مع أشكال " :

جزء واحد بالعربية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ٩ قروش و ٥ بارة .

٢٠٢ — " بركلى شرحى " :

فى مذهب أبى حنيفة تأليف محمد بن بيرعلى . المشهور باسم بركلى . جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .

٢٠٣ — " حاشية الكنفرى " .

جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) الثمن ١٢٠ قرشا .

٢٠٤ — " معالجة الأعين " :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدى . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٣٠ قرشا .

٢٠٥ — " حاشية السلكوتى فى علم النحو " :

تأليف عبد الغفور . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٦١ قرشا .

٢٠٦ — " ديوان حافظ " :

جزء واحد باللغة الفارسية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ٣٥ قرشا .

٢٠٧ — " سزاى كلشى " :

أى ديوان سزاى جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) . الثمن ٣٠ قرشا .

٢٠٨ — " رشحات " :

كتاب فى التصوف تأليف صنى الله. جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) . الثمن ٥٤ قرشا .

٢٠٩ — " منهاج الفقرا " :

فى التصرف أيضا تأليف الكنفراوى. جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٤٥ قرشا .

٢١٠ — " شرح قصيدة البردة " :

ترجمها من العربية إلى التركية أحمد مصطفى جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) الثمن ١٣

٢١١ — " التحفة السليمية فى علم التوحيد " :

تأليف سليم أفندى جزء واحد بالتركية — ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) . الثمن ٥ قروش .

٢١٢ — " فيزولوجيا " :

فسيولوجيا بيطريه . ترجمـه من الفرنسية إلى العربيـة يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) . الثمن ١٠ قروش .

٢١٣ — " الأمراض الظاهرة فى الطب البيطرى " :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) . الثمن ٢٠ قرشا .

٢١٤ — " محرم افندى فى علم البيان " :

جزء واحد عربى ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) . الثمن ١٢٣ قرشا .

٢١٥ — " كتاب جبر المقابلة مكملة " :

ترجمه بيومى افندى إلى العربية جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) . الثمن ٤٥ قرشا .

٢١٦ — " كلستان السعدى " :

جزء واحد بالفارسية ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م) . الثمن ١٢ قرشا .

٢١٧ — " أيدروليك أى علم حركة وموازنة المياه " :

ترجمه أحمد دجلا . طبع حجر . خاص بمدرسة المهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م) .

٢١٨ — " مثلثات مستوية وكروية " :

نقله من الفرنسية إلى العربية أحمد دجلا . طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) .

٢١٩ — " زيوديزيه أى فن أعمال الخرط العظيمة " :

تأليف ابراهيم رمضان . جزء واحد باللغة العربية خاص بالمساحة طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٠ — " ميكانيقة أى علم جر الأثقال " :

نقله من الفرنسية محمد بيومى وأحمد الطويل . جزء واحد خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م) .

٢٢١ — " تركيب الآلات " :

تأليف أحمد الطويل باللغة العربية خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) .

٢٢٢ — " حساب التمام والتفاضل " :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية محمود احمد جزء واحد . خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م) .

٢٢٣ — " كتاب علم الحساب " :

جزء واحد باللغة العربية تأليف على بدوى . طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) .

٢٢٤ — " نوادر الآثار " :

مختارات من الأشعار التركية المشهورة لعدد من الشعراء مثل راغب ونديم واحمد والسلطان مراد . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) .

٢٢٥ — " نهج السلوك فى سياسة الملوك " :

كتاب فى السياسة ألفه عبد الله بن عبد الرحمن لصلاح الدين . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١م) .

٢٢٦ — " كتاب الجيولوجية " :

نقله إلى العربية أحمد فايد افندى . جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م)

٢٢٧ — " الكفراوى " :

نحو عربى جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) الثمن ١٠ قروش .

٢٢٨ — " جملة الصرف " :

فى النحو ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) . الثمن ٦ قروش . سبق طبعه بالآستانة فى سنة ١٨١٩ م

٢٢٩ — " قانون الزراعة " :

باللغة العربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) . الثمن ٤ قروش و ٣٠ بارة

٢٣٠ — " الشيخ خالد فى علم النحو " :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) . الثمن ٤ قروش و ٣٠ بارة .

٢٣١ — " داخلية " :

تمارين للمشاه . جزء واحد بالعربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) . الثمن ٤ قروش و ٢٠ بارة .

٢٣٢ — " تعليم آلاى عربى " :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) . الثمن ٤ قروش و ٢٠ بارة .

٢٣٣ — " بند عطارة " :

طبعة ثالثة لكتاب وصايا العطار ، باللغة الفارسية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) . الثمن ٤ قروش . وقد نشر دى ساسى هذه البندنامة بالفارسية مع ترجمة لها بالفرنسية فى سنة ١٨١٩ م

٢٣٤ — " سياست نامة يعنى قانون للملكة المصرية " :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) . الثمن ١٠ قروش و ٨ بارة .

٢٣٥ — " علم النباتات " :

نقله من الفرنسية إلى العربية حنا عنحورى جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٢٠ قرشا و ٢٠ بارة .

٢٣٦ — " قانون الطوبجية الجديد " :

جزء واحد بالتركية . ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٣٧ — " كتاب نظم اللآلى فى السلوك ، فيمن حكم فرنسا من الملوك " :

وهو تاريخ لفرنسا وبه مقابلة زمنية بالتاريخ الاسلامى . جزء واحد بالعربية . ترجمة وترتيب السعودى أستاذ اللغة العربيـة والفرنسية بمدرسة الألسن ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) .

٢٣٨ — " مطالع شموس السير فى وقائع كرلوس الثانى عشر "

وهو تاريخ لشارل الثانى عشر . ترجمة محمد مصطفى الضابط المساعد بمدرسة الألسن جزء واحد باللغة العربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢م) .

٢٣٩ — " كتاب إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى بلاد أوربا " :

يصف تقدم الأحوال السياسية والاجتماعية بأوربا ومترجم ومقتبس بقلم الشيخ رفاعة ناظر مدرسة الألسن ورئيس ديوان الترجمة . جزء واحد باللغة العربيـة — صفر ١٢٥٨ — مارس ١٨٤٢

ذيل بثلاثة عشر كتابا

طبعت فى تواريخ ليست محققة بين سنتى ١٨٣٠ و ١٨٤٢

٢٤٠ — " متن اللامع " :

كتاب فى الحساب جزء واحد بالعربية . الثمن ٦ قروش و ٢٠ بارة

٢٤١ — " مرآة الكائنات " :

تاريخ عام . جزء واحد بالتركية الثمن ٢٨٥ قرشا .

٢٤٢ — " حكايات على بن سينا " :

حكايات عن العفاريت . جزء واحد باللغة التركية الثمن ٣٠ قرشا .

٢٤٣ — " ديوان نشأت " :

جزء واحد بالتركية . الثمن ٣٦ قرشا .

٢٤٤ — " ديوان سرورى " :

جزء واحد بالتركية الثمن ١٠٠ قرش .

٢٤٥ — " ديوان فطنه هانم " :

وفاطمة هانم هذه سيدة شاعرة كانت مشهورة فى الآستانة فى زمانها . وهو مجموعة أشعار لها . ولا بد وأن يكون هذا الكتاب طبع قبل سنة ١٨٣٧ — لأنه ورد فى قائمة بورنج . جزء واحد بالتركية ثمنه ١٢ قرشا .

٢٤٦ — " ديوان عاصم " :

جزء واحد بالتركية الثمن ٤٠ قرشا .

٢٤٧ — " ديوان نفعى " :

جزء واحد بالتركية . الثمن ٤٠ قرشا .

٢٤٨ — " ترتيب أوردو " :

أى ترتيب المعسكرات . جزء واحد بالتركية الثمن ١٢ قرشا و ٢٠ بارة .

٢٤٩ — " خمبره جدولى " :

جدول أبعاد القذائف . الطبعة الثانية لثالث كتاب فى هذه القائمة جزء واحد . الثمن ١٦ قرشا .

٢٥٠ — " تعمير الأسلحة " :

أى صناعة تصليح الأسلحة . جزء واحد بالتركية الثمن ١٨ قرشا .

٢٥١ — " تعليم عساكر خفيفة " :

أى تعليم البيادة الخفيفة . جزء واحد بالتركية الثمن ٩ قروش .

٢٥٢ — " رسالة الملاحة " :

جزء واحد بالتركية ، مترجمة عن الفرنسية . الثمن ٩ قروش سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨ .

ملاحظة — هذه القائمة بمطبوعات بولاق ليست كاملة ولا دقيقة وهى فى حاجة إلى تحقيق كبير . وإنما ذكرناها على علاتها بقدر ما سمح به وقتنا كأمثلة لمطبوعات بولاق وتنوعها .

الملحق الحادى عشر

ترجمة خلاصة تركية من مجلس ملكية فى ١٥ شوال ١٢٥١ (٣ فبراير ١٨٣٦) بشأن جمع الخرق للكاغدخانة

[عن دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص ٧ — محفوظات عابدين]

عليما اقتضته الإرادة الخديوية فى إعطاء رابطة لتشغيل الورق وأنه صايره المداوله بالمجلس فى تحصيل الأسباب الموجبه لتحسين تشغيله وحصل التعهد من الخواجه جاكى كمياجى البصمه خانه بالتشغيل وطلب قزانات و براميل ومكبس مياه لأجل تطبيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد معه يوسف العبادى (كذا فى الأصل وصوابها العيادى "بالياء") المصرى الذى تعلم تلك الصناعة ببلاد أور با بأن يكون معاون معه . وقد أعطى صورة إلى توريد قطع الخرق الكهنه إلى الكاغدخانه وهو أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أرباع المحروسة ومشايخ الأثمان بطرفه و ينبه عليهم بأن الأشيا القديمة المصنوعة من الكتان أوالبفته الموجودة عند أهالى المحروسة لا يتلفوها أصلا بل تؤخذ الأقة بعشرة فضة بمعرفة مشايخ الحارات حكم القرار السابق وأن لا أحدا يصدر منه محاوله و يخصص أجرة لمشايخ الحارات فى كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم فى جمع قطع الخرق الكهنة و ينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هذه الخدمة . والحاصل كلما جاز فعله يفعـــله و يبذل الهمة فى تكثير قطع الخرق الكهنة سوا كانت من بفتة أو من كتان و إرسالهم إلى الكاغد خانه من غير زحمة إلى الأهالى (أى بدون مضايقتهم بالإلحاف فى الطلب) .

وأن ورشة التيـــل والدو بارة الذين تحت إدارته فالذى يتواجد منها من الصنف المشاق النضيفة التى لم يغمس فى زيت ولا فى دهونات مع الأشياء المماثلة لها الخالية من اللزوم وقصاصة الورق التى تحصل شهرى فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانه . كذا قصاصة الخيطان الرفيعة التى تطلع من دواليب التشغيل بالفاور يقات الكائنين بالمحروسة والأقاليم وما يشبه ذلك من قطع الشوالات والأكيسه وقصاصة الورق الحاصـــل من الكتابة فلا بد من جمعه شهر بشهر و يرسل إلى فاوريقة الورق و يؤخذ رجعه بذلك حكم

القيات المقررة و يتحرر إشعارات بذلك لنظار العموم والفروع من طرف حضرة محمود افندى المفتش حتى كلما ينشأ من قصاص الورق سوا أن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التى تحت إدارة كل من حضرات نظار كافة الدواوين بالمحروســة . وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشيا القديمة التى لا تصلح لأشغال الكاغدخانه بل توضع فى محل وعند ماتبلغ أكم قنطار ترسل لفابريقة الورق و يؤخذ رجعتهم . وأنه يشعر بذلك كل من حضرات المومى اليهم وحضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داورى ومجلس شوراى جهادية ومجالس تجار مصرية ومجلس دمياط واسكندرية والترسانه يكتب لهم أيضا بأن قطع خرق قماش القلوع القديمة التى بالترسانة ترسل أيضا الى الكاغد خانه .

الملحق الثانى عشر

تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانة

(١)

من سعيد باشا إلى محافظة مصر

فى ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦) .

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ و ٨ — محفوظات عابدين]

ان عبد الرحيم القناوى من متعهدين المخابز قد أعرض الينا ملتمسا التعهد بمصلحة الكاغدخانة التى دارت مدة على ذمة الميرى ثم بطلت وأنه فيمقابلة (فى مقابل) إدارتها يدفع سنوى ثلثماية فرانسة شينكوا وكذا يدفع الماية عشرة لجهة الميرى على جميع مايشغله من صنف الورق وأن يكون تعهده عن مدة سبع سنين تعتبر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده وأصحب مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مبينة عن شروط تعهده وهى شاملة على ثلاثة بنود . واقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا . وأصدرنا هذا إليكم . ومعه العرض والورقة المحررة منه لأجل أن بعد الاطلاعليها (الاطلاع عليها) بطرفكم إذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجبها أو يلاحظ بطرفكم ما يستحق لتتميمها على الوجه المقصود بما لا يخل تجيز إجابته فى ذلك و يوافق مراد المصلحة يصير ربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم إليه فى التعهد بها و إظهار ثمرتها كما هو مطلوبنا .

(٢)

أمر صادر من سعيد باشا إلى محافظة مصر

فى ٢٢ القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يوليه ١٨٥٦)

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٨ — محفوظات عابدين]

قد عرض إلينا إنهاكم رقيم ٢٧ شوال سنة ٧٢ (٣٠ يونيه ١٨٥٦) نمرة ٣٥٢ ومنها علم لدينا أنه بناءعليا صدر به أمرنا اليكم فى ١٢ شعبان سنة ٧٢ نمرة ١٠٩ بمطالعة الشروط التى

قدمها عبد الرحيم افندى قناوى الذى يرغب التعهد بمصلحة الكاغدخانه سبعة سنوات لأجل إذا تلاحظ بطرفكم ما تحسن به تتميمها على الوجه المقصود بما لا يخل بإجابته فى ذلك و يوافق مزاج المصلحة يصير ربطها والتسليم إليه و إظهار ثمرتها — قد أجريتم مقتضا أمرنا وطالعتموه وما تم عليه الحال فى شأن ذلك بحضور عبد الرحيم قناوى قد حررت عنه شروط بختمه أرسلتموها إنهاكم مشتملة على مقدمة وتسعة بنود وخاتمة . يشتملوا على تعهده بالمصلحة المذكورة مدة ثلاثة عشر سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميرى إلى الكاغدخانه ومسحهم وتركيبهم و بانتها المدة وتسليم الورشة من عهدته لا يكون له مطالبة الميرى بشىء منها ملطقا (كذا وأظنها مطلقا) وتكون حق الميرى . وأنه لا يصير إجرا شىء من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة ولايكون الميرى مكلف برأس مال له وأنه لم يأخذ شيئا من مخازن الميرى سوا ما يأخذه الآن بموجب القايمة التى تقدمة (كذا وصوابها تقدمت بالتاء المفتوحة) إلى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد ألف ومايتان تسعة وثلاثون و بالقنطار ثلثماية تسعة وعشرون وربع . وأنه عند استلام الورشة من عهدته إذا فقد شىء من الآلات والخامات يكون ملزما به أو بقيمته على الوجه الذى توضح بالبند الثالث بالشروط . كما أن الجنينة يصير تمين أشجارها بمعرفة الغيطانية عند التسليم إليه . وعند انتها مدة التعهد يصير تمينها وتعدادها و إذا ظهر عجز فى الأشجار يقوم بدفع ثمنه و إن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقا أنه يستولى ثمنها كأصول تسليم وتسلم الجناين . وسائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها إليه بعد عدد أبوابها وشبابيكها وأخشابها وعند الانتها يسلمهم كما استلمهم . وأن الميرى مخير من بعد سنتين تمضى من إبقا الورشة بعهدته إذا حصلت الثمرة أونزعها من يده إذا لم تحصل ثمرة و يدفع الإيجار عنمدة (عن مدة) استولاه عليها وهو أيضا مخير فى تركها إذا لم يحصل له نجاح فى إدارتها . وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقدا ودفع كمرك ما يرسل من مشغولها إلى الحجاز وغيرها كما يجرى فى كمرك الورق الذى يرسل من وارد بحر بدا (كذا فى الأصل وأظنها من وارد بحر برا أى الخارج) والتزم إلى الميرى بدفع ثلثمايه ريال شينكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها والجنينة سنوى خلاف العشور . وأن الميرى غير مكلف بمساعدته فى جلب الشغالة والخدمة التى تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفته برغبتهم

ويدفع لهم أجرهم من طرفه كالجارى بين الأهالى . هذا مفيـد ما وقفت عليه الشروط وحصل به التعهد الذى تروموا الاستئذان من لدنا عن اعتماده فبناء عليه قد وافق إرادتنا اعتماده والمعاملة بموجبه وأصدرنا أمرنا هذا اليكم والتعهد الأول والثانى وقايمة المهمات اللازمة مرسولين معه لتبادروا بإنجاز مقتضاه كما وافق إرادتنا .

(٣)

شراء الورق لمصالح الحكومة المصرية من الكاغدخانة المصرية
تعهد عبد الرحيم قناوى بدلا من شرائه من الخـارج

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى الداخلية
فى ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ (٤ يوليه ١٨٥٨) .

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة، ص ٧ ، محفوظات عابدين]

إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جارى مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر واسكندرية أو بالإحضار من بلاد برا . وبما أن ورشة الكاغدخانه تَقَدَّم صار إعطاها عهدة إلى قناوى افندى الزينى لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات ممـا صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعا،ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا بإتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما تحسن . ولكون العينات الذى نُظروا كانوا منمدة (من مدة) نحو الثمـانية شهور فهلبتّ من وقتها للآن تحسن التشغيل عن أوّل وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميرى بداعى أنه من مصنوع هذه الديار ، إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة.فاقتضت إرادتنا أن مايلزم إلى مصالح الميرى يؤخذ مايوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوى على حسب أصول المزاد والأثمان يبقا يجرى اللازم فى محاسبته عليها بعد خصم مايلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا اليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعينات السابق رؤيتهم مرسولين برفقته .

كينار — إن شروط التعهد لا بد مذكور فيها شى ممـا يتعلق بكيفية أثمـان ما يؤخذ منه فبعد التأمل لهـا يجرى العمل كما فيها .

الملحق الثالث عشر

منع استعمال المطبوع من المصاحف

(١)

دور عمومى من كتخداى باشا
فى ١٧ شعبان ١٢٦٩ (٢٥ مايو ١٥٨٣) .

[دفاتر قيودات المعية الكتخداوية ج ٥ أقاليم ص ٨٧٢ ، ودفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين]

من حيث إن بيع وشرى المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جايزة شرعاً ومن الوجوب منع ذلك منعاً كليا فقد تحرر عموماً بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك . وإذا حصل تجاسر من أحداً فى بيع المصاحف المطبوعة يصير ضبطه ويجرى معه ما تقتضيه الأصول .

(٢)

إفادة من المعية الكتخداوية إلى محافظة الإسكندرية
فى ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤)

بخصوص اعدام المصاحف المطبوعة

[دفتر قيودات المعية الكتخداوية دفتر سنة ١٢٧٠ ، ص ١٣١ ، ودفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٢٦٤ ؛ محفوظات عابدين]

إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراها لكثرة غلطاتها ولحانتها وتحريف كتابتها فى جملة مواضع فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعاً . وأما ما يجرى فى حق من ينضبط معه مصاحف مثل ذلك فيما أن ماوجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحدا معهم مصاحف مثلذلك يجرى مجازاتهم بحسب مايتضح .

(٣)

أمر عال من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية

في ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) .

بخصوص تصحيح المصاحف المطبوعة واستعمالها

[دفتر قيد الأوامر العلية لسنة ١٢٧٥ ، ص ٢١ ودفتر مجموع أمور إدارة و إجراءات مجلس الأحكام ، ص ٢٦٤ ، محفوظات عابدين]

عرضت لدينا مكاتباتكم المؤرخين ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس ١٨٥٨) وغرة الحجة سنة تاريخه نمرة ١٠٨ و نمرة ٢٠٢ فيما يتعلق بالمصاحف المطبوعة الذى كان تحرر من الديوان الكتخدائى فى السابق بمنع مبيعها لكثرة غلطاتها و إعدام ما يوجد بالوجه المستحسن شرعا . وأن بعد ذلك كان ورد مبلغ من تلك المصاحف وأفادوا عنه العلماء أنه يمكن تصحيحه وانصرف منه اثنين وخمسين مصحف للمدرسة الحربية وتصحيحوا بها لزوم التلامذة والباقى صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعى الشيخ عبد الباقى الجارى نسخ تاريخ أبن خلدون بمعرفته لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميرى . وأن الذى تصحح لغاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ماية وخمسين مصحف ومصاريف تصحيحهم ثلاثة آلاف وثلاثمائة قرش ، وتحت التصحيح عشرة يخلصوا فى ظرف شهر وتكاليف تصحيحهم ثلاثماية غرش . وسبعة وخمسين باقين لم صار تصحيحهم و بوجه المقايسة يخلصوا فى ظرف أربعة شهور و يصرف على تصحيحهم ألف ومائتان وتسعين غرش . وأن شخص يدعى الحاج حسن استعرف على ماية أربعة وثلاثون مصحف منضمن ما صار تصحيحه أنهم تعلق شخصين موكل عنهم أحدهم يدعى الحاج عثمان مقيد باسمه عدد ١٠٨ والباقى عدد ٢٦ باسم الحاج أمين ويريد الموكل المذكور أخذهم بدون أن يدفع ما خصهم منمصاريف (من مصاريف) التصحيح البالغ قدره ألفين وثمانماية غرش بدعواه عدم الاقتدار وأن

لو كان صار إعطاهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفته . والعلماء أفادوا بأن حيث ما كان صرف للتصليح بدون أصحاب المصاحف فلا يلزم شرعا . ذلك فتريدوا استحصال الأمر من لدنا بما يجرى فى ذلك وما يورد من الآن بهذه المناسبة . ومن حيث إن الذى ورد للآن هو ما توضح عنه بهذا وما تصحح منه تصحح والباقى فاضل بدون تصحيح فاقتضت إرادتنا تصحيح الباقى وقيمة المصاريف تخصم بالأبعادية ابتغاء لمرضاة الله تعالى . والذى يستعرف عليه أصحابه و يثبتوه يعطى لهم والباقى يصير توزيعه فى المحلات الطاهرة للتلاوة فيه . وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لتجروا مقتضاه .

كينار — من حيث إن المصاحف المذكورة تلزم إلى التلامذة الجارى تعليمهم بالمدارس والأولاد الجارى تعليمهم بالمكاتب فيصير صرفهم إليهم كما اقتضته إرادتنا .

الملحق الرابع عشر

الرقابة على المطبوعات

(١)

قرار من المجلس الخصوصى

فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩)

[دفتر مجموع أمور إدارة و إجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوظات عابدين]

فيمن يرخص له بإدارة مطابع برانية

تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطية لى محمود محمد قابجى بخان الخليلى ينهى أنه حصل له مضايقة فى أمر المعاش وله معرفة فى فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحده فقط لطبع بعض كتب صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوى . فلدى المذاكرة عنـــذلك بالمجلس الخصوصى قد رؤى — من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى آمال الجناب الداورى فبذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذو معرفة لإدارة مطابع بملازم الحجر لإدارة أمر معاشه . إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورقة تمغة على الوجه المشروع وهو :

(أولا) أن كل كتاب أو رساله يراد طبعها لا يصير الابتدى فى طبعها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شىء منه ما لم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا . ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هـذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة . وإن طبع شىء من هذا بدون إذن يصير من المخالفين

(ثانيا) لا يطبع ولا ينشر جرانيل وغازيتات وإعلانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية . وإن فعل ذلك بدون استئذان تغلق وتسد مطبعته .

(ثالثا) إذا طبع ونشر كتب ورسايل إهانة للديانة وللبوليتيقه والآداب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية .

(رابعا) المطبعجى لا له أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة مابينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمعرفته . وإن طبع شى زيادة عن الشروط يعـد سارق ويترتب جزاه بمقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجراء الأصول فيه .

(خامسا) إن حصل من المطبعجى أدنى مخالفة فى هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجرى غلق مطبعته وترتيب جزاه بالنسبة لخفة وجسامة الجنحة تطبيقا للقانون .

(الخاتمة) عما يختص بالتعهد الذى يؤخذ على المطبعجى يذكر فيه أنى قد قبلت هذه الشروط الموضحة بالخمسة بنود وللمعاملة بموجبها . ويشرط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط على طبع كتب أو رسايل أو غازيتات أو إعلانات خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأوامر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجرا على وجهما شرح بهذا . وعلى هذا النسق يصير الإجرا مع كل من يعرض من ذوى المعارف فى إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأى بالمجلس .

(٢)

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى ضبطية مصر

فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو ١٨٦١)

[دفتر مجموع أمور إدارة و إجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوظات عابدين]

بشأن الإفادة عما يعامل به رجل فتح مطبعة بدون استئذان

صار منظورنا إفادتكم المؤرخة ٣ ذو القعدة سنة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التى معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد محمد هاشم المتوكل من طرف

السيد عبد القادر أمير الغرب سابقا المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون إذن الحكومة . فيامبارك إن الأشياء التى مثل هذا لم هى يد واحدة[1] مثلما تعلموا . أولا حكم الأصول القديمة التى لم نسيتوها إلى الآن فإذا لم كنت فهمت إلى الآن أن أصول اليديّه الواحدة[2] مرفوع وملغى أفهموا ذلك . فعلى هذا أن كل من يطلب طبع الكتب المعتادة والسايرة يقتضى عدم الممانعة فى طبعها إذا كانت لم تصيب الحكومة والله . فافهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل . فأما إذا طبع شىء يصيب الحكومة والملّة فيجب مؤاخذة وممانعة فاعاين ذلك .

(١) يقصد أن التصرف فى الأمر الواحد لا يسير على نمط واحد وإنما يختلف باختلاف الأشخاص الذين يمسهم الأمر .

(٢) يقصد أن المساواة بين الناس فى المعاملة غير موجودة !

الملحق الخامس عشر

قائمة بنظار ومديرى مطبعة بولاق وتواريخ توليهم المطبعة

الاسم	من	إلى
(١) نقولا المسابكى	من ١٨٢١	إلى يونيه ١٨٣٠
(٢) عبد الكريم	« يونيه ١٨٣٠	« حوالى يوليه ١٨٣٣
(٣) أبو القاسم شاهد الكيلانى	« حوالى يوليه ١٨٣٣	« حوالى سبتمبر ١٨٣٥
(٤) فاتح طاغستانى	« حوالى سبتمبر ١٨٣٥	« ١٨٤٠
(٥) حسين راتب	« ١٨٤٠	« ٢٧ أغسطس ١٨٤٨[1]
(٦) على جودت	« ٩ سبتمبر ١٨٤٩	« ٣ مارس ١٨٦١
(٧) محمد نوحى	« ٤ مارس ١٨٦١	« ٦ أكتوبر ١٨٦٢
(٨) عبد الرحمن رشدى (بك)	« ٧ أكتوبر ١٨٦٢	« ٦ فبراير ١٨٦٥
(٩) حسين (بك) حسنى ...	« ٧ فبراير ١٨٦٥	« ٢٣ سبتمبر ١٨٨٠
(١٠) على (بك) جودت	« أول مايو ١٨٨١	« ١٦ أكتوبر ١٨٨٢[2]
(١١) حسين (باشا) حسنى ..	« ١٧ أكتوبر ١٨٨٢	« ١٩ مارس ١٨٨٦
(١٢) نجيه (بك)	« ٢٠ مارس ١٨٨٦	« ١٨٩٤
(١٣) الفريد شيلى (باشا) ...	« ١٨٩٤	« ٣٠ مايو ١٩١١

(١) كل التواريخ الواردة فى هذه القائمة ابتداء من هذا التاريخ استقيتها من الوثائق الرسمية — دفاتر الاستحقاقات وملفات النظارة والمديرين — أما التواريخ السابقة له فقد توصلت إليها من مقارنة أكثر من مرجع كالأوامر والأخبار التى نشرت فى الوقائع وديباجات مطبوعات بولاق . أو بالموازنة بين عدة مصادر .

(٢) كان على جودت يدير المطبعة من ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى أول مايو سنة ١٨٨١ على سبيل الندب ثم عين مديرا فى أول مايو سنة ١٨٨١

(١٤) وارن.ب.تريلونى ... من أول يونيه ١٩١١ إلى نوفمبر ١٩١٧

(١٥) أحمد صادق (بك) ... ... « ٣٠ أبريل ١٩١٩ « أول أبريل ١٩٢٠ [١]

(١٦) جورج نيوتن ... ... « ٢ أبريل ١٩٢٠ « ١٧ يناير ١٩٢٤ [٢]

(١٧) اميل فورجيه ... ... « ٢٦ فبراير ١٩٢٤ « أول أغسطس ١٩٢٦ [٢]

(١٨) محمد أمين بهجت (بك) ... « أول أغسطس ١٩٢٦ « ١٦ سبتمبر ١٩٣٧ [٣]

(١٩) محمد أمين بهجت (بك) ... « أول يناير ١٩٣٨ « ١٥ سبتمبر ١٩٣٨

(٢٠) محمود زكى إبراهيم (بك) ... « أول يناير ١٩٣٩ « أكتوبر ١٩٤٣ [٤]

(٢١) محمد بكرى ... ... « ٩ مارس ١٩٤٢ « ١٥ أكتوبر ١٩٤٤ [٤]

(٢٢) حامد خضر (بك) ... « ٤ أبريل ١٩٤٥ « ١٩ سبتمبر ١٩٥٠

(٢٣) محمد يوسف همام (بك) ... « ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ « ٩ فبراير ١٩٥٢

(٢٤) حسن على كليوه (بك) ... « ٩ فبراير ١٩٥٢ إلى

(١) كان أحمد صادق وكيل المطبعة يقوم بإدارتها من نوفمبر سنة ١٩١٧ إلى أول ابريل سنة ١٩١٩ ولم يكن لها مدير فى هذه المدة إلى أن رقى مديرا لها فى أول أبريل سنة ١٩١٩

(٢) لم يلقب كل من جورج نيوتن وأميل فورجيه بلقب "مدير" وإنما أعطيا لقب "ملاحظ المطبعة" ولعل السبب فى ذلك أنهما كانا أجنبيين فى وقت اشتدت فيه الروح القومية . ثم عاد لقب "مدير" إلى محمد أمين بهجت .

(٣) بقيت المطبعة بدون مدير من ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ إلى أول يناير سنة ١٩٣٨ وإنما ندب محمد بكرى لإدارتها إلى أن اضطرت الحكومة إلى استدعاء محمد أمين بهجت من المعاش وإعادته إلى الخدمة تهدئة للعمال .

(٤) كان محمود زكى ابراهيم وكيلا للمطبعة من ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقد أدارها وهو وكيل من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ — تاريخ إحالة محمد أمين بهجت إلى المعاش للمرة الثانية — إلى أن رقى مديرا فى أول يناير سنة ١٩٣٩ . وقد أبعد عن المطبعة لأسباب حزبية إذ ندب لمصلحة الضرائب فى مارس سنة ١٩٤٢ وأعيد محمد بكرى لإدارتها فى ٨ مارس وظل يديرها إلى أن نقل محمود زكى إلى ديوان المحاسبة فى أكتوبر سنة ١٩٤٣ فأصبح محمد بكرى مديرا .

الملحق السادس عشر

بيان بعهود المطبعة

الجهة التابعة لها المطبعة	تاريخ ابتداء التبعية	تاريخ انتهاء التبعية	مدة التبعية		
			يوم	شهر	سنة
الحكومة	حوالى أكتوبر ١٨٢١	٧ أكتوبر ١٨٦٢	—	—	٤٣
ملكية عبد الرحمن رشدى	٧ أكتوبر ١٨٦٢	٧ فبراير ١٨٦٥	—	٤	٢
الدائرة السنية	٢٧ فبراير ١٨٦٥	٢٠ يونيه ١٨٨٠	١٣	٤	١٥
الحكومة	٢٠ يونيو ١٨٨٠	مستمرة			

المراجع

أولا – الوثائق الرسمية

دفاتر المعية (باللغة التركية) :

وهى دفاتر تحتوى على أوامر ولاة مصر إلى نظار دواوين الحكومة ومديرى الأقاليم كما تشتمل على صور المراسلات الصادرة من المعية إلى الدواوين والواردة إلى المعية . وكلها مرتبة حسب تواريخ صدورها أو ورودها . وهى قرابة ٥٥٠ دفترا ، من رقم ١ إلى رقم ٩١ ، ومن رقم ١٥٨ إلى رقم ٥٨٥ .

(قسم المحفوظات التاريخية فى قصر عابدين[1])

دفاتر مجلس الملكية (باللغة التركية):

وهى تحتوى على أوامر محمد على التى كان يوقع بها على قرارات مجلس الملكية أوالمجلس العالى . والموجود منها ثمانية دفاتر أرقامها ١١٩ و١٢٥ و١٣٤ و١٣٧ و١٣٩ و١٤٥ و١٤٦ و١٥٦

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر ديوان المدارس التركية :

وهى ١٤٩ دفترا وتشتمل على مضابط جلسات شورى المدارس ، وكذلك على صور الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروعه ومدارسه ، والواردة إليه من الفروع والمدارس ، وذلك من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٣٦ – ١٨٥٤م).

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محافظ ديوان المدارس (باللغة التركية) :

وهى أربع محافظ تحتوى على قرابة الألف وثيقة تشتمل على أوامر الوالى إلى ديوان المدارس من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٩١ هـ (١٨٣٦ – ١٨٧٥م)

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

(١) هناك مشروع فى الوقت الحاضر لنقل الوثائق التاريخية الموجودة بقصر عابدين الى دار المحفوظات العمومية بالقلعة حيث كانت محفوظة قبل سنة ١٩٣٢

دفاتر ديوان المدارس العربية :

وهى حوالى ١٦٠ دفترا تشتمل على الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروعه ومدارسه ، والواردة إليه من الفروع والمدارس ، من سنة ١٢٦٠ إلى سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٤ – ١٨٤٩م) ومادة هذه الدفاتر فى غاية القيمة لمن يريد أن يؤرخ مطبعة بولاق ويقف على إنتاجها ونظامها

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيودات المعية الكتخداوية (باللغة التركية) :

الجزء الخامس من هذه الدفاتر به وثائق خاصة بطبع المصحف والصعوبات التى أثيرت ضد طبعه .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر الديوان الخديوى (باللغة التركية) :

دفتر رقم ٧٧٦ من هذه الدفاتر به الوثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٦٢ ، خاصة بمطبعة الحكومة المصرية بجزيرة كريت .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢ ديوان خديوى (باللغة التركية) :

بها وثائق خاصة بمصنع الورق فى مصر فى عصر محمد على

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٦ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ١٤٢ منها عبارة عن مذكرة من على جودت ناظر مطبعة بولاق إلى المعية بشأن تنظيم المطبعة (١٨٦٠ م)

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٧ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ١٨٨ منها تشتمل على « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » (١٨٦٠م) رفعه إلى المعية على جودت ناظر المطبعة . « كذلك تقرير اللجنة المشكلة من ناظرى المالية والخارجية ومحمد نوحى ناظر المطبعة الذى خلف على جودت لدراسة الترتيب السابق .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٩ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ٤٤٤ منها خاصة بطبع الوقائع المصرية بمطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق .

(قسم المحفوظات التاريخيه بقصر عابدين)

محفظة رقم ٥٢ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ٣٠ منها خاصة بنقد رئيس الوزراء مصطفى رياض لطبع الوقائع واحتجاجه على الدائرة السنية بسبب إهمالها فى ذلك .

(قسم المحفوظات التاريخيه بقصر عابدين)

دفتر مجموع ترتيبات ووظائف (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخم يشتمل على أوامر وتنظيمات خاصة بمصالح الدولة وموظفيها .

(قسم المحفوظات التاريخيه بقصر عابدين)

دفتر مجموع أمور ادارة اجراءات مجلس الأحكام (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخم به كثير من الأحكام والقرارات الخاصة بكثير من أمور الدولة كقوانين المطبوعات والأحكام الخاصة بالمصاحف المطبوعة وكيفية التصرف فيها

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخم يشتمل على لوائح عدد كبير من المصالح والمدارس والمصانع التى أنشئت فى عهد محمد على

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للمالية (باللغة العربية) :

وهى عدد كبير من الدفاتر بها مادة ذات قيمة تاريخية كبيرة . وفى الدفتر رقم ١١٩٦ منها وثائق الإنعام بمطبعة بولاق على عبد الرحمن رشدى ونقل بعض موظفى المطبعة من خدمة الحكومة الى المطبعة مع احتفاظهم بحقوقهم كموظفين فى الحكومة فى عهد سعيد

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والأقاليم (باللغة العربية):

دفتر رقم ١٨٩٤ وثيقة رقم ١٣٠ ص ١٨٩ . ودفتر رقم ١٨٩٥ وثيقة رقم ١٥٠ ص ١٥ . ودفتر رقم ١٨٩٩ وثيقة رقم ٢٦٩ ص ٨٨ ووثيقة رقم ٢٧٩ ص ٩٢ ووثيقة رقم ٣٥٣ ص ١٣١ . ودفتر رقم ١٩١١ وثيقة رقم ٩ ص ١١٦ ونقل القيد فى وسطها الى ص ١٧٣ ووثيقة رقم ١٨ ص ١٦٤ ووثيقة رقم ٣٨ ص ٥٢ ووثيقة رقم ٤٩ ص ١٦ ووثيقة رقم ٩٩ ص ١٥٢ . ودفتر رقم ١٩١٢ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص ١١ .

دفتر رقم ١٩١٥ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٦٣ ووثيقة رقم ٢٩ ، ص ١٦٤ ووثيقة رقم ٨٦ ص ١٧٠ .

دفتر رقم ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٢ ص ٤ ووثيقة رقم ٤٢ ، ص ٦٣

وكلها وثائق خاصة بتعطيل مطبعة بولاق ثم إهدائها الى عبد الرحمن رشدى فى عهد سعيد ، وبعضها خاصة بمطابع الدواوين والاقاليم ، وبعضها خاص بطبع الوقائع المصرية ونفقاتها وبعضها خاص بشراء آلات لمطبعة بولاق مدة تبعيتها للدائرة السنية ، وبعمل حروف جديدة لها ، وبعضها خاص بالمطابع الأميرية غير بولاق . وبهذه المجموعة من الدفاتر عشرات الوثائق الأخرى خاصة بالموضوع .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر الكريمة (باللغة العربية) :

دفتر رقم ١٢ ، أمر رقم ٩ ، ص ٢٤ .

دفتر رقم ١٣ ، أمر رقم ٢ ، ص ١ ، وأمر رقم ٣٢ ، ص ٢٠ .

وهى أوامر خاصة بشراء آلات وعمل حروف جديدة بمطبعة بولاق وتعيين كيال لها

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخم قيدت به معروضات مصر فى المعرض الدولى الذى أقيم بمدينة فينا فى سنة ١٨٧٣ م ، وبه بيان معروضات مطبعة بولاق السنية والكاغدخانة .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

جرائد استحقاقات مطبعة بولاق (١٢٦٠ — ١٢٧٩ هـ) :

وهى دفاتر كبيرة قيد بها سنة بعد أخرى أسماء موظفى المطبعة وعمالها كل فى صحيفة خاصة أثبت فيها مرتبه ووظيفته وما طرأ عليها من تغييرات وكذلك ما ناله من مكافأة وما وقع عليه من جزاء وما نيط به من عمل . وقد خصص لكل سنة دفتر أو دفتران ، وزاد عدد موظفى المطبعة وعمالها فى بعض السنوات فكان لها أربعة دفاتر ، وأقدم جريدة استحقاقات موجودة بدار المحفوظات بالقلعة ترجع إلى سنة ١٢٦٠هـ — ١٨٤٤م ، إذ أعدمت دفاتر السنوات السابقة كلها دون أن يتبين المسئولون قيمتها التاريخية . وهـذه المجموعة من الدفاتر مسلسلة من سنة ١٨٤٤ إلى سنة ١٨٦٣ م أى إلى خروج المطبعة من ملكية الحكومة باهدائها إلى عبد الرحمن رشدى فى عهد الوالى سعيد . وعددها جميعا سبعة وعشرون دفترا تحمل أرقام : ١٣٥١٩ و ١٣٥٤٣ و ١٣٥٤٤ و ١٣٥٦٨ و ١٣٥٦٩ و ١٣٥٨٩ و ١٣٥٩٠ و ١٣٦٢٢ و ١٣٦٢٣ و ١٣٦٢٤ و ١٣٦٢٥ و ١٣٦٥١ و ١٣٦٧١ و ١٣٦٧٢ و ١٣٦٩٠ و ١٣٧٠٨ و ١٣٧٢٩ و ١٣٧٧٢ و ١٣٨٣٢ و ١٣٨٨٠ و ١٣٨٨١ و ١٣٩٢٢ و ١٣٩٢٣ و ١٣٩٦٩ و ١٣٩٩٢ و ١٤٠٠٩ و ١٤٠٤٤ .

(مخزن رقم ٤٤ ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

جرائد استحقاقات مطبعة بولاق السنية والكاغدخانة (١٥٨١ — ١٥٨٨ قبطية)

وهى دفاتر كالسابقة تماما ومكملة لها ولكنها أضخم حجما وأوفى قيدا . وتشتمل على سجل بموظفى المطبعة على نمط تلك الدفاتر ابتداء من تبعية المطبعة للدائرة السنية فى ١٨٦٥م ، وتزيد على سابقتها بتسجيل موظفى الكاغدخانة وعمالها . وتنقطع سلسلة هـذه الدفاتر فى نهاية سنة ١٨٧١م ، أى أن دفاتر الثمانى السنوات الأخيرة من مدة تبعية المطبعة للدائرة السنية فاقدة من الدار وليس لهـا ذكر فى سجلاتها . وتقع السجلات الموجود الخاصة بالسنوات من ١٨٦٥ إلى ١٨٧١ م فى سبعة وعشرين دفترا من أضخم الدفاتر الموجودة وأرقامها مسلسلة من ٢٢٣٠ إلى ٢٢٥٦ وهذه الدفاتر فى غاية القيمة التاريخية فهى المرجع الوحيد لتاريخ الكاغدخانة ، وفيها سجل دقيق لجميع الآلات والمستحدثات التى أضيفت إلى المطبعة والكاغدخانة سنة بعد أخرى .

(مخزن رقم ٤٥ ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق الأميرية من (١٨٨٠ — ١٩١٧م) :

وهى تكملة المجموعتين السابقتين وتشتمل على سجل بموظفى المطبعة بنفس النمط ابتداء من يونية سنة ١٨٨٠ تاريخ انتهاء تبعيتها للدائرة السنية واستيلاء الحكومة عليها ، إلى سنة ١٩١٧ وهى تاريخ آخر ما سلم للدار من هذه الدفاتر . وهى ثمانية عشر دفترا أرقامها ١٤٥٨٦ و ١٤٥٨٧ و ١٤٦٢٤ و ١٤٦٢٥ و ١٤٦٦٣ و ١٤٦٦٤ و ١٤٦٧٢ و ١٤٦٧٣ و ١٤٧٣٤ و ١٤٧٣٥ و ١٤٧٦٨ و ١٤٧٩٥ و ١٤٨٠٦ و ١٤٨٤٢ و ١٤٨٤٣ و ١٤٩٦١ و ١٤٩٦٢ و ١٥١٠٠ .

(مخزن رقم ٤٤ ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفاتر استحقاقات المطبعة الأميرية (من ١٩١٧ إلى الوقت الحاضر) :

وهى تكملة سلسلة دفاتر استحقاقات المطبعة ولم تسلم بعد لدار المحفوظات العمومية . وليس لهـذا الجزء من السلسلة قيمة كبيرة فيما عدا أسماء مديرى المطبعة وموظفيها ، لأن نظام القيد فى هذه الدفاتر قد روعى فيه الاقتضاب الشديد بحيث اقتصر على تطور مرتبات الموظفين ابتداء من سنة ١٨٨٩م ، وفى ملفات المطبعة التى سيأتى ذكرها غنى عنها .

(بعضها بمحفوظات وزارة المالية والبعض الآخر بمحفوظات المطبعة الأميرية)

دفاتر ديوان الداخلية :

بها الكثير مما يفيد فى تاريخ الوقائع المصرية ومطابع ديوان الداخلية ، ولها فهرس واف بالدار .

(دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفاتر ديوان المعارف :

بها الكثير عن مطابع ديوان المعارف ولها فهرس واف بالدار .

(دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

دفتر كوبية القلم التركى بدار المحفوظات :

الجزء الأول لسنة ١٩٠٨ به قائمة بأسماء نظار المطبعة كان قد استخرجه موظفو القلم التركى بالدار بناء على طلب وزارة المالية . ولكن القائمة ليست مضبوطة فقد خلط الذين عملوها بين النظار والمفتشين ، واعتمدوا على ما صادفوه فى الدفاتر وحدها .

(دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

أوراق أحمد رفعت .

وهى الأوراق التى استولت عليها النيابة فى أعقاب الثورة العرابية عند أحمد رفعت ناظر تحريرات نظارة المالية . والوثائق التى تحمل الأرقام ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ من هذه الأوراق تشتمل على تقارير اللجان الثلاث التى شكلت لبحث قضية اختفاء أقلام مطبعة بولاق فى سنة ١٨٨٠ — ١٨٨١م .

(محفوظات الثورة العرابية — دار المحفوظات العمومية بالقلعة)

ملف خدمة الشيخ محمد عفيفى (باللغة التركية) :

وهو رئيس مطبعة الترسانة بالاسكندرية إلى غاية جمادى الأولى سنة ١٢٧٢هـ فبراير سنة ١٨٥٦ م . ملف ٧٦٧ ، محفظة رقم ١٠٧ ، قطر ٧ .

[دار المحفوظات العمومية بالقلعة] .

ملف خدمة حسين (باشا) حسنى :

ملف رقم ١٢٧٢٠ ، محفظة رقم ٤٣٠ ، قطر رقم ٢٠ وهو ملف ضخم وكله باللغة العربية ويشتمل على وثائق تلقى بعض الضوء على تاريخ الكاغد خانة فى المدة من ١٨٧١ إلى ١٨٨٥ م التى فقدت دفاتر الكاغد خانة الخاصة بها .

[دار المحفوظات العمومية بالقلعة] .

ملفا خدمة عبد الرحمن (باشا) رشدى :

ملف رقم ١٧٧٢٦ ، محفظة ٥٩٢ ، قطر رقم ٢٨ ، وملف رقم ١٧٧٤٧ ، محفظة رقم ٥٩٣ ، قطر ٢٨ ، وهناك ملف ثالث خاص بورثته .

[دار المحفوظات العمومية بالقلعة] .

وبدار المحفوظات العمومية ملفات الخدمة الخاصة بكثير ممن عملوا فى المطبعة والوقائع المصرية من سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م) الى الوقت الحاضر ولكن استخراج هذه الملفات يكلف الباحث المرور على صفحات ستة دفاتر ضخمة ذكر فى كل سطر منها اسم موظف من موظفى الحكومة منذ عصر محمد على دون أى تبويب أو تقسيم .

ملف خدمة وارن تريلونى : Warrenne Beaumont Trelawny

رقم م ٥٧ — ١٦/٤ وهو ملف كبير معظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .

[محفوظات وزارة المالية] .

ملف خدمة أحمد صادق (بك) :

رقم م ٧١ — ١/١٥ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية »

[محفوظات وزارة المالية] .

ملف خدمة جورج نيوتن : George Burns Newton

رقم م ٧١ — ١٠/٢٦ وهو ملف كبير معظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية . وبه تقريران على جانب من الأهمية . أحدهما تقرير مفصل عن نشاط المطبعة فى سنة ١٩١٢ وبه أحصاءات مفيدة ، والثانى تقرير عن الأشياء التى استحدثت فى المطبعة فى عهده .

[محفوظات وزارة المالية] .

ملف خدمة أميل فورجيه : Emile Louis Forget

رقم م ٧١ — ٥/٢١ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .

[محفوظات وزارة المالية] .

ملف خدمة محمد أمين بهجت (بك) :

رقم م ٧١ — ١٨/٣

[محفوظات وزارة المالية] .

ملف خدمة محمد بكرى :

رقم م ٦٢ — ٩٨/٣ .

[محفوظات وزارة المالية] .

تقارير الفريد شيلى عن المطبعة :

وبيانها كالآتى :

A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1898.
A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1899.
A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1900.
A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1901.
A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1902.
A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1903.
A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1904.
A. Chélu, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1905.
A. Chélu, *Rapport d'Administration*, Exercice 1906.
A. Chélu, *Rapport d'Administration*, Exercice 1907.

وهذه التقارير توضح نواحى النشاط المختلفة فى المطبعة بالشرح والإحصاءات ، ولكنها تقف فجأة بعد سنة ١٩٠٧ .

[مكتبة المطبعة الأميرية]

ملف تنظيم المطبعة الأميرية :

وهو ملف ضخم يقع فى جزءين كبيرين محفوظ برقم ع ٧١ — ٦/٤٥ . ويشتمل على وثائق تصدر كافة أنواع النشاط بالمطبعة من سنة ١٩٠٨ — ١٩١١م . ومادته تعتبر مكملة لتقارير الفريد شيلى السالفة الذكر ولكنها أكثر تفصيلا .

[محفوظات وزارة المالية]

تقارير الأستاذ عبد الفتاح الكايسلى لرفع مستوى الطباعة بالمطبعة :

ملف رقم ع ٧١—١٤/٤٥ .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف إنشاء القسم الشرقى بالمطبعة الأميرية :

رقم ع ٧١ — ٢/٤٥ .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف الأدوات اللازمة لعملية التصوير الخاصة بإنشاء الحروف الهيروغليفية :

ملف رقم ع ٧١ — ٣٦/٣٨

[محفوظات وزارة المالية]

ملف محمد جعفر بك وتحسين الحروف العربية :

رقم ع ٧١ — ٤/٣٧

[محفوظات وزارة المالية]

ملف توسيع المطبعة :

ملفان برقم ع ٧١ — ٣/٣٣ و ع ٧١ — ١/٣ وثانيهما خاص بالأرض المأخوذة من وقف الست خديجة هانم للمطبعة .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف تقارير عن المطبعة الأميرية :

رقم ع ٧١ — ٢/١٧

[محفوظات وزارة المالية]

ملف بعثات المطبعة :

ملفان محفوظان برقمى ع ٧١ — ١/١٢ و ع ٧١ — ٢/١٢

[محفوظات وزارة المالية]

تقارير محمد أمين بهجت بشأن إصلاح المطبعة الأميرية :

وهى عدة تقارير تبدأ بسنة ١٩٢٦م ، وأحدها يتعلق باقتراح نقل المطبعة من مكانها الحالى وملحق به رسم لبناء المطبعة كما اقترحه ذلك المدير الأسبق .

[محفوظات المطبعة الأميرية]

لوحات رخامية :

وهى ثلاث لوحات تذكارية موجودة بدار المطبعـة منقوشة بالخط البارز على قطع كبيرة من الرخام وهى :

لوحة بها ثلاثة أبيات من الشعر باللغة التركية تؤرخ إنشاء المطبعـة فى عصر محمد على سنة ١٢٣٥هـ — ١٨٢٠م ، وهى معلقة فى صحن دار المطبعـة .

لوحة بها بيت واحد من الشعر العربى تؤرخ تجديد المطبعة فى سنة ١٢٩٧هـ فى عهد الخديو توفيق . وكانت معلقة على حائط وسقطت وهى محفوظه بمخازن المطبعة .

لوحة بها بيتان من الشعر العربى تؤرخ تجديد المطبعـة فى سنة ١٢٩٧ هـ فى عهد الخديو توفيق وهى معلقة خلف الباب الرئيسى للمطبعة .

الوقائع المصرية :

وبها الكثير من الأخبار والإعلانات والمقالات التى تلق كثيرا من الضوء على تاريخ مطبعة بولاق وموظفيها ومطبوعاتها ، وهى مكملة للأوراق والدفاتر الرسمية ، وتساعد على تحقيق كثير من المسائل .

ولا توجد مجموعة كاملة من الوقائع المصرية فى مكان واحد بمصر ولكن توجد عدة مجموعات منها فى أماكن مختلفة ، كل منها ناقصة بمفردها ولكنها تكمل بعضها البعض ، بحيث يجد الباحث فيها معا مجموعة تكاد تكون كاملة . ومجموعات الوقائع توجد فى دار الكتب المصرية ، ومكتبة المطبعة الأميرية ، ومكتبة قصر القبة ، ومكتبة دار المحفوظات العمومية بالقلعة والعـدد الناقص فى مجموعة يجده القارئ فى إحدى المجموعات الأخرى باستثناءات طبعا .

ثانيا — كتب المراجع (Bibliographies)

الشيخ أحمد أبو على — فهارس المكتبة البلدية بالاسكندرية ، ٧ أجزاء . الاسكندرية ١٩٢٥ — ١٩٢٩

فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ، ٧ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٢٩ — ١٩٣٨

فهرس الكتب التركية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية . القاهرة ، ١٣٠٦ هـ

الياس يوسف سركيس — معجم المطبوعات العربية والمعربه ، القاهرة ، ١٩٢٨

Bulletin de quelques ouvrages historiques, géographiques et sociaux conservés a la bibliothèque Egyptienne sur Mohammed Ali pacha et l'Egypte pendant son epoque. Le Caire, 1931.

BROCKELMANN, C. *Geschichte der Arabischen Litteratur.* Weimar, 1898, Berlin, 1902, Leiden, 1937–8.

Cambridge Modern History. Vols. VIII, IX, X.

DENY, J. *Sommaire des Archives Turques du Caire.* Le Caire, 1930.

GUEMARD, G. *Histoire et bibliographie critique de la commission des sciences et arts de l'Institut d'Egypte.* Cairo, 1936.

HILMY, PRINCE IBRAHIM. *The literature of Egypt and the Sudan from the earliest times to the year* 1885 *inclusive.* London, 1886–8.

MAUNIER, R. *Bibliographie economique, juridique et sociale de l'Egypte moderne* 1798–1916). Le Caire, 1918.

SACY, SILVESTRE DE. *Bibliothèque de M. Le Baron Slivestre de Sacy.* Paris, 1842.

SCHNURRER, C. F. DE. *Bibliotheca Arabica.* 1811.

ثالثا — المراجع العربيـة : كتب ومقالات

اسكاروس (توفيق) — "تاريخ الطباعة فى وادى النيل" ، مجلة الهلال ، العدد الثانى ، نوفمبر سنة ١٩١٣ ، والعدد الثالث ديسمبر سنة ١٩١٣ ، والعدد السادس مارس سنة ١٩١٤ القاهرة .

الانصارى (الشيخ عبد الله) — جامع التصانيف المصرية الحديثة، بولاق، ١٣١٢ هـ .

الباشا (الخورى قسطنطين) — "ترجمة الأب روفائيل زخور"، المجلة البطريركية، السنتان السابعة والثامنة، ١٩٣٢ .

البتانونى (محمد لبيب) — تاريخ حياة كلوت بك، مترجم عن الفرنسية، القاهرة، ١٣٠٨هـ

بهجت (محمد أمين) — تقرير عن معرض الطباعة بمدينة ليبزج، بولاق، ١٩٣٢ .

التونسى (الشيخ محمد عمر بن سليمان) — الشذور الذهبية فى المصطلحات الطبية، مخطوط بالمكتبة الأهليـة بباريس وبدار الكتب المصرية صور شمسية له .

الجبرتى (الشيخ عبد الرحمن) — عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، أربعة اجزاء، بولاق ١٢٩٧ هـ

جوان (إدوارد) — مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمه عن الفرنسية محمد مسعود، القاهرة، ١٩٣١ .

جودت — تاريخ جودت ترجمه عن التركية عبد القادر أفندى الدنا، بيروت، ١٣٠٨هـ

الحلبى (قسطاكى الياس) — تاريخ تكوين الصحف المصرية، القاهرة، ١٩٢٨ .

الرافعى (عبد الرحمن) — تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم فى مصر، ثلاثة أجزاء، القاهرة، ١٩٢٩ .

— عصر اسماعيل، جزءان، القاهرة، ١٩٣٢ .

الزركلى (خير الدين) — الأعلام، ثلاثة أجزاء، القاهرة، ١٩٢٨ .

زيدان (جورجى) — تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، القاهرة، ١٩١٤ .

— تراجم مشاهـير الشرق فى القرن التاسع عشر، جزءان، القاهرة، ١٩٠٣ .

— "تاريخ الطباعة فى مصر"، مجلة الهلال، العدد ١١، السنة التاسعة، مارس سنة ١٩٠١ .

سامى (أمين باشا) — تقويم النيل، ج ٢، القاهرة، ١٩٢٨ .

— التعليم فى مصر، القاهرة، ١٩١٧ .

شهاب (الشيخ محمد) — ديوان شهاب، مصر، ١٨٦١ .

— سفينة الملك ونفيسة الفلك، طبع حجر، مصر، ١٨٥٦ .

الشيال (دكتور جمال الدين) — "الدكتور بيرون والشيخان محمد عياد الطنطاوى ومحمد عمر التونسى (صورة من الاتصال العلمى بين الشرق والغرب فى عصر محمد على)"، مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، العدد الثانى ١٩٤٤ .

— تاريخ الترجمـة والحركة الثقافيـة فى عصر محمـد على، القاهرة، ١٩٥١ .

شيخو (الاب لويس — اليسوعى) — الآداب العربية فى القرن التاسع عشر، جزءان بيروت، ١٩١٠ .

— "تاريخ فن الطباعة فى المشرق"، مجلة المشرق الاعداد ٢ و ٤ و ٦ و ٨ و ١١، السنة الثالثة ١٩٠٠

طوسون (الأمير عمر) — البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد، الأسكندرية، ١٩٣٤ هـ

عبد الكريم (دكتور عزت) — تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة، ١٩٣٨

— تاريخ التعليم فى عصر عباس وسعيد، القاهرة، ١٩٤٦

— تاريخ التعليم فى عصر اسماعيل، القاهرة، ١٩٤٦

عبده (دكتور ابراهيم) — تاريخ الوقائع المصرية، بولاق، ١٩٤٢

غربال (محمد شفيق) — مصر عند مفرق الطرق، القاهرة، ١٩٣٨

— محمد على الكبير، القاهرة، ١٩٤٤

— الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر، القاهرة، ١٩٣٢

الفلكى (السيد مصطفى محمد) ونجيب (محمد) — النتيجة المستحسنة فى حساب مائة سنة ، ج ١ ، ١٣١٣ هـ .

قرألى (الخورى بولس) — السوريون فى مصر ، جزءان ، مصر الجديدة ، ١٩٢٨

كلوت بك — لمحة عامة عن مصر ، جزءان ، ترجمه عن الفرنسية محمد مسعود ، القاهرة ، (ت — ؟) .

مبارك (على باشا) — الخطط التوفيقية ، عشرون جزءا فى أربعة مجلدات ، بولاق : ١٣٠٦ هـ

مجدى (السيد صالح) — حلية الزمن فى وصف مناقب خادم الوطن (سيرة الشيخ رفاعه الطهطاوى) ، مخطوط بدار الكتب المصرية .

مختار (اللواء محمد — المصرى) — التوفيقات الإلهامية ، بولاق ، ١٣١١ هـ .

مكيافلى (نقولا) — الأمير فى علم التاريخ والسياسة والتدبير ، ترجمه إلى العربية الأب روفائيل راهب ، مخطوط بدار الكتب المصرية .

رابعا — المراجع الأجنبية : كتب ومقالات

Amici, F. *Essai de statistique générale de l'Egypte.* Cairo, 1879. pp. 260–261.

Ampére, S. J. "Voyage et recherches en Egypte et en Nubia" *Révue de Deux Mondes,* Tome 18, 1847 : 393–416.

"Apercu de la Situation de l'Egypte en 1824 et au Commencement de 1825" *Revue Britannique,* 1825.

Arminjon, Pierre. *L'Enseignement, la Doctrine et la Vie dans les Universités Musulmanes d'Egypte.* Paris, 1907.

Arminjon, Pierre *La Situation Economique et Financière de l'Egypte.* Paris, 1911.

Artin, Yacoub. *Lettres du Dr. Perron du Caire à M. Jules Mohl à Paris* (1838–1854). Le Caire, 1911.

— "Lettres inédites du Dr. Perron à M. Mohl". *Bull. Institut Egyptien* Serie 5e, Tom III, 1909 : 137–152.

— "Etude statistique sur la presse Egyptienne". *Bull. Institut Egyptien,* Serie 4e, Tome, VI 1905 : 89–97.

— *L'Instruction Publique en Egypte.* Paris, 1890.

— *Considerations sur L'Instruction Publique en Egypte.* Caire, 1894.

Audiffred. "Une Conversation avec Mehemet-Ali : Extrait du Journal d'un Voyage en Egypte." *Révue de l'Orient,* I, 1843 : 45–50,

Audouard, Mme Olympe. *Les mystères de l'Egypte dévoilés.* Paris, 1865.

Barker, J. *Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey.* London, 1876. 2 vols.

Beaufort d'Hautpoule. "Notes sur l'Orient et sur l'Egypte en particulier en 1839." *Rév. d'Egypte,* I, 1894–1895 : 591–605.

Belliard. *Histoire scientifique et militaire de l'Expédition Française en Egypte.* 1832. 10 vols. (Vols 9 et 10 concernent Mohammed Ali).

Belin. "Notice Nécrologique et Litteraire sur M.J. Marcel." *Journ. Asiat.,* 5e Serie, Tome III, 1854.

Benedetti. "Méhémet Ali durant ses dernières années." *Révue des Deux Mondes,* 1re juin, 1895.

Al-Besümee, Hassanaine. *Egypt under Mohammed Ali Bacha.* London, 1837

Bianchi. "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques et Persanes imprimés à Boulac." *Journal Asiatique,* Serie 4, Tome 2, 1843 : 24–61.

Bonola. "Una Visita a Mohamed Ali nel, 1822 : La Stamperia ed il Primo Giornale." *La Révue Internationale d'Egypte,* Tome II, 1905.

— "L'origine de l'Imprimerie Arabe en Europe." *Bull. Institut Egyptien,* Tome 3, 1909 : 74–80.

Boré, E. *Correspondance et memoires d'un voyageur en Orient.* Paris, 1840. 2 vols.

Bowring, John. *Report on Egypt and Candia.* London, 1840.

Bréhier, Louis. *L'Egypte de 1798 à 1900.*

Brocchi, G. B. *Giornale delle Osservazioni fatte nei viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia.* Tome I & II. Bassano, 1841.

Bromfield, W. A. *Letters From Egypt and Syria.* 1856.

Bussierre. *Lettres sur l'Orient.* 1829. 2 vols.

Cadalvéne et Breuvery. *L'Egypte et la Nubie.* Paris, 1841. 2 vols.

Cameron, D. A. *Egypt in the Nineteenth Century or Mehemet Ali and His Successors until the British Occupation. London.* 1898.

Camp, M. Du. "Au Caire à Travers l'Orient." *Révue des Deux Mondes.* 1er December, 1850.

Canivet, R. G. "L'Imprimerie de l'expédition d'Egypte. Les journaux et les Proces-Verbaux de l'Institut (1798–1801)." *Bulletin de l'Institut Egyptien.* Serie 5e Tome, I. 1907 : 1–21.

Champollion le Jeune. *Lettres écrites d'Egypte et de Nubie en 1828 et 1829.*

Charmes, G. *Cinq mois au Caire et dans le Basse-Egypte.* Paris, 1880.

Clarke. *Travels in Various Countries of Europe, Asia, and Africa.* 1811–1823. 6 vols.

Clot Bey, A. B. *Aperçu Général sur L'Egypte.* Paris, 1840. 2 vols.

— *Compte Rendu des Travaux* et L'Ecole de Medicine. Paris, 1844.

— *Histoire de Mehemet Ali, Vice-Roi d'Egypte.* 2e éd. Paris, 1860.

Colin, A. "Lettres sur l'Égypte : Industrie Manufacturiere." *Révue Des Deux Mondes,* XIV, 15 mai, 1838.

— "Budget et administration de Mohamed Ali." *Révue Des Deux Mondes,* XIV, 15 january, 1838.

COMBES, E. *Voyage en Egypte et en Nubie* — 1846. 2 vols.

COOLEY. *The Amercian in Egypt*. New-York, 1842.

CORNILLE. *Souvenirs d'Orient*. Paris, 1833.

CUMMING, W. F. *Notes of a Wanderer in search of Wealth, through Italy, Egypt, Greece and Turkey*. London, 1839. 2 vols.

DAMER, D. G. L. *Diary of a Tour in Greece, Turkey, Egypt and the Holy Land*. 1841. 2 vols.

DEFLERS. "L'exploration scientifique de l'Egypte sous le regne de Mohamed Ali." *Révue d'Egypte*, II 1895 : 321–325.

DE LA ROQUE. *Voyage au Liban et Syrie*. Paris, 1716.

DE PONTÈS, DAVESIÈS. "L'Egypte moderne." *Révue des Deux Mondes*, 1er septembre 1835.

— "Mehemet Ali Vice-Roi d'Egypte." *Révue des Deux Mondes* 15 février, 1835.

DE VAULABELLE. *Histoire de l'Egypte moderne*, 1801–1833. Paris, 1835.

DE VOLNEY, C. F. *Voyage en Syrie et en Egypte. Pendant les Années* 1783 1784, 1785. Paris, 1787. 2 vlos.

DORR, B. *Notes of Travel in Egypt*. 1856.

DUNNE, J. HEYWORTH. "Printing and Translations under Muhammed Ali of Egypt, The Foundation of Modern Arabic." *Journal of the Royal Asiatic Society*, part III, July, 1940 : 325–349.

— *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*. London, 1938.

EDMOND, M. CHARLES. *L'Egypte : A L'Exposition Universelle De* 1867. Paris 1867.

ENGLISH, G. B. *A Narrative of the Expedition to Dongola and Sinnar under the Command of H.E. Ismael Pacha undertaken by order of His Highness Mohammed Aly Pacha, Viceroy of Egypt*. London, 1822.

FESQUET, G. *Voyage en Orient fait avec Horace Vernet en* 1839 *et* 1840. Paris 1840.

A FIELD-OFFICER OF CAVALRY. *Diary of a Tour through Southern India, Egypt, and Palestine in the Years* 1821 *and* 1822.

FIGARI, HUSSON. "L'exploration scientifique de l'Egypte sous le Regne de Mohammed Ali." *Révue d'Egypte*, II, 1895 : 385–428.

FISK, G. *A Pastor's Memorial of Egypt*. London, 1842.

FITZMAURICE. *A Cruise to Egypt, Palestine and Greece*. London, 1834.

FLAUBERT, G. *Notes de voyage — Italie — Egypte*. (ecrites en 1849–1850). 2 vols.

FRANCOIS, LEVERNAY. "Guide général d'Egypte." *Annaire officiel administratif, Commercial et industriel*, 3e année, 1869–1870 : 107-108, 202.

GEISS, ALBERT. "Histoire de l'Imprimerie en Egypte" (1re Partie) : "L'Imprimerie de l'Expedition Française en Egypte." *Bull. Institut Egyptien*, Serie 5, Tome I, 1907.

— "Histoire de l'Imprimerie en Egypte" (2me partie) : "L'Etablissement Typographique du Pacha — Le Debut de L'Imprimerie de Boulac." *Bull. Institut Egyptien*, Tome II, 1908.

GENTIL, E. *Souvenirs d'Orient : Anecdotes de Voyage*. Paris 1855.

GHORBAL, SHAFIK. "Dr. Bowring and Muhammad Ali." *Bull. Institut D'Egypte*, XXIV, 1942 : 107–112.

— *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali* London, 1928.

GIFFARD, M. P. *Les Français en Egypte*.

GISQUET. *L'Egypte, les Turcs et les Arabes*. Paris, 1848. 2 vols.

GUOIN, E. *L'Egypte au XIXe. siècle: Histoire militaire et politique, anecdotique et pittoresque de Mehemet Ali, Ibrahim Pacha et Soliman Pacha*. Paris, 1847.

GREGORY, W. H. *Egypt in* 1855 *and* 1856. London, 1859. 2 vols.

HAHN-HAHN, IDA. *Letters of a German Countess written during her travels in Turkey, Egypt, and Nubia in* 1843–1844. London, 1845. 3 vols.

HALLS. *The Life and Correspondence of Henry Salt*. London, 1834. 2 vols.

DE HAMMER, J. *Histoire de l'Empire Ottoman*. Paris, 1839, Tome XIV.

— "Sur l'Art d'Imprimer Chez les Arabes en Spagne." *Journal Asiatique*, Série 4, Tome XX, 1852 : 254.

HAMONT, P. N. *L'Egypte sous Mehemet Aly*. Paris, 1843. 2 vols.

HENNIKER. *Notes during a visit to Egypt in* 1824. London.

HYETT, W. H. A. *Journal of a visit to the Nile and Holy Land in* 1847–1848. London.

JOANNE, A. *Voyage en Egypte et en Gric*. Paris, 1850.

JOLLIFFE. *Letters from Palestine and Syria to which are added letters from Egypt*. London, 1819. 2 vols.

JOMARD. "Ecole Egyptienne de Paris." *Journal Asiatique*, Serie 2 ,Tome II, 1828.

KINNEAR. *Cairo, Petra and Damascus in* 1839, *with remarks on the Government of Mehemet Ali*. London, 1841.

LANE, EDWARD WILLIAM. *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians*. (written in Egypt in 1833-1834). London ,1836. 2 vols.

LATOUR, ANTOINE DE. *Voyage de S.A.R. le Duc de Montpensier a Tunis, en Egypte, en Turquie et en Grèce*. Paris, 1847.

LIMONGELLI, SERAFINO. *L'Arte Italiana Nella Stamperia Nazionale D'Egitto*. Cairo, 1911.

LINDSAY, LORD. *Letters on Egypt, Edom, and the Holy Lands*. London. 1838 2 vols.

LOARTY. *L'Egypte*, 1857.

LUSHINGTON, MRS. *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the year 1827-1828*. London, 1829.

M.M.P et H. *L'Egypte sous la Domination de Méhémet Aly*. Paris, 1848.

MADDEN, R. R. *Egypt and Mohammed Ali : Illustrative of the Conditions of his Slaves and Subjects*. London, 1841.

— *Travels in Turkey Egypt — 1824–1827*. London. 2 vols.

MARCEL, J. J. *Egypte depuis la Conquète des Arabe jusqu'a la domination Française*. Paris, 1848.

MARLÈS. *Firman ou le jeune voyageur en Egypte.* Paris 1861.

MARIN, S. *Evènements et Aventures en Egypte en* 1839. Paris, 1857. 2 vols.

MARMONT, DUC DE RAGUSE. *Memoirs.* Paris, 1857. 9 vols.

— *Voyage des maréchal duc de Raguse en Hongrie — en Egypte.* Paris, 1837. 4 vols.

MARTIN, HARTAMANN. *The Arabic Press of Egypt.* London, 1899.

MEASOR, A. P. *A tour in Egypt — in the years* 1841 & 1892.

MENGIN, FELIX. *Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali.* Paris, 1823, 2 vols.

— *Histoire Sommaire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali.* Paris, 1939.

MERRUAU, P. "L'Egypte sous Mohammed Saïd Pacha." *Revue des deux Mondes* 15 septembre 1857.

— *L'Egypte Contemporaine de Mohammed Ali a Said Pacha.* Paris, 1864.

MICHAUD ET POUJOULAT. *Correspondences d'Orient.* Paris, 1835. 7 vols.

— "Lettre sur l'Egypte." *Revue des deux Mondes,* 15 septembre 1934.

MILLARD, D. *A journal of travels in Egypt — during* 1841–1842.

MINUTOLI. *Mes souvenirs d'Egypte.* Paris 1826.

MORRIS, F. J. *Notes of a tour through Turkey, Greece, Egypt.* London, 1842. 2 vols.

MOURIEZ, P. *Histoire de Mehemet Ali, vice Roi d'Egypte.* Paris, 1855–1857. 5 vols.

MUNIER, JULES. *La Presse en Egypte* 1799–1900.

MURRAY, SIR CHARLES AUGUSTUS. *A Short Memoir of Mohammed Ali.* London, 1898.

OLIN, S. *Travels in Egypt, Arabia, and the Holy Land.* London, 1843. 2 vols.

PARDIEU, DE. *Excursion en Orient, Egypte.* Paris 1851.

PATON, A. A. *A History of the Egyptian Revolution.* London, 1870. 2 vols.

PATTERSON. *Journal of a Tour in Egypt.* London, 1852.

PERRON, DR. "Lettre sur les Ecoles et l'Imprimerie du Pasha d'Egypte." *Journal Asiatique,* Serie 4, Tome II, 1843 : 5-23.

POOLE, SOPHIA (LANE'S SISTER). *The Englishwoman in Egypt : Letters from Cairo.* London, 1844. 3 voos.

POUJOULAT, B. *Voyage dans l'Asie Mineure — en Egypte.* Paris, 1841. 2 vols.

PRINCE, S. J. *Travels in Europe and the East.* London, 1855. 2 vols.

PUCKLER, PRINCE MUSKAU. *Egypt under Mohammed Ali.* (Translated from the German by H. Evans Lloyd). London. 1845. 2 vols.

— *Travels and Adventures in Egypt with Anecdotes of Mohammed Ali* London, 1847. 3 vols.

REGNAULT, A. *Voyage en Orient ... Egypte.* Paris, 1855.

REINAUD. "De la Gazette Arabe et Turque imprimée en Egypte." *Journal Asiatique,* Serie 2 Tome VIII, 1831 : 238-249.

— "Notice des ouvrages Arabes, Turques et Persanes imprimés en Egypte." *Journal Asiatique,* Série 2. Tome VIII, 1831 : 333–334.

RENAN, ERNEST. "Rapport sur les travaux du Conseil de la Société Asiatique pendant les années 1875-1876." *Journal Asiatique,* Série 7, Tome VI 2e juin, 1876.

REYBAUD ET AL. *L'Histoire Scienitfique et Militaire de l'Expédition d'Egypte.* Paris, 1830-1836. 12 vols.

RICHARDSON. *Travels ... During the years* 1816, 1817, 1818. London, 1822 2 vols.

RIFAUD. *Tableau de l'Egypte â l'usage des voyageurs qui visitent ces contrées.* Paris, 1830.

ROBERTS. *Sketches in Egypt and Nubia.* London, 1847.

RUSSELL. *View of Ancient and Modern Egypt.* Edinburgh, 1831.

SACHOT, OCTAVE. *Rapport adressé à S.E. Victor Durny, Ministre de l'Instruction publique, sur l'Etat des sciences, des lettres et de l'Instruction publique en Egypte, dans la population indigène et dans la population européenne.* Paris, 1868.

SAINT-ELME. *La Contemporaine en Egypte.* Paris, 1831. 4 vols.

SAINT-JOHN, JAMES AUGUSTUS. *Egypt and Mohammed Ali, or Travels in the Valley of the Nile.* London, 1834. 2 vols.

SALLE. *Pérégrinations en Orient ou voyage pittoresque, ... en Egypte.* Paris, pendant les années 1837, 1838 et 1839. 2 vols.

SANDWITH, F. *The History of Kasr el-Ainy.*

SCHOELCHER, VICTOR. *L'Egypte en* 1845. Paris, 1846.

SCOTT, ROCHFORD. *Rabmbles in Egypt and Candia, with details on the Military Power and Resources of these Countries and Observations on the Government Policy and Commercial System of Mohamed Ali.* London, 1837. 2 vols.

SMITH, S. V. C. *A Pilgrimage to Egypt.* London, 1852.

SPENCER, J. A. *The East, Sketches of Travels in Egypt and the Holy Land.* London, 1850.

STEPHENS, J. L. *Incidents of Travel in Egypt,* 1835. London. 1850.

TAYLOR ET L. REYBAUD. *La Syrie, l'Egypte et la Palestine.* Paris, 1839. 2 vols.

THÉDÉNAT-DUVENT. *L'Egypte sous Mohemed Ali, ou aperçu rapide de l'Administration civile et militaire de ce Pacha.* Paris, 1821.

TURNER. *Journal of a Tour in the Levant.* London, 1820.

VAULABELLE. *Histoire de l'Egypte moderne* 1801 *a* 1833. Paris, 1835. 2 vols.

VIDAL. "Lettre sur ses voyages en Orient de 1829 à 1836." *Memoires Soc. de Geog.,* Serie 2, Tome VI, 1836 : 5.

VIMERCATI, C. *Constantinople et l'Egypte.* Paris, 1854.

WAGHORN, THOMAS. *Egypt as it is in* 1837.

WILDE, W. R. *Narrative of a Voyage to Egypt, Palestine and Syria with Observations on the Present State and Prospects of Egypt.* 1840. 2 vols.

— *Narrative of a Voyage to Madeira and along the Shores of the Mediterranean.* Dublin, 1852. 2 vols.

WILKIE. *Sketches in Turkey, Syria and Egypt*, 1840-1841. London, 1843, 1847.

WILKINSON, SIR G. *Modern Egypt and Thebes.* London, 1843. 2 vols.

— *Topography of Thebes and General View of Egypt.* London, 1831.

WILSON. *Travels in Egypt and the Holy Land.* London, 1823.

WRIGHT AND CARWRIGHT. *Twentieth Century Impressions of Egypt.* London, 1909.

YATES, W. H. *The Modern History and Conditions of Egypt.* London, 1843. 2 vols.

فهرس الأعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

لوحات توضيحية

بسم الله الرحمن الرحيم

قاموس

اطالياني و عربي

يتضمن بالاختصار كل الالفاظ الجاري بها العاده والالزم
لتعليم الكلام
ولمفهومية اللغتين علي الصحيح وقد يقسم الي قسمين

القسم الاول

في القاموس المرتب علي حسب المعتاد بموجب ترتيب حروف الهجا

القسم الثاني

ويتضمن مجموع مختصر من اسما وافعال من الاشد
الزام واكثر فايدة لدرس اللغتين

تم الطبع في بولاق بمطبعة صاحب السعاده
١٢٣٨

(شكل ١) العنوان العربي للقاموس الإيطالي العربي وهو أول مطبوعات بولاق
يوضح جميع من اول حروف عربية استعملت في بولاق وهي المصنوعة في إيطاليا (بالحجم الصغير)

DIZIONARIO
ITALIANO E ARABO

CHE CONTIENE IN SUCCINTO

TUTTI I VOCABOLI

CHE SONO PIU IN USO E PIU NECESSARJ PER IMPARAR A PARLARE
LE DUE LINGUE CORRETTAMENTE

EGLI È DIVISO IN DUE PARTI

PARTE I.

DEL DIZIONARIO DISPOSTO COME IL SOLITO NELL' ORDINE ALFABETICO.

PARTE II.

CHE CONTIENE UNA BREVE RACCOLTA DI NOMI E DI VERBI
LI PIU NECESSARJ, E PIU UTILI ALLO STUDIO DELLE DUE LINGUE.

BOLACCO
DALLA STAMPERIA REALE
M. D. CCC. XXII.

(شكل ٢) العنوان الافرنجى للقاموس الإيطالى العربى وهو أول مطبوعات بولاق
يوضح ستة أنواع مختلفة من الحروف الافرنجية عند بدء إنشاء مطبعة بولاق (بالحجم الطبيعى)

مقدمة الكتاب للمصنف

فيقول ان فوائد صناعة الصباغة وماهى عليه من المهم فى امر المتجر
امور معروفة كثيرة وذلك لا مضطرار الامر لوضعها ههنا * فكل يعلم
اننا بمساعدة هذه الصناعة نلبس ونفرش اقمشة ذات الوان
منتعشة بها توشح الطبيعة مما قد اوجدته مما هو احسن *
الا انه لمن باب الضرورة ان نقدم للاعتبار ان هذه الصناعة وان كانت
قد حلت الى بعض من الدرجات المختصة بالكمال * وذلك
بممارسة اولئك الذين يتعاطون بها فهى مفعمة ايضا من صعوبات
شتى فقد تقدم كم من المشاكل لحلها ومن الطرائق عدد جزيل خاضع
النقص مالم يرج اصلاحه الا بمساعدة اصحاب العلم الطبيعى الاوفر
استنارة مع معلمى الصنعة الاشد مفهومية *
فحضرة سيدى ده فاى المتوفى وسيدى هولو فهما الاشد حكمة
واللذان قد وجها الحاظهما نحو هذا الموضوع فاعتناء هذا الاخير
قد سعى للعامة بالمصنف فى صباغ الصوف وخلوا من مضادة هو
اللون الاحسن والاكمل مما ظهر فى يومنا هذا انى صدد مادة كذا *
فعلى الحقيقة ان صباغ الصوف هو الفرع الاوفر امتدادا والمهم اكثر
من غيره فى هذه الصناعة ولقد يمكن هو بعينه ان يعتبر بمحل قاعدة
واما صباغ الحرير والخيط والقطن يستوجب بمثل ذلك انتباها عظيما *
فبعض صروف اوقات اذ قد الجانى للاعتماد منذ زمان قد مضى لان
اتعلم صناعات الصبغة على الحرير فواظبت مصبغة احسن صناعنا
فى مثل هذا الجنس فسارع باعظم غيرة لان يهدى كلما كنت محتاجا
اليه لاستنارتى فقد اتبعت بحرص كل الاعمال مفصلا واوجزتها تحريرا
فمن بعد ذلك الزمان اذ قد اعتمدت مدرسة العلوم على اشهار
تحارير كامل الصنائع والصنع فظننت انه مما توجب على ان اشركه
بمعرفة ما كان بيدى من المواد المختصة بصبغة الحرير جماعة

(شكل ٣) الصفحة الاولى من كتاب صباغة الحرير ثانى مطبوعات بولاق سنة ١٨٢٣ م
نموذج لأول حروف استعملت فى بولاق وهى مصنوعة فى إيطاليا (بالحجم الطبيعى)

٥

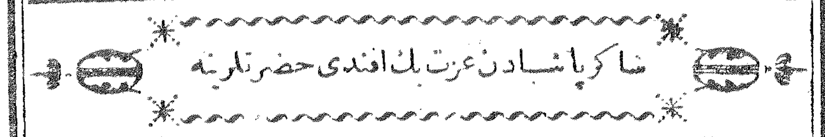
الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد وان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة واصل المبتدا التقديم ومن ثمة جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل وسلام عليك والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل فى الدار رجل او لمتعلقه ضمير فى المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او كان خبرا عن ان مثل عندى انك قائم وجب تقديمه وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر وذلك اِمَّا الاسمُ الموصولُ بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم وكل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جواز كقول المستهل الهلالُ والله والخبر جوازا مثل خرجت (فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا (خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدا الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها

(فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف ح

(شكل ٤) صفحة من كتاب قواعد الإعراب — بولاق سنة ١٨٢٥

نموذج لأول حروف صنعت فى بولاق وظاهر تأثرها بالحروف المصنوعة فى إيطاليا (لاحظ حرف الهاء المتصلة)

اولان ذات سامیلری حق مخلصیده لمعه نثار اولمق حالاتی خاطرگزار مز
وشعشعهٔ فیض عاطفتلرندن استفادهٔ روشنائی ومسرت قلمق کیفیاتی
خلاصهٔ انتظار مرا یکن کوناهیه دفترداری افندی بنده لریله ارسال
واحسان بیوریلان برقطعه قائمهٔ مکارم احتوالری آرایش دست اخلاصمز
اولمش ومفاهیم محاسن آرالری اسباب افزایش افتخار واختصاصمز
قلنمش اولمغله تکرار شکر وثنایه بادی وتذکار خیر دعایه مبادی اولمشدر
کوناهیه اهالیسنک وقوعبولان مصلحتی باارادهٔ سنیه طرف تشاوری یه
حواله بیورلدیغی تشاوریمرا لرینک حقانیت صادقانه سی اعلان ایله
تقویهٔ نفوذ مزه باعث وانواع مفاخرتی مورث اولدیغندن بشقه اهالیٔ
مملکتک دخی استجلاب دعوات خیریه لرینه سبب جلی وفقرای رعیتک
استحصال تحسبات بهیه لرینه مدار کلی اولمشدر وکافهٔ اهل انصافه بهجت
وبشاشت وارباب اعتسافه رعب وخشیت کلمش اولمش بووجهله لوازم
حکمرانینک اجرا ومراسم ملکداریک ایفا بیورلمسنه همت واحقاق حقه
اعانت وعنایت بیوردقلرینک محاسن تحیاتی عهدهٔ ایادن بالاتر اولغله جناب
سماحتنصابلری کبی واقف دقایق حکم وحکم وعارف حقایق شؤون امم
اولان ذوات معالیسمانک دولت علیه دن اکسک اولمامسی وسایهٔ همایون
سلطنت سنیه ده بهره یاب دوام فیض وعاطفت بیورلمسی دعواتی تکرار
قلندیغی بیان وانها وطبع سامیٔ کرامیلرینی استقصا سیاقنده رقیمهٔ
مخالصت ترقیم ونادیٔ رأفتلرینه تقدیم قلنمشدر ان شاء الله تعالی لدی
اسعد الوصول متخصص محاسنشمولری حقنده هر بار باعث افتخار
ومورث مباهات بیشمار اوله جق حالات غمزدا اردافنه همت وعنایتلری
مبذول ولوامع فیض ورأفتلری دائمی الشمول بیورلمق شیمهٔ مکارمنوازیٔ
کرامیلرندن مستدعای خالصانه مزدر



همواره مظهر فیضان فضل الهی ومصدر فیوض نامتناهی اولان دعوات
خیریه سپهر نمایندهٔ محب خالص الطویتلری یدرکه جناب مکارم آرالرینه
درکار ودل اخلاصماده یادکار اولان علیات شرف ومحبت وجذبات صدق

مودت

(شکل ٥) صفحة من کتاب ریاض الکتبا وحیاض الأدبا — بولاق سنة ١٨٢٦
نموذج للحروف المصنوعة فی بولاق بعد إصلاح النابی منها (لاحظ الهاء المتصلة)

(البحر المتقارب السالم المثمن)

مضاهی مشابه ازج ایمجه قاشلو — مغاضب مخالف عدوان اورته یاشلو
افاضل اولولر اکارم ایولر — اهم ارذل فرومایه باسر ترشرو
رب ویلکلر اساطین دیرکلر — زرابی دوشکلر ندر نوم اویقو
تفجر صو اقمق سقایت صوارمق — قراح آچیق صافی غدق اولدی چوق صو
وعاهم اناقاب اثاث اومتاعی — صبوء مقام اولدی میزان ترازو
بتل کسمک تسلسل سوشمک — تشاجر چکشمک ندر ناب آزو
مقیض مقدر هزخرج مبعد — تعاطی کرمک ندر سوربارو
تفطر تشقق تصدع یارلمق — دحل الدامق اولدی درنی ینی قو

وعاء اناء

فعولن فعولن بو بحر ایچره گویا
کلامک صدف اولدی معناسی لؤلؤ

(ایضا)

متین برک و محکم شدید او صلبیدر — تحول ایرلمق حول مثلیدر
حوراسی مارج دو تنسز یالک — هدف اوق نشانی تعالوا کلیک
تزلل بورنمک تدثر کیمی — تعرس توسم تفکر کبی

اقاویل

(شكل ٦) صفحة من كتاب سبحة الصبيان — بولاق سنة ١٨٣٣
نموذج للقاعدة الفارسية الجميلة
(بالكتاب آثار سوس هو السبب فى تشويه بعض الحروف)

الثانى فى الاحكام

كل نوع من انواع الحكم له تأثير عظيم فى طباع الشعب وفى عقله واخلاقه واعتياداته وغنائه وصحته فاذن حسن التمدن فى الشعب وذلته اوعزته لا شك فى ان لهاتأثيرا على صحة حالته الطبيعية والنفسانية فحينئذ يكون اجود انواع الحكم ما كان الناس فيه سعداء اغنياء محفوظة صحتهم واكثر ما تميل اليه الملوك وواضعوا الشرائع ان تكون سعادة الشعوب على مقدار ما اعتنوا به وخصوا به شعوبهم ولذلك كان اجتهادهم فى ان يجعلوا الحكومة على الشعب جيدة مناسبة وليس هذا ناشئا من حب البشر فقط بل عن قواعد صحية ايضا

الثالث فى صناعة ترويض الجسم

لما كان شرف الملوك فى ان قبائلها تكون محظوظة قوية الجسم وكانت هذه الفائدة انما تنشأ مما تتربى عليه الاطفال حتى تبلغ رشدها وهى مروضة الجسم قوية خفيفة الحركات متقنة الاحوال الطبيعية كالرقص والوثب والمصارعة والسباحة ونحو ذلك مما يحتاج للحركات الجسمية وكان بين هذه الرياضة وحفظ الصحة مناسبة كانت هذه الرياضة قسما لابد منه فى تربية الشبان سيما وقد استعملوها فى بعض الاماكن وسائط عمومية للناس جعلت قسما من الصحة العمومية لكن هذه الرياضة انما تكون نافعة اذا كانت مناسبة للشخص ولبنيته وسنه وقوته وللاقليم والفصل

الرابع فى العزوبة

لما كانت العزوبة وهى ان يعيش الرجل بدون زواج لها دخل فى الاعتبارات الطبيعية والنفسانية التى تخص حفظ صحة الشخص اقتضى ذلك ان نتكلم عليها فنقول العزوبة مضادة للحقوق الطبيعية وللصحة الشخصية اذا حفظت بكل تدقيق وعاقبتها ضرر على الصحة العمومية وعلى الشعوب من حيث انه لا يكثر فيها النسل والاشخاص الذين يقضون حياتهم فى العزوبة

لالاغراض

(شكل ٧) صفحة من كتاب المنحة فى سياسة الصحة — بولاق سنة ١٨٣٤
توضح بدء استعمال الحروف الفارسية فى العناوين

گر کند آهنگ ظلمی پادشاه — سود نکند مرورا خیل وسپاه

چونکه عادل باشد وفرخ لقا — باشد اندر مملکت شه را بقا

چون کند سلطان کرم با لشکری — بهر او بازند صد جان بر سری

(در بیان اخلاق حمیده)

چار چیز آمد بزرگی را دلیل — هر که او دارد بود مرد اصیل

علم را اعزاز کردن بی حساب — خلق را دادن جواب با صواب

هر که دارد دانش و عقل و تمیز — اهل علم و عقل را دارد عزیز

ای برادر گر خرد داری تمام — نرم و شیرین گوی با مردم کلام

هر که باشد ترش روی و تلخ گوی — دوستان از وی بگردانند روی

هر که از دشمن نباشد بر حذر — عاقبت بیند ازو رنج و ضرر

در جوار خود عدو را ره مده — از برای آنکه دشمن دور به

با محبان باش دائم همنشین — تا توانی روی اعدا را مبین

در میان دوستان مسرور باش — گر خرد داری ز دشمن دور باش

ای پسر تدبیر راه توشه کن — پس حدیث این و آن یک گوشه کن

(در بیان چار چیز با خطر)

چار چیزست ای برادر با خطر — تا توانی باش ازینها بر حذر

قربت سلطان و الفت با بدان — رغبت دنیا و صحبت با زنان

قرب سلطان آتش سوزان بود — با بدان الفت هلاک جان بود

زهر دارد در درون دنیا چو مار — گرچه بینی ظاهرش نقش و نگار

مي

(شكل ٨) صفحة من كتاب پند عطّار — بولاق سنة ١٨٤٦
نموذج للقاعدة الفارسية الدقيقة وهى غاية فى الجمال

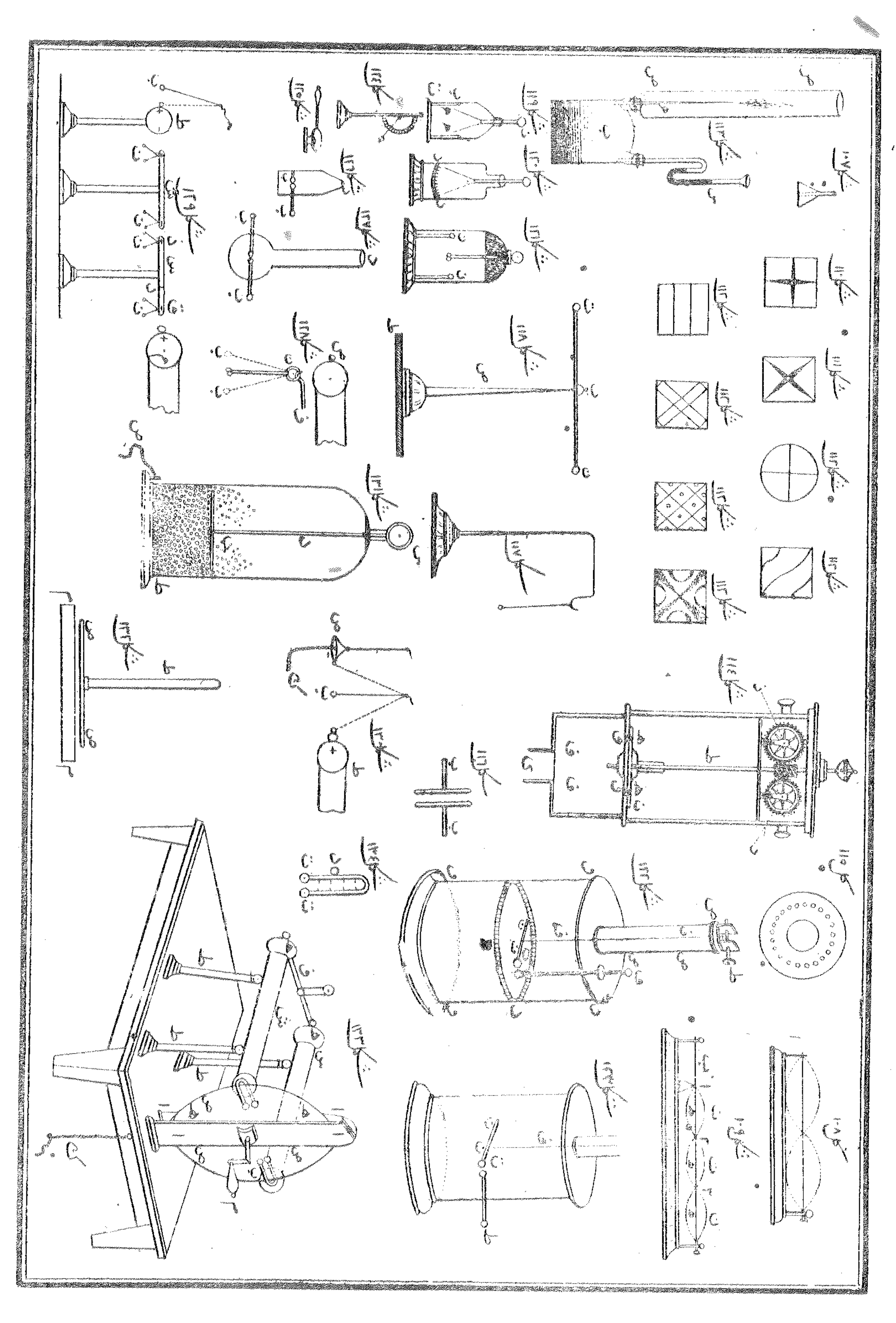
الثانية كان يربح فيها ٨ غروش فى المائة كل سنة ايضا وكانت تضاف الى الاصل كاذكر والان يسأل فى كم سنة يصيرها ان البضاعتان متساويتين فى القيمة باضافة مكسبهما عليهما

(تنبيه) اعلم أن المسئلة السادسة والثامنة والتاسعة والحادية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر لا تحل بغير مشقة باى نوع من انواع الحساب الا بمساعدة اللوغاريتمات

تم طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الملك القدير الوهاب

وكان الفراغ من تمام طبعه بدار الطباعة العامره المنشأة ببولاق مصر القاهره ادام الله عز منشيها وشيد مبانيها صاحب السعادة الابديه والهمة العمريه والفخر العلى الحاج محمد على المحسن بقين من محرم الحرام سنة ١٢٦٣ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية

(شكل ٩) صفحة من كتاب ثمرة الاكتساب فى علم الحساب — بولاق سنة ١٨٤٧
نموذج لآخر ما وصلت إليه حروف الطبع من تحسين فى عصر محمد على — لاحظ ضبط الحروف بالشكل



(شكل ١٠) صفحة من كتاب الأزهار البديعة فى علم الطبيعة — بولاق سنة ١٨٣٨
نموذج للرسوم التوضيحية فى الكتب العلمية

ورافقته عامين اجردين * وكنت على ان اصحبه ماعشت * فابى الدهر المشت

المقامة الرابعة والثلاثون الزبيدية

(اخبر الحارث بن همام) * قال لما جبت البيد * الى زبيد * صحبنى غلام قد كنت ربيته الى ان بلغ اشده * وثقفته حتى اكمل رشده * وكان انس باخلاقى * وخبر مجالب وفاقى * فلم يكن يتخطى مرامى * ولا يخطى فى المرامى * لاجرم ان قربه التاطت بصفرى * واخلصته لحضرى وسفرى * فاوى به الدهر المبيد * حين ضمنا زبيد * فلما شالت نعامته * وسكنت نامته * بقيت عاما * لا اسيغ طعاما * ولا اريغ غلاما * حتى الجأتنى شوائب الوحدة * ومتاعب القومة والقعدة * الى ان اعتاض عن الدر الخرز * وارتاد من هو سداد من عوز * فقصدت من يبيع العبيد * بسوق زبيد * فقلت اريد غلاما يعجب اذا قلب * ويحمد اذا جرب * وليكن ممن خرجه

(اجردين) اى تامين (ماعشت) اى مدة حياتى (الدهر المشت) الزمان المفرق وفى نسخة فابى البيت (جبت) قطعت (البيد) جمع البيداء وهى الفلاة (زبيد) بلدة باليمن

(اشده) الاشد من خمس عشرة سنة الى اربعين وهو منتهى الشباب وقيل هو القوة والعقل (وثقفته) اى قومته وأدبته من ثقفت الشيء اقمت عوجه (اكمل رشده) اى تم صلاحه (وخبر) الحنكة والتجربة (انس باخلاقى) اى تأنس بطباعى واعتاد عليها (فى المرامى) اى فى الاغراض (لاجرم) اى حقا ولا محالة (قربه) اى مقاصدى (التاطت) التصقت (بصفرى) اعماله الصالحة (واخلصته) اى قربته وجعلته خالصا

(فاوى به) اهلكه (المبيد) اى المهلك (ضمنا) جمعنا (شالت نعامته) اى مات وهو من الكناية يقال شالت نعامة القوم اذا تفرقوا وارتحلوا اوذهب عزهم اوماتوا والنعامة باطن القدم وهى تنتصب عند الموت (نامته) حركته التى تنم بحياته واصلها صوت الاسد اوغيره (لا اسيغ) لا ابتلع (ولا اريغ) اطلب واريد (شوائب الوحدة) اى اخلاطها واكدارها (القومة) القيام (القعدة) القعود (اعتاض) استبدل (وارتاد) طلب (سدادا من عوز) اى ما يسد به الاحتياج ويستغنى به عن غيره والسداد بالكسر ما يسد به القارورة والخلل (قلب) اى فتش (ممن خرجه) اى ممن علمه ودربه

(شكل ١١) صفحة من كتاب مقامات الحريرى — بولاق سنة ١٨٥٠
نموذج للفن الطباعى فى عهد عباس الأول

في الاستحكامات الخفيفة ٢٠٣

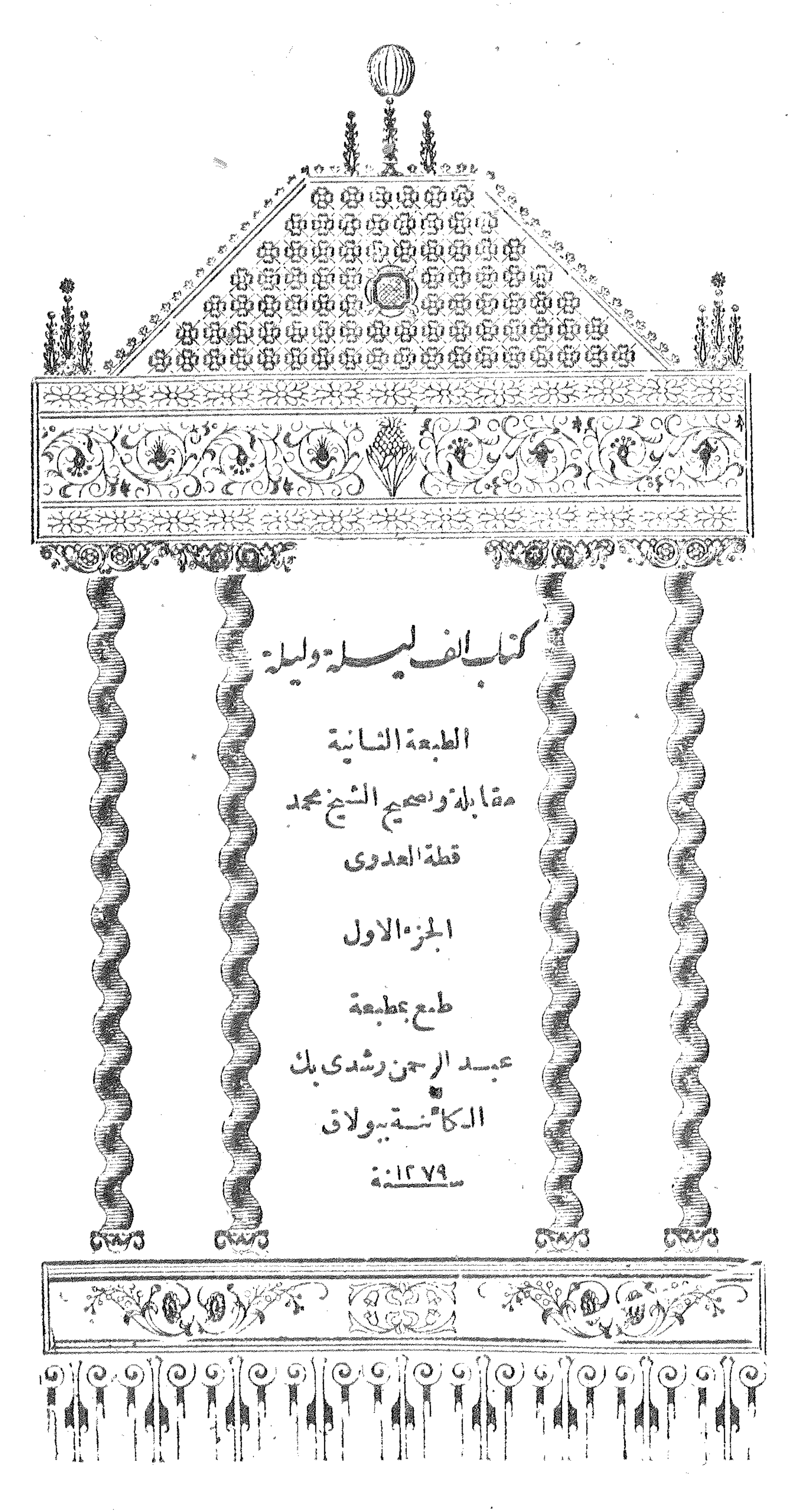
بالثلوبات من السفن الى البر مرارا في أيسر مدة بلا اخطار ولا ضرر وجميع ما يلزم من المهمات والعساكر الذين يتيسر لهم عند الخروج من البحر الكثرتهم الداوة على غاية من الانتظام الى التحصينات ولا شك أن هذه التحصينات وان نجحت في ابعاد الهاجمين عليها بما ترمى به عليهم من النيران الا أن الشروط المقررة في ذلك تكون قليلة المساعدة للمدافعين لكن اذا حصل لهؤلاء المدافعين هزيمة فانها تكون مأمونة العاقبة لان الهاجمين لعدم وجود السواري معهم يتعذر عليهم اقتفاء أثرهم في هذه الحالة

(رابعا رؤس القناطر)

(بيان الغرض المقصود من رؤس القناطر وانه يمكن
ترتيبها بحسب أهمية طرق التوصيل الحامية هي لها)

(بند ١٩) للنهيرات في حد ذاتها أهمية عظيمة بالنسبة للجيوش لانه يمكن اعتبارها خطوطا مستحكمة طبيعية يتيسر للعساكر اجراء حركاتهم من خلفها وهم امنون من هجوم العدو عليهم الا أن منفعتها من حيث هي واحدة بالنسبة للفريقين لانها اذا كانت عبارة عن مانع يمنع أحدهما عن اجراء عملية الهجوم كانت مانعا للآخر أيضا عن اجراء هذه العملية (كما ذهب اليه روينات) ولاجل الانتفاع بما في النهر من الفوائد والمنافع يلزم للجيش أن يجعل عليه طرق توصيل من أحد شاطئيه الى الآخر حتى يتيسر عبوره بقصد الهجوم على العدو اذا أمكنته الفرصة وكانت مساعدة له في ذلك أو في الرجوع على عقبه مع الأمن في الحالة التي لا يحصل له بها نجاح ولا نصرة وحينئذ لا يكفي في الوصول الى هذا الغرض أن تكون هذه القناطر موجودة على النهر أو أن تعمل عليه قناطر مخصوصة لان المنافع تكون بناء على ذلك واحدة بالنسبة الى الفريقين وانما يلزم التحقق من الاستحواذ على تلك القناطر والتغلب عليها ومن استعمالها ومنع العدو عن تخريبها وهدمها أو عن الانتفاع باستعمالها هذا هو الغرض المقصود من رؤس القناطر

(شكل ١٢) صفحة من كتاب المطالب المنيفة في الاستحكامات الخفيفة — بولاق سنة ١٨٦١
تمثل تدهور حروف الطبع قبل إهداء المطبعة لعبد الرحمن رشدي


كتاب الف ليلة وليلة

الطبعة الثانية

مقابلة وتصحيح الشيخ محمد
قطة العدوى

الجزء الاول

طبع بمطبعة
عبد الرحمن رشدى بك
الكائنة ببولاق
سنة ١٢٧٩

(شكل ١٣) نموذج للفن الطباعى فى عهد عبد الرحمن رشدى — بولاق سنة ١٨٦٢

خمس درجات

(الاولى) القاعدة العربية المعتاده ذات اللطف والاجاده وهى العديمة المثيل الجارى بها أغلب الطبع والتمثيل وقد أشير اليها بهذين البيتين السارّين لناظر العين

وقاعدة يباهى الحسن منها * بديع الزهر مصفوفا بروض
تقول وقد نوت يوما رحيلا * وبانة ابتغى فى يوم عرض

(الثانية) القاعدة المؤلفة من الحروف العربيه ذات الصور الدقيقة البهيه وهى الغالية السعر التى انشئ بها هذا الشعر

وقاعدة تقول لصنع حسنى | حويت اللطف فى صور دقيقه
ولو ان التلغراف ابن ابى | لرحت الى وبانة فى دقيقه

(الثالثة) القاعدة المؤلفه من الحروف الفارسية المجوفه وهى البديعة الشان وقد رسم بها هذان البيتان

دار الطباعة فاخرت بمجوف | من فارسى حروفها الاستانه
حتى ببهجته وزينة شكله | لم يهو الا عرضه بويانه

(الرابعة) قاعدة فارسية تليها ويعرف حسنها مجتليها وهى السالبة بطرفها الغضيض من نظرها فى هذا القريض

دار الطباعة حاسنت برسومها | وبجدها الوسطا المشرف فارسا
حتى اذا ما قيل بذى بهجة | لم ترض الا عرضها بانيما

(شكل ١٤) هذه الصورة والصورة التالية مأخوذتان من كتاب مطبعة بولاق فى معرض ڤينا الدولى سنة ١٨٧٣
وفيهما نماذج شعرية للقواعد الستّ التى كانت موجودة فى مطبعة بولاق السنية فى عهد إسماعيل

(الخامسة) القاعدة الدقيقة الفارسيه ذات الاشكال والصور البهية وهى التى يشار اليها بالبنان وقد كشف عن حسنها هذان البيتان

اذا افتخرت كل القواعد فالتى	بمصر بها هى حسنها وهى فى الطرس
لهذا ترى منها الرقيق مبادرا	وبانا وقدوا فى اليانا من الفرس

(السادسة) القاعدة المغربيه ذات الاشكال المرضيه وهى الشهيرة بالجودة فى الغرب وقد اشير لها بهذا الضرب

وقاعدة بها الالباب هامت
تزيد الحسن فى اوصاف وكتب
ترى منها اللطافة وهى تهوى
وبانه بعران شاعت بغرب

وقد أثبتنا فى هذه الرسالة البهية من قواعد رسوم اللغات الاجنبية قواعد أربع لغات صورها فى الحقيقة موتلفات ولذا اكتفينا فيها بعبارة واحده لكون صورها فى الحقيقة متحده هكذا

Voici les Caractères Européennes qui sont employées à l'Imprimerie Egyptienne pour le tirage.

وقد

(شكل ١٥) هذه الصورة والصورة السابقة مأخوذتان من كتاب مطبعة بولاق فى معرض فينا الدولى سنة ١٨٧٣ وفيهما نماذج شعرية للقواعد الست التى كانت موجودة بمطبعة بولاق السنية فى عهد اسماعيل

كمثله فيمنع بأقل لأجله أو لأبعد إن غاب مشتريه به وهل
غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد وإن باع
مقوما فمثله كمثليه كتغيرها كثيرا وإن اشترى أحد ثوبيه
لأبعد مطلقا أو أقل نقدا امتنع لا بمثله أو أكثر وامتنع بغير
صنف ثمنه إلا أن يكثر المعجل ولو باعه بعشرة ثم
اشتراه مع سلعة نقدا مطلقا أو لأبعد بأكثر أو بخمسة وسلعة
امتنع لا بعشرة وسلعة وبمثل أو أقل لأبعد ولو اشترى
بأقل لأجله ثم رضي بالتعجيل فقولان كتمكين بائع متلف
ما قيمته أقل من الزيادة عند الأجل وإن أسلم فرسا في
عشرة أثواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقا كما لو
استرده إلا أن تبقى الخمسة لأجلها لأن المعجل لما في الذمة
أو المؤخر مسلف وإن باع حمارا بعشرة لأجل ثم استرده
ودينارا نقدا أو مؤجلا منع مطلقا إلا في جنس الثمن للأجل
وإن زيد غير عين وبيع بنقد لم يقبض جاز إن عجل
المزيد وصح أول من بيوع الآجال فقط إلا أن يفوت
الثاني فيفسخان وهل مطلقا أو إن كانت القيمة أقل خلاف
(فصل) جاز لمطلوب منه سلعة أن يشتريها ليبيعها
بمال ولو بمؤجل بعضه وكره خذ بمائة ما بثمانين أو اشترها
ويومئ لتربيحه ولم يفسخ بخلاف اشترها بعشرة نقدا

درس

درس

(شكل ١٦) صفحة من "مختصر العلامة خليل بن اسحق" في مذهب مالك — بولاق مايو سنة ١٨٧٦
تمثل (بالحجم الطبيعي) القاعدة المغربية الفريدة التي استحدثت في عهد الدائرة السنية

اقمت عشرا فى عندك اى من فضلك (رسيم) مجرور بالاضافة الى عند (الابق) مجرور بالاضافة اليه (الذال) مجرور
على أنه صفة للابق (المعنى) رضا الذليل بلين العيش ودعه مع وجود الذل مسكنة عند صاحب

مراده بالاربع الحرم قول الفرزدق فى زين العابدين

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته * والركن يعرفه والبيت والحرم

ولم يعهد ذلك فى حسن الاتباع والتطرف نمر بقه المتقدم (وبيت) ابن حجة قوله فى الصحابة رضى الله عنهم

ذكراه يطربهم والسيف ينهل من * أجسامهم لم يشن حسن اتباعهم

وضمير ذكراه للنبى صلى الله عليه وسلم وقد اتبع فيه ابن الفارض القائل

فلى ذكرها يحلو على كل صيغة * ولو مزجته عذلى بخصام

ولم تعرج على هذا النوع عائشة الباعونية فى بديعيتها

(وسل حنينا وسل بدرا وسل أحدا * تنبيك عن كل مقتول ومنهزم)

فى البيت الموارد وهى ان يتوارد الشاعران على بيت واحد أو بعض بيت بلفظه ومعناه فقد يقع الخاطر على الخاطر كوقوع الحافر على الحافر فان كان أحدهما أقدم من الآخر أو أعلى رتبة فى النظم حكم له بالسبق والا فلكل منهما ما نظمه وهو فى بيت القصيدة هذا المصراع * وسل حنينا وسل بدرا وسل أحدا * وهو من البردة للابوصيرى وبعده فصول حتف لهم أدهى من الوخم * واتفق لى فى ذلك قصة عجيبة وهى أنى قبل ان أبلغ نوع الموارد فى نظم هذه القصيدة الميمية سودت هذا المصراع لانظمه فى أحد الانواع وهممت ان أضم اليه مصراعا آخر فحضر عندى بعض الاصدقاء وقرأه فقال لى هذا مصراع البردة فانكرت ذلك لطول عهدى بها ثم راجعتها فوجدته كما قال صاحبى فحمدت الله تعالى عند ذلك وأبقيته الى نوع الموارد ثم كتبه كما ترى فى هذا النوع ومثل ذلك ما وقع لامرئ القيس مع طرفة بن العبد فى البيت الذى فى معلقتيهما وهو قول امرئ القيس

وقوفا بها صحبى على مطيهم * يقولون لا تهلك أسى وتجمل

(وقال طرفة بن العبد فى معلقته الدالية)

وقوفا بها صحبى على مطيهم * يقولون لا تهلك أسى وتجلد

فلما تنافسا فى ذلك أحضر طرفة خطوط أهل بلده فى أى يوم نظم البيت فكان اليوم الذى نظما فيه واحدا فحكم لكل منهما به لعدم المرجح وحكى ان ابن ميادة أنشد

كريم ومتلاف اذا ما أتيته * تهلل واهتز اهتزاز المهند

فقيل له هذا شعر الشماخ فقال الآن علمت انى شاعر حيث وافقته والله ما علمت قوله الى هذه الساعة ولقد وقع لاحمد بن أبى طاهر فى مدح عبيد الله بن عبد الله حيث قال

هذا أبو أحمد جادت انامله * لم يحمد الاجودان البحر والمطر

فقد وارد قول ابن الرومى

أبو سليمان ان جادت انامله * لم يحمد الاجودان البحر والمطر

النفس الابية وانما العز وجود عند سمو النوق المدللة فى الاسفار وهذا حث على الحركة والتنقل عن مواطن الذل (ومن الكلام النوابغ)

كم لايدى الركاب من ايادى فى الرقاب الايدى جمع اليد =

(الموارده)

ياسيدى يارسول الله ياسندى

لقد تواردت البلوى على سقمى

= التى هى الجارحة والايادى جمع اليد التى هى النعمة هذا هو الصحيح وقد اخرجهما عوام العلماء الجاهلين باللغة عن اصل وضعهما فاستعملوا الايادى فى جمع اليد الجارحة فتجد اكثرهم يكتب الى صاحبه المملوك يقبل الايادى الكريمة وهو لحن وانما الصواب الايدى الكريمة (وذكرت هنا قول بعضهم)

ماذا يقيد المعنى

من الجوى المتتابع

بعصرذات الايادى

ونيلها ذى الاصابع

(ولابن نباتة)

وذت اصابع نيلنا

وطغت وطافت بالبلاد

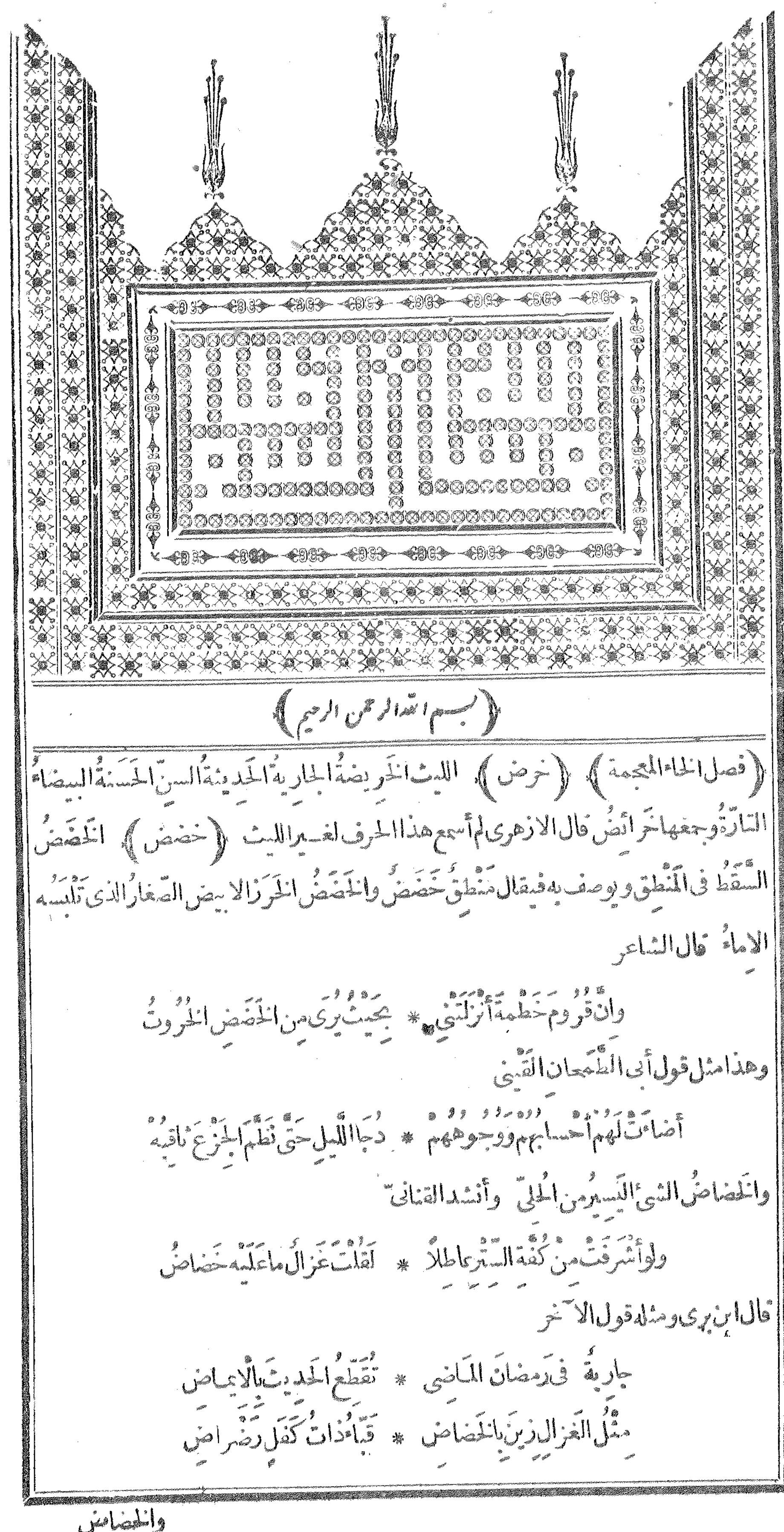
وأتت بكل مسرة

ماذى اصابع ذى ايادى

(قلت) هذان المقطوعان يغتفر فيهما اللحن الخفى لرشاقة نظمهما (وعلى ذكر النيل فما أحسن قول

٢٩ ت القائل) النيل قال وقوله * اذ قال لى مسامعى فى غيظ من طلب الغلا * هم البلاد منافعى
وعيونهم بعد الوفا * فلاحتم باصابعى (وللخليل الهمذانى) مولاى ان البحر المازرنه * حيال وهو أخو الوفا بالاصبع

(شكل ١٧) صفحة من نفحات الأزهار على نسمات الأسحار فى مدح النبى المختار — بولاق سنة ١٨٨٢
تمثل تدهور حروف الطبع فى أول عهد تبعيتها للحكومة



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فصل الخاء المعجمة) (خرض) الليث الخريضة الجارية الحديثة السن الحسنة البيضاء التارة وجمعها خرائض قال الازهرى لم أسمع هذا الحرف لغير الليث (خضض) الخضض السقط فى المنطق ويوصف به فيقال منطق خضض والخضض الخرز الابيض الصغار الذى تلبسه الاماء قال الشاعر

وان قروم خطمة أنزلتنى * بحيث يرى من الخضض الخروت

وهذا مثل قول أبى الطمحان القينى

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم * دجا الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

والخضاض الشئ اليسير من الحلى وأنشد القنانى

ولو أشرفت من كفة الستر عاطلا * لقلت غزال ما عليه خضاض

قال ابن برى ومثله قول الآخر

جارية فى رمضان الماضى * تقطع الحديث بالايماض

مثل الغزال الزين بالخضاض * قباء ذات كفل رضراض

والخضاض

(شكل ١٨) صفحة من قاموس لسان العرب ، الجزء التاسع — بولاق سنة ١٨٨٤
تمثل آخر ما وصلت إليه الطباعة القديمة من تحسين

١ ....
٢ ....
٣ ....
٤ ....
٥ ....
٦ ....
٧ ....
٨ ....
٩ ....
١٠ ....
١١ ....
١٢ ....

الشهر الثانى مبدأ الليل رقبة الطائر فى الوسط

(١) الساعه ١ حلقه فى وسط عينه اليسرى
(٢) « ٢ ساقه فى الوسط
(٣) « ٣ رجله فى الوسط
(٤) « ٤ النجم عريت
(٥) « ٥ رأس رخيت فى العين اليسرى
(٦) « ٦ مؤخره فى الوسط
(٧) « ٧ نجم الالوف فى الوسط
(٨) « ٨ نجم سحر فى العين اليمنى
(٩) « ٩ مبدأ ذراع الجوزاء
(١٠) « ١٠ الجوزاء فى العين اليمنى
(١١) « ١١ الشعرى فى العين اليسرى
(١٢) الساعه ١٢ مبدأ ذراع الفرقدين فى الوسط

أما الكواكب والنجوم التى كانوا يرصدونها ويبينونها فى الجداول فهى المذكورة بعد
عـــدد

١ خبس ن سبت .... الشعرى اليمانية
٢ خبسوى .... الفرقدان
٣ خبسوت مو .... الدلو
٤ ماو .... الاسد

(شكل ١٩) صفحة من كتاب ترويح النفس فى مدينة الشمس — بولاق سنة ١٨٩٦
نموذج للحروف الهيروغليفية التى استحدثت بالمطبعة

حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد فى قوله أيحسب الانسان أن يترك سدى قال السدى الذى لا يفترض عليه عمل ولا يعمل ۞ القول فى تأويل قوله تعالى (ألم يك نطفة من منى يمنى ثم كان علقة فخلق فسوى فجعل منه الزوجين الذكر والانثى أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) يقول تعالى ذكره ألم يك هذا المنكر قدرة الله على احيائه من بعد مماته وايجاده من بعد فنائه نطفة يعنى ماء قليلا فى صلب الرجل من منى واختلفت القراء فى قراءة قوله يمنى فقرأه عامة قراء المدينة والكوفة تمنى بالتاء بمعنى تمنى النطفة وقرأ ذلك بعض قراء مكة والبصرة يمنى بالياء بمعنى يمنى المنى * والصواب من القول أنهما قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب وقوله ثم كان علقة يقول تعالى ذكره ثم كان دما من بعد ما كان نطفة ثم علقة ثم سوّاه بشرا سويا ناطقا سميعا بصيرا فجعل منه الزوجين الذكر والانثى يقول تعالى ذكره فجعل من هذا الانسان بعد ما سوّاه خلقا سويا أولادا له ذكورا واناثا أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى يقول تعالى ذكره أليس الذى فعل ذلك فخلق هذا الانسان من نطفة ثم علقة حتى صيره انسانا سويا له أولاد ذكور واناث بقادر على أن يحيى الموتى من مماتهم فيوجدهم كما كانوا من قبل مماتهم يقول معلوم أن الذى قدر على خلق الانسان من نطفة من منى يمنى حتى صيره بشرا سويا لا يعجزه احياء ميت من بعد مماته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ذلك قال بلى حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ذكر لنا أن نبى الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قرأها قال سبحانك وبلى

آخر تفسير سورة القيامة

(تفسير سورة هل أتى على الانسان)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

۞ القول فى تأويل قوله تعالى (هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا) يعنى جل ثناؤه بقوله هل أتى على الانسان قد أتى على الانسان وهل فى هذا الموضع خبر لا جحد وذلك كقول القائل لآخر يقرره هل أكرمتك وقد أكرمه أو هل زرتك وقد زاره وقد تكون جحدا فى غير هذا الموضع وذلك كقول القائل لآخر هل يفعل مثل هذا أحد بمعنى أنه لا يفعل ذلك أحد والانسان الذى قال جل ثناؤه فى هذا الموضع هل أتى على الانسان حين من الدهر هو آدم صلى الله عليه وسلم كذلك حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله هل أتى على الانسان آدم أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا انما خلق الانسان ههنا حديثا ما يعلم من خليقة الله كانت بعد الانسان حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة قوله هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا قال كان آدم صلى الله عليه وسلم آخر ما خلق من الخلق حدثنا ابن حميد قال ثنا مهران عن سفيان هل أتى على الانسان حين من الدهر قال آدم وقوله حين من الدهر اختلف أهل التأويل فى قدر هذا الحين الذى ذكره الله فى هذا

من أول حم السجدة الى قوله فان أعرضوا فقل أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود فانصرفا عنه وقال أحدهما ظننت أن الكعبة ستقع وقال الحسن الآثم هو المنافق والكفور مشركو العرب أمره بالصبر على التكاليف مطلقا ثم قسمها الى نهى وأمر على هذا الترتيب لأن التخلية مقدمة على التحلية أما النهى فقدمر وأما الأمر فأوله ذكر الله ولا سيما فى الصلاة أول النهار وآخره وهو المراد بقوله (بكرة وأصيلا) ويشمل صلوات الفجر والظهر والعصر وأول الليل وهو المراد بقوله (ومن الليل فاسجد له) أى وفى بعض الليل فصل له يعنى صلاة المغرب والعشاء وأوسطه وهو المعنى بقوله (وسبحه) أى وتهجد له طويلا من الليل ثلثيه أو نصفه أو ثلثه كما مر فى المزمل ثم شرع فى توبيخ المتمردين عن طاعته مستحقرا اياهم قائلا (ان هؤلاء يحبون) الدار (العاجلة) ونعيمها الزائل (ويذرون وراءهم يوما ثقيلا) أى شديدا كقوله ثقلت فى السموات والارض ثم بين كمال قدرته قائلا (نحن خلقناهم وشددنا أسرهم) أى ربطهم وتوثيقهم ومنه أسر الرجل اذا أوثق بالقد وبه سمى القد أسرا والمعنى ركبناهم تركيبا محكما وثقنا مفاصلهم بالاعصاب والربط والاوتار حسب ما يحتاجون اليه فى التصرف لوجوه الحوائج (واذا شئنا) أهلكناهم بالنفخة و(بدلنا أمثالهم) فى شدة الأسر عند النفخة الثانية وقال جار الله قيل معناه بدلنا غيرهم ممن يطيع وحقه أن

(شكل ٢٠) صفحة من جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى
نموذج للقاعدة الجديدة التى عملت فى سنة ١٩٠٢ (أصغر بمقدار الثمن من الحجم الطبيعى)

في الكلام على التيموس

وضعه في الجهة العليا من الحجاب المنصف المقدم حجمه في الجنين ممتد
من الجسم الدرقي الى قرب الحجاب الحاجز وفي الكهول يصغر ويتهزل شكله
مستدير مستطيل غددي رخو مفرطح من الامام الى الخلف وطرفاه يتفرع
كل منهما الى فرعين مجاورته من الخلف للقصبة الرئوية وللاوردة الدرقية
السفلى وللوريد تحت الترقوة اليسارى وللاجوف العلوى ولقوس الاورطى
ولغلاف القلب ومن الامام للقص وللجهة السفلى من العضلة القصية اللامية
والقصية الدرقية تأليفه اما النسيج الخاص به فرخو يميل للصفرة او البياض
وتحيط به محفظة خلوية مرسلة زوايد منها في باطنه تقسمه الى فصوص غير
مستوية الحجم يشاهد في كل منها حويصلات صغيرة ممتلئة بسيال لبني ويظهر
انها مستطرقة لبعضها

المقالة الثالثة في الجهاز الدوري

هذا الجهاز يشتمل على القلب وغلافه والشرايين والاوردة فلذا جعلنا في هذه
المقالة ثلاثة ابواب

الباب الاول في القلب وغلافه وفيه مبحثان

المبحث الاول في غلاف القلب

وضعه في الجهة السفلى من الحجاب المنصف المقدم فوق الوتر العريض الذى
هو مركز الحجاب الحاجز اى وسطه لالتصاقه به شكله مخروطى غير
منتظم وهو ككيس محيط بالقلب وبمبدأ الاوعية الغليظة مجاورته من الامام
للبلورا والتيموس والقص وغضاريف الاضلاع الاخيرة الصادقة اليسرى
ومن الخلف للشعب والمرئ والاورطى النازل ومن الجانبين للصفاقين
المستبطنين للصدر وللاعصاب الحجابية الحاجز وللسطح الباطن للرئتين
ومن الاسفل لمركز الحجاب الحاجز تأليفه من غشائين احدهما
ظاهر ليفي وثانيهما باطن مصلى فالغشاء الليفي يلتصق التصاقا محكما من
الاسفل بالوتر العريض للحجاب الحاجز ويحيط بالقلب الى قاعدته ويمتد

على

(شكل ٢١) صفحة من كتاب القول الصريح في علم التشريح
طبع بمطبعة مدرسة الطب بأبي زعبل سنة ١٨٣٢

(تنبيه)

قد فرض في المتساوية $\sqrt{\text{ح}} + \sqrt{\text{د}} = \sqrt{\text{ح}_{١} + \sqrt{\text{د}_{١}}}$ ان الجذور
الاربعة موجبة وحيث تقدم ان $\text{ح} + \text{د} + ٢\sqrt{\text{حد}} = \text{ح}_{١} + \sqrt{\text{د}_{١}}$
ينتج منه ان $٢\sqrt{\text{حد}} = \sqrt{\text{د}_{١}}$ فاذن يلزم ان تكون علامتا الجذرين
$٢\sqrt{\text{حد}}$ و $\sqrt{\text{د}_{١}}$ متحدتين فتكون علامة $\sqrt{٤\text{حد}}$ موجبة اذا كانت
علامتا $\sqrt{\text{ح}}$ و $\sqrt{\text{د}}$ متحدتين وتكون علامته سالبة اذا كانت علامتا
$\sqrt{\text{ح}}$ و $\sqrt{\text{د}}$ متخالفتين اعني اذا كانت علامة $\sqrt{\text{د}_{١}}$ موجبة تكون
علامتا $\sqrt{\text{ح}}$ و $\sqrt{\text{د}}$ متحدتين واذا كانت علامة $\sqrt{\text{د}_{١}}$ سالبة
تكون علامتا $\sqrt{\text{ح}}$ و $\sqrt{\text{د}}$ متخالفتين

ولنطبق ما ذكرناه على مثالين فنقول

المثال الاول اذا اريد تحويل المقدار $\sqrt{٧ + \sqrt{٤٠}}$ الى جذرين
منفردين يكون بمقتضى ما تقدم $\text{ح}_{١}^{٢} = ٤٩$ و $\text{د}_{١} = ٤٠$ ومنه
يحدث $\text{ح}_{١}^{٢} - \text{د}_{١} = ٩$ وحيث أن $\text{ح}_{١}^{٢} - \text{د}_{١} = ٩$ مربع كامل
يمكن تحويل مقدار $\sqrt{٧ + \sqrt{٤٠}}$ الى مقدار بهذه الصورة
$\sqrt{\text{ح}} + \sqrt{\text{د}}$ وحيث تقدم أن $\text{ح}_{١}^{٢} - \text{د}_{١} = \text{ه}^{٢}$ يكون $\text{ه}^{٢} = ٩$.
أو $\text{ه} = ٣$ ويكون ايضا $\text{ح} = \frac{٧+٣}{٢} = ٥$ و $\text{د} = \frac{٧-٣}{٢} = ٢$
فاذن يكون $\sqrt{٧ + \sqrt{٤٠}} = \sqrt{٥} + \sqrt{٢}$ وتكون
علامتا $\sqrt{٥}$ و $\sqrt{٢}$ متحدتين لان $\sqrt{٤٠}$ له علامة $+$

المثال الثاني اذا فرض أن المراد تحويل المقدار $\sqrt{٣ - ٢\sqrt{٢}}$ الى
ما ذكر يكون بمقتضى ما تقدم $\text{ح}_{١}^{٢} = ٩$ و $\text{د}_{١} = ٨$ و $\text{ح}_{١}^{٢} - \text{د}_{١} = ١$

اعني

(شكل ٢٢) صفحة من كتاب المنحة الزهرية في الأعمال الجبرية
طبع بمطبعة مدرسة المهندسخانة ببولاق سنة ١٨٥٣

بودخی بیورلدی صورتیدر

قدوة الاماجد والاعیان بولی سنجاغی متسلمی عزتلو بك زید مجده انها
اولنور که بولی ویوده لغی اموالندن اشبو فلان سنه سی ختامنه دك تحصیل
اولنه جق اموال میریه دن براقجه بقیه قالمق لازم کلورایسه ایراد ایده جکك
جواب ناصوابه اصلا امالهٔ سامعهٔ اصغا اولنموب مظهر اشد عتاب ایله
معاتب اوله جغك معلومك اولدقده کرکدر که بو بابده صیانت ورعایت
خاطری برطرف ایدوب مقدما بو دفعه صحیفه پیرای صدور اولان اوامر
علیه موجبلرنجه ویوده لق مزبور توابعندن اولان مقاطعات ومقطوعات
وقرا ومزارعك اصحابی اوزرلرنده اداسی لازم کلان اموال میریه لرین * زنهار
وزنهار تأخیر وتراخی یه رخصت وجواز کوسترمکسزین برپاره سی کرفتهٔ عقدهٔ
تأخیر اولمامق شرطیله سنهٔ مزبوره شوالنه کلنجه تماما وکاملا اصحاب
مقاطعاتدن وموجود اولمیانلرك صوباشی وملتزملرندن تحصیل وادا
وتسلیده عناد ومخالفت ایدنلرك اخذ وحبس وزجر ایله اموال
واشیالرندن تحصیل اولنه جغنی افاده وبیان ایالك بابنده
اشبو بیورلدی اصدار وفلان ایله تسیار
اولنمشدر * ان شاء الله تعالی وصولنده
کرکدر که بر موجب بیورلدی عمل
وحرکته قیام ومبادرت
وخلافندن حذر
ومجانبت
ایلیه سز
دیو

تم طبع هذه الکتاب بعون الله تعالی بمطبعة ولی النعم دام مادام العالم محمد علی
زاد اقبال سطوته بعنایة الله الولی فی السرای الاسکندریه بتصحیح عزیز
افندی فی یوم ستة عشر من شهر ربیع الاول سنة تسع واربعین ومأتین والف

(شكل ٢٣) صفحة من كتاب إنشاء ترکی
طبع بمطبعة سرای رأس التین سنة ١٨٣٣

14 septembre 1833. 1re année. **N° 4.**

LE MONITEUR ÉGYPTIEN.

LE MONITEUR ÉGYPTIEN paraît le samedi de chaque semaine. — On s'abonne à ALEXANDRIE, au bureau du journal; à PARIS, chez Deville-Cavellin, libraire, rue de l'École-de-Médecine; à MARSEILLE, chez Camoin, libraire, Place Royale.

PRIX DE L'ABONNEMENT: POUR L'ÉGYPTE, LA TURQUIE ET LES PORTS DE LA MÉDITERRANÉE, [illegible] talaris pour l'année, [illegible] talaris pour six mois. — POUR L'INTÉRIEUR DE LA FRANCE, LES ÉTATS D'AUTRICHE ET LES AUTRES ÉTATS EUROPÉENS, [illegible] francs pour l'année, 22 francs pour six mois. — *Le prix des insertions est d'une piastre par ligne.*

Les lettres et les paquets doivent être adressés, franc de port, à M. Camille Turles, directeur du journal.

INTÉRIEUR.

Nous nous proposions [illegible] compte à nos lecteurs [illegible] pour Candie, le voyage [illegible] vient d'y faire le vice-roi. Le rédacteur du journal de la Canée, témoin oculaire de tout ce qui s'est passé, nous rend cette tâche facile en mettant sous nos yeux les actes qui ont signalé la présence de Son Altesse. Aussi, nous n'avons rien de mieux à faire que de présenter ces pièces officielles. Elles s'y prêteront, avantageusement à un récit toujours plus ou moins infidèle lorsqu'il n'est fabriqué d'après des rapports étrangers. Nous avons encore une autre raison de préférer la traduction de ces pièces à ce que nous aurions pu dire nous-mêmes. Comme elles portent, d'une manière frappante, l'empreinte du style oriental, et que ce caractère typique a été parfaitement conservé par le traducteur, nous avons cru que nos lecteurs seraient bien aises d'avoir ce modèle sous les yeux. Nous ajouterons enfin que les firmans que l'on va lire sont la meilleure manière de juger le prince qui y rend compte de ses intentions et y manifeste sa volonté.

EXTRAITS DE LA GAZETTE DE CANDIE.

S. A. le vice-roi est parti d'Alexandrie le 11 Rebi-ul-evel (27 juillet 1833) avec une escadre composée de 12 voiles, savoir, 4 vaisseaux, 4 frégates, 3 corvettes et une goélette. Le 26 du même mois (12 août 1833), l'escadre a mouillé dans le port de Souda. Le lendemain, S. A. fit son entrée dans la Canée au milieu d'une nombreuse population qui était accourue au-devant d'elle. Les habitans de cette ville célébrèrent l'heureuse arrivée de leur prince par des réjouissances publiques. Les édifices et les boutiques furent illuminés pendant la nuit et ornés de tentures pendant le jour.

L'instant même du débarquement de S. A. a été signalé par un bienfait qui lui a attiré les bénédictions de tous ses sujets. Au moment où elle a mis pied à terre, elle a ordonné que tous les détenus fussent mis en liberté et que tous les individus condamnés par elle aux travaux forcés reçussent leur grâce.

FIRMAN DE S. A. LE VICE-ROI ADRESSÉ AUX MEMBRES DU CONSEIL DE LA CANÉE.

Il est un axiome de philosophie qui est de tous les temps et de tous les pays, et qui, se trouve consigné dans la plupart des histoires et développé dans les annales de philosophie ancienne, est à la connaissance de tout homme lettré; c'est que le besoin de vivre en société est inné dans l'espèce humaine. Or, comme les relations sociales qui s'établissent entre les hommes les rendent, l'un par rapport à l'autre, comme les membres d'un même corps, ils doivent, en cette qualité, se prêter une assistance mutuelle pour se procurer tout ce qui est nécessaire à leur subsistance et à leur agrément, et s'assurer, par ce moyen, un bien-être solide pour le reste de leur existence. Mais comme l'esprit humain est un mélange de qualités purement animales et de facultés intellectuelles, nous disons, sans parler ici des prescriptions surnaturelles qui obligent l'homme à épurer les facultés, dont il est doué, que tout homme civilisé doit se sentir naturellement enclin à acquérir de bonnes qualités afin de les mettre ensuite à profit, bien moins pour son intérêt personnel que pour celui de tous ses semblables, et, par-dessus tout, pour celui de ses concitoyens que lui rend plus cher son amour pour la patrie. Or, comme la plus belle des qualités dont l'homme puisse s'honorer consiste à coopérer de tous ses moyens à la prospérité de son pays, l'acquisition de cette qualité est, pour ainsi dire obligatoire à tout homme civilisé.

Ce préambule n'est à autre fin que d'en appliquer les maximes à votre condition présente.

Quoique l'île de Candie réunisse tous les germes de prospérité et toutes les conditions nécessaires pour devenir un jour riche et florissante, les troubles et les dissensions qui l'ont agitée pendant long-temps sont cause qu'une partie de son territoire a été laissé inculte et que l'olivier, cet arbre précieux qui peut être considéré comme sa plus riche production, est généralement délaissé et dépérit de jour en jour. La cause en est que la plupart des terrains consacrés à son exploitation sont la propriété de gens qui manquent des moyens matériels indispensables pour les cultiver. Or, il est évident que si le même ordre de choses continue à régner, cette production ne tardera pas à s'anéantir. Pour remédier, donc, à un mal qui devient chaque jour plus grave et aviser au moyen d'améliorer la culture de l'olivier, les habitans de cette île n'ont d'autre parti à prendre que celui dont nous avons parlé plus haut et qui consiste à se prêter mutuellement aide et assistance.

Le gouvernement de son côté, selon les règles de l'équité et de la justice, se chargera de faire fabriquer tous les objets nécessaires à la culture pour ceux des habitans qui n'auraient pas de moyens suffisans pour se les procurer; il châtiera les malveillans dont la conduite tendrait à nuire aux intérêts de leur pays; il entreprendra de poser les bases du grand édifice de la civilisation en mettant tout en œuvre pour tirer, tant les musulmans que les chrétiens, des ténèbres de l'ignorance et ouvrir leurs yeux à la lumière bienfaisante de la science.

La première condition pour la prospérité de Candie consiste à entretenir et nettoyer le port de manière à faciliter l'entrée et la sortie des navires. Nous avons, en conséquence, donné nos ordres à notre fils Moustapha-Pacha, gouverneur de l'île, pour qu'il soit procédé, sans délai, aux réparations que nécessite l'état de délabrement d'une partie des quais de la Canée et pour que le port lui-même soit parfaitement nettoyé. Nous abolissons l'impôt établi, de temps immémorial, sur les bestiaux, impôt que le conseil avait jugé à propos de laisser subsister, en compensation des dépenses énormes que nous avons faites pour l'île depuis qu'elle a été réunie à nos possessions. On va s'occuper de chercher dans l'enceinte extérieure un lieu convenable pour y établir deux écoles avec leurs jardins et dépendances respectives, l'une pour les enfans musulmans et l'autre pour les enfans chrétiens. Ces écoles seront confiées aux soins de professeurs capables et pourvues du nombre nécessaire d'employés et de domestiques. Les diverses entreprises seront exécutées aux frais du gouvernement. Les barques nécessaires pour le nettoyage et l'entretien du port devant être expédiées d'Alexandrie, nous avons donné nos ordres pour qu'on procède immédiatement à leur construction. Nous invitons le conseil à fixer au plus vite l'emplacement qui peut convenir aux écoles que nous voulons établir et nous espérons que les habitans de l'île, convaincus que leur prospérité et leur

(شكل ٢٤) جريدة مصر الرسمية الفرنسية فى عهد محمد على
مطبعة رأس التين بالاسكندرية سنة ١٨٣٣

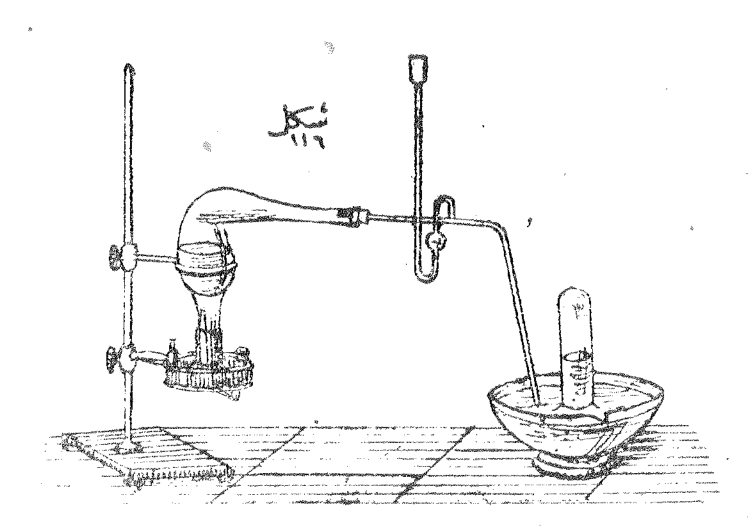
عند جعلها على البلانشيطة فيوضع به ويرسم بالقلم الرصاص الخط اب الذي هو استقامة
الأبرة المغناطيسية ومعه يرسم زاوية مساوية لانحراف المحل الموجودة فيه بموجب
ما ذكر سابقًا هذا الخط يصير خط نصف النهار

طريقةٌ أخرى

لتعيين خط نصف النهار على الأرض يلزم انتخاب قطعة أرض ويصير تصليحها بجعلها
مستوية بحيث إذا صب عليها ماء يسري لجميع جهاتها ويرسم عليها دايرة بنصف قطرها
ويوضع في مركزها شاخص عمودي بقدر ربع قطرها ويحقق بالشاغول أو
بقسمة الدايرة الى ثلاثة اقسام متساوية
ويوصل من هذه النقط الى رأس الشاخص
ببعد واحد فمنه يتحقق ان كان عموديًا ام لا
وبعد ذلك عند طلوع الشمس وقت الصباح
يرصد ها لحين دخول الظل الى الدايرة يعلم
على نقطة تقابل الظل النهائية بها وبعد الزوال يرصدها أيضًا لحين وصول الظل من
جهة الشرق يعلم على نقطة تقابله بها وبنصف القوس الواقع بين النقطتين
من جهة الشمال ومن هذه النقطة يوصل الى المركز ويمد على استقامته حتى يتلاقى
مع المحيط فهذا هو خط نصف النهار والخط المقام عموديًا عليه من المركز
يكون هو خط المشرق والمغرب وهذا العمل يكون مضبوطًا حينما يكون النهار طويلًا

في الميزانية

(شكل ٢٥) صفحة من كتاب جامع المبادى والغايات في فن أخذ المساحات
طبع مطبعة الحجر بالقلعة السعيدية سنة ١٨٥٨



فيتحلل هذا الجسم الى زئبق يلتصق بعنق المعوجة والى سيانوجين يجنى على الحوض الزئبقى ويبقى فى المعوجة مادة صلبة سمراء تركيبها كتركيب السيانوجين تسمى باراسيانوجين

*(المبحث الثالث فى حمض السيانيدريك علامته يد كَ از = يدسن مكافئه
بالوزن = ٢٧ وبالحجم = ٤)*

خواصه حمض السيانيدريك استكشفه شيل وكان يسمى حمض البروسيك لانه يوجد فى زرقة بروسيا وهو سائل عديم اللون رائحته كرائحة اللوز المر كثافته ٦٩ ر٠ يغلى على درجة ٢٦٫٥ + ويتجمد على درجة ١٥ − وهو أشد السموم ويكون تأثيره وقتيا

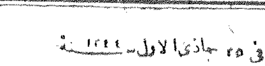
وحمض السيانيدريك لايمكن أن يحفظ أبدا ويحترق ملامسا للهواء بلهب فورفورى

ويعطى حمض كربونيك وماء وأزوت يد كَ از + أ = يدا + ٢ ك أ + از

وهو يشابه حمض الكلورايدريك فى خواصه الكيماوية

تحضيره يحضر حمض السيانيدريك بتسخين سيانور الزئبق وحمض الكلورايدريك فى دورق من زجاج صغير شكل ١١٧

(شكل ٢٦) صفحة من كتاب اللآلىء السنية فى الفوائد الكيماوية
مطبعة المدارس بسراى درب الجماميز سنة ١٨٧٤



نمره ١

في ٢٥ جماذي الاول سنة ١٢٤٤ — يوم الثلاث

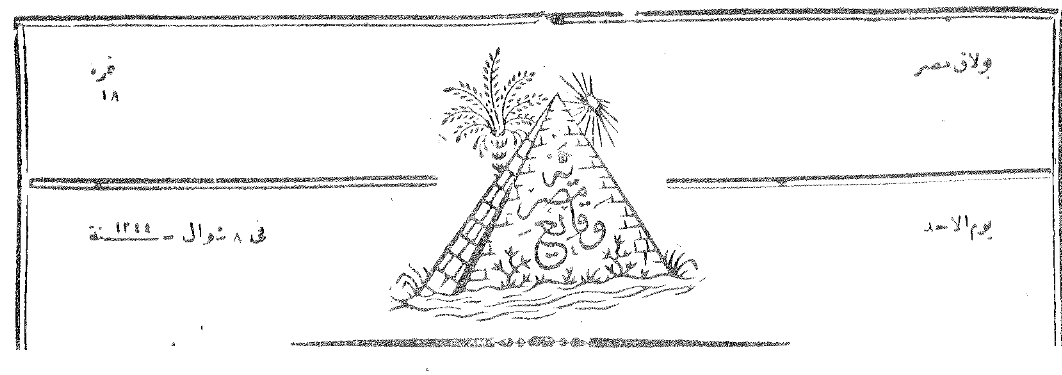
وقايع مصريه

بنوامر تحميد خدا اشنا روزواهر تصلية سلطان انبيا ايثار قلندقدنصكره
معلوم اوله كه نسخهٔ مطبوعهٔ عالمده تفتردهٔ صفوف سطور اولان نوع بنی
آدمك بالطبع عمدت واجتماع وائتلاف واختلاطلرندن نشئت ايدن حركات
وسكنات وبكديكره احتياج اقتضاسيله واقع اولان معاشرات
ومعاملاتلرينك معانی وقايع ومبانی موافعی ضبط وتحرير ايله مبانه لرنده
نوزونشر اولنه رق مزاج وقته واقف وكيفيت حاله عارف اولدقلری ازهر
جهت تنبه وعبرته بادی وبهر صورت ايقان وتبصره مؤدی رسالت ايدوكی
نوراورمرآت قلوب اولی الالبابدر سيما خطهٔ مصر فريد العصرك مصالح
زراعت وحراثت وانواع صنايع وحرفت موادندن سرزدهٔ ظهور اولان
فتق ورتق اموری بالمعاينه موجب رفاه ورخا اوله جق اسباب ممكنه نك
استحصالنه سعی وكوشش وصورت ضرر وكزند اولان كيفياتدن اجتناب
واحترازه جهد وورزش سرمايهٔ نظام وانتظام عمارت قرا وبلاد ومدار رفاهٔ
آسايش وراحت اهالی وعباد اولديغندن فكرونيكو برى انتظام عمارت
قرا وبلاده مصروف ورأی وروبق رفاهيت وراحت فقرای عباده وقف اوله
كلان آصف مرحمت معتاد افندمزك جرنال ديوانك وضع وتاسيسندن
مراد معدلت اعتياد داورانه لری اقاليم مصريه مأمورلری معرفتريله حسب
المصلحه منافع ومضارهء اثرقلمه النان خصوصات واقعه جرنال ديوانه
كلك واول ديوانده تنقيه وتنقيح قلنمق وفائده حاصل اوله جق صورته
قونلق واقتضا ايدنلره نشر اولنوب هر مصلحده كوريلن منفعت ومضرت
مأمورلرك معلوملری اوله رق موجب نفع اولانی انتخاب ومستلزم ضرر
اولاندن اجتناب اولنمق صورتلری اولوب بو ارادهٔ خيريهٔ خديوی بو آنه
قدر جرنال ديوانده اولدقجه اجرا اولنمقده ايسه ده لايقيله نشر واعلان
اولنمديوب مجلس داوريده مذاكره اولنان وديوان خديويده رؤيت قلنان
خصوصات وحجاز وسودان ولايتلرندن وسائر اطراف واكنافدن كلان
اخبارلردخی قلمه النوب ذكر اولنان وقايع مطبوعه يه علاوه قلنمسی
مقصود اولان فوائد حسنه نك حسن حصولنه بادی ومأمورين عظام
وسائر حكام ذوی الاحترامك موافق مصلحت اولان صنوف اموره
اشتغاله مؤدی اوله جغی واضح اولديغی ضمير الهام سمير حضرت داوريه
لائح اولوب طبع وتمثيلی ايله تشهيرينه امر واراده لری سانح اولديغندن
مستعينا بالله المعين طبع وتمثيله مباشرت اولنمش ووقايع مصريه ناميله اسم
وشهرت ويرلمشدر وبالله التوفيق

الحمد لله باری الامم والصلوة والسلام على سيد العرب والعجم امابعد
فان تحرير الامور الواقعة من اجتماع جنس بنی ادم المندمجين فی صحيفة
هذا العالم ومن ائتلافهم وحركاتهم وسكونهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم
التی حصلت من احتياج بعضهم بعضا هی نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير
والايقان واظهار الغيرة العمومية وسبب فعال منه يطلعون على كيفية
الحال والزمان وهذا واضح لدى اولى الالباب ومن حيث ان الامور
الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقی انواع الصنائع التی
باشته بالهايات الرخاء والتيسير هی اسباب للحصول على الرفاهية وعلى
الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر والاذا خصوصا فی مصر
بل هی اساس نظام البلدان وتدبير راحة اهلها فكر حضرة افندينا
ولی النعم فی ترتيب احوال البلاد وتمهيدها واعتدال امور اهلها وتوطينها
وفی نظام القرى والبلدان ورفاهية سكانها وراحتهم ووضع ديوان الجرنال
قاصدا من وضعه ان ترد الامور الحادثة الناتج منها النفع والضرر الى
الديوان المذكور وان ينتخب وينتقح فيه منها ما منه ينتج النفع والافادة حتى
اذا ظهر عند المامورين نوع النفع والضرر ينتخب ما منه تصدر المنفعة
ويجتنب عنه ما منه يحصل الضرر وهذه الارادة الصالحة الصادرة من حضرة
سعادة ولی النعم وان كانت قد جرت فی ديوان الجرنال الى الان الا انها لم تكن
عمومية اما الان فاراد ولی النعم ان الاخبار التی ترد الى الديوان المذكور
تتنقح وينتخب منها ما هو مفيد وتنتشر عموما مع بعض الامور التی تعين
مجلس المذاكرة السامی والامور المنظور بها فی ديوان الخديوی والاخبار
التی تأتی من اقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات اخرى وذلك ليكون
كله نتيجة للحصول على الفوايد الحسنة التی هی مقصود ولی النعم وتشويقا
لممارسة المامورين الفخام وباقی الحكام الكرام المقلدين تدبير الامور
والمصالح ومن كون هذا الشیء قد لاح فی ضمير الذات السنية ولی النعم صدر
امره الشريف بطبع الامور المذكورة وانتشارها عموما مستعينا بالله وقد سميت
واشتهرت بالوقائع المصريه والله حسن النيه

طبعت هذه الوقائع المصريه بعون خالق البريه بمطبعة صاحب الفتوحات السنيه ببولاق مصر المحميه

(شكل ٢٧) خطبة العدد الأول من الوقائع المصرية
بولاق سنة ١٨٢٨



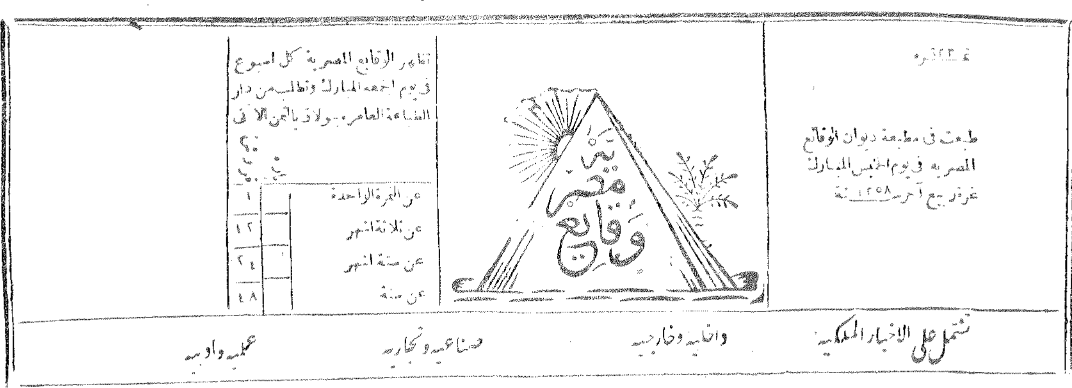
بولاق مصر

نمره ١٨

يوم الاحد

فى ٨ شوال سنة ١٢٤٤

وقائع مصرية



نمرة ٤٣٢

طبعت فى مطبعة ديوان الوقائع المصريه فى يوم الخميس المبارك غرة ربيع آخر سنة ١٢٥٨

وقائع مصرية

تظهر الوقائع المصرية كل اسبوع فى يوم الجمعة المبارك وتطلب من دار الطباعة العامرة ببولاق بالثمن الآتى

عن النمرة الواحدة	١
عن ثلاثة اشهر	١٢
عن ستة اشهر	٢٤
عن سنة	٤٨

تشتمل على الاخبار الملكية داخليه وخارجيه صناعيه وتجاريه علميه وادبيه

نمرة

طبعت فى دار الطباعة العامرة ببولاق المحروسه يوم الثلاث المبارك السادس والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٢٦١

وقائع مصرية

ميزان هوا مصر

ج	ايام	صباح	ظهر	عصر	مغرب	عشا
		د	د	د	د	د
١٩	ج	٢١	٢٣	٢٤	٢٤	٢٣
٢٠	د	٢٢	٢٤	٢٥	٢٦	٢٥
٢١	هـ	٢٢	٢٥	٢٦	٢٧	٢٦
٢٢	و	٢٤	٢٨	٢٩	٢٨	٢٧
٢٣	ز	٢٤	٢٨	٢٩	٢٨	٢٦
٢٤	ا	٢٣	٢٥	٢٦	٢٦	٢٥
٢٥	ب	٢٣	٢٤	٢٥	٢٤	٢٣

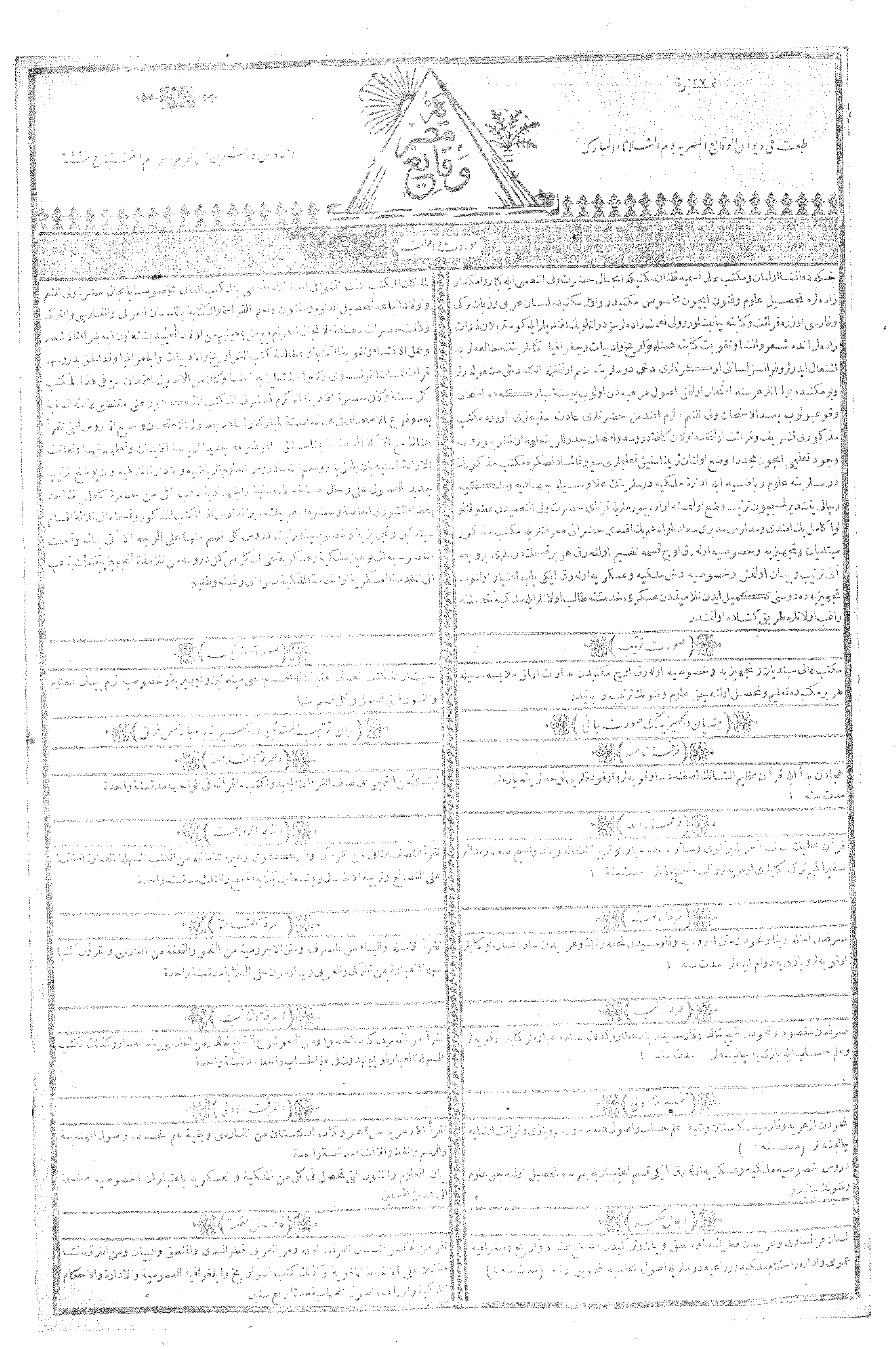
[illegible] يوم الاثنين ثامن رجب الفرد سنة [illegible]

وقائع مصرية

ميزان هواء مصر منقسم فى مائة درجة

ج	ايام	فجر	ظهر	عصر	مغرب	عشا
١٩	ا	٢٠	٣٤	٢٧	٣٠	٢٨
[illegible]	ب	٢٠	٣٦	٣٨	٢٨	٣١
[illegible]	ج	٢١	٢٨	٣٨	٣٠	٢٧
[illegible]	د	٢١	٣٥	٣٩	٢٧	٢٦
[illegible]	هـ	١٨	٣٣	٣٥	٣٠	٣٦
[illegible]	و	١٨	٣٥	٣٧	٣١	٢٩
[illegible]	ز	١٨	٣٧	٣٩	٣٣	٢٩

(شكل ٢٨) تطور رأس الوقائع المصرية فى عهد محمد على



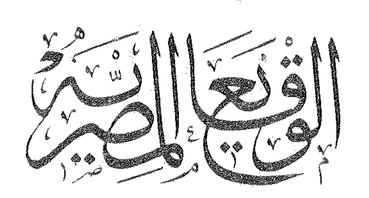
وقائع مصرية

طبعت في ديوان الوقائع المصرية يوم الثلاثاء المبارك

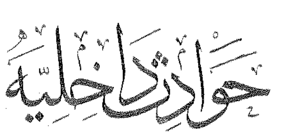
(شكل ٢٩) الصحيفة الأولى من أحد أعداد الوقائع — بولاق سنة ١٨٤٥ م

(نمرة الوقائع ١)

ثمنها بمصر المحروسة فى السنة ١٢٠ قرشا عملة ديوانيه



طبعت بمطبعة بولاق يوم السبت ٧ رجب الفرد سنة ١٢٨٢ الموافق ١٧ هاتور سنة ١٥٨٢ و ٢٥ نوامبر سنة ١٨٦٥



قد ورد لنا مقالتان بارعتان من طرف حضرة صاحب السعادة أحمد خيرى بك مكتوبجى الحضرة الخديويه احداهما بالعربيه والاخرى باللغة التركيه وكلتاهما بصدد اصلاح حال الوقائع المصريه الجارى طبعها فى ظل الحضرة الداوريه ليطلع ابناء الوطن على حوادث الزمن فبادرنا بدرج صورة المقالة العربيه فى هذا المحل لكونها جامعة الفوائد كثيرة الزوائد ولانها تفصح عما تكون صحيفة الوقائع المصريه مشتملة عليه من الآن فصاعدا وهاهى صورتها كما هى

لا يخفى ان الانفس الانسانيه كما تتشوق الى سكونها باخبار الامم الخاليه محيطه فكذلك تتشوق الى الاحاطة باحوال الامم المعاصرة من سكان البسيطه فعلم التاريخ هو الكافل باخبار سوالف الاخبار والمباحث وصحائف الوقائع هى الضامنة بنشر متجددات الانباء والحوادث فاهمية القسمين ظاهرة بلا مين ومن ثم وقعت صحائف الاخبار عند الامم المتمدنة موقع القبول والاعتبار ولا يخفى على من له أدنى وقوف على احوال الدنيا ان هذه الصحائف ازدادت قبولا حتى بلغت فى الاعتناء الدرجة العليا لكونها تخبر عن اقطار الارض خرابها ومعمورها وتحدث عن ممالك جميع الدول فى مصالحها وامورها فتجعل مطالعها على علم فى وقائع الدنيا من حرب وسلم ومن تقدم تجارة وصنائع واختراع أشياء فى بابها فى بابها بدائع وكان المرحوم محمد على أبدعها بمصر القاهره وتلك منقبة جليه ومأثرة باهره كما كان دأبه التفرس والتفطن لكافة بواعث التقدم والتمدن وابتداء نشرها سنة ١٢٤٤ فى الهيئة الرسميه ولاشك ان هذه أقدم صحائف نشرت فى الممالك الاسلاميه وكان حضرة سامى باشا ممن اهتم بشأنها حين جعل مأمورا فى تهذيب تحريرها واتقانها وبالعربى كانت وظيفة التحرير فى عهدة المرحوم عبد الرحمن الصفتى ثم المرحوم الشيخ شهاب الدين الاديب المحرر فانتظم أمرها فى السابق واتسق ومضت مدة على هذا النسق ثم سطت عليها أيدى الليالى ومزقت صحفها كل ممزق فى الزمن الخالى فبقيت نحو سنتين معتقلة اللسان تنتظر فرجا باعتدال الزمان فلما طلع المولى الجليل شمس عدل الخديو الافخم اسمعيل وعاد رونق الحكومه وصارت درر الامور منظومه استفتت من العقال وجالت فى ميدان المقال وشرعت تنشر الاخبار المصريه والاجنبيه لكن فى هيئة غير رسميه ثم انها تنتظم انتظامها السابق مع

عدم الموانع من ذلك والعوائق فلا ترى فيها الا قليلا من الاخبار وجل بضاعتها فى الاكثر مضابط مجلس التجار وكان عودها ولم يعد بهاؤها وحسنها أوجب ملالا لارباب الدراية والنهى وفى نفسى حاجة فيها أكاد أشهرها وأخفيها الى ان راجعت فى ذلك حضرة شريف باشا ناظر الداخليه والخارجيه وقلت ان الوقائع وان لم تكن رسميه لكنها منسوبة الى الديار المصريه ومن المعلوم عند جميع الانام اجتهاد الخديو الاكرم على الدوام فى توطيد وسائل التمدن والاصلاح وتمهيد طرق التقدم والنجاح ولا ينكر أحد ما فى صحف الوقائع من الفوائد الجمة وعموم المنافع فعلى م اهمالها ولم تنتظم حالها فأجاب اجابة فطن خبير حسن المقصد صائب التدبير وقال انى كنت على هذا عزمت معا فدعى راسخ افندى مدير القلم مسرعا وأريناه كيف يكون الترتيب وهو أيضا بادر الى القبول بالتعظيم والترحيب وحرر الى مأمورى جهات الحكومة ببذل الهمه فى ارسال الاخبار المهمه فلاشك ان هذه خدمة جليلة للعامة خصوصا للخديو الاكرم لكون مقاصده السنية مقصورة على ارشاد الناس الى السنن الاقوم يسر الله له جميع آماله ووفقه للخير والسداد مع رجاله وبهذه الوسائل والذرائع تنتظم حال صحائف الوقائع كما ان الباشا المومى اليه تكرم بترتيب الجرنالات الاورباويه المشهوره فعلى مدير القلم ان يبذل فى حسن الادارة جهده ومقدوره ولنختم المقالة بذكر ما يلزم فى أمر التحرير على طريق النصح والتذكير فأقول

ينبغى ان تطبع وتوزع الوقائع فى ميعادها ولا تتأخر عن وقتها المعلوم للناس ان كانت شهريه أو أسبوعية أو يوميه وان لا يكون اخبارها منحصرة فى التوجيهات الرسميه والتنقلات الديوانيه فقط بل تندرج فيها الحوادث الاجنبيه المهمه مع الحوادث الداخليه ببيان ما حصل من الاصلاحات النافعه والاجراآت المستحسنه من طرف الحكومه وما أبرزه المأمورون من المساعى المشكوره وبيان ما يشاهد من الاهالى من الامور الجيدة الدالة على تقدمهم وفلاحهم

تنقل الحوادث الخارجيه من الجرنالات الاورباويه المعتبره ومن التلغرافات الواردة من اوروبا وتنشر فى وقتها وعلى محرر الوقائع ان يعتنى بما هو الاحق بالذكر من الاخبار من حيث الاهمية والاعتناء

يحسن ان تصدر اخبار أفريقا من مصر لكونها من قطعاتها وأيضا أخبار الحجاز واليمن لانهما وان كانتا من آسيا لكنهما مجاورتان لها وكذا أخبار الهند لكون مصر أقصر طرقه الموصلة الى اوروبا فلذلك ترتبنا الجرنالات الهنديه الانكليزيه كانت أوفارسيه مع الجرنالات الاسلاميه والاورباوية المعتبره لقلم الوقائع المصريه

ان الغازيتة المسماة ايجبت التى تطبع فى الاسكندريه اذا نشرت أخبار المصريه بخلاف الواقع وكذا الجرنالات الاورباويه اذا ذكرت شيئا على طريق الاعتراض أو التعريض على الحكومة المصريه من غير وقوف على حقيقة الامر فعلى محرر الوقائع المصريه تصحيح ما أخطأت فيه ايجبت ونقض ما أوردته الجرنالات الاورباويه

ولا بأس بذكر ملاقاة الاجانب المعتبرين مع الحضرة الخديويه وكذا أسماء من نالوا منهم هدية أو نشانا مكافأة عما حصل منهم من الخدمات النافعة لمصر

ولينذكر أيضا التنقلات العسكريه مثلا اذا انتقل الاى طوبجيه أو خياله أو مشاة من جهة الى جهة يذكر ذلك

وكذا حوادث الترسانه مثلا اذا دخلت سفينة فى الحوض للتعمير أو خرجت منه بتمامه أو وردت سفينة مصنوعة فى انكلتره أو غيرها للحكومة أو القومبانيه العزيزيه أو صنعت سفينة هنا من طرف الحكومه يذكر ذلك ولا بأس باعلان مواعيد وابورات القومبانية العزيزية المصريه بالبحر الابيض أو الاحمر أو النيل اعلاما للناس ايام قيامها

ويذكر أيضا من ترتب لهم معاش من متقاعدى الحكومة أو ورثة المتوفين من المأمورين

وينبغى أيضا ذكر ما ظهرت أو احدثت من الترع وكذا مقدار العمليات التى عملت بالمديريات بمساحاتها وأقيستها الهندسيه فى كل عام وكذا أخبار الجامع الازهر مثلا اذا ابتدأ مدرس كتابا من الكتب الشهيره عقلية كانت أو نقليه أو ختمه أو الف عالم كتابا أو أجاز مدرس تلامذة بختم الدروس على الترتيب يندرج ذلك مع الاستحسان بعد الاستخبار من طرف المشيخة البهيه

وأيضا التوجيهات العلميه يعنى اذا عين عالم لقضاء مديرية أو افتاء فى مجلس من المجالس يستحسن ذكر ذلك ببيان اسمه وشهرته ويذكر أيضا امور المعارف والتربية العموميه مثل تقدم تلامذة المدارس الميريه أو الاهليه وأوقات امتحانهم ومن نال منهم مكافآت باجتهاده وذكائه

وينبغى أيضا ان يذكر الوقوعات الضبطيه مثل السرقات التى اظهرت بتحريات دقيقه وضبط السارقين بمجاهدات لطيفه ويصح ذكر مجازاة المذنبين ومددها على مقتضى الضابط الصادرة فى حقهم

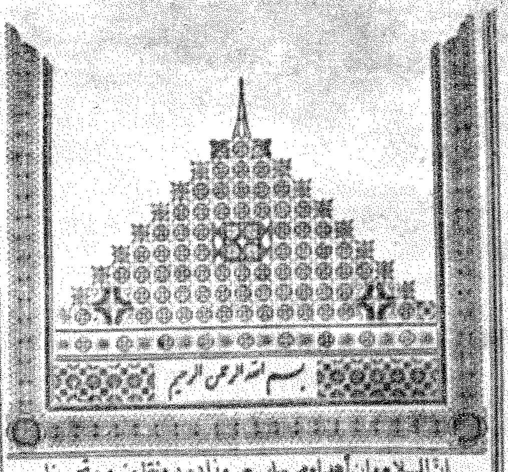
ويستحسن ذكر الامور المتعلقه بالتجارة البلديه والاسعار الوقتيه فى كل المبيعات وبيان المحصولات البلديه زراعية كانت أو صناعية ومقدار الاخراجات من القطر المصرى والواردات اليه من الخارج

(شكل ٣٠) سياسة الوقائع فى عهد اسماعيل
كما ظهرت فى أول عدد بعد ما استأنفت الحكومة إصدارها — بولاق سنة ١٨٦٥



حوادث داخلیه

(شكل ٣١) صورة للنسخة التركية من الوقائع المصرية (عهد إسماعيل)
بولاق سنة ١٨٦٦



بسم الله الرحمن الرحيم

انّ السلام وان أهداه مرسله * وزاده رونقا منه وتحسينا
لم يبلغ العشر من لفظ تبلغه * اذن الاحبة أفواه المحبينا

أهدى مع نسيم الصبا الحاملة لعبير الربا ووفور التسليم المتصلة بالتكريم والتعظيم ورسل الاصائل المتضوعة بنشر الخمائل مايزرى بنور الرياض ولفائف المقبل المراض أرق من الدموع فى الربوع والغزل المطبوع وألعب من الراح بالعقول والارواح وأشهى من الامان فى الزمان ووفاء الاخوان وألذ من عشاق أهل الاشتياق بعد الفراق وأعذب من الرحيق على الريق وأحلى من الاقبال ببلوغ الآمال وأحب من الاتحاف بالاسعاف وأهنا من الورود على حياض الوعود وأشفى من الوصال وأوفى من طيف الخيال سلاما تلقتاه ركبان الاشواق من ثنيات التلاق وطلائع الاطلاع برايات الفرح والاجتماع الى حضرة صفات الكرم وموسم حسن الشيم قسى الصيت فى المناقب ومجمع الفضل من كل مطلب وغالب كنانة المجد

الاطهر

الاطهر ومدركه الناموس الاكبر الاديب اللوذعى والاريب الالمعى فريد زمانه ونادرة العصر سعادة خيرى بك مكتوبجى عزيز مصر

وبعد فالشوق ان تسأل فانه * شواهدا وسؤالى عنك أصدقها
وانى فى البعد ماغنى الاخوة والتساكل عنك بلااشك يحققها
فكيف أنت وكيف الحال دمت على * ما كنت أعهد من نعماء ترزقها

وهل ترتاح البال بشرح الحال وكشف اللثام عن التورية والاستخدام لشرف الرتبة على الجناس التام وحسن الاطلاع وسهولة الانسجام ولكن ماعسى أن أقول وأين مع فضلكم أجول ولكنى حيث تنقلت فى البلاد وهمت فى كل واد من أقطار السودان القاصى منها والدان واعتسفت طرقها وشرعت شقتها حسبما ذكره الاستاذ فى الوقائع وجنيته من ثمرها اليانع التزمت أن أذكر بوجه الاختصار ماتذكره أولو الابصار وعسى أن تنفق عنده بضاعتى المزجاه وأفوز ببركة دعائه بطريق النجاه فأقول معتمدا على الله وما توفيقى الا بالله

عشية أخفى الناس بى من جفونه * وأهدى طريق الذى أتهيب

قد اقتعدنا غوارب الاقتاد وجبنا الحزون والاوتاد مستدين فى المهامه والقفار مستندين الى اعواد الاكوار مصطحبين مايفت فى عضد الاصطبار ويقلب قلب القرار على النار من شعث الطريق ونزن نت الضيق الى ان وصلنا بالقدر المحتوم الى بندر الخرطوم فكانت المخوفة بالقذى المحروسة بالاذى لانها القرية الظالم أهلها المستحيل مثلها بسبب هوائها الوخيم ووبائها المستديم فكنت تراها أقذر من بيت الدجاج وأهون من تبالة على الحجاج لمابها من الحشرات المجهولة الاسماء والصفات التى ليس منها خلاص ولا للبروح قصاص لتواردها من السباسب الى شتى الغارات ويكاد المقيم بها رقت القيظ تميز من الغيظ ويستغيث بالسعير فى أوقات الزمهرير

(شكل ٣٢) نموذج للوقائع المصرية فى عهد إسماعيل يمثل الكتابة الأدبية فى ذلك العصر

سعادتلو افندم حضرتلری

(شكل ٣٣) صورة الوثيقة رقم ٤٤٤ ، محفظة رقم ٢٩ معية تركى
عبد الرحمن رشدى يعلن صدور أول عدد من الوقائع بعد أن تولى نشرها (١٨٦٣ م)
نموذج للوثائق الرسمية التى استخدمت فى هذا الكتاب

وقايع مصريه قلمنك ترتيبى

Label / amount		
[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢٥٠٠	[illegible]	[illegible]
١٠٠٠	[illegible]	[illegible]
١٥٠٠	[illegible]	[illegible]
٠٥٠٠	[illegible]	
٠٦٠٠	[illegible]	[illegible]
٠٤٠٠	[illegible]	[illegible]
٠٢٠٠	[illegible]	[illegible]
٠٢٥٠	[illegible]	[illegible]
٩٨٥٠		

[illegible]

(شكل ٣٤) ميزانية قلم الوقائع فى عهد اسماعيل (ترتيب ٢١ نوفبر سنة ١٨٦٥)
وثيقة رقم ٦٤ دفتر رقم ١١٨١ " الأوامر الصادرة للمالية "
نموذج للوثائق الرسمية التى استخدمت فى هذا الكتاب

تم طبع هذا الكتاب فى يوم ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢
(الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٥٣) م

مدير المطبعة الأميرية
حسن على كليوه

المطبعة الأميرية ١٨١٩٧-١٩٥٠-٣٥٠